

المجتمعة المدنية

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

اشراف

د . سعد الدين ابراهيم

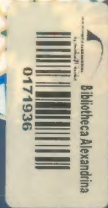
التقرير السنوي

١٩٩٦



مركز ابن خلدون

للدراستات الانعاشية



المشرف العام

د . سعد الدين ابراهيم

المنسق ورئيس التحرير

أ . كريم صبحي

المشرف الفني

أ . اشرف بيدس

قام بالجمع واعمال الجرافيك

أ . وائل محمود

فريق العمل

المشرف العربي

أ . ياسر علوي

أ . سامح فوزي

شبه الجزيرة العربية

أ . خالد فياض

أ . عادل لطفي

موضوعات تحليلية

أ . ايمن فايز - سليمان شفيق

أ . سعيد عبد المسيح - أ . سامح فوزي

جمهورية مصر العربية

أ . سليمان شفيق

القرن الافريقي

أ . محمد خالد

أ . سعيد عبد المسيح

المغرب العربي

أ . خالد فياض

أ . تجلاء نجيب

أ . سعيد عبد المسيح

المجتمع المدني

والتمول الديمقراطي في الوطن العربي

الآراء والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير تعبر عن أصحابها
من الباحثين والكتاب، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز. هذا مع
التأكيد على إيمان مركز ابن خلدون بحرية الرأي والفكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فَإِنَّا الْوَيْلُ قَبْلَهُ جُفَاءً وَأَمَّا
مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَنْفَعُهُمْ فِي الْأَيَّامِ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



DAR AL AMEEN

طبع • نشر • توزيع

القاهرة : ١٠ شارع ستان الدكة
من شارع الألفى
(مطابع سجل العرب)
ت : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥ العتبة
١١٥١١

الجيزة : ١ شارع سوهاج
من شارع الرقائيق -
خلف قاعة سيد
درويش بالمسرح -
ص.ب : ١٧٠٢ العتبة
١١٥١١

جميع حقوق الطبع والنشر
محفوظة للنشر ولا يجوز إعادة
طبع أو اقتباس جزئه منه
بدون إذن كتابي من الناشر.

الطبعة الأولى

١٩٩٥ هـ - ١٤١٥ م

رقم الإيداع ٢٥١١/١٩٩٥

L.S.B.N.

977-279-002-5

مركز ابن خلدون

للدراستات الإنشائية

١٧ شارع ١٢ المقطم

القاهرة - ص.ب ١٣

٥٠٦١٦٧

تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢

٥٠٦٠٦٧٣

٦٠٥٠٦٧٣

٦٠٥٠٦٦٢

فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

الأشراف الفتي : أشرف بیدس

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

التقرير السنوي

١٩٩٦

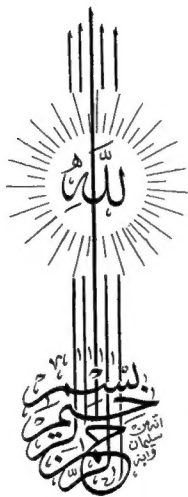


مركز ابن خلدون

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
١٥	مصر
	القرن الأفريقي
٩٥	السودان
١٣٣	الصومال
١٤٥	جيبوتي
	شبه الجزيرة العربية
١٥٣	السعودية
١٦٩	الكويت
١٩١	البحرين
٢٠٥	اليمن
٢٢٧	قطر
٢٣٥	الإمارات
٢٤٥	عمان

الصفحة	الموضوع
	المشرق العربي
٢٥٥	سوريا
٢٦٥	العراق
٢٨١	لبنان
٢٩٣	الأردن
٣٠٧	فلسطين
	المغرب العربي
٣٢٣	تونس
٣٣٥	المغرب
٣٤٩	جزر القمر
٣٥٩	ليبيا
٣٦٧	موريتانيا
٣٧٥	الجزائر
٣٩١	موضوعات تحليلية



المقدمة

المجتمع المدني

ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

د. سعد الدين إبراهيم

مقدمة

د. سعد الدين إبراهيم

هذا هو الكتاب السنوي الرابع حول «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي». وهو تقرير رسدي عما جرى خلال عام ١٩٩٥، ونرجو أن يكون أميناً وموضوعياً؛ وأن يمثل تحسناً مطوراً عن تقارير الأعوام الثلاثة السابقة.

ونحن نحاول في بداية كل تقرير سنوي أن نذكر القراء بمعنى مصطلح المجتمع المدني. وربما يلاحظ قراء التقارير السابقة أن التعريف كان يتغير بعض الشيء من عام لآخر. ولكنه كان دائماً تغيراً عند «حواف» التعريف، وليس في قلبه أو جوهره. ولكننا في السنة الأولى لصدور التقرير الأول (عن عام ١٩٩٢)، حرصنا على إبراز البعد «التنظيمي» للمجتمع المدني - أي المؤسسات الأهلية غير الحكومية وغير القرابية. وحرصنا كذلك على إبراز أن المجتمع المدني يتجاوز الجمعيات الخيرية أو الاجتماعية أو الأتدية بمعناها الضيق، ليشمل النقابات والأحزاب وجماعات المصالح.

أما التقرير الثاني (عن عام ١٩٩٣) فقد انطوى تعريف المجتمع المدني فيه على البُعد «المعياري»، أي القيم والمعايير التي تحكم سلوك أعضاء تنظيمات المجتمع المدني، سواء في داخل أو بين تنظيمات المجتمع المدني وبعضها البعض؛ أو بينها مجتمعة، أو منفردة، من ناحية، و«الدولة» من ناحية أخرى. ولكننا في الكتاب أو التقرير الثاني، نشرنا مقدمة طويلة، نظرية وتطبيقية، لتجليات المجتمع المدني على الساحة العربية.

وفي التقرير الثالث (عن عام ١٩٩٤) أبرزنا بُعداً ثالثاً، كان ضمنياً في العامين السابقين، ألا وهو البُعد «الإرادي الحر» في تكوينات المجتمع المدني. وربما كان هذا البُعد هو أساس استخدام المصطلح بوالدية أصحاب نظريات «العقد الاجتماعي». فهم جميعاً - من جان چاك روسو وتوماس هوبز وچون لوك إلى هيجل وماركس - افترضوا أن النظام السياسي أو سلطة الدولة قد نشأت نتيجة اتفاق أو توافق أفراد الجماعة بإرادتهم الحرة. وأنه من خلال هذه الإرادة الحرة، تنازل الأفراد عن جزء من سيادتهم أو حريتهم في الدفاغ عن أنفسهم أو إدارة الصراعات مع الآخرين، لهذه السلطة السياسية. ورتب أصحاب نظريات العقد الاجتماعي على

هذه الفرضية، أن السلطة أو الدولة هي تتاج مجموع هذه الإرادات الحرة. وأطلقوا على هذا الترتيب اسم «العقد الاجتماعي»، وكأى عقد فهو «شريعة المتعاقدين»، أى أنه «عقد مدنى» بين أطراف حرة مؤهلة للتعاقد، وبالتالي من حق أحد هذه الأطراف أن يفض العقد، إذا أخل الطرف الآخر بشروطه، ومن هنا رتب كل من جان جاك روسو، وجون لوك على هذا التحليل مقولاتهم حول «الحرية» و «الديمقراطية»، وحق المواطنين فى التمرد أو الثورة على السلطة السياسية إن هى استبدت، أو ظلمت، أو ظغت، انطلاقاً من أن هذا السلوك هو إخلال بشروط العقد الاجتماعي المفترض.

ما هو الجديد فى تعميق مفهوم المجتمع المدنى؟

لقد تركنا بعداً هاماً من أبعاد المجتمع المدنى، دون إفصاح أو تصريح، ألا وهو الهدف أو الغرض من تشكيل أو تأسيس «المجتمع المدنى»، أو المنظمات التى يتكون منها هذا المجتمع المدنى؟

طبعاً، افترضنا، أن الغرض أو الهدف مفهوم ضمناً من السياق. ولكن كثرة ما يوجه من أسئلة، وخاصة فى اللقائات العامة حول هذه النقطة، يجعلنا لا نأخذها كأحد المسلمات المفهومة ضمناً. لذلك نقدم التعريف التالى :

«المجتمع المدنى هو مجموعة التنظيمات التى تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، والتى تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة، أو قضية، أو التعبير عن مشاعر مشتركة، بشكل سلمى يحترم حق الآخرين فى أن يفعلوا نفس الشيء».

والجدير فى هذا التعريف هو أنه يحدد صراحة الهدف من تأسيس منظمات المجتمع المدنى - أى السعى إلى تحقيق «مصلحة» أو خدمة «قضية» أو التعبير عن «مشاعر» بعينها. ومن ثم تنضوى تحت هذه التنظيمات تلك التى تسعى إلى مصالح مادية (نقابات، تعاونيات)، أو التى تخدم قضايا عامة (أحزاب وروابط مهنية)، أو التى تسعى إلى تقوية المشاعر والتعبير عنها (الأندية الفنية والثقافية).

والجديد أيضاً فى التعريف هذا العام، هو إضافة مزيد من التجديد للمجال أو الفضاء العام الذى تعمل فيه منظمات المجتمع المدنى. فى الأعرام السابقة، كنا نحدد هذا المجال العام بحدين فقط هما «الأسرة» و«الدولة». هذا العام أضفنا حدًا ثالثاً، وهو «السوق». فى السوق يتبادل الناس المصالح، وبشكل تطوعى حر، وهذا يمكن أن يجعل من أطرافه، وما يتم بينهم من معاملات، شيئاً مساوياً للمجتمع المدنى. ولكن معظم من يكتسبون عن المجتمع المدنى لا يدخلون السوق أو المؤسسات الهادفة للربح المالى أو المادى المباشر ضمن تنظيمات المجتمع المدنى. فالفرق التجارية، مثلاً، تعتبر أحد تنظيمات المجتمع المدنى، ولكن ليس التجارة نفسها أو المؤسسة التجارية، وكذلك اتحادات الصناعة أو نقابات العمال، ولكن ليس الشركات الصناعية نفسها وهكذا.

لماذا المجتمع المدني الآن ؟

لقد أصبح مفهوم المجتمع المدني من أكثر وأوسع مفاهيم العلوم الاجتماعية انتشاراً. ومثل عام ١٩٩٥ استمراراً لنمو هذا الوجد الجديد .. وبدأت مؤسسات دولية مرموقة، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والجامعة الأوروبية تستخدم هذا المفهوم. فقد جعلت به، مثلاً، وثائق برنامج العمل لأهم ثلاثة مؤتمرات كبرى في السنتين الأخيرتين (١٩٩٤ / ١٩٩٥) وهي :

- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٤).

- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كونهاجن، مارس، ١٩٩٥).

- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥).

وقد ربطت هذه الوثائق جميعاً بين نمو المجتمع المدني والتنمية والمشاركة السياسية والعدالة الإجتماعية.

الجديد في الواقع العربي

والجدير بالتنويه هو أن هذا الانفجار في استخدام مفهوم المجتمع المدني هو وليد الأعوام العشرة الماضية. فإلى عام ١٩٨٩، لا نعتز على هذا المفهوم في «دائرة معارف العلوم الاجتماعية» (لندن ونيويورك : روتلج، ١٩٨٩)، كأحد الموضوعات الجديدة بعنوان مستقل ضمن أكثر من ألف مصطلح، في ٢٣ مجاًلاً من مجالات العلوم الاجتماعية، توفر على التعريف بها ٤٥٠ عالماً في العلوم الاجتماعية. هذا رغم أن المفهوم، كما أشرنا، يعود إلى القرن السابع عشر. ولكن بحث المفهوم من جديد، وبهذه القوة، ارتبط بالتغيرات الراسعة النطاق في النظام العالمي، وخاصة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، وما يسمى بالموجة الثالثة للديموقراطية، وتعرش محاولات الدولة والتخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد والمجتمع. وجاء مفهوم المجتمع المدني ليجمع وليجتمع تحته شتات مصطلحات أخرى، كثرت وشاعت في العقدين السابقين، مثل المنظمات غير الحكومية، والتنظيمات الأهلية، والمشاركة الشعبية، والمشاركة السياسية، والتحكمين (Empowerment)، والتنمية البشرية، والحركات الاجتماعية، وإدارة وحل الصراعات والمنازعات سلمياً، وحلول المفاوضات محل المواجهات ... وما إلى ذلك.

كما أصبح شائعاً الحديث عن «المجتمع المدني» وطنياً، أي على نطاق القطر أو الدولة الواحدة؛ وإقليمياً (على نطاق مجموعة من البلدان المتجاورة)، ودولياً (أي على نطاق العالم كله). وأصبح «التنظيم الشبكي» هو الصيغة الأكثر قبولاً بين تنظيمات المجتمع المدني، بدلاً من التنظيمات «الهرمية» أو «الشديدة المركزية». ومن ثم أصبح في الإمكان لأي تنظيم مدني، بالمعنى الوارد في التعريف السابق، أن يتصل ويتواصل مع تنظيمات مدنية مشابهة أو مختلفة، ولكن تجمعها مصلحة أو اهتمام مشترك؛ وتتبادل المعلومات والخبرات وتتعاون في مبادرات أو مشروعات مشتركة.

وقد دعم من هذه التوجهات الجديدة أربعة عوامل على الأقل :

- ١ - الإعتراف المتزايد من المنظمات الدولية الحكومية بدور تنظيمات المجتمع المدني، والإلحاح على دعوتها ومشاركتها في المنتدى الدولية - مثل المؤتمرات التي أشرنا إليها أعلاه.
- ٢ - سهولة وسائل الاتصال، وخاصة بالفاكس وشبكات المعلومات الدولية (Internet)، والهريد الإلكتروني.

٣ - تهتقر الحكومات من مجالات خدمية وإنتاجية عديدة، وما يتركه من فراغ، جعل الحاجة تشد إلى تنظيمات المجتمع المدني (التطوعية غير الحكومية) لكي تملأ بعض أو كل هذا الفراغ. واتضح أن البديل لكل من الدولة والمجتمع المدني في ملء هذا الفراغ هو التنظيمات الإجرامية أو المتطرفة، أو حدوث تفسخ اجتماعي سياسي وخيم العراقيب (يوغسلافيا السابقة، والصومال، ورواندا).

٤ - تراكم الدراسات والبحوث التي تشير إلى العلاقة الإيجابية بين نمو المجتمع المدني من ناحية، والديمقراطية من ناحية ثانية، والتنمية من ناحية ثالثة، والإدارة السلمية للصراعات الداخلية والإقليمية من ناحية رابعة.

لهذه الأسباب وغيرها شهد مفهوم وممارسات المجتمع المدني هذا الاحتفاء غير المسبوق في العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة. وشمل هذا الاحتفاء كل القوى السياسية والايديولوجية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

ما هو الجديد حول المجتمع المدني في الوطن العربي؟

استمرت تنظيمات المجتمع المدني في الوطن في نموها ونشاطها خلال عام ١٩٩٥. وقد جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوينهاغن، مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) لبتيحها فرصاً جديدة لهذه التنظيمات أن تعبى. وتنسق جهدها داخلياً وإقليمياً؛ وتحثك وتتفاعل وتتعلم من مثيلاتها عالمياً. وقد حاولت عدة حكومات (ومن بينها مصر) أن تتحكم في مسيرة وأنشطة وأجندة المنظمات الحكومية قبل الذهاب إلى وأثناء انعقاد المؤتمرات .. ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك تماماً. بل ويبدو أن حركة المجتمع المدني وتشكيلاته لم تعد قابلة للتحكم أو السيطرة من قبل الحكومات العربية، بل حتى لم تعد قابلة للفهم والاستيعاب بواسطة بعضها البعض؛ وبالقطف بواسطة بعض الأحزاب السياسية الأقدم والأرسخ على الساحات الوطنية العربية. بل وهناك من هذه الأخيرة من يشعر ببعض التهديد من جراء النمو المستقل للمنظمات غير الحكومية وغير الجزئية .. ولكن الأكثر تعقلاً من الأحزاب السياسية العربية بدأ يدرك، أن منظمات المجتمع المدني هي دعامة حقيقية للتعددية والديمقراطية، ولا أدل على ذلك من لجوء الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية (فى ١٠/١٠/١٩٩٥) لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وهو منظمة

غير حكومية من منظمات المجتمع المدني المصري، لكي تؤسس لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات النيابية المصرية. وهو ما استجاب له المركز فعلاً، وبمشاركة خمس منظمات غير حكومية شقيقة، ورغم المعارضة الشديدة من الحكومة والحزب الوطني لقيام اللجنة، والهجوم الشديد على أعضائها، إلا أن الإلتفاف الشعبي حولها وتدفق المتطوعين إلى صفوفها، وأخذها لمهامها مأخذ الجد، جعل الرأي العام الداخلي والخارجي يستمع إليها، ويحترم شهادتها سواء بعد الجولة الأولى للإنتخابات (١٩٩٥/١٠/٢٩)، أو الجولة الثانية (١٩٩٥/١٢/٩) أو احتفاءً بتقريرها النهائي (١٩٩٥/١٢/٢٨).

ولأن تجربة اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، قد حظيت بهذا القدر الكبير من الاحترام والاحترام، فقد دعيت لتبادل الخبرة واسداء الدعم للجنة الفلسطينية المحلية للإنتخابات، وهي أيضاً مجهود أصلي فلسطيني في أول انتخابات تشريعية ورئاسية من نوعها للسلطة الوطنية الفلسطينية .. وقد تمت الانتخابات بالفعل في ١٩٩٦/١/٢٠. وقد شارك مع اللجنة المصرية واللجنة المحلية الفلسطينية في الاستعداد لمراقبة الانتخابات الفلسطينية، مراقبون من اليمن ومن الولايات المتحدة ومن الجماعة الأوربية. وقد أتاح ذلك لمنينين عرب فرص الاحتكاك والتعلم العملي في معترك الحملات الانتخابية. كذلك كان من ثمرات النشاط المدني المصري تأسيس لجنة «الوفاق الوطني»، التي ضمت ممثلين لكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية بغرض صياغة ميثاق ديمقراطي وطني جديد، يلتزم به الجميع في حركتهم ونشاطهم العام، رغم الاختلاف الفكري والأيديولوجي والسياسي بينهم. وقد وقع الميثاق كل القوى السياسية باستثناء الحزب الوطني الحاكم والإخوان المسلمين. ولذلك تقرر تأجيل إعلانه، إلى أن يتغلب أعضاء اللجنة على تحفظات من لم يوقعوا بعد، ويمكن القول، في النهاية، أنه سواء في الاستعداد للمؤتمرات الدولية حول قضايا التنمية، والمشاركة فيها، أو دعم مسيرة الديمقراطية والمشاركة السياسية، فإن منظمات المجتمع المدني العربي قد أثبتت وجودها، وحققَت مزيداً من وعودها خلال عام ١٩٩٥.

ما هو الجديد حول التحول الديمقراطي العربي نفسه ؟

نعم، استمر المجتمع المدني ينمو ويژهدهر .. ولكن ماذا بعد في قضية التحول الديمقراطي نفسه ؟ شهد الوطن العربي خلال العام المنصرم (١٩٩٥) ثلاثة انتخابات كبرى حقيقية وتنافسية في الجزائر (نوفمبر ١٩٩٥) ومصر (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥)، وفلسطين (١٩٩٦/١/٢٠). ورغم أن هذه الأخيرة قد تم التصويت فيها في أوائل عام ١٩٩٦ فهي من الناحية الحرفية الفنية لا تدخل في هذا التقرير الذي يغطي أحداث عام ١٩٩٥ فقط. ولكن الانتخابات هي أكثر من مجرد التصويت، إنها تبدأ قنبيل بداية الحملة الانتخابية، وتصل ذروتها خلال الحملة. وما يوم التصويت إلا يوم ظهور «النتيجة»! لذلك فإننا نعتبر الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية هي أحد أحداث ١٩٩٥ الهامة.

الانتخابات الرئاسية الجزائرية وبداية عودة الشرعية

كانت الانتخابات الرئاسية الجزائرية بحق هي أحد أبرز التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، فقد تذبذب التحول الديمقراطي في الجزائر تذبذباً هائلاً. وكما سيذكر قراء هذه التقارير السنوية، فقد أندفعت الجزائر بسرعة وبغير استعداد أو تمهيد كافيين من نظام الحزب الواحد شبه الشمولي إلى النظام التعددي الحزبي الكامل، وبلا ضابط أو رابط، في غضون سنة واحدة بعد اضطرابات عام ١٩٨٨، وحيث تكون بين ليلة وضحاها أكثر من أربعين حزباً سياسياً. وحينما فازت الأحزاب الإسلامية بينها بما يشبه الأغلبية البرلمانية المطلقة بعد أول جولة من الانتخابات في ديسمبر ١٩٩١، وقبل الجولة الثانية والنهاية في يناير ١٩٩٢، انقض الجيش الجزائري على السلطة، ليجهض هذا الفوز، وليجبر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد على الاستقالة. وقد كانت تلك هي بداية حمامات دم غزيرة نتيجة المواجهات المسلحة بين القوى الإسلامية، بقيادة جبهة الخلاص الإسلامية (FIS) وقوات الأمن والجيش الجزائرية طوال السنوات الأربع التالية، والتي أغتيل وتغير وتبدل فيها ثلاثة رؤساء بعد الشاذلي بن جديد. وظلت شرعية هؤلاء الرؤساء، بصرف النظر عن ماضيهم المجيد كنوار شباب في الخمسينيات والستينيات، مهتزة .. فقد أنوا جميعاً عن طريق الجيش، وليس عن طريق الاقتراع الشعبي، وأخرجهم الرئيس الأمين زروال.

لذلك فإنه عندما قرر الأمين زروال تعديل مصدر شرعيته من الجيش إلى الشعب، عن طريق انتخابات رئاسية تنافسية مفتوحة؛ كان الإسلاميون أول من أدرك أن نجاح هذا المسعى، سيفسد عليهم حملتهم المسلحة. ولذلك فروا، مع البيروقراطيات الحزبية والحرس القديم، مقاطعة الانتخابات وحض الشعب الجزائري على مقاطعتها بدوره. بل وهدد الإسلاميون المسلحون بعقاب من يشارك في الانتخابات. ومع ذلك فقد ترشح أربع شخصيات عامة، بما فيهم الأمين زروال، وجرت حملة انتخابية حقيقية، ثم انتخابات فعلية، شارك فيها أكثر من سبعين في المائة ممن لهم حق التصويت، وفاز فيها الأمين زروال بنسبة واحد وستين في المائة. والمهم في تلك الانتخابات، والتي يوثقها ويفصلها هذا التقرير السنوي، أنها تمت تحت سمع وبصر ورقابة صارمة من أكثر من ثلاثة آلاف مراقب دولي وعربي وأفريقي. وشهد لها الجميع بالنزاهة. واكتسب الأمين زروال بهذا الفعل الديمقراطي المشهود «شرعية» حقيقية غير مسبوقة. وقد أوقع ذلك المعارضين، إسلاميين وعلمانيين، في مأزق. فهم لم يعودوا لا التشكيك في أمانة الانتخابات ولا في شرعية الرئيس المنتخب. لذلك بذأت صفوفهم تنقسم، وبدأت شوكتهم تنكسر.

ورغم استمرار العنف في الجزائر، إلا أننا نعتقد أنه في فصله الأخير، خاصة مع تعيين حكومة جديدة شبابية، برئاسة السيد / أحمد أبو يحيى الذي لا يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره، وبها وزراء من كل التيارات السياسية تقريباً. فهي بحق حكومة وحدة وطنية تصالحية. وقد ضاعف ذلك من عزلة المعارضة وتقليص مصداقيتها. ونعتقد أنه بإجراء الانتخابات البرلمانية خلال عام ١٩٩٦، ستكتمل شرعية النظام السياسي الجزائري، وتستعيد الجزائر عافيتها، وتتفرغ لمواجهة مشكلات حاضرها وتحديات مستقبلها.

الانتخابات المصرية ومقتل الديموقراطية

بعكس الجزائر قبلها، وفلسطين بعدها، منيت مصر بانتكاسة هائلة فى تحولها الديموقراطى. فرغم الإقبال غير المسبوق على الترشيح لمقاعد مجلس الشعب، من حوالى ٤٠٠٠ مرشح لـ ٤٤٤ مقعداً، وإقبال نسبي مرتفع للناخبين، إلا أن الإدارة الحكومية المصرية والحزب الوطنى الحاكم، وإلى حد ما بعض المرشحين المستقلين والمعارضين، قد أهدروا كل هذه الفرص. وقد حدث ذلك نتيجة عدم انصاف أو حيادية السلطة التنفيذية مع أحزاب المعارضة والمستقلين، ومحاباة مرشحي الحزب الوطنى الحاكم؛ وقد رصدت اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، تجاوزات هائلة فى هذا الصدد، سواء أثناء الحملة الانتخابية، أو وقت التصويت، أو أثناء فرز الأصوات. وهى تجاوزات ثبت صحتها فى الحاكم الإدارية التى قضت ببطلان الانتخابات فى ١٠٩ دائرة من مجموع ٢٢٢ دائرة.

ولكن المأساوى حقاً فى تلك التجربة هي العنف غير المسبوق فى تاريخ الانتخابات منذ بدايتها فى مصر عام ١٨٦٦. فقد قتل فى معركة ١٩٩٥ أكثر من ٦٠ شخصاً، وجرح أكثر من سبعمائة شخص. لذلك أطلق على جولى الانتخابات (١١/٢٩ إلى ١٩٩٥/١٢/٦) اسم «الأسبوع العزيم».

ومع كل سلبيات ومأساويات الانتخابات البرلمانية المصرية، إلا أنها لم تخلو من بعض الإيجابيات :

- ١ - إقبال المشهود من المرشحين والناخبين.
- ٢ - إقبال عدد غير مسبوق من النساء على الترشيح، وصل إلى أكثر من تسعين امرأة، وإن لم ينجم منهن إلا خمس نساء.
- ٣ - إقبال عدد غير مسبوق من الأقباط المسيحيين على الترشيح، وصل إلى ٥٧ مرشحاً، نجح سبعة منهم فى الجولة الأولى، وإن لم ينجم أحد فى الجولة الثانية.
- ٤ - تكوين اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، والتفاف الرأى العام حولها، وصمودها ضد ضغوط وترهيب الحكومة.

ويوثق الفصل الخاص بمصر فى هذا التقرير المزيد حول الانتخابات البرلمانية المصرية وغيرها من تطورات فكرية وثقافية وسياسية، وخاصة ذلك الصرح المثلث بين قوى المجتمع المدني، والدولة، والجماعات الإسلامية المتزمتة.

الانتخابات الفلسطينية: ولادة كيان ديموقراطى

ربما ستكون الدولة الفلسطينية المرتقبة هي الدولة العربية التى تولد ديموقراطية منذ اللحظة الأولى. فقد أتاحت الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة ما يسمى «بأوسلو ١» (غزة - أريحا)، «وأوسلو ٢»، عامى ١٩٩٣، ١٩٩٥ انتقالاً تدريجياً للسلطة من قوات الاحتلال الاسرائيلى إلى سلطة وطنية فلسطينية. وأحد المحطات الهامة فى هذا الانتقال هو إجراء انتخابات لإختيار مجلس تشريعى فلسطينى (٨٨

عضواً)، ورئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم أن ذلك قد تم في يناير ١٩٩٦، ومن ثم لا يدخل حرفياً في هذا التقرير السنوي عام ١٩٩٥، إلا أن معظم الإجراءات والنشاط المؤدى إلى تلك الانتخابات قد حدث فعلاً في النصف الثاني من عام ١٩٩٥.

وبهنا فقط أن نتوه هنا بالآتي :

١ - أنه رغم كل التحفظات والانتقادات المشروعة على الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، لأنها قاصرة عن تحقيق العدالة والأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة، والأمة العربية عامة، إلا أنها كانت أفضل بديل متاح أمام منظمة التحرير وأمام اسرائيل معاً، بعد صراع مائة عام، قارب الجزء المسلح منه على خمسين عاماً؛ فقد فيه الفلسطينيون مزيداً من الأرض، عاماً بعد آخر.

٢ - أنه منذ توقيع الاتفاق الأول في سبتمبر ١٩٩٣، انقلبت الآية، أى أن الفلسطينيين هم الذين يستعيدون أجزاء من أرضهم تدريجياً، بدأت بغزة وأريحا، ثم نابلس وطولكرم وجنين والبيرة ورام الله وبيت لحم والخليل وخان يونس ورفح .. وهم يستعيدون هذه الأرض وهذه المدن سلمياً ودون قتال.

٣ - أن المجتمع الدولي أبدى تأييداً شديداً لهذا التحول التبريجي السلمى، كما أبدى استعداداً قوياً لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية اقتصادياً ودبلوماسياً .. وكذلك فعلت معظم الحكومات العربية.

٤ - أن الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، كانت تنافسية تماماً، خاضها مئات المرشحين. حتى القيادة التاريخية لياسر عرفات، لم تمنع سيده، هي سميرة خليل، وتعمل أخصائية اجتماعية من التشريع ضده، ورغم أنه فاز فوزاً ساحقاً (٨٨٪)، إلا أن نزول أم خليل للساحة، وفوزها بحوالى ١٢ فى المائة من الأصوات، قد كسر النمط البالى الذى لا يصدقه أحد فى بقية البلدان العربية الجمهورية، والتى طامحون فيها الرؤساء فى الاستفتاءات بنسبة ٩٩.٩٪.

٥ - رغم أن هذه الانتخابات الفلسطينية هي الأولى من نوعها، إلا أن آلاف المراقبين الدوليين والعرب والاسرائيليين والفلسطينيين قد شهدوا بنزاهتها عموماً، ولم يسجلوا إلا تجاوزات محدودة فى دائرتين أو ثلاث من الـ ٨٨ دائرة، وأعيدت الانتخابات فى بعض لجانها. وأهم من ذلك شهد هؤلاء المراقبون بالإقبال الشديد (أكثر من ٨٠٪) والوعى السياسى الرفيع للشعب الفلسطينى، رغم سنوات الاحتلال والحرمان الطويلة.

وخلاصة القول أن التجربة الفلسطينية فى التحرر الوطنى قد سجلت فصلاً آخر من فصول انتاجها. وأقل ما يمكن أن يقال فيها هو أن الكيان الفلسطينى الجديد، رغم أنه نحيل وأقل من الوزن الطبيعى بشكل ملحوظ، إلى أنه ولد صحيحاً ديمقراطياً. وتضاعفت بهذا الميلاد الديمقراطية شرعية الكيان عدة مرات، كما أجمع أغلبية المراقبين على أن الدولة الفلسطينية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى.

الخاتمة

الانتخابات الرئاسية في العراق: محاولة يائسة لإضفاء الشرعية

تعرض العراق لسلسلة من النكبات، التي بدأت عام ١٩٨٠ بهجومه على إيران، مروراً بغزوه للكويت عام ١٩٩٠، ودخوله في حرب عاصفة الصحراء ضد تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة، وإنتهاء بتمردات وانتفاضات داخلية مسلحة في شماله الكردي وجنوبه الشيعي وفرض حصار اقتصادي وجري عليه. وكان وما يزال المستول الأول عن كل هذه النكبات النظام الاستبدادي للرئيس صدام حسين، الذي اغتصب السلطة في هذا البلد العربي منذ عام ١٩٦٨، وحكمها بالحديد والنار والرعب والإرهاب. ووصل الشعب العراقي إلى أسوأ حالاته في عام ١٩٩٥، وزادت عزلة النظام الحاكم كثيراً. لذلك حاول صدام حسين أن يفعل شيئاً يخرج به من هذه العزلة ويوقف التدهور الشديد الذي يتعرض له بلده وشعبه. وهذه تفكيره إلى إجراء استفتاء على رئاسته. وشأن كل استفتاءات وانتخابات أنظمة الحزب الواحد الاستبدادية، فإن النتيجة كانت معروفة مقدماً. ومع ذلك فقد قامت حملة انتخابية على قدم وساق، تنافست فيها مواكب التفاف وفرسان الرياء. ونجح الرجل بالنسبة المعتادة، وهي دائماً الأكثر من ٩٥ في المائة.

ولكن ما يهمني غير تسجيل الحدث، كجزء من وقائع ١٩٩٥، هو هذا اللجوء الأخير إلى الشكل الانتخابي لإضفاء الشرعية. فرغم إقرار كل المحيطين ببواطن الأمور أن محاولة صدام هذه هي محاولة جوفاء خالية من أي مضمون ديمقراطي، إلا أن اضطراب الرجل إلى «الشكل الديمقراطي» هو اقرار من أعتى عتاة المستبدين العرب بأن «لغة» الديمقراطية، هي اللغة الوحيدة المقبولة في السوق السياسي، حتى إذا كانت لغة مزيفة، شأنها شأن العملة المزيفة. ولكن شتان ما بين تزيف «عملة رخوة» منخفضة القيمة بداية، وبين تزيف «عملة صعبة» مرتفعة القيمة. على الأقل حاول صدام حسين تزيف العملة الصعبة للديمقراطية.

لقد اخترنا المشهد العراقي لاختتام هذه المقدمة به. ولكنه يمكن أن يكون مشهداً متكرراً في أي بلد عربي آخر يحكمه الاستبداد: سواء كان نظام الزعيم الأوحده، أو الحزب الأوحده، أو الأسرة الملكية أو الأميرة الوحيدة. فحينما تجد هذه الأنظمة نفسها في مأزق سياسي وشرعي، فإنها تلجأ أولاً إلى القهر الداخلي، ثم إلى افتعال أزمة أو أزمات مع الجيران، أو مع طرف دولي آخر، ثم إلى المغامرات المسلحة، أو الإرهاب الدولي.

فإذا استنفذ النظام المستبد كل هذه الحيل، فإنه يلجأ «لإسلام» يرفع شعاره وراياته، أو إلى «الشرعية» يفرض أحكامها وعادة بشكل انتقائي. فإذا تعثر أو فشل ذلك أيضاً فإنه قد يلجأ إلى «الديموقراطية»، حتى إذا كانت شكلاً بلا مضمون. ولكن يقيمتنا، وما يسجله هنا التقرير عاماً بعد آخر، هو أن المجتمع المدني والتعددية والديموقراطية في تقدم عام، رغم انتكاسة هنا وتمثر هناك. وأملنا أن تكون مسيرة الديمقراطية العربية في عام ١٩٩٦ أوسع وأفضل وأسرع من عام ١٩٩٥.

«وقل اعملوا فسمي الله عملكم ورسوله»

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

واطي النيل

* جمهورية مصر العربية



* اعد هذا التقرير الخاص بجمهورية مصر العربية الباحث سليمان شفيق

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٢٢/٢/٢٨ م من المملكة المتحدة
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١٣,٦ ٪	نظام الحكم: جمهوري
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤	إسم رئيس الدولة: محمد جيني مبارك
معدل الامية للكبار: ٥٢ ٪	إسم رئيس الحكومة: د. كمال الجنتوري
ميزان الموارد: ٣,٩٧١	عدد المحافظات: ٢٦ محافظة
إجمالي الدين الخارجي (بالمليون دولار): ٤٠,٦٢٦	العاصمة: القاهرة
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٩	المساحة (كلم ^٢): ١,٠٠١,٤٥٠
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦	عدد السكان (مليون): ٥٨,٩
معدل الخصوبة الكلي: ٣,٨	معدل الزيادة السكانية: ٢,٦ ٪
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من إجمالي النساء: ٤٨ ٪	الديانات: ٨٩ ٪ مسلمون ، ١٠ ٪ أقباط ، ١ ٪ آخرون
عدد السكان لكل طبيب: ١٣٤٠	متوسط الدخل الفردي (دولار): ٦٦٠
	النتائج القومية الإجمالية (مليار جنيه مصري): ١٣٠
	العملة: جنيه مصري
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ٣,٤٠ جنيه
	إجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٢٤٤
	إجمالي الواردات (مليون دولار): ٨١٧٥٠٢

أضواء على الأحداث

أول المجتمع المدني:

في عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥، تقدم المجتمع المدني، وتياها التحول الديمقراطي، واحتدم الجدل الفكري.

وبما كان أهم إنجازات ١٩٩٤ بالنسبة للمجتمع المدني في الوطن العربي، هو شيوع الاصطلاح أكثر من أي وقت مضى. لقد تعددت الندوات والمؤتمرات التي أخذت «المجتمع المدني» عنواناً لها: من بيروت إلى القاهرة، إلى الدار البيضاء. وظهرت كتب جديدة في عام ١٩٩٤ تحمل هذا العنوان، غير مطبوعات وإصدارات مركز ابن خلدون، الذي تبني هذا المصطلح في الوطن العربي منذ منتصف الثمانينيات. صدر على سبيل المثال، مجلد ضخ من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يحمل هذا العنوان «المجتمع المدني في الوطن العربي» ويضم أعمال ندوة كبيرة شارك فيها ما يقرب من مائة مفكر عربي، ويظهر كتاب الدكتور أماني قنديل بعنوان «المجتمع المدني في العالم العربي» (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤). هذا فضلاً عن كتب أخرى بلغات غربية عن المجتمع المدني في الوطن العربي والشرق الأوسط، لعل أهمها جميعاً، ذلك المجلد الذي حرره الأستاذ ويشوايه ثورون، بعنوان: «المجتمع المدني في الشرق الأوسط، Civil Society In The Middle East»، والذي شارك فيه مجموعة من الباحثين العرب، بما فيهم د. سعد الدين إبراهيم (١٩٩٣)، الذي أسهم بالفصل الأول من الكتاب، والذي هو في الواقع ترجمة لمقدمة التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ الصادر عن مركز ابن خلدون. كذلك كان موضوع المؤتمر السنوي لتجمع النقابات المهنية المصرية لعام ١٩٩٤، هو «المجتمع المدني والتعددية الديمقراطية في مصر»، والذي عقد في نقابة الأطباء في ١٥-١٦/٦/١٩٩٤ وتكرر استخدام المصطلح كثيراً لأول مرة بواسطة كبار صنّاع القرار عام ١٩٩٤، وفي مقدمتهم الرئيس حسني مبارك والسيدة هريته وبعض وزرائه، بمناسبة المؤتمر القومي للمرأة (يونيو ١٩٩٤)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (سبتمبر ١٩٩٤)، والسيول، التي اجتاحت بعض محافظات سميد مصر (نوفمبر ١٩٩٤).

وفي عام ١٩٩٥ انتقل المجتمع المدني المصطلح والدعوة الي دائرة الفعل، واشتدّرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية في الترويج للمصطلح، وانتهت الأحزاب والقوى الوطنية علي خلاف حول وثيقة الوفاق الوطني حول بعض النقاط ليس من بينها مصطلح المجتمع المدني. يُقدّر ما كانت مساحة الخلاف تدور حول بعض الجزئيات المطلوبة المدرجة في برامج بعض الأحزاب والقوى. ولعلّ يكن الخلاف جوهري حول الروح المدنية للمجتمع المدني المصري المرتقب. وتقدم لفظ المجتمع المدني من حيث المناقشة (ندوة مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان عن المجتمع المدني واشكاله مايو ١٩٩٥)، أو من حيث الفعل حيث شهد عام ١٩٩٥ تصاعد المبادرات المدنية حول تشكيل

لجان أهلية متبينة من منظمات المجتمع المدني بإرادات أعضائها مثل اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد والتي تشكلت للتضامن مع د. نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهاج يونس ، وأسفرت عن تشكيل رأي عام شعبي ونخبوي ، أسفر عن تقديم النيابة العامة لمعنا ضد الحكم الذي صدر بتفريق د. نصر أبو زيد عن زوجته . وعمل في هذه اللجنة كافة منظمات ومراكز حقوق الإنسان والمجتمع المدني مثل مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان والذي دعا للجنة ، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، وشخصيات عامة أما مستقلة أو ممثلة لمراكز ومنظمات أهلية أخرى .

وفي شهري مارس ١٩٩٥ توجت جهود مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بصنود الحكم التاريخي من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالأفراج من فيلم المهاجر ليوسف شاهين في الدعوة التي كانت مرفوعة من الاستاذ محمود أبو الفيض المحامي ، وفضيلة شيخ الأزهر .

ومنذ منتصف أغسطس ١٩٩٥ ، أطلت ميون الأسرى الشهداء المصريين من بين كافة أوراق وملفات مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، وتبليط الضمير المهني لمحاميه وباحث المركز من دموع الأمهات الكلبي ، والزوجات اللاتي فرض عليهن الترميل بحكم محكمة وجيل «الصابرا» من الأبناء اللتين ينتظرون عودة الغائب . ويتشبهون بملامح الآباء وخريطة الوطن ، ومن ثم فقد صار أعضاء مركز الدراسات أسرى محبة أسرانا الشهداء ، وبدأ الجميع يتوقن اليوم بهذا العمل في البحث عن الأسرى خلف كل حبة رمل وخلف كل مادة من مواد القانون ، وتقدم المركز بعريضة دموي للفضاء الأذاني في ٢٢/٨/١٩٩٥ ، من أجل إيقاف القرار السلبي للمسيد رئيس الجمهورية لعدم طلبها للحكومة الإسرائيلية إجراء تحقيق رسمي وإعلان أسماء وصفات كافة الجناة من مجرمي الحرب الاسرائيليين ، سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين ، مقيمين داخل إسرائيل أو خارجها ، وتسليم كل من يثبت اشتراكه بأي صورة من الصور بارتكاب تلك الجرائم لمحاكمتهم في مصر وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٢٩ من الاتفاقية بشأن معاملة أسرى الحرب ، وعلي وجه الخصوص تسليم المتهم العقيد متقاصر «أرييه بيرو» والمتم «بنيامين اليعازر» وزير الإسكان الاسرائيلي الحالي ، والذي قام بقيادة وحدته لقتل ٣٠٠ أسير مصري بالعرش إبان حرب ١٩٦٧ ، وإيقاف القرار السياسي من عدم طلبها من الحكومة الإسرائيلية تنفيذ المادة ٩١ من الاتفاقية الثالثة لجنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ، وضروها مطالبت بتشكيل لجنة وطنية مصرية تضم ممثلين من الوزارات ، والهيئات الحكومية ، وغير الحكومية

تجبر وأمر الشهداء لتلقي إفادات عن الأسرى المصريين ، والزام رئيس الحكومة الإسرائيلية أسحق رابين بملسه بتفويض أسر الأسرى المصريين الذي قتلوا علي أيدي المتفاحين الاسرائيليين بمليون جنية ، وفي سبيلها في ٢٢/٨/١٩٩٥ نشر مدير المركز أمير سالم المجامي مقالات بالاهرار بعنوان محكمة سيناء الدولية ، طالب زعماء في محاكمة القذافي : محكمة جنائية لمجرمي الحرب علي غرار محاكم نورمبرج ، ويوغسلافيا السابقة ، زعماء وطنيين ، وعلي أرضية تلك الإلحاح الفكرية ، والقانونية ، بدأت خجلات الحركة الحضرية للجنة ليشتغل ربه الخبيث ، والتي سميت «اللجنة الوطنية المصرية لتقصي الحقائق الدفاع عن حقوق الأسرى المصريين» ، ومن الأربعاء ٨/٣ ، وحتى السبت ٩/٣ ، تنادي الشرفاء في هذا الوطن من أجل الدفاع عن

حقوق الاسرى، وعقد الاجتماع الاول للجنة بمقر المركز بعد موافقة ٦٥ عضواً، وبحضر الاجتماع ٣٢ عضواً من هؤلاء، وانتهت باصدار اعلان تأسيسي لها ومارت حركة نمو اللجنة يوماً بعد يوم ففي يوم ١٩٩٥/٩/٣ بلغت العضوية ٩٨ عضواً، قفزت الي ١٠٢ يوم ٩/٤ الي ١٢٨ في ٩/٥، ثم ١٤٢ في ٩/٧ والي مائتي عضو حتي الان.

وتضم اللجنة ٧٧ صحفياً منهم ثقباء الصحفيين السابقين، حافظ محمود شيخ الصحفيين المصريين واول نقيب لهم، وحسين فهمي نقيب الصحفيين لاربع دورات، ثم مكرم محمد احمد النقيب الاسبق لثلاث دورات، وكامل زهيرى النقيب المؤسس لقانون النقابة، والنقيب الحالي ابراهيم نافع، كما تضم اللجنة ١١ عضواً بمجلس الشعب، واربعه اعضاء بمجلس الشورى، ورؤساء تحرير كافة الصحف القومية والحزبية، وتضم اللجنة ستة من المحاربين القدماء، ١٦ محامياً، اربعة خبراء عسكريين، وستة خبراء وامانة قانون دولي، واربعه فنانين، و١٧ من ممثلي المنظمات، كما انضمت للجنة ثلاثة مشر قيادة حزبية بصفتهم الشخصية والمهنية، كما تضم اللجنة سفيراً وخبيراً في الشؤون الاسرائيلية.

ومنذ بدأ المعركة الانتخابية حرص مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية من خلال نشرة المجتمع المدني بالقيام بسلسلة ندوات حول البرامج الانتخابية لاهزاب التجمع، والوفد، والعمل والاعوان المسلمين، والحزب العربي الديمقراطي الناصري، وامتد الحزب الوطني عن الحضور لميق الوقت، ولكن المهم هو ان كافة برامج هذه الاحزاب علي اختلاف الرؤي قد توحدت بفكر مصطلح المجتمع المدني عبر تبنيها للمصطلح شكلاً ومضموناً كل حسب توجهاته وفي إطار دعم الجهود الاهلية.

وفي هذا الصدد وفي ثدوتي حزب التجمع والعمل بيهـر أكتوبر ١٩٩٥ طالب الحزبيين مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بتبني فكرة انشاء لجنة اهلية مستقلة لمتابعة الانتخابات، وبادر المركز بدعوة منظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة لتشكيل اللجنة، وتأسست اللجنة في ١٩٩٥/١٠/٢٢ برئاسة د. سعيد النجار وضمت العديد من الشخصيات العامة من مختلف الاتجاهات وست منظمات مدنية هي المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان، ومركز المحرسة للابحاث والتدريب والمعلومات، ومركز حقوق الانسان المصري لتدهيم الوحدة الوطنية ومركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، وتلقت اللجنة اكثر من ٢٠٠ توكيل من مرشحين، ودرست اكثر من ٦٠٠ مذكرة واقعت احداث منهاج التدريب واتبعت الانتخابات في ٨٨ دائرة، واسدوت بيانين في الهولتين الاولى والثانية لاقا مصداقية كبيرة وانعكست مضامينها في احكام دوائر القضاء الاداري في ١٠٩ دائرة. وتمكنت من إصدار تقريرها النهائي في ١٩٩٥/١٢/٢٧، وستنوب اللجنة في موضع لاحق من التقريرين.

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٥ فامى البرلمان المصري الرأي العام والصحفيين باصدار قانون للمحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ رأت مجموع الصحفيين ونقابتهم انه تجازر وحد حرية الصحافة، وبهذهنست المؤسسات المجتمع المدني كافة للدفاع من حرية الصحافة ملتفه حول نقابة الصحفيين التي فقدت حمايتها العمومية

غير العادية في ١٩٩٥/٧/١٠ ورفضت مشروع القانون، وشكل مركز المساعدة القانونية لجنة فنية من أجل صياغة مشروع قانون حرية الصحافة في مصر. وعقدت هذه اللجنة عدة لقاءات وورش عمل ضمت العديد من رجال القانون والصحافة واساتذة الجامعات، وانتهت الي صياغة المشروع وقدمته ل نقابة الصحفيين، واقرت ملامحه في المؤتمر العام الثالث للصحفيين الذي عقد ٦/٥ سبتمبر ١٩٩٥ تحت شعار « نحو تشريع جديد لحرية الصحافة » وأمام الضغوط الهائلة من نقابة الصحفيين وقوى المجتمع المدني تشكلت لجنة ضمت حكوميين وغير حكوميين من ٢٤ عضواً من الصحفيين ، ونقهاء القانون ، والشخصيات العامة، لاعادة النظر في كل التشريعات المنظمة للصحافة في مصر بما في ذلك القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . وكان السيد رئيس الجمهورية استجابة لضغوط منظمات المجتمع المدني المؤازره للصحفيين ونقابتهم واحتراماً منه لجهود هؤلاء قد التقى بولد نقابة الصحفيين في ١٩٩٥/٧/٢ . وناقش معهم أبعاد المحلة والقانون . واستمرت جهد وقوى المجتمع المدني خلف نقابة الصحفيين في اعداد مشروع قانون جديد لحرية الصحافة مرتكزا علي مشروع قانون مركز المساعدة القانونية، ولا زالت معركة حرية الصحافة مستمرة.

ورغم كثرة استخدام مصطلح المجتمع المدني في عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥، إلا أنه يظل هناك خلط وغموض حول معناه ومعناه. لذلك مآد . سعد الدين ابراهيم في بداية التقرير السنوي الثالث لمركز ابن خلدون (الصادر في يناير ١٩٩٥) إلى تحديد وضبط المصطلح.

١- معنى المجتمع المدني مجدداً

المجتمع المدني هو « مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ».

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو أرثي (من الوراثة). وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول:** هو الفعل الإرادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده . ولذلك فهو غير « الجماعة القرابية » - مثل الأسرة والمشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا يدخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الارث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني:** هو التنظيم الجماعي. فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات. كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها

أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً. فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع «عضويات». فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عضواً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتصالات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو «المستضعفين» (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

■ الركن الثالث: للمجتمع المدني هو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٤- المجتمع المدني والديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديمقراطية. بل أن الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الأطراف.

ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت على القرارات وفي الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت على حوى العضو من عدمه.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر «جماعات مصالح»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخسوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلى مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعنى فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي العام إن وجد فعلاً، وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه.

ولهذا السبب حرصنا منذ بداية صدور هذا التقرير السنوي، على ربط المجتمع المدني بالتحول

الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى.

٣- المجتمع المدني، رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي روبرت بوتنام، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنوان جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة (R.D. Putnam, Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy, Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف على النقطة المذكورة أعلاه، أي العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، على المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية أكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا. ويعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خُص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه «رأس المال الاجتماعي» (Social Capital).

ولا يمدد هذا الاصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير «بالمجتمع المدني». بل أن روبرت بوتنام في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات «التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة». ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويتكّن جماب الثراء والفقير المدني بشؤون تقريبية طبقاً لهذا المعدل. وقد وجد الأستاذ روبرت بوتنام من دراساته الميدانية الكثيفة، والتي استمرت لحوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فتنظيمات المجتمع المدني تعطي أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المسيرة من ممارسات «جمعيات الدائرة» (Rotating Credits Associations)، هي نموذج لاسفر تكوينات المجتمع المدني (ص ١٦٧) وهي تلك الجمعيات التي يقوم أعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، على أن يتناوب كل عضو في تلقي مساهمات كل أعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية. وقد وجد بوتنام أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى علقاً مع نهاية هذا القرن.

وتقوم «جمعيات الدائرة» على نفس العبد العام الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقترار بحق الآخر في أن يرمي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الأعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما تحرينا وفحصنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفنا لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي علي تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بإدارة الخلاف بإدارة سليمة، والتعاون من أجل المصالح المتبادلة. فإين نحن من هذه المعاني جميعاً في الوطن العربي، مع نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥؟

تقدم المجتمع المدني

مع زيادة استخدام مصطلح «المجتمع المدني» في الوطن العربي بين المفكرين والممارسين ومناع القرار خلال عام ١٩٩٤ و١٩٩٥، وعلى النحو الذي أشرنا إليه في موضع سابق، فقد عبر المجتمع المدني العربي عن نفسه «حركياً» أيضاً. وكانت مناسبات الاعداد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤)؛ ومؤتمري: قمة التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي للمرأة (يكنين، سبتمبر ١٩٩٥) كانت هي أيضاً مناسبات لتنشيط المجتمع المدني العربي؛ ولكتشاف نقاط قوته وضعفه.

«اكتشفنا مثلاً أن الوطن العربي زاخر بمنظمات المجتمع المدني، التي يتجاوز عدد المسجل منها رسمياً أكثر من خمسين ألفاً (٥٠.٠٠٠)؛ يوجد منها في مصر وحدها ما يزيد علي العشرين ألفاً (٢٠.٠٠٠). ولكن قياساً بحجم سكان الوطن العربي الذي يصل الي حوالي ٢٥٠ مليون نسمة، فإن ذلك يعني أن هناك منظمة مدنية واحدة لكل ٥٠ ألف شخص، مقارنة بمنظمة واحدة لكل ألف شخص تقريباً، في دول الشمال، وواحدة لكل ثلاثة آلاف شخص في بلدان شرق آسيا.

ولكن حتى تنظيمات المجتمع المدني المسجلة في الوطن العربي، ليست كلها نشطة او فعالة. وفي الحالات التي تتوفر فيها دراسات ميدانية مثل مصر، فقد اتضح أن أقل من نصف الجمعيات الأهلية المسجلة طبقاً للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، هي فقط النشطة وتعدد اجتماعات منتظمة لمجالس إدارتها وجميعاتها العمومية.

■ إن هناك شداً وجذباً دائماً بين منظمات المجتمع المدني والدولة. فهذه الأخيرة لا تكلف من محاولة التحكم في الأولى وتقيد حركتها، سواء بالقوانين او القرارات الإدارية - ويظهر ذلك منذ سنوات في الأقطار السلطوية مثل العراق وسوريا وليبيا؛ ولكنه عاد للظهور في أقطار أخرى كانت تنظيماتها المدنية قد قطعت قسماً لا بأس به من الاستقلالية - مثل مصر وتونس والكويت.

■ أن الأجهزة التنفيذية للدولة في العديد من البلدان العربية لم تستوعب بعد الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني. كما أن بعض هذه الأخيرة لم تستوعب دورها الحقيقي أو كيفية صياغة علاقتها بالدولة. وفي بعض المقتمرات الدولية، السابق الإشارة إليها، تصرفات الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية العربية، أحياناً كامتداد تابع تماماً للدولة؛ وفي بعضها الآخر تصرفت كقوى معارضة لحكوماتها علي طول الخط.

المهم، هو أن عام ١٩٩٤ كان عاماً إيجابياً في مجمله لأفكار وممارسات المجتمع المدني. وتنوعت التسميات التي ترافقت عند ذكره، مثل «القطاع الأهلي»، و«القطاع الثالث» (تميزاً له عن الدولة والقطاع الخاص الهادف للربح)، و«المنظمات غير الحكومية».

كما كان عام ١٩٩٥ هو عام انتقال المجتمع المدني من رد الفعل الي الفعل.

وبدأ غموض مصطلح المجتمع المدني يتجلى في أرض الواقع إلا ان بعض الوافدين الجدد الجادين من الذين انضموا مؤخراً الي صفوف القوى المدنية في إطار تصورهم الذاتي والموضوعي لازالوا اسرى ثلاثة اتجاهات هي:

الاول: يتمتع بعدم النظر الي الواقع واستخلاص ماهية هذا المصطلح من الممارسة وفق آليات تلك المعارك التي سبق الإشارة إليها والتعامل مع المصطلح وفقه أكاديمي نخبيوي مغلق ومنغلق.

الثاني: يعرّب من قلقه من المصطلح على أنه «مستورد» ويخشى الإفصاح عن ذلك بوضوح لان آليات تطور ممثلي الاتجاه الثاني مرتبطة شكلاً وفكراً وتمويلًا بأغلب مصادر الحداثة بالصفارة الغربية، ومن ثم يصطنعون، ويستمدون هم بذاتهم دواهي الالتباس حول المصطلح.

الثالث: أما الاتجاه الثالث فينصب في بعض الحزبيين من ذوي النزعات الايدلوجية والذين وفدوا الي منظمات المجتمع المدني فكرياً، ومنهاجاً، ولا زالت لديهم بعض الالتباسات المضروعة حول المصطلح والفكرة.

ان كل ما سبق ذكره ارتباطاً بعنوان وفكرة المجتمع المدني، ونضالنا المشترك الذي لم يات من فراغ ولكن عبر معارك فكرية كبيرة خاضها المركز بأحثين ورئيس مجلس أمناء، طوال الاربعة سنوات السابقة سواء علي صفحات النشرة او الصحف المصرية والعربية والاجنبية وابرزها:

معركة مؤتمر الملل والنحل والاعراق - الاقليات - ١٢/١٤/١٩٩٤، ليماسول بقبرص والتي خاضها المركز والنشرة لمدة ستة شهور من الحوار والنقاش اسفرت عن مجلدين كبيرين من المقالات المتبادلة وانتهت الي عقد ندوة بين الرفقاء في ٣٠/١١/١٩٩٤ في مقر المركز تم التوصيل فيها الي تقارب وجهات النظر حول فكر ومنهاج المجتمع المدني، والاقليات، بين المركز وممثلي وجهات النظر المختلفة من احزاب وقوى سياسية، كما تم اللقاء بين رئيس المركز، ورئيس التحرير مع قداسة البابا شنودة الثالث في ٦ يناير ١٩٩٥، ثم لقاء موعم مع قداسته وباحثي المركز في ٢٢/٢/١٩٩٥ انتهى بحوار طويل نشر في نشرة المجتمع المدني (عدد مايو ١٩٩٥).

معركة د. نصر حامد أبو زيد مع دعاة الظلامية والردنا لها عددين مايو / ١٩٩٤، يونيو ١٩٩٥.

معركة الفنان الكبير يوسف شاهين واهربنا لها عديدين هما: فبراير، وأغسطس/ ١٩٩٥. واستضافناه بالمركز في واجرينا حواراً معه.

وفيها من المعارك الفكرية التي ارتكزنا فيها علي احترام الرأي الآخر، وناقشنا، ونشرنا آراءه المختلفة معنا، وباستخدام آلية الحوار وعدم نفي الآخر تقاربت وجهات النظر واتسع معسكر المجتمع المدني ليشمل كافة المختلفين معنا تقريباً، ومن ترشيد الحوار وضعت ضوابط ديمقراطية أسفر عنها ميثاق الشرف المهني الذي أعده د. محمد سيد سعيد بالاشتراك مع مركز ابن خلدون ومنظمات حقوق الإنسان وممثلين لأحزاب وتيارات وثقافات وقوى سياسية ونشر أكثر من مرة في نشرة المجتمع المدني، وبذلك ارتبط سلوكنا اليحضي، وأدائنا في الممارسة بالمركز بما ندعو اليه من أفكار، ولعل كل ذلك انعكس وكان وراء تقدم العمل المشترك في لجنة متابعة الانتخابات وغيرها من اللجان التي شارك فيها المركز ونجحت النشرة في خلق صيغة للغة الحوار بين وجهات النظر المختلفة.

إلا أن منظمات المجتمع المدني قد عانت من أشكاليات سلطوية، وعدم فهم كما سبق ذكره، والتمثال على ذلك الحملة التي بدأتها د. هدى بدران ضد المراكز الخاصة (الأهلية) غير الحكومية، وننشر نص الرسالة التي أرسلتها لوزارة العدل والورد عليها :

من وزارة العدل إلى د. هدى بدران
جمهورية مصر العربية
وزارة العدل

وكالة الوزارة لشئون التشريع الاستاذة / د. هدى بدران - رئيس مجلس إدارة رابطة المرأة العربية والمنسق الاقليمي لمندى بكيين

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ ١٩٩٥/١/٧ إلى السيد الاستاذ المستشار/ وزير العدل بشأن الوضع القانوني للشركات المدنية غير المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والتي تبأشر نشاطها في التحفيز لمندى المرأة بكيين.

اتشرف بأن ارسل لعمياتكم مذكرة إدارة التشريع في هذا الشأن بعد العرض علي السيد الاستاذ المستشار/ وزير العدل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مساعد وزير العدل، لشئون التشريع

مستشار د. محمد فتحي نجيب

مذكرة بشأن قانونية نشاط الجمعيات الخاصة

غير المشهورة طبقاً للقانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤

- نصت احكام الدستور المصري في المادة (٥٥) علي حق المواطنين في تكوين الجمعيات وذلك علي الوجه المبين في القانون.

- وقد اضطلمت احكام القانون بتنظيم ممارسة هذا الحق ورسم الشكل القانوني لمزاويلته وشروط ذلك والرقابة علي فاعليته وثمان الممارسة الديمقراطية من خلال هذا التنظيم.

- ونظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحته التنفيذية هذا الشكل من التنظيمات الديمقراطية، فيصم احكامه علي كافة الجمعيات والمؤسسات الخاصة واتحاداتها وباتت هذه الاحكام واجبة النفاذ، ولو نص المشرع علي تنظيم قانوني عام لتلك التنظيمات تطبيقاً لقاعدة أن النص الخاص يقيد العام، بل ووجب أن تقوم التنظيمات القائمة وقت سريان احكامه بتوفيق اوضاعها طبقاً لنصوص قانون الجمعيات. والفي في صياغة عامة كل نص يخالف حكماً من الاحكام الواردة فيه.

- وإذا كان القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ ينفذ احكامه، اصبح قانون الشريعة العامة الذي يحكم نشاط الجمعيات والمؤسسات الخاصة، فكان من المنطقي أن تمدد احكامه ما يعتبر من الجمعيات حتى تندرج تحت مظلة احكامه. وقد نص المادة الأولى منه علي أنه (تعتبر جمعية في تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة او غير معينة تتألف من اشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو اشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول علي ربح مادي.

- ولقد رسم القانون كيفية نشوء الجمعيات الخاصة وقواعده والمجالات التي تعمل فيها واسبق عليها الشخصية الاعتبارية إذا اشتهرت نظامها الاساسي وفقاً لقواعده وقيدتها في السجل الخاص المعد لذلك الجهة الإدارية المختصة.

- وعلي ذلك تكون التنظيمات من الجمعيات الخاصة إذا عملت في أحد الميادين المرخص بها وكانت قد تكونت لغرض تحقيق ربح مادي واشهرت نظامها علي هذا الاساس، اما التكوينات التي تعمل بعيدة عن هذه الاحكام فلا تعد من الجمعيات الخاصة ولا تكتسب الشخصية القانونية طبقاً لاحكام هذا القانون ويبقى لها حكمها القانوني في ظل النص الحاكم لقيامها. إلا أنه قد يثور التساؤل حول الوضع القانوني للتكوين القانوني الذي ينشأ وفقاً لاحكام القانون المدني ويعمل في أحد المجالات التي حدها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولغير غرض الحصول علي ربح؟ نعارض بالقول بأن الشكل القانوني الذي ينشأ وفقاً لاحكام القانون المدني وذلك الذي ينشأ وفقاً لاحكام قانون الجمعيات يميزه أن

الأول: يهدف دائماً إلى الحصول علي ربح من المشروع ويتحمل فيه اعضاء الخسارة، بينما الثاني: لا يستهدف الحصول على ربح. وعلي ذلك فإننا قام تكوين فعلي لا يستهدف الحصول علي ربح فإنه يعد قائماً بعمل الجمعيات الخاصة ويلزم شهره. وإذا قام تكوين قانوني يستهدف الحصول علي ربح يعتبر من الشركات المدنية ولو اطلق علي نفسه انه جمعية خاصة.

- وعلي ذلك فان الشركات المدنية التي لا تستهدف الحصول علي ربح من العمل في النشاط الاجتماعي تكون قد استهدفت ان تصبح في حقيقة الأمر من الجمعيات الخاصة التي كان يجب بحسب الاصل ان تخضع لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبارها الجهة الإدارية المختصة إلا انه وقد عمدت هذه التكوينات الي عدم السبر في اسلوب تكوينها واشهار وجودها إلى الطريق الذي رسمه القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤، فانها تكون قد ادرجت تحت طائلة التائيم الذي فرضه هذا القانون حيث نصت المادة (٩٢/٢) من هذا القانون علي «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائة أو بأحدى هاتين العقوبتين:

- كل من باشر نشاطاً للجمعية أو للمؤسسة قبل شهرها طبقاً لاحكام هذه القانون.

- وبناء علي ذلك فانه إذا لم تحظ هذه التكوينات بالوجود القانوني الذي يبرر لها مباشرة نشاطها، فإنه لا يكون هناك اي سند شرعي لها في ان تحصل علي اموال من جهة أو شخص اجنبي، وعدم احترام هذه الاحكام يعرض القائمين علي امر هذه الجمعيات للمسائلة الجنائية

المستشار د. / عصام احمد محمد

وكيل إدارة التشريع

بيان المنظمة دفاعاً عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان البيان الصادر بتوصيات الحلقة النقاشية التي عقدتها المنظمة بشأن الحملة علي المنظمات الغير حكومية

سارمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإصدار البيان التالي: في إطار الدومة التي بادرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتوجيهها إلى عديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمشتغلين بالقانون والصحافة والاعلام لتدارس ابعاد الحملة المتصاعدة علي المنظمات غير الحكومية بصفة عامة والمنظمات والمراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان علي وجه الخصوص، فقد خلصت مداولات المشاركين في الحلقة النقاشية التي عقدت بمقر المنظمة في ٢٥ فبراير ١٩٩٥، حول « حق تكوين الجمعيات: المخاطر الراهنة وآليات الحماية» إلى العديد من التوصيات الهامة والإجراءات ذات الطابع العملي التي تستهدف التصدي لهذه الحملة.

شارك في اعمال هذه الحلقة إلى جانب ممثلي ثمانية من المنظمات والهيئات غير الحكومية لغيف من الباحثين والمحامين فضلاً من رئيس تحرير صحيفة الشعب ورئيس تحرير صحيفة صوت العرب والامين العام للمساعد لنقابة الاطباء.

وقد قرر المشاركون مايلي:

١ - الإعلان من ادانتهم الكاملة للممارسات الحكومية التي تستهدف فرض مزيد من الحصار علي مؤسسات المجتمع المدني والتي تمثلت ابرز ملامحها في الآونة الأخيرة في الهجمة الحكومية علي النقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية.

٢ - استنكار المذكرة التي اعدتها إدارة التشريع بوزارة العدل في ٢٢ يناير ١٩٩٥ والتي تقضي بانصياع المؤسسات والمراكز التي اشتهرت كشركات مدنية لافراض النفع العام الي قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، باعتبار هذه المذكرة، رغم طابعها غير الملزم، تعكس التوجه الحكومي الذي يستهدف تقويض استقلالية هذه المؤسسات واحكام الحصار علي النشاط الاهلي بموجب القيود الهائلة التي يفرضها قانون الجمعيات علي انشاء الجمعيات الاهلية، فضلاً عن الصلاحيات الواسعة التي يتيحها هذا القانون لوزارة الشؤون الاجتماعية في حل مجالس إدارة الجمعيات وتعيين مجالس بديلة، ومصادرة اموال الجمعيات واغلاق مقارها ودمج جمعيات بجمعيات اخرى بالإضافة إلى ما يتيح من صلاحيات في حل الجمعيات او تجميد نشاطها.

٣ - دعوة كافة مؤسسات المجتمع المدني في مصر والهيئات العربية والدولية لاتخاذ كافة الاجراءات

التضامنية من أجل دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر في مواجهة المخططات التي تستهدف حصارها وتقويض استقلالها، والتدخل لدى السلطات المصرية لحثها على رفع القيود على النشاط الأهلي ووضع حد للضغط التي تمارسها على المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٤ - وفي إطار الإجراءات العملية قرر المشاركون ما يلي:

١ - تشكيل لجنة من المشغولين بالقانون لاعداد رد قانوني على مذكرة وزارة العدل واعداد الدفاع القانوني من المؤسسات والمراكز التي تستهدفها هذه المذكرة، ودراسة امكانيات الطعن في دستورية قانون الجمعيات الحالي.

وقد تشكلت هذه اللجنة برئاسة المحامي المعروف احمد نبيل الهلالي العضو الاسبق بمجلس ائمة المنظمة المصرية لحقوق الانسان والحائز علي جائزة فتحي رضوان لحقوق الانسان لعام ١٩٩١، وعضوية كل من نجاة البرمي الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان، ومحمد منيب عضو المكتب التنفيذي للمنظمة المصرية، وهاني الحسيني عضو المنظمة، وجمال عبد العزيز المحامي بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

ب - الدعوة لتشكيل "لجنة الدفاع من المجتمع المدني وحقوق الإنسان" تتشكل من ممثلي الجمعيات والمؤسسات والمراكز المشاركة في اعمال الحلقة النقاشية وتكون مضمونها مفتوحة للمنظمات غير الحكومية الراهبة في دعم اليات التضامن والتنسيق دافعاً من استقلالية المنظمات غير الحكومية.

ويدخل في نطاق مهام هذه اللجنة الدعوة لتشكيل اتحاد للمنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية والشركات المدنية المنشطة لافراض النفع العام.

ج - توجيه الدعوة للمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل اتخاذ خطوات للتنسيق فيما بينها في مواجهة الحملات الاعلامية الرسمية المتصاعدة وهذا وتشكيل لجنة من ممثلي هذه المؤسسات لمباشرة مهامها في التمدد لهذه الحملات وتنبيه الرأي العام المحلي والدولي الي المخططات التي تستهدف تقويضها.

المنظمات والهيئات غير الحكومية المشاركة في اعمال الحلقة النقاشية:

١ - المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

٢ - مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية.

٣ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٤ - الجمعية المصرية للتطوير.

- ٥ - مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
- ٦ - مركز التنمية الإنسانية (متن).
- ٧ - المركز المصري لحقوق الإنسان وتديم الوحدة الوطنية.
- ٨ - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الأحزاب:

لم يشهد عام ١٩٩٥، إشهار أى أحزاب جديدة، حيث رفضت لجنة الأحزاب كعادتها طلبات إشهار أحزاب: حماية المستهلك، والسلام، والمستقبل، ولازالت هذه الأحزاب تحاول انتزاع إشهارها بأحكام قضائية من المحاكم الإدارية، كما لم تشهد الحركة الحزبية أى مؤتمرات داخلية، وانصب نشاطها طوال عامنا المنصرم فى مواجهة موجات الحكم المفاجئة سواء فى التهرشات الخاصة بحزب العمل والتي أسفرت عن اعتقال أمينه العام عادل حسين لمدة ٢٦ يوماً حتى أخرج منه فى ١٨/١/١٩٩٥، أو بانتخابات مجلس الشورى والتي خاضتها أحزاب (الخير، العدالة الاجتماعية، الاتحاد الديمقراطي، مصر الفتاة، الأمة) فى ٧/٦/١٩٩٥، ولم تخضها باقى الأحزاب، أو بالاعتقالات المتكررة للإخوان المسلمين منذ فبراير ١٩٩٥ والتي انتهت بإحالتهم على نفعات للمحاكم العسكرية أخرى فى أكتوبر ١٩٩٥، وصدرت بشأنهم أحكام قاسية، ثم الانتخابات البرلمانية بجولتها وما أسفر عنها فى الفترة من ٢٩/١١/١٩٩٥ إلى ٢٦/١٢/١٩٩٥. وسرف نتعرض لكافة هذه المواقف فى الأجزاء المخصصة لها فى التقرير.

التقابات:

أولاً: المهنية:

شهد عام ١٩٩٥ تفاقم الأزمة بين الحكومة المصرية والتقابات المهنية التى يسيطر على غالبية مجالس إدارتها أعضاء من جماعة «الإخوان المسلمين» المحجوبة منها الشرعية، وفى ١٦/٢/١٩٩٥، أصدر مجلس الشعب تعديلات على القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن التقابات المهنية تزيد من قبضة الحكم على للعمل النقابى، وفى ١٨/٢/١٩٩٥، صدر حكم قضائى يفرض الحراسة على نقابة المهندسين وقبل أن يستشكل مجلس النقابة فى الحكم، قامت قوات الأمن بفرض الحراسة، ولاحق ذلك فى ٢٠/٢/١٩٩٥ منعت السلطات المهنية من حضور مؤتمر نعت إليه لجنة التنسيق بين التقابات المهنية فى مقر نقابة الأطباء، كما منعت الشرطة المهنيين من تنظيم مسيرة سلمية إلى القصر الجمهورى للإحتجاج على تعديلات قانون التقابات المهنية الى أقره مجلس الشعب، وإزاء ذلك قررت اللجنة الدعوة إلى مؤتمر عام لجميع المهنيين فى ١٢ مارس ١٩٩٥، ومقد اجتماع لمجالس التقابات المهنية فى ٢٠ مارس، وأصدرت اللجنة بياناً أوضح فيه ملبسات الخلاف بين المهنيين والحكومة جاء فيه: «فى الوقت الذى يشهد الجميع بالآداء المشرف للتقابات المهنية فى كل مجالات العمل الوطنى، كان منتظر أن تلقى التقابات

الدمع والمساندة من كل الأجهزة ذات الصلة بالعمل الوطني العام ولكن فريقاً من الذين شغلتهم مصالحهم الشخصية وامتيازاتهم الخاصة وأحوا يكتبون التقارير ويقدمونها إلى أجهزة القرار السياسي، فصدرت القرارات بالتضييق على النقابات، ومصادرة حريتها وتمثلت في الآتي:

- حملة إعلامية تغلب الحقائق، وتمس شرف العاملين، وتلمص بهم التهم من دون أي دليل أو بيضة.
- حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات في العمل النقابي ومعاونيهم من أعضاء النقابات المهنية.
- إصدار حملة من المواد القانونية تصم بالتعسف في استخدام السلطة.

وأضاف البيان أن النقابات المهنية عملت بكل السبل الشريعة والوسائل القانونية لتدفع الظلم الواقع على أعضائها ومجاليها، ولطالبت بضرورة فك أسر المحتجزين في المعتقلات، وتوجهت لجان من النقابات للتحاور مع كل أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية من أجل توضيح موقف المهنيين.

وفي تطور لاحق أعلنت السلطات المصرية في ١٩٩٥/٣/٢٥، أنها كشفت «مخططاً إرهابياً» أمده خمسة من قادة الإخوان المسلمين من العاملين بلجنة الإنفاضة يقوم بتسفير عناصر من الجماعة إلى الخارج لتلقي تدريبات إرهابية، واعتقلت الشرطة أربعة من العاملين باللجنة وأصدرت النيابة العامة قراراً بالقبض على د. /أشرف عبد الغفار عضو مجلس إدارة نقابة الأطباء، مما أدى د. /حمدي السيد تقيب الأطباء والذي ينتمي إلى الحزب الوطني الحاكم إلى إصدار بياناً في ١٩٩٥/٤/٢، ينفي فيه تورط أي من أعضاء لجنة الإنفاضة الانسانية التابعة للنقابة في أي أعمال تخالف القانون.

ولم تتمكن النقابات المهنية من عقد مؤتمرها في ١٩٩٥/٢/١٢، إلا أنه عقد واختتم أعماله في ١٩٩٥/٤/٩، وأصدر توصيات تطالب الحكومة المصرية بالكف عن وضع العراقيل أمام العمل النقابي، وإلغاء القانون .. لسنة ١٩٩٢، وكل القوانين المقيدة للحريات، وأقر المؤتمر اقتراحاً بإنشاء اتحاد عام للنقابات المهنية للدفاع عن مصالح أعضائها.

وفي نقابة المحامين تجدد الخلاف بين فريقين من أعضاء المجلس، يضم الفريق الأول الأغلبية من أعضاء المجلس، المنتهين لجماعة الإخوان المسلمين، فيما يضم الفريق الثاني (الأقلية) أعضاء من تيارات سياسية مختلفة، وفي تطور جديد أصدرت محكمة القضاء الإداري قراراً بوقف عقد الجمعية العمومية غير العادية للمحامين والتي كان مقرراً عقدها ١٩٩٥/٥/١٨، ولك بعد قبول الطعن المقدم من المحامي ممدوح تمام، حيث تضمنت مريضة الدعوى أن قرار عقد الجمعية العمومية الصادر من مجلس النقابة بالحل، ومخالفاً للقانون والنسب، لعدم وجود سبب كاف لعقد الجمعية غير العادية، خصوصاً أن الموعد القانوني لعقد الجمعية العمومية العادية، مقرر له أن يكون في يونيو من كل عام، مشيراً إلى أن مجلس النقابة ببر القرار بأن الجمعية العمومية ستنتظر موازنة ١٩٩٢ ورغب معاضات المحامين، وهذا أن طليان غير عاجل، ولا تتطلب مناقشتها جمعية عمومية غير عادية التي لا تعقد إلا لأحوال الطارئة، من جهة أخرى كان النقابي البارز محمد هبيري عيسى المحامي، قد رفع دعوى قضائية أمام القضاء الإداري

منذ منتصف إبريل ١٩٩٥، يطالب فيها بفرض الحراسة على النقابة وتعيين حارس قضائى لإدارتها أسوة بالحكم الذى صدر من المحكمة نفسها فى فبراير ١٩٩٥، الذى قرر فرض الحراسة على نقابة المهندسين وأنهم مبررى أعضاء مجلس النقابة من الإخوان المسلمين بارتكاب مخالفات مالية، وتبييد أموال النقابة، ومنع عقد المجلس فى مواعيد منتظمة، وصدر الحكم بالحراسة على النقابة فى ٢٩/١/١٩٩٦، وتعيين نقيب المحامين أحمد الخواجة، و.د/ محمد سليم العوا ونقيب المحامين بالجيزة بالحراسة القضائية.

وهكذا تم فرض الحراسة فى عام ١٩٩٥ على أكبر نقابتين وهما المهندسين، والمحامين، وتعاين نقابة الأطباء وغيرها من النقابات المهنية الـ ٢١ من مشاكل مستعصية لعل أبرزها ما حدث لنقابة الصحفيين التى نالت نصيب الأسد من أحداث ١٩٩٥.

نقابة الصحفيين :

أولاً: انتخابات النقابة :

قد جرت انتخابات نقابة الصحفيين فى جو ديمقراطى كامل، وبإشراف من القضاء، ولم تشهد أية شبهة يمكن أن تمسب على النقابة وأعضائها، أو تشكل فى النتائج، كانت المنافسة الحقيقية، على مقعد النقيب، تجرى بين إبراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام، وبين جلال هارف، الكاتب المصطفى فى الأخبار، وعضو مجلس النقابة السابق .. نقول «المنافسة الحقيقية» لن هناك ثلاثة مرشحين آخرين، دخلوا المعركة، ولم يكونوا يشكلون أية خطورة على أى من هين المتنافسين بدليل أن كل واحد منهم أى الثلاثة، لم يحصل على أكثر من خمسة أصوات أو ما يدور حول هذا الرقم بالزيادة والنقصان.

وكانت النتيجة النهائية لصالح إبراهيم نافع، بفارق ٣٠٠ صوت زيادة على عدد الأصوات التى حصل عليها جلال هارف.

أما معركة المجلس، فلم تخل من مفاجآت .. ولا يخفف من وقع هذه المفاجآت، نجاح ٧ أعضاء من المجلس القديم، فى الحصول على مقاعد فى المجلس الجديد، منهم ٦ يشكلون النسبة الكلية للمرشحين فوق ١٥ سنة.

أما تحت ١٥ سنة، فلم ينتج من المجلس القديم سوى مجدى مهنا، والخمسة أعضاء الباقون كلهم يدخلون المجلس لأول مرة وهم : صلاح عبد المقصود، رجا الميرغنى، حسن الرشيدى، يحيى قلاش، عبد العزيز خاطر .. ثلاثة منهم من «دار التحرير» إلى جانب عضو فوق ١٥ سنة هو على هاشم، وبذلك يضم المجلس الجديد ٤ أعضاء .. من مؤسسة واحدة «دار التحرير» التى تعارض، يفعل اتجاهات وأفكار رئيسها «سمير رجب» فكر واتجاه إبراهيم نافع، النقيب الجديد.

واستطاع التيار الإسلامى، أن يكسب مقعداً جديداً (صلاح عبد المقصود) إلى جانب محمد عبد القدوس، ليصبح لهذا التيار مقعدان داخل المجلس الجديد.

أما مؤسسة «الأهرام» التي ينتمي إليها النقيب، فإن لها عضواً واحداً، في المجلس الجديد هو ابراهيم حجازي، ولا نستطيع أن نحسم أمينة شفيق عليها، لأنها يمكن أن تكسب المعركة بغير أن تمتد إلى «الأهرام» التي كان لها في المجلس القديم نحو ٤ أعضاء.

وهكذا يتشكل المجلس الجديد هكذا : ٤ من دار التحرير، ٢ لتيار الإسلام، ٢ لمؤسسة الأخبار (جلال ميسي، حاتم زكريا) ١ من وكالة أنباء الشرق الأوسط (رجاء الميرغني) ١ من روز اليوسف والوفد ممثلاً (مجدى مهنا).

وهو، أي المجلس، بهذا الشكل، مجلس معارض، يرأسه نقيب حكومي.. فكيف يمكن أن يتفقا .. هذا ما سوف تكشف منه الأيام المقبلة. وما كانت الانتخابات تمر بسلام حتى تفجرت أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والتي لا زالت مستمرة حتى الآن.

بداية الأزمة :

في يوم ٢٧ مايو ١٩٩٥، وفي تطور مفاجيء، أقرت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مشروع قانون تقدمت به الحكومة لتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية في المواد الخاصة بالتهديد، تهديداً لحررها وإقرارها من المجلس في جلسة اليوم نفسه المسائية .

بمقتضى التعديلات تم توسيع نطاق العقوبة إلى أفعال لم تكن مجرمة أصلاً وهي : نشر البيانات ، أو الإشاعات الكاذبة ، أو المفردة ، أو الدعايات المثيرة ، وما يؤدي إلى تكدير السلم، أو الصالح العام، أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، أو إزدراء مؤسسات الدولة ، أو القائلين عليها، وما يؤدي للإضرار بالإقتصاد القومي للبلاد، أو بمصلحة قومية لها ، أو نشأ عنه هذه الإضرار . كما إمتد نطاق التجريم إلى المساس بحرمة الحياة الخاصة .

وطبقاً للتعديلات تم تخفيف العقوبة على الجرائم المتصوص عليها إلى عقوبات تتراوح بين الحبس لمدة سنة ولا تتجاوز خمس سنوات، وغرامات مالية تتراوح بين خمسة آلاف جنيه ولا تزيد من مشرين ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما تدرت التعديلات إلغاء نص المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يقابلها وقانون نقابة الصحفيين : وتعيد المادة ٧٦ من القانون ٦٧ الخاص بالنقابة وهما المادتان اللتان كانتا تعفيان الصحفي من الحبس الاحتاطي على ما ينشره من أخبار ، أو معلومات ، أو آراء تدخل في مضمون تعريف الجرائم .

تفاعل الأزمة :

لقد كانت تداعيات ردود أفعال المعارضين للتعديلات سريعة ومتلاحقة وبصورة لم تكن متوقعة . فقد صدرت التعديلات ليلة السبت ٢٧ مايو ، وصباح اليوم التالي مباشرة أصدر مجلس نقابة الصحفيين بياناً

أعلن فيه إضرابه عليها ، وناشد رئيس الجمهورية التدخل بعدم التصديق وإمادة القانون إلى مجلس الشعب.

من جانبهم ، وفي التوقيت نفسه اجتمع ممثلو أحزاب : الوفد ، والناصري ، والعمل ، والتجمع ، والأحرار ، ورؤساء تحرير صحف الأحزاب ، وقرروا إحتجاج جرائد المعارضة عن الصدور لمدة يوم إحتجاجاً على التعديلات وعقد مؤتمر صحفي عالمي لشرح موقف المجتمعين . وتواكب مع ذلك جمع توقيعات داخل نقابة الصحفيين أثمرت عن قرار مجلس النقابة بالدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية يوم ١٠ يونيو ١٩٩٥ ، وتنظيم مؤتمر عام ، والدعوة إلى اعتصام إحتجاجي بمقر النقابة.

وخلال الإحتفال بعيد الإعلاميين سجل جلال عيسى موقف النقابة الرفض للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، أمام الرئيس حسني مبارك : حيث أشاد جلال في كلمته بحرية الصحافة في عهد مبارك وناشده - باسم النقابة - عدم التصديق على التعديلات الأخيرة التي أدخلت على قانون نقابة الصحفيين وألغت المادة ٦٧ التي تمنح حبس الصحفي إحتياطياً على ذمة جرائم النشر .

من جانبه أكد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن التعديلات بعيدة تماماً عن إنتقادات المعارضين وهي تستهدف جرائم التجريح والتطاول التي تعد خروجاً على الديمقراطية . بينما أشار كمال الشاذلي وزير الدولة لشئون مجلس الشعب إلى أن الحكومة تواصل مسيرة الديمقراطية وهي أشد تمسكاً بأي نقد من الصحافة لدورها ، وأن التعديلات استهدفت - بالدرجة الأولى - تقليظ العقوبات والتي لم تتعدل منذ صدورهما في الثلاثينات ، وأصبحت غير ملائمة للتطورات . في مقابل آراء مؤيدي التعديلات ، وجهت المعارضة قدراً كبيراً من الاتهامات لتقليظ العقوبات ، وتوسيع جرائم النشر ، واعتبرتها تمثل تراجعاً عن التطور الديمقراطي ، وتهدد مسيرة حرية الصحافة . واعتبرت صحف المعارضة والأحزاب أن التعديلات موجهة لحملة التي شنتها في الآونة الأخيرة ضد سياسات الحكومة ، ووصفتها بالقيود التي سوف تحد من قدرتها على التعبير عن الرأي العام ، وما يدور فيه من مشكلات وهموم .

لم تنجح تصريحات المسؤولين في تهدئة الأوضاع ، حيث تجاوزت أصداة التعديلات وصف أحزاب المعارضة وصحفيها ، كما تجاوزت أسوار نقابة الصحفيين لتمتد إلى داخل المؤسسات الصحفية القومية ، التي شهدت إضرابات العديد من كبار الكتاب الذين ألقوا بالمسؤولية على الحكومة في تفسير أسباب التجاوزات التي شهدتها الصحافة ، بسبب تجاهل الحكومة والمسؤولين لما يثار من انتقادات وملاحظات طوال الفترة الماضية. وأن قواعد اللعبة كانت تقتضي من الحكومة تغيير أسلوبها وليس تشديد العقوبات ، وقد كانت رسوم كاريكاتور مصطفى حمدين ، وأحمد رجب علامة مميزة لرفض الصحفيين للتعديلات التي تمت على عقوبات جرائم النشر .

جمعية تاريخية

على امتداد عشرة أيام ، شهدت نقابة الصحفيين تصعيداً قوياً لرفض القانون ٩٣ ، فقد ترأس نقيب

الصحفيين إبراهيم نافع إعتصاماً احتجاجياً شارك فيه قرابة ١٣٠ صحفي . وهذا يعد الاعتصام الأول من نوعه داخل النقابة الذي يشارك فيه هذا العدد الضخم من الصحفيين .

وقبل إنعقاد الجمعية العمومية بيوم واحد ، أكد رئيس الوزراء أنه لا رجعة إطلاقاً عن حرية الصحافة ، وأن إتاحة الفرصة لحرية الرأي والتعبير والنقد أساس لنهضة مصر وركن أساسي للديمقراطية ، إلا أن التصريحات لم تنجح في تبريد سخونة الجمعية العمومية الطارئة للنقابة ، التي انعقدت يوم ١٠ يونيو ١٩٩٥ ، وشارك فيها قرابة ٢٠٠ صحفي .

وانتهت إلى رفض القانون ٩٣ ، واعتبرته قيداً جديداً على حرية الصحافة ، وتهديداً للضمانات المستقرة المكفولة للصحفيين ، وعذراً على حريات المواطنين جميعاً . كما استنكرت الجمعية العمومية السرعة المذهلة التي صدر بها القانون ، وتجاهل حق الصحفيين في إبداء رأيهم في التشريعات الخاصة بهم ، وأكدت على ضرورة العمل بكل الوسائل المشروعة لإلغاء القانون من خلال إعداد مذكرة نقابية وقانونية وتقديمها إلى رئيس الجمهورية ، وإجراء الاتصالات المكثفة على الجهات المعنية ، والطن في دستورية القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، والدعوة للإضراب العام واحتجاب الصحف من الصدور يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥ ، وتحريك الأجزاء التأديبية على كل من يخرج عن قوارات الجمعية العمومية ، وإعداد قائمة سوداء باسماء الذين ساهموا في إصدار القانون ، وعدم نشر أسمائهم وصورهم في الصحف القومية والحزبية كافة . واعتبار الجمعية العمومية في حالة إنعقاد مستمر .

الحوار هو الحل

شعار تصدر معظم الصحف ومراكز الأعلام المصرية ، وتصريحات المسئولين على المستويات كافة ، عقب القرارات المتشددة للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وجاءت دعوة الحوار لاجتياز الأزمة قبل أن يتفاقم الخلاف ويصل إلى طريق مسدود قد يؤدي لإنفجار أوسع يضر بمصالح الأطراف كافة .

وقد شهدت الساحة تحركات واسعة واتصالات شملت وزراء الإعلام ، والداخلية ، وإطرافاً عديدة مع مجلس نقابة الصحفيين والقيمين ، وتوجت بلقاء الرئيس حسني مبارك ، الذي كان مفتاح وضع الأزمة على أرضية جديدة للتفاهم والتعاون بدلاً من المواجهة والتحدي .

تضمن مشروع الرئيس وضع ضوابط صارمة تجعل من حبس الصحفي احتياطياً في قضايا النشر أمراً صعباً للغاية . وهي ضمانات أساسية طالب بها الصحفيون في فعاليتهم المختلفة ومواقفهم الأساسية . كما تضمن المشروع إحتكام الأطراف كافة إلى المحكمة الدستورية العليا لتفسير مواد القانون ٩٣ والفصل فيما يتعلق ببعض جوانبه الدستورية ، إلى جانب تشكيل لجنة تضم ممثلين عن نقابة الصحفيين ، والمجلس الأعلى للصحافة ، وخبراء قانونيين للانتهاء خلال ثلاثة أشهر من إعداد قانون شامل للصحافة وحماية حقوق الصحفيين ، وعرضه على مجلس الشعب والهيوى في ثورة إنقاذها التي تبدأ في الخريف المقبل .

مشروع الرئيس، جاء محققاً للتوازن بين مطالب الأطراف كافة، كما أشار أغلب المتحدثين في الجمعية العمومية الطارئة الثانية لنقابة الصحفيين التي انعقدت يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥. فقد مثل مشروع الرئيس حلأوسطاً كمشروع عملي يفتح الباب لالتقاط الأنفاس، وتهدئة الأوجاع، والانتقال بالمشكلة إلى إطار أوسع يتمثل في إصدار تشريع جديد شامل .

ورغم قبول الصحفيين للتطورات الأخيرة ، إلا أن قراوات الجمعية العمومية الثانية ، إعتبرتها غير كافية ولا تلبي طموحاتها في إلغاء القانون ٩٣ . وقررت من جانبها - كبادرة على حسن نيتها - تعليق قرارها السابق بإحتجاج الصحف من الصدور وتأجيل القرار إلى موعد لاحق يرتبط بفشل مسيرة الحوار الممتدة والمحدد لها ٣ أشهر . كما جددت رفضها للقانون ٩٣ والمطالبة بإسقاطه ، واستمرار إنعقاد الجمعية العمومية ودعوتها في أكتوبر ١٩٩٥ للانعقاد لمتابعة التطورات إلى جانب دعوتها في حال تطبيق مواد القانون على أي صحفي. وفي إطار إعدادها لمشروع الصحفيين للقانون الجديد ، قررت الدعوة لعقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين في النصف الثاني من شهر أغسطس لإدارة حوار واسع حول مشروع النقابة لقانون الصحافة الجديد .

وتتعلق : نص التعديلات على قانون العقوبات والأجزاء الجنائية

قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - المنشور بالجريدة الرسمية

في ملحق يوم ١٩٩٥/٥/٢٨

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
	<p>قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والأجزاء الجنائية</p> <p>رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على الدستور وعلى قانون العقوبات وعلى قانون الأجزاء الجنائية</p> <p>قد مشروع القانون الذي نصه يقدم إلى مجلس الشعب</p> <p>(المادة الأولى)</p> <p>تعديل المادة ١٨٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ والمادة ٣٠٣ و ٣٠٦ مكرراً (أ) و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات على النحو الآتي : -</p> <p>المادة ١٨٨ :</p>	<p>مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والأجزاء الجنائية</p> <p>باسم الشعب رئيس الجمهورية</p> <p>قد مجلس الشعب القانون الذي نصه ، وقد أصدرناه : -</p> <p>(المادة الأولى)</p> <p>تعديل المادة ١٨٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ والمادة ٣٠٣ و ٣٠٦ مكرراً (أ) و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات على النحو الآتي : -</p> <p>المادة ١٨٨ :</p> <p>على أصلها</p>
<p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من</p>	<p>يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن خمس آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخباراً أو بيانات أو</p>	<p>١</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
	<p>اشاعات كاذبة أو مفرجة أو دعايات مشيرة أو أوراقا مصنعة أو مزورة أو منسوبة كلياً إلى الغير ، اذا كان في شأن ذلك تكدي السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدياء مؤسسات الدولة أو القاطنين عليها .</p> <p>وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه اذا وقع النشر المشار اليه في الفقرة السابقة بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه الاضرار .</p>	<p>نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها اخباراً كاذبة أو أوراقاً مصنعة أو مزورة أو منسوبة كلياً إلى الغير إذا كانت تفصل بالسلم أو المصالح العام وذلك ما لم يثبت التهم حسن نية .</p> <p>فيذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الاضرار بالمصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الاضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p>
<p>المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) : - على أصلها</p>	<p>المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) : - ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا تدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النياية أو الخدمة العامة وبشرط أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل استند اليه ، ولا يخفى على ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل .</p>	<p>المادة ٣٠٢ (فقرة ثانية) ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا تدخل تحت المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النياية أو الخدمة العامة وبشرط إثبات كل فعل استند اليه .</p>
<p>المادة ٣٠٣ على أصلها</p>	<p>المادة ٣٠٣ يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p>	<p>المادة ٣٠٣ يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
<p>المادة ٣٠٦ مكرراً (١)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأثني على وجه يخلش حياها بالقتل أو بالقتل في طريق عام أو مكان مطروق .</p> <p>ويسري حكم الفقرة السابقة إذا كان خلدش حيا ، الاثنى من طريق العلوق .</p> <p>فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p>	<p>المادة ٣٠٦ مكرراً (١)</p> <p>فإذا وقع القتل في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>المادة ٣٠٦ مكرراً (١)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأثني على وجه يخلش حياها بالقتل أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .</p> <p>فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .</p>	<p>المادة ٣٠٦ مكرراً (١)</p> <p>فإذا وقع القتل في حق موظف عام ، أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>المادة ٣٠٦ مكرراً (١)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لأثني على وجه يخلش حياها بالقتل أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .</p> <p>فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين .</p>

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
<p>المادة ٣٠٧ على أصلها</p>	<p>المادة ٣٠٧ إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصرى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها</p>	<p>المادة ٣٠٧ إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصرى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة الى ضعفها ولا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنها .</p>
<p>المادة ٣٠٨ على أصلها</p>	<p>المادة ٣٠٨ إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعننا في عرض الأفراد أو خلشنا لسمعة العائلات ، أو مساسا بحرمة الحياة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن سنتين .</p>	<p>المادة ٣٠٨ إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعننا في عرض الأفراد أو خلشنا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور.</p>
<p>(المادة الثانية) على أصلها</p>	<p>(المادة الثانية) مادة ١٧٢ كل من عرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليه في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه اية نتيجة يعاقب بالحبس .</p>	<p>(المادة الثانية) مادة ١٧٢ كل من عرض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليه في المادة السابقة ولم تترتب</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
	<p>وتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ويكون الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادتين ١٧٤ ، ٢٠١ من قانون العقوبات خمسة آلاف جنيه ، ويكون الحد الأقصى لها عشرة آلاف جنيه .</p>	<p>على تحريضه أية تعبيجة يعاقب بالحبس . مادة ١٧٦ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض باحدى الطرق المتكلم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن التحريض تكدير السلم العام . مادة ١٧٨ ثالثاً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض صورة من شأنها الاسامة الى سمعة البلاد سواء كان بمخالفة الحقيقة أو باعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى . وعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للفرض المذكور . وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل في غير علانية وكل من قطعته علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مع علم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>فإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سري في شأنها حكم المادة السابقة .</p> <p>مادة ١٧٩ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها .</p> <p>مادة ١٨١ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاد بأحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .</p> <p>مادة ٣٠٩ مكرراً (الفقرة الثالثة) ويعاقب بالحبس السوفف العام الذي يرتب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .</p> <p>مادة ٣٠٩ مكرراً (أ) (الفقرة الأولى) يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير حالاته تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بأحدى الطرق المبينة بالعادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .</p>

القانون الحالي	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون كما وافقت عليه اللجنة
<p>مادة ١٧٨</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً مصفورة أو منقوشة بلوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور العامة إذا كانت مخالفة للآداب العامة.</p> <p>ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للفرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على انتظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية، وكل من قلعه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالهجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلبه للتوزيع بآلة وسهلة وكذلك كل من قلعه سرّاً ولو بالهجان بقصد إفساد الأخلاق .</p> <p>وكل من جهز علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للآداب ، وكل من أغرى علانية على المسجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيّا كانت عبارتها .</p>		

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الاخلال باحكام المادة ٥٠ من القانون .</p> <p>مادة ١٨٢</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاد باحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل للدولة اجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق باداء وظيفته .</p> <p>مادة ١٨٥</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ اذا وجد ارتباط بين السب وجريمة تلف امتلكها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .</p> <p>مادة ١٨٦</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تزيد على</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>خمس مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أدخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صد دعوى .</p> <p>مادة ١٨٩</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .</p> <p>ولاعقاب على مجرم نشر موضوع الشكوى أو على مجرم نشر الحكم ومع ذلك في الدعاوى التي لا يجرى فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو بأذنه .</p> <p>مادة ١٩٠</p> <p>في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>للمحاكم نظراً لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ . ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين.</p> <p>مادة ١٩٣ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها .</p> <p>(أ) أخباراً بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت ادعائه شيء منه .</p> <p>مراجعة للنظام العام أو الآداب أو لظهور الحقيقة .</p> <p>(ب) أو أخبار بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .</p> <p>مادة ١٩٤ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اكتتاباً أو أعلن بأحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>التمريض عن الغرامات أو المصاريف أو التضييعات المحكوم بها قضائيا في جنابة أو جنحة.</p> <p>وكذلك كل من أعلن بأحدى تلك الطرق قبل آخر بالتمريض المشار إليه أو بمضه أو كله أو عزمه على ذلك .</p> <p>مادة ٣٠٦</p> <p>كل سب لا يشتمل على استناد واقعة معينة بل يتضمن باي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الاحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالعيس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .</p> <p>مادة ١٧٤</p> <p>يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد عن خمسمائة جنيه كل من ارتكب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الاعمال الآتية : -</p> <p>أولا : التعريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو كراهته أو الازدراء به .</p> <p>ثانيا : تحييد أو ترويع المذاهب التي ترمي الي تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>أو بالارهاب أو بأي وسيلة أخرى غير مشروعة.</p> <p>وعقاب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .</p> <p>مادة ٢٠١</p> <p>كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته التي في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتعلة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا استعملت القسوى أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .</p> <p>(المادة الثالثة)</p> <p>مادة ١٧٨ (الفقرة الاخيرة)</p> <p>وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من القانون</p>

القانون كما وافقت عليه الجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
		<p>مادة ١٧٨ (ثالثة) فقرة ثالثة وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .</p> <p>مادة ٣٠٦ مكررا (ب) يكون الحد الأدنى لمقويات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الادنى للمرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيها إذا كان السجنى عليها في الجرائم المذكورة موطفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليها الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات.</p> <p>المادة ١٣٥ من قانون الاجراءت الجنائية لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذ كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ فقرة ثانية من قانون المقويات أو تتضمن طعنا في الاعراض أو تحريضا على إفساد الاخلاق .</p>

القانون كما وافقت عليه اللجنة	مشروع القانون كما ورد من الحكومة	القانون الحالي
<p>(المادة الرابعة) علي اصلها</p> <p>(المادة الخامسة) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .</p> <p>يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها .</p>	<p>(المادة الرابعة) تلقي المسادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الجنائية.</p> <p>(المادة الخامسة) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .</p> <p>(حسني مبارك) صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٤١٥ هـ الموافق ماير سنة ١٩٩٥م</p>	

بعد ان أنتهت حالة الإلا سلم واللاحرب بين الحكومة وجموع الصحفيين حول قانون حماية الفساد ٩٣ لسنة ١٩٩٥، استعد جموع الصحفيين للجمعية العمومية الأحد ١٩٩٥/١٢/٢٤ للتصديق على مشروع حرية الصحافة الذي أعدته النقابة لدعم الوفد الصحفي المفاوض في اللجنة شبه الحكومية

وكان مجلس النقابة قد انتهى من التحضير للجمعية العمومية، وسبق ذلك في الثلاثاء ١٩٩٥/١١/١٢ الانتهاء من مشروع القانون الجديد، وكانت الحركة قد دبت مؤخراً لحشد الهمم خلف الوفد المفاوض، فهناك زيارات تتم من أعضاء من المجلس للمؤسسات المختلفة لتعبئة الصحفيين حول الجمعية، وتوقيعات تجمع وسط الصحفيين من أجل إدراج المذكرة ، الذي تقدم بها محمد الفقي رئيس النقابة العامة لعمال الطباعة حول الفساد في المؤسسات الصحفية للمجلس الأعلى للصحافة لمناقشتها في الجمعية العمومية، وبيانات واعتصامات لصحفي الغد الذين يريدون أن ينضموا تحت مظلة عضوية النقابة. إلا ان الجمعية العمومية انعقدت وناقشت نقطة واحدة وهي مشروع القانون الذي أعدته النقابة.

سنة شعور نضال

وقدم نقيب الصحفيين إبراهيم نافع تقريراً عن عمل مجلس النقابة منذ الجمعية العمومية غير العادية في ١٠ يونيو وحتى الجمعية التي انعقدت في ٢٤ ديسمبر، يتضمن نضال الصحفيين والنقابة والمجلس في اتجاهي الحركة ، الأولى الخاص بنشاط أمانة متابعة قرارات المؤتمر العام الثالث، ونشاطها الذي تواصل أثناء المعركة الانتخابية، وكذلك عمل اللجنة الفنية التي أعدت مشروع قانون النقابة ، أما الاتجاه الثاني الخاص بنشاط الوفد المفاوض في اللجنة شبه الحكومية، خاصة وأن الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت في ٨ أكتوبر ١٩٩٥ كانت قد وضعت سقفاً زمنياً للتفاوض ينتهي في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥، وأمام متطلبات مرحلة السلام البارد الصحفي الحكومي فإن تقرير النقيب الذي عرض على الجمعية العمومية طلب مد أجل حالة السلام نظراً لأن الوفد المفاوض لم ينته بعد من المفاوضات ، وإن كانت بوابر تطبيع قد لاحت في الأفق في كواليس اللجنة شبه الحكومية. وبالفعل قررت الجمعية مد أجل التفاوض حتى ١٩٩٦/٣/١٠

وحول اتجاهات العمل التي تضمنتها التقرير يقول رجائي الميرغني مقرر اللجنة العامة بنقابة الصحفيين إن اللجنة قد انتهت من المشروع الجديد للصحافة الذي أعدته اللجنة الفنية ، وكان المؤتمر

العام الثالث للمصحفين قد أوحى بتشكيل لجنة قانونية لإعداد صياغة لتشريع جديد حتى يمكن التقدم بتصور متكامل يعبر عن جموع الصحفيين وأصحاب الرأي المدافع عن الديمقراطية لتقديمه للجنة شبه الحكومية، ثم قررت الجمعية العمومية في ٨ أكتوبر ١٩٩٥ تشكيل اللجنة التي خدمت د. أحمد كمال أبو المجد و دنور فرحات وأحمد نبيل الهلالى والمستشار محمد سعيد الجمل من القانونيين، كما ضمت من الصحفيين كامل زهيرى وسعيد سنبل وصلاح الدين حافظ وحسين عبد الرزاق و جلال عارف، ومن مجلس النقابة أمينة شفيق ورجائى الميرغنى وسجدي مهنّا ويحيى قلاش وحاتم زكريا وعبد العزيز خاطر وصلاح عبد المقصود، وما بين الاجتماع الأول للجنة في ١٨ أكتوبر واجتماعها الأخير الثلاثاء ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، عقدت اللجنة عشرة اجتماعات سبعة منهم برئاسة النقيب إبراهيم نافع، وثلاثة برئاسة جلال عيسى، ويضيف الميرغنى أن القانونيين الذين استمروا في المشاركة أحمد نبيل الهلالى والمستشار سعيد الجمل ود. دنور فرحات قبل سفره، وعن الاجتماعات السبعة الأولى يشير الميرغنى أنها انصبت في وضع قواعد منهجية للقانون، وكان هناك اتجاه عبر عنه جلال عارف يهدف إلى وضع قانون بديل للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، إلا أن الأغلبية رأت ضرورة الإلتزام بروح الاتفاق الذى تم بين النقابة والدولة بضرورة طرح مشروع شامل، أما الثلاثة اجتماعات الأخيرة والتي حرص النقيب على ترأسها فقد أثبتت من قبل النقيب مسالة الاستفادة من الكفاءات العاملة بالصحافة المصرية دون التقيد بسقف معين للسن أو وضع شروط لعدم تبوؤهم مناصب قيادية بعد سن معين، كما أرسل للاجتماع الأخير الكاتب الصحفى سعيد سنبل رسالة عبرت تقريبا عن نفس الرأى.

لكن الأغلبية من الصحفيين لم تكن مع هذا الرأى، ويؤكد الميرغنى على ما قاله فى الاجتماعات أن اللجنة العامة أو الفنية ليست صاحبة رأى فى هذا الشأن، والمؤتمر الثالث والجمعيات العمومية أكدت على ألا يتولى صحفى منصب قيادى بعد الستين، وفى الاجتماع الأخير لم تثر أى أزمة حول الأمر، بل إن النقيب ترك مقعد الرئاسة أثناء مناقشة هذه النقطة خاصة بعد أن ذكرناه بتصنيفه أثناء قراءه هذه التزمية فى المؤتمر العام الثالث ولم يعترض النقيب على الصياغة الأخيرة. وقام بعمل احتفالية تكريم للأساتذة القانونيين أحمد نبيل الهلالى والمستشار سعيد الجمل الذين أصلا -حتى النهاية- العمل مع النقابة فى إعداد مشروع القانون.

دفاعا عن الحرية

ويستعرض مشروع القانون حسين عبد الرزاق رئيس تحرير اليسار وعضو اللجنة الفنية التى أعدت المشروع قائلا: يتكون المشروع من خمسة أبواب فى ٦٧ مادة، الباب الأول يعذون حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين، ويضم ثلاثة فصول الأول من حرية الصحافة، والثانى عن حقوق الصحفيين، والثالث عن واجبات الصحفيين، ويحتوى الباب على ٢٥ مادة غير المقدمة التى تحتوى على ثلاثة مواد أقرب للأحكام العامة، والباب الثانى بعنوان: فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحفى ويضم أيضا ثلاثة فصول، ويؤنه عبد الرزاق إلى المادة ٤٠/ التى تنص على:

- تنشأ بمحكمة النقض هيئة تحقيق أو أكثر، تتكون من ثلاثة من مستشاري المحكمة، تختارهم جمعيتها العمومية سنوياً بطريقة القرعة، وتكون رئاستها بأقدمهم، ويكون لها أمانة تنفيذية من عدد كاف من المستشاريين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية، يجرى تدبيرهم بقرار من رئيس الهيئة، وتختص هذه الهيئة بون غيرها بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة أو نوى الشان في الجرائم التي تقع بواسطة الصحفي، ولهئية التحقيق أن تكلف أحد أعضائها المتدربين للعمل بأمانتها بالقيام بما تراه من أعمال التحقيق عدا الاستجواب والتصرف بالتحقيق وتكون للهيئة ولمن تكلفه بالتحقيق الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون لقاضي التحقيق، بما لا يتعارض مع أحكام القانون، ويعقب المتحدث حول أهمية الفصل بين جهة الادعاء والتحقيق وينتقل إلى الفصل الثاني المعنون: في الاختصاص القضائي وهو مكون من مادة واحدة .

تقول: محاكم الجنايات مستقلة دون غيرها في الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحفي، والاختصاص التي تقع في دائرتها المركز الرئيسي للصحف والمصنف التي يقع مركزها خارج البلاد، يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع بدائرتها مكتب الصحيفة المعتمد في مصر.

أما الباب الثالث فهو بعنوان المجلس الأعلى للصحافة، الفصل الأول تعريفي، والثاني التشكيل، والثالث الاختصاصات، ويتشكل أغلب أعضاء المجلس من شخصيات منتخبة، نقيب الصحفيين، وأربعة من أعضاء الجمعية العمومية يختارهم المجلس، ورئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر، واثنين من مستشاري محكمة النقض أو الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى وعشر من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشورى ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية والحزبية، ورئيس تحرير عن كل صحيفة، أما عن اختصاصاته فهي حماية استقلال الصحافة، وإصدار تقارير عن مدى التزام الصحفيين بميثاق الشرف المهني.

وينتقل حسين عبد الرازق للباب الرابع الخاص بصندوق دعم الصحف، وهو صندوق ينشئه المجلس الأعلى لدعم الصحف بمختلف أنواعها والنهوض من ١٪ من حصيله الإعلانات من كافة الصحف، ويقبل الصندوق أي تبرعات غير مشروطة من مؤسسات وطنية.

ثم إلى الفصل الخامس والآخر: والمعنون: الصحف القومية، ويخفيف عبد الرازق بأن الفصل الأول تعريف بدورها والتأكيد على استقلالها عن السلطة التنفيذية والأحزاب، بحيث تكون منبرا للحوار لكافة الاتجاهات، كما أن الباب الخامس ينفذ توصيات المؤتمر العام الثالث في ضرورة أن تكون الجمعيات العمومية للصحف القومية لكل مؤسسة تشكيلات ديمقراطية، وينص القانون على أن تشكل الجمعية العمومية من ٥٥ فرداً ثلاثون منهم يمثلون الصحفيين والإداريين والعاملين، وعشرون يعينهم مجلس الشورى من العاملين بالمؤسسة، وخمسة يعينهم المجلس الأعلى للصحافة، وينتقل عبد الرازق إلى اختصاصات الجمعية العمومية وهي أن تترك السياسات الاقتصادية والمالية، وتعتمد مقد العمل الجماعي للصحفيين بالاشتراك مع النقابة، وأعطى القانون الحق لستة أعضاء للباب إدراج أي موضوع

للمناقشة في الجمعية العمومية. وينتقل المتحدث إلى تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية، ويتكون من ١٦ عضواً تسعة من العاملين بالصحيفة وثلاثة صحفيين وثلاثة عمال وثلاثة إداريين ، والسبعة الآخرين ومعهم رئيس مجلس الإدارة يعينهم مجلس الشورى ، وأشار القانون في بابه الخامس إلى عدم جواز الجمع بين عضوية مجلسين إداريين لمؤسستين حكومتين كما كان في السابق.

مائدة المفاوضات

أما الجانب الآخر من الحركة وهي مائدة التفاوض الخاصة باللجنة شبه الحكومية وفق ما يقول الكاتب الكبير وعضو اللجنة كامل زهيرى، إن اللجنة عقدت حوالى عشرة اجتماعات تمت فيها ما يقارب ٢٠٠ مداخلة كلها كانت حول قضايا عامة ، وانبثق عن اللجنة أربع لجان، هي لجنة حقوق وواجبات الصحفيين وحق المجتمع والفرد برئاسة إبراهيم نافع ومقرها د. أحمد سلامة ، والثانية لجنة المجلس الأعلى للصحافة برئاسة د. مفيد شهاب ومقرها المتحدث ، ثم لجنة إدارة الصحف برئاسة مكرم محمد أحمد، والرابعة لجنة ميثاق الشرف المهني ورئيسها شيخ الصحفيين حافظ محمود.

ويضيف مؤكداً أنه يصعب أن يتم التوقع لأن العمل لا زال جارياً ، ولا يستطيع أن أقول ولا أحب أن أترصد التشاور ولكن ما يتضمن أعضاء اللجنة من الصحفيين ملتزمين برأى الجمعية العمومية . وأنا لن اتخلى عن موقفى بقانون يتضمن إلغاء العقوبات وحرية إصدار الصحف.

ومن كامل زهيرى شبه المتفائل إلى مجدى مهنا عضو اللجنة غير المتفائل حيث يقول مهنا " إنه غير متفائل لأسباب سياسية وراء ذلك المناخ السياسى عموماً ، وما جرى فى الانتخابات خصوصاً وإن كانت الصورة التى تجرى بها الأمور فى اللجنة شبه الحكومية إلى حد ما مرضيه، ولكن أخشى أن يتم الالتفاف على ٩٣ لسنة ٨٥، الذى فى الأفق حتى الآن هو عدم المساس بأوضاع الملكية، كما أنه لن تتم تعديلات جوهرية بشأن المجلس الأعلى للصحافة ، وكذلك قضية حرية إصدار الصحف بابها شبه مسدود وغير متروك سوى إلغاء الحبس الاحتياطى للصحفيين مقابل وضع ميثاق شرف مهني، وما سوف يتم هو مجرد ترقيع ، والقانون لم يتم تجميده كما اتفقنا مع الرئيس، والذي زاد من قلق الصحفيين أن ما جرى هو العكس وتوسعت الدولة فى استخدام القانون، وهناك قضايا ضد قيادات وشباب الصحفيين طوال الشهرين الماضيين، كما أهال النائب العام، جمال بدوى رئيس تحرير الوفد والصحفى بالوفد محمد عبد العليم إلى محكمة الجنايات ، وهناك أكثر من ٦٠ صحفياً تجرى معهم نيابات مصر تحقيقات منهم عبد العال الباقورى رئيس تحرير الأهرام ومجدى أحمد حسين رئيس تحرير الشعب ، رغم تمهد رئيس الجمهورية بعدم تطبيق القانون ومطالبته بالاتصال به شخصياً إذا ما طبق لكى يتدخل .. فهل يتدخل!

الانسحاب ضرورة

ومن محاور العمل داخل النقابة وخارجها إلى قيادات الرأى العام الصحفى ، لرد على سؤال وماذا بعد؟ وحول ذلك يقول نبيل عبد الفتاح رئيس وحدة البحوث القانونية والجنايتية بمركز الأهرام للدراسات : فى

اعتقادي أن الفترة منذ نهاية الجمعية العمومية الماضية حتى القائمة شهدت اشكالا من الركود في العمل الجماعي للصحفيين وشيوع حالة اللامبالاه، وهذا الأحياط واليأس سبب قيام الدولة بتطبيق القانون، وفي تقديري أنه في ظل التجاوزات واسعة النطاق وعمليات العنف والبلطجة التي تمت في المعركة الانتخابية الأخيرة فإن ذلك سوف يؤدي إلى وجود تشكيلة برلمانية تقليدية تركز على المصيبة والمال، ومن مصالحها تكميم الأنواء وكسر الأقلام الصحفية، لأن المالين التي حذقت لشراء الأصوات لابد أن تستعاد أضعافاً مضاعفة وهنا يأتي دور الصحافة في كشف عمليات النهب للمال العام، الأمر الذي سوف يحرك الفرائز المالية والقبلية إزاء الملاحقات الصحفية بحثاً عن الحقيقة، ويعتقد المتحدث أن اللجنة شبه الحكومية سوف تقوم بعمل تحقيقات على صياغة ٩٢ لسنة ٩٥، ولكنها لن تصل إلى مستوى مناقشة وإيجاد حلول للاختلالات الهيكلية للصحافة المصرية خاصة للملكية الخاصة لبروتيكات صحافة القطاع العام، ويدعو عبد الفتاح إلى أقصى درجات المتابعة لما يجري في كواليس اللجنة شبه الحكومية أو مجلس النقابة، لأن أي محاولة سوف تقرر في السر لن يمكن تفجيرها إلا بتغيير الحكومة وهذا غير محتمل، وينتهي إلى ضرورة الانسحاب من اللجنة في حالة إذا ما أرادت مجموعة الحكوميين في اللجنة تمرير مجموعة من التصوص التي لا تعبر عن إرادة ومصالح الصحفيين ومستقبل المهنة.

أما الكاتب الصحفي صلاح عيسى فيتصور أن الجمعية العمومية بعد أن اعتمدت مشروع القانون الذي تدرج توصيات المؤتمر العام الثالث والفق عليه مجلس النقابة، فسوف يصبح هذا المشروع هو الأساس الذي يلتزم به الصحفيون في تفاوضهم مع الدولة، وما انتهى إليه الصحفيون سيكون هو موضوع الخلاف أو الاتفاق في المرحلة القادمة، ويضيف صلاح عيسى إنه إذا انتهت اللجنة الحكومية لمشروع ضد إرادة ومصالح الصحفيين فيجب على الصحفيين أن ينسحبوا ويقدموا مشروع القانون المعتمد من الجمعية العمومية لمجلس الشعب من خلال عدد من النواب يقبلون تقديمه، وبغض النظر عما سوف تصل إليه اللجنة شبه الحكومية ماذا يمتنع أن يكون أمام المجلس مشروعاً لقانون الصحافة.

وفي كل الأحوال، على الصحفيين دعوة منظمات المجتمع المدني للاحتشاد من جديد، ومعاودة النشاط داخل مجلس النقابة وخارجه. وإعادة الحيوية بين جموع الصحفيين والصحف والمنظمات المحلية والعالمية المهتمة بحقوق الإنسان والصحفيين، وأن تستخدم كافة أوراق الضغط في المرحلة القادمة.

ثانياً النقابات العمالية

أولاً: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر:

شهد الاتحاد العام تصفيات واسعة بواسطة التدخل الإدارى منذ عام ١٩٨٦، وحينما آن الأوان لانتخابات ١٩٩٥ التى ظهر فيها الكثير من رجال الأعمال كان قد فقد الكثير من كواثره الهامة ذات الخبرة - وقد استعد الحزب الوطنى ميكراً للإستفادة من إمكانيات الاتحاد العام فى الانتخابات فعين رئيس الاتحاد العام أميناً للممال بالحزب الوطنى وهى السابقة الأولى منذ نشوء هذا الحزب، وكذلك عين أمينه العام - أميناً للعمال فى نفس الحزب بالقاهرة وعضواً بمجلس الشورى - وقد انعكس هذا على تقرير قدمه الأمين العام لمجلس إدارته فى صيف هذا العام، تحدث عن تأييد مرشحي الحركة النقابية وعلى الأخص الذين يرشحهم الحزب الوطنى حزب الأغلبية، كما أنه قام بتعبئة العاملين فى هيئة كهرباء مصر وإرسالهم للتصويت بسيارات الهيئة، لصالح مرشح الحزب الوطنى أحمد فؤاد عبد العزيز فى دائرة الأولى فى انتخابات الإعادة، فى مواجهة منافسه القبطى منير فخرى عبد النور تحت اسم الإلتزام الحزبى، وكانت أوساط نافذة فى الحكومة والحزب الوطنى قد رحبت بترشيحه !!!

وانعكس هذا الموقف المبكر للحزب الوطنى على سلوكيات الاتحاد العام فى عملية الترشيح، فقد قام بإرسال قائمة من ٦٢ إسماً إلى الحزب الوطنى للترشيح على قوائمه، عكس ما طالبت به قيادات المستوى الوسيط فى التنظيم النقابى، من ضرورة التنسيق مع جميع الأحزاب لضمان حضور نقابى واسع فى البرلمان، فى تقرير بعنوان هموم التنظيم النقابى تم إصداره فى خريف ١٩٩٤.

ولكن مجلس إدارة الاتحاد العام عقد جلسة فى الإسكندرية ١٩٩٥/١١/٧ حيث طلب من كافة مستويات التنظيم النقابى أن تساند أعضاها من المرشحين، وقرر دعم كل مرشح من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام بمبلغ خمسة آلاف جنيه، وقد تقدم للترشيح على قوائم الحزب الوطنى أربعة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، فاز منهم اثنان هم الرئيس والنائب الأول، وخسر اثنان، منهم رئيس لنقابة عامة، وفى الوقت نفسه رئيس لاتحاد نشئ وشباب العمال.

ثانياً: النقابات العامة

شملت ترشيحات الحزب الوطنى عدداً من قيادات النقابات العامة وهى :

دائرة المعهد الإبنى شبرا

المعادى

التسيج : فتحى نعمة الله

البهاء : حسين مجاور

النقل البرى : سليمان هيد التواب الوائلى

فتحى عبد اللطيف : النائب الأول لرئيس نقابة الصناعات الهندسية، محرم بك.

مصطفى منجى : رئيس النقابة العامة لعمال الإنتاج الحربى.

وفى الوقت نفسه تقدم عدد كبير للمرشحي كمستقلين، نذكر منهم، صلاح علوانى الأمين العام لنقابة الصناعات الهندسية، فتحية السيد وكيلة نقابة السياحة، ولكن الجزء الأكبر من الدعم ذهب لمرشحي الحزب الوطنى ..

وقد لوحظ أن نقابة الصناعات الهندسية قد عقدت عدة اجتماعات للتنسيق بين المرشحين من أعضائها - كما أن نقابة الإنتاج عقدت عدة مؤتمرات لمساندة رئيسها، وهو الشكل النقابى الوحيد المنظم الذى تم فيه مساندة مرشح، خصوصاً وأن النقابة تعتبره مرشحها، وكانت أكثر النقابات دعماً لمرشح نتيجة لتواجد الأكثرية من ممالها فى (دائرة ٢٤ حلوان) ..

وقد تردد فى وقت سابق إن الإطاحة بإثنين من رؤساء النقابات العامة خلال الصيف كان سببها انتخابات مجلس الشعب .. كما أن النقابات تبارت فى طبع ملصقات التأييد للمرشحين من القيادات الكبيرة فى التنظيم النقابى، سواء من أعضائها أو النقابات الزميلة.

ثالثاً، اللجان النقابية

لوحظ أن رؤساء وأعضاء اللجان النقابية لم تشملهم ترشيحات الاتحاد العام التى قدمت للحزب الوطنى، وتقدم أغلبهم مستقلين، والبعض على قوائم أحزاب المعارضة، التجمع، الناصرى، العمل، الإخوان المسلمون - وكانت أبرز العناصر الفائزة مرشحي التجمع البدرى قرغلى، محمد عبد الميزى شعبان، وقد لعبت اللجان النقابية المهنية فى دائرة الأخير دوراً هاماً فى فوزه للمرة الثانية، على فتح الباب للإخوان المسلمين الذى فاز نتيجة لتزوير الانتخابات لصالحه بواسطة مرشح الحزب الوطنى (الفئات) فى نفس الدائرة كما ورد فى التقارير التى نشرت.

رابعاً: العناصر المستقلة:

كان أبرز الفائزين من هذه العناصر (أحمد طه) أحد قيادات اليسار وهو عضو بمجلس الشعب منذ ١٩٦٩ وقد دخل انتخابات الإعادة للمرة الثانية، وكانت الأولى فى انتخابات ١٩٧٩ التى زورت حده، وقد شن عليه الحزب الوطنى حملة تشهير ضارية خلال العامين الماضيين، ولكنه استطاع الفوز ..

خامساً: التيارات السياسية العمالية

لم يحقق الفوز من العناصر المرتبطة بتيارات اليسار السياسية سوى من سبق ذكرهم وخسرت عناصر أخرى خاضت معارك باسلة، بفعل التزوير الواسع وضعف الخبرة والإمكانات، وقد قدمت هذه

العناصر من خلال أحزاب التجمع، الشيوعي المصري، الشعب الاشتراكي - وفاز من الإخوان واحد كما ذكرنا.

الخلاصة

أسفرت هذه الإنتخابات من فوز ٢٤ مرشحاً ينتمون للتنظيم النقابي، وإن كانت أغليبتهم من أعضاء الحزب الوطني في مقابل ١٠ من قيادات رجال الأعمال، ومن المشكوك فيه أن تتخذ هذه القيادات المرتبطة بالحزب الوطني مواقفًا جادة لصالح العمال في مواجهة لوبي الحكومة - رجال الأعمال - الوفد - الأحرار إذا ما عرضت تشريعات تمس مصالح العمال، وأخطرها على الإطلاق مشروع قانون العمل الموحد، مما يلقي بظلال من الشك حول قيمة نسبة الـ ٥٠٪ للعمال، والفلاحين ويدفع بالطبقة العاملة لتكون فريسة لقوى التطرف الديني إزاء الضعف الواضح للييسار - وهو ما يهدد بخطر ماحق من الفاشية المستترة بالدين، والتي تجد سنداً شعبياً منظمًا.

تطور الجمعيات التطوعية والأهلية

المتاح من الأرقام الرسمية يؤكد أن عدد الجمعيات ارتفع من ١٢,٨٢٢ عام ١٩٩٠ إلى ١٤ ألفاً عام ١٩٩٤، إلا أن متوسط النمو السنوي لا يتفق مع التزايد السنوي للسكان .. وهذا هو المؤشر الأول .

المؤشر الثاني الذي يمكن الاعتماد عليه لإختبار الجمعيات الأهلية من منظور التطور الديمقراطي يتعلق بمجالات هذه التنظيمات، وهي تنقسم إلى نمطين . أولهما جمعيات الرعاية الاجتماعية، وثانيهما جمعيات التنمية المحلية، وتشكل جمعيات الرعاية أغلب الجمعيات ٧٤,٥٪ . ولكن إحصائيات عام ١٩٩٢ تؤكد على أن ٣٩٪ من هذه الجمعيات هي جمعيات دينية إسلامية، وقبطية، تمثل فيها الجمعيات القبطية ٩٪، هذا على المستوى القومي، ويصل الأمر في بعض المحافظات مثل المنيا حيث تبلغ نسبة الجمعيات الإسلامية ٥٦,٨٪ والقبطية ١٢,٨٪ من مجمل الجمعيات على مستوى المحافظة، بينما في القاهرة ٢١,٨٪ إسلامية، ٧,٢٪ قبطية من مجمل الجمعيات في القاهرة، وينقسم الرأي حول هذه الظاهرة . ففي حين يرى البعض أن ازدياد معدلات التنمية في هذه الجمعيات مثل محافظة المنيا قد أدى إلى انخفاض كبير وملحوظ في معدلات العنف، يرى البعض الآخر أن هذه الظاهرة تهدد الوحدة الوطنية .

أما النمط الثاني من الجمعيات، وهو جمعيات التنمية المحلية وهي تمثل حوالي ٢٥,٥٪ من إجمالي الجمعيات في مصر، ويتسم هذا النمط بأهمية خاصة من منظور التطور الديمقراطي . باعتبار أنه يتوجه إلى المجتمع ككل، ويتبنى أهدافا اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويسعى إلى زيادة مشاركة الأفراد في تطوير المجتمعات المحلية . وتتوفر لجمعيات التنمية المحلية سلطات خاصة في مجال الأنشطة، كإيجاد فرص العمل، ويصبح لهذه الأهداف معنى خاص في ضوء تطور نظام الحكم المحلي في مصر من ناحية، وفي ضوء تفاقم مشكلات الفقر والبطالة والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى . وتتميز هذه الجمعيات وفق إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية بأن نسبة تركيزها في الريف ٦٦٪، وفي الحضر

٧٧٪ ، وفي المناطق الصحراوية المستحدث ٧٪ أي أن معدلات الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات في الريف والمناطق النائية تمثل ضعفين ونصف الضعف مما تقدمه في المدينة والحضر ولكن الإحصائيات تؤكد أن هذه الجمعيات رغم أهميتها تعاني من بطء شديد في النمو، يمثل ٨٪ فقط في الست سنوات الأخيرة (٨٨-١٩٩٤) مقابل ١٦,٥٪ في نفس المدة للنوع الأول من الجمعيات وهي جمعيات الرعاية.

أما من المشاركة التطوعية والممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات ، فوفق إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية حتى عام ١٩٩٤ يقدر الحجم الإجمالي بثلاثة ملايين عضواً ، وأن نسبة تسديد الاشتراكات يصل إلى ٥٥٪ تقريبا ، في حين تقل نسبة المشاركة التطوعية وظيفيا كون الوزارة تنتدب ما يقرب من ٦٠ ألف موظف كنوع من الدعم، أي أن هناك خمسة موظفين من الشؤون الاجتماعية لكل جمعية، منهم ٧٣ ألف موظف كل الوقت أو بعضه يتقاضون أجراً ، أي أن المشاركة التطوعية إذا تم قياسها موضوعياً في ضوء هذه المؤشرات تكشف عن محصلة متواضعة ، ويقترن بذلك ضعف التمويل، وتدمم الوزارة أكثر من ٧٥٪ من الجمعيات بمبلغ سنوي هذه الأقصى يوازى ٣٥٠٠ جنيه مصري سنوياً ، أي أن قيمة الدعم اليومي للجمعية لا يصل إلى جنيه مصري ! وتحصل حوالي من ضمنانية إلى ستانة جمعية على تمويل أجنبي ، ورغم التضاؤل النسبي لهذه الجمعيات والتي تمثل حوالي أقل من ١٥٪ من مجمل الجمعيات ، فإن الأغلبية العظمى من موارد التمويل الأجنبي تتجه إلى دعم الأنشطة التي ترى أنها محققة لأغراضها وتتفق مع استراتيجيات المانح ، وعلى سبيل المثال فإن تقرير المعونة الأمريكية للجمعيات الأهلية يشير إلى أن أهدافها هي تقوية دور القطاع الخاص ، أما عن الممارسات الديمقراطية الداخلية للجمعيات ، فإن اجتماعات مجالس الإدارات وفق دراسات مركز ابن خلدون في بحوث الميدانية التي قسمت الجمعيات إلى جمعيات نشطة ، وأخرى غير نشطة ، فإن الانتظام في عقد مجالس إدارات الجمعيات النشطة ٨٤٪ وفي المجموعة الثانية ٥٢٪ . إذا كانت المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية لا تصل إلى نصفها بالنسبة للذكور فإن إحدى الدراسات الميدانية حول مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات تشير إلى أن عدد المتطوعين من الذكور ٦٥,٦٪ مقابل ٣٤,٤٥٪ للإناث . وكل هذه المؤشرات الإيجابية للجمعيات الأهلية والتطوعية في مصر ، إذا ما قورنت بالأحزاب ، والنقابات المهنية والمالية ، حدثت رغم القيود التي يضعها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والتي تصل إلى حل الجمعيات لأسباب مهمة وعامة ومتعددة .

الجمعيات التعاونية الزراعية

تشكل الجمعيات التعاونية الزراعية عصب المجتمع المدني في الريف المصري ، وإن كانت طيقة الفلاحين على مختلف تكويناتها وحيازاتها يقدر عددها بأربعين مليون في ١٩٩٥ ، فإنه هناك أربعة ملايين فلاح ٧٥٪ حيازاتهم عشرة أفدنة فأقل منتظمون في أربعة آلاف جمعية زراعية ، بالإضافة إلى الجمعيات النوعية والمركزية ، أما عن المؤثرات الديمقراطية لنشاط هذه الجمعيات ، فإن حجم

المشاركة التي تمت في آخر انتخابات لها ١٩٩١ ، بلغت ٧٥٪ من مجالس الإدارات تمت بالتزكية، في حين تركزت المنافسة في الـ ٢٥٪ الباقية في الجمعيات النوعية والمركزية . وتشكل مجالس إدارات الجمعيات من الـ ٢٥ ألف عضو ، وتصل نسبة انتظام اجتماعاتها الدورية الى ٨٥٪ خلال عام ١٩٩٥ ، مما يعكس سيادة الديمقراطية الداخلية ، وارتباطها بالمصلحة القوية والاقتصادية ، والمطلبية مثلها مثل المنظمات القاعدية النقابية للعمال .

وتشهد الجمعيات الزراعية في عام ١٩٩٤ أزمة تهدد بقاءها ، وترتبط هذه الأزمة بالتمويل ، ومن المعروف ان لكل جمعية في المتوسط خمسة عمال ، سائق جرار ، وثلاثة فنيين ، وكاتبا ، يحصلون على مرتباتهم من التمويل الذي يأتي على شكل ٨,٥٪ عمولة تسويق الحاصلات الزراعية ، وستة جنيهات لكل فدان ، مقابل توزيع مستلزمات الانتاج ، ويسمى المصدرون هذا النوع من التمويل بالعائد الجاري للجمعية ، وتبلغ عائداتها في المتوسط من خمسة عشر إلى عشرين ألف جنيه لكل جمعية سنويا . ومع صدور القانون ٩٦ لسنة ٩٢ - قانون المالك والمستأجر ، وقرارات تحرير تسويق أغلب الحاصلات الزراعية ، والتي تكاد مع نهاية عام ١٩٩٢ لا يبقى منها سوى القليل ، وتوزيع مستلزمات الانتاج عبر القطاع الخاص ، فإن ميزانيات الجمعيات التعاونية الزراعية اخذت في الانحسار ، ووقفت التقارير والدراسات فلن تكفي حتى منتصف العام القادم ١٩٩٦ .

أضافة لذلك ، ومع ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي بشكل يصل إلى ٣٠٪ ، مقابل ارتفاعات طفيفة في اسعار الحاصلات لا تتجاوز الـ ٢٥٪ ، فقد انخفض العائد الصافي للفدان في أغلب المحاصيل ، ولم يعد حتى بإمكان المستأجرين (وهم يشكلون وعائلاتهم أكثر من ٦٠٪ من حجم الريف المصري) حتى تصديق الاجارات وهي ٢٢ مرة مثل الفريية وفق القانون الجديد ، مما دعا د. يوسف والي وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء إلى الاتفاق مع زعيم المعارضة البرلمانية السيد خالد محيي الدين على تقسيط القيمة الاجبارية المتأخرة للفلاحين الذين عجز ٧٥٪ منهم عن السداد .

ولعل أزمة المجتمع المدني في الريف والمتمثلة في ضوب التمويل للجمعيات التعاونية الزراعية تقترح دوائر الزراعة في مصر ضرورة انشاء صندوق للتمويل التعاوني، يفرض ضريبة على كل فدان من الاراضي التي تدخل كردون المدينة ، أيضاً ضريبة ١٠٠ جنيه على كل فدان تسدد على عشر سنوات، مما يشكل سبؤة للجمعيات التعاونية الزراعية ، ويتضمن الاقتراح السماح للمنظمات المركزية للجمعيات بحق الاستيراد لادوات الانتاج والميكنة الزراعية ومستلزمات الانتاج بدون جمارك، مقابل هامش ربح بسيط يسمح لها بالمنافسة والبقاء ، حفاظاً على توازن طبقة الفلاحين ومنظماتهم المدنية .

الاندية والاتحادات الرياضية

لم تشهد أى من الاندية الرياضية الكبرى هذا العام أية أحداث هامة، وكذلك الاتحادات الرياضية المختلفة، بقدر مشاهدت الهيئات الرياضية انعقاد الجمعيات العمومية العادية، وغير العادية، وكانت أكثر الجمعيات العمومية إثارة هي الجمعية العمومية لنائى الشمس، فقد دعا مجلس الإدارة برئاسة المهندس عصام راضى للجمعية التي انعقدت فى ١٣/١٠/١٩٩٥، ذلك للنظر فى جدول الاعمال التالى :

- التصديق على محضر الجمعية العمومية السابقة.
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالي، وبرنامج الأنشطة.
- اعتماد الميزانية والحساب الختامي.

ولكن الجمعية العمومية رفضت التصديق على جدول الأعمال مما دفع رئيس النابى للإستقالة، ولم يجد هناك من حل سوى أن تعقد جمعية عمومية غير عادية يوم ١٩٩٦/١/١٢ للنظر فى إسقاط مجلس الإدارة، وإن لم توافق الجمعية المقبلة على ذلك فسوف تجرى انتخابات جديدة.
وعلى العكس من سخونة معركة نابى الشمس، فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية لنابى النصر الرياضى بالقاهرة فى ١٩٩٥/٩/٢٢، لانتخاب مجلس إدارة جديد للنابى فى وقت الانتخابات فى هدوء.

وتم إلى نابى الجزيرة (الارستقراطية) حيث انعقدت الجمعية العمومية للنابى فى ١٩٩٥/١٠/٦، لانتخاب أمين الصندوق، ولم يكتمل النصاب، مما استدعى أن يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يشغل منصب أمين الصندوق، لحين انعقاد الجمعية العمومية التالية.
وفى بورسعيد انعقدت الجمعية العمومية للنابى المصرى بورسعيدى فى ١٩٩٥/٩/٢٩، لانتخاب وكيل النابى، وأمين الصندوق، وعضو مجلس الإدارة عن الشباب، واكتمل النصاب وتمت الانتخابات.
ثم إلى الإسكندرية، حيث انعقدت الجمعية العمومية العادية للنابى الأوليمبى فى ١٩٩٥/٩/٢٩، وتم انتخاب أمين للصندوق بعد استقالة الأمين السابق.
ومن الأندية إلى الاتحادات الرياضية:

دعا إتحاد كرة القدم إلى الجمعية العمومية العادية فى ١٩٩٥/١٠/١٣، لانتخاب أمين للصندوق خلفاً لممدوح عيسى المستقيل، ولم يكتمل النصاب، واختار الاتحاد أميناً آخر للصندوق من بين أعضاء مجلس الإدارة لحين انعقاد الجمعية التالية.
وفى ١٩٩٥/٨/٢٥ أسقط اتحاد السباحة القصيرة عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة، وانتخبت الجمعية العمومية للإتحاد عضواً آخر.

وفى ١٩٩٥/٩/٣٠ اختارت الجمعية العمومية لاتحاد الغروسة سكرتيراً عاماً لمساعد للإتحاد.
وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الملاكمة د./ حسام رفقى سكرتيراً عاماً.
وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الهوكى وكيلاً لها خارج القاهرة وسكرتيراً عاماً.

وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الجباز وكيلىن للقاهرة وخارج القاهرة.
وفى ١٩٩٥/١٠/٢٧، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد رفع الأثقال عضواً لمجلس الإدارة.
وفى ١٩٩٥/١٢/١٥، انتخبت الجمعية العمومية لاتحاد الهوكى سكرتيراً عاماً لمساعد.

المجلس الاعلى للخياب والولاية
مركز المعلومات والتوثيق

جدول رقم (١)

لتعداد السكان بالاندية

يوضح نصيب النادي الواحد من الافراد تقريبا موزعاً علي محافظات الجمهورية

م	المحافظة	عدد السكان	عدد الاندية	نصيب النادي الواحد من عدد السكان بالالف
١	القاهرة	٦٨.٠٠٠	١٦٢	٤١٠٩٧٥
٢	الاسكندرية	٣٢٨.٠٠٠	١٩٤	١٧٠٤٢٢
٣	بور سعيد	٤٦.٠٠٠	٥٣	٨٠٦٧٩
٤	السويس	٣٨٨.٠٠	٢٠	١٦٠٩٠٠
٥	دمياط	٨٥٨.٠٠	٢٢	٣٩.٠٠٠
٦	الدقهلية	٤.٤٥.٠٠٠	٣٨	١٠.٦٠٤٤٧
٧	الشرقية	٤.١٣.٠٠٠	٣٢	١٢٥.٤.٦
٨	القليوبية	٢٩٦.٠٠٠	٣٦	٨٢.٢٨٨
٩	كفر الشيخ	٢١١.٠٠٠	٢٧	٧٨.١٤٨
١٠	الغربية	٣٣٣.٠٠٠	٢٣	١٤٤.٤٧٨
١١	المنوفية	٣٦.٤.٠٠٠	٢٩	٨٩.٧٩٣
١٢	البحيرة	٣٨٤.٠٠٠	٢٢	١٢.٠.٦٢
١٣	الاسماعيلية	٦٥٢.٠٠٠	٢٨	١٧.١٥٧
١٤	الجيزة	٤٢٨٧.٠٠٠	٦٢	٦٩.١٤٥
١٥	بني سويف	١٧.٤.٠٠٠	٢٦	٦٥.٥٢٨
١٦	الفيوم	١.٨٦.٠٠٠	١٠	١٨٦.٠.٠
١٧	المنيا	٢.٨٧.٠٠٠	٢٣	١٣٤.٢١٧
١٨	اسيوط	٣٦.٦.٠٠٠	٢١	٨٤.٠.٦٤
١٩	سوهاج	٢٨٣.٠٠٠	٢٣	٨٥.٩٣٩
٢٠	قنا	٢٦٧٧.٠٠٠	٢٩	٦٨.٦٤١
٢١	اسوان	٩٥٣.٠٠٠	٢٦	٣٦.٦٥٣
٢٢	البحر الاحمر	١١٨.٠٠٠	٢١	٥.٦١٩
٢٣	الوادي الجديد	١٣٤.٠٠٠	٥	٢٦.٨.٠٠
٢٤	مطروح	٢٠.٠٠٠	١١	١٨.١٨١
٢٥	شمال سيناء	٢٣٧.٠٠٠	١٣	١٨.٢٣.٠
٢٦	جنوب سيناء	٤٦.٠٠٠	٦	٧.٦٦٦

ملاحظات على الجدول

يبلغ عدد الأندية في القاهرة والاسكندرية ٢٥٦ بمعدل نادي لكل ٢٩٠ ألف نسمة، أما عدد اندية محافظات الصعيد بني سويف- المنيا- اسيوط- سوهاج - قنا - اسوان فتبلغ (١٨٨) نادياً أي أقل من اندية الاسكندرية بستة اندية، ويمثل حجم اندية القاهرة والاسكندرية مجتمعهم حوالي ضعف اندية الصعيد، في حين يبلغ نصيب النادي الواحد في الصعيد الي عدد السكان (٥٣) ألف نسمة تقريباً ، أي نصيب الفرد في القاهرة والاسكندرية من التواني يمثل ضعف نصيب افراد سنة محافظات الصعيد ، وإذا قارنا تلك النسبة إلى نسبة حوادث الارهاب وفق احصائيات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية سنجد أن محافظات الصعيد الستة المشار إليها شهدت ٧٨٪ من أحداث العنف والارهاب في حين شهدت القاهرة والاسكندرية ١٩٪ من اجمالي أحداث العنف والارهاب، ومن هنا نجد أن نصيب كل محافظة من محافظات الصعيد الستة من أحداث العنف والارهاب يساوي نسبة ١٣٪ من اجمالي العنف والارهاب أي أن نصيب كل محافظة صعيدية من الارهاب يزيد عن اجمالي نسبة الارهاب والعنف في القاهرة والاسكندرية.

من هنا نجد أن هناك تناسباً عكسياً بين تنامي الرياضة وتنامي الارهاب، ولو اخذنا فقط مركز ملوي الذي شهد ٢٠٪ من اجمالي احصائيات العنف علي مستوى الجمهورية سنجد أن عدد الاندية في ملوي ناديان فقط في حين أن عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة أي أن هناك نادياً لكل ٢٠٠ ألف مواطن !!

التحول الديمقراطي

١- حقوق الإنسان:

شهد عام ١٩٩٥ تطوراً ملحوظاً على صعيد حقوق الإنسان في مصر، فلا زال عدد المعتقلين في تراجع من عام ١٩٩٤، ورغم أن عدد المعتقلين عام ١٩٩٣ بلغ (١٧٩١) إلا أنه تراجع إلى (٦٥٢١) عام ١٩٩٤، أي بنسبة ٧٥٪، ثم تراجع في عام ١٩٩٥ (٣٦٢٠) معتقلاً أي بتراجع ٥٠٪ تقريباً عن العام الماضي ١٩٩٤، وهذا في ذاته مؤشر إيجابي، وكذلك كانت بلاغات التعذيب عام ١٩٩٣ (١٩) بلاغاً تلقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم انخفضت إلى سبعة بلاغات ١٩٩٤، وأربعة بلاغات ١٩٩٥.

إلا أن الأوضاع في السجون لازالت سيئة وفق تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ورغم الدور المتعاظم لمنظمات حقوق الإنسان بشكل عام - كما سبق ذكره - والمنظمة المصرية بشكل خاص، إلا أن أجهزة الدولة لازالت تتحرش بهذه المنظمات، وترفض وزارة الشؤون الإجتماعية الاعتراف بشرعيتها، ولا زال ممير المنظمة الام، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان رهناً بأحكام القضاء الإداري.

تطور العنف السياسي :

شهر	شرطة		متطرفون		معتقلين		إجمالي القتلى	إجمالي الجرحى	إجمالي الضحايا عام القتلى/ جرحى	معتقلون	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى				مدنى	متطرف
يناير	١	٤	٤	—	١٢	١٦	٢٨	٢٢	٤٢	١٩٥	١٢٢١
فبراير	١	١	٥	٢	٨	٢٨	٣٦	١٤	٤٥	٤	١٢٥١
مارس	٢٠	٤١	٤٩	٢	٥١	٦٦	٧٠	٧٢	١٠٩	٢٦٥	١٨٨٤
أبريل	٢٢	٤	٢٧	٢	٣	٤	١	٢٩	٨	—	١٤٩٧
مايو	٥	١٢	٧	١	٣	٤	٤٠	١٦	٤٠	٥٦	١٠٤٩
يونيو	٨	١٠	١٨	١	—	١١	٤٠	٢٠	٥٠	٧٠	١٥٣٧
يوليو	١	١٠	١١	٧	٢	٩	١٧	٢١	٢٩	٤١	٨٦٦
أغسطس	١١	٧	١٨	٦	٩٤	١١	٥٤	٦٥	١٤٩	١٧٧	١٤٠٥
سبتمبر	٨	٣٠	٢٨	—	٧٢	٩٢	٤٥	١٢	١٤٧	١٥٩	٢٢٣٨
أكتوبر	١٠	٤٦	٣٦	١٠	٥٧	١٧	١٤	٢٧	١٠٥	١٢٢	١٢٨٦
نوفمبر	٧	١٢	١٩	٤	١٩	١٥	٢	١٣	٢٨	٤١	١٤٧٠
ديسمبر	٢٠	١٩	٢٩	٢٢	٨	٣٠	٢٤	٦٦	٥٨	١٢٤	١٢٧٧
مجموع الضحايا	١٢٠	١٨١	٣٠١	١١١	٣٧٢	١٠١	٢٤١	٣٢٢	٧٧٤	١١٠٦	١٧١٩١

شهر	شرطة		متطرفون		معتقلين		إجمالي القتلى	إجمالي الجرحى	إجمالي الضحايا عام القتلى/ جرحى	معتقلون	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى				مدنى	متطرف
يناير	١٠	٥	١٥	٤	—	—	١٤	٥	١٩	—	١٠٣٧
فبراير	٨	١٦	١٦	١	١٧	١٩	٢٨	٢٨	٥٦	—	١٢٩١
مارس	١٣	١٢	١٧	١٧	٢٩	١٤	٢٨	٤٤	٩٩	١٠١٧	١٠١٧
أبريل	٦	٧	١٢	٣	٢٦	١٠	٣١	٢٠	٥١	٣	٨١٢
مايو	٤	٦	١٠	١	١٤	—	١٧	٤٤	٤١	٦٩	١١٩
يونيو	١	١٤	١٤	٤	٢	١	٥	٢٤	٤٠	٢٠٥	٢٢٢
يوليو	٢	٥	٣	٩	١٢	٢	١٢	١٦	٢٩	٣	٤٠٥
أغسطس	١	٣	١٦	—	١٦	١	١٨	١٧	٣٥	٢	٢٠١
سبتمبر	١٣	٧	٢٠	١٢	١٢	٦	٢١	١٦	٥٧	١	٢٤٦
أكتوبر	٧	٢٩	٣٦	١٦	٢١	١١	٧٨	٢٢	١٠٢	١	٢١٩
نوفمبر	١٠	١٢	١٢	١	١٣	٧	٢٩	١٤	٣٩	—	٢٩١
ديسمبر	١٨	١٣	١٨	—	٢	٥	١٤	١٥	٤٦	—	٤٦١
مجموع الضحايا	٩٢	١١٢	٢٠٥	١٥٩	٣٠	١٥٩	٢١٢	٢٦٥	٣٠٤	١٥٩	١٥٢١

شهر	شريعة			متطرفون			معتدين			اجمالي		معتقلون
	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	الاجمالي القتلى	الاجمالي الجرحى	
يناير	٤٤	١٦	٤٠	٤١	٩	١٨	٩	٩	١٨	٤٤	٢٥	١٠٩
فبراير	٩	١٨	٢٠	٢٠	٣	٧	٧	٤	٣١	١٤	٢٥	٤٥
مارس	٦	١	٧	٢٨	١	٢٩	٣	٧	١٠	٤١	٥	٤٦
أبريل	٥	٢	٧	٧	١١	١٨	٦	٦	١٢	٢٢	١٥	٣٧
مايو	٤	٣	٧	١٤	٥	١٤	٥	٥	١٢	٢٢	٨	٣٠
يونيو	٢٠	٩	٢٩	٣٥	٢٥	٢٥	١١	٢٥	٣٦	٧٥	٢٠	٩٥
يوليو	٩	٤	١٣	١٩	٥	١٩	٢	١٩	١٢	٣٠	١٤	٢٢٨
أغسطس	٣	٨	١١	١٤	٥	١٤	٤	٨	١٢	٢٥	١٢	٣٧
سبتمبر	٢	٧	٩	٣	٥	١٩	٣	١٩	١٩	٢١	١٠	٣١
أكتوبر	١٣	٢٢	٣٥	٤	١٩	١٨	٦	١٩	٢٤	٣٤	٧٨	٢٧
نوفمبر	١٣	٥	١٨	٤	٢	١	١	١	١٧	١٨	٢٢	٤١
ديسمبر	-	٩	٩	٤	-	٤	٦	٨	١٤	١٢	١٥	٢٧
مجموع الضحايا	١٠٨	٩٥	٢٠٣	١١٧	١٥	١٢٢	٩٥	٩٥	١٨٥	٤١٥	٢٠٥	٤٨٩

شهد عام ١٩٩٥ تراجعاً ملموساً في أحداث العنف كما توضح الجداول الثلاثة، ورغم ارتفاع اجمالي القتلى من ٣٠٤ عام ١٩٩٤ إلى ٤١٥ عام ١٩٩٥، إلا أن اجمالي الضحايا انخفض من ٦٥٩ عام ١٩٩٤ إلى ١٨٥ عام ١٩٩٥. وكل ذلك تكاد تكون ائتقت ظاهرة العيوب النافسة، والعنف ضد المواطنين المسيحيين، وتضاءلت أحداث العنف ضد السياحة، وكل ذلك يدل على نجاح كبير لأجهزة الأمن المصرية في تعقب ومحاصرة الإرهاب داخلياً، مما دفعه إلى ممارسة الإرهاب الخارجي في محاولة الإغتيال الفاشلة للرئيس مبارك بآديس أبابا في ١٩٩٥/٦/٢٦، أو تفجير السفارة المصرية بباكستان في ١٩٩٥/١١/١٤ مما أدى إلى مصرع خمسة أشخاص. تلك الحوادث التي جعلت الشعب المصري يلتف حول قيادته السياسية، ويعتبر أن نجاة الرئيس مبارك من هذا الحادث الغامض انتصار للديمقراطية والمجتمع المدني.

المشاركة في صنع القرار:

٣٨ مشروع قانون و١٥٩ اتفاقية و٣ قرارات جمهورية

و٣٦ مرسوم و٨١ طلب إحاطة و٦ استجوابات خلال ٦ شهور

فيما بين يومي الأربعاء ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ والأحد ٢٨ مايو ١٩٩٥، أكمل مجلس الشعب دورة انعقاده الخامس من الفصل التشريعي السادس، لينتد مدته الدستورية المقررة وفقاً لأحكام الدستور بخمس

سنوات. وما بين تاريخي افتتاح دور الاعتقاد وإنهاؤها التي استمرت نحو ستة أشهر عقد المجلس ٩٠ جلسة استغرقت نحو ٢٨٢ ساعة، وعقدت اللجان النوعية والمشاركة ٥٤٠ اجتماعاً استغرقت ٩٥٢ ساعة، ويبلغ مجموعة التقارير التي نظرها ٥٧٨ تقريراً، كما بلغ عدد المتحدثين ٢٤٠ عضواً من بين ٤٥٤ نائباً يمثلون اجمالي العضوية، القوا ٢٩٠١ كلمة بلغ نصيب الحزب الوطني ١٩٩٠ كلمة والتجمع ١٠١ كلمة والمستقلين ٨١٠ كلمة.

وناقش المجلس ٢٨ مشروع قانون بالإضافة إلى ١٧٢ مشروعات قوانين وموازنات حسابات ختامية، و٩ اقتراحات بمشروعات قوانين، و٣ قرارات جمهورية وقرارات بقانونان، وناقش ١٥٩ اتفاقية، وفي مجال الرقابة البرلمانية علي اعمال الحكومة ناقش المجلس ٣٦ سؤالاً و٨١ طلب احاطه و٣٦ بياناً عاجلاً إلى الحكومة بالإضافة الي ٦ استجوابات وطلبين مناقشة عامة.

دورة استكمال تشريعات الإصلاح الاقتصادي

يمكن القول ان الدورة المنتهية اتجهت لاستكمال المنظومة التشريعية التي تتطلبها عملية الإصلاح الاقتصادي والتي تشهدها الساحة المصرية منذ بداية الفصل التشريعي السادس في نوفمبر ١٩٩٠، وأن كان هناك العديد من القوانين التي لم تتقدم بها الحكومة حتى الآن في هذا الصدد، إلا ان نظرة سريعة علي القوانين الـ ٢٨ التي تم إقرارها تكشف عن عدة ملاحظات..

- احتلت القوانين الاقتصادية المكانة الأولى وبلغت ٢٥ مشروع قانون، اهتم منها قطاع البترول ١٤ قانوناً، وركزت باقي القوانين ذات الطابع الاقتصادي علي معالجة بعض الآثار الجانبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وادخال التعديلات المطلوبة علي بعض القوانين الهامة.

ومن أبرز القوانين الاقتصادية التي تم اقرارها تعديل بعض مواد قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمنع الفسح والتدليس، وإقررت التعديلات دور رقابي جديد للدولة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي بما يحقق ضبط ايقاع حركة السوق وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين.

واستمراراً لنهج سياسة التحرير الاقتصادي، اقر المجلس تعديل قانون الاستثمار، وقانون سوق رأس المال، لتقديم مزيد من العزايا والتسهيلات لصالح المستثمرين، بإلغاء العديد من الرسوم النقدية المفروضة علي المستثمر للتأجير التمويلي الذي جاء بهدف السماح بنظام التأجير التمويلي في مصر بعد ارتفاع تكلفة شراء الآلات والمعدات التكنولوجية، حتى لا يقف التمويل عقبة أمام انطلاق القطاع الخاص.

واحتلت القوانين الاجتماعية المرتبة الثانية في سلسلة مشروعات الحكومة التي أقرها المجلس وبلغت ٩ قوانين، وكان هدفها تحقيق بعض التوازن الاجتماعي ومعالجة الآثار السلبية لسياسة الإصلاح، ولعل ابرزها قانون منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بلغت ١٠٪، وقانون بزيادة المعاشات.

وفي المجال السياسي تقدمت الحكومة بثلاث مشروعات قوانين خاصة بتعديل الدوائر الانتخابية في مجلس الشعب والشوري، واستمرار تفويض رئيس الجمهورية وفقاً لقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي.

ومن أبرز ما تقدمت مع الحكومة قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الخاص بتعديل وتخليط العقوبة علي جرائم النشر في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية.

في ذات السياق، وافق المجلس علي قرارين بقانونين امدهما رئيس الجمهورية في غير انعقاد المجلس، وكانا في مجال الممارسة السياسية ، انصب القرار الأول رقم ٢٢٠ علي تعديل قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، بإدخال بعض التعديلات علي اجراءات العملية الانتخابية فيما يتعلق بمواعيد فتح باب القيد في جداول الناخبين، وبعض الضمانات المطلوبة لعملية الانتخابات مثل توقيع رئيس اللجنة في بطاقة الناخب وامام اسمه في كشوف الناخبين، واعادة فرز كشوف الناخبين لتطهيرها من المتوفيين والمسافرين والمجندين.

أما القرار الثاني رقم ٢٢١ فقد تركّز علي تعديل بعض مواد القوانين ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والفناء القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨، وهي القوانين الخاصة بالدور السياسي للمدعي العام الاشتراكي في التصديق علي أسماء المرشحين لكافة التنظيمات الشعبية والديمقراطية والنقابية بالإضافة الي مسئوليته السياسية فيما يختص بتأسيس أحزاب جديدة، وأخيراً فض امتيازك الإزدواجية بينه وبين النيابة العامة في الجرائم الاقتصادية.

ومارس النواب حقهم في التقدم بمشروعات قوانين بلغ عددها ٢٣ اقتراحا، ناقش فيها المجلس ٩ اقتراحات، واحتلت قضايا التنظيمات النقابية والمهنية موقع الصدارة وبلغت ٤ مشروعات قوانين وافق عليها المجلس. من بينها تعديل قانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالنقابات المهنية وتعديل بعض احكام قانون سلطة الصحافة فيما يخص مد من الخدمة لرؤساء التحرير إلي ما بعد سن الستين، وتعديل قانون النقابات العمالية ، وتعديل قانون شروط واجراءات انتخابات ممثلي العاملين في مجالس ادارات وشركات القطاع العام والمساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

الرد علي بيان الحكومة

علي مدار ١٨ جلسة فيما بين يومي ١٩ يناير حتى ٢٢ فبراير ١٩٩٥، ناقش تقرير اللجنة الخاصة للرد علي بيان الحكومة، والذي اعتمدته لجنة برلمانية تضم كافة الاتجاهات، ٢٤٧ عضوا منهم ٢٢١ من الحزب الوطني، و٤ نواب من حزب التجمع و٢٢ عضوا من المستقلين، وتبلغ اجمالي نسبة الممتدئين ٧٩٪ من بين طالبي الكلمة وكان عددهم ٣١٠ عضوا.

ومن خلال مناقشات النواب لبيان الحكومة، احتلت المشكلة الزواعية المرتبة الأولى في اهتمامات النواب وملاحظاتهم، وتلاهوا البعد الاجتماعي وتأثيرات سياسية الإصلاح الاقتصادي علي المواطنين ، وجاء

في المرتبة الثالثة مناقشة السياسة الخارجية (ارتبط ذلك بمواكبة قرار إسرائيل بضم أراضي القدس وأزمة اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية) ، واحتلت قضايا الرماية الصحية المرتبة الرابعة، وتلاها استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي ثم الإسكان وبعدها التعليم.

وتكشف أحماءات التقرير الرسمي الصادر عن أمانة مجلس الشعب حول إنجازات الدورة الخامسة للمجلس، عن عدة مفارقات في القضايا التي أثارها النواب رداً على سياسة الحكومة، في مشروعات القوانين التي اقترحها المجلس..

الأولى تراجع الأهمية النسبية لملاحظات النواب على قضية الديمقراطية وعدم ظهورها في أولويات القضايا التي أثارها النواب رداً على بيان الحكومة، بينما تقدمت الزراعة إلى المرتبة الأولى نظراً لكثرة المشاكل التي عانى منها القطاع في ظل سياسة التمييز الاقتصادي، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع فوائد القرض البنكية في الوقت الذي حافظت فيه قضية البعد الاجتماعي على مكانتها في المرتبة الثانية، وتقدمت قضايا السياسة الخارجية إلى المرتبة الثالثة، بينما تراجع الحديث عن الإرهاب إلى المرتبة الرابعة عشر، وقضية المشاركة السياسية إلى المرتبة ٢٨، والعشوائيات إلى المرتبة ٣٣، في حين لم يتناول مشكلة السياسة السكانية سوى ٧ أعضاء فقط.

الثانية: تقدمت الحكومة بـ ٣٨ مشروع قانون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية واكتفت بتعديل عدد محدود من الدوائر الانتخابية في مجلس الشعب والشورى، بينما جاءت تعديلات القوانين المتعلقة بالممارسة السياسية على صورة قرار بقانون صادر عن رئيس الجمهورية مباشرة، والمعروف أن هذا النوع من القوانين إما أن يقره المجلس بأكمله أو يرفضه بأكمله، كما أن الحكومة تركت تقديم مشروعات القوانين الخاصة بالانتخابات العمالية والمهنية لأعضاء المجلس.

الثالثة: أن الحكومة لم تتقدم إلى المجلس بأي مشروع قانون من القوانين التي طالب النواب الحكومة خلال مناقشة بيانها بضرورة التقدم بها للمجلس ومن أهمها قانون مواجهة الاحتكار، العلاقة بين المالك والمستأجر في الإسكان، قانون الشيك، قانون العمل الموحد، قانون العاملين المدنيين بالدولة، قانون الإدارة المحلية، قانون تنظيم أعمال البناء، إلغاء قانون الطوارئ، وإلغاء قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية.

الرابعة: أن المجلس لم يرفض الحكومة خلال الدورة الأخيرة من سلسلة القوانين التي تقدمت بها سوى تعديل قانون البنوك فيما يخص السماح للبنوك بإقراض المواطنين لشراء وحدات سكنية أو بناء عقارات، وهو المشروع الذي أعلنت الحكومة على لسان ممثلها أنها كانت تسمى لاستطلاع الرأي حوله فقط.

خطة الحكومة والموازنة العامة

للعام المالي ١٩٩٥-١٩٩٦

استغرقت مناقشات خطة الحكومة وموازنة العام المالي ٩٥/٩٦، عدد ٧ جلسات من ١١ ابريل حتى ١٩ ابريل من العام الحالي، وشارك في المناقشات ١٠٢ من الاعضاء، منهم ٨٢ حزب وطني و ٢ من التجمع و١٦ نائب مستقل.

وبرزت من بين ملاحظات النواب قضية البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والتي أثارها ٧٣ عضوا منهم ٦٠ ناشبا من الحزب الوطني، وطالب المتحدثون بإيلاء الفئات محدودة الدخل اهتماما اكبر، وعدم فرض ضرائب جديدة وإعادة النظر في هريبة المبيعات وخاصة المرحلة الثانية منها، والاستمرار في دعم السلع والخدمات الأساسية، وإصلاح أحوال العاملين بالدولة وزيادة أجورهم ورواتبهم بما يتناسب مع الزيادات المتخالية في الاسعار . وجاء في المرتبة الثانية الحديث عن اوضاع الاسكان والمرافق العامة، وكشفت ملاحظات النواب عن العديد من اخطاء التخطيط الحكومي في هذا الصدد، حيث طالب اغلب النواب بعدم استئثار القاهرة والاسكندرية بمعظم الامتدادات المخصصة لمشروعات الاسكان والبنية الأساسية.

وفي المرتبة الثالثة برزت قضايا الصحة، وطالب الاعضاء بضرورة زيادة اعتمادات قطاع الصحة لدعم الخدمات العلاجية لمحدودي الدخل والتوسع في بناء واستكمال المستشفيات العامة والوحدات الصحية بالقرى.

واحتل التعليم المرتبة الرابعة في مناقشات النواب، وخاصة قضية إصلاح اوضاع المعلمين وزيادة الاهتمام بالتعليم الفني، وفي الزراعة طالب نواب الحكومة برفع اسعار الحاصلات الزراعية ودعم مستلزمات الانتاج الزراعي.

ويمكن القول في مجال مناقشة المجلس لخطة الحكومة وموازنتها المالية، ان المجلس استطاع للعام الثالث علي التوالي بالاتفاق مع الحكومة علي تعديل الموازنة، وزيادة مبلغ ١٨٥ مليون جنيه لمخصصات ثلاث قطاعات حيوية في الصحة والتعليم والشباب، بالإضافة إلى تعهد رئيس الحكومة باعتماد مفتوح لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

الاتفاقيات الأجنبية

علي مدار عمر الدورة - ٦ اشهر- وافق علي ٦٠ اتفاقية منها ١٥ اتفاقية في القطاعات الخدمية، و١٨ اتفاقية في القطاعات الانتاجية و١٢ اتفاقية اقتصادية وه اتفاقيات في قطاع التجارة . و ٩ اتفاقيات في موضوعات متنوعة.

الرقابة علي الحكومة

تنوع وسائل الرقابة علي الحكومة وتتدرج من الاسئلة الي طلبات الاحاطة والبيانات العاجلة والمناقشات العامة حتى تصل الي الاستجوابات باعتباره أعلى درجات المساءلة للحكومة والرقابة عليها.

تقدم النواب بعدد ٣٦ سؤالاً منهم ٢٩ للحزب الوطني و٧ للمستقلين، احتلت اسئلة استيراد الاغذية الفاسدة المرتبة الاولى ٧ اسئلة، وطرح نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية نفسه في المرتبة الثانية وتقدم الاعضاء بست اسئلة حوله، وجاء انخفاض ايرادات هيئة قناة السويس في المرتبة الثالثة ٤ اسئلة، ورد امال المودعين بشركات توظيف الاموال ١٣ اسئلة، ثم سؤالان حول توقيع غرامات مالية علي المزارعين وقضية تنشيط السياحة.

وارتفعت طلبات الاحاطة الي ٨١ طلباً تمت مناقشة ٧٩ منها مقابل ٥١ طلباً في الدورة السابقة، تقدم نواب الوطني بعدد ٥١ طلب والمستقلين ٢٦ طلباً، والتجمع بطلبين.

واحتلت مشكلة مودعي شركات توظيف الاموال المرتبة الاولى ١١ طلب احاطة، ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية في القضاء علي البطالة ٨ طلبات، ومشكلة استيراد اللحوم الفاسدة ٧ طلبات، وجاء موضوع اعمال الحكمة في إدارة مرفق قناة السويس بما يؤثر علي الدخل القومي في ٧ طلباً، وتكاليف مقاومة دودة القطن في ٦ طلبات .

اما في البيانات العاجلة فقد انخفض نشاط النواب بصورة ملحوظة، حيث تم لقاء ٣٦ بياناً عاجلاً فقط بالمقارنة بـ ١٨٢ بياناً في الدورة السابقة، وكان نصيب نواب الحزب الوطني ٢٨ بياناً والتجمع بيان واحد والمستقلين ٧ بيانات، وقام الوزراء بالرد علي ٢٥ بياناً فور القاها، واحال المجلس ٩ بيانات الي اللجان المختصة، واثنان الي لجان مشتركة، وجاءت ٧ بيانات عاجلة في مجال الزراعة والري، و٦ في مجال الادارة المحلية وه في مجال النقل والمواصلات و٣ في مجال البيئة والكوارث العاجلة.

وفي مجال الاستجوابات والذي يعد اقوي انواع الرقابة البرلمانية بما يعنيه من توجيه اتهامات للحكومة والمطالبة بسحب الثقة منها، فقد تقدم نواب التجمع باستجوابين الاول حول اعمال ادارة قناة السويس في مواجهة المخططات الاسرائيلية بانشاء خط وقنوات بديلة، والثاني حول استيراد اللحوم الفاسدة ومسئولية الحكومة عنها.

كما تقدم النواب المستقلين باربعة استجوابات اثنان منها حول شركات توظيف الاموال وتواطؤ الحكومة مسئولياتها عن ضياع اموال المودعين . والثالث عن استيراد اللحوم الفاسدة، والرابع الاسكان والمرافق العامة، وتم ضم ٣٠ طلب احاطة ١٤ سؤال و ٢٤ مداخلة مع الاستجوابات الست.

وفي طلبات المناقشة العامة، ناقش المجلس طلبان شارك فيهما ٦ نواب من الحزب الوطني و٢ من

المستقلين حول الصندوق الاجتماعي وتقييم انائه واثره في المساهمة في حل مشكلة البطالة بين الشباب.

نشاط اللجان النوعية

عقدت اللجان النوعية بالمجلس وعددها ١٨ لجنة ٥٤٥ اجتماعا استغرقت ٩٥٣ ساعة و٤٥ دقيقة، وادلت اللجان في نشاطها اهتماما خاصا بتقارير الجهاز المركزي للحسابات حول الهيئات والمؤسسات الحكومية والشعبية، بالإضافة الي عشرات التقارير عن الزيارات الميدانية التي قامت بها للمحافظات المختلفة، لمتابعة اوجه النشاط في كافة القطاعات، والانتاج الصناعي والزراعي وقضايا الشباب.

الطعون الانتخابية

تعقد قضية الطعون الانتخابية واحدة من أهم الملامح المميزة لمجلس الشعب الحالي، نظرا لكثرتها وما اثير حول موقف المجلس من رفض النتائج التي تتوصل إليها التحقيقات في محكمة النقض.

بلغ عدد الطعون الانتخابية التي نظرها المجلس في دورته الأخيرة ٥٤ طعنا في مقابل ٧٢ طعنا و٢٣ طعنا و٧٥ طعنا و٨ طعون انتخابية في ادوار الانعقاد الأربعة السابقة علي التوالي.

واتفق المجلس مع رأي محكمة النقض في ٣٩ طعنا ورفضتهم المحكمة، واختلف في ١١ طعن اقرت النقض بصحة الشكوى وطالبت بإعادة الانتخابات في هذه الدوائر، كما أقر المجلس رفع الحصانة عن أربعة أعضاء، ورفض طلب الاذن برفع الحصانة عن ٤ آخرين، كما اذن لأربع أعضاء بالادلاء باقوالهم امام جهات التحقيق.

ومن أشهر وقائع تقارير محكمة النقض، التقرير الخاص بنائب مدينة المنيا، والذي وافقت اللجنة التشريعية علي رأي النقض بشأنها، واقرت علي المجلس اسقاط عضويته، إلا أن جلسة التصويت شهدت اقوالا جديدة من النائب، اجلت التصويت واعادت التقرير لمحكمة النقض والتي اكدت في تقريرها التالي للمجلس علي صحة مواقفه وطالبت بإعادة الانتخابات بالادلة، إلا أن الموقف ظل معلقا بدموى اقامة النائب لقضية امام القضاء المدني يطعن فيها بتزوير الطابع في اوراق رسمية خاصة بالانتخابات.

٢٥ تقرير المجلس و٧٥ بياناً للحكومة أمام مجلس الشورى

انتهى مجلس الشورى في شهر ابريل ١٩٩٥ فترة عمله الدستورية والمقررة بثلاث سنوات ومنذ بدء الدورة في نوفمبر ١٩٩٢، وحتى فسخ الدورة عقد المجلس ٢٤٥ جلسة استمع خلالها الي ٧٥ بياناً من رئيس مجلس الوزراء والوزراء في كافة القضايا وعلي مستوى الامة.

ووفقا لما نصت علي المادتان ١٩٤ و١٩٥ من الدستور يختص مجلس الشورى بدراسة اقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو ١٩٧١، ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوي الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الانسانية للمجتمع

وقيمة العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته، ويؤخذ رأي مجلس الشورى الزاما في محاور رئيسية اولها الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور ، ثانيها مشروعات القوانين المكملة للدستور واخيرا مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السياسة، ومشروعات القوانين التي يحيلها رئيس الجمهورية، واخيرا ما يحيله رئيس الجمهورية الي المجلس من موضوعات تتعلق بالسياسة العامة للدولة او بسياساتها في الشؤون العربية او الخارجية، وخلال مؤتمر الحوار الوطني الذي تم عقده في يوليو من العام الماضي، اوصي المؤتمر بضرورة توسيع صلاحيات مجلس الشورى ودوائر اختصاصه، ولما كانت هذه التوصية تتطلب تعديلا في الدستور، فقد تم الاتفاق مرحليا علي ان يستخدم رئيس الجمهورية صلاحياته في احالة قوانين الي المجلس، لم تنص المواد الدستورية عليها.

وطبقا لاحكام الدستور فإن مجلس الشورى لا يصدر قرارات ملزمة للحكومة، وإنما يرفع تقاريره الي رئيس الجمهورية كما يبلغها الي رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء، وفي هذا السياق تأتي مناقشات مجلس الشورى اقرب الي الدراسات والتقارير التي تنتهي بتوصيات.

في سياق هذه المعاني أخذ مجلس الشورى ما يقرب من مائة تقرير تناولت مختلف قضايا العمل الوطني علي المستويين الداخلي والخارجي بالإضافة الي مناقشة خطة الحكومة والاطر العام لموازنة العام الجديد وهو ما يعد تطورا في دور المجلس علي ضوء توصيات مؤتمر الحوار الوطني.

وقد تناول المجلس في نشاطه ٢٥ تقريراً في محاور مختلفة، انتهت الي توصيات عامة للحكومة بشأن تطوير الاداء وتوسيع اطار التخصص وفقاً لمبادئ عامة تتصل بمواجهة السلبية التي نتجت من برنامج الإصلاح الاقتصادي طوال السنوات الخمس الماضية.

وأعد المجلس تقاريره حول التقييم المبدي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ونتائج المرحلة الاولى، ثم تقريراً عن الملامح الاساسية للمرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي، وتطوير ميزان المدفوعات، والبعد الاجتماعي في مسيرة الإصلاح الاقتصادي، ومشكلة التضخم في الاقتصاد المصري ١٩٨٠-١٩٩٠، وتقرير عن التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية وخيط الاستهلاك القومي، والبعد الاجتماعي في فلسفة الحكم وسياسات الدولة، وانضمام مصر الي اتفاقية الجات، وتقريراً عن حماية المستهلك، وفي مجال الامن القومي اعد المجلس تقارير عن مواجهة الارهاب، والامن القومي العربي التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية، وفي المجال الداخلي كانت تقارير استغلال الثروة المعدنية في تنمية الاقتصاد المصري والنقل ومستقبله والاتصالات السلكية واللاسلكية في الحاضر والمستقبل، والخطة القومية المطلوبة لمجابهة الكوارث الطبيعية، والمشروع القومي لتنمية ميناء، ثم تنمية الصعيد وفي مجال الخدمات اعد المجلس تقارير حول تنمية القرية المصرية، والاسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، والتوجه نحو سياسة تعليمية متطورة، وفي المجال الزراعي اعد المجلس ثلاث تقارير حول القطن

انتاجا وتصنيعا ، والأرز انتاجا وتسويقا وترعة السلام ومستقبل التنمية في سيناء.

اما في مجال مشروعات القوانين وفقا للنصوص الدستورية، فإن مجال المجلس في هذا الصدد محدود، وهو ما انعكس علي مناقشاته لمشروعات القوانين التي تهدف الحكومة الي اصدارها، واتحصرت مناقشاته في تعديل بعض احكام قانون الضرائب (الشهير بالفريضة الموحدة) وتعديل بعض احكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والذي اجاز مد سن الخدمة للقيادات الصحفية الي ما بعد سن الستين، ثم تعديل بعض مكونات الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى ومجلس الشعب، وقانون بالاذن لوزير المالية لاصدار سنوات الخزنة المصرية.

وعلي الرغم من نشاط المجلس والذي شهد ٢٤٨٥ مشاركة من اعضائه البالغ عددهم ٢٥٨ عضواً ثلثهم معين بقرار رئيس الجمهورية، والثلثان الاخران منتخبان، الا ان غياب المعارضة عن المجلس علي مدار السنوات الثلاث قلل من فاعليته، ولم يكن مشاركا من احزاب المعارضة سوى ممثل عن حزب الاحرار واخر عن حزب الامة، وتأتي مقاطعة احزاب المعارضة للمجلس مرتبطة من وجهة نظرم - بعدم فاعلية المجلس، بالاضافة الي تقارب مهامه مع مهام المجالس القومية المتخصصة في اصدار التقارير والتوصيات غير الملزمة للحكومة، الا ان الانتخابات الاخيرة للمجلس شهدت توسيع دوائر المشاركين فيه بتعيين ممثلين لاحزاب التجمع والاحرار والامة والمدالة الاجتماعية، ومازال يغيب عنه بما في الاحزاب المعارضة الرئيسية الوفد والعمل والناصري. ويمكن القول اجمالاً ان مجلس الشورى نجح في اثارة عدد من القضايا الهامة و وضع توصيات اقر المتابعون باهميتها خاصة في قضايا الامن القومي ومشروعات التنمية والمشروعات القومية، والتزمت الحكومة بعدد من التوصيات واحالتها الي مشروعات قوانين او اجراءات ادارته خاصة في مجالات التحطيم والصحة وتنمية سيناء والصعيد.

حرية التعبير :

شهدت حرية التعبير طوال عام ١٩٩٥، انتكاسات متوالية، فما كاد انصار المجتمع المدني يتنفسون الصعداء بعد ان اصدرت يوم الاربعاء ١٩٩٥/٣/٢٩، محكمة استئناف الامور المستعجلة بالقاهرة برئاسة المستشار سيف الدين كسيب حكماً تاريخياً ينتصر لحرية الرأي والتعبير والإبداع، وذلك بعد ان قضت المحكمة بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى الذي منع فيلم المهاجر، فوجيء الرأي العام بما حدث وسبق ذكره من إصدار قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥، ثم روع الرأي العام من جديد حين صدر حكم من محكمة استئناف القاهرة (١٩٩٥/٣/١٤)، بتفريق د./ نصر حامد أبو زيد أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة عن زوجته د./ ابتهاج يونس أستاذ الأدب الفرنسي - الأسياني بنفس الجامعة، ولم يكن أى منهما قد طلب أو أراد فسخ الزواج، ولكن محامياً متطرفاً استغل تقرير أحد أعضاء لجنة الترقيات بجامعة القاهرة، الذي اتهم فيه د./ نصر أبو زيد بالارتداد عن الإسلام بسبب اجتهاداته العلمية، ورفع دعوى تفريق بين الزوجين، بدعوى ان ابتهاج «مصلحة»، ولا يجوز لها شرعاً معاشرة شخص مرتد وقد أثار هذا الحكم الغريب إثارة قطاع كبير من الرأي العام، وخاصة كبار المفكرين والفنانين وعاة المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ورغم وجود تقليد راسخ بعدم جواز التعليق على أحكام القضاء، إلا أن ثورة عارمة من الاحتجاجات قد انفجرت على حكم المحكمة، وعلى المحامي الذي رفع قضية التفريق، وعلى القاضي الذي أصدر الحكم. واعتبر المثقفون الواقعة - بمقدماتها وتداعياتها ونتائجها - مؤشراً خطيراً على التدهور العام، وعلى نجاح التطرف الديني في اختراق كل من المؤسسات الجامعية والقضائية، واعتصم ١٥٠ مفكراً وفناناً في أتاليه القاهرة تضامناً مع نصر أبو زيد، وإبتهال يونس، كما وقع أكثر من خمسمائة آخرين بياناً يستنكرون فيه حكم المحكمة ويتضامنون مع الزوجين بصفتهم ضحيتين من ضحايا الإرهاب، بل وأبشع أنواع الإرهاب، وهو الإرهاب الفكري باسم الدين. ولم يتوقف الأمر على ذلك فهناك أكثر من عشرين قضية «حسبة» أخرى مرفوعة على مفكرين آخرين مثل نجيب محفوظ، د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع، وقضايا أخرى ضد «أقبيشات» أو صور الأقلام مثل الدموي المنظورة ضد الفنانة يسرا، أو هند ماصق فيلم «أبي فوق الشجرة» بطولة الراحل عبد الحليم حافظ .. وكلك شهد العام المنصرم اغلاق مجلة الدعوة لسان حال جماعة الإخوان المسلمين. ويبقى بصيص الأمل الوحيد هو صدور جريدة الدستور المستقلة التي رأس تحريرها الكاتب الصحفي إبراهيم غيمسي.

الانتخابات:

شهدت مصر عام ١٩٩٥، ثلاثة أنواع من الانتخابات هي :

١- انتخابات مجلس الشورى: ١٩٩٥/٧/١٩:

ولم تخضعها أي من أحزاب المعارضة الرئيسية، وخاضها مرشحون من أحزاب الوطن، الخضر، العمل (مستقلون)، العدالة الاجتماعية، الاتحاد الديمقراطي، الأمة، ولم ينجح أي من مرشحي المعارضة التي أكدت على أن الانتخابات مزورة، ولم يرشح الحزب الوطني أي مسيحي على قوائمه مما أثار جدلاً واسعاً في أوساط الرأي العام المصري:

٢- الانتخابات الطلابية:

تركزت نتائج انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية والتي جرت في شهر نوفمبر الماضي، علامات استفهام عديدة حول مستقبل النشاط الطلابي بالجامعات في ظل استمرار الاوضاع القائمة منذ صدور لائحة ١٩٧٩ بقرارات إدارية فرضت الهيمنة على الأنشطة الطلابية وجففت منابع إمداد الجامعة بالروح الديمقراطية في إدارة الطلاب لشؤونهم.

كما تزامنت الانتخابات الطلابية مع انتخابات مجلس الشعب، حيث جرت الأولى مع بدايات شهر نوفمبر، بينما تعنت الثانية في نهاية الشهر ذاته، وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة الانتخابات وسخونتها بين المرشحين المنتهين لاتجاهات فكرية وسياسية متباينة كانت تستعد في الوقت نفسه للانتخابات البرلمانية..

وتعد الاتحادات الطلابية المنظمة الديمقراطية الوحيدة في مصر الحكومة بنظم ولوائح غير ديمقراطية بصورة سافرة منذ اقرار لائحة ٧٩ التي جاءت كبديل للائحة ١٩٧٦ اصدارها المؤتمر العام التاسع للطلاب بمصر، وهي اللائحة التي منحت للادارة سلطات واسعة في تحديد مواصفات المرشحين وقفا لمصايفات عامة مثل اشتراط حسن السمعة في المرشح، كما منحت الادارة حق شطب المرشح ورفض اعتماده المستندات التي يقدمها لاثبات ممارسته للنشاط الذي يتقدم للترشيح للجان التابعة له، وهو الامر الذي انعكس علي الانتخابات في كافة الجامعات.

وكانت جامعة القاهرة الوحيدة بين جامعات مصر التي أعلنت ارقاما رسمية حول الانتخابات، حيث تم استبعاد ١٧٦٦ طالبا من بين ٣١٧٩ مرشحا بنسبة تصل لحوالي ٥٥٪، وتشير المتابعات الصحفية حينما اعلنت مصادر في جامعة عين شمس لشطب اكثر من ١٠٠ مرشح من الطلاب، وتكررت ذات الظاهرة في بقية الجامعات، بينما انفردت جامعة الاسكندرية بظاهرة تزكية الانتخابات في كل الكليات وفي تشكيل مجالس الكليات ومجلس الجامعة، ويرى بعض المتابعين لوضع الجامعات ان تلك القرارات كانت نتاجا طبيعيا للتصور الرسمي لدور الجامعات، حيث أعلن د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة في مؤتمر صحفي قبل الانتخابات مباشرة انه يرحب بكل اتجاه او فكر سياسي للطلاب داخل الجامعة، ولكن يحذر بشدة في ذات الوقت من الانتماء لقوى خارج الجامعة تحاول تصدير افكارها للطلاب داخل الجامعة!!

ورغم سيادة الاساليب والقرارات الادارية علي الانتخابات الطلابية، إلا ان مظهرا ديمقراطيا تمثل في قبول الجامعات لاحكام القضاء الاداري بإعادة الانتخابات في بعض الكليات عقب صدور حكم لصالح عدد محدود من الطلاب والمضطوبين بعدم قانونية قرارات استبعادهم، ومثلت استجابة الجامعات للقضاء ملما بديمقراطيا خلال الايام السبعة التي جرت خلالها كل وقائع العملية الانتخابية.

وانحصرت سخونة المعركة الانتخابية خلال العام الحالي في المواجهة بين الطلاب المرشحين وبين ادارة الجامعات، واختلفت لأول مرة المواجهة بين التيارات السياسية المختلفة داخل الجامعات، لانشغالها بمواجهة التدخلات الادارية في سير الانتخابات وقرارات شطب المرشحين حيث سادت مظاهرات عديدة الجامعات المصرية احتجاجا علي شطب المرشحين، وانتشرت البيانات الصادرة من مختلف الاتجاهات، نما بعضها - ولم يمثل اقلية- بمقاطعة الانتخابات وعدم ادلاء الطلاب باصواتهم، وقدرت مصادر محايدة اعداد الطلاب المشاركين في المظاهرات بالجامعات المختلفة بمشرات الالاف.

وتوجت عمليات الاحتجاج الطلابي بمؤتمر في ساحة جامعة القاهرة شارك فيه ممثلون من طلاب جامعات الازهر وطنطا والمنوفية والاسكندرية، وكانت نواته اعضاء التيارات الاسلامية التي رفضت السماع لممثلي التيارات السياسية الاخرى من المشاركة في المؤتمر والقاء كلمات خلاله.

وخلال عمليات الاحتجاج الطلابي التي امتدت قرابة الشهر، اتسمت المطالب الطلابية لتتوأكب مع

الأحداث السياسية خلال تلك الفترة، وتددت بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة ورفض المحاكم العسكرية التي تعرض لها عدد من قادة حركة الإخوان المسلمين والمحرورة قانوناء، وممارسة الدعاية المباشرة بين الطلاب لمرشحي تلك الاتجاهات في انتخابات مجلس الشعب المصري، وكانت حركات وأنشطة الطلاب المتحمين للحركات الإسلامية هي الأبرز بين الطلاب..

الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥:

كانت الانتخابات البرلمانية بجولتها ١١/٢٩ - ١٢/١٩٩٥، هي التتويج السلبي لحزن الشعب المصري، وقدره في أن تكون انتكاسة ديمقراطية على يد مسئوليه، وبعض أبنائه، وأن يكون الفشل والتزوير سلوك مجتمعي.

مذ فتح باب الترشيح والحملة الانتخابية في ١٤/٨/١٩٩٥، ساد الرأي العام المصري شعوران متناقضان، الشعور الأول هو الحماس والقبال على الترشيح من كافة القوى السياسية، بحيث بلغ نسبة المرشحين إلى عدد المقاعد (١٠٠/١)، أكثر من أربعة آلاف مرشح يتنافسون على (٤٤٤) مقعداً. ورشح حزب الوفد ١٨٦ منهم (١٢) مسيحياً، وحزب العمل (٩٢) مرشحاً منهم اثنين مسيحيين، وحزب التجمع ٢٩ مرشحاً بينهم مسيحي، والحزب الناصري ٤٠ مرشحاً، والأحرار ٥٩ مرشحاً، والحزب الوطني ٤٢٩ مرشحاً ليس بينهم مرشح واحد مسيحي، إلا أنه من الإيجابيات أيضاً أن عدد المرشحين المسيحيين بلغ ٥٧ مرشحاً منهم ١٦ حزبياً، ٤١ مستقلاً، وكل بلغ عدد المرشحات النساء ٨٣ امرأة، منهم ٢٠٪ حزبيات، وقد شكلت هذه الظاهرة إيجابية جديدة على المناخ الانتخابي، أما الشعور الثاني فهو حالة الشك التي سادت صفوف المعارضة الوطنية بشأن نزاهة وسلامة العملية الانتخابية وعبرت من ذلك في صحفها وبياناتها، خاصة بعد أن رفض الحكم الاستجابة لمطالبها بضمانات لسلامة العملية الانتخابية، كما رفض تحت شعارات السيادة الوطنية استدعاء رقابة أجنبية، مما دفع لقطاب أحزاب المعارضة في ندوة الثلاثاء التي نظمها صالون ابن خلدون في ١٠/٨/١٩٩٥، خلال حوارات الباحثين والضيوف مع الزميل عادل حسين وقيادات حزب العمل أن طرحت فكرة تأسيس هيئة أهلية مستقلة لمراقبة الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٩٥، وخلال الندوة الأسبوعية التالية للمركز في (١٧/٨/١٩٩٥) والتي تحدث فيها الاستاذان حسين عبد الرازق، ورفعت السعيد وآخرون من قيادات حزب التجمع واليسار المصري، استحوذت فكرة انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات قدراً هاماً من الحوار. واقترح المتحاورون مزيداً من الآراء لتطوير وتحسين وتمكين عمل اللجنة، وتكريس استقلاليتها ومصدقيتها، وبادر المركز بالاتصال بعدد من الهيئات الأهلية الشقيقة، والأحزاب السياسية، والشخصيات العامة لعرض الفكرة، واستكشاف استعدادهم لمزيد من مناقشتها، وتمحيصها.

وتأسست اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات بعد أن تلتأت ست هيئات أهلية والعديد من الشخصيات العامة المستقلة، وفي ظل مشاركة خمس أحزاب من المعارضة الرئيسية (الوقد - التجمع - العمل - الناصري - الأحرار)، وبحضور ستة من ممثلي الهيئات الأهلية غير الحكومية، وعقدت اللجنة

اجتماعها التأسيسي في فندق أطلس في ١٩٩٥/١١/٢٢. كهيئة أهلية غير حكومية عهدت إلى نفسها بالقيام بحملة مراقبة الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، باعتبار تلك المتابعة قد أصبحت مرفاً دولياً مستقرًا. يؤكد الممارسة الديمقراطية، ويرسخ حقوق الإنسان، ويعرب بما تصدره هيئات المراقبة - محلية كانت أم دولية - من مدى صحة المجالس المنتخبة للإرادة الشعبية، ثم ما أن تشكلت اللجنة وأعلن عن عملها في الصحف حتى تلقت مئات التوكيلات من المؤسسين في مختلف الدوائر ومن مختلف الأحزاب السياسية، تتضمن تخويلها مراقبة الانتخابات في دوائرها، وعقدت اللجنة منذ تأسيسها وحتى تاريخ إعلان تقريرها النهائي في ١٩٩٥/١٢/٢٧، ستة عشر اجتماعاً، وانتخبت أمانة عامة لها مكونة من سعيد النجار رئيساً، وميلاد حنا نائباً للرئيس، وسعد الدين إبراهيم أميناً عاماً، ولويس جريس أميناً للصندوق، وعضوية محمد سليم العوا، وأحمد نبيل الهلالي، وعبد العزيز محمد، ومحمد سعيد الجمل، وعبد الرحمن خير، وممثلي المنظمات الست المشاركة في اللجنة: نجاد البرعي الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأمير سالم مدير مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، وفريد زهران مدير مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، وهشام مبارك مدير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وخوريس صادق مدير مركز حقوق الإنسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، وسليمان شفيق ممثلاً لمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وسكرتيراً لأعمال اللجنة، واتصفت اللجنة يوماً بعد يوم لتصل إلى ما يقرب من المائة عضواً من مختلف الأجيال، والتخصصات، والروافد، والإتجاهات السياسية والفكرية، وكان هدف اللجنة كما جاء في تقريرها النهائي: هو تحرير «شهادة للتاريخ» حول الانتخابات البرلمانية المصرية، وكأي شهادة تستحق هذا الاسم. فلا بد أن تكون موضوعية، ونزيهة، وتحكمها ضوابط الرصد العيني، وعدم الإسراف في القول.

وخلافاً على حيادية اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات وموضوعيتها، فقد تحمسن أعضاؤها جميعاً بالانحسار درجات الصبر على هجوم العديد من بعض المسؤولين وبعض رجال الصحافة الحكومية على اللجنة، ورئيسها ونائبيه وأمينها العام، والتشكيك في نواياهم، وفي حرصهم على المصلحة العامة. وآلت اللجنة على نفسها ألا تستدريج إلى المهارات، فاللجنة تعمل من خلال مؤسسات وموثائق، واهتداء بخبرات متراكمة عند أعضائها وعند الآخرين واللجنة فوق أي من أعضائها، وهي تسير في عملها كما خططت له بصرف النظر عما يتروهها من صعوبات، كما أن معيار نجاح اللجنة هو مصداقية ما تقول، وما تقول اللجنة هو أمر محكوم بمنهج ومعايير موضوعية، وتخضع للمراجعة الدقيقة، وما يصدر عن اللجنة هو الجزء المؤكد من الحقيقة، ولا أدل على ذلك من أن كل ما رصدته اللجنة في تقريرها الأول (١٩٩٥/١٢/١) جاءت أحكام القضاء الإداري بشأن مائة وتسعة مائة مؤكدة له تماماً. وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتوجيه تحية خاصة للأعلام التي أثنت على نشاط اللجنة ودافعت عنها حتى داخل الصحف القومية نفسها.

منهجية العمل والتدريب

منذ تأسيس اللجنة في ٢٢/١٠/١٩٩٥، وخلال متابعة أعمالها أكدت على أن منهجيتها تعتمد على دقة المعلومات، وملائمة الإجراءات، وفعالية الكلمات، والتزم أعضاؤها التزاماً صارماً بمواثيق حقوق الإنسان التي استقر عليها العالم كله بما في ذلك الحكومة المصرية، من أجل أن تكون شهادتها كلمة حق، حول المناخ العام، والقوانين، والإجراءات، والممارسات الانتخابية نفسها، سواء في ذلك ما تقوم به الحكومة، أو الأحزاب أو المرشحون، أو المواطنون أو الناخبون، وتؤكد اللجنة على دقة وشمول معلوماتها، وذلك استناداً على ما استقر في ضميرها من دقة كل مصدر، ولم تعتمد اللجنة في أية جزئية على مصدر واحد بل حرصت، بالإضافة إلى المتابعة التي قام بها مندوبوها على تعدد المصادر لكل الوقائع التي وردت في تقاريرها أو ساهمت في صنع تصورها.

تناولت اللجنة في ضوء ذلك، وفي إطار متابعتها لـ ٨٨ دائرة انتخابية سلوك أطراف العملية الانتخابية جميعاً في الجولتين الأولى ٢٩/١١/١٩٩٥، والثانية ١٢/١٢/١٩٩٥، وما سبقهما من حملات انتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان النتائج، وفي هذا الصدد قامت الهيئات والمنظمات الأعضاء في اللجنة بالآتي:

أولاً : المتابعة : قام بالمتابعة والرصد في ٨٨ دائرة كل من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الإنسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية.

ثانياً : متابعة التغطية الإعلامية والحملة الانتخابية وتوجهات الأحزاب والمرشحين : وقام بها مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات.

ثالثاً : المساعدة القانونية : وقام بها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

رابعاً : الإطار التشريعي والقانوني : وقام به مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان.

خامساً : الإعلام والسكرتارية : وقام به مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية.

واستطاعت اللجنة أن تفتحين أكثر من ٦٠٠ مندوب من العناصر النشيطة في مجالات العمل الاجتماعي والتطوعي وبالذات في مجال البحوث وحقوق الإنسان والاستقصاء الميداني وزودتهم - لتحقيق هذه المهمة على أفضل وجه - بعدد من الكتيبات والأدلة الميدانية حول القوانين والقرارات المنظمة للعملية الانتخابية وحقوق وواجبات الحكومة والمرشح، والناخب، وتولت المراكز المشاركة في اللجنة تدريب المندوبين على عمليات الرصد والمتابعة والتوثيق، وذلك من خلال دورات خاصة أعدت

لهذا الغرض خصيصاً للتأكد من إلمام المندوبين بالدور المنوط بهم.

أنواع الشكاوى وتصنيفها

الشكاوى التي تلقتها المؤسسات العاملة في اللجنة:

قبل أن نتعرض بالتفصيل إلى وقائع الانتهاك وأنواعه سنحاول بداية أن نقدم صورة اجمالية لحجم الشكاوى التي تلقتها اللجنة وتوزيع هذه الشكاوى على أنواع الانتهاكات المختلفة، ولكننا نود أن نشير حتى قبل أن نستعرض الملامح العامة للشكاوى، أن مرشحي الحزب الوطني سواء من الرسميين أو المستقلين وهم أغلب المرشحين لم يتعاونوا مع اللجنة في أغلب الدوائر نتيجة لموقف بعض كبار المسؤولين بالحزب الوطني، ومن ثم فإن أغلب الشكاوى قد جاءتنا من بعض مرشحي المعارضة، ولم يتعاون مع اللجنة من مرشحي الحزب الوطني إلا النزر اليسير، وقد حاولنا تغطية هذا القصور من خلال الرصد الميداني المباشر وسيظهر ذلك واضحاً أثناء استعراضنا التفصيلي للانتهاكات بعد أن نقدم صورة عامة للشكاوى التي تلقتها اللجنة.

• إجمالاً تلقت اللجنة ٣١٤ شكاوى موزعة على النحو التالي :

- أثناء الجولة الأولى : تلقت اللجنة ١١٠ شكاوى ثبت صحة ٧٣٪ منها، و ٦٣٪ اتضح أنها شكاوى غير جادة، و ١٤٪ لم تتوفر الإمكانيات المادية والبشرية للتحقق من صحتها.

وبصفة عامة فإن ٦٠٪ من الشكاوى التي تم التأكد منها تتعلق بتكرار أسماء في كشوف الناخبين، و ٩٪ من الشكاوى تتعلق بإدراج أسماء متوفين في الكشوف، وبهذا المعنى فإن الانتهاكات الخاصة بالجدال وفقاً للشكاوى التي تلقتها اللجنة قد نالت وحدها ٦٩٪ من إجمالي الشكاوى التي جرى التحقق منها.

- يوم الانتخاب : تلقت اللجنة ١٢٤ شكاوى منها ٧٤ شكاوى (أي ٦٠٪) من مندوبي ومرشحي الإخوان وحزب العمل، وقد تأكدت اللجنة من صحة ٧٠٪ من إجمالي عدد الشكاوى، ويمكن توزيع هذه الشكاوى بصفة عامة على أنواع الانتهاكات التالية :-

- ١٧٪ حول تأخر فتح اللجان.

- ١٢٪ رفض فتح الصناديق.

- ٤٪ رفض دخول المندوبين للجان.

- ٢٠٪ طرد المندوبين من اللجان.

- ١٥٪ وقوع اعتداءات يديّة على المندوبين والأمناء.

- أثناء الجولة الثانية : تلقت اللجنة ٨٠ شكاوى منها ٣٢ شكاوى (أي نسبة ٤٠٪) جرى التحقق من

صحتها و (٣٥٪) كانت إما كيدية أو غير جادة، بالإضافة إلى ٢٥٪ لم توجد لدى اللجنة وسائل كافية للتحقق منها. وبصفة عامة فإن ٥٥٪ من الشكاوى التي جرى التحقق منها تعلقت بطرد المندوبين من اللجان الفرعية فيما وصلت نسبة الشكاوى الخاصة باستخدام النفوذ الحكومي إلى حوالي ١٥٪ من إجمالي عدد الشكاوى.

- يوم الانتخاب: تلقت اللجنة ٤٠٦ شكوى من بينها ٦٠٪ التحالف الإسلامي، و ٤٠٪ من مرشحي أحزاب المعارضة والمستقلين، منهم من ينتمي إلى الحزب الوطني، موزعة على النحو التالي:

- ٣٥٪ طرد مندوبين من اللجان.
- ٦٠٪ تدخل رؤساء اللجان.
- ٢٢٪ يده العمل ميكروا.
- ٤٠٪ فتح اللجان متلفرا وغلقها ميكروا.

٥- قائع وأنواع الانتهاكات والتجاوزات

١) إنشاء الحملة الانتخابية:

١ - الجداول الانتخابية :

أكدت عمليات الرصد والمتابعة أن جداول الانتخاب يشوبها الكثير من العيوب، لعل أهمها:

(أ) عدم التزام الدولة بمبدأ القيد الإلزامي لكل من له حق مباشرة الحقوق السياسية.

(ب) عدم تنقية الجداول من أسماء المتوفين أو المجندين أو المسمومين من مباشرة الحقوق السياسية، ومن أمثلة ذلك :-

- في الدائرة رقم (٢٤) بمحافظة القاهرة، ومقرها حلوان، أوردت المصادر قائمة بأسماء ٢٥ متوفياً مسجلين في شياخة « منشأة ناصر » وهذا.

- وفي دائرة الظاهر والأزبكية، بمحافظة القاهرة، أوردت المصادر كذلك قائمة بأسماء ٥ متوفين لم يتم حذف أسمائهم من جداول الناخبين.

- في الدائرة السادسة بمحافظة الجيزة (قسم شرطة أوسيم) ورد للجنة قائمة بأسماء ١٧ متوفياً لم تحذف أسمائهم من جداول الناخبين.

- في لجنة دير القصور تم رصد أسماء اثنين متوفين لم يحذفوا من جداول الانتخابات.

- وتكررت نفس الظاهرة في عدد آخر من الدوائر، ومن أمثلة ذلك دائرة الحوامدية وامبابية والوايلي ويندر السريس وغيرها.

(ج) تكرار الأسماء داخل لجنة فرعية واحدة أو في عدة لجان، ومن أمثلة ذلك

- في شياخة المعصرة بدائرة (٢٤) بحلوان (القاهرة)، أشارت إحدى الشكاوى الواردة للجنة إلى تكرار أسماء ما يزيد عن ٧٥٠ ناخب من بينهم ٦٩ سيدة، وتفيد الشكاوى أن حوالي ٧٠٪ من أسماء هؤلاء الناخبين مكررة مرتين داخل اللجنة الواحدة أو في أكثر من لجنة داخل الدائرة، وأن حوالي ٢٥٪ منهم تكررت أسمائهم ثلاث مرات، و ٥٪ تكررت أسمائهم ٤ مرات، وبحسبة بسيطة يكون إجمالي أصوات هؤلاء الناخبين ما لا يقل عن ٢٠٠٠ صوت انتخابي وهي نسبة كبيرة جداً من العدد الإجمالي الحقيقي لعدد الناخبين داخل شياخة المعصرة (١٤ ألف ناخب) وتمتدح كقيلة بإنجاح أحد المرشحين دون وجه حق.

- تقدم أمين حزب العمل (بحدائق القبة) ببلاغ إلى رئيس اللجنة القضاة المشرفة على الانتخابات، يتضمن مذكرة تفصيلية تحوى عشرات الأسماء المكررة والمتشابهة في الجداول الانتخابية الخاصة بدائرة حدائق القبة.

- تقدم على سلامة مرشح الوفد في دائرة الصوامدية بشكاوى عن تكرار عدد كبير من الأسماء في كطوف الناخبين.

- في بعض اللجان بحلوان تكرر عدد من الأسماء بصورة لافتة للنظر داخل الكشوف.

(د) التلاعب في جداول الناخبين، ومن أمثلة ذلك :-

- ما حدث في شياخة الاستاد بدائرة قسم شرطة مدينة نصر بالقاهرة، حيث قامت وزارة الداخلية بإضافة ١٢٥١٨ ناخباً إلى الشياخة في إجراء «وصف» بأنه جاء لصالح مرشح الحزب الوطني الحاكم عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ولقد كانت هذه الواقعة مثار طعن أمام محكمة القضاء الإداري يوم ١١/١١/١٩٩٥ وانتهت المحكمة إلى الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية بإضافة ١٢٥١٨ ناخباً إلى جداول الناخبين.

(هـ) ينص القانون على إعطاء المرشح الذي يطلب جداول الناخبين صورة من هذه الجداول، موضحاً بها اسم الناخب ومثوانه ووظيفته، لكن معظم الأقسام قد أعطت هذه الكشوف للمرشحين خالية من الوظيفة والمثوان، وهو الأمر الذي يتنافى مع القانون ويصعب من مهمة المرشح في التعرف على الناخبين وتوصيل دعايتهم إليهم في عناوينهم، فضلاً عن أنه يصعب أصلاً إجراء أى تحقق من صحة الأسماء الواردة بالجدول، وقد حدث هذا مثلاً مع مرسى الشيخ مرشح الوفد - فئات - في السيدة زينب، ومع عادل عيد المرشح المستقل فئات بدائرة باب شرق في الإسكندرية، وحسام بدرأوى المرشح المستقل فئات في دائرة قصر النيل. وقد صدرت بهذا الشأن عدة أحكام قضائية لبعض المرشحين ولم تقم وزارة الداخلية بتنفيذها.

٢- الاستخدام غير المتكافئ للإعلام

باستثناء الوقت المخصص ومقداره ٨٠ دقيقة لكل حزب، فإن التلفزيون بالذات خصص مساحات

خضعة للدعاية لما أسماه بـ «إنجازات الدولة على مدى ١٤ عاماً»، وهو ما يعتبر دعائية مباشرة لحكومة الحزب الوطني ومرشحيها، ومن ناحية أخرى وباستثناء صحيفة الأهرام التي حاولت تقديم تغطية إعلامية متوازنة للمعركة الانتخابية، فإن بقية الصحف القومية انحازت بصورة واضحة لمرشحي الحزب الوطني، بل وهاجمت هذه الصحف أحياناً مرشحي المعارضة ورموزها، وجرى ذلك في بعض الأحيان بأسلوب حاد وعبارات قاسية.

٢- استخدام المال العام والنفوذ الحكومي:

وذلك من قبل كبار موظفي الدولة، الذين قام الحزب الوطني بترشيحهم في أغلب الحالات، حيث بدا الأمر كما لو كان من طبائع الأمور أن يسخر المال العام وإمكانات الوظيفة العامة لخدمة شخص المرشح، لدرجة أن ذلك لم يثر في حالات كثيرة اعتراضاً من أحد، ومن أمثلة الاستخدام المباشر للمال العام:

- استخدم مرشح الحزب الوطني في إحدى دوائر محافظة القاهرة مقار اللجنة الأولمبية لإدارة معركته الانتخابية.

- في إحدى الدوائر بمحافظات القاهرة قام أحد مرشحي الحزب الوطني بدعم وتمويل أنشطة المساجد العلاجية، فضلاً عن إمدادها ببعض ما تحتاجه من مستلزمات من ميزانية إحدى الوزارات التي يشغل فيها منصباً قيادياً.

- في إحدى دوائر محافظة الجيزة استخدم أحد مرشحي الحزب الوطني كل إمكانيات وظيفته العامة في مواجهة خصومه من أحزاب المعارضة طوال المعركة الانتخابية.

- في إحدى دوائر القليوبية استخدم حبيب الطرطة من أبناء عائلة أحد مرشحي الحزب الوطني هريات الشرطة في جولاته ومسيراته الانتخابية، مما أثار الخوف في نفوس المواطنين.

- في محافظة الاسكندرية استغل أحد مرشحي القنات عن الحزب الوطني منصبه كوكيل لإحدى الوزارات، وذلك باستخدام كافة الإمكانيات البشرية والمادية والمالية الفاخرة لرئاسته أو لإشرافه في المعركة الانتخابية، حيث تم منح كافة الموظفين العاملين تحت إدارته ويعدون بالمئات، تفرغاً كاملاً للعمل معه في الدعائية، وفي كافة تفاصيل العملية الانتخابية.

٤- استخدام المال الخاص:

برز سلاح المال في المعركة الانتخابية هذه المرة مثلما لم يحدث من قبل على الإطلاق، وبدا كيف أن هذا السلاح هو الوحيد الذي استطاع الوقوف أمام سلاح استخدام المال العام والنفوذ الحكومي، ويمكننا أن نرصد في هذا العدد أساليب مختلفة لاستخدام هذا السلاح:

- استخدام المال في تمويل مشاريع خيرية وخدمية أثناء فترة المعركة الانتخابية، وتنافس المرشحيون في تقديم التبرعات للمشروعات الخيرية والخدمية.

- استخدم المال في الدعاية الواسعة والمكثفة بشكل لم يسبق له مثيل.

- استخدم المال للترشيح على قوائم حزب معين، حيث تريد أن بعض مرشحي الأحزاب حصلوا على الموافقة بترشيحهم ضمن قوائم الحزب بعد دفع تبرعات مالية كبيرة.

- استخدام المال في حشد وتعبئة الانتصار وبالذات البلطجية والأشقياء، مثلما حدث في معظم الدوائر.

- شراء الأصوات بشكل مباشر حيث نقل لنا شهود عيان أن بعض المرشحين كانوا يعملون ورقة الانتخاب متعلقة جاهزة للتأخير ويعطونه ٢٠ جنيه بعد تسليمهم الورقة التي سيتسلمها داخل اللجنة فارغة من أية علامة، وهذه الوقائع لا نستطيع أن نذكرها تحديداً لمصوبية توثيقها ولكن الكثير من الشواهد تؤكد حدوثها.

٥- الإسطهاد أو التصف الإداري:

وقد ارتبط ذلك في الغالب بالامم بوجود مرشح من كبار موظفي الدولة - أو له أقارب كبار في جهاز الدولة - حيث تهرض في هذه الحالة بعض سفار الموظفين الذين رفضوا تأييد هذا المرشح إلى إسطهاد إداري واضح، ومن أمثلة ذلك :

- قيام قيادات وأجهزة حكومية بالضغط على أعضاء المجالس المحلية والموظفين لتأييد الحزب الوطني.

- تم تحويل رائف أنسى عضو مجلس نقابة التطبيقيين إلى التحقيق، وذلك أثناء مؤتمر داخل نقابة التطبيقيين الفرعية في حلوان للمرشح محمد علي محجوب، بسبب معارضة المرشح أثناء تحدثه، ويعتبر رائف أنسى من أهم أنصار المرشح مصطفى بكري، وقد قام نقيب التطبيقيين بتحويله للتحقيق.

- تعرض عدد كبير من الموظفين لقرارات إدارية بنقلهم تعسفياً، بسبب مناصرتهم للمرشح المستقل مصطفى شاهين في دأثرة بركة السبع.

- قيام رؤساء المصالح الحكومية في بعض الدوائر بالضغط على الموظفين التابعين لهم إدارياً لإرغامهم على تأييد مرشحي الحزب الوطني.

٦- تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية:

شهدت مرحلة الدعاية الانتخابية حالات مكثفة إنتهاك حقوق المرشحين في ممارسة حقهم في الدعاية الانتخابية فيما يتعلق بوضع لافتات، وملصقات، ومعلومات وغيرها من أوجه الدعاية الخامسة بهم، وتسجل اللجنة في هذا الإطار أن أغلب الإنتهاكات كانت تتم بواسطة السلطات الحكومية ضد مرشحي

المعارضة والمستقلين، دون مرشحي الحزب الوطني، وقد رصدت اللجنة أيضاً وقوع الانتهاك من أنصار بعض المرشحين ضد منافسيهم.

٧- منع المؤتمرات والمسيرات:

صدر قرار من وزير الداخلية بمنع المؤتمرات غير أن هذا القرار تم تطبيقه على نمو غير عادل، حيث بدا واضحاً أن الأمن كان يسمح لمرشحي الحزب الوطني بعقد المؤتمرات ويزيجهما التليفزيون نفسه، وكان يقوم بتقديم تغطية إعلامية لبعض المؤتمرات التي حضرها رئيس الوزراء بمصحبة بعض الوزراء في بعض الأحيان ومن أمثلة ذلك :-

(١) بعض المؤتمرات التي قام الأمن بمنعها أو قضاها :

- التدخل المباشر للأمن في فسخ المسيرات والمؤتمرات، أخذ شكلين الأول عن طريق القوة والآخر سلمياً، فالشكل الأول أدى إلى وقوع إصابات بدنية للعديد من أنصار المرشحين، مثال على ذلك ما حدث في ميلا البصل وكروم بمحافظة الإسكندرية والمحلة الكبرى وبندر هياط وبندر المنصورة.

- أما الشكل الثاني فقد برز في العديد من الدوائر ومنها الدائرة السابعة بمحافظة البحيرة حيث قامت قوات الأمن بمنع مؤتمر للمرشح عبد المجيد أحمد (تجمع) بالرغم من حصوله على تصريح بعقد المؤتمر، وكان هذا المنع يوم ١٩٩٥/١١/١٥.

- وفي نفس الدائرة السابقة قامت قوات الأمن باستدعاء أصحاب محلات (الفراشة) واللمبات (الكهربائية) وتم التأكيد عليهم بعدم السماح بتأجير أى أدوات خاصة بإعداد السراقات الانتخابية أو بتأجير الأدوات الكهربائية إلا بعد التصريح كتابي من المباحث.

- بالدائرة العاشرة بمحافظة القاهرة (حدائق القبة) قام رجال أمن الدولة بمنع مؤتمر انتخابي للمرشحين محمد مهدي عاكف، وعبد المتعم وحروج (مرشحي التحالف الإسلامي) بمنطقة حدائق القبة في يوم ١٩٩٥/١١/١٩، وذلك رغم وجود موافقة على المؤتمر، ورغم وجود عدة مؤتمرات للمرشحين المنافسين، وبذات الدائرة قامت قوات الأمن بفض مؤتمر انتخابي لنفس المرشحين يوم الثلاثاء ١٩٩٥/١١/٢١.

- رفضت محافظة الدقهلية إقامة مؤتمر سياسي لرئيس حزب الوفد بنادي المنصورة الرياضي، بلعب كرة القدم، وذلك رغم حصوله على موافقة رئيس النادي، ورغم أن المكان مسور ويحقق شروط الأمن في إقامة المؤتمرات.

ب) بعض المؤتمرات التي تم منعها أو قضاها من جهات غير أمنية :

- بالدائرة رقم (٢٥) بالقاهرة (البتين) قام أنصار أحد المرشحين - فئات - بمنع المرشح مصطفى بكرى من إقامة مؤتمر انتخابي له بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٦ بمنطقة عرب راشد، وكان ذلك من طريق امتدادات

مختلفة حالت دون استمرار عقد المؤتمر، وقام المرشح المجنى عليه بعمل محضر برقم ١١٩٨٤ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٦ بإدري قسم حلاوان.

- بالدائرة رقم (١٠) بمحافظة القاهرة وبتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٢، قام أحد المرشحين بالتشويش على مؤتمر انتخابي للمرشح محمد عبد العزيز شعبان (عمال تجمع).

٨- استخدام الدين بشكل رئيسي:

سمى التحالف الإسلامي وبالتحديد الإخوان المسلمون إلى استخدام الدين ودور العبادة (المساجد) في الدعاية الانتخابية لمرشحيهم، وبالأدات تلك المساجد التي تتجمع بشكل أو بآخر، وقد حدث ذلك في المنمادى، وأسيوط، ومدنهور، وفي المقابل فإن بعض مرشحي الحزب الوطنى وعلى رأسهم أحد كبار المسئولين التنفيذيين - قد سعوا أيضاً إلى استخدام دور العبادة - وبالأدات في صلاة الجمعة في الدعاية لمرشحي وبرامج الحزب الوطنى.

ومن ناحية أخرى لجأ البعض إلى التراجع عن مفهوم المواطنة، بالحديث عن ديانة المرشح، كما حدث من قبل بعض منافسي المرشح الوفدى منير فخرى عبد النور، حيث أرسلوا بعض أنصارهم إلى ندواته يسألونه بحددة كيف يمكن لهم أن ينتخبوه وهو نصراني، زاعمين أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم، كما تم توزيع منشور بعنوان "لا للمجوس، لا للنصارى، لا للقيط" وتضمن المنشور صورة صليب مشطوباً عليه بعلامة خطأ، وفي دائرة شبراً ومهمشة قام بعض منافسي المرشح القمص صليب متى ساويرس بترديد هتافات تنطوى على ازدراء للديانة المسيحية، وذلك من خلال مسيرات تستخدم مكبرات للصوت.

وهكذا بدلاً من الحديث عن الوطن والمصالح والبرامج باعتبارها أشياء تهم كل المواطنين لاهلنا في بعض الدوائر تقسيم الناس على أساس دينى إلى مسلمين ومسيحيين مما يهدد بشكل مباشر مفهوم المواطنة وقيمة الوحدة الوطنية، وبالأدات بعد أن أهملت عدة أحزاب ترشيح نسبة مقفولة من الأتباط لدرجة أن الحزب الوطنى - وهو حزب الحكومة - لم يرشح قبطياً واحداً في الانتخابات من بين ٤٣٩ مرشحاً، وكان من نتيجة ذلك أنه لم يتمكن أى مرشح قبطى من دخول مجلس الشعب عن طريق الانتخابات.

٩- استخدام العنف:

أ) استخدام العنف والإرهاب بين المرشحين : وهو فى تقديرنا الأكثر انتشاراً وخطورة حيث اقترن هذا النوع من العنف باستخدام المال وإثارة النزعات القبلية وتذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر الأحداث الآتية :-

- فى إحدى دوائر محافظة قنا، اشتبك أنصار مرشح الحزب الوطنى والمرشح المستقل بالدائرة،

مستخدمين البنادق الآلية والرشاشات مما نتج عنه سقوط ٧ قتلى وأمداد كبيرة من الجرحى وفقاً لتقارير صحفية ورواية شهود عيان.

- شهدت دائرة أبو حماد شرقية أحداث عنف متبادلة، مما أسفر عن مقتل ٢ مواطنين وإصابة عدد كبير بجراح. وأمرت النيابة بحبس مرشح الحزب الوطني ٤٥ يوم على ذمة التحقيق ثم أفرجت عنه يوم ١٩/١٢/١٩٩٥، وأكدت أن التحقيق معه وأنصاره ما زال مستمراً وفقاً لما صرح به المحامي العام لنيابات الشرقية.

.. - تم إطلاق عدة أميرة نارية على منزل المرشحة مروة إسماعيل (مستقلة) في دائرة بلقاس - نقهية وذلك من قبل أنصار أحد مرشحي الحزب الوطني.

- اعتداء أنصار أحد المرشحين بدائرة حلوان على موكب سيارات للمرشح مصطفى بكرى أثناء نهابه لمؤتمر كفر العلو، وأسفر هذا الاعتداء عن تحطيم زجاج عدد من السيارات، وسفقت أصوات طلقات نارية، كما حدث اشتباك بالمصمى والهروات، وتم القبض من قبل الشرطة على ستة من أنصار المرشح الأول.

- أثناء الحملة الانتخابية وقعت معركة بين أنصار المرشحة وجبهة الزليباني وأنصار المرشح زهدى الشامي، وذلك أثناء مرور موكب وجبهة الزليباني في منطقة صلاح الدين بدائرة دمنهور، ورغم عدم وجود المرشح زهدى الشامي أثناء المشاجرة فقد قامت وجبهة الزليباني بتحرير محضر ضده بالإعتداء عليها.

(ب) عنف وإرهاب الدولة ضد بعض المرشحين وأنصارهم، ومن أمثلة ذلك :-

- قام حبيب الشرطة بالاعتداء البدني علي مرشح الفئات حلمي نجم رئيس جامعة القاهرة الأسبق ونقيب التجاريين.

- في دمنهور ألقت سلطات الأمن القبض على المرشح محمد بهنسي أثناء مسيرته في منطقة (بوابة سيدى عربى) والاعتداء عليه بالعصى.

- فض مسيرة للمرشح محمود منصور (عمال - التحالف الإسلامى)، بواسطة عربية شرطة اندفعت في وسط المصيرة من الخلف، مما أدى إلى إصابة المواطن إيهاب جمال وتم القبض على اثنين من أنصاره وهم محمد منصور نجى المرشح، والمواطن صديق عبد المطلب، والاثنان أعضاء مجلس محلى المعادى، وتم عرضهما على نيابة المعادى، التى أصدرت قراراً بحبسهما أسبوعين على ذمة التحقيق.

١٠- القبض على المرشحين وأنصارهم:

فى انتهاك مباشر لحرية المرشحين وسلامتهم قامت سلطات الأمن بالقبض على عدد من المرشحين وأنصارهم فى عدد من الدوائر أثناء المعركة الانتخابية :

- في الدائرة العاشرة بمحافظة القاهرة (حداائق القبة)، ألقت قوات الأمن القبض على المرشح محمد محمود فضل رجب (فئات مستقل) و٤ من أنصاره أثناء قيامه بمسيرة انتخابية بعد مشادة مع الأمن، وكان القبض بتهمة القيام بمسيرة والاعتداء على الرائد مصطفى الشحات من مباحث قسم الحداائق، وتم تحرير محضر للمرشح برقم ١٣٦٩٠ لسنة ١٩٩٥ جنج الحداائق.

- في دائرة كفر الدوار بمحافظة البحيرة قامت قوات الأمن بالقبض على المرشح على عبد القوي خليف، وذلك لاستخدامه مكبر صوت بجوار مؤتمر عقده محافظ البحيرة تأييداً لمرشحي الحزب الوطني.

- في الدائرة السادسة (مدينة نصر)، تم القبض على مجدى عبد الحميد ورياض رفعت وأشرف حلمي أنصار المرشح المستقل شهاب سعد، وذلك أثناء قيامهم بمسيرة بالسيارات.

- في دائرة بندر دمنهور ألقت سلطات الأمن القبض على مرشح حزب التجمع و ١٧ من أنصاره.

- قامت قوة من بوليس قسم أول طنطا بالقبض على المرشح (المستقل - عمال) فايز زيدان أثناء قيامه بمسيرة انتخابية.

- قامت قوات الأمن بالقبض على المرشح الإسلامى سيف الإسلام البنا (أمين عام نقابة المحامين ومرشح التحالف الإسلامى) ومدد من أنصاره يوم ١٠/٧/١٩٩٥، وتم تحويله لنيابة الدرب الأحمر التى أفرجت عنهم بعد ذلك.

- ألقت قوات الأمن القبض على المرشح محفوظ حلمي (تحالف إسلامى) و ١٢٦ من أنصاره لقيامهم بمسيرة انتخابية.

- في دائرة بولاق ألقت قوات الأمن القبض على المرشح الإسلامى محمد عبد القدوس (عضو مجلس نقابة الصحفيين، ومرشح التحالف الإسلامى) مع اثنين من أنصاره.

- بالدائرة الثانية وأنعشرين بمحافظة القاهرة (مصر القديمة) قامت قوات الأمن بالقبض على خمسة من أنصار المرشح سيد شعيان (ناصرى) يوم ٨/١٠/١٩٩٥ واتهامهم بتوزيع منشورات تندد بقانون الطوارئ، وأخرى تندد بفشل سياسات الحكومة.

- وبالدائرة السادسة (مدينة نصر)، تم القبض على سبعة أشخاص من أنصار المرشح عادل حسين أثناء جولة انتخابية.

- فى سنورس بمحافظة الغيوم قامت قوات الأمن بإعتقال ٢ من الأعضاء المؤيدين لحزب العمل وهم (محمد على، محمد هاشم، عادل الرومى) فى أعقاب حضورهم مؤتمر لحزب العمل.

- بدائرة بندر سوهاج قامت قوات الأمن بالقبض على ٧ من شباب قرية بالصفورة أثناء توزيعهم

أعداداً من جريدة الوفد والتي نشر فيها مقال يهاجم مرشح الحزب الوطني بالدائرة.

- بالدائرة الأولى بمحافظة السويس قامت قوات أمن الدولة باعتقال ٢٢ شخصاً من أنصار المرشح طارق خليل مرشح التحالف الإسلامي لمقعد العمال بالدائرة.

- في بورسعيد تم القبض على أنصار مرشحي التيار الإسلامي من منازلهم ومقار عملهم، وجرى إيداعهم أقسام البوليس.

- وفي الدائرة الثامنة بالمطرية - عين شمس تعرض بعض أنصار مختار نوح (مرشح التحالف الإسلامي - فئات) للقبض عليهم واحتجازهم لفترات مختلفة.

(ب) يوم الإقتراع،

١- القبض على المندوبين وطردهم أو منعهم من دخول اللجان الانتخابية :

في العديد من الدوائر قامت قوات الشرطة بالقبض، أو طرد، أو منع الدخول لمشتر من مندوبي ووكلاء المرشحين المعارضين، والمستقلين، وخاصة مندوبي وأنصار مرشحي التحالف والإخوان المسلمين، ومثال ذلك في محافظة القاهرة نواشر حدائق القبة ومدينة نصر والمطرية والمعادي والمنيل والتبين، وفي محافظة الإسكندرية نواشر ميناء البصل وكروموز وباب شرق والمحترزة، وكذلك في المحلة الكبرى وقسم أول طنطا، ويندر ميت غمر ويندر المنصورة، ويندر دمياط، ودائرة العرب، والفواهي ببورسعيد، وقسم أول السويس، ودائرة البرلس والحامول في كفر الشيخ، وفي محافظة الجيزة أمبابة والحوامدية والبدرشين، ويندر أسبوط، ويندر سوهاج، وطهطا، وأسوان، الدائرة الأولى والثانية.

٢- تدخل الأمن :

لعب الأمن دوراً هاماً في هذه المعركة وذلك من خلال التدخل المباشر مثل :-

- قيام الأمن بتفريق تجمع - أو مظاهرة - نسائية في بلطيم (سقل المرشح الناصري حمدين المصباحي) على إثر تجمع النساء للإدلاء بأصواتهن واكتشافهن عدم وجود أسمائهن في أماكنهن التقليدية، وقد تسفخ هذا الاشتباك بين قوات الأمن والنساء الغزل إلى وفاة ٢ سيدات وفقاً لرؤية شهود العيان من أنصار المرشح حمدين المصباحي.

- اقتحام مقر لجنة النساء بدائرة الدقي والمعجزة بمدرسة الأرومان، وإلقاء القبض والإعتداء على ٣٧ من المندوبات والنصائرات للمرشح المستشار مأمون الهضيبي (فئات - التحالف الإسلامي) وأفرج عنهم في اليوم التالي (الخميس ١١/٣٠/١٩٩٥).

- في بركة السبع تم يوم ٢٩/١١/١٩٩٥ اعتقال ١٧ من أنصار التيار الإسلامي.

* التزام الصمت أو التجاهل : وقد حدث ذلك بصورة واضحة في عدد من الدوائر حيث قام البلطجية

من مؤيدى بعض المرشحين بإرهاب المتدوبين وطردهم من اللجان فى أماكن عديدة - وذلك تحت بصر الشرطة التى لم تحرك ساكناً لوقف الاعتداءات.

ج) عملية الفرز :

- أُلقت الشرطة القبض على مندوب لجنة الفرز الموكل عن المرشح الإسلامى فى دائرة بندر دمنهور .

- قبل إجراء عملية الفرز بلجنة قسم شرطة دمنهور، تم وضع صناديق فى غرفة وإغلاقها لمدة ساعة كاملة، وتقدم عدد من المرشحين ببلاغ لرئيس اللجنة يتضمن شكوكاً حول تسويد البطاقات وتزويرها لصالح مرشحى الحزب الوطنى، وعند رفضه الاستجابة لمطالبهم وملاحظاتهم حول وقوع تزوير، أعلن ١٦ مرشحاً انسحابهم من انتخابات الجولة الأولى ومن أبرزهم عبد المنعم حسين مرشح الوفد، وزهدى الشامى مرشح التجمع.

- فى دائرة الدرب الأحمر حاصر عدد كبير من الضباط وجنود الأمن المركزى مدرسة المعمدية التى كان مقرراً إجراء عملية الفرز فيها، ومنعت قوات الأمن وكلاء المرشحين من دخول لجنة الفرز، ثم فوجئ المرشحون بنقل صناديق الاقتراع إلى مكان آخر لم يكن مقرراً إجراء الفرز فيه، وذلك فى غير حضور العديد من وكلاء المرشحين.

- فى الدائرة الأولى - أسوان - أجريت عملية الفرز فى غرفة مغلقة بعيدة عن المرشحين ووكلائهم، رغم الاعتراضات التى أبدتها مرشحوا المعارضة والمستقلون.

- فى دائرة مدينة نصر انصحب مرشح حزب العمل عادل حسين، ومرشح الوفد مدحت خفاجى، والمرشح اليسارى المستقل شهاب سعد، احتجاجاً على عدم السماح لمندوبيهم باصطحاب صناديق الاقتراع ونقل عملية الفرز إلى مكان آخر.

الخلاصة

احتلت الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٩٥، أهمية غير مسبوقة، سواء من حيث الاهتمام الشعبى بها، أو عدد المرشحين فيها، أو حدة التنافس الذى اتمتت به، أو التغطية الإعلامية التى حظيت بها، أو التأكيدات الرسمية التى سبقتها مؤكدة نزاهتها، أو من حيث المخاوف التى رددتها المعارضة حول احتمالات تزيفها.

ولهذه الاعتبارات جميعاً، وبناء على طلب العديد من القوى السياسية الشرعية فى البلاد، وبالإرادة

الحرية لعدد من الشخصيات العامة ومنظمات المجتمع المدني المصري، تشكلت اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات، لكي تصدر شهادتها المخلفة للتاريخ حول هذه الانتخابات، استناداً إلى منهجية صارمة في الرصد والإستقصاء لمسلوكيات كل أطراف العملية الانتخابية - الحكومة، المرشحين، الناخبين - على مدى ثمانية أسابيع، وصلت إلى قمتها خلال الفترة من ١٩٩٥/١١/٢٩ إلى ١٩٩٥/١٢/٦، وبناءً على ذلك كله نوجز إيجابيات وسلبيات تلك التجربة الدرامية في تاريخ مصر السياسي المعاصر فيما يلي :-

الإيجابيات:

رأت اللجنة أنه من الواجب أن تذكر ما رصدته من بعض السمات الإيجابية التي صاحبت العملية الانتخابية متمثلة في :-

١ - الاهتمام المتزايد من قبل المواطنين والأحزاب السياسية على الترشيح للانتخابات ومتابعة الحملة الانتخابية، وهو الأمر الذي عكس وعياً سياسياً متزايداً.

٢ - الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة وكافة الأحزاب السياسية لمكث المواطنين على التوجه إلى صناديق الاقتراع، وهو الأمر الذي شارك فيه رئيس الجمهورية نفسه ليلة انتخابات الجولة الأولى ١٩٩٥/١١/٢٨ (برنامج حديث المدينة)، والذي استجاب له كثير من المواطنين بالتوجه فعلاً إلى صناديق الاقتراع بنسبة أكبر مما هو معتاد.

٣ - محاولة التلفزيون، وصحيفة قومية واحدة على الأقل إلزام الضياد الكلي أو الجزئي في إعطاء فرص متكافئة للأحزاب السياسية وعرض برامجها على المواطنين.

٤ - اعتراف وزارة الداخلية بما وقع من حوادث للعنف، وبور بعض رجال الأمن في التجاوزات الانتخابية وإحالتهم للتحقيق مع وعود بتقديمهم إلى المحاكمة.

٥ - اعتراف أجهزة الأمن بتجاوزات من بعض مرشحي الحكومة والقبض على بعض أنصارهم بما في ذلك شقيق أحد الوزراء لثبوت انتهاكاتهم الصارخة للقانون.

٦ - مشاركة مرشحين أقباط (٥٧ مرشحاً) والسيدات (٨٣ امرأة) في الانتخابات، وهي أعداد غير مسبوقه من هذين العنصرين في تاريخ الحياة النيابية المصرية منذ عام ١٩٥٢.

السلبيات:

وقر في ضمير اللجنة ومتدوبيها العياديين، وتسجيلاتها من كل المصادر الموثوقة أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥، قد شابها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقى ظلالاً كثيفة من الشك على شرعية تلك الانتخابات، وعلى شرعية المجلس النيابي الذي تمخض عنها.

ويمكن ذكر هذه السفليات تحديداً فيما يلي :-

١ - تراجع الآليات السلمية في إدارة الصراع السياسي، وبرزت آليات متخلفة في إدارة ذلك الصراع، في مقدمتها تدني لغة الخطاب، واللجوء إلى العنف، والمال، والطائفية، والعصبية القبلية والعائلية.

٢ - تصاعد حدة العنف بشكل غير مسبوق منذ بداية الحياة النيابية المصرية في عام ١٨٦٦. وقد شاركت كل أطراف العملية الانتخابية في هذا العنف (الحكومة، المرشحون، الناخبون) بلا استثناء، ولكن كان في مقدمتها عناصر من الحزب الوطني الحاكم، في ظل حياد سلمي من أجهزة الأمن، أو تواطؤ أو عجز منها، وقد أخذ هذا العنف صورا خشنى بدءاً من تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية للخصوم مروراً بالتخمين على نشاط المرشحين أو الامتناء عليهم وعلى أنصارهم، وطرد مندوبيهم وتقليل اللجان، وانتهاكاً باستخدام الأسلحة النارية والإرهاب وقتل الخصوم. وقد بلغ عدد القتلى طبقاً لما صرح به وزير الداخلية المصرية (جريدة الأهرام - الجمعة ١٢/٢٢/١٩٩٥) ٣٦ قتيلاً، ٤١١ جريحاً، وتدمير أربعة مبانٍ للشرطة، ومكتب للبريد، وأحد البنوك، ومجمع استهلاكى، و٢١ سيارة خاصة، ٢٠ أتوبيساً، ومحطة سكة حديد، بينما يشير رصد مندوبى اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات أن عدد القتلى ٥١ قتيلاً، وعشرة أمثال هذا العدد من الجرحى، بينما تشير مصادر المعارضة (الوفد ١٢/٢٥/١٩٩٥) إلى أن عدد القتلى وصل إلى ٦٤ قتيلاً و ٦٠٠ جريح ورغم أن هذا الاختلاف في تقدير حجم العنف قد يرجع إلى المدى الزمني الذىغطاه كل مصدر من المصادر الثلاثة، إلا أنه حتى لو أخذنا بأكثرها محافظة وهو وزارة الداخلية فإن عدد المصابين في انتخابات ١٩٩٥ يصل إلى أربعة أمثال المصابين في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠، ولضعاف أضعاف أضعاف انتخابات برلمانية سابقة في التاريخ المصرى الحديث.

٣ - تصاعد دور المال في ظل غياب أية رقابة قانونية، تحد من دوره في الدعاية الانتخابية المشروعة، والإفراءات والتلويحات الاجتماعية والسياسية غير المشروعة، وهو الأمر الذى أدى إلى تدمير أبسط مبادئ تكافؤ الفرص، وأيضاً بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية المصرية، بما في ذلك عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

٤ - الإنحياز الصارخ لوسائل الإعلام الحكومية وفي مقدمتها التلفزيون، وأغلب الصحف المملوكة للدولة، لمرشحي الحزب الوطني الحاكم، واستخدام وسائل النقل العام، وسيارات النقطاع العام في الدعاية لمرشحي الحزب الوطنى.

٥ - عدم انضباط ونقاء وتحديث الجداول الانتخابية، رغم أن القانون يوجب الحكومة بذلك، وقد أدى هذا المثلث الجسمى إلى حالة من الهرج والمرج في العديد من مراكز الاقتراع، وانصراف الاف المواطنين دون الإذلاء بأصواتهم، وشيوع حالة من الشك والتذمر والإحباط بينهم.

٦ - الإخلال بأمان وأمانة عملية الاقتراع في المئات من اللجان الانتخابية، إما بتخمين من رجال الأمن والإدارة لصالح مرشحين بعينهم، أو عدم حفظ النظام في حالات قام بها مرشحون آخرون أو أنصار لهم، أو

بلطجية يعملون لحسابهم باقتحام المراكز والعبث بانضباط عمليات الاقتراع.

٧ - الاستخدام الانتقائي للدين، وبور العبادة في المعركة الانتخابية بواسطة مرشحي الحزب الوطني الحاكم، بما في ذلك إثارة الطائفية، والعصبية ضد المرشحين الأقباط، وهو أمر غير مسبوق في الحياة السياسية المصرية المعاصرة وخاصة من أطراف محسوبة على الحزب الوطني الحاكم، كما فعل نفس الشيء وإن كان على نطاق أضيق مرشحو التيار الإسلامي وأحد المرشحين الأقباط.

التوصيات

في ضوء ما قامت به اللجنة من متابعة ورصد لكل مراحل العملية الانتخابية فهي توصي بما يلي :-

١ - الضرورة القصوى والملحة بتوكيل الإشراف على الانتخابات في كل مراحلها للسلطة القضائية دون غيرها، وبمعرفة المجلس الأعلى للقضاء، حتى لو اقتضى الأمر إجراء الانتخابات على مراحل.

٢ - إلغاء قانون الطوارئ، أو تعليقه خلال الحملة الانتخابية، وتقليص عقوبة تزوير الانتخابات والنص على عدم سقوطها بالتقدم، مع تشديد عقوبة استخدام المال العام أو النفوذ الحكومي في العملية الانتخابية.

٣ - دعمًا للوحدة الوطنية، واحتفاءً بمبادرة ملايين الأقباط الذين شاركوا في انتخابات ١٩٩٥، وترشيح أكبر عدد منهم كمستقلين، رغم امتناع الحزب الوطني الحاكم عن ترشيحهم، فإننا ندمو كل الأحزاب والقوى السياسية لمضايفة عدد المرشحين الأقباط من أعضائها، في كل الانتخابات الديمقراطية القادمة، وعلى كل المستويات، كما نهيب بالأخوة الأقباط ألا يتراجعوا عن المشاركة الكاملة بسبب ما بدر من بعض قوى التخلف والتعصب والظلام ضدّهم في الانتخابات الأخيرة.

٤ - إلزام أجهزة الدولة بتقنية الجداول الانتخابية وتحديثها، وضرورة توقيع الناخب أمام اسمه في كشوف الناخبين.

٥ - وجوب إجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة تشكل لهذا الغرض، أو إنشاء لجنة رسمية مستقلة تختص بهذه المهمة، كما هو الحال في الهند وبعض البلدان الأخرى.

٦ - الأخذ بنتائج التحقيقات التي تقوم بها محكمة النقض فيما يقدم من طعون في صحة العضوية أو تعديل المادة ٩٣ من الدستور، بما يجعل محكمة النقض وحدها صاحبة الاختصاص في كل ما يتعلق بصحة العضوية.

٧ - إصدار تشريعات تحجم استخدام المال وتقرض سلفاً أو حداً أقصى للإنفاق المالي تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، على أن يتغير هذا السقف باتفاق كل الأحزاب مع كل انتخابات نيابية (كل خمس سنوات).

٨ - إطلاق حربة تكوين الأحزاب وإصدار الصحف والسماح للمواطنين بتأسيس القنوات الإذاعية

والتفزيونية، وإلغاء القوانين الاستثنائية المعقيدة للحريات.

٩ - تنفيذ توصيات مؤتمر العدالة الأول (١٩٨٦) فيما يتعلق بإجراء الانتخابات.

١٠ - تجريم الدعاية الانتخابية التي تنطوي على التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين.

خاتمة تقرير اللجنة الوطنية المصرية

لمتابعة الانتخابات

وتجد اللجنة من واجبها أن تختتم هذا التقرير بالتأكيد على المخاطر الجسيمة التي تتعرض لها حياتنا السياسية إذا استمرت السلطات الرسمية في ارتكاب المخالفات التي سبقت الإشارة إليها، أو المكوت عليها، أو السماح بها، لما يؤدي إليه ذلك من تزييف لإرادة الناخب، وضياح الثقة في العملية الانتخابية وشيوع السلبية والانصراف عن العمل العام، والقضاء على التعددية الحزبية من الناحية العملية، ومنع تداول السلطة واحتكارها في يد حزب واحد، وإغلاق الباب أمام التفسير بالطرق السلمية، ومن المؤكد أن الشعب المصري الذي سبق كل بلاد العالم الثالث بل بعض بلاد العالم المتقدم في المطالبة بنظام ديمقراطي سليم يستحق أفضل من ذلك، بل إن مكانة مصر على الصعيد الدولي والإقليمي تتوقف إلى مدى بعيد على احترامنا للأصول والمبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها احترام إرادة الناخب في انتخابات حرة نزيهة.

الخلاصة

مقارنة مؤشرات ١٩٩٤ في التقرير السنوي الثالث مع عام ١٩٩٥ في تقريرنا الرابع نجد أن هناك مزيجاً من التراجع والتقدم.

مؤشرات التراجع:

- تراجع التحول الديمقراطي وخطر تصفية الحركة النقابية، وسقوط النظام الانتخابي، وتقدم العنف والمال والقبليّة على آليات المجتمع المدني والديمقراطية.

- لا زال المجتمع المدني في الريف مهدد بالتصفية عبر أزمة التعاونيات الزراعية.

- غياب الديمقراطية الجامعية.

- عدم احترام أحكام القضاء خاصة الـ ١٠٩ حكم التي أصدرها القضاء الإداري بشأن الانتخابات.

- سيادة الأحكام العسكرية خاصة ضد تيار الإسلام السياسي المعتدل (الإخوان المسلمين) مما يهدد بتصاعد العنف.

- تحول فتاوى الظلام إلى دعاوى قضائية، وازدياد التيار المتطرف في مؤسسات الجامعة والقضاء.

- صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذي يضيق الخناق على حرية الصحافة والصحفيين.

مؤشرات التقدم :

- لعب الأمن المصري دوراً هاماً في تراجع أحداث العنف والإرهاب، وانعكس ذلك إيجابياً على حالة حقوق الإنسان، ولجوء الجماعات الإرهابية للعنف الخارجى الانتحارى يؤكد ذلك.

- تصاعد دور المنظمات غير الحكومية ومراكز حقوق الإنسان على كافة الأصعدة.

- تأسيس اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات.

تبقى ملحوظة أخيرة .. وهى تاكل مشروعية ومصدقية السلطة التشريعية، وتفرد السلطة التنفيذية، وعدم تطبيق وتنفيذ أحكام القضاء يفتح الباب على مصروعيه لازمة دستورية ومجتمعية.

* السودان



* أعد هذا التقرير الخاص بدولة السودان الباحث محمد خالد

مؤشرات وارقام

اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٦٥٦٢
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٤
 النساء: في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء: ٤٥ %
 عدد السكان لكل طبيب: ٨٦٦٧
 الدولار = ٣٦٠ جنيه سوداني
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٤٠٠
 اجمالي الواردات (مليون دولار): ٩٧٠
 متوسط المعدل السنوي للنمو: ٦- %

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/١/١م عن بريطانيا
 نظام الحكم: جمهوري
 اسم رئيس الدولة: الفريق عمر حسن أحمد البشير
 اسم رئيس الحكومة: الفريق عمر حسن أحمد البشير
 عدد المحافظات: ٢٦ محافظات
 العاصمة: الخرطوم
 المساحة (كلم^٢): ٢٥٠٦
 عدد السكان (مليون): ٢٦,٦
 معدل الزيادة السكانية: ٢,٧ %
 الديانات: ٧٢ % مسلمون ، ٥ % مسيحيون ،
 ٢٣ % ديانات محلية
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ٣٥٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليار ج سوداني): ٤٠٩,٤٢
 العملة: الجنيه السوداني
 متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٥٥ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥٣
 معدل الامية للكبار: ٦٩ %
 ميزان الموارد: ١,٤٩٨ (-)

يوميّات الأحداث

يناير

٥ / اجتمع في نيروبي رؤساء كل من كينيا وأثيوبيا وإريتريا ونائب الرئيس الأوغندي في محاولة لكسر الجمود في مفاوضات السلام السودانية، ولوضع جدول أعمال من قبل دعوة أطراف النزاع السودانيين إلى جولة جديدة في المفاوضات.

٥ / امتقلت السلطات السودانية مريباً في الجيش السوداني وزوجته بعد خطفهما أمس طائرة مدنية، كانت الطائرة في رحلة داخلية وعلى متنها ٣٦ راكباً، وأفراد طاقمها المؤلف من سبعة أشخاص. إن الخاطفين محمد جبارة ٣٦ سنة وزوجته أنعام الفاخر مريسان في شهر العسل اكدا أنه ليست لديهما أي دوافع سياسية، وأن جبارة أكد أنه نفذ عملية الخطف بفرض التوجه للقاهرة بعد أن رفضت السلطات السودانية منحها تأشيرة خروج من السودان، لأنه من مواليد ١٩٦٨ ولا يحق له مغادرة البلاد قبل أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.

٨ / اتهم مسئول سوداني الولايات المتحدة «بإنتهاك حقوق السودانيين المتهمين في قضية التخطيط لتنفيذ تهجيرات في نيويورك» وقال الدكتور/ أحمد المفتي مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومضو مجلس العدل: أن السلطات الأمريكية «تجاوزت النواثيق الدولية بمعاملة أربعة سودانيين معتقلين بطريقة غير إنسانية». وأهداف أنهم وضعوا في زنازات لم تراعى فيها المعايير المقبولة دولياً ومنعوا من أداء الصلاة والحصول على الطعام الحلال واحتجزوا فترات طويلة.

٨ / حذرت الأمم المتحدة من أن نحو ٧٢٠ ألف سوداني يعانون الجوع والمرض والهجرة بسبب تصعيد الحرب الأهلية المستمرة من ١٢ سنة في جنوب السودان.

٨ / هاجم الدكتور حسن الترابي الأمين العام للجمعية الإسلامية القومية الإسلامية المتحدة ومجلس الأمن وإتهمهم بأنهم يستهدفون السودان ويتعقبون خطواته دون مبرر.

٨ / رفضت الخرطوم اتهامات إريتريا التي اشتكت من حملة امتقالات يتعرض لها مواطنوها الذين يقيمون في السودان. وأعلنت المفوضية السودانية لشئون اللاجئين في تصريحات «أن السودان لن يتخلى عن أي لاجئ يحترم مبادئه حسن الضيافة».

٨ / أمر قاضي محكمة المال العام في الخرطوم بسجن القيادي البارز في الجبهة الإسلامية القومية

محافظ منطقة القلابات السابق على عبد الله النحيلة سبع سنوات وتفريمه بدفع ٢٤ مليون جنيه سوداني بعد إدانته بارتكاب مخالفات مالية وتحويل أموال عامة لمصلحته الشخصية وقال القاضي محمد على الجمرى أن النحيلة، ارتكب مخالفات مالية كبيرة وحول أموال الشعب إلى حسابه بدعوى الصرف على جهاز الأمن واستقطاب المؤيدين، ولم تجد المحكمة سنداً قانونياً لتصرفاته.

١٠ / أعلن السيد غازي صلاح الدين وزير الدولة برئاسة الجمهورية أن حكومته قد أغطرت الرئيس الكيني دانيال أراب موي رسمياً أنها لن تحضر المزيد من مباحثات السلام التي ترعاها «الإيقاد» - الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر لدول شرق أفريقيا - وذلك لأن السلام سيتم تحقيقه من الداخل على حد قول السيد صلاح الدين. استبعدت الحكومة السودانية أيضاً دور الأمم المتحدة واتهمت الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بالتواطؤ مع قادة دول الإيقاد لزعزعة استقرار السودان.

١٢ / السفير على محمد إبراهيم ترك متحمس كمسفير للسودان لدى جيبوتي، ونشر هذه الاستقالة في صحيفة الخرطوم الصادرة في القاهرة، وذكر في أسباب استقالته أنه شعر بالحزن لسبق الأحوال في السودان خلال زيارته للخرطوم في شباط عام ١٩٩٣ في أجازته السنوية، ويذكر أن السفير لورانس تومبي سفير السودان لدى رومانيا وبلغاريا استقال من متحمس واتهم الحكومة السودانية بارتكاب ما وصفه بانتهاكات لحقوق الإنسان. ولكن الحكومة السودانية نفت هذه الاتهامات واتهمت تومبي بارتكاب مخالفات مالية وإدارية. ويُنْتَظَر تومبي حالياً موافقة الحكومة البريطانية على طلبه لمنحه حق اللجوء السياسي في بريطانيا.

١٣ / أصدر الرئيس السوداني الفريق عمر البشير أمس قراراً بإحالة ٦٥ ضابطاً على التقاعد من بينهم ٨ ضباط برتبة لواء و ٥٧ برئيتي عقيد وعميد، ومن بينهم اللواء الركن بابكر الخليفة جلي قائد الكلية الحربية السودانية واللواء الهادي بابكر قائد قيادة منطقة الخرطوم المركزية التي تشرف على الأمن العمومي في ولاية الخرطوم وهما يطين في سلاح الطيران برتبة لواء. وشمل الإجراء أيضاً العقيد عبد الباقي الجيلاني يوسف رئيس تحرير صحيفة «النصر» الناطقة باسم الجيش التي صدر الشهر الماضي قرار بتعطيلها وإنهاء أعمال الشركة التي تصدها.

١٣ / نقل الأسف بتجامين واثي كبير اساقفة الكنيسة الانجليكانية في السودان عن البشير استعداد الحكومة السودانية لاستقبال الدكتور جورج كيري اسقف سيزور السودان، ولم يتحدد موعداً بعد، ولم يوضح الصلة بين توقيت الزيارة واستئناف العلاقات بين الخرطوم ولندن على مستوى السفراء. بعد طريحة استمرت سنة. وكان مقرراً أن يزور اسقف كاتدرائية السودان العام الماضي لكن خلافاً بين الخرطوم ولندن على مكان إقامته في ضيافة الحكومة السودانية أو في السفارة البريطانية فجر نزاعاً أدى إلى ابعاد السفير البريطاني بيتر سميث وتأجيل الزيارة للخرطوم لتقتصر على جنوب السودان

والمناطق الخاضعة لسيطرة «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وفي السياق ذاته فإن الترتيبات تجرى بين رئاسة الجمهورية السودانية والحكومة البريطانية والكنيسة الانجليكانية لتزامن زيارة كبرى مع تسلم السفير البريطاني الجديد في الخرطوم مهامه باعتبارها دليلاً على قوة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعي. وتفيد معلومات أن مبادرة جديدة لتحقيق السلام في جنوب السودان ستعلن قريباً، وأن الأسقف واثي نما كبرى خلال زيارته الأخيرة للعاصمة البريطانية إلى التوسط بين الحكومة السودانية والمتمردين في الجنوب، لكن الحكومة تكتمت على ذلك.

١٥ / وما البرلمان الأوروبي في قراره رقم ٨ الدول الأعضاء للاستمرار في حظر تصدير السلاح للسودان. أيضاً وما المجتمع الدولي لاتخاذ عقوبات ضد السودان بغرض تشديد الضغط على الحكومة السودانية لإيقاف الحرب والمذابح التي ترتكب بحق المواطنين في جنوب السودان. مبر البرلمان من تأييده لمبادرة الإيقاد لإحلال السلام بالسودان وبما طرأ النزاع - الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان - للإعلان القوي من وقف إطلاق النار والتوصل لإتفاق سلام تحت رعاية الإيقاد.

٢١ / بدأت في الخرطوم إجراء تسجيل الناخبين الذي يستمر أسبوعين ويفتح المجال بعدها للترشيح ويذكر أن قانون الانتخابات الجديد يحظر الأحزاب السياسية وصرف المرشحين أموالهم لتمويل الحملة الانتخابية، وينص على مسؤولية الدولة في التصرف على الانتخابات العامة واستقلالية أجهزة الإعلام. ومن المقرر انتخاب ٢٦ مجلساً للولايات بالإضافة إلى أعضاء مجلس اشعاع، ويبلغ عدد النواب أعضاء المجلس الوطني ٤٠٠ نائب.

٢٣ / تراجعت الحكومة السودانية من فكرة حضور مراقبين من الدول المجاورة ومراقبين دوليين للانتخابات النيابية التي أعلن أن موعد إجرائها هو مارس المقبل لإختبار أعضاء المجلس الوطني. وكان القائم بالأعمال الألماني والسفير الأمريكي والقائم بالأعمال البريطاني والسفير الفرنسي بالخرطوم قد طلبوا الإطلاع على كيفية إجراء الانتخابات وإمكان مشاركة مندوبين من حكوماتهم في مراقبة عملية الاقتراع.

٢٣/ تراجعت الحكومة السودانية من فكرة حضور مراقبين من الدول المجاورة ومراقبين دوليين للانتخابات النيابية التي أعلن موعد إجرائها مارس لإختبار أعضاء المجلس الوطني.

٢٣ .. طلبت القوى الرئيسية في المعارضة السودانية في مذكرة قدمتها لدول إيقاد صرف النظر من صيغة المفاوضات الثنائية بين الحكومة والمتمردين يستبدل بها عقد مؤتمر سياسي ونيابتي تحت إشراف دولي لكل القوى السياسية السودانية لإحلال السلام والديمقراطية وإجراء انتخابات عامة خلال فترة محددة.

٢٣ / اعتقلت المملكات السودانية مريفاً في الجيش السوداني وزوجته بعد خطفهما طائفة مدنية

كانت في رحلة داخلية على متنها ٣٦ راكباً وأكد المختطف أن موافقه إجبار الطائرة التوجه للقاهرة بعد أن رفضت السلطات منحه تأشيرة خروج قبل أداء الخدمة الإلزامية.

٢٣/ رفضت الخرطوم اتهامات أريتريا التي اشتكت من حملة امتقالات يتمرخس لها مواطنوها المقيمين في السودان

٢٣/ سفير السودان لورانس تومبى لدى رومانيا وبلغاريا الذى استقال من منصبه واتهم الحكومة السودانية بارتكاب ماوصفه بانتهاكات حقوق الإنسان.

٢٣/ أصدر الرئيس السودانى عمر حسن البشير قراراً بإحالة ٦٥ ضابطاً على التقاعد من بينهم ٨ ضباط برتبة لواء.

٢٣/ تحولت ندوة اجتماعية تنظمها جامعة أم درمان الأهلية إلى مظاهرة سياسية ناقدة لسياسات الحكومة ومطالبة بعودة الحكم الديمقراطي..

٢٣/ حمل الرئيس عمر حسن البشير على منظمة العفو الدولية والولايات المتحدة والمعارضة السودانية في أواخر .. واصفاً انتهاكات حقوق الإنسان بأنها محض إفتراءات.

٢٣/ منظمة العفو الدولية تصعد انتقاداتها وتدمو لتشكيل فريق مراقبين دولى لمتابعة الأوضاع في السودان.

٢٥/ قاضى محكمة المال العام في الخرطوم يأمر بسجن القيادى البارز في الجبهة القومية ومحافظ الولايات على ميد الله بسبع سنوات وتغريمه ٢٤ مليون جنيه سودانى بعد إدانته بمخالفات مالية وتحويل أموال عامة لمصلحةه.

٢٧/ طلبت القوى الرئيسية في المعارضة السودانية في مذكرة قدمتها إلى قيادة دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيقاد) التي تتولى الوساطة في النزاع في جنوب السودان صرف النظر عن صيغة المفاوضات الثنائية بين الحكومة السودانية والمتمردين، واستبدالها بعقد مؤتمر سياسى يمتدبرى تحت إشراف دولى لكل القوى السياسية السودانية لإحلال السلام والديمقراطية وإجراء انتخابات عامة في البلاد خلال فترة محددة.

٢٧ / أعلن في الخرطوم أن الدكتور مهندس/ محمود شريف رئيس شركة الموصلات السلكية والملامكية المملوكة جزئياً للدولة في السودان قتل في العمليات العسكرية في الجنوب في الولاية الاستوائية الشرقية.

٢٧ / اجتمع وزير الخارجية المصرى عمرو موسى في القاهرة مع وزير الخارجية الأريتري بطرس سلمون، وتناول الاجتماع بحث تطورات الأوضاع في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي القرن الإفريقى

بصفة خاصة.

٣٠ / تحولت نوة اجتماعية تنظمها جامعة أم درمان الأهلية في ضواحي العاصمة السودانية إلى مظاهرة سياسية نافذة لمسياسات الحكومة ومطالبة بعودة الحكم الديمقراطي، وكانت الندوة قد افتتحت أمس الأول في مركز البروفيسور محمد عمر يشير بالجامعة على أساس مناقشة موضوع «تاريخ المرأة في أم درمان وأخذت الندوة منحى سياسياً أمس وأمس الأول من خلال المناقشات والأوراق ومن خلال حضور شخصيات سياسية بارزة في مقدمتها السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة المعارض والسيد علي محمود حسنين أحد قيادي الحزب الاتحادي الديمقراطي وعدد من اساتذة الجامعة والنقائبيين.

٣١ / انتقدت الحكومة السودانية بشدة طلب وزير النقل المصري تصفية شركة وادي النيل للملاحة النهرية بين البلدين. وقال وزير النقل السوداني عثمان عبد القادر عبد اللطيف أنه فوجيء بالطلب المصري، وأوضح الوزير السوداني أن بلاده لجأت لوقف الرحلات بين البلدين بين ميثاق وادي حلفا والسد العالي منذ العام الماضي بسبب المضايقات التي تسببها أجهزة الأمن المصرية للمسافرين السودانيون وأمتلاء أمداد من قوات الأمن المصرية المسلحة أسلح البواخر مما يعد خرقاً واضحاً للوائح النقل وعبر من رغبته في احتواء الخلافات وحتى لا تصل إلى تصفية شركات المشروعات المشتركة بين السودان ومصر.

٣٢ / حمل الرئيس السوداني الفريق عمر البشير على افتراءات منظمة العفو الدولية والولايات المتحدة والمعارضة السودانية في الخارج. وقال في خطاب القاء في مدينة القصارف على بعد ٩٥ كيلو متراً من الحدود السودانية - الإريتيرية أن الولايات المتحدة تصدت لقيادة حملة من حقوق الإنسان في بلاده فيما هي تنتهك هذه الحقوق في الداخل وتطبق «معايير مزدوجة».

٣٣ / مع بداية العام ١٩٩٥م تبدأ منظمة العفو الدولية بكل فروعها وبعضياتها الكاملة التي تصل إلى ٢ مليون عضو في كل أنحاء العالم، حملتها من أجل قضية حقوق الإنسان في السودان.

٣٤ / دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى نشر مراقبين دوليين لحقوق الإنسان في السودان وتقديم الدعم اللازم لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحقوق الإنسان فيه بما يكفل القيام بصلاحياته.

٣٥ / طالبت مصر الخرطوم بدفع ثلاث بلايين دولار تمويشاً عن المنشآت المصرية التي صادرتها السلطات السودانية، وجاء ذلك في مذكرة مصرية جرى توجيهها إلى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣٦ / ذكرت منظمة العفو التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أن قوات الامن السودانية استهدفت

النساء المتظاهرات وقامت بخسبرهن وتهديدهن، وقال تقرير صادر عن المنظمة من لندن «مقرها» أن النساء من عائلات الضباط الذين أعدمتهم السلطات السودانية في إبريل ١٩٩٠م (٢٨ ضابطاً) تعرضن للضرب والتهديد باقتصاصهن أو قتلهن في أعقاب قيامهن بمظاهرات .. وأُمرت المنظمة عن قلقها العميق إزاء هؤلاء النساء اللاتي يلتقين بطريقة منتظمة متحمديات بذلك السلطات السودانية التي لا تعرف كيف ترغبهن على التزام الصمت.

فبراير

١/ نفذت السلطات الحكومية في جوبا «عاصمة جنوب السودان» أحكاماً بالإعدام بحق عدد من قادة الخدمة المدنية، والذين تأكد إعدامهم اثنان هما جيمس حكيم المدير العام لوزارة الزراعة. وكبير ضباط الحكومة المحلية جيمس براون. وهناك اعدامات أخرى تمت، ولم يعرف بعد بقية الذين تم إعدامهم أو اعتقالهم ولكن جملة المفقودين بلغ عددهم ١٧ شخصاً، ولم يعرف مصيرهم بعد. من بين المفقودين دكتور وليام موقا مدير الخدمات البيطرية ومستتر لويس قور مدير مصلحة المساحة والأراضي.

لم تعرف بعد أسباب الإجراءات التي اتخذتها السلطات بحق المفقودين فيما عدا حالة المستر لويس قور بسبب موقفه المقاوم لتحويل ملكية أراضي حكومية وأخرى خاصة لبعض المؤسسات الإسلامية التي انضمت حديثاً وبعض أسر المجاهدين.

في تطور لاحق قامت السلطات بإعدام السيدة/ أذنيس لوكودو محافظة جوبا وأحد معاونيها المستر جوزيف لاسو وزير التنمية والسلام من منصبيهما وتم وضعهما في الامتقال المنزلي بتهمة سوء استخدام المال العام.

* أعلن السودان أنه لن يسمح لوفد من منظمة العفو الدولية بزيارته بعد تقرير المنظمة الأخير من انتهاك الخروط لحقوق الإنسان.

٢/ الشرق الأوسط : السودان وأوغندا يتبادلان إتهامات والمعارك تشتد قرب الحدود.

٣/ نائب رئيس منظمة العفو الدولية ويريك إيفانز أفاد أن المنظمة بدأت في حملة واسعة للفت نظر العالم إلى خطورة ما يجري داخل السودان في انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. بدأت المنظمة حملتها بإصدار عمل وثائقي عنوانه «دموع اليتامى».

٤/ تمرد بأحد تشكيلات الجيش السوداني واعتقال ١٥٢ من اللواء السابع التابع للفرقة العاشرة مشاة بمنطقة العاشر.

٥/ اعتبرت الحكومة السودانية إن إقادات المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، كاسبار بيرو أمام لجانهاات لجنة حقوق الإنسان في جنيف استفزازاً للمسلمين وتجنفاً صريحاً على الشريعة

الإسلامية.

١٩/ أعلن حزب الأمة المعارض أن السلطات اعتقلت ثلاثة من القياديين في هيئة شئون الانتصار و ١٠ من طلاب كلية القرآن الكريم.

٢١/ أعلن العقيد د./ جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد الجيش الشعبي تأسيس «لواء السودان الجديد» كرفل جديد للحركة يستوعب من أقاليم شمال السودان الرافقين للمساهمة في بناء «السودان الجديد» سيتكون اللواء من خلايا يخضع أعضاؤها للتأهيل السياسي ثم العسكري في مراحل لاحقة، وسيكون من ضمن مهامه حماية الانتفاضة الشعبية القادمة ضد النظام الحاكم في الخرطوم.

٢١/ أكد السيد فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب أن النظام الحاكم في السودان يصر على انتهاك حقوق الإنسان ويرفض التعاون مع المقرر الخاص الذي حددته الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان وتمنعه من دخول السودان.

٢٢/ حدد الفريق عمر حسن البشير رفضه لعودة النظام التعمدي وذكر أن حكومته حريصة على نظام المؤتمرات الشعبية التي تعد لانتخابات الولايات.

٢٢/ قدم كاسبار بيرو المقرر الخاص للأمم المتحدة لشئون السودان إلى الدورة ٥١ للجنة حقوق الإنسان بجنيف تقريراً أدان فيه التمييز والاعتقالات التعسفية وانتهاكات الخطيرة ضد حقوق الإنسان في السودان.

٢٢/ اعترف وزير الصحة السوداني العقيد (فوال) بتفشي مرض الفشل الكلوي وارتفاع معدلاته في السودان.

٢٦/ طالب الرئيس السوداني البشير الحكومة المصرية بوقف نشاط المعارضة في القاهرة والانسحاب الفوري من حلايب كشرطين لتمتين العلاقات بين البلدين.

٢٧/ الساعة التاسعة من صباح ٢٥ رمضان قامت قوات أمن السلطات السودانية بشرب النصارى المتظاهرات من أسر شهداء حركة رمضان في إحياء هذه الذكرى الخامسة لإفتيال ٢٨ ضابطاً في إبريل ٩٠ مما سبب لهن أنى جسيماً - وقبض على ١٥ امرأة.

مبارس

٧/ أعرب المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (كاسبار بيرو) عن أسفه لعدم تمكنه من زيارة السودان لرفض حكومة الخرطوم استقباله وإدان مستنداً إلى تقارير وإفادات من مصادر مستقلة، الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها القوى الأمنية التابعة للنظام الحاكم والتهجمات التي ترتكبها عناصر مسلحة في

الجنوب، وأشار بيرو إلى وقوع عمليات إعدام خارج إطار المحكمة وعمليات تعذيب منظمة وامتقالات تعسفية تطول المعارضين السياسيين.

٧/ وعرض المقرر إفادات كثيرة حول اضطهاد الأقليات المسيحية وإجبار البعض على تغيير دينهم وتدمير البلدان وترك سكانها من دون مواء غذائية في الصحراء وخطف الأطفال وسجنهم في مخيمات الاعتقال.

٨/ طالبت الحكومة السودانية منظمة العفو الدولية بتقديم اعتذار قبل أن تسمح لوفد من المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان بزيارة البلاد.

٩/ أكدت مصادر سودانية أن قوات الأمن فرضت حراسة مشددة على بعض المواقع والأحياء في أم درمان، وذلك عقب الأحداث التي نظمها سكان أحد الأحياء في منطقة أم بده احتجاجاً على قيام السلطات بهدم مساكنهم.

١١/ في المؤتمر السنوي الذي انعقد حول «العنف ضد النساء» شاركت الأستاذة/ منى موش خوجلي .. بورقة حول «العنف ضد النساء في السودان»، وقد تحدثت في المؤتمر المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد النساء.

١٤/ سكان مخيم أنقولا أحد المخيمات العشوائية في أم درمان قاموا مساء ٧ مارس باعتراض الآليات التي قامت بهدم وإزالة أكواخهم الفقيرة ثم توجهوا إلى مكتب الأراضي في مظاهرة داوية وهم يهتفون ويلوحون بالعصى والسكاكين والفئوس مما أدى لاشتباكاتهم مع المسؤولين فاضلوا النيران في مكاتب الأراضي، وأحرقوا المستندات وهدموا المبنى ثم توجهت مظاهراتهم إلى منازل أعضاء اللجنة الشعبية فأحرقوها تماماً.

١٤/ أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة نظام الخرطوم لإرتكابه انتهاكات تتضمن التعذيب والمحاكمات الصورية والرقق وحثت في واحد من لشد تحذيراتها أنه على السودان الكف من انتهاكات الحقوق لاسيما حقوق الأطفال.

١٤/ في مؤتمر صحفي ببنبرويي شد بيير سانيه سكرتير عام منظمة العفو الدولية بانتهاكات حقوق الإنسان في السودان .. وحثر من أن العالم يتمايش مع المأساة الكبيرة في السودان وأن العمليات الحربية وانتهاكات حقوق الإنسان باتت مألوفة للمجتمع الدولي إلى درجة لم تعد تثير إهتمامه.

١٤/ أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بياناً صحفياً تنهم فيه الدكتور/ ريك مشار قائده حركة استقلال جنوب السودان، بإجراء محادثات سرية مع وفد من الحكومة السودانية في جنيف. قال بيان الحركة أن مشار والحكومة قد توصلوا لإتفاق حول استراتيجية التنسيق بينهما وهدفها النهائي هو القضاء على الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تم عقد اتفاق اطلاق النار لمدة شهرين وقعت عليه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة استقلال جنوب السودان بالإضافة لرئيس الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر لشرق افريقيا والرئيس الكينى دانيال أراب موي.

تم الاتفاق تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر الذى يتبنى مركزه باتلانتا «مركز كارتر» حملة لمكافحة الدودة الفيلقية التى تسبب مرض «عمى النهر»، وذلك حتى تتاح الفرصة لتنفيذ حملة التطعيم ضد المرض المذكور.

أعلن مركز كارتر أنه سيقوم وبمقتضى نص من الاتفاقية التى وقعت بمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار والإعلان من أى انتهاكات تتم من جانب أى طرف من أطراف الاتفاقية.

٢٠ / امتثلت سلطات الأمن السودانية الأستاذة/ هديلة الزبيق إحدى القيادات البارزة فى الاتحاد النسائى السودانى المحظوظ نشاطات وإحدى محررات صحيفة «صوت المرأة»، وقد تم اعتقالها بمطار الخرطوم، وهى على وشك السفر للخارج ولم يعرف مكان اعتقالها.

٢١ / أعلنت السفارة السودانية فى نيروبي أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يقوم بمساعدة وتدريب عناصر حركة ١٨ فبراير الكنيسية المعارضة، وأن هناك تنسيقاً بين الحركتين، فى المقابل أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بياناً نفت فيه هذه الاتهامات، ووصفتها بأنها محاولة من الحكومة السودانية لغرب العلاقة بين الحركة وحكومة وشعب كينيا.

٢٨ / أعلن وزير إقليمى سودانى انشقاقه عن الحكومة السودانية، وشن هجوماً عنيفاً على سياساتها الداخلية والخارجية.

٢٩ / بعد محادثات لكارتير مع البشير والترابى والمهدى .. الخرطوم تعلن هدنة لـ ٦٠ يوماً فى الجنوب بعد استيلاء قواتها على بلدة الناصر .

٣٠ / هاجمت قوات الأمن السودانية منزل الدكتور عمر نور الدائم وزير الزراعة فى العهد الديمقراطى الأخير - وطرد افراد المنزل ومصادرة الممتلكات وثلاث ميارات خاصة.

٣١ / تمكنت قوات وليم نيون حركة استقلال جنوب السودان، النائب السابق لجون قرنق الذى انشق عن الحركة مع د./ ريك مشار - من أسر العقيد خالد محمد عثمان وقوته البالغ عددها ٧٢ جندياً فى كمين نصبته بمنطقة «لافون» هذا بالإضافة إلى دبابتين وشاحنتين وكميات من الأسلحة والذخائر.

فى تطور لاحق تحرك وليم نيون بقواته والامسرى إلى مناطق الجيش الشعبى لتحرير السودان حيث أعلن انضمامه للجيش الشعبى من جديد، ووضع قواته تحت إمرة العقيد د./ جون قرنق قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان.

- فشل اللقاء الذي كان مقرراً عقده بين عمر حسن البشير ود. جورج قرنى في تيرزي

إسرائيل

* المعارضة السودانية تتهم الخرطوم بدعم المتطرفين لإخضرار بدول الجوار بعد انعقاد المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في الخرطوم.

٥/ قانون سوداني يجيز الاعتقال الإحتياطي لمدة ٦ شهور أجنيز من التجلس الوطني الانتقالي والبرلمان.

٦/ أعلنت السفارة السودانية في نيروبي أن اتفاق وقف النار قد تعرض لعدة انتهاكات من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان. جاء في بيان السفارة أن قوات الجيش الشعبي قد اعترضت ونهبت قافلة عسكرية تتبع للحكومة في ٣١ مارس، بينما كانت في طريقها من جوبا إلى كويتيا. كما هاجمت قافلة أخرى تحركت من مدينة باي في ٤ إبريل، بالإضافة إلى قافلة ثالثة في شرق المديرية الاستوائية في ٦ إبريل.

من جانبها نفت الحركة الشعبية اتهامات الحكومة بخرق وقف الحلاق النار وذكرت في بيانها أنها طالبت بأن يشمل الاتفاق وجود مراقبين دوليين ولكن الحكومة رفضت ذلك لأنها كانت تنوي استغلال فترة وقف الحلاق النار كهدنة لتعزيز قواتها في المواقع المختلفة.

١٢/ اعترف مدير إدارة الخدمة الوطنية الإنزامية السودانية اللواء عمر الفاروق بحدوث تجاوزات خلال العمليات التي تشنها إدارة التجنيد الإجباري لإعتقال الذين استوفوا شروط التجنيد.

١٧/ في إشارة واضحة لتدهور العلاقات بين البلدين، طلبت الحكومة الاوغندية من الحكومة السودانية تقليص بعثتها الدبلوماسية إلى خمسة أفراد فقط، وأعلنت الحكومة السودانية مهلة اسبوعين يتم خلالها ترحيل أربعة عشر من موظفي السفارة السودانية بكمبالا، ليصبح عدد الدبلوماسيين ماثلاً لعدد الدبلوماسيين بالسفارة الاوغندية في الخرطوم.

لم يذكر بيان الحكومة الاوغندية أسباباً أبعد من ذلك ولكن بعض المراقبين فسروا قرار الحكومة الاوغندية كإشارة احتجاج على الدم والتدريب الذي تقدمه الحكومة السودانية لجيش المقاومة الإلهي المعارض للحكومة الاوغندية؛

٢٣/ طرد ثلاثة من قساوسة إرسالية كنيستى بالسودان يوم الجمعة ٤/٢١ ومنهم الأب أورثونومينا وهو عضو في منظمة الكنيسة وظل يعمل في السودان أكثر من ٢٠ عاماً.

٢٤/ أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن الترتيبات العملية لإمادة وحدة الحركة بعد غوة ولیم نیون للحركة تجرى على قدم وساق بمنطقة لافون. قالت الحركة أن إجراءات مماثلة تجرى في

منطقة شرق أعالي النيل.

٢٧ / تم بمدينة «شقدوم» الواقعة تحت سيطرة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان توقيع اتفاقية الوحدة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة استقلال جنوب السودان. وأطلق على الاتفاقية اسم «إعلان لافون». وقع الاتفاقية العقيد د/ جون قرنق من جانب الحركة الشعبية بينما وقع من جانب حركة استقلال جنوب السودان وليم نيون رئيس أركان حرب الحركة. تضمنت الاتفاقية اندماج قوات وليم نيون في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣٠ / الشرطة السودانية تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع على مظاهرات سلمية في العاصمة احتجاجاً على نقص الخدمات الأساسية والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.

مايو

* الشرطة السودانية تحاصر مسجداً كان يؤمه السيد الصائغ المهدي لإنتقاده سياسات الحكومة السودانية.

١٣ / أقامت منظمة العفو الدولية «أمستى انترناشيونال» بمدينة كيمسبرج يوماً خصصته لتناول أوضاع حقوق الإنسان في السودان. وقد امتد اليوم من الساعة مساءً إلى منتصف الليل .. تخللت اليوم عدة فقرات بدأت بكلمة الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم والقاضي أنيس مبييل. وقدمت الأستاذة/ فاطمة أحمد إبراهيم مشروعاً يتعلق بتسيير قافلة سلام تطالب سلطات الإسم المتحدة وجهات عالمية أخرى بالتدخل العاجل لوقف الحرب الأهلية.

٢٠ / عقد وزير العدل للسودان - عبد العزيز شذور مؤتمراً صحفياً - تحدث فيه بملف أعدته المنظمة السودانية «لحقوق إنسان لندن» أطلق عليه اسم «ملف بلاوى النظام» وأدى أن هذا الملف يسبب إلى ضائبة في الجيش والشرطة وأساتذة الجامعات من دون أن تكون هناك حقائق مثبتة. وقد نفت المنظمة السودانية حقوق إنسان ما ورد في مؤتمر وزير العدل وأعلنت أنها ستصدر تقريراً بعنوان «بلاوى النظام».

٢٣ / قام الرئيس الكيني دانيال أراب موى بزيارة رسمية للخرطوم استغرقت يومين أجرى خلالها محادثات مع نظيره السوداني إلى جانب القضايا الدولية والإقليمية تناولت المباحثات قضية الحرب في جنوب السودان في البيان الختامي.

٢٤ / أعلن مسؤولون حكوميون سودانيون أن سلطات الأمن أطلقت اثنين من قادة حزب الأمة المعارض وإنها ستطلق بقية القياديين المعتقلين في غضون يومين.

٢٥ / أصدرت منظمة العفو الدولية كتاباً عن حالات التعذيب والاعتقال والموت داخل المعتقلات في

السودان، وشمل الكتاب توضيح «بيوت إشباح» أو المعتقلات المبرية التي يزج المعارضون للنظام بها، وتقدم لهم أشجع أنواع التعذيب، وقد تعرض الكتاب والبثي يحمل «دموع اليتامى» الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في السودان في ظل «حكومة الإنقاذ الوطني».

٢٨/ إتحاد المحامين العرب طالب بضرورة الإفراج عن رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي وكل سجناء ومعتقلي الرأي.

٢٩/ امتقلت السلطات السودانية في إحدى مدن غرب أعالي النيل بجنوب السودان اثنين من الأطباء التابعين لإحدى المنظمات التطوعية الإيطالية، نكتور ج ميو ونكتور هاشم زيادة وتم ترحيلهم للخرطوم.

٢٩/ أعلن وكيل وزارة الخارجية السوداني يوسف بريدي أن رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي محتجز لإستجوابه في شأن تورطه في أنشطة تخريبية ضد الدولة ولم يفصح عنها.

٢٩/ اعتقالات واسعة من قبل أجهزة أمن السلطات السودانية أواسط النقيابين والسياسيين والعسكريين في مدينة بورتسودان .. كما تمت محاكمة ٥٠٠ ضابط وضباط صف وجنود من القيادة القريبة وحكم عليهم بأحكام مختلفة لرفضهم المشاركة في حرب الجنوب .. والمعتقلون النقيابيون هم .. عبد الله موسى - علي الخطيب - عبد الرحمن لاميت - فقيرى عبد الله - خليل عثمان - عماد علي ذهب - معتصم سليمان - حاج موسى عبد الرحيم - سليمان خلف الله - سيد شوكير - معجوب زبيد - ماهر مكي - حسن حسين عبد العظيم.

يونيو

٨/ السلطات السودانية تعتقل ٧٠ من القيادات الإقليمية لطائفة أنصار المهدي في مدن الفقار ومدني وعطيرة والدامر.

٤/ أعلنت عدد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تمنى بحقوق الإنسان تضامنها مع الحملة لإطلاق سراح السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق.

٨/ حكومة الجبهة القومية الإسلامية تشن حملة اعتقالات واسعة ضد أنصار حزب الأمة آخرها اعتقال المفتي عبد الله أسحق المقرئ المشهور.

٧/ هبطت طائرة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة عن طريق الخطأ في ممر هبوط مدينة «باريانجش الواقعة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان وكانت تقل إلى جانب موظفي الأمم المتحدة أربعة من كبار ضباط جهاز الأمن السوداني.

تم اعتقال ركاب الطائرة وأرسلوا لمدينة «شقفور» التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان حيث تم التحفظ عليهم هناك كأمري حرب.

٩/ في إطار حملة منظمة العفو الدولية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في السودان - أقامت المنظمة يوماً إعلامياً بمدينة أديس أبابا بإسكتلندا في ١٩٩٥/٦/٩. افتتحت محلة المنظمة اليوم بكلمة قصيرة عن نشاط المنظمة وحملتها فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في السودان.

١٢/ جمعيات حقوقية مغربية تنظم ندوة تضامنية مع المعتقلين السياسيين في السودان.

١٢/ أسر وتعذيب واحد وعشرين ميثاقاً مصرياً.

١٤/ السودان يتهم الأمم المتحدة بالتدخل في شؤونه، ويتردد أحد مسئولى الإغاثة «فيليب أويرامين» لجنوب السودان ببرنامج شريان الحياة.

١٧/ معلومات تؤكد تورط محيى الدين الخطيب خريج جامعة الخرطوم في محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك، وقد تمت مكافاته بتعيينه قنصلاً للسودان بفرنسا .. وهو أحد القتلى الذين شاركوا في مذبحة شهداء رمضان ١٩٩٠م.

١٩/ أعلنت الحكومة السودانية أنها اعتقلت ٤ خلايا تضم مجموعة كبيرة من المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت عام ١٩٩٠م.

٢٠/ قامت سلطات الأمن السودانية بحملة اعتقالات واسعة خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو، وشملت الاعتقالات نقابيين عمالاً وموظفين وأعضاء من حزب الأمة والحزب الشيوعي وشملت الحملة العاصمة الخرطوم وبورتسودان، وقد شملت اعتقالات بورتسودان ٢١ شخصاً.

قال الدكتور حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبى الإسلامى أن السودان تمكن من تحرير نفسه من قيود التبعية وأن الحركة الثورية الحاكمة في السودان لن تلغ منذ حدود البلاد وإنما ستكون في طليعة تحرير العالم المحيط بها.

٢٦/ قررت لجنة الصحف التابعة للمجلس القومى للصحافة بالسودان إيقاف وتجديد خمسة صحف وتوجيه إنذار لصحيفة أخرى.

٢٩/ سيرت منظمة العفو الدولية فرع بريطانيا مسيرة إلى مبنى السفارة السودانية بلندن، وذلك في صباح الخميس ١٩٩٥/٦/٢٩ اشترك فيها عدد كبير من البريطانيين والسودانيين - وضع المشاركون شرائع من جريد النخل وأكاليل الزهور على نعش رمزي وضع أمام صور ثمانية وعشرين ضابطاً، كانوا قد حوكموا بصورة جائرة وأعدموا في إبريل عام ١٩٩٠.

٢٠/ الحكومة السودانية تعلن بأن حركة قرتق أطلقت سراح ألف طفل من بين ٢٠٠٠ طفل كانت تحتجزهم.

يوليو

٢٠ / قامت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بإطلاق سراح ضباط الأمن وموظفي الأمم المتحدة المعتقلين وتم تسليمهم لممثلي الأمم المتحدة بمدينة «لوكيوكويو» على الحدود الكينية.

٢٣ / أعلنت الحكومة السودانية رسمياً رفضها لتمديد وقف إطلاق النار لمدة أربعة أشهر أخرى في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر للخرطوم. جدير بالذكر أن الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير كان قد أعلن موافقته على تمديد وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أيام من ذلك في ١٩٩٥/٧/٢٠ إبان زيارة كارتر.

أغسطس

* اتهم فصيل سوداني متمرد في الجنوب فصيلاً آخر بقتل ١٤٥ شخصاً وإصابة ٢٠٠ آخرين .. وقال بيان لمركبة استقلال جنوب السودان أن الجيش الشعبي بقيادة قرنق أحرق ٣٥ بلدة وسرق ٤ آلاف رأس من الماشية في هجوم على منطقة بابنجا و فانيلايل.

٢ / صرح محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني المعين عن عزم السلطة تقديم السيد الصادق المهدي المعتقل منذ ١٦ مايو ٩٥ للمحاكمة. ولم يكف بذلك بل حدد فترة العقوبة بإثنى عشر عاماً.

٤ / إندلاع اضطرابات في منطقة السوق الشعبي بمدينة أم درمان إثر مشادة بين تاجر وأحد رجال البوليس وتحولت المشادة إلى أعمال شغب واشتباكات مع قوات الشرطة بعد أن انضم بعض التجار إلى زميلهم الذي لقي مصرعه.

٥ / انتشرت مجدداً ظاهرة توفيق الشباب دون سن ٢٥ وتحويلهم إلى معسكرات الخدمة الإلزامية - الأمر الذي جعل كثيرين يلجأون لوسائل مختلفة للتهرب من هذه الحملات.

٥ / اتهمت الولايات المتحدة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد قرنق بقتل أكثر من ٢٠٠ شخص أكثر من نصفهم من الأطفال، مما سببت ونزوح الآلاف من سكان جنوب السودان. وتم إحراق قرى في هجوم شنته على مواقع منافسيها المنشقين من الحركة.

١٠ / أعلن المتحدث الرسمي باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الجيش قد قام بإخلاء مدينة «كايا» من المدنيين والإنسحاب منها، بعد أن ظلت تتعرض لقصف مدفعي وجوي متواصل خلال الفترة التي سبقت ذلك من قبل المتمردين الاوغنديين (جبهة غرب النيل) والجيش الزائيري والجيش السوداني.

١٤ / بدأت مؤشرات واضحة لاقترب تحقيق الوحدة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والجناح المنشق منها حركة استقلال جنوب السودان بقيادة ريك مشار حينما أعلن قادة الجناح المنشق اعفاء مشار من منصب القائد العام واستبداله بوليم ديون رئيس هيئة أركان حرب جيش

الحركة. نكروا في بيانهم أن إقصاء مشار كان ضرورة لتحقيق الوحدة نسبة لموقفه المتشدد ضدها لأسباب ذاتية لا علاقة لها بالمصلحة العامة.

١٤/ أدلة جديدة تؤكد تورط النظام السوداني في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسنى مبارك - تؤكد الأدلة بأن مجموعة أديس أبابا تدربت في الخرطوم «علي بزوفات» للإعتداء الأثم، تعرفت العناصر الإرهابية التي تم القبض عليها، مجموعة من السودان أمام قيادة أمن الدولة على منقذى عملية أديس أبابا (الإسلامبولي يقيم مع أسرته بالخرطوم، ويحمل جواز سفر بيلوماسياً سودانياً، ومحمد سراج المتهم بقيادة العملية هرب من إثيوبيا بجواز سفر سودانى بعد فشل العملية).

١٥/ متطرفان يؤكدان تلقيهما تدريبات في معسكرات في السودان ويخضع الإثنان محمد على الشرفاوى - وعلى قاسم لتحقيقات النيابة.

١٦/ حققت السلطات السودانية مع ثلاثة من القياديين، هم السيد/ عبد الرسول النور قيناي بخزب الأمة الصحاوى، وعلى محمود حسين و الحزب الوطنى الإتحادى، والسيد إبراهيم زحوان و الحزب الإتحادى الديمقراطى.

١٧/ أصدرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة مباحدة للمنظمات العالمية والإقليمية حول ما تود أن تقوم به السلطات السودانية تجاه السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء العهد الديمقراطى السابق، في تقديمه لمحاكمة معددة فترة الحكم فيها مسبقاً.

١٧/ اعتقال وتعذيب اثنين من الأجانب أحدهما أوغندى والآخر زائيرى، وكانت السلطات السودانية تستخدمها لتزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى، وبسبب خلافها مع السلطات السودانية يتم تعريض المعتقلين المذكورين لعملية تعذيب وحشية.

١٧/ أعلن مسئول سودانى إن إذاعة المعارضة السودانية التي أقيمت أخيراً تبث إرسالها من أرتريا.

١٨/ أكد رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى السيد محمد عثمان الميرغنى أن السلطات السودانية استخدمت ميليشيات الجبهة الإسلامية القومية قتلها مجموعات إرهابية دولية، لقمع التظاهرات التي شهدتها أنحاء البلاد الأسبوع الماضى.

١٩/ أبى القمص المستمر من جانب الجيش السودانى فى مناطق الحدود إلى تشريد جميع الأوغنديين من قرى أبى أرايا وأبيبير اللتين تبعدان ٥٠٠ كيلو متر شمال غربى العاصمة كمالا.

٢٤/ المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة ترحب بقرار السلطات السودانية الصادر يوم ١٩٩٥/٨/٢٢ بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين خلال ٧٢ ساعة وقد طالبت المنظمة برفع حالة الطوارئ وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات واستبدالها بقوانين تماشى وحقوق الإنسان مع

استقلال القضاء - إطلاق حرية التعبير والضمير والعقيدة، والإعتراف بالنظام الديمقراطي التعددي، وشرعية الأحزاب والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى على رأسها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، إعلان الالتزام الكامل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والوثائق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهدم إصدار أى تشريع يتعارض معها.

٢٤/ أدى صدام بين مجموعة من جنود الجيش وأفراد الشرطة الضمنية إلى مقتل اثنين أحدهما من الجيش والآخر من الشرطة الشعبية بسوق ليبيا بام درمان..

٢٤/ معلومات تفيد أن السيد الصادق المهدي رئيس وزراء العهد الديمقراطي يتم احتجازه بالقسم الخاص بكوبر والذي أصبح بيتاً مركزياً لبيوت الأشباح تحت سقف من الزنك ترتفع درجة حرارته نهاراً إلى حد يجعله غير صالح لاحتجاز البشر.

٢٨/ اغتالت الشرطة الشعبية مواطناً من أبناء النوبة يدعى أحمد مسلم ٤٥ عاماً يسكن حي مايو رمياً بالرصاص دون إبداء أسباب .

سبتمبر

• اعتقال أكثر من ٤٠ مواطناً شاركوا في مظاهرات منتصف سبتمبر.

٢/ بيان وزارة الخارجية الأثيوبية حول تورط الحكومة السودانية في محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسنى مبارك ورفض الخرطوم تسليم ٢ إرهابيين اشتروا في المحاولة.

٢/ معلومات تفيد بأن الطالب هلاء الدين عبد العزيز قد فقد بصره نتيجة للتعذيب من قبل سلطات الأمن السوداني.

٢/ أعلن الرئيس السوداني السابق جعفر نميري أنه سيشكل حكومة مؤقتة للسودان في المنفى تهدف إلى إزالة حكم (الرئيس عمر البشير) واستبداله بحكم الشعب السوداني.. والعمل على إنهاء علاقة السودان بالإرهاب.

٢/ تعرض جميع المعتقلين من أبناء حي الثورة للتعذيب، وقد نقل من بينهم لينين الطيب - وماجدولين، إلى مستشفى السلاح الطبي إثر التعذيب.

٣/ قامت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة جنوب كردفان تحت قيادة القائد يوسف كوة بمهاجمة قافلة للجيش السوداني تحركت من مدينة «الدنج» بجنوب كردفان في طريقها إلى مدينة واو عاصمة بحر الغزال بجنوب السودان. كانت خسائر الجيش السوداني في الأرواح ٣٥ قتيلًا، بينما قُتلت قوات الجيش الشعبي كميات من الأسلحة والذخائر والمعدات.

٥/ سير طلاب التجمع الوطني الديمقراطي مسيرة لإستلام الرد من مدير الجامعة الذي أبدى عدم

مستوليتة عن طلاب إخلوا بأمن الدولة واحتفلوا خارج الجامعة.

٥/ تضامناً مع الطلاب المعتقلين من جامعة الخرطوم اعتصم طلاب كلية الفبائت والعممار.

٦/ هاجمت كتائب الجبهة القومية الموالية للسلطة الطلاب بالسبيخ والطيقان وتمكن الطلاب من دحرهم .. وكان عدد الإصابات ٢٩ طالباً نقلوا لموانئ الخرطوم.

٧/ معلومات تفيد أن السلطة وأجهزة أمنها استخدمت الرصاص والمسدسات كاتمة الصوت، فأردت خمسة قتلى بينهم ثلاث طلاب أثناء المظاهرات.

٨/ أدانت جمعية حقوق الإنسان الأمريكية النظام السوداني وحملته مسئولية الكشتف من مصير عدد كبير من المسجناء السياسيين الذين تعرضوا للتعذيب.

٩/ سير طلاب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض بجامعة الخرطوم مسيرة لمدير الجامعة والإتحاد لإطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

١٠/ أعلنت الحركة رفضها الدخول في أي مفاوضات مع الحكومة السودانية خارج إطار مبادرة «الإيقاد»، جاء ذلك في أعقاب إرسال الحكومة السودانية وفدًا يضم بعض السياسيين الجنوبيين إلى نيروبي بغرض التفاوض مع الحركة.

١١/ سقطت مدينة «واط» عاصمة المناطق التي يحتلها ريك مشار بمحافظة أماني النيل. ثم ذلك على أيدي القيادة الجديدة لحركة استقلال جنوب السودان التي أقصت في وقت سابق مشار من موقعه كقائد للحركة.

١٢/ السودان يتهم أثيوبيا واريتريا بالتحريض على مظاهرات .. إندلعت في الخرطوم الأيام السابقة.

١٣/ انفجرت في الخرطوم أكبر تظاهرات وأعمال شغب يشهدها وسط المدينة منذ استيلاء السلطة في حزيران يونيو ٨٩ - مطالبة بإسقاط الحكم العسكري.

١٤/ مسيرة مفترقة بين طلاب جامعات النيلين، السودان، الخرطوم تحركت من جامعة الخرطوم على شامى النيل والجامعة قوبلت بعنف من قبل عناصر الأمن وكتائب الجبهة القومية استخدم فيها الرصاص الحي والسبيخ، توفي إثر ذلك أحد الطلاب وسقط العشرات.

١٥/ آلية فض النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية طالبت السودان بوقف مساندته (للنشطات الإرهابية) ووجهت اللوم للخرطوم في محاولة إغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك وطالبها بتعليم ثلاثة مصريين متهمين في المحاولة.

١٦/ منظمة الوحدة الأفريقية تتابع بيان وزراء الخارجية حول إدانة السودان في محاكمة إغتيال

مبارك ووزير خارجية إثيوبيا يطالب السودان بسرعة تسليم الإرهابيين لتقديمهم للمحاكمة.

١٤/ مجسوعة من كوادز الجبهة القومية الإسلامية وقاداتها تحاصر مبنى محافظة أم درمان وترفع مذكرة تطالب بإعدام الطالب شهاب على يوسف بتهمة الإلحاد وتمزيق المصحف - رغم أن إتهام طلاب الجامعة الأهلية أمدر يائناً نفى فيه الحديثين.

١٥/ أفراد من جهاز الأمن مدججين بالسلاح اقتحموا قاعات المحاضرات بجامعة أم درمان الأهلية وقاموا بمطاردة الطلاب داخل الحرم الجامعي وخرّبهم بقسوة بالغة.

١٥/ أصدرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة مناشدة للمجتمع الدولي حول هتان سلامة المواطنين السودانيين الذين أوجعهم ألمانيا وقد مرفوا بمواقفهم المعارضة للنظام وهم - مز العرب حسن النابى - الطيب محمد على - ياسر محبوب الخليفة - خالد عبد الرحمن - محمد مصطفى الطيب - الصادق محمد سيد إبراهيم - فادى حسن إبراهيم.

١٥/ أعلنت القيادة الجديدة لحركة استقلال جنوب السودان تكوين مجلس تنفيذى مؤقت للحركة.

١٧/ قام الجيش السودانى بقصف قرية «ايؤد» ونتج من ذلك مقتل ١٩ شخصاً داخل كنيسة القرية وجرح ٦٠ آخرين من بينهم ٢٥ إصابات خطيرة.

١٩/ أكدت الخرطوم إنذلاع معارك خبارية فى جنوب السودان واتهمت أوغندا بدعم قوات قرق مشيرة بذلك إلى أنها قد تكون خسرت بعض البوائع.

٢٠/ قامت السلطات السودانية باعتقال كل من مديق يوسف ٦٠ سنة - على خليفة ٥٠ سنة «مهندس» الأمين العام لإتحاد المهنيين - جلال السيد ٣٠ سنة «محامى» عضو المكتب التنفيذى لنقابة المحامين - أسامة مديق.

٢٠/ اعتقلت سلطات الأمن كل من الأستاذة كمال موحى الجدولى «محامى» - معتز عبد الله - محمد الصادق.

٢٠/ اعتقلت قوات الأمن بحى الثورة فى أم درمان ٩/٢ ما بين ٦٠-٧٠ شخصاً.

٢٠/ أكدت الحكومة السودانية مجدداً رغبتها فى مواصلة اللقاءات والحوار مع الطلاب الذين نظموا مظاهرات واسعة فى الخرطوم الأسبوع الماضى وأشار مسئولون حكوميون إلى أن الخطوة الأولى فى هذا الصدد إطلاق سراح محمد عيد بن الطلاب المعتقلين كما سيجرى الإفراج تبعاً من آخرين.

٢٢/ أدانت الجمعية السودانية لحقوق الإنسان فى باريس الإنتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان التى يمارسها النظام السودانى حيث سيطر جيشات الشهداء من الأبرياء وأعداد كبيرة من الجرحى فى المظاهرات السلمية الأخيرة التى تصدت لها قوات الأمن السودانية بكل الأسلحة المحرقة.

٢٦/٢٢ استضافت هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ندوة حول السودان بالعاصمة الأسبانية برشلونة. شارك في الندوة ممثلون للحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية ومجموعة موارد السودان وشخصيات ذات اهتمامات بالشؤون السودانية. في ختام الندوة صدر إعلان برشلونة، دعا الإعلان إلى اتخاذ الترتيبات الدستورية اللازمة التي تأخذ في الاعتبار التمايز العرقي والديني والثقافي في السودان. أدان الإعلان أيضاً كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتبطت بالنظام الأصولي في السودان.

٢٤/ أعلن المسئولون في عملية «شربان المياه» لإغاثة المنكوبين التي تنفذها الأمم المتحدة في السودان أن حوالي ٢٠ ألف طفل سوداني يعيشون منفصلين عن ذويهم بسبب الحرب الأهلية المشتعلة في الجنوب بين القوات الحكومية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٦/ أمريت منظمة «أفريقيا الدولية» لحقوق الإنسان من قلقها من الأنباء التي ذكرت أن السلطات السودانية اعتقلت ٦٠٠ طالب خلال الأيام القليلة الماضية دون توجيه أي إتهام لأحد منهم.

٢٦/ اختتمت في برشلونة أعمال ندوة ثقافة السلام التي نظمتها الهيئة الدولية للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» وشاركت فيها الحكومة السودانية والفصائل الجنوبية - وأصدرت الندوة إعلاناً دعت فيه إلى أن يكون السلام في السودان قائماً على العدل والديمقراطية والتنمية ويعترف بالتنوع العرقي والثقافي والديني.

٢٦/ ألقت شرطة شمال أم درمان القبض على ستين مواطناً بينهم ٥ نساء بتهمة الإضرار بالأمن العام وإحراق مستندات رسمية ووثائق وسجلات بمكتب الأراضي بالمحارة ١٤.

٢٧/ قامت سلطات الأمن بإعتقال عدد من المواطنين معظمهم طلاب من بينهم إبراهيم فتح الرحمن «زراعي»، محي الدين الجلال، «طالب هندسة» عوض بشير «خريج أداب» - ماجدولين تاج السر «زراعة» عدلان أحمد عبد العزيز «معلم».

٢٧/ ليبيا تمنح ٢٠ ألف سوداني مئة حتى ديسمبر لحزم أمتعتهم ومغادرة البلاد. حيث يعمل في ليبيا أكثر من ١٠٥ مليون عامل سوداني معظمهم بصورة غير مشروعة

٢٨/ اعتقلت السلطات السودانية الطالب شهاب علي يوسف البالغ من العمر ٢٧ عاماً بجامعة أم درمان الأهلية ، وقد تعرض للضرب المبرح أثناء اعتقاله وتم حجزه بالعناية المركزة لحرج حالته.

٢٨/ شهدت مدينة عطبرة التي تعتبر أكبر مدينة عمالية في السودان مظاهرات واسعة تخللتها اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن.

٢٨/ منعت السلطات السودانية الفرقة المحزنية لمكافحة بعمحة الملاريا من دخول أراضيها للقضاء

على البعوض رغم النقص على السماح لهذه الفرق بدخول الحدود للسودان على نفقة مصر في البروتوكول الموقع بين وزارتي الصحة بين البلدين.

أكتوبر

١/ اعتقلت السلطات السودانية في يوم ١٩٩٥/٩/٩ شهاب على يوسف ٢٧ عاماً طالب بجامعة أم درمان الأهلية، وقد تعرض للضرب المبرح حتى تم نقله للعتاية المركزة - وجهت له السلطات تهمة حيازة سلاح أثناء المظاهرات ولاحقاً وجهت له تهمة تمزيق المصحف، وقد أصدر اتحاد طلاب جامعتهم بياناً يؤكد أن التهمة الموجهة لزميلهم شهاب مقيركة. وأكد بيان الاتحاد أن التهمة موجهة له لنشاطه البارز المعارض للنظام.

٢/ بدأت السلطات في تهديد الرأي العام وتآليه ضد المعتقلين وعرض التلفزيون السوداني مصحفاً مزكراً واتهمت عناصر نشطة بتمزيقه، وقد حدث في ١٩٩٥/٩/٢٨، وأن نظم أعضاء الجبهة الإسلامية مظاهرة أمام مبنى محافظة أم درمان وسلموا المحافظ مئكرة مطالبة بإعدام الطالب شهاب على يومف بتهمة الإلحاد وتمزيق المصحف.

٣/ في الصباح سير أعضاء الجبهة الإسلامية تظاهره في كل من جامعة الخرطوم وأم درمان الأهلية تطالب أيضاً بإعدام الطالب المذكور، وتؤكد أسرة شهاب أن هناك قراراً مسبقاً قد صدر بإعدام ابنهم لإرهاب بقية الطلاب.

٤/ مواطن من البجا يدعى محمود عثمان ٢٨ سنة - اعتقلته دورية للأمن في الصحراء، وتم احتجازه بمركز «قاعدة» وتعرض أثناء حجزه للتعذيب الشديد، تحت إشراف الملازم عبد الله حسب الرسول، مما أدى لوفاته.

٥/ اعتقال عدد من المؤرخين والطلاب بمدينة الحماحيس بتهم غير محددة، ما عدا تهمة التحضير والمشاركة في مظاهرات سيتعبر.

٦/ ندد كاسير بيرو مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالانتهاكات الموجهة في السودان. وقد فشل حسن الترابي الأمين العام لمؤتمر الشعب العربي الإسلامي في الرد على الوقائع المخينة التي أكدها بيرو عقب زيارته للسودان.

٧/ تحدث أسقف كانتربري جورج كيري من الأوضاع المأساوية التي شاهدها خلال زيارته لمخيمات النازحين في السودان نتيجة الحرب الدائرة في هذا البلد.

٨/ كما هاجم الدكتور «جورج كيري» كبير أساقفة كانتربري الأوضاع في السودان، وإضطهاد الحكومة السودانية لزمائها وكان المسئولون السودانيون قد حاولوا توقييد كيري بمعلومات غير

صحيفة عن الأوضاع في السودان. لكنه قام بجولة في البلاد كشف خلالها الممارسات الحقيقية للنظام.

١٠/ أكدت أديس أبابا أنه لا يساورها أدنى شك في الدور الذي لعبته الخرطوم في محاولة الإغتيال الأثمة التي استهدفت حياة الرئيس حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أثناء توجهه إلى مؤتمر القمة الأفريقية في ٢٦ يوليو وأعلن «ميليس زيناوي» رئيس وزراء إثيوبيا أن حكومته لديها أدلة قاطعة على تورط عناصر في أجهزة الأمن السودانية في العملية.

١٢/ السودان وتضاد وقعا اتفاقاً لترسيم حدودهما بعد أربعة أيام من المفاوضات في الخرطوم.

١٤/ تعذيب المعتقلين بوحشية في بيوت الأشباح بسجن كوبر الحموي - باستخدام أدوات بالغة الوحشية لإجبارهم على الإلقاء بمعلومات تستخدمها السلطة لمحاكمتهم بها .. يتراوح عدد المعتقلين ما بين ٢١ - ٤٠ معتقلاً.

١٤/ اغتيال طالبة شهير مختار بالتعذيب حتى الموت - سلمت السلطة جثمتها بحى إمتداد ناصر بحجة موتها بالذبحه الصدرية.

١٥/ وفاة الطالب موسى صديق موسى «ثانية آداب» جامعة أم درمان الإسلامية متأثراً بالجراح التي أصيب بها أثناء مظاهرات سبتمبر ٩٥.

١٨/ معلومات تفيد بأن الطالب شهاب على يوسف الممتقل منذ ٩/٩/٩٥ تعرض للضرب المبرح من قبل عناصر الأمن، وقد فقد وعيه ووضِعَ بالعناية المركزة لمدة خمسة أيام - بعد تحسين حالته نقل لمبانى الأمن بتهمة قيادة المظاهرات وحياسة سلاح.

١٩/ اندلع خلاف بين السودان والمانيا بعد اتهام بيتر متيلاسفير بون بالخرطوم حكومة البشير بقتل الطلبة الذين شاركوا في المظاهرات الأخيرة بالسجون ومراكز الحجز.

٢١/ أكد التجمع النسائي الديمقراطي السوداني المعارض أن عناصر «تايمة» لنظام الترابي اقتحمت مؤخراً بيوت الطالبات وقامات الدراسة وحتى الحمامات بجامعة الأهلية والسودان.

٢٢/ معلومات تفيد بأن سلطات الأمن قد اعتقلت أعداداً من المواطنين بمدينة الأبيض - بزعم أنهم يحضرون لمظاهرات لإخلال الأمن في الولاية. ومن بينهم السيد صالح التدم نائب برلمانى من حزب الأمة - السيد أحمد عيسى المهل إمام مسجد مركز الإمام المهدي بالأبيض.

٢٤/ المعارضة السودانية تحدد بالوثائق أماكن إقامة ٥٠٠ إرهابى في السودان، يقومون بالتخطيط لتدمير العناصر المسلحة الأفريقية والعربية بالخرطوم.

٢٧/ اتهمت الحكومة السودانية أوغندا بمساندة المتمردين الجنوبيين فى هجومهم الجديد في بداية موسم الجفاف فى جنوب البلاد على مواقع يسيطر عليها الجيش السودانى.

٧٧/ أكدت الخرطوم إتساع دائرة المعارك في جنوب السودان واتهمت أوغندا مجدداً بالاشتراك في النضال مع قوات «قرنق».

٧٨/ قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد الدكتور/ جون قرنق الإفراج عن عشرة من أسرى الجيش الحكومي للسودان كانوا قد وقعوا في أيدي قوات الحركة في أواخر الثمانينات وصرح أمajan أموم سكرتير الإعلام والثقافة في الحركة أن قيادة الحركة اتخذت مع هذا الإجراء من جانب واحد لإعتبارات إنسانية.

٧٩/ أكد اليكس دافال مدير منظمة حقوق الإنسان الأفريقية التقارير التي أشارت إلى أن الحكومة السودانية تقوم بعمليات اختطاف الأطفال وإرسالهم للمشاركة في الحرب الأهلية لجنوب السودان وصرح «دافال» بأن أعداداً كبيرة من الأطفال يتم اختطافهم بشكل مستمر حيث يرسلون إلى معسكرات لتدريبهم على القتال والقيام بأعمال مساعدة خلال الحرب ومن ثم يتم إرسالهم إلى الجنوب للقتال.

توثيق

٨٠/ تواصلت قوات أمن سلطة الجبهة الإسلامية في الخرطوم حملات جديدة في الاعتقالات، شملت قطاعات واسعة من المواطنين. ففي مدينة «بيلي» شملت الحملة العديد من الكوادر السياسية بتهمة التحضير للمظاهرات والإخلال بالأمن في المدينة. ومن ضمن المعتقلين - السيد صالح محمد توم نائب برلماني سابق من حزب الأمة، وأحمد عيسى المهل إمام مسجد.

٨١/ أدانت نقابة الصحفيين «الشرعية» السودانية قرارات اعتقال ١٣ صحفياً سودانياً في الخرطوم.. وأكد البيان أن نقابة الصحفيين تدين ذلك الاعتقال التعسفي الذي تم دون توجيه تهمة أو محاكمة وقال أن النقابة تدين معكك أجهزة أمن الخرطوم التي لم تراعى أبسط قواعد حقوق الإنسان بالزج بالصحفيين والطلبة والطالبات والمواطنين في بيوت الأشباح وتهديدهم بالقتل.

٨٢/ امتنعت السلطات السودانية عن منح السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء تلمذيرة خروج للسفر إلى إثيوبيا.

٨٣/ شاركت منظمة العفو الدولية - فرع الدانمارك في الحملة التي أطلقتها المنظمة الأم منذ يناير ١٩٩٥ لكشف انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان .. فقامت بعمل يوم مفتوح اشترك فيه أعضاء فرع المنظمة وعدد من الصحفيين وممثلين لوزارة الخارجية وهيئة الإغاثة المسيحية وهيئة الإغاثة الدانماركية.

اضواء على الاحداث

شهد عام ١٩٩٥ في بدايته وصول محادثات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحكومة السودانية تحت رعاية منظمة الإيقاد إلى طريق مسدود.

تمت خمس جولات من المحادثات بين الطرفين تحت رعاية الإيقاد خلال عامي ٩٣ - ١٩٩٥ وانتهت جميعها إلى لا شيء حيث كان يتم التفاوض كان يتم على أساس مبادئ اقترحها الوسطاء كمدخل لإيجاد حل للمشكلة وعرفت فيما بعد «بمبادئ الإيقاد»، وأهمها إعطاء الأولوية لوحدة السودان بفصل الدين عن الدولة وقيام مجتمع مدني ديمقراطي وفي حالة رفض الأطراف وعدم اتفاقها تعطي المناطق التي يحمل أهلها السلاح حق تقرير المصير.

وجدت هذه المبادئ قبولاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان والتجمع الديمقراطي المعارض ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بصفة عامة. في المقابل كان لدى الحكومة السودانية تحفظاتها حول المبادئ الستة بصفة عامة، ويتركز أكثر على المبدئين اللذين ينصان على فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان، مع عدم استعدادها للتنازل عن حكم الشريعة الإسلامية في الشمال ووافقت فقط على استثناء جنوب السودان من تطبيق أحكام الشريعة. أيضاً لم توافق الحكومة السودانية مطلقاً على مبدأ حق تقرير المصير باعتباره طريقاً مؤبداً لتفتيت وحدة السودان. في المقابل كان استمرار الحركة الشعبية على فصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير. وهكذا ظلت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة حيث لم يكن أي من الطرفين على استعداد لتقديم أي تنازل في أي من المبدئين، وكانت نهاية الجولة الأخيرة بمثابة إعلان شهادة وفاة للمفاوضات، رغم أن جميع الأطراف في طرفي النزاع والوسطاء أكدوا تمسكهم باستمرار مساعي «الإيقاد»، كما صبرت تأكيدات لاحقة من كل طرف على حدة في ذات الإتجاه، ولكن حووماً لم تتم أي مبادرة لمواصلة التفاوض حتى نهاية العام.

لقد تسببت عدة عوامل على فشل الوساطة، بل واستحالة استمرارها في ظل الظروف التي استجدت، وأهمها توتر العلاقات بين السودان وأريتريا إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب اتهام الحكومة الإريتيرية للسودان برعاية معارضيها من منظمة الجهاد الإريتري وتدريبهم في معسكرات داخل السودان وأرسالهم لأريتريا لزعة أمنها واستقرارها، في تطور لاحق تدهورت العلاقات مع أروغندا من أعضاء الإيقاد لأسباب مماثلة لذلك التي أدت لقطع العلاقات مع أريتريا وبالتالي قطع العلاقات الدبلوماسية. هكذا فقد إثنان من الوسطاء الأربعة أعضاء منظمة الإيقاد (أريتريا، يوغندا، إثيوبيا، كينيا) صفة الحياد في الصراع الدائر بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية وبالتالي لم

يعودوا مهلهين للقيام بدور الوسيط.

إنضمت لهما فيما بعد إثيوبيا في أعقاب محاولة إغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك بأيسر إيابا في يونيو، بعد أن أثبتت نتائج التحقيقات في محاولة الاغتيال تورط الحكومة السودانية في الإمداد والتخطيط.

شهدت الحرب الأهلية في الجنوب تطوراً آخر تمثل في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة شهرين خلال مارس، تم تمديده لشهرين ولم توافق الحكومة السودانية على تمديده لفترة ثالثة. تم الاتفاق تحت رعاية الرئيس الأمريكى الأسبق «جيمى كارتر» حتى يتمكن مركزه بآتلانتا «مركز كارتر» من تنفيذ حملة تطعيم في مناطق العمليات الحربية بجنوب السودان ضد مرض عمى الزهر الذى تسببه الدودة الميضية. رغم إيجابية الاتفاق إلا أن أهدافه كانت محدودة لإتاحة الفرصة لمكافحة المرض، ولم تتجاوز ذلك إلى أهداف أبعد، من شأنها المساعدة في التوصل لاتفاق حول انهاء الحرب. أيضاً تعرض الاتفاق لفترة انتهاكات من الجانبين ولم تكن محصلته النهائية في مستوى توقعات الوسطاء والأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المهتمة بشأن الأهلية في جنوب السودان.

على مستوى العمليات العسكرية شهد العام العديد من المصادمات بين الطرفين، احتلال مدن ومواقع عسكرية وانسحاب .. إلخ على النحو المذكور في يوميات الأحداث، إلا أن أكبر المواجهات خلال الأربع سنوات الساحبية تمت في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر هذا العام وحتى النصف الأول من نوفمبر.

بعد سقوط نظام الرئيس الإثيوبى «مانقستو هيلي ماريام» في عام ١٩٩١ تعرض الجيش الشعبى لتحرير السودان لما يشبه النكسة، بسبب فقدان لقواعد الاطلاق داخل الاراضى الإثيوبية التى كان يوفرها له النظام الإثيوبى السابق. أدى ذلك لإنسحابه من مناطق واسعة كان يحتلها جنوب شرق السودان «شرق الاستوائية» المتناحرة للمصدر الإثيوبية نتيجة انقطاع خطوط امداداته من داخل الاراضى الإثيوبية. إضافة لذلك ساعد النظام الجديد في إثيوبيا الجيش السودانى بالقيام بحركة الالتفاف لمهاجمة مواقع الجيش الشعبى لتحرير السودان من داخل الاراضى الإثيوبية.

منذ ذلك الحين اتصل مسلسل تراجع الجيش الشعبى لتحرير السودان وانسحب من العديد من المدن الاستراتيجية الهامة التى كان يحتلها مثل تودريت وكبوتيا وبو .. إلخ.

تزامن ذلك فى الإنشقاق فى الحركة الذى ترتب عليه خروج «ريك مشار، ولام أكول» وتأسيس حركة استقلال جنوب السودان التى دخلت فى مواجهات عسكرية مع الجيش الشعبى، مما أضعف من قدراته وكفاءته فى مواجهة جيش الحكومة فى أكتوبر من هذا العام، باس الجيش الشعبى بشن هجوم كبير على مواقع الحكومة في شرق الاستوائية قام خلاله باحتلال العديد من المواقع العسكرية للاستراتيجية فى الطريق بين «دينمولى» و «جوبا»، حتى وصل إلى موقع يبعد ١٤ ميلاً من جوبا أكبر مدن جنوب السودان.

قيّم المراقبون هذا المعارك بأنها الأكبر خلال الأربع سنوات الماضية، كما أنها أكبر انتصار يحققه الجيش الشعبي، وأكبر هزيمة تلحق بالحكومة خلال هذه الفترة.

أرجع بعض المراقبون أسباب ذلك الانتصار لاستلام الجيش الشعبي دعمًا عسكريًا كبيرًا من بعض الجهات الأجنبية، ولكن مصادر الجيش الشعبي نفت ذلك، وأكدت أن ذلك الانتصار تحقق نتيجة لعاملين :

١ - أنهم قد تمكنوا من تحقيق وحدة الحركة هذا العام ولم يعودوا يحاربون بعضهم بعضًا.

٢ - أن الجيش السوداني حاليًا في أقصى حالات ضعفه من حيث التدريب والعتاد والإمدادات وبالتالي هبوط المعنويات.

في المقابل اتهمت الحكومة السودانية الجيش والحكومة الأوغندية بالمشاركة في الهجوم الذي قامت به قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهذبت بغزو أوغندا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في إبريل متهمه إياه بدعم قوات المتمردين الأوغنديين المعارضة في شمال أوغندا.

معمومًا يمكن إجمالاً تطورات الحرب الأهلية في جنوب السودان خلال عام ١٩٩٥ بفشل وساطة الإيقاد، وقف إطلاق النار، وحدة الحركة بعودة الفصائل المنشقة إليها وتعاقد حدة المواجهات العسكرية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر.

ويبقى بعيداً احتمال التوصل لاتفاق سلمي يضع نهاية للحرب التي دخلت عامها الثالث عشر وبلغ ضحاياها حوالى ١,٣ مليون نفس.

جرت خلال شهر إبريل أول انتخابات نيابية في البلاد بعد الانقلاب المعكوفى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الذى أطاح بحكومة السيد الصادق المهدي.

تم فى هذه الانتخابات انتخاب ٢٦ مجلّساً لولايات السودان الست وعشرين بالإضافة لأعضاء المجلس الاتحادى «المجلس الوطنى» ومنهم ٤٠٠ نائب.

جرت الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات الجديد الذى يحظر الأحزاب السياسية وبالتالي الترشيح على أساس حزبى، بالإضافة لصرف المرشحين من أموالهم الخاصة على حملاتهم الانتخابية على أن تتولى الدولة ذلك.

جدير بالذكر أن التنظيم السياسى الوحيد ' - - - - -' - - - - -' هو تنظيم «اللجان الشعبية للإنقاذ» وهو تنظيم هرمى يتدرج من مستوى اللجنة الشعبية بالحي إلى المدينة ثم المحافظة ثم الولاية وحتى قمة الهرم على المستوى القومى.

يقول المراقبون أن الإقبال كان ضعيفاً للغاية ولم تتجاوز نسبة المشاركة ٥٠٪ حسب تقديراتهم، كما اعترفت الحكومة بفشل الانتخابات من حيث مشاركة المواطنين. ترمز أسباب عزوف المواطنين عن

المشاركة لاقتناعهم بعدم جدوى الانتخابات في ظل حظر حرية التنظيم السياسي وحرية التعبير وجملة القوانين المقيدة للحريات، إضافة إلى أن قانون الانتخابات الجديد لنفسه مصمّم بشكل يضمن في النهاية الأغلبية الساحقة لمؤيدي الحكومة «أعضاء الجبهة القومية الإسلامية» من خلال النسبة العالية للأعضاء المعيّنين وإجراءات التصعيد من اللجان القاعدية إلى المستويات الأعلى وفق أسس ولوائح تخدم ذات الهدف.

على مستوى الحركة النقابية وهي من أقوى مؤسسات المجتمع المدني في السودان شهد عام ١٩٩٥ المزيد من المصادرة لحرية العمل النقابي، واعتقال القادة النقابيين وتعريضهم للتعذيب في مراكز الاحتجاز السرية المعروفة «ببيوت الأشباح»، والفصل التعميفي والفصل الجماعي للعاملين لأسباب سياسية تتعلق بموقفهم من سياسات الحكومة، وتميّزت الحركة النقابية في السودان عبر تاريخها باستغلاليتها عن الحكومات، ويعود ذلك إلى ظروف نشأتها الأولى خلال الأربعينيات حيث يادر عمال السكة الحديد بإنشاء أول تنظيم نقابي في النصف الثاني من عام ١٩٤٧. منذ ذلك الحين والحركة النقابية تمثل مكاناً متميزاً في نسج المجتمع السوداني.

النقابات أدخلت مفاهيم جديدة، كانت على سبيل المثال تصلدم يومياً بالمضّم حول شروط العمل، سواء بالنسبة لمجموع أعضائها أو لقسم منهم أو حتى لأفراد منهم. لذلك لم يكن معلّم يعرف الموسمية التي اتسمت بها حياة الأحزاب السياسية، كذلك كانت النقابات مدرسة عملية في الديمقراطية، الجمعيات العمومية السنوية والمحاسبية المبنية على الرقابة وانتخاب اللجان القائمة والمناصب القيادية، وحق تغيير المدوبين والظفرة الداخلية والتقرير السنوي، وهي ممارسات كانت ومازالت تفتقدها أحزاب الطبقات المتسلطة.

لقد أثنى الصدام بين النقابات والسلطة الاستعمارية حول قضايا مطلبية إلى تعميق الدور الوطني للنقابات والذي ظلت تلعبه خلال المراحل التاريخية المختلفة حتى الآن.

كانت طبعياً أن تحاول كل الحكومات الدكتاتورية التي تماقت تقليد أظافر الحركة النقابية وتقليل دورها عبر سن قوانين تحد من حرية العمل النقابي، وتعيد تنظيم النقابات، وسياسة الفصل والتشريد والاحتجاز لحرمان العاملين من قيادتهم المجرّبة .. إلخ. ولتكون المحصلة النهائية تكوين نقابات صورية لا تعبر عن إرادة القواعد، وتابعة للسلطات الحاكمة. عمومًا يجمع المحللون على أن الحركة النقابية في السودان كانت وباستمرار قادرة على تجاوز تلك التعديّات عبر أسلوبين :

١ - تعبئة القواعد للضغط على القيادات المعيّنة والمالية للحكومة، وإجبارها على اتخاذ مواقف وسياسات لمصلحة العاملين.

٢ - مقاومة قرارات الحل بتأسيس اللجان الصورية ولجان الظل التي تباشر قيادة القواعد عبر أشكال تنظيمية مختلفة وقنوات اتصال .. إلخ.

قام النظام الحالي بحل جميع النقابات وإعادة تكوينها على أساس قانون جديد وقانون النقابات لعام ١٩٩٢، الذي جرت انتخابات النقابات هذا العام على أساسه وقد سبقتها حملات اعتقالات وفصل من الخدمة للعناصر النقابية القيادية من غير مؤيدي الجبهة القومية الإسلامية.

على صعيد آخر توالى حركات الاحتجاج والمظاهرات في الشارع السوداني خلال عام ١٩٩٥. شهد الربيع الأول من العام مظاهرات طلابية وحركات احتجاج مختلفة.

في شهر مايو خرجت جماهير الأحياء بالعاصمة المثلة في مظاهرات ليلية لعدة ليال احتجاجاً على ترئى خدمات الكهرباء والمياه. سير سكان أبو سعد وبانت والعباسية بمدينة أم درمان موكباً هادراً عم شارع الأريمين ووصل حتى مبنى الإدارة المركزية بام درمان رندوا فيه هتافات ضد أداء السلطة وممارساتها وصولاً إلى المطالبة بإسقاطها.

أشعل مواطنو المودة طارات السيارات في الشوارع ودخلوا في مواجهات ومصادمات مع قوات الأمن والاحتياطى المركزى وكذلك خرج مواطنو أحياء أمبدة، الثورات، أبوروف، بيت المال، ودارو بمدينة أم درمان والمصفاة والديم وامتداد ناصر بلخرطوم إضافة إلى الكلاكات وأحياء الخرطوم بحرى.

أمقب كل هذه المظاهرات حملات اعتقال واسعة وتحقيق وتغذيف في أقسام الأمن ومحاكمات فورية بمحاكم النظام العام في حالات أخرى.

في شهر سبتمبر شهدت العاصمة السودانية أقوى حركة مظاهرات واحتجاج منذ مجيء الفريق البشير للسلطة وشكلت تهديداً حقيقياً لاستمرار نظامه في السلطة حيث أعادت اللانهاج ما جرى في أكتوبر ١٩٦٤ وإبريل ١٩٨٥ حينما تمكن الشعب السودانى من إسقاط دكتاتوريتى إبراهيم عبود (١٩٥٨ - ١٩٦٤) وجعفر نميرى (١٩٦٩ - ١٩٨٥) مير أسلوب واحد هو الخروج للشارع والعصيان المدني والإضراب السياسى العام الذى يوقف دواب العمل والإنتاج كلية ويصيب البلاد بحالة شلل كامل في كل المرافق، بحيث لا تجد السلطة الحاكمة معه بدأ من الانسحاب والتغلى عن الحاكم.

فيما يلى وصف لتفاصيل الأحداث التى جرت خلال شهر سبتمبر نقلاً من صحيفة الميدان السرية التى تصدر في الخرطوم - عهه سبتمبر ١٩٩٥ - :

من هم الطلاب المعتقلون؟

(١) مرتضى عبد الرزاق - جامعة الخرطوم (٢) ماجدولين حاج الطاهر - جامعة الخرطوم (٣) اسامه مديق يوسف - الأهلية - علوم إدارية (٤) عصمت عبد المنعم - الأهلية - علوم إدارية (٥) إبراهيم فتح ميد الرحمن - جامعة الخرطوم (٦) عبد الباقي ناصر - جامعة الخرطوم (٧) أحمد المصطفى - الخرطوم - دراسات عليا (٨) محى الدين الجلال - الخرطوم (٩) عدلان أحمد عبد العزيز - الخرطوم (١٠) هوش بشير عبد الله (١١) ياسر محمد على - جامعة النيلين - طالب دراسات عليا (١٢) ليفين الطوب - النيلين - ٢

علوم (١٣) معتمد عبد الله - النيلين - آداب (١٤) ياسر محمد علي - جامعة جوبا - طائب بالسنة الرابعة (١٥) عبد الرحمن علي بشري - جامعة جوبا - كلية الطب (١٦) معاوية محمد عثمان - جامعة السودان (١٧) مهيد أحمد صديق الخرطوم - هندسة ٤ مساحة (١٨) السريابو (١٩) مجدى عثمان - ج السودان (٢٠) حسن علي - خريج جامعة السودان.

وقد تم اعتقالهم مساء السبت ٩/٢ بالثورة الحارة (٢٢) بعد أن اقتحمت المنزل قوة من جهاز الأمن يتراوح افرادها بين ٦٠ إلى ٧٠ شخصاً بكامل اسلحتهم. منيقت المداهمة عملية تطويق للمنطقة بكاملها اشاع فيها عناصر الأمن أنهم يلاحقون عصابة تعمل فى تجارة المخدرات ١

يتمرض جميع هؤلاء المعتقلين للتعذيب وقد نقل من بينهم لينين الطيب وماجدولين إلى مستشفى السلاح الطبى من أثر التعذيب ثم اطلق سراح ماجدولين اخيراً بتاريخ الاثنى ٩/١١، وغادرت المستشفى إلى ذويها.

كيف بدأت الأحداث؟

الاثنى ٩/٤ : مسيرة من التجمع الوطنى الديمقراطى لمدير جامعة الخرطوم لإطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

الثلاثاء ٩/٥ : مسيرة أخرى لاستلام الرد من مدير الجامعة الذى قال أنه غير مسئول من طلاب أخلو بأمن الدولة وامتقلوا خارج الجامعة.

الأربعاء ٩/٦ : امتصام طلاب كلية الغابات وكلية المعمار.

الخميس ٩/٧ : استمرار امتصام المعمار والغابات بالإضافة إلى كلية المشاحة.

السبت ٩/٩ : وزع للتجمع الوطنى الديمقراطى بياناً جماهيرياً وأقيم ركن نقاش لتعبئة الطلاب حول الامتصام. وانضمت إلى الكليات السابقة كلية الاداب. كانت مشاركة الطلاب عالية جداً فى الامتصام (ما عدا طلاب الجبهة الإسلامية).

اصطف بعض الطلاب على شارع الجامعة يحملون شعارات توضح اسباب الامتصام المتمثلة فى : (١) المطالبة بانتخابات الروابط والجمعيات (٢) إطلاق سراح الطلاب المعتقلين.

هاجمت كتائب (الإخوان) الطلاب بالسيغ والطيقان وتمكن الطلاب من دهرهم وإرغامهم على الهروب إلى مسجد الجامعة. عدد الإصابات ٢٩ طالباً نقلوا لحوادث الخرطوم (توجد بينهم حوادث خطيرة).

ثم جات فى المسجد نفقة قوة أمن يرفقة بعض الطلاب (الإخوان) وتجددت اشتباكات المنف مرة أخرى كانت نتائجها خطيرة طعن طالب فى بطنه، أصابه آخر فى رأسه إصابة خطيرة وسقوط طالب ثالث من كلية العلوم.

الأحد ٩/١٠ : اعتصام مدرسة العلوم الرياضية وثانية علوم. تحرشات من قبل (الإخوان) ولعن طالب في بطنه أثناء ركن نقاش ردود فعل عنيفة من قبل الطلاب. بعد ساعة دخول حوالى ١٥٠٠ من عناصر الأمن وكثائب (الإخوان) من الجامعات الأخرى واحتلال الجامعة وانسحاب الطلاب إلى الداخليات.

الاثنين ٩/١١ : غلقت الجامعة هائلة حتى الحادية عشر صباحاً. ثم لاحت طلوع مظاهرات طلاب جامعة السودان والنيلين بشارع الجامعة حتى وصلت جامعة الخرطوم حيث التحم الطلاب ومسيروا مسيرة هادئة وصلت حتى السوق العربى ودعوا فيها الشعارات (يا خرطوم ثورى ثورى ضد الحكم الديكتاتورى - الوحدة الوحدة يا طلاب العسكر والإرهاب - حرية ٢٠ صفحات - حرية - عائد عائدا يا أكتوبر والترايبى يرجع كوبر). وتواصلت المظاهرات حتى المساء وعبر بعض الطلاب والمواطنون كوبريال النيل الأبيض وقادوا المظاهرات فى شارع الأربعين واتجهت مجموعات أخرى مارة بشارع الموردة وسوق الشهداء أم درمان مروراً بأحياء ودرود البنا ورد نوبارى حتى آخر شارع الهجرة مما اضطر قوات الجيش التى تحرس الكوبرى إلى قفله بالديابيات تحسباً لمجموعات أخرى قد تتجه إلى أم درمان أيضاً. يذكر أن المتظاهرين قد قذفوا مبنى عمارة الليحاء بالحجارة وتركزت هتافاتهم ضد الجبهة الإسلامية وإشعلوا العربات هناك: وأحرقوا مدد (٢ متر) (٢ مربة تاكسى) تابعتين للأمن مع تحطيم عدد من العربات الفاخرة أمام المبنى. كما يذكر أيضاً تصدى عناصر الأمن لها قرب فندق المريديان وإحراقها الرصاص فى الهواء مع اعتقال بعض الطلاب، وفى وقت متأخر من مساء نفس اليوم امتلأ شارع الأربعين على امتداده بالمظاهرين من مختلف الفئات الشعبية.

وفى اليوم ذاته خرج طلاب الجامعة الأهلية - أم درمان فى مظاهرة عقب مخاطبة الاتحاد للطلاب ومضوا حتى وصلوا إلى حى بانث حيث تصدى لهم قوات الأمن.

الثلاثاء ٩/١٢ : مسيرة مشتركة بين طلاب النيلين - السودان - الخرطوم، تحركت من جامعة الخرطوم على شارعى الجامعة والنيل قوبلت بهتف من قبل عناصر الأمن وكثائب (الإخوان) استخدم فيها الرصاص الحى والسيخ والمضى والبمبان وسيارات الأمن تقطعت المظاهرين بإتقاس سرقتها. تولى أحد الطلاب من جامعة السودان وسقط المضرات من الطلاب والطالبات جرحى ومصابين بإصابات مختلفة.

استولت عناصر الجبهة بعد خروج الممسيرة على الجامعة وشارع الجامعة وقطعوا السبيل أمام مظاهرات الطالبات القادمة من داخليات البركس وتحرشوا بالطالبات بمساعدة عناصر الأمن على الرجوع إلى الداخليات وطاردوهن حتى الجزء الأول من الداخليات حتى اضطر الحرس الجامعى للتصدي لبعض عناصر الأمن والإخوان.

غزو الجامعة الأهلية

عقب مودة الطلاب إلى مباني الجامعة بعد أن تفرقت مظاهراتهم التى أحرقوا فيها كشك بمعد الأمن الشامل اتجهت إلى الجامعة العربات التى تحمل كثائب الدفاع الشعبى والأمن الاحتياطى المركزى. نزلت

هذه القوات، اصطفت في شكل طوابير عسكرية، هلت ثم كبرت ثم اقتحمت الجامعة وانتهالت هرباً على الطلاب والموظفين والاساتذة وحتى عمال الكافتيريات. شتموا طلاب الجامعة وموظفيها واساتذتها اقتذع الشناعات واكثرها انحطاطاً. اجلسوهم في حر شمس الساعة الثالثة ظهراً في ساحات الجامعة، واجبروهم على القيام والجلوس والقيام مراراً. واساموا الالاب مع طالبات الجامعة وموظفاتها، قالوا لاستاذة فيزياء اسمها احسان انهما لو كانت تفهم حرفاً واحداً في الفيزياء لما تركت الطلاب يفعلون ما فعلوا وضربوها بالعصا على راسها. كسروا باب ابي مكتب في الجامعة واعتدوا على كل ما هو موجود في مكاتب اتحاد الطلاب : وثائق ومستندات، اختام، اموال، اوراق ثبوتية. وصادروا الممتلكات الشخصية للطلاب كفنائهم خالصة لهم.

نقل بعض الطلاب إلى المستشفى من بينهم الطالب استيفن ياك. وفي الحملة التباديبية ذاتها امتقلت الطالبة سميرة عباس عيد المجيد وتم تعذيبها في مكاتب الأمن حتى تعرضت للزيف الداخلي في الرأس ودخلت في غيبوبة لمدة يومين، كما تم اعتقال طلاب آخرين وتعذيبهم لمدة يومين من بين هؤلاء حافظ مختار / دراسات بيئية، عبد الرزاق رحمة / إدارة أعمال وأولئك الذين ضربوهم داخل مسجد الجامعة واخرجوهم منه عنوة، إضافة إلى عدد كبير من الطلاب والطالبات الذين اخذوهم بحافلات انقل العام مباشرة إلى مكاتب الأمن. فعلت هذه الكتابات كل ذلك ثم تجمعت وصلت صلاة الشكر داخل الجامعة ثم ركب افرادها عرباتهم ومضوا طوال شارع الاربعين يهتفون (الله اكبر هزمنا الخونة والكفرة).

وفي يوم الثلاثاء نفسه خرجت مدارس معظم احياء أم درمان وبحرى الطبيعية ووقعت أحداث ساحة سجن كوبر وقشلاق السجن وخرجت مظاهرة سوق ليبيا العارمة التي كانت تهدف : (وسفتوا الدين يا وسخين، ماجدولين يا وسخين) لم توقفها السلطة إلا بالدابيات فعلاً. وهو اليوم الذي سقط فيه الشهيد عبد الرحمن الأمين أبو الحسن الذي يحاولون الصاق أسمه بهم وهو منهم براء.

الارباء ١٩/٣ : وقعت اشروس المواجهات بين الطلاب ومناصر الأمن وكتائب الجبهة. كانت المسدسات والرشاشات مصوية مباشرة على رؤوس الطلاب، امتلا الفضاء بأصوات الطلقات ومواتر ينطلق منها الرصاص إلى أرجل المتظاهرين.

« اعتداء على داخلات الطلاب ومشاركة فعالة من قبل مناصر الجبهة في تمع الطلاب ودل مناصر الأمن عليهم. من أشهر عناصر الأمن التي شاركت : (١) ثابت - خريج اداب الخرطوم وطالب دراسات عليا (كان يضرب الطلاب بالسيف والحقان)، (٢) محمد عثمان - ٢ اداب جامعة الخرطوم.

« يلاحظ أن الاحتياطي المركزي كان موجوداً إلا أنه لم يدخل حرم الجامعة مثلما فعلت كتائب الجبهة والأمن.

« من الملفت جدا مشاركة عدد من الإرهابيين (الأجانب) من افغان وإيرانيين وأعضاء حركة «حماس» في طرب الطلاب وتمديهم لذلك قبل مناصر الأمن وكتائب الجبهة الإسلامية خاصة بكليات شمبات .

• وفي اليوم نفسه وقعت غزوتان شبيهتان بغزوة الأهلية سابقة الذكر في كل من جامعة السودان وكلية شميات جامعة الخرطوم.

الخميس ١٩/٤ : عناصر الأمن والإخوان وقوات الاحتياطى المركزى تطوق كافة الجامعات التى شاركت فى المظاهرات. مسيرة طلاب كلية كمبيوتر مان ووصولها حتى الخرطوم، خروج طلاب الجناح الجنوبي - جامعة السودان - مساء بأحياء الدم ومشاركة أعداد كبيرة من المواطنين معهم، الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن تعلن التعبئة الشاملة، انتفاش القوات النظامية وغير النظامية على معظم شوارع العاصمة والاعتداء على المواطنين دون أسباب واعتقالهم من الشوارع العامة.

الجمعة ١٩/٥ : القوات النظامية تنسفل حتى وقت متأخر من اليوم باعتقال الأطفال المشردين من الأسواق.

السبت ١٩/٦ : اعتقالات واسعة وسط الطلاب والأحياء الشعبية، استجلاب عناصر الجبهة الإسلامية واستنفاذهم من الأقاليم للخرطوم واسكانهم بمبزل الرى المصرى بالخرطوم غرب (الاستراحة) وتسليحهم بالعصى والسيخ والسلاح وإشراكهم فى الحراسات الليلية وتطويق الجامعات. احتلال الجامعة الأهلية بواسطة قوات معظمها من غير النظاميين وملاحقة عدد من الطلاب والطالبات فيها واعتقال أسكترين الثقافى للاتحاد أحمد محمد حسن/ ٤ علوم إدارية، إضافة إلى طارق يوسف/ ٢ انجليزى ومحمد الحسن هرون/ تصميم هندسى وآخرين.

والطلاب الذين اعتقلوا من جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى هم : من داخلات الجامعة : محمد يعقوب ٢٤ سنة، اسحاق حامد ٢٨ سنة، صالح حسن النو ٢٤ سنة، الطيب موش الكريم ٢٦ سنة، ادريس محيى الدين ٢٢ سنة، محمد حمودة ٢٢ سنة، محمد الأمين بشرى ٢٥ سنة، اسماعيل جدو ٢٦ سنة، بلال محمد عثمان ٢٠ سنة، حامد على عبد الله، ميد الله بركات، محمد بابكر، كما اعتقلت عديلة محمد عثمان من داخلية البنات، كما تم اعتقال عدد من جامعة الخرطوم نذكر منهم : عمار محمد الأمين ٢٤ سنة، قمر يوسف ٢٧ سنة، الطيب أحمد ٢٢ سنة، عبد القويوم شريف ٢٥ سنة، عبد الحليم الحسن ٢٢ سنة، نجيب خضر ٢٥ سنة، محمد على ٢٣ سنة، مصعب حامد ٢٥ سنة، بابكر محمد عبد الله ٢٥ سنة، مجتوب الخرسائى ٢١ سنة، وأيضاً تم اعتقال حمد العمر ٢٠ سنة/ المركز القومى للبحوث، الياباه لامودى ٥٣ سنة (جنوبى)/ إدارة الخدمة - جامعة الخرطوم، محمد الطيب أحمد - ٢٤ سنة/ جامعة القرآن، مبارك أحمد الحسن ٢٧ سنة/ جامعة السودان.

من أبرز الشعارات

جامعة حرة أو لا جامعة - وحدة قوية ضد الجبهة الفاشية - عايد عايد يا اكتوبر الترابى يرجع كوبر - الطلاب المعتقلين هايدين هايدين.

الوضع بالمستشفيات

سيطر الإخوان وعناصر الأمن على قسم الحوادث والمشرحة بمستشفى الخرطوم منذ اليوم الأول للحادث، حتى أن شارع الحوادث نفسه ما يزال مغلقاً حتى هذه اللحظة، لم تستخرج شهادة وفاة لأى من الستة الذين ثبتت وفاتهم حتى الآن، منهم حالتان معروفتان أحدهما مدرب (الكأندور) فائز محمد على القاطن بالصحافة شرق والذي تحول مآتمه إلى مظاهرة ضخمة ضد النظام ومعارك من افراد الأمن، والآخر محمد فضل المولى بالديوم الشرقية، وقد تم إجراء بقتهم بواسطة الأمن، الذين يباشرون علاج المصابين (الذين بلغ عددهم ٢٢ جريحاً بينهم ٩ حالات خطيرة)، هم أطباء الجبهة اضافة إلى عناصرهم من طالبات كلية التمريض العالي فقط، العدد الكلى للمصابين بمستشفى ام درمان هو ٣٦ من بين الطلاب والمواطنين من بينهم حالتان خطيرتان (اصابات فى الرأس) احدى هذه الحالات طالبة بكلية التربية/الخرطوم وحالة كسر مركب لطالب بالجامعة الاهلية يدعى ادوارد ياسين، ومن بينها أيضاً حالات اصابة بالرصاص فى الأرجل، أما فى مستشفى الخرطوم فهناك ١٥ حالة اصابة بالرصاص من بينها حالتا وفاة قورية، وهناك اصابات أخرى ناتجة عن الطعن باله حادة، وحتى هذا الملحق ما زال الحصر جارياً.

من دروس المعركة

• أنها أكدت على وحدة الحركة الطلابية، وقدرتها على رم صفوفها فى سبيل الدفاع عن حقوقها وحرياتها وفى التعبير عن رفضها للديكتاتورية وانحيازها لجماهير الشعب.

• أكدت أيضاً على الدور الطبقي والقيادي للحركة الطلابية، رغم هيمنة عناصر السلطة على اتحاداتها ومصادرة تنظيماتها النقابية، وبالتالي قدرتها على ابتكار أشكالها التنظيمية المستقلة.

• زعزت أركان النظام القائم وحطمت أوهامه وأدخلت فيه شعوراً بالرعب بالذم لم يستشعره ولم يتوقعه منذ وصوله السلطة فى يونيو ١٩٨٩.

• أثبتت جماهير الحركة الطلابية قدرتها وقدره الشعب السوداني عامة على مقاومة الديكتاتورية والحق الهزيمة بها مهما عشدت من أدوات القمع والقهر ومهما تحصنت.

• كشفت عن المهام الدموية الدينية التي تدخر لها السلطة مناصر أمنها الخاص وكثائنها من الدفاع الشمسى والشرطة الشعبية، إضافة إلى الإرهابيين «الأجانب» الذين تأويهم وتدفق عليهم من دماء الشعب وعرقه.

• كشفت عموماً عن طبيعة هذا النظام بكل فاشيته ودمويته وعن مدى أساليب القمع التي يمكن أن يلجأ إليها عندما تصيبه لومة الذم ويحس يذنو أجله.

• برهنت على أهمية القيادة ودورها الحاسم فى خوض المعارك ضد نظام بكل هذه الفاشية والشراسة، كما أثبتت أهمية تطوير الأساليب والاليات والتكتيكات اللازمة لمواجهة العنف والتصفية

الجمسية التي يقوم بها النظام ضد خصومه السياسيين.

جرت خلال العام عدة محاولات للمصالحة بين النظام والمعارضة ممثلة في أحزابها السياسية التي حظرت الحكومة نشاطها منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، كان طرفاً في هذه المفاوضات إلى جانب ممثلي الحكومة بعض الشخصيات القيادية في حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى، بينما أعلنت قوى سياسية من هسنتها قيادات في الحزبين المذكورين معارضتها لأي تفاوض مع النظام. عمومًا لم تشر تلك المفاوضات عن أى نتائج إيجابية، أكثر من ذلك لكثت المفاوضات بعد الشقة بين الحكومة والمعارضة وضعف بل استحالة الاتفاق. بينما تؤكد الحكومة موقفها من عدم السماح بعودة الأحزاب ترى بعض الأحزاب أن الأساس لى تسوية سلمية مع النظام هو السماح بحرية التنظيم والتعبير والغاء القوانين المعقدة للحريات التى سنّها النظام .. إلخ.

وهذا ما رآه السيد الصادق المهدي مراراً مقروناً بدموته لعقد مؤتمر يستورى يتم فيه الاتفاق على كيفية الخروج بالبلاد من أزمتها، فى ذات الاتجاه توصلت دعوة السيد المهدي «للجهاد المدني» لتحقيق التحول والتغيير سلمياً .. فى يونيو خاطب السيد المهدي المصلين فى ميد الأضفى معلناً عدم جدوى التفاوض مع النظام ودعا لإسقاطه، ترتب على ذلك اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر تصاعدت خلالها الحملات المطالبة بإطلاق سراحه من جهات عديدة.

فى الجانب الآخر ظلت أحزاب أخرى تؤكد على موقفها من عدم المصالحة مع النظام وتدعو لإسقاطه كطريق وحيد لتحقيق الاستقرار وإيقاف الحرب فى الجنوب. عمومًا كان موقف السيد المهدي فى يونيو واعتقاله بعد ذلك هذا فاصلاً فى التفاوض مع الحكومة واحتمالات المصالحة مع المعارضة.

فى مؤتمره الذى انعقد بأسمرأ عاصمة أريتريا خلال الفترة من ١٥ - ٢٢ يونيو ١٩٩٥ أكدّ التجمع الوطنى الديمقراطى، وهو التحالف الذى يضم كل الأحزاب السياسية المعارضة فى الشمال والجنوب بالإضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان، كذاً على ألاّ مصالحة مع النظام ودعا لإسقاطه عبر الانتفاضة الشعبية والعمل المسلح كما دعا أيضاً لإجثائه من جذوره.

انعقد المؤتمر بعد فترة من الخلافات داخل التجمع حول العديد من القضايا من بينها هيكله التجمع وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

شاركت فى المؤتمر أطراف عديدة من القوى السياسية السودانية المعارضة بكافة فصائلها الحزبية والنقابية والشخصيات الوطنية.

• تم عقد المؤتمر تحت شعار «مؤتمر القضايا المصرية» وناقش المؤتمر وتوصلوا لقرارات فى القضايا التالية :-

١ - إيقاف الحرب وأحلال السلام فى السودان.

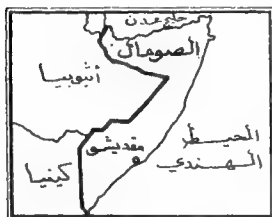
- ٢ - حق تقرير المصير.
 - ٣ - علاقة الدين بالسياسة.
 - ٤ - شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية بعد إسقاط النظام.
 - ٥ - برامج واليات تصعيد النضال من أجل إسقاط النظام.
 - ٦ - ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية.
 - ٧ - مقومات سودان المستقبل.
 - ٨ - هيكلية التجمع الوطنى الديمقراطى.
 - ٩ - القضايا الإنسانية.
- ٤ : وهكذا ينتهى عام ١٩٩٥ وقد قرّر الطرفان «الحكومة والمعارضة» المضى قدماً فى طريق المواجهة فى ظل استحالة الاتفاق.

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

القرن الأفريقي

* الصومال



* اعد هذا التقرير الخاص بالصومال الباحث سامح فوزي

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ١,٥ ٪
 متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٢٨,١ ٪
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٤٧
 معدل الامية للكبار: ٧٦ ٪
 ميزان الموارد: - ٦٨,٩ ٪
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٥٠٢
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٧
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٥
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٢٢٥٠٠

تاريخ الاستقلال: ١٩٦٠/٧/١ م عن إيطاليا
 والمملكة المتحدة
 نظام الحكم: جمهوري
 إسم رئيس الدولة (المؤقت): علي مهدي محمد
 عدد المحافظات: ١٦ محافظة
 العاصمة: مقديشو
 المساحة (كلم^٢): ٦٣٧, ٦٦٠
 عدد السكان (مليون): ٩
 معدل الزيادة السكانية: ٣,٢ ٪
 الديانات: ٩٩ ٪ مسلمون سنة ، ١ ٪ ديانات
 محلية
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٢٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليار شلن صومالي): ١٥٨٣
 العملة: الشلن الصومالي
 الدولار = ١٨٩٦ شلنا صومالي
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٨٠
 اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٥٠

يوميات الأحداث

يناير

- ٢/ مصرع وإصابة أكثر من مائتي شخص في معارك بمقديشو.
- ٥/ تزايد حدة القتال في شوارع مقديشو للسيطرة على المنشآت الحيوية.
- ١٢/ وكالات الممونة تهدد بوقف جميع عملياتها ما لم يتم الإفراج عن موظف ممونة فرنسي اختطف في مقديشو.
- ١٤/ ثلاثون مسلحاً صومالياً يحتجزون ٥ موظفين دوليين تابعين للأمم المتحدة.
- ١٥/ إطلاق سراح الموظفين الخمسة التابعين للأمم المتحدة.
- ١٨/ مسلحون صوماليون يقتلون «البشير علي» مدير وكالة الإغاثة الإسلامية في مقديشو.
- ٢٠/ تصاعد حدة القتال في الشطر الجنوبي من العاصمة الصومالية.

فبراير

- ١/ قوات تابعة للتحالف الوطني الصومالي الذي يرأسه محمد فارح عديد تحتل لمقر الرئيس لقوات الأمم المتحدة.
- ٢/ مسلحون صوماليون يحتجزون ١٤ موظفًا تابعين للأمم المتحدة.
- ٢/ على مهدي - زعيم التحالف لإنقاذ الصومال - يعرض خطة للمصالحة الوطنية.
- ١٨/ منظمة صومالية جديدة تسمى «المجلس الصومالي للمصالحة» ترمي خطة لتحقيق مصالحة وطنية.
- ٢١/ على مهدي - زعيم التحالف لإنقاذ الصومال - يطالب عديد بتقديم تنازلات تفاديًا للحرب.
- ٢٢/ زعيمًا أكبر فصيلتين صوماليتين الجنرال محمد فارح عديد، وعلى مهدي يوقعان اتفاقًا بوقف إطلاق النار وتقسيم السلطة.

مارس

- ١/ اشتباكات ضارية في جمهورية أرض الصومال بين قوات الرئيس إبراهيم مقال ومويدي خصمه

الرئيس السابق عبد الرحمن أحمد.

٢/ الجنرال فارح عبيد يعرب من ارتياحه لرحيل القوات الدولية ويتعهد بالتعاون لبناء الصومال.

٣/ فارح عبيد وعلى مهدى يشكلان إدارة مشتركة لمطار مقديشيو ومينائها.

٤/ هجوم على أحد السجون في مقديشيو يسفر عن سقوط سبعة قتلى وجرحى كثيرين.

٥/ آلاف الصوماليون ينظمون مظاهرة يطالبون فيها بتطبيق الشريعة الإسلامية.

إبريل

١/ رئيس المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية الشيخ يوسف محي الدين يعلن من مقبوبات مشددة لمزوري العملة.

٢/ جماعة «الصقوة الصومالية» تعرب من أسفها لاستمرار أعمال العنف وتدعو إلى إختيار سلطة انتقالية.

٣/ ممرع ١٢ صومالياً في معارك بين ميليشيات قبيلتي هير جدر ومريمان في وسط الصومال.

٤/ ظهور دلائل تشير إلى استعداد الدول الكبرى للاعتراف بجمهورية أرض الصومال.

٥/ اثنتان من وكالات الأنباء بتمرخضان للنهب من جانب مسلمين مجهولين.

مايو

١/ مؤلفون صوماليون يطلقون سراح يمانى عبده القائم بالأعمال الاثيوبي.

٢/ الهدوء يعود إلى العاصمة مقديشيو في أعقاب مواجهات عنيفة أنت إلى سقوط مئتين قتلى.

٣/ المنظمة الإسلامية الصومالية تهدد بشن حرب على جميع قادة الفصائل إذا لم يتوصلوا إلى مخرج من المأزق السياسي.

٤/ اشتباكات قبلية تسفر عن سقوط ثمانية قتلى.

يونيو

١/ مؤتمر مناوىء للجنرال محمد فارح عبيد يتهم عبيد بعرقلة جهود المصالحة الوطنية.

٢/ الرئيس الجديد للمؤتمر الصومالى الموحد السيد عثمان حسن يتعهد بتطبيق الشريعة الإسلامية.

٣/ مؤتمر للتحالف الوطنى الصومالى ينتخب الجنرال عبيد رئيساً للصومال لثلاث سنوات.

١٦/ على مهدي - زعيم التحالف لإنقاذ الصومال - يرفض الاعتراف بانتخاب عيديد رئيساً للصومال.

١٩/ محمد فارح عيديد يشكل « حكومة صومالية ».

يوليو

٧/٣ شخص يلقى مصرعه وإصابة ثمانية آخرون في اشتباكات في مطار مقديشيو.

أغسطس

٨/ مواطن صومالي يلقى مصرعه في هجوم على قافلة إغاثة في جنوب الصومال.

٩/ محمد فارح عيديد يعلن من رغبته في إجراء انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٩٨.

١٣/ مسئول بالتحالف الوطني الصومالي يدعو إلى الاعتراف بحكومة عيديد.

١٤/ هروب جماعي لأكثر من ستين سجيناً من أحد السجون الصومالية.

١٦/ الجنرال محمد فارح عيديد يصدر أمراً يقضى بتسليم جميع الفصائل للأسلحة التي بحوزتهم.

١٧/ مسلمون يقتلون ثلاثة أشخاص يدعى تنفيذ أوامر عيديد بمصادرة الأسلحة.

٢٠/ اشتباكات عنيفة بين أنصار عيديد والمهدي تسفر عن قتل ثمانية أشخاص وإصابة عشرين آخرين.

سبتمبر

٩/ عيديد يدعو أتباعه إلى سحق المعارضين والخصوم السياسيين.

١٤/ حكومة عيديد ترصد ثلثي ميزانية بقية السنة في النواحي الأمنية.

١٦/ الفصائل الصومالية تجرى مشاورات مكثفة في جدة لحل الأزمة الصومالية.

١٧/ جماعة المثقفين الصوماليين ترحب بعقد مؤتمر مصالحة في جدة.

١٩/ الرئيس علي مهدي يهدد بحرب شاملة ضد قوات عيديد.

أكتوبر

٨/ التوتر يعود مرة أخرى إلى مقديشيو وسط أنباء عن حشود عسكرية للميليشيات.

١١/ معارك عنيفة في بيداية جنوب غرب مقديشيو تسفر عن قتل مائة عشر صومالياً.

١٢/ الجنرال فارح عيديد يعلن استعانته لمطار باليد وعلى الذي احتلته ميليشيات منافسه عثمان

حسن «ماتو».

١٤/ سبعة مسلحين يلقون حتفهم في كمين نصب لإغتيال عثمان حسن «ماتو».

٢٢/ مسلحون يقتلون طليبية إيطاليا في مقديشو.

٢١/ الحزب الصومالي المتحد يجدد العطالية بعقد مؤتمر مصالحة وطنية.

نوفمبر

٢/ سقوط ثمانية قتلى في مواجهات بين الجليشيات الصومالية المتناحرة.

٨/ خمسة ومشرون صوماليين ينسحبون من معسكر هيديد وينضمون إلى معسكر الرئيس الصومالي المؤقت علي مهدي محمد.

٧/ سقوط ٣٢ قتيلاً في معارك بين القبائل المتناحرة في مقديشو.

١٤/ معارك قرب بيداو، تسفر عن قتل اثنين وستين صوماليين.

ديسمبر

١٠/ مصدر عسكري يعلن عن إصابة ١٢ شخصاً.

اضواء علي الاحداث

لم يكن عام ١٩٩٥ بالنسبة للصومال أكثر حظاً من الأعوام السابقة، إذ لا تزال الحرب الأهلية التي تقودها الفصائل المتناحرة تحصد أرواح المئات من الصوماليين، وأنى تعثر جهود المصالحة الوطنية ليس فقط إلى استبعاد فكرة الحل السلمى للأزمة بل إلى شيوع الاعتقاد بأن البديل العسكرى هو المحدد الرئيسى أو هو العامل المحورى لتسوية الوضع فى الصومال.

من هنا نشيبن أن رحيل القوات الدولية عن الصومال لم يترتب عليه قيام الصوماليون بترتيب البيت من الداخل بل بالأحرى أدى إلى مزيد من العنف الدموى والإنتيهار المؤسسى فى البلاد.

ولم يشهد عام ١٩٩٥ أى تطور فى البنى المؤسسية - الرسمية أو غير الرسمية - باستثناء حالات محدودة، أسس فيها بعض المثقفين لشكلاً مؤسسية مؤقتة أو دائمة لتدارس سبل الخروج من براثن الأزمة الصومالية. ولهذه الأسباب وغيرها لم تشهد الصومال أية محاولات جادة أو حتى بذور جنينية للتحول الديمقراطى خلال عام ١٩٩٥.

تطور العنف

من أبرز ظواهر العنف السياسى التى شهدتها الصومال خلال عام ١٩٩٥، ظاهرة اختطاف وقتل الأجانب والموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة فى الصومال.

فى نهاية عام ١٩٩٤ اختطف مسلحون صوماليون مسئول الإغاثة الفرنسى «روى مارك» الذى يعمل لدى المنظمة الدولية لمكافحة المجاعة. وطالب الخاطفون بمبلغ ٥٠ ألف دولار مقابل إطلاق سراح «مارك». وقد هددت وكالات المعونة (وعددها ١٢ وكالة) بوقف عملياتها غير العاجلة فى العاصمة الصومالية بدءاً من ١٣ يناير مالم يتم الإفراج عن مسئول الإغاثة الفرنسى. وفى الوقت ذاته صرح ضابط من قوات الأمم المتحدة فى الصومال بأن وكالات الأمم المتحدة ستلجئ للطلب وتوقف جميع عملياتها فى العاصمة مقديشيو. وفى الموعد المحدد قررت الوكالات الإنمائية وقف مساعداتها غير العاجلة للصومال بسبب عدم تحقيق مطلبها فى إطلاق

سراج «رودي مارك».

وفي الوقت ذاته أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن نحو ثلاثين مسلحاً من العاملين الصوماليين السابقين في الأمم المتحدة احتجزوا خمسة عشر موظفاً دولياً تابعين للمنظمة الدولية. ولعل سبب إقدام الصوماليين على ذلك هو عدم دفع المنظمة الدولية لرواتبهم إلا أن مصادر الأمم المتحدة نفت ذلك وأكدت أن بعض الصوماليين يحاولون ابتزاز مزيد من المال على أساس أن قوات «اليونصوم» في طريقها للإنتحاب من البلاد، على أية حال فقد أفرج المسلحون الصوماليون من موظفي الأمم المتحدة.. خلال شهر يناير أيضاً قتل مسلحون صوماليون البشير على مدير وكالة الإغاثة الإسلامية في مقديشيو.

ويلاحظ أن أحداث الإعتداء أو اختطاف الموظفين الدوليين تزامنت بشكل أو بآخر مع عملية انسحاب القوات الدولية من الصومال.

ومن المعروف أن نهاية حكم الرئيس «سياد بري» عام ١٩٩١ أدت إلى تجمل مؤسسات الدولة وشيوع موجة من العنف والعنف المضاد بين القبائل الصومالية. وقالت مؤسسة شعب الصومال الولايات المتحدة إلى التدخل بإرسال قوات أمريكية إلى الصومال، وقد تدخل مجلس الأمن بشكل فعال وقرر دعم عملية عرفت باسم «يونصوم ٢» مخولة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على استخدام القوة لتحقيق الأمن في البلاد، مما يعني إعادة تشكيل المؤسسات الهيكلية للدولة وبمسب السلام والاستقرار. إلا أن هذه القوات ظلت هدفاً عسكرياً من جانب القبائل الصومالية المتناحرة، وبخاصة التابعة للجنرال محمد فارح عيديد. وكان سبب الهجوم على القوات الأمريكية الزعم بفكرة الاستعمار التقليدية، والحديث من ما سمي «بالبتترول الصومالي» كأحد مطامع الإمبريالية العالمية. وإزاء هذه التطورات قررت الولايات المتحدة سحب جنودها الذين تجاوزت أعدادهم العشرين ألفاً، وتبعها الدول الغربية على التوالي مما حدا بالأمم المتحدة أن تملأ الفراغ بقوات أسيوية وأفريقية، إلا أن هذه القوات واجهت هجوماً شرساً على النحو الذي لاقت في السابق القوات الأمريكية والغربية، وقد حاولت الأمم المتحدة أن تستبدل المادة السابعة من ميثاقها بالمادة السادسة التي تجعل دور قواتها محصوراً في الدفاع عن النفس مما خفف من أعباء الأمم المتحدة في الصومال إلا أن الأمور سارت على نحو سيء، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى سحب قواتها نهائياً من الصومال بنهاية شهر مارس ١٩٩٥.

وقد فقد أكثر من ٢٨٠٠ صومالي في مقديشيو مصدراً مالياً مهماً لهم ولعائلاتهم مع رحيل «يونوصوم» هؤلاء كانوا يتقاضون رواتب تراوحت بين ٢٠٠ و ١٥٠٠ دولار، وصاروا فجأة بلا مورد. كما فقد المسلحون الذين يرافقون موظفي منظمات الإغاثة الدولية ويحمون مقراتهم وظائنهم أيضاً. وذلك بعد ماغادرت معظم هذه المنظمات الصومال. وكانت كل مجموعة من هؤلاء المسلحين تضم خمسة أشخاص مع سيارة وتتقاضى بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ دولار يومياً.

وفي أعقاب انسحاب قوات الأمم المتحدة كان من المفترض أن يعيد الصوماليون ترتيب الأوضاع بحيث تتجلى الاستفادة من خبرة الحرب الأهلية المبررة، إلا أن الصوماليين في الواقع أمعنوا في أعمال العنف التي لا تزال تمهد أرواح مئات من أفراد الصومالي. وكانت أشد الممارك شراسة بين الفصائل الصومالية ما حدث في شهرى أكتوبر ونوفمبر من العام الماضى، حيث سقط ما يقرب من الستين قتيلاً وعشرات الجرحى. وإلى جانب ذلك فقد حدث ما يشبه الهروب الجماعى من السجون الصومالية عدة مرات، مما يعنى حقيقة تحلل الدولة الصومالية، وعدم قدرة الفصائل المتناحرة أو الرئاسة الصومالية ممثلة في الرئيس على مهدي في تحقيق الأمن وإقرار العدالة. وهي حالة مماثلة لما حدث في لبنان إبان الحرب الأهلية اللبنانية، ومن خبرة الأخيرة نستطيع الجزم بأن عملية «المعبور إلى الدولة» وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية سوف يستغرق جزءاً أكبر من جهود المصالحة، ووقتاً أطول في أعقاب الاتفاق على صيغة ما لتسوية الأزمة الصومالية.

جهود المصالحة

لم تتوقف جهود المصالحة الوطنية وإن كانت تمازجت في أعقاب انسحاب قوات الأمم المتحدة من الصومال، ورغم ذلك فقد انتهى عام ١٩٩٥ دون حدوث تطور ملموس في مجال المصالحة الوطنية.

فقد أقر «المجلس الصومالي للمصالحة» خطة لتحقيق المصالحة الوطنية، وقد ازداد المجلس فعالية بانضمام عناصر فعالة ومؤثرة، من بينها وزراء سابقون وأساتذة في الجامعات الصومالية وعدد من زعماء العشائر إلى المجلس. وتضمنت الخطة تنشيط المصالحة داخل الفصائل الصومالية المتناحرة «بهدف تشجيع التيارات المعتدلة والراغبة في السلام داخل كل جبهة» وكذلك دعم المصالحة داخل المجالس الإقليمية لترسيخ مفهوم الأمن والسلام.

وقبل انسحاب القوات الدولية من الصومال في شهر مارس الماضي بعدة أيام وبالتحديد

فى ٧ مارس وقع زعيما الطرفين المتصارعين فى البلاد الرئيس على مهدي والجنرال فارح عيديد على اتفاق يقضى بتشكيل إدارة مشتركة لمطار مقديشيو ومينائها اثر انسحاب قوات الأمم المتحدة. وتوقع المراقبون أن يكون مثل هذا الاتفاق مقدمة لاتفاقات اجرائية مماثلة تنهى الأوضاع لأحداث مصالحة شاملة، وأن كان قطاع كبير من الشعب الصومالى لم يبد اهتماماً بهذه الاتفاقات، التى كثيراً ما تتراجع عنها الأطراف المؤقتة. وبالفعل أدى انسحاب قوات الأمم المتحدة إلى ارتداد شديد إلى الانقسام والتناحر بين الأطراف المتصارعة مرة أخرى. ومع اشتداد نطاق أعمال العنف أجرت الفصائل الصومالية مشاورات مكثفة فى جدة بغية إيجاد حل شامل للمشكلة الصومالية. وقد أجريت هذه المشاورات فى منتصف شهر سبتمبر على هامش احتفال منظمة المؤتمر الإسلامى بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسها. ويلاحظ غياب ممثل للجنرال محمد فارح عيديد عن حضور هذه المشاورات، وقد علقت أوساط من داخل المؤتمر عن رفضها لحضور ممثل لعيديد نظراً لإنحرافه عن مسار الاجماع الوطنى. ونص البيان الختامى على ضرورة الإسراع فى عملية تحقيق الوفاق الوطنى وضرورة لم شمل جميع الفصائل وتشكيل جبهة وطنية موحدة. ووافق المجتمعون على تشكيل مجلس رئاسى يتأوب أعضاؤه السلطة، أو مجلس سيادة يرأسه عضو واحد، أو ما سمي مجلس دولة يتشكل من جميع رؤساء الفصائل ويرأسه شخص واحد. وقد رحبت «جماعة المثقفين الصوماليين» بـ «الاجماع الذى تحظى به الدعوة إلى حل الأزمة الصومالية فى الإطار الصومالى. ومن ناحية أخرى انتخب «المؤتمر الصومالى الموحدة» السيد عثمان حسن على الملقب بـ «عاتو» زعيماً للمؤتمر خلفاً للجنرال محمد فارح عيديد الذى وصف المؤتمر زعامته بأنها «منتهية» وغير دستورية» ويعتبر عثمان حسن من أشد المنافسين للجنرال عيديد، ولهذا تلاحظ هجومه الشديد على عيديد فور تنحية الأخير. إذ أكد فى تصريحات صحفية على أن «عيديد أفاق الجهود الدولية لإنقاذ الصوماليين المعوزين من المجاعة» وقال «أن عيديد كان يتظاهر بأنه رئيس حكومتى لا وجود لها، وهو لا يحظى بتأييد الشعب الصومالى أو تأييد قبيلته». ويذكر أن الجنرال عيديد انتخب لرئاسة «المؤتمر الصومالى الموحدة» فى الخامس من يوليو ١٩٩١ لمدة سنتين، لكن التنظيم الذى كانت تسيطر عليه قبيلة «هوية» انقسم إلى فئات بعد اندلاع قتال بين عشائر هذه القبيلة فى ١٧ يناير ١٩٩١، وبعد ذلك انقسم ذلك التنظيم إلى معسكرين أحدهما يؤيد عيديد والاخر يؤيد على مهدي. وبعد مرور أربعة أيام عقد «التحالف الصومالى» مؤتمراً اسفر عن انتخاب عيديد رئيساً للصومال لثلاث سنوات، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية تمديد ولايته سنتين إضافيتين إذا دعت الحاجة. ويلاحظ أن عيديد كان المرشح الوحيد فى الاقتراع.

وقد حصل على تأييد ١٥ منظمة من المنظمات البالغ عددها ١٦ منظمة المشاركة في المؤتمر. وصرح رئيس المؤتمر السيد محمد قنيرى محمد أن المنظمة التي لم تصوت لعيديد كانت «الجبهة الوطنية الصومالية» المعتمدة على تأييد قبيلة مريحان التي كان ينتمى إليها الرئيس الراحل محمد سياد بري. وقد استنكر على مهادى الرئيس المؤقت وزعيم «التحالف لانقاذ الصومال» عملية انتخاب خصمه عيديد، ووصف ذلك بأنه «مسرحة وحلم عابر» وأكد على أنه لن يسلم السلطة إلا للذى تنتخبه غالبية الشعب الصومالى.

وقد أدى هذا التطور إلى تزايد حدة الاقتتال بين الأطراف المتصارعة فى الصومال بلغ ذروته خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٥.

جمهورية أرض الصومال

حتى الآن لم تعترف أى جهة دولية بجمهورية أرض الصومال التي أعلنتها الحركة الوطنية الصومالية. وتستند هذه الحركة على دعم قبيلة الاسحاق التي يشكل انصارها معظم أعضاء الحركة. ورغم ذلك يلاحظ أن هناك عدة اطراف دولية مهمة بدأت تنظر إلى جمهورية أرض الصومال على أنها «أمر واقع»، فى الوقت الذى تسعى فيه أطراف عديدة لإقناع المسؤولين فى الدول الغربية بضرورة الاعتراف بالجمهورية الوليدة. تذكر فى هذا الصدد جهود «جون درايسديل» البريطانى الجنسية، الذى عمل مع الأمم المتحدة فى الصومال خلال عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ ثم أصبح مستشاراً لرئيس «جمهورية أرض الصومال» محمد ابراهيم عقال. لعرض قضية الجمهورية على المسؤولين الأمريكيين واقتناعهم بالاعتراف بها بترشيح «أنها الدولة الوحيدة فى شرق افريقيا التي يصودها الهدوء وتنعم بالاستقرار والرخاء». وحالياً تصدر «أرض الصومال» من ميناء «بربرة» ما قيمته حوالى ١٠٠ مليون دولار من المواشى إلى دول الخليج كما أن هناك تجارة ناجحة بينها وبين جمهورية جيبوتى. وقد عادت هذه الصادرات على الحكومة بدخل كاف لإقامة بنية أساسية ومؤسسات ناجحة لمكان البلاد الذين يبلغ عددهم حوالى مليون ونصف نسمة، وتأمين الخدمات العامة الضرورية لهم.

وخلال العام الماضى اكتمل الهيكل السياسى للدولة من حيث المؤسسات السياسية الرسمية، فقد جرى تعيين حكومة تتألف من ١٢ وزيراً وبرلماناً من مجلسين يضم كل منهما ٧٥ عضواً.

وإن كان الرفض العربى والافريقى قد حلا إلى الآن دون الاعتراف بهذه الجمهورية، فإن



التداعى المأسوى للأحداث فى الصومال يقودنا إلى الاعتقاد أن سياسة الأمر الواقع بدأت تترسخ شيئاً فشيئاً. ومع ذلك فإن الشكوك تتزايد حول قدرة القيادة السياسية فى جمهورية أرض الصومال فى إدارة العملية السياسية وبسط نفوذها، خاصة فى ضوء ما يتوارد من معلومات عن تزايد انتهاك حقوق الإنسان بها أسوة ببقية أراضي الصومال.

خاتمة

بالطبع لم يكن عام ١٩٩٥ بالنسبة للصومال عاماً سعيداً، أو على الأقل يحمل بين طياته بذور أمل فى تجاوز الأزمة العنيفة التى عصفت بالبنى السياسية والمجتمعية للدولة الصومالية. وبعد انسحاب القوات الدولية لا أمل فى إنهاء هذه الدوائر المعبثية، إلا بقيام الفصائل الصومالية نفسها بالتوقف عن القتال وإجراء المصالحة المرجوة تمهيداً لإعادة بناء مؤسسات الدولة والمجتمع، غير أن هذا الأمل لا يعدو أن يكون حُلماً فى ضوء الأوضاع الصومالية الراهنة، نرجو أن يتجسد الحلم إلى واقع جديد، بدلاً من أن تشتد عليه حرارة القبلية فيزول كسائر الأحلام التى أجهضت،

* جيبوتي



* اعد هذا التقرير الخاص بجيبوتي الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٣,٢ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٤٩
 معدل الامية للكبار: ٨١ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٢٥٠
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٣
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٧
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٨٦٦٧

تاريخ الاستقلال: ١٩٧٧/٦/٢٧ م عن فرنسا
 نظام الحكم: جمهوري
 اسم رئيس الدولة: حسن جولييد أبتيدون
 اسم رئيس الحكومة: بركة غوارد حمادو
 عدد المحافظات: ٥ محافظة
 العاصمة: مدينة جيبوتي
 المساحة (كلم^٢): ٢٣,٠٠٠
 عدد السكان (مليون): ٠,٦
 معدل الزيادة السكانية: ٢,٧ %
 الديانات: ٩٤ % مسلمون ، ٦ % مسيحيون
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ٧٨٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليار فرنك جيبوتي): ٧٩,١
 العملة: فرنك جيبوتي
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ١٧٧ فرنك جيبوتي
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٠
 اجمالي الواردات (مليون دولار): ٢١٥
 متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,٣ %

يوميّات الأحداث

مارس

- قوات جبهة إمامة الوحدة الديمقراطية المعارضة تسقط طائرة مروحية عسكرية حكومية .

يونيو

- انفجار قنبلة في قلب مدينة جيبوتي داح ضحيتها أناس أبرياء.

أغسطس

- قوات المعارضة تكبد وحدات الجيش الحكومي خسائر في منطقة أندولي.

سبتمبر

- القوات المسلحة المعارضة تقوم بعمليات على مزارع ماهيلا ورتده، وخوانفر، وتدمرت ثلاث سيارات عسكرية.
- مواجهات بين قوات الجيش الجيبوتي ووحدات تابعة للجيش الصومالي الشمالي...

على الجانب الاقتصادي، فإن الأزمة الاقتصادية في سوريا هي نتيجة مباشرة للحرب، حيث تسببت في انهيار الاقتصاد السوري، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة. كما تسببت في هجرة ملايين السوريين، مما أدى إلى فقدانهم لممتلكاتهم وأموالهم. وعلى الجانب الآخر، فإن الأزمة الاقتصادية في ليبيا هي نتيجة مباشرة للحرب، حيث تسببت في انهيار الاقتصاد الليبي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة. كما تسببت في هجرة ملايين الليبيين، مما أدى إلى فقدانهم لممتلكاتهم وأموالهم. وفي كلا البلدين، تسببت الأزمة الاقتصادية في تفاقم الوضع الاجتماعي، وارتفاع مستويات العنف، وانخفاض مستويات الديمقراطية.

الحصار الحكومي على شمال جيبوتي

تفرض الحكومة الجيبوتي حصاراً اقتصادياً وجلياً على سكان الأقاليم الشمالية منذ أكثر من خمس سنوات، وذلك بتمه تواطؤهم وتضامنهم مع قوات المعارضة، وقد رفضت الحكومة لكل الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية زيارة المناطق المتضررة من جراء الحرب، وترتب على هذا الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي نزوح نحو ٢٠ ألف مواطن إلى إثيوبيا، وحوالي ٤ آلاف آخرين إلى أريتريا، في حين أن ما بين ٦٠، ٧٠ ألف جيبوتي يعتبرون يمثلون لاجئين في مقر ديارهم، حيث هربوا إلى المناطق الجبلية الوعرة.

اقتراحات حل الأزمة

اقترح رئيس وزراء جيبوتي السابق عبد الله كامل تشكيل حكومة وفاق وطني لخروج البلاد من المازق السياسي والعسكري. في حين اقترح مرأى أحمد قادة جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية المعارضة تشكيل حكومة انتقالية من كل القوى السياسية الوطنية، تتولى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على أساس التعددية، وفي مناخ سياسي محكوم بالحرية والشفافية. أي تحديد الاتفاق على قائمة الناخبين،

توترات حدودية

وقّع قتال بين الجبهة العيساوية النشطة على الحدود الجيبوتية بدم من الحكومة الجيبوتية مع وحدات تابعة للجيش الصومالي الشمالي، وتجاوزت الوحدات الجيبوتية الرسمية الحدود، وقدمت الدعم العسكري للعناصر العيساوية المناوئة لرئيس جمهورية أرض الصومال محمد إبراهيم عقال، ويرجع ذلك القتال لرغبة الرئيس جولييه في ضم ذلك الجزء من الصومال إلى جيبوتي. وأسفر القتال عن أسر حوالي ٥٠ جندياً جيبوتياً لدى قوات «أرض الصومال».

رؤية مستقبلية

هذه الصورة المتساوية تبحث عن حل، بالفعل هناك حل ينبثق من الاستجابة للنداء الذي طرحه محمد

كرايمس أحد قادة المعارضة المسلحة حيث وجه نداء عاجلاً إلى دول ايجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للقيام بمبادرة بملومانية لدى كل الفعاليات السياسية والعسكرية، للحيلة دون تكرار الميناريو الصومالي في جيبوتي، ابتداء من الآن وقبل قوات الأوان.

إن الاستجابة لهذا النداء سوف تضع حداً للتشاور يصعد المستقبل، تفتح الباب أمام إعادة ما دمته الصرامات بين المعارضة والنظام الحاكم.

في النهاية فالمحرب لن تجدى أو تفيد، لا تحمم الخلافات، وإن حسمتها مؤقتاً فإن ضحاياها كثيرون. ومن هذا لابد من تغليب صوت العقل والموار بين الأطراف المتصارعة برعاية جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، حتى توفر المناخ اللائم للمفاوضات والحوار بين الأطراف، ودفع الأطراف للتوقيع على اتفاقية لوقف إطلاق النار والإشتباكات المسلحة، وفتح الباب أمام الوسائل الديمقراطية السلمية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة يقتل الجميع نتائجها.

الختام

بعد هذا العرض، المفعم بالصراعات والانهيارات سواء في الداخل من حيث الصراع بين الحكومة والمعارضة، والتبازات التي تسمى للوصول إلى السلطة خلفاً للرئيس جولييد، والأزمة الاقتصادية المتفشية، بالإضافة إلى التوازن الخارجية مع جمهورية أرض الصومال. لا يجدد المراقب سوى تحويل عينه من رؤية المستقبل للخشية من صورة هذا المستقبل. ولكن هذا يدفع إلى ضرورة وقفة جادة لإعادة النظر في مجمل الأوضاع، بحيث تُعطى الفرصة للحوار لحل الصراع واستقرار الأوضاع.

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

شبه الجزيرة العربية

* السعودية



* أعد هذا التقرير الخاص بالسعودية الباحث خالد فياض

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٢,١ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠
 معدل الامية للكبار: ٣٨ %
 ميزان الموارد: ٦,٥ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): صفر
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٥
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥
 معدل الخصوبة الكلي: ٦,٣
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء: ٤٣ %
 عدد السكان لكل طبيب: ٧١

تاريخ الاستقلال: توجت في ١٩٣٢/٩/٢٤م
 نظام الحكم: ملكي
 اسم رئيس الدولة: الملك فهد بن عبد العزيز آل
 سعود
 ولي العهد: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز
 عدد المحافظات: ١٤ إمارة
 العاصمة: الرياض
 المساحة (كلم^٢): ٢١٤٩,٦٩٠
 عدد السكان (مليون): ١٧,٤
 معدل الزيادة السكانية: ٣,١ %
 الديانات: ١٠٠ % مسلمون
 متوسط الدخل الفردي (دولار^٢): ٧٨٢
 الناتج القومي الاجمالي (مليار ريال سعودي):
 ٤٨١,١٤
 العملة: الريال السعودي
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ٣,٧٥ ريال سعودي
 اجمالي الصادرات (مليار دولار): ٤٠,٨٦
 اجمالي الواردات (مليار دولار): ٢٨,٢٠

يوميات الأحداث

يناير

١٥ / مجلس الشورى السعودي يعيد تشكيل لجانه الثمانية .

٢٠ / جريدة فرنسية (ليفنمان دي جوني) توجه انتقادات لنظام الحكم السعودي والملك فهد ولولي العهد .

٣٠ / تنفيذ حكم القتل في ١٠ مجرمين في السعودية بينهم ٦ سعوديين ارتكبوا جرائم قتل.

فبراير

٤ / الملك فهد يأمر بإطلاق سراح من السجناء في مختلف مناطق المملكة بمناسبة شهر رمضان وميد الأضحى .

٧ / ولي العهد السعودي يدعو إلى مضامعة اليهود، لوضع الضوابط اللازمة للمخلفين والمقيمين في السعودية بصورة غير شرعية .

مارس

٧ / ذكرت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أن السلطات السعودية أقدمت في نهاية الأسبوع على اعتقال مجموعة أخرى من العلماء وأساتذة الجامعات .

٨ / رفضت المحكمة الإدارية البريطانية طلب إبعاد المعارض السعودي محمد المسعري إلى اليمن .

٩ / أعلنت وزارة الداخلية السعودية أنها قررت تشكيل فرق حمل مشتركة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، للنظر في طلبات نقل كفالة بعض المقيمين الأجانب .

إبريل

١٢ / خادم الحرمين يوافق على انضمام أربعة شخصيات من المعلمين بالدمعة الإسلامية إلى مجلس الدعوة والإرشاد السعودي .

مايو

٨ / مفتي السعودية يقضي بأن المظاهرات والمسيرات في الحج بدعة .

٢ / الملك فهد يشيد برجال الأعمال السعوديين وعلاقتهم الاقتصادية مع العالم الخارجي .

٨ / إعفاء وزير الصحة من منصبه لظروف صحية .

١٤/ وزير الإعلام السعودي يدين الحملات الإعلامية الغربية التي تستهدف الإسلام .

يوليو

٢٠/ المعارضة السعودية تعلن من إطلاق السلطات السعودية لأحد رجال الدين المعتقلين وإعتقال

آخر.

٢٦/ الملك فهد يجري تغييرات وزارية ويصدر قراراً يحدد مدة شغل الوزير لمنصبه .

أغسطس

٢/ إجراء تعديل وزاري شمل ١٥ وزيراً جديداً ، وتمييز ستة أعضاء جدد في مجلس الشورى .

٤/ صدور أمر ملكي بتعيين مستشارين في ديوان ولي العهد السعودي .

١٢/ صدور أحكام رادعة ضد تشكيل يتضمن ١٠ إرهابيين .

١٦/ لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية تؤكد أن المعارض السعودي الذي أعلنت السلطات السعودية تنفيذ حكم الإعدام فيه قد مات تحت التعذيب .

٢٠/ منظمة (Human Rights Watch) الأمريكية تندد بإعدام معارض سعودي .

١٦/ أمام المسجد الحرام ينتقد مؤتمر بكين في خطبة الجمعة .

أكتوبر

٨/ وزير المالية السعودي يصرح بأن أسباب استقالته صحية .

٢١/ مقتل ٨ أشخاص وجرح ١١٠ في حادث إلقاء عبوة ناسفة داخل أحد المساجد أثناء أداء صلاة الجمعة في محافظة بيشه .

نوفمبر

٥/ مقتل ستة أشخاص وجرح ٦٠ آخرين إثر انفجار في مقر البعثة العسكرية الأمريكية.

١٧/ الرياض تطالب بتغيير قوانين الدول التي تستضيف معارضيين سعوديين.

١٨/ إغلاق المدرسة الدولية بالرياض بعد تلقيها تهديداً هاتفياً.

ديسمبر

٣٣/ الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي يفتتح مؤتمرًا حول الأمن السعودي.

٣٦/ فشل محاولة فريدة أثيوبية لإختطاف طائرة سعودية.

أضواء على الأحداث

قد تكون مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية غير معترف بها في المملكة العربية السعودية وذلك نظراً لما يؤكدّه المسؤولون السعوديون دائماً من خصوصية المجتمع السعودي وتعارض هذه المصطلحات مع قيمه وتقاليده وعاداته. ومع ذلك فإننا نستطيع أن نتلمس هذه المفاهيم داخل المملكة العربية السعودية ونذكر بعض التحركات الإيجابية حيناً، والسلبية أحياناً نحو مفهوم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. والتي طرأت عليها مدة تطورات هذا العام، وسنحاول أن نرصدها من خلال تقسيم التقرير إلى جزئين، نتناول في الجزء الأول حركة المجتمع المدني هناك من خلال محورين، الأول، نتناول فيه نظرة النخبة السعودية الحاكمة لمفهوم المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في المملكة، أو الجزء الثاني من عملية التطور الديمقراطي في المملكة وذلك من خلال ثلاثة محاور، المنحور الأول التغيرات والتعديلات القانونية والسياسية الجديدة هذا العام، أو المنحور الثاني تطور ظاهرة العنف السياسي داخل المملكة وطريقة تعامل السلطة مع هذه الظاهرة، أو المنحور الثالث وضعية حقوق الإنسان في المملكة وطريقة تعامل السلطة مع هذه القضية خلال العام الحالي :-

أولاً المجتمع المدني؛

لا شك أن هذا المفهوم كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لم يوجد توصيف دقيق له، إلا خصوصاً وهو مفهوم حديث نسبياً في العالم العربي تم تداوله فقط من بضعة سنوات قليلة، أما إذا كان الأمر يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإن تحديد المفهوم يصبح أكثر صعوبة لذلك فالأفضل التركيز على أهم الظواهر والمؤشرات التي تشكل أثرًا ملموساً في حركة المجتمع المدني في العربية السعودية وقد تمثلت هذه الظواهر في نقطتين الأولى وهي من تطور الجماعات المسجوبة من الشرعية وكيفية تعامل السلطة معها حين زادت فاعليتها بشكل أصبح يتأل من صورة النظام السعودي على المستوى الدولي، [هناك صعوبة في تأثيره على المستوى الداخلي نظراً ل تعامل السلطة الحاسم مع أي احتمال انتشار لأفكار هذه الجماعات] أما النقطة الثانية فسوق نتناول فيها نظرة النخبة الحاكمة لمضمون المجتمع المدني هذا العام، وهل ستظل ثابتة أم تغيرت بتغير الأحداث وتصارعها وفيما يلي تفصيل ما سبق ذكره.

١- تطور الجماعات المسجوبة من الشرعية:

تابعت السلطات السعودية هذا العام سياساتها الصارمة مع جماعات المعارضة، وتعاملت السلطة معها على مستويين :

الأول هو المستوى الداخلي:

حيث قامت السلطات السعودية بحملات اعتقال واسعة النطاق ضد من يروجون لأنكار هذه الجماعات، وتحديداً الجماعة التي تطلق على نفسها لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، فقد قامت في شهر مارس باعتقال كبار رموز التيار الإصلاحى في الجامعات السعودية، كما قامت في شهر يوليو من نفس العام باعتقال استاذ فقه بجامعة الدمام وذلك بعد فصله من عمله بنفس الإتهام. هذا بالإضافة إلى قيامها بإعدام أحد المعارضين بعد إتهامه بإلقاء ماء نار مع مجموعة من أمواته على أحد ضباط المباحث، وقد قالت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أن عبد الله الحضيف لم يعدم بل مات نتيجة تعذيب لحق به، وقال البيان أن الذين عذبوه كانوا يحاولون انتزاع اعتراف مسجل منه بأنه يحوز سلاحاً لأغراض تخريبية، وأنه مدفوع من قبل لجنة الدفاع لهذا الغرض، وقد اتهمت لجنة الدفاع من الحقوق الشرعية وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بقيادة التيار المتشدد في الأسرة المالكة الذي يدمو إلى مواجهة المعارضة بالقوة.

المستوى الثاني:

هو العمل على الصعيد الدولى من أجل مواجهة هذه الجماعات في الدول التي تاروهم، فبعد نجاح مفاوضات المسئولين السعوديين في حمل السلطات البريطانية على رفض طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به محمد المصرى المتحدث بإسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في نوفمبر عام ١٩٩٤، لم تكتف السلطات السعودية بذلك بل طلبت من الحكومة البريطانية إبعاد المصرى من أراضيها الأمر الذى دفع الداخلية البريطانية إلى طلب ذلك من المحكمة الإدارية البريطانية ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب. يذكر أنه في الأهمام الأخيرة كلفت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية من نشراتها التي تصدرها وتوزعها بشكل سنوى داخل المملكة، والتي تخمس على كره النظام السعودى وتحت السعوديين على معارضته.

فهل تنجح هذه السياسات في كبح جماح المعارضة السعودية؟ لقد استطاعت من خلال السياسات الأمنية الصارمة أن توجه ضربات قوية لهذه الجماعات في الداخل إلا أنه يبقى المستوى الخارجى، والذي لا تستطيع المملكة التأثير فيه إلا بالقدر الذى تمكنه مصالحها مع الدول التى تأوى هذه العناصر، وإذا صرفنا أن معظم العناصر المعارضة موجودة في دول عربية، فإن ذلك يضع حدوداً لقدرة المملكة في التأثير على هذه الدول. هذا بالإضافة إلى أن التعامل الأمنى على المستوى الداخلى غير كاف على المستوى البعيد، حيث لا يأتى هذا النوع من التعاملات إلا بحلول مؤقتة، ولا يستطيع الحل الأمنى القضاء على الظاهرة بشكل واسع.

٢- مفهوم المجتمع المدنى طبقاً لنظرية الخفية الحاكمة:

ما زالت الخفية في السعودية متمسكة منذ تأسيسها على يد عبد العزيز بن سعود على خصوصية المجتمعات السعودية، وأن الشريعة الإسلامية هي دستور البلاد، وقوانينها كلها مستمدة من الشريعة

ويؤكد المسؤولون السعوديون في أكثر من مناسبة على الرغص التام للخلط بين المفاهيم الاجتماعية الغربية والإسلام، حيث أن هذه الأفكار ليست ذات صلة بالإسلام فهي ذات متشا غربي نشأت وترعرت في ظل بيئة مفارقة لبيئة المجتمعات الإسلامية ذات القيم والتقاليد الخاصة، وبالتالي فإن إمكانية تطبيق هذه الأفكار في المجتمع السعودي يصبح أمراً مرفوضاً. وقد تابع المسؤولون السعوديون هذا العام تأكيدهم على هذا المعنى وعلى أهمية عدم المقارنة بين الأنظمة الغربية والنظام السعودي، ففي افتتاحه لعضوية مجلس الشورى شدد الملك فهد على وجوب عدم مقارنة أنظمة الحكم في المملكة بنظام أخرى، وكان مما قاله «لقد شهد العام الماضي تكوين مجلسكم الموقر ومجالس المناطق والأنظمة الأخرى وهي أنظمة لم تات من فراغ وإنما هي حصيلة تجاربنا العملية منذ تأسيس هذه الدولة، فنحن لم نقتبس أنظمة موضوعة لغيرنا، وعلى من يريد تقويم نظامنا أن ينظر إليها في حد ذاتها وإلى نتائجها من دون مقارنة بنظام أخرى، فنظامنا منبثقة من شريعتنا الإسلامية الخالدة التي هي القاعدة الأساسية وما يتناهى معها فهو مرفوض، ولا مكان له في هذه البلاد» وقد اعتبر الملك فهد أن مجلس الشورى ومجالس المناطق التي تعتبر مجالس شوري في مناطقها شكلت جسوراً إنسانية لإيصال الرأي والمشورة، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير الملتمز من ملاحظاتهم وأرائهم في إطار النظام والإخلاص.

وفي ذات السياق أكد رئيس مجلس الشورى السعودي محمد إبراهيم بن جبير على اختلاف صيغ المشاركة الشعبية في السلطة من نظام إلى نظام ومن فكر إلى فكر. وذكر أن نظام الشورى ونقبتها يختلفان عن الأنظمة السياسية الأخرى الممارسة، التي أخذت بالنموذج الغربي، كأمذ النماذج التي تبدوا أكثر ترشيحاً واستقطاباً لدى الدول المتأثرة بالنمط الغربي في العالم.

ولم تختلف تعليقات وزراء الإعلام والداخلية والخارجية من هذا المعنى بل كانت آراء في معظمها تابعة له وتطور في فلكه، على تأكيد معنى الخلاف بين فكرة المشاركة - والتي هي جزء من فكرة المجتمع المدني - في المجتمعات السعودية من نفس الفكرة في المجتمعات الغربية.

وقد أظهرت لنا الآراء السابقة مدى الثبات التي يخضع له هذه المفاهيم في رأى النخبة السياسية السعودية، وذلك رغم التطورات السياسية التي تمت بداخله، إلا أنها لم تمت الثوابت التي يقوم عليها النظام السعودي منذ نشأته.

ثانياً التطور الديمقراطي:

فكرة الديمقراطية هي من الأفكار التي ليست محل استحيان من جانب النخبة الحاكمة في المملكة السعودية، إلا أنه حدث هذا العام بعض المؤشرات أوخصت مدى التطور الديمقراطي في المملكة، وسوف نحاول من خلال هذه المؤشرات رؤية إلى أي اتجاه تتحرك الديمقراطية أو بالأحرى مؤثرات التحول الديمقراطي في السعودية، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة التغييرات السياسية التي جرت في المملكة هذا العام، سواء على صعيد الحراك النخبوي أو على صعيد القرارات السياسية التي صدرت هذا العام،

وكان لها دلالة معينة في الحكم على مدى التطور الديمقراطي في المملكة. هذا بالإضافة إلى دراسة كل من وصفية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وتطور العنف السياسي هناك، وفيما يلي تفصيل لما سبق إجماله :-

١ - التغييرات الوزارية:

أعلن الملك فهد في الثاني من أغسطس من إجراء تغييرات وزارية شملت ١٥ وزيراً من الحكومة السابقة، ويعتبر هذا هو أوسع تغيير في المناصب تشهده السعودية منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ولم تتضمن التغييرات أي مماس بالوزارات السيانية الأربع، وهي الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وقد خضعت الوزارة خمسة وزراء دولة من بينهم اثنان، كانا يحملان حقائب وزارية في الحكومة السابقة، وثلاثة جدد، ويلاحظ أن جميع وزراء الدولة متفرغون على عكس ما كان قائماً في الوزارة السابقة، حيث كان ثلاثة منهم يتولون رئاسة مؤسسات عامة، وقد جاء هذا التشكيل الجديد بعد أسبوع واحد من الأوامر الملكية التي أصدرها الملك فهد بتمديد خدمة ٦٧ مستحلاً من شاغلي المناصب العليا، من مرتبة وزير والمرتبة الممتازة من أمراء المناطق وكبار المسؤولين ومستشاري الملك وعلماء الدين ورؤساء المصالح والمؤسسات العامة، كما تضمنت أيضاً تغييرات واسعة في مناصب أخرى شملت تغيير ستة من رؤساء الجامعات السعودية السبع، هذا وقد تضمنت قرارات التغيير الوزاري قرارات أخرى تتعلق بنظام مجلس الوزراء، حيث ولأول مرة ينهى نظام مجلس الوزراء على حث التغيير الدوري للوزراء وشاغلي المناصب العليا في السعودية، حيث تقرر أن تكون مدة الوزير ٤ سنوات فقط في الوزارة. وسوف نحاول من خلال الجداول التالية تحليل الأصول التعليمية والجغرافية والعمرية للوزراء الجدد ومعرفة ما لذلك من دلالات.

جدول رقم (١)

المرحلة العمرية	التكرار
٤٠ - ٤٥	١
٤٥ - ٥٠	٤
٥٠ - ٥٥	٤
٥٥ - ٦٠	٢
غير واضح	٥
المجموع	١٥

ومن الجدول السابق نلاحظ فيما يختص بالمراحل العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء الوزراء أن معظمهم ينتمون للشرية العمرية من ٤٥ - ٥٥ حيث رصد الجدول ٨ وزراء تقع أعمارهم داخل هذا الإطار العمرى وهو ما يعد تغييراً نسبياً عن الوزارة السابقة، والتي كان يزيد المتوسط العمرى لها عن ٦٠ عاماً مما يعكس أهمية هذه الشريحة العمرية فى المجتمع السعودى، ويوضح الرغبة السعودية فى الدفع بدماء جديدة أصغر سنّاً لشغل المناصب العامة.

الاصول التعليمية

جدول رقم (٢)

مكان الجامعة	التكرار
الولايات المتحدة	٧
ألمانيا	١
القاهرة	٢
السعودية	٣
غير واضح	٢
المجموع	١٥

جدول رقم (٣)

التخصص	العدد	التخصص	العدد
محاسبة	٢	هندسة معنوية	١
طب	١	غير واضح	٢
إقتصاد	١	المجموع	١٥
جبرلرجيا	١		
إدارة أعمال	١		
علوم سياسية	١		
لغة عربية	١		
فيزياء	١		
حقوق	١		
فلسفة	١		
علاقات صناعية	١		

ويلاحظ من قراءة جدول ٢، ٣ الآتي

١ - أن معظم الوزراء [حوالي ١٠ وزراء] تعلموا خارج السعودية، كما أن ٧ منهم تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة. وهذا يعكس دور البيئة الثقافية التي تعلم فيها هؤلاء الوزراء، كما أنه يعكس العلاقات القوية التي تربط السعودية بالدول الأوربية والولايات المتحدة، كما يعكس الجدول أيضاً الدور المحدود الذي تلعبه الجامعات السعودية في تجنيد أبناء النخبة السياسية.

٢ - أما بالنسبة للتخصصات التي تخصص فيها كل وزير، فقد لوحظ أن هناك توزيعاً دقيقاً للتخصصات المختلفة على الوزراء الخمسة عشر - كل حسب تخصصه - فوزير للبترول متخصص في الجيولوجيا، وزير للإعلام تدرس العلوم السياسية، وهكذا مما يعكس الرغبة السعودية في التركيز على توزيع الاختصاصات على التخصصات المطلوبة.

التوزيع الجغرافي

جدول رقم (٤)

التكرار	المنطقة
٢	المدينة المنورة
٣	جده
١	الطائف
١	يتبع
١	المحكمة
١	الرياض
١	جازان
٥	غير واضح
١٥	المجموع

• ملاحظات جدول (٤)

في هذا الجدول نلاحظ أيضاً أنه كان هناك حرص شديد على التوزيع الجغرافي الدقيق للوزراء على المناطق المختلفة داخل العربية السعودية، فوجدنا أن جدة التي تحتل الموقع الأول في عدد الوزراء القادمين منها يبلغ عندهم ثلاثة وزراء فقط، مما يدل على الحرص السعودي الشديد على توزيع عناصر النخبة على كافة الأقاليم، بما قد يؤدي إلى نوع من الرضاء العام على هذه الحكومة، وإذا وضعنا في اعتبارنا حجم الدور القبلية في إفراغ عناصر النخبة السياسية لعرفنا لماذا هذا الحرص على التوزيع الجغرافي بهذا الشكل الدقيق.

• ملاحظات عامة:

فيما يخص التغيير الوزاري فإنه لا يخلو من دلالات تتعلق بالمهام المطلوبة من الحكومة الجديدة، خاصة في نطاق السياسات الاقتصادية بوجه عام بهدف سد العجز الذي ظهر في الموازنة السعودية هذا العام، والذي سجل ١٠,٧ مليار دولار في موازنة ١٩٩٣/١٩٩٤ ومن هنا فإنه قد أبدل هشام ناظر بعلي النعيمي في قطاع البترول، وهو القطاع الأهم في إيرادات الموازنة السعودية حيث يقدر إسهام البترول بـ ٢٢ مليار دولار من أصل ٣٦ مليار من إجمالي الإيرادات، وقد فشل باظر، على ما يبدو، في إخماد حدة المطالبات الخليجية للسعودية في خفض إنتاجها، خاصة وأن الجميع يواجه خطر عودة الإنتاج العراقي إلى السوق، والمقدر له أن يبلغ عام ١٩٩٦، ٤,٩ مليون برميل يومياً، وذلك في حالة رفع الحظر الدولي على إنتاج العراق. وفي هذا السياق فإن النعيمي قد يبدو رجلاً مطلوباً في محاولة إنقاذ الموازنة السعودية، فهو من ناحية وجه جديد لوزراء مجلس التعاون بما يعني كسب جولة جديدة من الوقت لصالح استقرار مستوى الإنتاج السعودي عند ٨ مليون برميل يومياً. وفي السياق الاقتصادي نفسه فإن استبدال السعيد بن عبد العزيز بـ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز في رئاسة المجلس لا يحددها إلا الملك، وعلى الرغم من النص على عدم جواز استمرار الوزير في عمله لمدة لا تزيد على أربع سنوات، إلا أنه من حق الملك تمديد عمل الوزير أو المجلس كله، وذلك بعدم إعلانه من تشكيل جديد، وهو الأمر المتبع مع وزارة الخارجية والداخلية والدفاع.

ومن جهة أخرى فقد حافظ التغيير الوزاري على التحالف الرئيسي بين آل سعود وآل شيخ، حيث استمر محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزيراً للعدل، بينما حافظ محمد بن عبد العزيز آل الشيخ على موقعه في الحكومة، ولكنه استبدل منصب وزير الشؤون البلدية بوزير دولة. أما فيما يخص النظام الجديد لمجلس الوزراء الذي يرأسه الملك فهد، فلم تشهد النصوص سلطات حقيقية للوزراء، حيث أن قرارات المجلس لا تعتبر نهائية إلا بموافقة الملك، كما أن حالات الاجتماعات الاستثنائية للمجلس لا يحددها إلا الملك، وعلى الرغم من النص على عدم جواز استمرار الوزير في عمله لمدة لا تزيد على أربع سنوات، إلا أنه من حق الملك تمديد عمل الوزير أو المجلس كله، وذلك بعدم إعلانه من تشكيل جديد، وهو الأمر المتبع مع وزارة الخارجية والداخلية والدفاع.

وهكذا فإنه رغم أن هذه التغييرات الوزارية قد شكلت تطوراً هاماً داخل الحياة السياسية في

السعودية، إلا أن السلطات المعنوحة لهؤلاء الوزراء مازالت غير كافية، كي تحقق نوعاً أكبر من استقلالية الوزير، بعيداً من سلطات الملك.

٢- حقوق الإنسان:

شهدت حالة حقوق الإنسان بالعربية السعودية انتهاكات عديدة خلال هذا العام، وذلك بإضافة العزيز من القيود على حرية الرأي والتعبير، وتصادم انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي بشكل ملحوظ، وكانت كالتالي :-

• الإطار الدستوري والقانوني:

استطرداً لرفضها الإنضمام للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، رفضت المملكة المشاركة في مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في العاصمة الصينية بكين، واعتبرت الأوساط السياسية السعودية هذا المؤتمر دعوة للخروج من تقاليد الأسرة الكريمة، وقد وجه الشيخ صالح بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام في مكة المكرمة انتقاداً مباشراً إلى المؤتمر، وأشار في خطبة الجمعة في شهر أغسطس إلى أن المؤتمر الذي سيعقد تحت مظلة الأمم المتحدة هو مؤتمر لا يعلو فيه إلا صوت الجمعيات المتطرفة التي أعلنت الحرب على الأسرة والحياة الكريمة.

في هذا الصدد يذكر أن العربية السعودية لم توقع على أي ميثاق عالمي يضمن حقوق المرأة، في حين أن المرأة السعودية مازالت لديها العديد من المشاكل التي تعوقها عن تلبية متطلبات أسوة بالرجل السعودية.

ثانياً: الحق في الحرية والأمان الشخصي:

أجرت السلطات السعودية هذا العام سلسلة من الاعتقالات، فقد ذكرت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية [تنظيم سعودي معارض مقره لندن] أن السلطات السعودية أقدمت في شهر مارس على اعتقال مجموعة من العلماء وأساتذة الجامعات من كبار الرموز في التيار الإسلامي. وفي شهر يوليو من نفس العام أعلنت المعارضة السعودية أنه قد أطلق سراح أحد رجال الدين المعتقلين، ولكن نفس الشهر اعتقلت السلطات السعودية أستاذ الفقه بجامعة الإمام فرع المدينة المنورة، وذلك بعد أن كان قد فصل من وظيفته قبل أيام ومداومة الشرطة لمنزله وتفتيشه قبل أن تمتقله.

وفي شهر أغسطس أقدمت السلطات السعودية على إعدام أحد أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية بعد اتهامه بالقاء ماء ناز على أحد الضباط، هذا وقد اتهمت لجنة الدفاع عن الحقوق والسلطات بتعذيبها للمعارض حتى الموت، في الوقت الذي تدور فيه منظمة Human Rights Watch الأمريكية بإعدام المعارض وأكدت أن محاكمته جرت في سرية وأنه حرم من حتى الدفاع عن نفسه وانتزعت منه اعترافات تحت وقع التعذيب، وأشارت المنظمة إلى أنها أول حادثة إعدام لمعارض منذ تصاعد المطالبة بالإصلاح

الذي خلال حرب الخليج، وأكدت أنه تصعيد خطير من الحكومة السعودية ضد المعارضة.

* العنف السياسي:

تتفرد السعودية من باقي دول الجوار العربي بميزة الهدوء السياسي، ففيها أحداث العنف أقل بالمقارنة بدول مجاورة مثل الأردن ومصر واليمن، إلا أن ما حدث في المملكة هذا العام شكل خطورة جديدة على مستقبل ظاهرة العنف السياسي في المجتمع السعودي، ففي أقل من شهرين هز السعودية انفجاران هائلين شكلا صدمة كبيرة للنظام والمجتمع السعودي، وهما:

(أ) حادث إنفجار مسجد بيهه:

لقي ثمانية أشخاص مصرعهم وأصيب ١٠٠ شخص، عقب إلقاء عبوة متفجرة على المصلين بمسجد بلدة جيا بمنطقة بيهه السعودية، وذلك أثناء أدائهم لصلاة الجمعة في ٢١ أكتوبر، وقد صدر بيان وزارة الداخلية السعودية ليؤكد أن الحادث هو نتيجة لخلاف شخصي بين القاتل وأحد المصلين، وقد نفى وزير الداخلية السعودي أي دوافع سياسية وراء هذا الحادث، كما لم تعلن أي جماعة من الجماعات المعارضة للنظام السعودي مسئوليتها عن الحادث، وقد تم القبض على منفذ العملية وهو أحد الأشخاص المتقاعدين من العمل في قوات الدفاع المدني في السعودية، وقد أشارت التقارير إلى أن السبب وراء هذه العملية يرجع إلى الأخبار التي راجت من نزاع على أرض بين مرتكب الحادث وبعض أفراد قبيلته في بلدة بيهه، والتي تتميز بتشابك العلاقات القبلية لأبناء القرية والمنطقة المجاورة لها والتي تبعد ٨٠ كيلو متر جنوب غربي بيهه في اتجاه جبال السروات مما يساهم على اشتراء ظاهرة الثار الذي قد ياتخذ شكلاً شتى.

وهكذا فإنه رغم عدم وجود أي دوافع سياسية وراء هذا الحادث، إلا أن وقوعه في هذه المنطقة البعيدة من العاصمة الرياض بالإضافة إلى حجم العبوة المتفجرة التي استخدمت في الحادث، يضع علامات استهتام حول قدرة المركز [العاصمة] على السيطرة على الأخراف، ومدى استطاعته السيطرة على الأمن العام للمناطق البعيدة من العاصمة الرياض، مما قد يشكل بداية لتصاعد أعمال العنف المسلح في العربية السعودية.

(ب) حادث إنفجار الرياض:

ثاني هذه الأحداث، والتي شكلت علامات بارزة في حجم ظاهرة العنف في المملكة هذا العام، أن لم يكن في تاريخ العربية السعودية بأكمله، وهو حادث انفجار الرياض حيث انفجر مقر البعثة العسكرية الأمريكية في الرياض في الرابع عشر من شهر نوفمبر، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وجرح ٦٠ آخرين معظمهم من الأمريكيين، وقد أعلنت أكثر من جهة مسئوليتها عن الحادث، منها جماعات مجهولة مثل جماعة نمور الخليج وجماعة التغيير الإسلامي، ولعل ذلك يمسك إلى حد كبير حجم الاعتراضات التي تنتشر في داخل المجتمع السعودي، وقد حقق هذا الانفجار هدفين لمتفديه، فهو أولاً إنذار للأسرة المالكة،

إنذار للوجود الأمريكى فى المنطقة، والنزى تقاوم نواثر أصولية عديدة منذ حرب الخليج فى عام ١٩٩١، هذه الدواش لا تقر العلاقة القوية بين واشنطن والرياض.

من جهة أخرى صرح محمد المصبرى المتحدث باسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية أنه يرفض حثف، ولكنه لا يدين العملية الإرهابية وقال عنها أنه ليس مهما إدانة العملية أم لا وإنما الأهم هو وجود ظام غير شرمى فى السعودية، وفى تقدير المصبرى أن المنظمات التى أعلنت مسئوليتها عن التفجير بس لها أى وجود حقيقى وأنها منظمات وهمية، ولا يستبعد المصبرى أن تكون العملية قد تمت على أيدى مجموعة من الشباب الناصر الذى يشعر بالإستحالة وجود حل سياسى أو ثقافى فى السعودية، خاصة مع استمرار اعتقال مده كبير من قيادات المعارضين الذين يمل مدتهم إلى ٢٠٠ شخص - حسب تقدير مصرية - وأن هذه القيادات هى التى كانت تساعد على تهدئة ثورة هؤلاء الشباب.

وأيًا كانت التحليلات التى قيلت فى تفسير هذا الحادث، فإنه يضع علامات استفهام حول مستقبل استقرار السياسى فى السعودية، حيث أن هذا الحادث وما ارتبط به من ربود أعمال كشف من جدار صمت المحيط بالعلاقات الأمريكية السعودية على المستوى المصرى، كما أنه كشف ولأول مرة من جود معارضة قوية داخل الدولة السعودية، أصبحت تشكل - على ما يبدو تهديداً قوياً للنظام هناك، وهذا فزع على مائق المسئولين السعوديين أهمية التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة على الواقع السياسى سعودى، وذلك بأساليب تتناسب مع ظروف التطور السياسى والاقتصادى والأجتماعى التى تمر لمجتمع السعودى، بما يسهم فى تهدئة المعارضين والحد من انتقاداتهم المبتكر للسلطة والنظام حاكم، وذلك من طريق توفير البات شرمية معينة تضمن لهم عملية المشاركة السياسية، دون اللجوء إلى أعمال العنف السياسى التى يقومون بها الآن.

الخاتمة:

انتهى عام ١٩٩٥ فى المملكة العربية السعودية وقد انتهت معه فصول من التطورات والتوترات فى حركة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى السعودية، وقد سجلت هذه الأحداث فى بعضها نقلة حوسية على صعيد التطور السياسى فى العربية السعودية، لعل كان من أهمها هو قيام الملك فهد بتعيين ١ وزيراً جديداً وإصداره لقرارات تحدد المدة التى يقضيها الوزير فى منصبه، حيث أن ذلك يتيح قدراً جبر للحراك السياسى داخل النخبة الحاكمة هناك، وبالتالي يعطى الفرصة لدماء جديدة تحمل أفكاراً جديدة، كى تسرى فى جسد النظام السياسى، إلا أنه تبقى نقطة اتساع سلطات الملك لتؤثر بشكل كبير فى سياسات هؤلاء الوزراء وتوجهاتهم، هذه السلطة التى جعلت من النظام السعودى أشبه بالهرم مقلوب رأسه، هى سلطات الملك فهد.

أما البعض الآخر من هذه الأحداث فقد شكل نقلة أيضاً ولكن فى اتجاه معاكس للإتجاه السابق، كان م هذه الأحداث هو حادث انفجار مبنى البعثة العسكرية الأمريكية فى الرياض، والتى قد يشكل نقطة

تحول حاسمة في شكل العمل السياسي داخل المملكة، وقد يكون بداية لنهج جديد للمعارضة السعودية والتي فشل النظام السياسي السعودي حتى الآن في تمكينها داخل البناء السياسي للدولة، كما فشلت المعارضة أيضاً في إيجاد خطوط تواصل والتقاء مع النظام هناك.

خلاصة القول أن حركة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي قد مرت في السعودية هذا العام بمزيد من التطورات الإيجابية والتوترات السياسية، مما قد يجعل عام ١٩٩٥ أحد الأعوام الفاصلة في تاريخ المملكة، فلما أن تزداد سرعة التطور داخل الدولة لتلائم سرعة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في السعودية، مما يجعل النظام يبحث من نقاط اتفاق مع المعارضة يستطيع بها استيعابها داخل السلطة، أو أن تتابع الدولة سياسة المواجهة الشاملة مع مناهض المعارضة بهدف تصفيتيها تصفية نهائية قبل أن يزداد دورها ويقوى تأثيرها داخل المجتمع السعودي، يضاف إلى التقارير التي تتحدث عن تأخر صحة الملك فهد بعد إصابته بجلطة في الدماغ، وما يرتبط بذلك من احتمالات توسيع سلطات ولي العهد، والذي قد يلجأ إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه المعارضة وحركة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي داخل المملكة العربية السعودية.

* الكويت



* اعد هذا التقرير الخاص بالكويت الباحث عادل لطفي

مؤشرات وأرقام

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٧٠٣٦
متوسط المعدل السنوي للنمو: -٢,٢ %
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٢,٩ %
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٥
معدل الامية للكبار: ٤٧ %
ميزان الموارد: -١٧,٩ %
اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): صفر
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٤
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٢
معدل الخصوبة الكلي: ٣,١
عدد السكان لكل طبيب: ٨٦٦

تاريخ الاستقلال: ١٩٦١/٦/١٩ م عن المملكة المتحدة
نظام الحكم: أمارّة
إسم رئيس الدولة: الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح
إسم رئيس الحكومة: الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح
عدد المحافظات: ٤ محافظة
العاصمة: مدينة الكويت
المساحة (كلم^٢): ١٧,٨٢٠
عدد السكان (مليون): ١,٨
معدل الزيادة السكانية: ٤,٤ %
الديانات: ٩٠ % مسلمون، ١٠ % مسيحيون و هندوس
متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٩٣٦٠
التابع القومي الاجمالي (مليون دينار كويتي): ٨٠١٦
العملة: الدينار الكويتي
سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
الدولار = ٣,٠٢ دينار كويتي
اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١,٢٤٨

يوميات الأحداث

يناير

١/٣ رئيس لجنة الداخلية والدفاع في مجلس الأمة يصرح بأن حل قضية «بدون جنسية» سيتم خلال ثلاث سنوات طبقاً لمرسوم تشكيل اللجنة المركزية العليا لمعالجة أوضاع غير محددى الجنسية.

١/٤ الحكومة الكويتية تعلن من تشكيل لجنة من ذوى الرأي والخبرة برئاسة وزير التخطيط ووزير الدولة الكويتي لشئون مجلس الوزراء، كان المجلس البلدى قد تم حله فى نهاية العام الماضى.

١/٥ الحكومة الكويتية تحذر مواطنيها من التبرع للسيارات المنتشرة باسم الجمعيات الخيرية فى شوارع الكويت، إثر انتهاء المهلة التى منحتها الحكومة لهذه الجمعيات لمصعب السيارات التابعة لها.

١/٦ نواب كويتيون يطالبون بتحسين الأوضاع فى مركز لإبعاد الأجانب.

١/١٢ وزارة المالية الكويتية توافق على توصيات صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى فى البلاد، بما فيها إصلاح النظام الضريبى، وفرض رسوم على الخدمات، وإلغاء الدعم الحكومى أو تخفيضه.

١/٢٤ أعضاء لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الأمة يناقشون مع مسئولين فى وزارة الداخلية إعادة النظر فى العلاقة بين الكفلاء ومكفوليهم.

١/٢٤ مجلس الأمة يتراجع عن مناقشة مرسوم بقانون صدر فى غيابة تسمى الحكومة بموجبها إلى تملك عقارات فى مدينة الكويت، صوت ٢٦ نائبا مع إعادة القانون مرة ثانية إلى اللجنة المالية.

١/٢٥ نظمت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ندوة حول «الفكر الإسلامى المعاصر بين البناء والهدم»، اتسمت الندوة بسفونة جلساتها وحدة المواجهات لدرجة تقارب من الاشتباك.

١/٢٦ الحكومة الكويتية تمنع التبرع أو التمويل للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية فى مصر إلا عن طريق وزارة الأوقاف.

١/٢٧ وكيل وزارة الشئون الإجتماعية والعمل المساعد للشئون القانونية يطالب الكفلاء بالتحلى بالأخلاق.

فبراير

٢/٤ جمعية المحامين الكويتيين تصعد هجومها على عضو مجلس الأمة خلف دميثير «بسبب تصريحه فى البرلمان «لا يوجد شيء فى الإسلام اسمه محام»

٢/٥ جريدة الأنباء تنشر حواراً مع الكاتب اليساري «أحمد الدين»، طالب فيه بالتداول الديمقراطي للسلطة، كما طالب بالفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء.

٢/٧ اتحاد المحامين العرب يعرب من تضامنه مع جمعية المحامين الكويتيين، ويؤكد أن دعاوى النائب «دميثير» تتعارض مع تعاليم الإسلام.

٢/٧ مجلس الأمة يرفض بياناً قدمته الحكومة حول خططها لإنجاز مشروع خدمات منطقة سكنية، ويتهم الحكومة بإعاقه مصالح المواطنين لمصلحة تجار العقارات.

٢/٨ جمعية الصحفيين الكويتيين تصدر بياناً تدعو فيه أعضائها (٧٠٠) إلى الامتناع احتجاجاً على اقتراح يدرسه مجلس الوزراء، يقضى بمنح الجمع بين العمل في الحكومة وأية مهنة أخرى.

٢/١٢ مجلس الوزراء الكويتي يقر منح الجمع بين العمل في الدولة وفي المؤسسات الصحفية.

٢/١٤ النائب «مفرج تمار المقيري» ذو التوجه الإسلامي يقدم طلباً لاستجواب وزير التربية الدكتور «أحمد الربيعي» متهماً إياه بتجاوزات إدارية، ومجلس الأمة يؤجل الاستجواب لمدة أسبوع.

٢/١٤ ولي العهد الشيخ «سعد العبد الله الصباح» يستقبل وفدًا من جمعية الصحفيين، ويصرح بعد الاجتماع بأن اللقاء سادته أجواء «التفاهم والمسؤولية، وروح الأبوة»، ويؤكد أيضاً إصرار الحكومة على موقفها.

٢/١٩ إستطلاع للرأي في الكويت يظهر أن ٨٢٪ من الكويتيين غير راضين عن أداء مجلس الأمة خلال الفترة الماضية.

٢/٢٠ الشيخ «جابر الأحمد الصباح»، أمير الكويت، ينتقد في كلمته المعتادة في أواخر شهر رمضان - الصحافة الكويتية، ويدعوها إلى تنقية صورتها من الشواثب.

٢/٢١ عشرة نواب إسلاميين يقترحون طرح الثقة في وزير التربية الدكتور «أحمد الربيعي» بعد جلسة استجواب ساخنة استمرت أربع ساعات.

٢/٢٦ ولي العهد الشيخ «سعد العبد الله» يلتقي مع عدد من نواب المناطق الخارجية (القبائل) في إطار جهود الحكومة لتأييد موقف وزير التربية في طرح الثقة المزمع إجماعاً.

مبارس

٣/٨ تيج وزير التربية الدكتور «أحمد الربيعي» في الاحتفاظ بمنصبه بعد أن اجتاز بصعوبة جلسة طرح الثقة، صوت ١٧ نائباً لصالح «الربيعي»، بينما صوت ٢١ لحجب الثقة، وامتنع أربعة عن التصويت، وبذلك لم يحقق الإسلاميون أغلبية الـ ٢٣ المطلوبة لحجب الثقة.

٢/٨ نفذ سجناء سياسيون أردنيون إضراباً عن الطعام مطالبين بإطلاق سراحهم، يذكر أن السجناء إدينوا بالتعاون مع قوات الاحتلال العراقي.

٢/٨ الشيخ وسعد العبد الله الصباح « يجتمع مع عدد من النواب لإحتواء استجواب آخر يفترض أن يقدم حول سياسة التعليم، ويتمهد بتشكيل لجنة تحقيق حول الاتهامات بهدف آيات قرآنية من اليهود.

٢/٨ الشيخ سعد العبد الله الصباح يجتمع مع رؤساء تحرير الصحف مع استجواب الربيعي.

٣/١٢ أهالي السجناء الأردنيون يبدأون اعتصاماً اليوم أمام مقر الصليب الأحمر مطالبين بالإفراج عن ذويهم، كان أربعة من السجناء قد نقلوا إلى المستشفى بسبب تدهور حالتهم الصحية بعد اشتراكهم في إضراب عن الطعام.

٣/١٦ الحكومة الكويتية تقرر تعطيل صحيفة «الأنباء» لمدة خمسة أيام تطبيقاً لنص المادة ٢٥ مكرر من القانون ٣ لسنة ١٩٦١ التي صدرت في أثناء غيبة المجلس، وتم إلغاؤها بعد ذلك، قرار التعطيل يتهم الجريدة بتفتيت الوحدة الوطنية، وإشغال الفرقة في المجتمع.

٣/١٦ شهدت انتخابات جمعية الصحفيين إقبالاً شديداً حين حضرها ٣٢٤ عضواً، من أصل ٣٨٤ يحق لهم التصويت.

٣/١٦ رئيس نقابة عمال شركة النفط يعطى الشركة مهلة ٤٨ ساعة مهدداً بالإضراب ما لم يتم الاستجابة لعدد من المطالب.

٣/١٨ عمال أقسام الإنتاج والتصدير في شركة النفط يبدأون إضراباً عن العمل إستجابة لدعوة النقابة، وإدارة الشركة تؤكد أن الإضراب لن يكون له أية آثار على الإنتاج.

٣/١٨ النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير المالية «ناصر الروخان» يعلن أن الحكومة باشرت برنامجاً لنقل ملكية الدولة في الشركات الكويتية للقطاع الخاص.

٣/٢٠ المحادثات بين ممثلي عمال شركة النفط وبين وزير النفط الكويتي تفشل في إنهاء الإضراب، ورئيس النقابة يهدد بإعلان الإضراب الشامل إثر تهديدات الشركة بإتخاذ إجراءات تأديبية بحق العمال المضربين.

٣/٢٢ استقالة «مدنان الراشد» عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين إعتراضاً على البيان الذي أصدرته الجمعية ضد تعطيل صحيفة «الأنباء».

٣/٢٧ الحكومة الكويتية تطلب من المحكمة الدستورية تفسير المادة ٧١ من الدستور التي تتناول المراسيم الاميرية الصادر في غيبة المجلس، يذكر أن مجلس الأمة يصدر على حقه في مناقشة هذه المراسيم ورفضها، وهو ما لتقبله الحكومة.

٢/٢٨ مجلس الأمة يفشل في عقد جلسته الأسبوعية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، بعض النواب تعمد عدم الحضور حتى يتم تأجيل عدد من الموضوعات على رأسها «تعطيل الأنباء».

٢/٣٠ الإعلان من استجابة «شركة نفع الكويت» لمعظم المطالب التي رفعها العمال المضربون اثر مفاوضات أجرتها إدارة الشركة مع ممثلين نقابة العمال.

إبريل

٤/١ الحكومة الكويتية منعت جمعية «الإصلاح الاجتماعي» ذات التوجه الإسلامي من إقامة احتفال لها.

٤/٩ الحكومة الكويتية تتخذ خطوات نحو تشديد العقوبة بحق المتسللين والمخالفين لقانون الإقامة فيها.

٤/١٠ وزير العمل والشؤون الاجتماعية يعلن أن هناك اتجاهًا لتكويت العمالة، مشيرًا إلى أن عدد العمالة الواحدة بلغ ٨٥٠ ألف بينما العمالة الكويتية لا تزيد عن ٢٠٠ ألف.

٤/١٧ لجنة برلمانية تحقق في الصفقات العسكرية توصي بإحالة مسئولين في وزارة الدفاع إلى القضاء للتحقيق في مسئوليتهم عن تجاوزات مالية.

٤/١٨ نواب في مجلس الأمة ينتقدون مسامي الحكومة لإحالة المادة ٧١ من الدستور للقضاء، ويتهمون الحكومة بالانقلاب على الدستور، وأنها لا تؤمن بالديمقراطية، ووزير الخارجية يحذر النواب من الوصول إلى «درجة لا نرضاها».

٤/٢٢ نواب في مجلس الأمة يناشدون أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح التدخل لحل الخلاف الناشب بين المجلس والحكومة حول تفسير المادة ٧١ من الدستور.

٤/٢٥ نواب مجلس الأمة يوصون ببرد الإختيار إلى صحيفة «الأنباء» من الأضرار التي لحقت بها من جراء قرار التعطيل.

٤/٢٩ مجلس الأمة يرفض مشروع قانون قدمته الحكومة بديلاً لقانون المجلس البلدي، اعتبر النواب أن القانون المقترح يسلب صلاحيات المجلس ويجعله لجنة استشارية.

مايو

٥/١ الحكومة الكويتية تتقدم بمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٦/٩٥ إلى مجلس الأمة، الأرقام الإجمالية تظهر مجزاً قدره ١١٩٠ مليون دينار كويتي.

٥/٢ المحكمة الدستورية تبدأ أولى جلساتها للظفر في طلب الحكومة تقسيم المادة ٧١ من الدستور الكويتي، وجمعية المحامين الكويتيين تعلن تأييدها لوجهة نظر النواب.

٥/٢٠. ولى العهد الشيخ «سعد العيد الصباح» يلتقى مع وفد من النواب للتفاوض حول أزمة المادة ٧١، اللقاء يسفر عن اتفاق يقضى بسحب طلب التفسير مقابل الموافقة من قبل المجلس على كل المراسيم المتعلقة.

٥/٢٢. الحكومة الكويتية تعلن سحب طلب التفسير الذى تقدمت به إلى المحكمة الدستورية حول المادة ٧١ من الدستور.

يونيو

٦/٤. مشرون نائباً بمجلس الأمة يتقدمون بمذكرة تقترح مناقشة ما توصلت إليه اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية، كانت اللجنة قد شكلت عام ١٩٩١ لوضع خطة لتهيئة الأجواء لتطبيق الشريعة.

٦/٥. حملة انتخابات المجلس البلدى تشهد تنافساً شديداً بين الإسلاميين والليبراليين مع ظهور طرف ثالث هم المستقلون.

٦/٨. ارتفاع ٨ أعضاء بمراكزهم فى المجلس البلدى، وتراجع فى نصيب التيار الإسلامى فى عضوية المجلس، مع تنامي نصيب الحكومة.

٦/٨. مجلس الأمة يوافق على اقتراح لتعديل قانون الخدمة المدنية على نحو يلقى بندا فى القانون يسمح لمجلس الوزراء بعزل الموظف الحكومى بدون إبداء أسباب، كما يحرمه من حق التقاضي.

٦/١٢. رئيس اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقولين يتوجه على رأس وفد إلى فرنسا لإجتماع مع المسؤولين فى البرلمان الأوروبى.

٦/١٤. رئيس مجلس الأمة يطالب بفتح باب المسؤولية السياسية أمام الحكومة إذا لم تقدم خلال ٦ شهور حلاً واضحاً لقضية الإسكان.

٦/١٦. فشل مشروع قانون تخفيض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ عام فى المصول على الألفية، بسبب تكاثف الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب حده.

٦/٢١. لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة تفشل فى عقد اجتماعها للأسبوع الثانى على التوالى بسبب عدم اكتمال النصاب، وكان يفترض أن تناقش اللجنة مشروع قانون يقضى بخفض المدة التى يسمح بعدها للمتعلمين بالمشاركة فى الانتخابات من ٣٠ عاماً إلى ٢٠ عاماً.

٦/٢٨. لجنة الداخلية والدفاع تقر قانوناً يسمح بخفض المدة التى يسمح بعدها للمتعلمين بالمشاركة فى الانتخابات.

يوليو

- ٧/٥ مجلس الأمة يقر مشروع القانون الخامس بتصويت المتجمعين.
- ٧/١٠ لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة تقر قانوناً يمنح المرأة الكويتية حق التصويت في الانتخابات، وذلك بعد ثلاث سنوات من عرض مشروع القانون.

أغسطس

- ٨/١ الشرطة الكويتية تمنع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من إقامة ندوة مفتوحة حول المديونيات.
- ٨/١٦ مجلس الأمة يقر اقتراحاً حكومياً بإلغاء محكمة أمن الدولة وإحالة القضايا المنظورة أمامها إلى المحاكم العادية، كما يقر قانوناً بخفض مدة الخدمة الوظيفية للمرأة قبل التقاعد إلى ١٥ سنة بدلاً من ٢٥ سنة.
- ٨/١٢ اللجنة المالية في مجلس الأمة ترفض تعديل قانون اقتصرته الحكومة حول المديونيات.
- ٨/١٦ مجلس الأمة يوافق على تعديلات قانون المديونيات، بعد التوصل إلى حل وسط في الجند محل الخلاف بين الحكومة وبين النواب.
- ٨/٢٢ مجلس الأمة يفتتح دورة انعقاده الثالثة للفصل التشريعي السابع في تاريخ الكويت.

سبتمبر

- ٩/٢٥ الحكومة الكويتية تحذر من وقوع كارثة بيئية خطيرة نتيجة فرق ٣٦٠ سفينة عراقية تحمل أسلحة كيميائية أمام السواحل الكويتية منذ حرب الخليج.

أكتوبر

- ١٠/٦ ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يحذر من انتقام عراقى خلال ثلاثة أشهر، والصحف الكويتية تنتقد هذه التصريحات بشدة، وتربطها بمشاكل داخلية.
- ١٠/١٠ ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يعلن أن الحكومة انتهت من وضع تصور لحل قضية «بدون جنسية»، وأنها ستحيله إلى مجلس الأمة فور انعقاده.
- ١٠/٢٠ انفجار قنبلة ممسلة للدموع في صالة إحدى الكليات، مما أدى إلى إصابة ٦٠ طالباً وطالبة، وأصيب الإتهام بتجه نحو الطلاب المنتظمين للتيار الإسلامي.
- ١٠/٣١ ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح يفتتح دور الانعقاد الرابع والأخير للفصل التشريعي السابع نيابة عن الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير البلاد.

نوفمبر

١١/١٢ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تميل ٢٠ شركة إلى النيابة العامة، الوزارة تتهمة الشركات بالتحايل وامتيرواد عمالة وافدة دون توفير أعمال لهم.

١١/١٢ أكثر من ٢٠٠ شاعر ومثقف عربي مشاركون في مؤتمر ثقافي بالكويت يطالبون النظام العراقي بالإفراج فوراً عن الأسرى الكويتيين.

١١/١٤ مجلس الأمة يحيل الخطاب الأميري للمجنة الرد.

١١/٢١ محكمة الجنايات الكويتية تقضى بإحالة وزير المال والنقط السابق إلى محكمة خاصة شكلت بموجب قانون محكمة الوزراء الذي أقره مجلس الأمة مؤخراً.

١١/٢٩ مجلس الوزراء يقرر منح مهلة سنة واحدة لتعديل أوضاع الأشخاص غير حاملي الجنسية.

ديسمبر

١٢/٥ مجلس الأمة يناقش قرار تعطيل «الأنباء» والنواب يهاجمون السياسة الإعلامية بشدة.

١٢/١٠ قوات الأمن الكويتية تتمكن من ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات بالقرب من الحدود السعودية الكويتية.

١٢/١٢ مجلس الأمة يوافق بأغلبية ٢٢ ضد ١١ وامتناع واحد على قانون يسمح ببيت الجلسات تلفزيونياً وإذاعياً رغم معارضة الحكومة للقانون.

١٢/١٥ عدد من نواب مجلس الأمة يطالب باستقالة الوزراء الأعضاء في المجلس والذين يرغبون ترشيح أنفسهم للانتخابات القادمة.

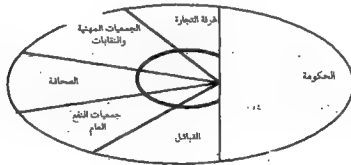
١٢/١٧ الداخلية الكويتية تعثر على كمية كبيرة من الذخائر والقذائف والالغام والمتفجرات في إحدى مزرع منطقة الوافرة جنوب الكويت.

١٢/٢٠ لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في مجلس الأمة توافق على اقتراح الحكومة بشأن تعديل الدوائر الانتخابية.

أضواء على الأحداث

تتميز الكويت من سائر المجتمعات الخليجية بأنها الوحيدة من تلك المجتمعات التي تقف على عتبة التحول الديمقراطي، وذلك بعد أن حققت درجة هامة من التحول إلى الليبرالية السياسية يعبر عنها بشكل رئيسي مؤسسة البرلمان (مجلس الأمة).

ورغم إقتتاد الكويت لظاهرة الأحزاب السياسية الضرورية لإعطاء مجلس الأمة قوته وفاعليته، فإن هذا الإقتتاد لم يقلل من أهمية درجة التحول إلى الليبرالية السياسية، حيث استعاضت مؤسسات المجتمع المدني التقليدية والمديشة أن تملأ الفراغ الناجم من غياب الظاهرة الحزبية، عبر اضطلاعها بمعظم وهائف الأحزاب، وخاصة فيما يتعلق بالتجنيد السياسي، وفرض وتقديم المعلومات للمواطنين، فضلاً عن لعب دور حلقة الوصل بين مجلس الأمة والمواطنين، بما يمكن المجلس من الحصول اللازم، ويجعله قادراً على أن يكون نداً حقيقياً للحكومة، وكما يتضح من التخطيط التالي فإن فاعلية مجلس الأمة تظل مرهونة بالتوافق والانسجام بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني التي ينتمى إليها أعضاؤه، والتي تمده أيضاً بالدم والتأييد.



وقد تجددت في بداية هذا العام المطالب بإنشال عدد من الإصلاحات السياسية في الكويت، حيث أجرت صحيفة «الأنباء» عدداً من اللقاءات مع ممثلي التكتلات السياسية النشطة في البلاد، والذين دعو خلالها إلى إشهار الأحزاب السياسية، وتشكيل الحكومة من غالبية شعبية منتخبة، والفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، إلا أن هذه المطالب لم تحظ بإهتمام مؤسسات المجتمع المدني المختلفة،

ولم تجد لها أي مدنى داخل مجلس الأمة، وكما يتضح من رصد الحياة السياسية فى الكويت هذا العام، فإن تجدد هذه المطالب لم يكن تعبيراً عن نضج المجتمع المدنى وتوافقه على الإصلاح السياسى، بقدر ما هو إشارة إلى بدء مرحلة جديدة فى الحياة السياسية الكويتية، كانت القوى السياسية المعارضة بشقيها الإسلامى والليبرالى قد توجهت بعد التحرير إلى التمسك فيما بينها من أجل دفع المطالب الخاصة بالإصلاح السياسى، واستطاعت أن تتوصل مع أسرة الصباح إلى بادرة برنامج إصلاحى يخفف من المفالة بالمعارضة، ويوفر فى الوقت ذاته الحريات الأساسية، ويطور قوانين المواطنة، ويحسن الأداء الحكومى، إلا أن هذه الصيغة الوسطية تعرضت لإهتزازات شديدة بدءاً من منتصف العام الحالى، وبدأت وكأنها قد انتهت هذا العام، وبدلاً من التوافق بين قوى المجتمع المدنى بعضها البعض، وبينها وبين الحكومة، شهد هذا العام سيطرة التوتر والشك المتبادل على التفاعلات السياسية فى الكويت، ودخل المجتمع المدنى فى طاحونة من الصراعات المذهبية، والبعيدة عن الانشغالات الحقيقية للمجتمع الكويتى.

لقد استشرع التيار الإسلامى فقدان دمه ورعاية الحكومة، خاصة بعد الانتقادات العديدة التى تلقىها الحكومة الكويتية من الدول العربية بقيام جمعيات النفع العام التابعة للإسلاميين بتقديم الدعم للإرهاب فى تلك الدول، ومن هنا إنبات التيار الإسلامى حالة من القلق والشك فى نوايا الحكومة تجاهه، هذه الحالة انعكست فى إقدامه على عدد من الخطوات استهدفت تأكيد نفوذه فى الحكومة، وهيمته على الحياة السياسية الكويتية، مما أدى إلى انقسام المجتمع المدنى وانشغاله بصراعات جانبية، انعكست بشكل ملموس على التطور الديمقراطى فى الكويت، وعليقاً لما أظهره استطلاع للرأى جرى فى الكويت فإن ٨٢٪ من الكويتين أبدوا عدم رضائهم من أداء مجلس الأمة الذى يحظى الإسلاميون بأغلبية مقاعد المعارضة فيه.

ومن جانبها فإن الحكومة الكويتية التى أظهرت حساسية شديدة تجاه النقد، قد عملت على الاستفادة إلى أقصى درجة من حالة الانقسام التى عاشها منها المجتمع المدنى، وبدأ واحداً أنها تعاني من الأخرى من انحراف استبدادى حيث سعت إلى إعادة ترتيب الحياة السياسية بما يحافظ على محدودية المجتمع المدنى، ويشل مجلس الأمة، ويحوطه من مؤسسة تشريعية ورقابية إلى مجرد جماعة ضغط أو كيان للتنفيس عن الضغوط دون فاعلية حقيقية.

واستخدمت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف طائفة متنوعة من التكتيكات، فمن ناحية عملت على عرقلة عمل المجلس ولجانه المختلفة سواء عبر اللعب ب ورقة عدم اكتمال التصايب، وعدم حضور الوزراء للجان المختلفة فى المجلس، أو تحويل القضايا التى يناقشها المجلس للقضاء، وأيضاً تكوين لجان حكومية لمناقشة ذات القضايا التى يناقشها المجلس، ومن ناحية أخرى سعت الحكومة إلى حصار المجلس، عبر ممارسة أشكال شتى من الضغوط على مؤسسات المجتمع المدنى التى تدعمه.

واستطاعت الحكومة بالفعل أن تحقق عدداً من الانتصارات الهامة، وكانت أن تحقق انتصاراً حاسماً يتعلق بتصميم دور المجلس فى التشريع عندما حولت الخلاف حول حق المجلس فى مناقشة المراسيم

الاميرية التي تصدر في غيابها إلى القضاء، لولا اصطفاؤه في كافة مؤسسات المجتمع المدني من جديد وراء موقف المجلس وتأييده لوجهة نظره.

وقد لعبت القوى الليبرالية في المجلس والتي تدعمها غرفة التجارة، وايضاً الجمعيات المهنية مثل جمعية الصحفيين وجمعية المحامين، فضلاً عن الصحف الكويتية دوراً بالغ الأهمية في ضبط التوازن في الحياة السياسية الكويتية، حيث منعت المجلس عبر تأييدها للحكومة في بعض المواقف من المخالفة والانحراف، كما في المعارضة، كما منعت الحكومة عبر تأييدها للمجلس من الانحراف في الاستبداد، مما مكن المجلس من تحقيق عدد من الإنجازات الهامة خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنين.

وهكذا استطاع المجتمع المدني الكويتي أن يحافظ على ذات الصيغة الوسيطة الإصلاحية التي تبلورت بعد حرب التحرير، رغم حالة الانقسام التي شهدتها والصراع بين الأوجه الأكثر تقليدية في السياسة الكويتية وبين الأوجه الأكثر حداثة، وتشير التوقعات إلى أن الكويت على وشك تجاوز متبة التحول الديمقراطي، حيث من المتوقع أن يكون مجلس الأمة القادم أكثر انسجاماً، كما أن قدرة الحكومة على اللعب على التناقضات السياسية من شأنها أن تضعها خاصة في ضوء طيف قدرتها المالية، والرقابة الشديدة المفروضة على تحكمها في الموارد، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الكويتية التي وأظقت في بداية هذا العام على توصيات صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي في البلاد، قد أقدمت على اتخاذ عدد من الخطوات الهامة نحو الخصخصة في البلاد، وكما يتوقع د/ شفيق الفيرا فإنه «يدخل إجراءات الإصلاح الاقتصادي حيز التنفيذ سوف يكون هناك قفزة في الوعي السياسي والوعي المدني .. وقد تكون هذه بداية نهوض مجتمع مدني بالمفهوم الأكثر نضجاً وارتباطاً بالصالح العام».

مجلس الأمة

استمرت العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة هذا العام بالتوتر الشديد، وكانت ورقة حل المجلس مطروحة على الدوام، وهو ما عبر عنه تصريح وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي قال فيه «الشعب الكويتي مل من المجلس والنقاش البيزنطي فيه والعنتريات الموجودة»، وتحذيره من الوصول إلى ما وصفه قائلاً: «درجة لا نرغبها»، وكما سبقنا الإشارة فقد استخدمت الحكومة كل الوسائل الممكنة لمرقعة أداء المجلس لوظائفه الرقابية والتشريعية، وللمد من فاعليته السياسية التي سببت لها العديد من الإحراجات، مستفيدة في ذلك من حالة الانقسام بين قوى المجتمع المدني ذاته.

وقد تباينت قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها تبعاً لطبيعة القضايا المثارة، ونوع التحالفات السياسية المتعلقة بها، ويمكننا التفرقة في هذا الخصوص بين ثلاثة فئات من القضايا هي : أولاً : القضايا التي تتعلق بسعي التيار الإسلامي للسيطرة على الحياة السياسية في الكويت، ثانياً : القضايا التي تتعلق بممارسة المجلس لدوره الرقابي على أداء الحكومة وسياساتها، ثالثاً : القضايا التي تتعلق بالتطور الديمقراطي في الكويت.

أولاً: القضايا الخاصة بالتيار الإسلامي

لمع نجم التيار الإسلامي في الكويت بعد الغزو، ومعقود هياكل الدولة مما أتاح لأعضاء التنظيمات الإسلامية المختلفة فرصة تولى الأمور من طريق لجان التكافل، كذلك سيطروا على عدد كبير من الجمعيات التعاونية فضلاً عن السيطرة المطلقة على المساجد، وفي انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢ ظهر دور التيار الإسلامي، حيث أن ثلث من وصلوا إلى المجلس من المنتظمين إليه، فضلاً عن المدعومين من قبله. وكانت السلطة في الكويت خلال الثمانينيات قد سمعت لإحتواء التيار الإسلامي في المؤسسات والأجهزة، وسمحت له بتعزيز النشاط والنحو وبناء مؤسساته المالية، وذلك بهدف إضعاف الجماعات القومية الأكثر انتقاداً للسلطة، إلا أن التحالف بين السلطة والتيار الإسلامي بدأ يضعف بعد حرب التحرير، خاصة بعد اتهام الرئيس المصري للجماعات الخيرية في الخليج بدعم الإرهاب، كما أدت محاولة التيار الإسلامي لتحقيق ما يشبه الإنقلاب الدستوري في العام الماضي من خلال المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور، إلى تنبيه الحكومة إلى أهمية التوازنات لتحقيق الأمن السياسي المنشود، وكان خروج اثنين من المنتظمين لهذا التيار من الوزارة في إبريل ١٩٩٦ بمثابة بداية انتهاء التحالف بين الطرفين، وأقدمت الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات لتجميع هذا التيار مثل حل المجلس البلدي، وحل اتحاد الجمعيات التعاونية، كما كان قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القاضي بتنظيم العمل الخيري تأثيراً شديداً على مسيرة هذا التيار، خاصة وأن حجماً كبيراً من أعماله يقوم على جمع التبرعات، وفي بداية هذا العام حذرت الحكومة الكويتية مواطنيها من التبرع للسيارات المنشورة باسم جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية، كما اتخذت قراراً بمنع التبرع لتمويل المؤسسات الخيرية في مصر إلا من طريق وزارة الأوقاف الكويتية، وشكل منع جمعية الإصلاح الاجتماعي، التي يسيطر عليها الإخوان المسلمين، في مارس الحالي من إقامة احتفال لها خطوة جديدة توحى بتصاعد المواجهة بين الطرفين.

ومع استشعار التيار الإسلامي لفقدان حظوته لدى الحكومة، ومدى خطورة الإجراءات التي اتخذت لتجميعه، فقد لجأ إلى نقل الصراع إلى مجلس الأمة للضغط على الحكومة من جانب، وإثارة المواطنين ضدّها من جانب آخر، وشكل طرح الثقة في وزير التربية والتعليم د/ أحمد الربيع نقطة الذروة في هذا الصراع، يذكر أن الإسلاميين يعتبرون أربعي عدوهم الأول إذا اقتلهم من محققهم في وزارة التربية التي سيطروا عليها ثلاثين عاماً، وهم يهتمونه بالمسؤولية من إجهاض مشاريع أسلمة التعليم مثل إجهاض مشاريع منع الاختلاط في الجامعة.

بدأت فعاليات قضية الربيع التي شغلت الكويت بأكملها ما يزيد على شهر كامل بتقديم استجواب من النائب «مفرج نهار المطيري» يتهم الوزير بتجاوزات إدارية في مجال التعيين، وفي نظام البعثات الدراسية في الخارج، وإعطاء المناصب للمحبوبين على توجهه الفكري، ولدى الاستجواب قدمت اتهامات أخرى مثل تحريض مجلس الأمة، وإجراء تعديلات على المناهج الدينية، وحذف بعض الآيات القرآنية المتعلقة باليهود، وفي نهاية الاستجواب قدم عشرة نواب إسلاميين اقتراحاً بطرح الثقة في الوزير.

ويذكر أنه لا يجوز لأعضاء الحكومة المعصاة في الاقتراح على الثقة، فينأى لا يملك التيار الليبرالى سوى ستة أصوات، مقابل مايقرب من ١٨ صوتاً للتوجه الإسلامى بمختلف تياراته، وهو ما كان يعنى أنه إذا لم تتحرك الحكومة فإن التجمع الإسلامى بالاعتماد على دعم نواب القبائل (٩ أصوات) يستطيع تأمين الرقم المطلوب لصحب الثقة، وهو ٢٢ من أصل ٤٤ نائباً.

وشهدت الفترة التى سبقت سحب الثقة حالة شديدة من الانقسام فى المجتمع الكويتى، ساعد فى تصفيزها الديوانيات العديدة التى تم مقدها من قبل التيار الإسلامى من جانب، التيار الليبرالى من جانب آخر، والتى استهدفت جمع التأييد سواء داخل مجلس الأمة أو خارجه. كما ساعد فى انكاثها الاهتمام البالغ الذى أعطته الصحافة لهذه القضية بين مؤيد للرسمى ومعارض له، ومن جانبها فإن الحكومة تخلت عن تردها، ألقت بثقلها لصالح الرسمى، وأجرت اتصالات مع نواب القبائل حول هذه القضية، وساهمت جهود الحكومة فى خلخلة التحالف الإسلامى حيث أعلن النواب الشيعة (٤ نواب) عدم تأييدهم لطرح الثقة، كذلك نجحت فى إقناع عدد من النواب المستقلين بعدم التصويت لصالح طرح الثقة، وهكذا اجتاز الرسمى جلسة طرح الثقة، إذ صوت ١٧ مفسراً لمصلحته فيما صوت ٢٦ مفسراً لصحب الثقة، وهو رقم قريب من الاغلبية المطلوبة (٢٣)، بما شكل مفسراً واضحاً لمدى التوتر السياسى الذى يكتنف الصراع بين الدولة من جهة وبين التيار الإسلامى من جهة أخرى، كما أحييت تلك القضية المواجهة بين التيار الليبرالى من جهة وبين التيار الإسلامى من جهة أخرى، وقربت التيار الليبرالى من الحكومة.

ثانياً: ممارسة المجلس لدوره الرقائى

أظهر نواب مجلس الأمة درجة أعلى من التوافق فى القضايا الخاصة بممارسة المجلس لدوره الرقابى على الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بإنائها المالى، واستطاعوا فى هذا الخصوص لعب دور فاعل، أدى إلى وضع الحكومة فى موقف حرج، وعلى الناحية الأخرى فإن الحكومة - باستثناء قضية المديونية - لم تستطع أن تلعب على التناقضات بين القوى والتيارات الممثلة فى المجتمع المبدنى.

كانت الحكومة الكويتية قد بدأت مع نهاية الفوز تنفيذ خطة لإعادة الإعمار تكلف ٦٠ مليار دولار، تم اقتطاعها من الاستثمارات الكويتية فى الخارج، وخلقاً للخير الاقتصادى الكويتى جاسم السمعدون فإن إجمالى المدخرات العامة انخفض من حوالى ١٠٠ مليار دولار إلى ٢٥ مليار دولار. وتقدر الديون الكويتية الخارجية والداخلية بنحو ٢٠ مليار دولار، وخلقاً للمصادر الرسمية فإن حجم الديون الكويتية الخارجية بلغ ٦ مليارات ٢١٦ مليون دولار، يقتضى أن ينتهى تسديد معظمها فى ديسمبر ١٩٩٦، ودافعت الكويت فى بداية هذا العام على اقتراحات وتوصيات صندوق النقد الدولى للإصلاح المالى، بما تضمنته من خفض الإنفاق العام، وفرض وعزم على الخدمات وإنهاء الدعم الحكومى، وتخفيضه فى قطاعات مثل الصحة والتعليم والهاتف والكهرباء، كما أعلن النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء أن الحكومة الكويتية باشرت برنامجاً لنقل ملكية الدولة فى الشركات الكويتية إلى القطاع الخاص.

ولم يبد أعضاء مجلس الأمة رفضاً لفلسفة الإصلاح الاقتصادي، لكنهم في المقابل تصدوا بقوة لما رأوا فيه إجحازاً لصالح فئات اجتماعية دون الأخرى، كما وجهوا انتقادات شديدة الحدة لسياسة الانفاق الحكومي، وفي هذا الإطار رفض مجلس الأمة في فبراير الحالي بياناً قدمته الحكومة يقضي بتأجيل تنفيذ مشروع خدمات سكنية حتى عام ٢٠٠٠، يتكلف ١٣١ مليون دولار ويختصر طلبات الاسكان بنسبة ٢٠٪، رفض النواب دعوى الحكومة بأن المشروع يرهق ميزانية الدولة مشيرين إلى سعي الحكومة لتحكّم مقارات تصل قيمتها إلى ٢,٣ مليار دولار، واتهموا الحكومة بالخضوع لتفويض أصحاب العقارات الذين سيتضررون من هذا المشروع.

وفي شهر مايو تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة العام لعام ٩٦/٩٥ والذي تضمن مجزاً يقترح من ٥ مليار دولار، وأثار بيان الحكومة حول الموازنة انتقادات شديدة من جانب النواب، واعتبر العديد منهم أن الحكومة غير جادة في إصلاح السياسة المالية، وهاجم رئيس مجلس الأمة سياسة الخصيص قائلاً: «البلد تباح لقلّة من الناس»، وأشار إلى قيام أشخاص أعلنوا عن مصاد ديونهم للحكومة بالمساهمة في شراء الشركات الحكومية، مطالباً بمحاربة الفساد.

وأثار مشروع القانون الذي تقدم به مجلس الوزراء حول تعديل قانون المديونيات الصعبة خللاً حاداً مع النواب، كانت الحكومة قد اشترت ديوناً على الموالثين لصالح البنوك يصل مجموعها إلى ٢٤ مليار دولار، وطبقاً لقانون صدر عام ١٩٩٢ تم تخيير المدنيين ما بين تسديد ٤٥٪ فوراً أو جدولة كامل الدين على ١٢ سنة، وسعت الحكومة هذا العام لإشغال تعديلات تؤجل فترة السماح إلى خمس سنوات، وتمتد الجدولة إلى ٢٠ سنة، ورأى النواب أن هذه التعديلات تؤدي إلى إهدار المال العام. جدير بالذكر أن ٩٠٪ من هذه الديون تنحصر في هضرات المدنيين، قيل أن بينهم متنفذين في السلطة السياسية، واستطاعت الحكومة تمرير اقتراحها بعد إدخال تعديل عليه يرفع الفائدة ويجعل الجدولة على ١٢ سنة، حصلت الحكومة على دعم الرموز القريبة من «فرقة التجارة»، كما حصلت على دعم نواب القبائل، بينما قاء نواب «الحركة الدستورية» (الإخوان) معارضة التعديل، فيما انقسم نواب «التجمع الإسلامي الشعبي» (السلفيون) ما بين رافض أو محتج عن التصويت، وأمتنع نواب المنير الديمقراطي، والنواب الشيعة عن التصويت.

وكانت أكثر القضايا الشائكة التي تناولها المجلس تلك الخاصة بتجاوزات الدفاع، كانت لجنة برلمانية كويتية تحقق في الصفقات العسكرية بإحالة مسئولين في وزارة الدفاع إلى القضاء للتحقيق في مسئوليتهم عن تجاوزات مالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، أشار تقرير اللجنة بصورة تفصيلية إلى تجاوزات في ٢٥ صفقة شراء سلاح ومقود لتطهير الكويت من الأكام. ومن جانبها رأت الحكومة أن ما انتهت إليه اللجنة من إصدار أحكام وتحميل المسئولية لأعضاء الحكومة هو تجاوز لحدود مهمتها، وخضعت الحكومة من مناقشة التقرير عبر تكوين لجنة حكومية للتحقيق في الموضوع إتصافاً مع تكتيك الحكومة لتعطيل المجلس ونقل مركز الثقل من البرلمان إلى السلطة التنفيذية أو القضائية.

ثالثاً: القضايا المتعلقة بالتطور الديمقراطي

أظهر أعضاء مجلس الأمة درجة عالية من التعاون والتوافق فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالتطور الديمقراطي، واحتلت قضية «المراسيم الأميرية» أهمية خاصة في هذا السياق، يذكر أن المادة ٤٤ من الدستور الكويتي تنص على أن «ذات الأمير مصونة لا تمس»، واتساقاً مع هذه القاعدة جري العرف على ابتعاد الأمير عن العملية السياسية المباشرة للحفاظ على النظام السياسي الكويتي، إلا أنه خلال فترة حل المجلس من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أصدر الأمير العديد من المراسيم، والتزام مجلس الأمة منذ عودته للإنتقاء في ١٩٩٢ بالنظر في أكثر من ٧٠٠ مرسوم صدرت في غيابه، وهي مراسيم أقر معظمها بأنها ذات طبيعة إجرائية، لكن هناك مراسيم قليلة أخرى تثير خلافاً حاداً بين المجلس والحكومة، ووفقاً للمادة ٧١ من الدستور فإنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم لها قوة القانون في حالة غياب المجلس، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً، وفي أول اجتماع له في حالة الحل، فإذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة لإصدار قرار بذلك، وإذا عرخت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما لها من قوة القانون، إلا أن الحكومة اعتبرت أن تصويت المجلس على هذه المراسيم لا قيمة له، وسعت إلى عرقلة ممارسة النواب لحق مناقشة هذه المراسيم، بل وانكرت هذا الحق وقد تفجر الخلاف حول المراسيم الأميرية بين الحكومة والمجلس هذا العام، حيث تقدمت الحكومة بطلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير المادة ٧١ من الدستور، وأثارت هذه الخطوة انتقادات حادة من نواب المجلس، واعتبروها بمثابة محاولة لإنتقال على الدستور، واتهم رئيس المجلس الحكومة بأنها لا تؤمن بالديمقراطية ولا تؤمن بالراي الآخر، وقد أيدت مؤسسات وقوى المجتمع المدني موقف المجلس وخاصة جمعية الصحفيين، وجمعية المحامين، ومع إصرار الحكومة على موقفها، أعرب النواب عن أملهم بأن يتدخل أمير الكويت لحل الخلاف الناشب بين المجلس والحكومة حول تفسير المادة ٧١ من الدستور.

ودخلت الحكومة في شهر مايو مفاوضات مع عدد من النواب حول هذا الموضوع، وانتهت الاجتماعات التي عقدت بين الشيخ سعد ولي العهد ورئيس الوزراء إلى اتفاق غير رسمي يقضي بمسحب الحكومة الطلب على أن يقوم المجلس بالنظر في كل المراسيم المتعلقة، ويقوم بالموافقة عليها .. وبالفعل قامت الحكومة في نهاية شهر مايو بمسحب طلب التفسير بعد إقرار المجلس لـ ١٤ مرسوماً من أصل ١٧ في حين تم تأجيل ٢ مراسيم، ورغم ما يبدو من تعرض المجلس لهزيمة في هذه الجولة إلا أنه استطاع في واقع الأمر، وعبر تكاتف وتأييد قوى المجتمع المدني أن يحقق انتصاراً، تمثل في حفاظه على حق المجلس في ممارسة دوره التشريعي في مناقشة هذه المراسيم.

ومن ناحية أخرى استطاع المجلس أن يلعب دوراً هاملاً، وممارس ضغطاً قوياً للحد من إجراءات الحكومة الرامية إلى تقليص حرية التعبير في الكويت، وصلت هذه الضغوط إلى قمتها في شهر ديسمبر خلال الجلسة التي خصصت لمناقشة قيام الحكومة بتعطيل صحيفة الأنباء، كان النواب قد طالبوا في

شهر إبريل برد الاعتبار إلى الصحافة، فيما تملصت الحكومة من حضور اجتماع بهذا الخصوص يدعو أن الموضوع مثار أمام القضاء، إلا أن اللجنة التعليمية أكدت أن نظر اللجنة للموضوع لا يتعارض مع نظرها أمام القضاء، وتم تخصيص جلسة في بداية شهر ديسمبر، حيث حمل النواب بضدة على الحكومة، واتهموا المسؤولين بمحاولة الهيمنة على وسائل الإعلام، وحق المواطنين الدستوري في التعبير عن الرأي والإطلاع.

وتمتبر القضايا الخاصة بالمواطنة والجنسية والمشاركة السياسية من أهم القضايا التي أثارها نواب المجلس، وقد تمكنت الحكومة خلال شهر يونيو من إسقاط مشروع قانون يقضى بتخفيض سن الناخب من ٢١ عاماً إلى ١٨ عاماً، إلا أن المجلس استطاع في المقابل إضلال تعديل على قانون الانتخابات يقضى بالسماح للمتجنسين بالتصويت في الانتخابات بعد ٢٠ سنة بدلاً من ٣٠ سنة، وهو التعديل الذي تستفيد منه القبائل التي استقرت في الكويت في وقت متأخر نسبياً، ويحق الاستفادة جزئية للناخبين من الشيعة.

انتخابات المجلس البلدي

للمجلس البلدي وزن سياسي محدودة مقارنة مع مجلس الأمة، لكن أهميته تكمن في جوانب اقتصادية معينة تتعلق بقطاع المقارنات ومرافق الخدمات، ومن هنا تنبع الأهمية الخاصة التي توليها قوى المجتمع المدني بالمجلس البلدي.

كانت الخلافات قد دبت بين المجلس البلدي الذين ينتمون للتيار الليبرالي والمدمومين من حرفة التجارة، وبين النواب الذين ينتمون للتيار الإسلامي وبينهم رئيس المجلس، وأنت هذه الخلافات إلى عرقلة عمل المجلس، وأخذت هذه الخلافات متعطفاً حاصماً عندما طرح نواب التيار الليبرالي الثقة بالرئيس، وألقيه قيام ١٠ نواب بتقديم استقالتهم، مما اضطر الحكومة إلى حل المجلس البلدي في ديسمبر الماضي.

وفي بداية هذا العام أعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة من ذوي الرأي لتولي مهام المجلس إلى حين انتخاب مجلس جديد، كما كلفت اللجنة بتقييم التجربة السابقة واستخلاص المقترحات بشأن معالجة أوجه القصور، وفي إبريل الحالي تقدمت الحكومة إلى مجلس الأمة بمشروع قانون جديد بديلاً لقانون المجلس البلدي، تضمن المشروع الجديد نقل اختصاصات عدة من المجلس البلدي إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، إلا أن النواب رأوا أن القانون الجديد يسلب صلاحيات المجلس البلدي، ويجعل منه لجنة استشارية، وتم رفض المشروع الجديد.

وجرت انتخابات المجلس البلدي في شهر يونيو الحالي، وتنافس فيها ٤٣ مرشحاً وهو أقل عدد مرشحين منذ بدء المجلس البلدي، وتوزع المرشحون على ثلاثة اتجاهات: الإسلاميون، والليبراليون، والمستقلون، الذين راهنوا على خرق التنافس الثنائي، وعلى التذمر والإحباط الذي خلقه في أوساط

الناخبين، وكان من الملاحظ إعتداد جميع النواب في حملاتهم الانتخابية على التكتلات القبلية، التي لا تطرح برنامجاً انتخابياً محدداً يلتزمون به أمام الناخبين.

وتشارك في الانتخابات ما يقرب من ٤٦,٥ ألف ناخب بنسبة ٥٢,٣% من إجمالي عدد الناخبين، وكانت نسبة المماركين في المجلس السابق ٤٧,٩٥% ويمكن ارتفاع نسبة التصويت مشاركة ما يقرب من ٥٠ ألف ناخب لأول مرة في الانتخابات، بعد أن أجرى مجلس الأمة تعديلاً على قانون الانتخابات، سمح بموجب لفئة محدودة من المتجنسين بالمشاركة، كما لوحظ تفاوت نسبة المشاركة من منطقة لأخرى، حيث تركز الإقبال على الاقتراع في الدوائر الخارجية حيث ساهم التنافس القبلي في رفع حرارة الاقتراع.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات، فقد احتفظ ثمانية أعضاء في المجلس البلدي السابق بمواقعهم، إضافة إلى عضوين جديدين، في إشارة واضحة إلى عدم ارتياح الناخبين إلى قرار حل المجلس البلدي السابق، وعكست نتائج الانتخابات تنامي قدرة الحكومة على دعم مرشحيها. حيث لم تتمكن الحركة الدستورية إلا من الفوز بمقعد واحد من ثلاثة مقاعد. وأيضاً لم يتمكن السلف إلا من دعم مرشح واحد من بين ثلاثة مقاعد، وأيضاً لم تحصد النتائج تراجع الانتخابات الطائفية وخاصة في الدائرة الأولى التي تم كسر احتكار الشيعة لها، وصوت ناخبوها لمرشح سني عبد مرشح شيعي، ومن ناحية أخرى نجحت القبائل في دعم معظم مرشحيها في كافة الدوائر.

حرية الرأي والتعبير

أقدمت الحكومة الكويتية هذا العام على اتخاذ عدد من الإجراءات التي استهدفت الحد من حرية الرأي والتعبير، ويمكننا الحديث عن معركة طويلة امتدت على مدار العام بين الحكومة من جانب، وقوى المجتمع المدني على الجانب الآخر، بدأت هذه المعركة بالانتقادات العامة التي وجهها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في كلمته المعتادة في آخر شهر رمضان، ودهوته الصحافة الكويتية إلى ما وصفه بتفتيتية صورتها من الطواش، والتي أعقبها اجتماع الشيخ سعد العبد الله ولي العهد ورئيس الحكومة مع رؤساء تحرير الصحف، أبداه عدم ارتياحه لطريقة تعامل بعض الصحف مع الاستجواب الخاص بالربيعي.

وقد شهدت هذه المعركة موقعتين رئيسيتين أولاهما أولهما إنطلقت إثر اقتراح قدم لمجلس الوزراء يقضى بمنع الجمع بين العمل في الدولة وفي المؤسسات الصحفية، ويطلب من جميع الوزارات تطبيق المادة ٢٥ من قانون الخدمة المدنية التي تحظر على الموظف العام العامل في جهة أخرى، وهو القرار الذي يتضرر منه ما يقارب ٥٥٠ كاتباً صحفياً، حيث يضطر القرار الصحف إما إلى الاستغناء عنهم والاعتماد على كوادر مربية، وإما جعل تكاليف تفرغهم التي تصل إلى ٩٩٠ ألف دولار شهرياً، وهي أرقام كغيلة بإغلاق بعض الصحف والمجلات. وتصدت جمعية الصحفيين للإقتراح، وهي جمعية مهنية يصل

ممرها إلى ٣٠ عاماً، وتضم في عضويتها ٤٠٠ صحفي كويتي، ووجهت الجمعية اقتداءً بهيد اللجنة للإقتراح، مشيرة إلى ما يؤدي إليه من تقييد الصحافة الكويتية من العناصر الكويتية، ووجهت دعوة لمجلس الأمة للضغط على الحكومة لمنع إصدار هذا القرار، كما نفذت إعتصاماً في مقر الجمعية شارك فيه ٧٠٠ من أعضائها عضبة مناقشة القرار، مهددة برفع دعاوى قضائية ببطلان هذا القرار، إلا أن الحكومة لم تستجب لهذه الضغوط، وأعلنت تأييدها للإقتراح.

وبعد إصدار القرار غيرت جمعية الصحفيين من تكتيكها، وتحركت لمنع تنفيذ القرار، وتم تشكيل وفد من أعضائها للإلتقاء بالأمير الشيخ جابر الأحمد ولي العهد الشيخ سعد العبد الله للمطالبة بالتدخل لحل هذه القضية، وفي المقابل بدت الحكومة أكثر استعداداً للتوصل إلى حل وسط بشأن هذه القضية، وبالفعل التقى ولي العهد الشيخ سعد مع وفد الجمعية، ورغم أن الاجتماع انتهى إلى تأكيد الحكومة لموقفها وإصرارها على تطبيق القرار، إلا أن الصحفيين نجحوا في إدخال القرار في الثلجة، والحصول على دينة تمتد ثلاثة أشهر مع الرهان على تمديدها، كما أن الباب ترك مفتوحاً للحصول على تجاوزات بيد إذن خطي للعمل الإضافي وللوهلة الأولى يبدو أن الحكومة قد حققت انتصاراً في هذه الموقعة، وأنها امتلكت ورقة ضغط قوية على الصحف تستطيع إعمالها متى شاءت، إلا أن متابعة أنشطة جمعية الصحفيين بقية العام تؤكد أن قرار الحكومة جاء بنتيجة مكسية، حيث شكلت هذه الموقعة بداية تسييس نشاط جمعية الصحفيين، الذي كان يقتصر حتى هذا على الحصول على ميزات ترفيحية لأعضائها. وللمرة الأولى في تاريخ الجمعية فإن انتخاباتها التي تمت في شهر مارس شهدت بداية تشكل ثلاث محاور انتخابية في صفوفها، هي المنبر الديمقراطي، والتيار الإسلامي، والتوجه القبلي، وقامت الجمعية بعد ذلك بإصدار بيان تعترض فيه بشدة على قرار الحكومة بتعطيل صحيفة الأنباء. وهي الموقعة الثانية في معركة الدفاع من حرية التعبير، بدأت هذه الموقعة في شهر مارس الحالي، حيث أصدرت الحكومة قراراً بتعطيل صحيفة الأنباء لمدة خمسة أيام، متهمه إياها بالمساهمة في تفكيك الوحدة الوطنية، وإشغال الفتنة والتفرقة في المجتمع، طبقاً لنص المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات، جاء القرار عقاباً للجريرة على قيامها بإجراء عدد من الموارات المفتوحة مع أقطاب المعارضة الكويتية، طالبوا خلالها بإدخال إصلاحات جوهرية على النظام الميامي في الكويت، يذكر أن هذا القرار هو الـ ١٦ من نوعه ضد الأنباء، والـ ٤٨ في تاريخ الصحافة الكويتية.

وأثار القرار استياءاً بالغا في الأوساط السياسية الكويتية، وأصدرت جمعيات مهنية عدة ومنظمات دولية للدفاع من الحريات بيانات مساندة للجريرة، وأكدت كل من جمعية الصحفيين وجمعية المحامين حرصهما وتأييدهما لمبدأ حرية الصحافة. وحق التعبير الذي كفله الدستور الكويتي، ولعب مجلس الأمة الكويتي دوراً هاماً في هذه القضية خاصة بعد اكتشاف أن المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات والنشر، التي اعتمدت عليها الحكومة في قرار التعطيل، والتي صدرت بمرسوم أميري في غيبة المجلس قد الفاه مجلس الأمة في مايو ١٩٨٢، وأعيد إحيائها في عام ١٩٨٥، ليقوم المجلس بإلغائها مرة ثانية في عام ١٩٩٣، وهكذا اشتبكت هذه القضية مع الخلاف الذي سبق الإشارة إليه بين المجلس وبين الحكومة حول قضية

«المراسيم الأميرية» الصادرة في غيبة المجلس، فإضافة إلى تخوف الحكومة من الإحراج الذي قد يسبب لها نقاش قضية تعطيل الأداء، في مجلس الأمة، فقد حرصت الحكومة على التمسك من نقاش هذا الموضوع حتى لا يمتدح هذا إقراراً بحق المجلس في نقاش المراسيم الأميرية، وفي المقابل سعى المجلس إلى إقرار قانون موازنة يلغى سلطة الحكومة في تعطيل أي صيغة من الصادرة، ويسمح بحرية إصدار الصحف، ونقل جلسات المجلس عبر التلفزيون، وهو الاقتراح الذي رفضته الحكومة بشدة.

النقابات العمالية

دعت نقابة عمال شركة نفط الكويت في مارس الحالي حوالي ١٤٠٠ عامل في أقسام الإنتاج والتصدير من أصل ٢٧٠٠ عامل ينتسبون إليها إلى الإضراب، لإجبار الشركة على تعديل هيكل الدرجات الوظيفية لمكافأة العاملين طبعاً لما يقره القانون، وكانت النقابة قد توصلت إلى حل وسط حول هذا الموضوع في محادثات سابقة مع وزير النفط، إلا أن الشركة لم تلتزم به، وشككت في قدرة النقابة على تنظيم الإضراب، كما أكدت اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تمنع أي تأثير على تصدير النفط الخام، وطبعاً لما أعلنه النقابة فقد التزم ١٢٠٠ عامل الدعوة للإضراب، ولدى إضرار كبيرة في دائرة الإنتاج، وأمام قوة الإضراب هددت الشركة باتخاذ إجراءات تأديبية بحق العمل المضربين، ومن جانبها هددت النقابة بالدعوة إلى الإضراب الشامل، مما دفع وزير النفط الكويتي إلى التدخل وإجراء محادثات مع ممثلي النقابة انتهت إلى الاتفاق على تعليق الإضراب، وبدء مفاوضات بين النقابة وإدارة الشركة لتسوية الموضوع وهي المفاوضات التي انتهت بموافقة الشركة على إعادة هيكلة الوضع الوظيفي لعمال دائرتي الإنتاج والبحرية، والاتفاق على حل وسط في شأن الدورات التدريبية بحيث تصبح سنتين ونصف بالنسبة لجميع العمال بدلاً من ثلاث سنوات.

الطلاب

شهدت جامعة الكويت هذا العام حادثاً خطيراً هو الأول من نوعه في تاريخ الحياة الطلابية في الكويت، ففي شهر أكتوبر الحالي انفجرت قنبلة مسملة للدموع في ساحة كلية التجارة، مما أدى إلى إصابة ٦٠ طالباً وطالبة، جاء الحادث بعد دقائق من إعلان فوز قائمة «الوسط الديمقراطي» بانتخابات التمثيل لدى الجامعة، حيث كان عدة مئات من الطلاب التابعين للقائمة يتبادلون التهاني لتمكنهم من إقصاء منافسيهم التقليديين «القائمة الإدارية» ذات الوجه الإسلامي الرابعة على التوالي.

وقد سارع رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - ذا التوجه الإسلامي - إلى اتهام جهات لم يحددها بالمسئولية عن الحادث، متهماً إياها بالسمي لإظهار الحركة الطلابية في الكويت على نحو مشوه، ودعا رئيس الاتحاد الطلاب إلى ضبط النفس، وعدم ترويج ما وصفه بالإشاعات، ومن جانبها وزعت قائمة الوسط الديمقراطي التي استهدفت الانفجار مؤيديها بياناً حول الحادث مؤكدة بأنه يكشف بكل وضوح عن أسمى الحقد يصرهم ويصنأهم».

ويقدم هذا الحادث دالة واضحة على مدى التوتر الذي يكتنف الحياة السياسية في الكويت، ويقدم مؤشراً خطيراً على اتجاه التيار الإسلامي في الكويت إلى استخدام العنف وانحصاره في السياسة الكويتية، يذكر أن الحكومة الكويتية قد تمكنت في نهاية هذا العام من حبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات في مخزن للأسلحة بالقرب من الحدود السعودية الكويتية، ولم تعلن الحكومة شيئاً حول الجهة التي كانت تحتفظ بهذه الأسلحة.

حقوق الإنسان

شهدت حقوق الإنسان في الكويت منذاً من التطورات الإيجابية هذا العام، والتي جاءت في معظمها باتفاق الحكومة مع مجلس الأمة، بل وبمبادرة من الحكومة في بعض الأحيان، مثل قرار إلغاء محاكم أمن الدولة والذي أقره مجلس الأمة في أغسطس الحالي بعد أن اقترحت الحكومة برغبة من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، كما وافق مجلس الأمة في شهر يونيو الحالي على اقتراح بتعديل قانون الخدمة المدنية على نحو يلغي بنداً في القانون يسمح لمجلس الوزراء بفصل الموظف الحكومي، وبدون إبداء أسباب، ويصره من حق التقاضي، وفي تطور قد يكون له انعكاس غاية في الأهمية على المجتمع الكويتي وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في المجلس في شهر يوليو الحالي على مشروع قانون يمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، بناء على اقتراح بقانون كان مسجلاً على جدول أعمال اللجنة منذ ثلاث سنوات، إلا أنه ظل في أدرجها طيلة هذه الفترة، وستظل مشاركة المرأة السياسية معلقة إلى أن تعطي السلطان (التشريعية والتنفيذية) رأيهما من خلال تصديق مشترك. وينتظر أن تكون هذه القضية على رأس انشغالات المجتمع الكويتي خلال العام القادم، كما أن حسمها سيقدم مؤشراً هاماً حول مدى فسخ المجتمع والدولة في الكويت، ورغبته في الانتقال إلى مجتمع العدالة، وتجاوز عتبة التحول الديمقراطي، ومن ناحية أخرى، وفيما لا يقل أهمية من مشاركة «المرأة السياسية» فإن كلاً من الحكومة ومجلس الأمة إبديا اهتماماً خاصاً بحل قضية فئة «بدون جنسية» التي تسبب إحراجاً بالاً للحكومة الكويتية أمام الهيئات الدولية المهمة بحقوق الإنسان، ويذكر أن فئة البدون التي يبلغ عددها نحو ٢٢ ألف فرد، تعاني من ظروف صعبة، حيث يعمل العديد منهم في المؤسسات الخاصة والروسية بما فيها الأجهزة الأمنية والدفاعية، إلا أن معظمهم عاطل عن العمل، كما أنهم ممنوعون من الدراسة والعلاج والزواج، وكانت الحكومة قد وعدت في نوفمبر ١٩٩٢ بحل هذه القضية، وشكلت لهذا الغرض اللجنة المركزية العليا لمعالجة أوضاع غير محليي الجنسية.

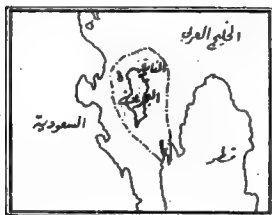
وقد قدم نواب في مجلس الأمة اقتراحات لحل هذا المشكلة، حيث اقترح النائب عبد المحسن جلال عضو لجنة حقوق الإنسان تقسيم فئة البدون إلى ثلاث شرائح، الأولى لمقيمي هذه الفئة الذين لهم أقارب من الكويتيين، وسيتم منحهم الجنسية وتبلغ نسبة هؤلاء ٥٠% من إجمالي البدون، الثانية هم المقيمون الذين لديهم إبداعات بتواجدهم في الكويت قبل عام ١٩٤٨، وما زالت ملفاتهم محل بحث من قبل اللجنة الحكومية، ويقترح النائب إصطافهم إقامة لمدة ٢٥ سنة، والثالثة هم المقيمون الذين لديهم جنسيات

أخرى، وهؤلاء يعطون فترة زمنية لترتيب أمورهم.

ومن ناحية أخرى، اقترح النائب محمد ضيف الله، في مشروع قانون أعده لحل المشكلة، منح ٥٠ ألف دولار لكل شخص منهم يوافق علي مغادرة البلاد نهائياً خلال فترة ستة أشهر.

ومن جانبها أعلنت الحكومة في اكتوبر الحالي أنها انتهت من وضع تصور لحل قضية البدون، وأنها ستحيله إلى المجلس للتوصل إلى حلول مشتركة لهذه القضية، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تحجيم الاختلافات المتوقعة حول هذا الموضوع، وتجاوزه سريعاً بما لا يؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد، وإذا كانت الحكومة لم تعلن من طبيعة هذا الحل إلا أنه ليس من المتوقع أن يتم اعتماد حلول راديكالية لهذه القضية، ذلك أن التجنيس الكامل لهذه الفئة قد يؤدي إلى حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، نظراً لصعوبة استيعاب واحتواء هذا العدد الكبير، كما أنه من المستبعد أن تحرم الدولة هذه الفئة من الجنسية بشكل نهائي نظراً لما قد يشهده هذا الإجراء من عدم استقرار، ومن انتقادات دولية، وعلى هذا فمن المتوقع أن تلجأ الحكومة لحلول وسط، وذات طبيعة متدرجة بما يحافظ على الاستقرار السياسي، ويحقق الانسجام الاجتماعي في الكويت.

* البحرين



* اعد هذا التقرير الخاص بالبحرين الباحث عادل لطفي

مؤشرات وإرقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,٣ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٧١/٨/١٥ م عن المملكة المتحدة
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١ ٪	نظام الحكم: إمارة
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٢	إسم رئيس الدولة: الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة
معدل الامية للكبار: ١٧ ٪	إسم رئيس الحكومة: الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
ميزان الموارد: ١٤ ٪	عدد المحافظات: ١١ محافظة
اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١,٥٠٠	العاصمة: المنامة
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٥	المساحة (كلم ^٢): ٧,٠
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٤	عدد السكان (مليون): ٠,٥
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤١ ٪	معدل الزيادة السكانية: ٣,٣ ٪
عدد السكان لكل طبيب: ٤٦٠	الديانات: ١٠٠ ٪ مسلمون
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ٨٠٣٠
	الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار بحريني): ١٥٠٦
	العملة: دينار بحريني
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ٣٨,٠ دينار بحريني
	اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٦٨٩

يوميّات الأحداث

يناير

٤/ سلطات البحرين تبعد الشيخ منير عبد الرسول مع أفراد عائلته إلى بيروت لدى دخوله إلى مطار البحرين .

٨/ لقي الشاب حسين قجد (١٩ عاماً) حتفه متأثراً بالتحذيب من جراء الاعتقال

٧/ سلطات البحرين تبعد كلاً من : هاني عبد الله ، السيد محمود مصطفى الفريقي ، الشيخ إبراهيم البلادي ، إبراهيم البشير ، الشيخ فؤاد المبارك ، إلى دبي لدى وصولهم إلى مطار البحرين .

٨/ سلطات البحرين تبعد كل من الشيخ حميد حسن المارح (مع ٧ من أفراد عائلته) ، والشيخ محمد علي الجفيري إلى دبي، لدى وصولهم إلى مطار البحرين .

١٢/ ناطق رسمي باسم الحكومة يذكر أن عدد المعتقلين منذ بداية انتفاضة البحرين في ١٩٩٤/١٢/٥ بلغ ٤٠٠ معتقل ، إلا أن مصادر محلية تقدر عددهم بنحو ٢٠٠ معتقل .

١٢/ تجدد المسيرات والتظاهرات في معظم شتى ومدن البحرين ، والحكومة تستخدم الطائرات المروحية لإطلاق الرصاص والغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين .

١٥/ حكومة البحرين تقوم بإبعاد أربعة مواطنين إلى دبي هم : علي سلمان البلادي ، الشيخ حمزة الديري ، الشيخ حيدر الشهري ، الشيخ عقيل راشد الدرازي .

١٧/ السلطات البحرينية تعتقل ٩ معارضين ، وتقتسم مسجدين .

١٨/ السلطات البحرينية تبعد الشيخ عادل الشعلة إلى دمشق . ومن جانبه أكد الشعلة أن الحكومة تكذب فيما تدعيه من أنها تواجه حركة دينية (شيعة) ، مؤكداً شعبية الأحداث وعفويتها .

- أكدت مصادر بحرينية رسمية قلقها من التأثير السلبي على علاقتها ببريطانيا لوصول ثلاثة مبعوثين إلى لندن .

١٩/ أنباء عن تظاهرات في عدد من المناطق غربي العاصمة المنامة .

- السفارة الأمريكية في المنامة تنصح الرعايا الأميركيين تجنب الأماكن المزدحمة بالسكان .

٢١/ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، يستقبل النائب الأول المساعد لوزير

الدفاع الأمريكي للعلاقات الأمنية الدولية، فريدريك سميث والوفد المرافق له .

- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تصدر مذكرة تتهم فيها قوات الأمن باستخدام كافة الوسائل لقمع المجتمعين والتنكيل بهم ، كما تتحدث عن مشاركة قوات سعودية في عمليات القمع .

٢٣/ أهالي القرى التي شهدت مصادمات بين المتظاهرين والسلطات، يناشدون المسؤولين نسيان الماضي وإعادة الخدمات للقرى . كانت مصادر معارضة قد اتهمت الحكومة باتخاذ إجراءات عقاب جماعية ضد بعض القرى .

- لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين تصدر بياناً تستنكر فيه سياسة الإبعاد ، وتدعو للضغط على الحكومة لفتح باب الحوار مع المعارضة .

- إيران تدعو قادة البحرين إلى هبط النفس مع الذين يمارسون النظام .

٢٤/ "أهريت مصادر بحرينية رسمية من قلقها من عدم تحرك السلطات اللبنانية للحد من نشاطات وخفت بأنها معادية يقوم بها عدد من غير اللبنانيين . كانت مصادر حكومية قد ذكرت في وقت سابق أن المحرك الرئيسي للاحتجاجات يدعى "محمد علي مصفوف" الأمين العام للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، وأنه يقيم في لبنان .

٢٦/ سلطات البحرين تجدد الشيخ هيد الرضا العالي إلى دبي فور وصوله إلى مطار البحرين .

٢٧/ وزير داخلية البحرين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة يصدر تصريحاً، يوحى بأنه قد تم إسقاط الجنسية البحرينية عن أولئك الذين قامت السلطات بإبعادهم، تحت دعوى مخالفتهم لبلدان أجنبية أو إزدواج الجنسية .

٢٨/ مصادر المعارضة تؤكد اندلاع المظاهرات الشعبية في البحرين عقب تشييع ضحية جديدة سقطت خلال المظاهرات ، مشيرة إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى ١٧ قتيلاً . وسلطات البحرين تؤكد استنكار الأوباش في البلاد .

قبرايير

٥/ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تصدر بياناً تتهم فيه السلطات بالاستعانة بقوات سعودية لقمع المتظاهرين ، كما تتهمها باستخدام الرصاص الحي والمطاطي ضدهم مما أدى إلى إلحاق إصابات خطيرة بعدد من المواطنين ، فضلاً عن ممارسة التعذيب ضد كثير من المعتقلين ؛ مؤكدة أن عدد المعتقلين تجاوز الألفين .

مارس

٨/ سلطات البحرين تعلن عن إطلاق سراح ١٠٠ شخص من المعتقلين في التظاهرات التي شهدتها

البحريين .

٤/ أجهزة الأمن في البحرين تعلن القبض على أحد المواطنين ، واعترافه بالاشتراك في حرق أحد النوادي الرياضية .

- مصادر رسمية تكشف من حدوث عدة عمليات تخريب خلال الأيام القليلة الماضية ، من بينها إشعال ٦ حرائق .

٥/ الاحتجاجات ضد الحكومة تتواصل مرة أخرى في عدد من القرى البحرينية بعد الهدوء الذي ساد شهر رمضان . وأثناء من إهراق محولين كهربائيين .

٦/ الداخلية البحرينية تعلن من اعتقال مجموعة من ٥ أشخاص ، وتؤكد اعترافهم باقتحام أعمال تخريب متعددة .

١٧/ أعمال تظاهر بالقرب من العاصمة المنامة ، وقوات الأمن تستخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين .

٢٢/ اغتيال رجل أمن بحريني برتبة رئيس مرافق يدعى إبراهيم راشد (٣٤ عاماً) طعنًا بالسكين في أحد ضواحي العاصمة ، وإلقاء القبض على عشرات من المواطنين للتحقيق معهم .

٢٥/ وفاة الشاب عبد الحميد عبد الله قاسم إثر إصابته بطلق ناري أثناء المظاهرات .

٢٧/ عقد اجتماع في إحدى القرى التي شهدت أعمال الاحتجاج . وخلقاً لمصادر رسمية فإن الاجتماع ضم ٦٠ شخصية من شخصيات القرية ، وأنهم قرروا السعي لتخفيف حدة التوتر وفتح حوار بين من وصفوا بالعملاء والحكومة .

٢٨/ أقدم مجهولون على إشعال حريق في فرع لبنك البحرين الإسلامي في أحد القرى ، كما تم إشعال النار في محل قديم بالمنطقة نفسها .

٢٩/ تجدد أعمال التظاهر في أحد مناطق البحرين ، تخللتها مواجهة مع الشرطة التي استعملت القنابل المسيلة للدموع .

٣٠/ إلقاء قنبلة يدوية على سيارة للشرطة مما أسفر عن مصرع شرطي وإصابة آخرين .

إبريل

١/ قوات الأمن البحرينية تحدد إقامة الشيخ عبد الأمير الجعري : أحد كبار رجال الدين الشيعة وعمو المجلس الوطني السابق في منزله ، مما أدى إلى اندلاع المواجهات بين سكان قرية بني جمرة وقوات الأمن، أسفرت عن مقتل اثنين من المواطنين.

- ٢ / مواجهات بين قوات الأمن والطلاب في قرية بني جمرة . والسلطات تقرر إغلاق المدارس .
- ٣ / حكومة البحرين تجري حواراً مع مجموعات مختلفة من ممثلي القرى والمناطق في شأن الوضع الأمني .
- ٨ / مظاهرات متفرقة في القرى ذات الأغلبية الشيعية : أغلق المتظاهرون خلالها الطرق وأشعلوا إطارات السيارات .
- ١١ / إصابة الشاب حسين عبد الله العشري (١٨ عاماً) بطلق ناري في رأسه أثناء مشاركته في تظاهرات جرت في ذلك اليوم .
- أعمال الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي الخليجي تبدأ في المنامة ، وحرص غربي على المشاركة في أعمال المنتدى .
- سلطات الأمن تعتقل ٥ طالبات .
- ١٢ / سلطات الأمن تعتقل عدداً من المدرسات . وأثناء من تعرضهن لتزعج حجابهن ، وضربهن أمام الطالبات .
- أثناء من انفجارات وصفها مصدر مسؤول بأنها نتيجة قيام البعض بإشعال النار في إطارات السيارات ، ورمي اصطوانات الغاز وسط الزيران .
- ١٥ / الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين تصدر بياناً تهدد فيه وزراء الداخلية في دول الخليج لدى اجتماعهم الاستثنائي، بانتشار عدم الاستقرار في كافة دول الخليج .
- ١٧ / وقع قرابة ٢٥ شخصية بحرينية بارزة -من بينهم أعضاء من المجلس الوطني الذي تم حله في عام ١٩٧٥- نداءً إلى الأمير يناشدونه استئناف العمل بالدستور والحياة النيابية .
- ١٩ / نقل الشيخ عبد الأمير الجعري إلى سجن القلعة المعروف بوحشية أساليب التعذيب المتبعة فيه .
- وفاة الشاب حسين عبد الله العشري بعد ثمانية أيام غيبوبة إثر إصابته بطلق ناري في رأسه .
- رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان يرسل برقية إلى الأمير يطلب فيها بإطلاق سراح الشيخ الجعري وجميع المعتقلين السياسيين ، كما يطلب بنقد أساليب الانتقام ، وتأكيد مبادئ الدستور والقانون .
- ٢٠ / المؤتمر الاستثنائي لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي ينهى أعماله بإصدار بيان يصف فيه أحداث البحرين بأنها: "ظواهر دخيلة" ، ويؤكد "وقوف دول المجلس إلى جانب دولة البحرين ...

انطلاقاً من مسؤولية الأمن الخليجي.

٢٢/ اتحاد عمال البحرين يشارك في المؤتمر الثالث عشر لاتحاد النقابات العالمي ، ويطالب بدعم الطبقة العاملة العالمية لمطالب شعب البحرين في استئناف الحياة الدستورية والبرلمانية .

٢٤/ محكمة أمن الدولة بالبحرين تقضي بالعنجن عشر سنوات على مواطن بحريني بعد إدانته بالخرط في أعمال عنف ، وتلزمه بدفع ما يقارب ١٥٣ ألف دولار أمريكي .

٢٥/ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تتلشد منظمات حقوق الإنسان والمهتمين التدخل لإنقاذ مشرات من النساء وهن الاعتقال .

٢٧/ تاجيل محاكمة ١١ مواطناً بحرينياً بتهمة قتل شرطي . فيما أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بياناً يشكك في عدالة المحاكمات ويطالب برقابة دولية .

مايو

٨/ محكمة أمن الدولة تعتبر أنه ليس من صلاحياتها البت في قضية النقيب المقتول (السعيد)، خاصة بعد إبعاد شاهد إثبات لكذ أن القتل إثنين وليس عشرة وأنه ليس بين المتهمين أحد منهم .

- مصادر المعارضة البحرينية تتحدث عن وجود أكثر من ٢٠٠ من قوات مكافحة الشغب المصرية ، إضافة إلى عدد مماثل من الباكستانيين ، فضلاً عن الآلاف من قوات الحرس السعودي .

- رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين يلقي كلمة في احتفال الأول من مايو يؤكد فيها على ضرورة تطوير الشكل النقابي الذي لم يعد مقبولا لدى عمال البحرين .

٢/ محكمة أمن الدولة تصدر أحكاماً بسجن عشرة متهمين تراوحت بين سبع وثلاث سنوات ، وغرامة مالية بلغت مائة وعشرين ألف دينار (حوالي ٤٠٠ ألف دولار أمريكي) .

- لقي الشاب فخرال حبيب (١٨ عاماً) حتفه برصاص رجال الأمن أثناء إحياء الذكرى الأربعين لمقتل شاب آخر .

- الجالية البحرينية في لندن تعتصم أمام سفارة البحرين مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين .

٩/ منظمة العفو الدولية تصف المحاكمات التي أجرتها سلطات البحرين بأنها غير عادلة ، وطالبت بوقفها : مغربة من امتقاعها بأن بعض المتهمين قد تعرضوا للتعذيب على الرغم من أن بعضهم لم تصل أعمارهم إلى عشرة أعوام .

يونيو

٢١/ محكمة أمن الدولة تدين عدداً من الأشخاص بتهمة إلقاء قنابل يدوية على إحدى السيارات

الخاصة بالأمن .

٢٥ / حكومة البحرين تقدم استقالتها إلى أمير دولة البحرين، الذي كلف الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بتشكيل حكومة جديدة.

٢٧ / الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يشكل حكومة جديدة ، تم بموجبها تعديلات في وزارات التجار والتربية والتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

٢٩ / وزير الإعلام محمد المطوع يحدد أولويات الحكومة في التنمية وإيجاد فرص عمل جديدة وربط التعليم بمتطلبات التنمية.

يوليو

٨ / المحكمة الجزائية في البحرين تدين عشرة مواطنين في مقتل النقيب ابراهيم السعدي ، وتحكم على أحدهم بالإعدام .

٨ / انباء من أحداث عنف متفرقة في البحرين شملت إحراق مخربين للكحول بواسطة قنابل موقوتة تسببت في إصابة عدد من الأشخاص .

أغسطس

١٧ / أمير البحرين يصدر عفواً عن ١٥٠ من المعتقلين في الأحداث التي شهدتها البحرين في بداية العام .

٢١ / أجهزة الأمن العام في البحرين تعتقل سبعة أشخاص ، وتتهمهم بتنفيذ عمليات "حرق وتخريب" في بعض المنشآت .

٢٤ / مصادر رسمية تحدد عدد المعتقلين بنحو ٤٠٠ شخص ، وتؤكد سيطرة السلطات على الأوضاع .

سبتمبر

١٧ / مجلس الوزراء يقر خطة تهدف إلى توفير فرص عمل وإحلال العمالة المحلية محل العمالة الأجنبية .

٢١ / وزير الإعلام يصدر قراراً بمنع استيراد واستعمال جميع أنواع أجهزة هوائيات استقبال البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية .

٢٢ / أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يستقبل عدداً من علماء الدين الذين رفعوا للامير «شكرهم» لإطلاق سراح عدد من المحتجزين.

أكتوبر

٢٣ / الشيخ عبد الأمير الجعري الذي أفرج عنه مؤخراً يبدأ بالمشاركة مع ستة من زعماء المعارضة

إضراباً من الطعام، احتجاجاً على عدم التزام الحكومة باتفاق تم التوصل إليه لإنهاء الاحتجاجات في البحرين.

٣١/ السفير الإيراني في البحرين غادر المنامة إلى بلاده حاملاً تفسيرات ملابقتها الحكومة البحرينية في شأن ما بثته الإذاعة الإيرانية من أخبار أثار استياء السلطات في البحرين.

- أبناء من قيام السلطات بفصل عدد من القيادات التسائية المعارضة من وظائفهن على رأسهم د./ منيرة فخر امتنازة علم الاجتماع بجامعة البحرين.

نوفمبر

١ - مظاهرات في قري البحرين تحمل صور الزعيم الإيراني الراحل (الخميني).

٢ - مسيعة من زعماء المعارضة ينهون إضراباً عن الطعام استمر ١٠ أيام، ويرسلون بياناً يطالبون فيه بالإفراج عن المعتقلين، ووقف المحاكمات، والسماح بعودة المبعدين، وإعادة البرلمان المنحل.

٥ - الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين يوضح أن تطوير مجلس الشورى يتعلق بتطوير العمل داخله وليس الإطار، وبما يتفق مع الدين الحنيف.

- تليفزيون البحرين يعرض شريطاً يظهر فيه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وهو يتفقد القوة الخاصة في جيش البحرين التي قدمت مرحباً لعملية تطويق منازل واقتحامها بالخزيرة الحية.

٧ - استمرار المظاهرات في البحرين المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووزارة الداخلية تهدد باستخدام التدابير المناسبة لمنع أي تجمع أو تجمعات غير مشروعة.

١٠ - سلطات البحرين تسرب نص رسالة بعث بها الشيخ الجعري وهدد من قيادات المعارضة إلى الأمير أثناء اعتقالهم يطلبون السماح بمبادرة لتهدئة الأوضاع، والشيخ الجعري يتهم الحكومة بالسعي لإخفاف موقف المعارضة.

٢٣ - رالف اكيس رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بنوع الأسلحة العراقية يصل للبحرين بهدف الحصول على دعم مالي.

٢٦ - مستولون في السفارة البريطانية في البحرين يعلنون أن رعايا البحرين وعدة من دول الخليج سيفرض عليهم الحصول على تغطية مسيعة. كانت سلطات البحرين قد أبدت استياءها من استقبال بريطانيا للمبعدين من مواطني البحرين.

ديسمبر

١٦ - الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يصدر عفواً بالإفراج عن عدد من السجناء بمناسبة العيد الوطني.

أضواء على الأحداث

مقدمة

منذ حل المجلس الوطني والبرلمان، عام ١٩٧٥ والحركة الوطنية والإسلامية في البحرين تطالب بضرورة العودة إلى الدستور، وإعادة الحياة البرلمانية للبلاد، والكف عن سياسة الامتقالات والتمذيب. وقد شهدت البحرين على مدار العام الحالي تواصل الاحتجاجات الشعبية التي كانت قد بدأت في نهاية عام ١٩٩٤ على إثر اعتقال الشيخ علي سلمان الديري، بعد توقيعه على مذكرة تطالب بمودة الحياة البرلمانية لحل مشكلة البطالة وتخفيف المزاحمة الأجنسية. وإذا كان اعتقال الديري هو السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات الشعبية، فإن تواصلها هذا العام يؤكد أن أسبابها الحقيقية متجذرة في النظام السياسي في البحرين، ويمكننا تلخيص الأسباب غير المباشرة للاحتجاجات الشعبية في البحرين في ثلاثة عوامل أساسية :-

١ - المتغير الجغرافي. ويتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد السكان الشيعة حتى أصبحوا يشكلون ما يقرب من ٧٠٪ من مجموع السكان. فيما تصر سلطات البحرين على أن نسبتهم لا تتجاوز ٣٥٪ من السكان، حتى تنهرب من الاستمقالات التي تستدعيها هذه النسبة المرتفعة، حيث يطالب الشيعة بتحسين أحوالهم المعيشية، وإيجاد فرص عمل لهم، وعودة مجلس الأمة، وتحديد نسبتهم في المناصب العليا.

٢ - إرتفاع الوعي السياسي حيث تتميز البحرين بارتفاع الوعي السياسي لدى مواطنيها مقارنة بدول الخليج وهو ما يدل عليه الاحتجاجات العديدة التي شهدتها البحرين منذ العشرينات في هذا القرن، ويمكننا التأكيد على الأثر الحاسم للفترة الديمقراطية السابقة على مجرى الأحداث في البحرين، وخاصة تجربة المجلس البرلماني المنحل حيث بدأ المجتمع المدني وكأنه قد شاب من طوق المجتمع التقليدي، واشتمل شوقاً إلى الانتقال لمرحلة الليبرالية السياسية. وقد برهن الشعب البحريني يوماً على قدرته على تجاوز الإنقسام الطائفي الحاد، والتوجه سعيًا لحياة برلمانية ومستورية سليمة.

٣ - أزمة البطالة دأبت السلطات في البحرين إلى استجلاب العمالة الأجنبية كوسيلة لكسر شوكة العمال المحليين سياسيًا، والاستغناء عنهم في حالة القيام بأي إضراب، حتى وصل حجم العمالة الأجنبية إلى ١٣٧ ألفاً، وبنسبة ٦٦٪ من الأيدي العاملة في البحرين وهو ما أدى إلى خلق فئة عريضة من العاطلين

وحمل عددهم إلى ٢٥ ألفاً أصبحوا وقوداً جاهزاً لكافة أشكال الاحتجاج.

وقد تجمعت العوامل السابقة لتؤدي إلى حركة احتجاج واسعة كان من شأنها الكشف عن عدم قدرة النظام على صيانة قواعد عمل النظام السياسي أو فرض احترامها، كما كان من شأنها تسليط الضوء على الشكوك حول شرعية النظام.

ويبدو التأثير الحاسم للعامل الخارجي على تعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية واضحاً. حيث برهنت الاحتجاجات الشعبية على أن البحرين هي خط الدفاع الأول للنظام الخليجية ضد الديمقراطية، فرغم ما تنقسم به المطالب التي رفعتها الحركة الاحتجاجية من بديهية في ضوء التاريخ السيامي للبحرين، فضلاً عن اتخاذها أشكالاً لا تتعارض مع شرعية السلطة مثل رفع مذكرات مناشدة للأمير، إلا أن المخاوف من امتداد هذه المطالب إلى خارج البلاد قد دفعت السلطة إلى التعامل بعنف بالغ مع الاحتجاجات، مرور ذلك بالتأكيد على الطبيعة الطائفية للأحداث وكونها تلعب دور حماية الدين الإسلامي السني، ورغم حرص قيادات حركة الاحتجاج على نفي الطابع الطائفي عنها، فإن إصرار السلطة على العزف على هذا الوتر من شأنه أن يزيك التناقضات الطائفية. فضلاً عما يحمله من مزيد من التشكيك في شرعية النظام، فإنه يهدد بتقوية التطرف الديني سواء لدى السنة أو الشيعة.

التطور الديمقراطي

تواصلت في بداية هذا العام أعمال الاحتجاج الشعبي في البحرين مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ووقف عمليات التمييز والعمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق منها بإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين من العمل، وأيضاً إعادة الحياة البرلمانية والدستورية للبلاد. كانت أعمال الاحتجاج قد اندلعت في البلاد أثر رفض الأمير الاستجابة لمذكرة تحمل المطالب السابقة، وقيام السلطات باعتقال الموقعين عليها وإبعاد بعضهم عن البلاد، ومع استمرار عمليات الاعتقال والإبعاد تجددت أعمال الاحتجاج، وأخذت في الإمتاع بشكل لم تشهد له البلاد مثيلاً منذ أحداث ١٩٦٥، وإن اختلفت عنها في عدم اللجوء لسلح الإضراب العام، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى عدم وجود تنظيمات نقابية مستقلة في البحرين، وقد تنازعت أعمال الاحتجاج شكلين رئيسيين : التظاهر من ناحية، وأعمال الشغب من ناحية أخرى، واقتصرت أعمال الاحتجاج طول شهر يناير على المسيرات والتظاهرات، والتي ألت طبعاً لما ذكرته المعارضة البهريخية إلى حصار العاصمة (المنامة) وقطع كافة الطرق المؤدية إليها.

وقد راهنت السلطات في البحرين على قدرة أجهزة الأمن بقيادة اللواء/ إيان هندرسون البريطاني الجنسية والذي يشغل منصب مدير الأمن على قمع الحركة الاحتجاجية، وظلت وسائل الإعلام الرسمية لفترة طويلة تنفي أية أنباء عن الأحداث. وتؤكد استقرار الأوضاع في البلاد، فيما استخدمت أجهزة الأمن

كافة الوسائل لقمع الاحتجاجات، وطبقاً لبيان الحركة تحوير البحرين فإن قوات الأمن أطلقت الرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع لقمع المظاهرات، كما أقدمت على اتباع سياسات عقاب جماعي واستباحات قري ياكملها كالتويدرات، والسنايس، ومع تومع الأحداث استخدمت السلطات الطائرات الهليكوبتر فى مواجهة المظاهرين. هذا وقد توددت أثناء عديدة من الاستماعة بقوات من خارج البحرين للمساعدة فى قمع المظاهرات، وتحديث بيان للجنة التنسيق بين حركة تحرير البحرين والجهة الشعبية البحرينية عن الاستماعة، فسلأ من الالاف من قوات الحرس السعوى، وكان من الالاف للنظر قيام «فريدرك سميث» النائب الاول لوزير الدفاع الامريكى للعلاقات الامنية الدولية بزيارة البحرين فى يناير ١٩٩٥.

وقد أسفرت مستويات القمع غير المسبوقة التى لجأت إليها سلطات البحرين إلى سقوط ما بين ١٤ إلى ١٧ قتيلاً طبقاً لتقديرات المعارضة، بعضهم قتل بطلقات مباشرة فى الرأس، هذا فضلاً عن عدد يمكن حصره من الإصابات والعاهات الدائمة نظراً لوضع العيادات والمستشفيات تمت إشراف جهاز المخابرات، وبينما أمرت الحكومة البحرينية طوال العام على أن عدد المعتقلين لم يتجاوز ٤٠٠ مواطن، فإن لجنة الدفاع من حق الإنسان فى البحرين حددت عدد المعتقلين بـ ٢٠٠٠ مواطن بنسبة ١ من كل ١٨٠ مواطن، فيما قدرت منظمة العفو الدولية عدد المعتقلين بأنهم عدة الالف.

وأمام إصرار السلطات على عدم فتح أية نافذة للصوار، واعتمادها على أساليب القمع والإذلال، بل والانتقام على حد وصف المنظمة العربية لحقوق الانسان، كان من الطبيعى أن تنمو أعمال الاحتجاج نحو اساليب الشغب، وهو ما ساعد عليه بروز التيار الاسلامى فى البحرين مؤخراً، وطبقاً لمصادر رسمية فقد تم حرق أحد الأندية، ومحطة بترويل، ومكتب للبريد، ومحل فيديو، ومخزنين للكحول، أيضاً تم إشعال حريق فى فرع لينك البحرين، وكان قطاع الكهرباء أكثر القطاعات تآكراً بأعمال الشغب، وطبقاً لمصادر رسمية بلغت حالات الإضرار ١٤٠ حالة فى محطات الكهرباء، شملت حرق ٢٢ محولاً كهربائياً تبلغ تكلفة إصلاحهم ٣٠٠ ألف دينار بحرئى.

ويبدو أن أعمال الشغب كان لها تأثير كبير على تعامل السلطات فى البحرين مع حركة الاحتجاج، حيث بدأت السلطات منذ نهاية شهر مارس ١٩٩٥ فى اتخاذ عدد من خطوات التهدئة، فأعلنت أكثر من مرة عن إطلاق سراح عدد من المعتقلين وصل عددهم الإجمالى ٤٠٠ مواطن، كما تم استدعاء المئات من المواطنين «البدون» الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ ألفاً إلى دائرة الهجرة حيث سلموا جوازات سفر بعد انتظار عشر سنوات، وقد كان فتح هذا الملف أحد المطالب الاساسية لحركة الاحتجاج، وفى شهر يونيو ١٩٩٥ شكلت حكومة جديدة بالبلاد، نذكر أن أول أهدافها هو توفير فرص عمل جديدة، وقد كان هذا أيضاً أحد مطالب الحركة الاحتجاجية.

ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها السلطات، والتي كان من شأنها - لو صحت - أن تنعكس بشكل إيجابي على المجتمع المدني والتطور الديمقراطي، هو اهتمام الحكومة بالبحث من آلية لضبط التزامات مير الحوار مع قوى ورموز المجتمع المدني، كانت مصادر رسمية قد ذكرت في بداية أبريل ١٩٩٥ أن حكومة البحرين تجرى حواراً مع مجموعات مختلفة من ممثلي القوى، كما ذكر أن هذه المجموعات ضمت رجال دين، وشباباً، ومثقفين، ورجال أعمال، وبعض أعضاء مجلس الشورى، وأن الحكومة أبدت كل التجاوب في حوارها.

وقد حفزت أنباء هذه الحوارات قوى المعارضة وممثلي حركة الاحتجاج في البحرين على التقدم بمرائض للأمير يمرضون فيها مطالبهم، فتقدمت ١٤ شخصية معارضة من ضمنهم الشيخ عبد الأمين الجعري عضو البرلمان المنحل بعريضة للأمير تطالب بموابة البرلمان المنحل، كما تقدم عدد من الشخصيات النمائية بعريضة تطالب بوقف أساليب التعذيب وإعادة البرلمان، وأيضاً تقدم ٢٥ شخصية بمذكرة للأمير تؤكد أن موته الاستقرار وهن بإعادة الحياة النيابية للبلاد. وقد أوضح تطور الأحداث بعد ذلك عدم صدق نية الحكومة في فتح حوار حقيقي مع رموز المجتمع المدني، حيث أبلغ الوفد الأخير برفض استلام أية مذكرة، واستعداد الأمير لاستقبال الوفد على أن يصدر بيان بعد ذلك يؤكد تأييد الوفد للنظام، بل أن السلطات أقدمت على اعتقال الشيخ الجعري مما أدى إلى اندلاع حركة الاحتجاج من جديد. كما كشف تطور لاحق للأحداث أن المعارضة قد استنفذت كل الوسائل الممكنة لإجراء حوار مع السلطة، ففي نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٥ بدأ سبعة من زعماء المعارضة من ضمنهم الشيخ الجعري اضرباً عن الطعام احتجاجاً على عدم التزام الحكومة باتفاق تم التوصل إليه أثناء اعتقالهم لإنهاء الاحتجاجات مقابل التوقيع على رسالة تأييد للأمير، واكتفت السلطات بنشر نص الرسالة في محاولة لإضعاف حركة الاحتجاج، مع تقديم عرض تليفزيوني يظهر قدرة القوات الخاصة في البحرين على اقتحام المنازل بالذخيرة الحية في تحذير واضح للإمتصام الذي ينفذه رجال الدين.

خاتمة

إن إطلالة أخيرة على نتائج حركة الاحتجاج في البحرين توضح ضعف قدرة المجتمع المدني على خلق الضغوط اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي في البلاد، وهو ما يعود إلى ضعف واهتراء تنظيمات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وغيرها نتاج الحصار الحكومي، وحتى عندما تمكنت حركة الاحتجاج من التحريك حول القيادات التقليدية من الوجهاء ورجال الدين، فلقد استطاعت السلطة في البحرين عبر الدمج الخارجي - وخاصة الخليجي - من مواجهة الضغوط الاقتصادية وأيضاً الضغوط الناجمة عن العنف الاحتجاجي.

إن خطورة مثل هذه الحالة تكمن فيما قد يتولد منها من أحياب لتطلعات المجتمع المدني في

التحول الديمقراطي المسلمي، وبالتالي تزكية التطرف في البحرين، وانتقاله إلى كافة الدول الخليجية خاصة مع صعود التيار الإسلامي المتطرف في المنطقة. ويكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى البيان الذي صدر في بيروت في أبريل ١٩٩٥ من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والذي هدد بانتشار مدمم الاستقرار في كافة دول الخليج العربي.

*

اليمن



* اعد هذا التقرير الخاص باليمن الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وارقام

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥١
 معدل الامية للكبار: ٦٢ %
 ميزان الموارد: -١٢,٨ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٥٩٢٣
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٩
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٥
 معدل الخصوبة: ٧,٥
 النساء في سن العمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء: ٤٤ %
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٦٢٥٠

تاريخ الاستقلال: توجدت في مايو ١٩٩٠م
 نظام الحكم: جمهوري
 اسم رئيس الدولة: علي عبد الله صالح
 اسم رئيس الحكومة: عبد العزيز عبد الغنى
 عدد المحافظات: ١٧ محافظة
 العاصمة: صنعاء
 المساحة (كلم^٢): ٥٢٧,٩٧٠
 عدد السكان (مليون): ١٣,٢
 معدل الزيادة السكانية: ٣,٦ %
 الديانات: ١٠٠ % مسلمون
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٨٥
 الناتج القومي الاجمالي (مليار ريال يمني): ١٣٦,١٩
 العملة: الريال اليمني
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ١٢,٠١ ريال يمني
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٦٥٠
 اجمالي الواردات (مليون دولار): ٢٤٠٠
 متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٧ %
 متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٦,٦ %

يوميات الاحداث

يناير

- ١/ منظمة حقوق الإنسان اليمنية تدين الانتهاكات التي ترتكبها أجهزة الأمن في السجون .
- ٩/ الرئيس اليمني يوقف نائب وزير الإسكان لاتهامه بالفساد .
- ١٠/ أسرة رجل الأعمال اليمني المعتقل ، أمين أحمد قاسم ، تناشد البرلمان التدخل لحل المشكلة .
- ١٢/ لجنة برلمانية (لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان) تطالب بتحسين أحوال المسجونين .
- انعقاد مؤتمر الفرعي لنقابة الأطباء بصنعاء .
- انتخاب قيادة جديدة لفرع المؤتمر الشعبي العام في صنعاء .
- ١٧/ مجلس النواب اليمني يقر إصدار الرئيس قرارات بقوانين .
- المعارضة اليمنية تعد لمسيرة لمناشدة البرلمان حماية حرية الرأي .
- بعض الجماعات الأصولية المتطرفة تستولي على دار للعرض السينمائي في محافظة أبين .
- ١٩/ انسحاب أطباء وميادلة حزب التجمع اليمني للإصلاح من فرع النقابة بعدن .
- ٢٥/ قوات الأمن اليمنية تفرق مسيرة سلمية طالبت بعودة صحيفة الأيام للصدور .
- دعوة لإنشاء محكمة تجارية لميناء عدن .
- ٢٦/ انتخاب عبد الرحمن الجفري رئيساً للجمعية الوطنية المعارضة (موج) ، وسالم صالح نائباً له .
- ٢٨/ انعقاد المؤتمر العام الثاني لفرع نقابة الأطباء بصنعاء .

فبراير

- ٤/ تشكيل الائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية من ١٣ حزباً وتنظيماً سياسياً .
- ٥/ حلتج يقتل شاباً حاول منعه من خرب طفل تناول طعاماً وقت الصيام .
- ٧/ تزايد حوادث إطلاق النار ، وعقبات تواجه فرض الأمن اليمني للقانون .
- تنظيم التصحيح اليمني ينفي انضمامه للائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية .

- ٨/ مجموعة الائتلاف الديمقراطي تدعو جميع القوى السياسية إلى حوار وطني جدي .
 - ٩/ أحزاب الكتلة الوطني للمعارضة تجدد تمسكها بوثيقة العهد والاتفاق .
 - مجموعة الحوار الوطني تعلن عن أسس لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة .
 - ١١/ اغتيال السيد /علي جميل من الحزب الاشتراكي .
 - ١٢/ استمرار ارتفاع أسعار المواد الأساسية .
 - ١٤/ إنشاء من حركة "موج" المعارضة من تعرض السييلي ، أحد أعضاء الحزب الاشتراكي ، للتعذيب في سجن الأمن المركزي .
 - ١٧/ تظاهرة ضد الفلاد في محافظة أربين .
 - ٢٠/ أحزاب الكتلة الوطني المعارضة تطالب بمصالحة وطنية والالتزام بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق .
 - ١١ حزبا يوقعون على الوثائق الأساسية للائتلاف الديمقراطي للمعارضة .
 - ٢١/ ٧ أحزاب معارضة تنفذ محاولات ضربها بالائتلاف الديمقراطي الموالات للسلطة .
 - ٢٢/ جهود لاحتواء خلافات حزبي المؤتمر والإصلاح تمهيدا لمعالجة ارتفاع الأسعار .
 - الأمن يدين مثيري الشغب في أربين . وحزب المؤتمر يتهم بالانفعالية وتهديد الوحدة .
 - ٢٤/ الرئيس على صالح يدعو إلى رحل الصفوف لمعالجة الاقتصاد .
 - ٢٥/ ارتفاع جديد لأسعار السلع ، والقبض على مصابة لتهرب العملة .
 - ٢٦/ توقيع مذكرة التفاهم حول الحدود بين اليمن والسعودية .
- ملوس**
- ٥/ حزبا المؤتمر والإصلاح يتجاوزان خلافاتهما حول الوضع الاقتصادي من خلال لقاءات زعيما الحزبين .
 - ٦/ استمرار الخلاف بين إتحاد الائتلاف الحاكم (المؤتمر والإصلاح) في نقابة الأطباء والصيادلة .
 - ٧/ انفجار مخزن ديناميت يدمر ٤ مصانع بالحديدة ، وسقوط ضحايا قتلى وجرى نتيجة الانفجار .
 - اتهامات متبادلة بين الحزب الاشتراكي والسلطة حول مصير ١٨٠ عسكريا جنوبيا .
 - ٨١/ الكتلة الوطني يرسل مذكرة احتجاج للبرلمان حول إنشاء ائتلاف معارض موالات للسلطة .

- اجتماع اللجنة المركزية لحزب التجمع اليمني للإصلاح .
- ١٢/ قوات الأمن تعتقل هارين من السجن المركزي بعدن .
- خلاف بين حزبي السلطة حول طريقة معالجة الأزمة الاقتصادية .
- ١٣/ اجتماع اللجنة المركزية لحزب المؤتمر الشعبي العام .
- ١٦/ مقتل ضابط يمني في ظروف غامضة .
- اشتباك بالأسلحة الثقيلة في عدن بسبب أمر بنقل أحد الضباط .
- ١٧/ الحزب الاشتراكي يشكل لجنة لدراسة مذكرة التفاهم مع السعودية .
- وزارة الإسكان تلغي قرارات صرف وتأجير أراضي لقيادات الحزب الاشتراكي التي هربت خارج البلاد .
- ١٨/ مجلس النواب اليمني يمدد على قاضين يسمح بتقديم كبار مسؤولي الدولة للمحاكمة .
- ١٩/ إضراب لليوم الرابع بنقابة هيئة التدريس في جامعة صنعاء لإصدار قانون الجامعة .
- ٢٣/ الحكومة اليمنية تأخذ بتقرير اللجنة البرلمانية ، وتدعو لتأمين الأموال لدفع واتب العسكريين .
- الائتلاف الديمقراطي يشيد بمذكرة التفاهم ، ويدعو لإصلاح الإدارة ومحاكمة المسؤولين من الفساد .
- ٢٨/ استقالة عبد الحبيب سالم النائب عن محافظة تعز من البرلمان احتجاجاً على انتهاك الحكومة للدستور .
- إعلان الحكومة لإجراء جراحة صعبة للاقتصاد اليمني من أجل عبور الأزمة .
- ٢٩/ مظاهرات في عدن احتجاجاً على ارتفاع الأسعار .
- إبريل
- ١/ تظاهرة في صنعاء احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود .
- طلاب جامعة عدن ينهون اعتصامهم ، والسلطات تطلق الطلاب المحتجزين .
- وزارة المالية تبدأ تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي .
- أحزاب المعارضة اليمنية ترفض الإجراءات الاقتصادية التي تطبقها الحكومة .
- ٢/ البرلمان اليمني يقبل استقالة عبد الحميد سالم .

- ٤/ المعارضة اليمنية (التكتل الوطني) تتهم السلطة بانتهاك حقوق المواطنين .
- ٧/ المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان تصدر بياناً تشير فيه إلى اعتقال سلطات الأمن للسيد أحمد الفقيه رئيس دائرة الحريات السياسية بالمنظمة .
- ٨/ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي .
- ١٠/ استمرار احتجاج رجل الأعمال السيد / أمين أحمد قاسم .
- خلافاً داخل الحزب الاشتراكي .
- ١٦/ النائب اليمني ، محسن راجع أبو لعم ، يقاطع لجنة مشروع الميزانية ، لإشارة وزير المالية أن هناك أسرار ولا داعي للخوض فيها.
- ١٨/ اللجنة المركزية لحزب التجمع اليمني للإصلاح تعقد دورتها الاعتيادية .
- ١٩/ اندماج الحزب الجمهوري في حزب المؤتمر الشعبي العام .
- ٢٠/ اشتباكات بين جماعة مطرقة وقوات الأمن تسفر عن مقتل شخصين في حضرموت .
- ٢٢/ اللجنة المركزية للتجمع اليمني للإصلاح تعرب عن استيائها من بعض الممارسات التي استهدفت حرية العمل النقابي .
- ٢٣/ حوار بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي .
- ٢٤/ نواب يطالبون بمعرفة أوجه صرف مائدات النفط .
- الإجراءات الاقتصادية الحكومية تخفق في وقف تدهور قيمة الريال .
- إعادة تشكيل لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية .
- ٢٩/ الرئيس علي صالح يطالب الأحزاب باستكمال الإجراءات اللازمة لقيامها .

مايو

- ١/ زيادة جديدة للأسعار تهدد بكارثة في الجنوب .
- اشتباكات بين قوات الأمن وطلاب كلية التربية لمنع تظاهرة للطلاب .
- ٢/ طلاب جامعة صنعاء يضرّبون لاستبعاد المعارضة من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الطلابي .
- ٧/ إضراب عمال المؤسسة العامة للسياسة بعدن مطالبين بروتيتهم بعدن .
- ٧٧/ انفجارات تهز عدن لوقوع حريق امتد لمخازن أسلحة .

- ٢٨ / أحزاب المعارضة تدعو لمؤتمر وطني .
- ٢٩ / بدء سحب الأسلحة من معسكرات عدن .
- بدء التحقيق مع عدد من شيوخ قبائل بكيل ، دون ذكر لأسباب ذلك التحقيق .
- الأساتذة العاملون في جامعتي صنعاء وعدن ينهون إضرابهم ، ويعودون للتدريس بعد الاستجابة لمطالبهم .
- ٣١ / الكاتب إبراهيم حسين محمد ، ورئيس تحرير جريدة الثوري السيد / عبد الجباري طاهر ، أمام القضاء اليمني بتهمة التحريض ضد النظام .

يونيسو

- ٢ / اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود .
- ٨ / إعلان أسماء مرشحين لشغل مقعد عبد الحميد سالم العمستقل .
- ١١ / القبض على قتلة سائق العميد مجاهد أبو شوراب مستشار الرئيس .
- ١٢ / إجراء تعديل وزاري شمل ٤ وزارات هي : الداخلية ، والإعلام ، والتموين ، والنقط .
- ١٦ / الرئيس اليمني يطالب بالإسراع في قانون التقسيم الإداري للجمهورية .
- ٢٢ / سياسيان جنوبيان ينضممان لحزب المؤتمر الشعبي اليمني .
- فوز مرشح حزب المؤتمر اليمني في انتخابات برلمانية فرعية .
- ٢٢ / أحداث منف خلال مباراة لكرة القدم في عدن .
- ٢٥ / انعقاد المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام .
- ٢٦ / انتخاب صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي العام لأربع سنوات ، وعبد الكريم الأرياني أميناً عاماً .
- ٢٨ / ٢٠٨٤ مرشحاً يتقدمون للترشيح لانتخابات اللجنة الدائمة ويتنافسون على ٢٠١ مقعداً .

يوليو

- ٢ / المؤتمر الشعبي العام يوصي بإصدار قانون يلغي قوانين التأميم .
- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ، و ٢٦ امرأة في اللجنة .
- ٤ / انتخاب ٤ شخصيات شمالية وجنوبية أمراء معاصدين لحزب المؤتمر .

- ٥/ انسحاب ٣ من أعضاء اللجنة الدائمة لتفضيلهم الاحتفاظ بمناصبهم العسكرية .
 - ١٦/ اعتقال صيارفة بعد موجة المضاربات بالريال .
 - ١٧/ صراع بين جناحين في اتحاد القوى الشعبية أدى لاشتباك مسلح بينهما .
 - إعادة انتخاب ابراهيم الوزير أميناً عاماً لاتحاد القوى الشعبية .
 - ٢١/ اعتقال أعضاء بحزب الحق بعد اشتباك في مسجد بصنعاء .
 - ٢٣/ طرح الحزب الاشتراكي لمشروع المصالحة الوطنية .
 - ٢٤/ نقل ٧ مصانع إلى القطاع الخاص في عدن .
 - ٢٥/ حزب القوى الشعبية يطالب بوقف قرار وزير الشؤون الدستورية القاضي بوقف أنشطة الحزب .
 - اعتراض بعض أحزاب الائتلاف الديمقراطي للمعارضة على إصدار جريدة صوت المعارضة لتعبر عن الائتلاف .
 - اعتقال نائب من الحزب الاشتراكي هو السيد محمد ناجي سميد بتهمة القتل .
 - ٢٩/ ٧٠ ناشبا ينسحبون من جلسة برلمانية احتجاجاً على اعتقال نائب من الاشتراكي .
 - ٣١/ محاولة تفجير منزل ابراهيم الوزير ناشر صحيفة البلاغ المستقلة .
- أفستس**
- ١/ ٧٠ محامياً يشاركون في تأسيس مركز لحقوق الإنسان.
 - ٢/ الحكومة اليمنية تواصل مراقبة مستوى تنفيذ قرارات الإصلاح الاقتصادي.
 - ٤/ الاتحاد البرلماني الدولي يناقش قضية النائب اليمني المستقيل عبد الحبيب سالم.
 - ٥/ تغييرات في الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي .
 - ١١/ المعارضة تدعو الحكومة إلى إنهاء مرحلة الصراع والعنف ضدها .
 - ١٢/ حملة اعتقالات في اليمن تشمل أنصار جبهة (موج) المعارضة .
 - ١٤/ سياسي بحثي منشق ، هو الميبد/عبد الواحد هاش ، يتعرض لمحاولة اغتيال .
 - أحزاب المعارضة تعلن عن تشكيل مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة ؛ بهدف متابعة القضايا والمطالب التي تطرحها المعارضة دفاعاً عن الديمقراطية والمساواة والوحدة الوطنية وحقوق الإنسان.

١٧/ جبهة (موج) المعارضة تتهم الحكومة اليمنية بإعداد خطة للقيام بعمليات اعتقال واسعة وتصفية جسدية لمعارضيه.

٢٠/ مجلس التنسيق الأعلى بين أحزاب المعارضة يصدر تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان .

٢١/ علي صالح يتدخل لإنهاء أزمة بين حزبي المؤتمر والإصلاح .

- ويصدر اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٢٢/ تاجيل محاكمة النائب محمد ناجي سعيد وحارسه وسائقه بتهمة قتل العقيد عبد الله الضالعي .

- إطلاق سراح ثمانية طلاب من جامعة عدن .

٢٤/ التجمع اليمني للإصلاح يقاطع مهرجاناً بمناسبة مرور ١٣ عاماً على تأسيس حزب المؤتمر .

٢٥/ علي صالح يقول أن انسحاب حزب الإصلاح من الائتلاف الحاكم ، ربما يؤدي إلى إجراء انتخابات عامة .

- أحزاب المعارضة ترفض اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

سبتمبر

٤/ ضبط سيارة عند مدخل عدن كانت تنقل أسلحة .

- اعتقال العشرات من تنظيم الجهاد داخل اليمن .

٥/ حزب المؤتمر يؤكد عدم وجود خلافات مع حزب الإصلاح .

٦/ الحكومة اليمنية تقرر بدء تشغيل المنطقة الحرة في عدن .

- وتقر كليات المجتمع (كليات متوسطة) يهدف إعداد كوادر فنية لمتطلبات وخطط التنمية.

١٠/ قتل من النساء والأطفال بعدما ألقي ملتحون قنبلة على حفلة زواج في عدن .

١١/ وفد من مشايخ الضالع يتوسط للإفراج عن النائب المعتقل السيد/ محمد سعيد ناجي.

- نواب الإصلاح يهاجمون برامج التلفزيون اليمني والقنوات الفضائية .

١٤/ موظفو وكالة الأنباء اليمنية يهدون بإضراب شامل دعماً لمطالبتهم .

١٨/ حملة للحد من عدد الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية .

- حملة اعتقالات في صفوف حزبي الائتلاف بعد الاعتداء بالضرب على مدير مكتب وزارة التربية والتعليم في محافظة أب إثر خلافات بين عناصر من الحزبين .

٢٠ / اجتماع لقادة حزبي الائتلاف لمحاولة حل الخلافات بينهما .

٢١ / خطف مواطن أمريكي وآخر يمني .

٢٢ / إطلاق رصاص على سيارة تقل ٨ هود من طائفة البهرة .

٢٣ / الأحزاب اليمنية تدین التفجيرات في عدن .

٢٤ / إطلاق المخططف الأمريكي والمواطن اليمني .

- قذيفة تصيب منزل سلطان البهرة .

٢٥ / استقالة قيادي من الحزب الاشتراكي .

- اشتباكات بين الجيش و٧٠ متطرفا .

٢٦ / الشيخ الشايف شيخ مشايخ قبائل بكيل يعلن عن نيته للخروج من حزب المؤتمر ، وذلك لإن العمل السياسي الحزبي غير مجدي .

- زعيم المتطرفين يسلم نفسه لمسلطات الأمن .

أكتوبر

١ / جبهة موج المعارضة تعلن تشكيل لجنتها المركزية من ٢٥ عضوا .

٢ / دعوة ٦ من النواب في الخارج للعودة وسفر مقاعدهم في البرلمان .

٣ / اليمن يخفي وجود معسكرات للمتطرفين .

- مجلس تنسيق المعارضة يطعن في اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٤ / اكتشاف مقبرة جماعية قرب مطار عدن .

٥ / معلومات متناقضة عن اشتباكات بين حزبي الائتلاف في تعز .

٦ / إحباط محاولة لتفجير معهد ديني في صنعاء .

٧ / علي صالح يعلن إبعاد متطرفين كانوا في اليمن .

٨ / ترحيل ٣ آلاف أجنبي مقيمين بصورة غير قانونية .

٩ / البرلمان اليمني يطالب الحكومة بتنفيذ التزاماتها .

١٠ / مجلس النواب يصوت بالأغلبية على مشروع قانون المصارف الإسلامية .

٢٠/ الجفري رئيس جبهة موج المعارضة ينتقد المؤتمر الشعبي لمقاطعته لقاء من مستقبل اليمن شاركت فيه الجبهة .

- صفح معارضة تنتقد إستضافة مطربة إسرائيلية يمنية الأصل .
- علي صالح يطلب من النيابة فتح ملف المفقودين قى أحداث ١٩٨٦ .
- ٢٥/ فضل خالد محسن من حزب الإصلاح يقتل سعيد علي أحد قيادي المؤتمر الشعبي العام .
- ٣٠/ التجمع اليمني للإصلاح يؤكد معارضة بلاده للمشاركة في مؤتمر عمان .

توقيف

- ١/ الأحمر يقول لا دور للمذهبية في خلافات اليمن السياسية .
- ٢/ عودة صحفيين جنوبيين إلى وزارة الإعلام بعد وقفهم خلال الحرب .
- ٣/ الجيش يحاصر موقعا في لحج لقيادي من الإصلاح .
- ٥/ استسلام القيادي الإصلاحي المتهم بقتل أحد قيادي المؤتمر الشعبي .
- ٧/ خلافات داخل الحزب الاشتراكي تعيق تحديد موعد لدورة اللجنة المركزية .
- ٨/ ٤٤ قتيلا في خلاف قبلي بمحافظة معدة .
- قوات الأمن تلقي القبض على مجموعة تخريبية كانت تستعد لإحداث تفجيرات .
- ٩/ انتقاد البرلمان للحكومة لسياستها المتعلقة بحل مشاكل الكهرباء والمياه والصرف الصحي .
- عبد الوهاب الأنمي الأمين العام المساعد للإصلاح يعترف بوجود خلافات مع المؤتمر ، لكن الائتلاف مستمر .
- ١١/ المحكمة تدرج حكمها في قضية النائب محمد ناجي سعيد المتهم بالقتل إتاحة فرصة حلها بالطريق الودي العرفي .
- ١٢/ محامو المتهمين بالتفجيرات في عدن يتهمون الأمن باستخدام الضرب خلال التحقيقات ،
- ١٤/ قوات يمنية تحاول استرداد ٢ جزر دخلها الأريتريون .
- ٢٧/ أحزاب « المؤتمر الشعبي العام والبعث العربي الاشتراكي والجبهة الوطنية الديمقراطية يتقدمان بطلب باستمرار نشاطهما وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .
- ٢٨/ الوزراء المنتمين إلى الإصلاح يشاركون في الاجتماع الأسبوعي للحكومة اليمنية بعد إعلانهم المقاطعة .
- ٢٩/ الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب يلقي برئيس الهيئة العليا للمجمع

اليمنى لإصلاح ومناقشة وضع الائتلاف القائم بين المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق على عبد الله صالح والإصلاح.

ديسمبر

٨/ مصادر سياسية يمنية تنفى حدوث اشتباكات على الحدود اليمنية السعودية.

٩/ استقالة وزير التموين والتجارة محمد الأندى ونائبه عبد المجيد الخلافي بسبب الخلافات بين حزبى الائتلاف الحاكم والتجمع اليمنى للإصلاح.

١٢/ حزب الائتلاف الحاكم فى اليمن «المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح يوقعا اتفاقاً سمي «اتفاقية التنسيق والتعاون».

١٦/ انفجار عبوة ناسفة يؤدى إلى تدمير أحد مساجد مدينة صنعاء بشمال اليمن.

٣٠/ أجهزة الأمن اليمنية تتخذ إجراءات وقائية مكثفة تحسباً لآى أعمال عنف جديدة.

اضواء على الأحداث

إن المتأمل للأوضاع في اليمن يجد نفسه أمام أحداث كثيرة ، معظمها يصيب في تدرج وضع الديمقراطية والمجتمع المدني . فبعد أن كانت هناك آمال كبار في تطور مسيرة الديمقراطية في اليمن ، إلا أن هذه المسيرة قد تعطلت بفعل الحرب الأهلية اليمنية ، وما زالت تتعطل بفعل الخلافات الكثيرة بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، بل وداخل كل من أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، علاوة على انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما ضد ما يسمون "المعاونين مع العناصر الانفصالية" . وتزايد انتشار حوادث إطلاق النار والعنف داخل اليمن ، واستمرار تدهور الاقتصاد اليمني .

كل هذه المؤشرات تطرح نفسها على الساحة اليمنية ، وتلقي ظلالا كثيفة على وضع الديمقراطية والمجتمع المدني فيها . فالتظاهرات التي يقوم بها المواطنون ضد الغلاء هي تعبير عن انتفاضة للمجتمع المدني غير المتطور بالمعنى التي تجعله يدفع السلطات للاستجابة لمطالبه . والتحركات التي تقوم بها الأحزاب تعكس الديمقراطية غير الناضجة التي تحكم تلك التحركات ، والقيود المفروضة على تطور دور الأحزاب السياسية للقيام بالدور المنوط بها في تدعيم وترسيخ الديمقراطية . ولا زال وسوف يستمر لأمد طويل دور الولاءات القبلية والعشائرية معوقا لمسيرة الديمقراطية التي تفتقر فرصا متكافئة ومتساوية أمام الجميع ، حيث تفتقر القبيلة محاباة وأفضلية من نوع خاص لقبيلة على حساب أخرى ، بل أن القانون في أحيان يتعطل لتحكم آليات القبيلة في المنازعات المختلفة ، ويكون القانون بذلك في مرتبة ثانية تلي القانون القبلي .

وسوف يستمر التعامل مع الوضع اليمني من خلال عدة مؤشرات ، تتمثل في الوقوف على وضع الأحزاب السياسية وعلاقتها مع بعضها البعض ودورها في ترسيخ قيم الديمقراطية ، ودور النقابات المهنية والعمالية ، ووضع حقوق الإنسان ومدى الانتهاكات التي صدرت في هذا الصدد ، وحوادث العنف ، والانتخابات التي جرت على الساحة اليمنية ، والجمعيات الأهلية ودورها ، وحرية الصحافة ، والتعديلات القانونية والمستورية ، ووضع الاقتصاد .

حقوق الإنسان

شهد هذا العام عدة انتهاكات لحقوق الإنسان :

– أدانت المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المحلية في محافظة

أبين ، وأن السجون المركزية قد تحولت إلى مدارس لتعليم الإجرام . وهناك ٢٢٢٥ سجيناً في السجون المركزي بصنعاء ، يقضي بعضهم أكثر سنوات سجنه رهن التحقيق . والجدير بالذكر أن رئيس المنظمة هو القاضي حمود عبد الحميد الهزار ، وهو عضو الهيئة العليا لحزب التجمع اليمني للإصلاح .

- تم اعتقال رجل الأعمال السيد / أمين أحمد قاسم بتهمة الحصول على أموال من الخارج والتلاعب بأسعار العملة ، وتمرضت أسرته للمضايقات رغم أنه لم تثبت عليه أية تهمة بعد ، وأن سلطات الأمن تواصل مصادرة مكاتبه وأملكه وتقطع كل وسائل الاتصال عنه .

- تعرض السيد / السيسلي وهو من الحزب الاشتراكي ، والموجود في سجن الأمن المركزي في صنعاء ، للتعذيب .

- اعتقال البعض والتحقيق مع آخرين بشأن التظاهرات التي قامت نتيجة رفع الأسعار . وقد منعت توزيع بيانات من المعارضة تندد بما تم من الاعتقالات للمشاركين في هذه التظاهرات .

- تعرض الدكتور / أبو بكر السقاف رئيس المؤتمر التأسيسي للمنظمة اليمنية المستقلة لحقوق الإنسان للظلم من الجامعة . كما قد تعرض هو والدكتور زين السقاف (عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين) للضرب من قبل قوات الأمن الوطني . وجاء ذلك لأن الدكتور/السقاف كتب مقالات يفضح فيها الفساد والتهب ، والاستيلاء الذي تم مع وبعد الحرب . وفي هذا انتهاك لحرية الرأي .

- صدر تقرير في ٧ صفحات من المجلس الأعلى للتنسيق بين أحزاب المعارضة الثمانية (الحزب الاشتراكي - الوحدوي الناصري- البعث- الحق- اتحاد القوى الوطنية - التجمع الوحدوي اليمني- اتحاد القوى الشعبية - الأحرار (الاستووي)) وعنوانه «نماذج من انتهاكات الحقوق السياسية والصحافية والقانونية في اليمن من ١٩٩٤/٧/١ إلى ١٩٩٥/٧/١٧ .

- ناشد النائب اليمني سعيد ناجي المعتقل لانهامه بالقتل ، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بالإفراج عنه والاستماع إليه داخل قاعة المجلس، معتبراً أن حصانته البرلمانية التي هي في نفس الوقت حصانة مجلس النواب أهدرت منذ أن اعتقل في مبنى وزارة الداخلية .

الأحزاب

- أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أن هناك ٤٣ حزباً وتنظيماً سياسية موجودة الآن في اليمن . وفي هذا الإطار فإن الخلافات ما بين أحزاب المعارضة وأحزاب السلطة ، والخلافات داخل كل من الكتلتين هي ميدة الموقف ، والتي تحكم العلاقات بين هذه الأحزاب .

فإذا كان هناك ائتلاف حكومي بين المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، ويشغلان

٢١. مقعداً من ٣٠١ مقعد في البرلمان ، إلا أنه لا يوجد تنسيق حزبي وبرلماني بينهما . فهناك خلافات حول سبل الإصلاح الاقتصادي ، فبينما يرى المؤتمر ضرورة إجراءات عاجلة مثل رفع الدعم ورفع أسعار الخدمات ، وتشديد الرقابة على المؤسسات التموينية والخدمات ، يرى الإصلاح ضرورة إصلاح شامل يشمل الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وخصيط الإيرادات المالية للدولة . وفي هذا السياق أيضاً حدث اختلاف بين الجانبين على حجم التمثيل والوفد المشارك في مؤتمر عمان ، ويرد الإصلاح اعترضه بأنه ليس إلا ممارسته لحق الاجتهاد المشروع الذي أقرته اتفاقية الائتلاف التي أعطت كلا من حزبي المؤتمر والإصلاح حق إعلان موقفه من أي قضية لن يحصل عليها اتفاق بين المؤتلفين . ومع ذلك فهناك حوار مستمر بين زعامة الحزبين لإزالة الشوائب التي تظهر أمام حسن العلاقات بينهما .

- وبخصوص أحزاب المعارضة ، فهناك عدة جوانب ، الأول يتعلق بتكوين الائتلاف الديمقراطي للمعارضة اليمنية من ١٣ حزباً وتنظيماً . وقد اعتبره البعض محاولة جديدة من جانب السلطة لشق وحدة المعارضة الحقيقية التي بدأت بتنظيم نفسها لمواجهة السلطة ، وما سببت من أزمات داخلية وخارجية للبلاد . وفي هذا الإطار أيضاً ، فهناك اتهامات لتكتل معارض آخر هو التكتل الوطني للمعارضة المكون من (اتحاد القوى الاشتراكية - حزب الحق- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- التجمع الوحدوي اليمني - الحزب الاشتراكي اليمني - حزب البعث العربي الاشتراكي - اتحاد القوى الوطنية) بالتعامل مع القضايا الوطنية بتوجيهات من الخارج ، والارتباط المستمر مع حركة المعارضة الوطنية اليمنية في الخارج (مروج) وبقيادة الحركة الانفصالية . وبهذا ، فهناك انشقاقات بين أحزاب المعارضة ، مما يقلل من فرصتها في منافسة أحزاب السلطة ، لتشكل الحكومية أو تشارك فيها بنسبة كبيرة .

- الجانب الثاني يرتبط بالاول ، حيث أن أحزاب المعارضة تنتقد نفسها ، فقد قال زعيم حزب الحق أن هناك فرصة للملمة الواقع إذا توافرت العزيمة لدى قادة المعارضة ، وإلا فإن أحزابها ستخاضى إذا استمر هذا الوضع . وقال زعيم الحزب الديمقراطي الناصري أن أحزاب المعارضة تتحمل المسؤولية لأنها تجمعت عند نصوص معينة وانشغل قاداتها بالخلافات الداخلية والبحث عن المصلحة فضاعت الرؤية الموحدة . ويرى قيادي في الحزب الاشتراكي أن أزمة المعارضة تعود إلى أن الأحزاب نفسها تشربت الليبرالية والنظام الشمولي طوال الفترة الماضية ، والحزب الاشتراكي ظل ٢٥ سنة في السلطة فكيف يتحول إلى المعارضة . وقال زعيم التجمع الوحدوي اليمني لم نقدم وجهة نظر محددة للشعب لكي يتعرف علينا كمعارضة .

- وفي إطار الحديث عن الأحزاب ، فقد انتخب المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبد الله صالح بالإجماع رئيساً للمؤتمر الشعبي لمدة ٤ سنوات ، كما انتخب نائب رئيس الجمهورية اللواء عبد ربه منصور هادي نائباً للرئيس ، والدكتور/عبد الكريم الإرياني أميناً عاماً . وأعلنت الحركة

المعارضة الوطنية اليمينية (موج) أسماء أعضاء مجلسها الوطني المؤلف من ١٢٥ عضواً ، واختيار السيد/ عبد القوي حسن مكاوي رئيساً للمجلس ، ويتألف المجلس من أعضاء اللجنة التنفيذية العشرة وأعضاء الهيئة المركزية الـ ٢٥ إضافة إلى ٩٠ عضواً آخرين .

ومن ناحية ثالثة طالب حزب القوى الشعبية بوقف قرار وزير الشؤون القانونية الذي يقضي بوقف أنشطة الحزب لإصحافته الأسبوعية الشورى وبتجميد أرصدة المالية لعدم أهليته دستورياً وقانونياً . معتبراً أن القضاء وحده هو السلطة المخولة لذلك . وأخيراً ، فقد أصدر الرئيس علي عبد الله صالح اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وهو ما اعتبرته المعارضة تراجعاً سافراً على الحقوق والحريات التي كفلها قانون الأحزاب لعام ١٩٩١ .

- ومن هنا يجمع الكثير من اليمينيين على التأكيد بأن حالة من المعجز تخيم على أحزاب السلطة والمعارضة جميعاً في آن واحد ، خاصة بشأن قدرتها على معالجة المشكلات العامة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد .

- وهكذا يتضح أن هناك خلافات بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، وهناك خلافات بين حزبي السلطة التجمع والمؤتمر ، وخلافات بين أحزاب المعارضة حيث يوجد التكتل المستقل لأحزاب المعارضة والائتلاف الديمقراطي لأحزاب المعارضة ، وهناك مشاكل داخل كل حزب من الأحزاب الموجودة على الساحة اليمينية . ومن هنا وهناك بعض محاولات الحوار بين تلك الأحزاب ، ولاسيما الاشتراكي والمؤتمر لتخفيف الصورة الصراعية الفلافية الموجودة على الساحة الحزبية . ولكن الظواهر التي جريت خلال هذا العام لا تبشر بمستقبل أفضل لدور الأحزاب في الحياة السياسية .

الفساد

في إطار دعوة الرئيس علي عبد الله صالح ووعوده بالقضاء على الفساد والمفسدين ، أوقف الرئيس نائب وزير الإسكان عن العمل ، وذلك لاتهامه بسوء استغلال منصبه وتورطه في مخالفات جسيمة . والجدير بالذكر أن الطبيب (نائب وزير الإسكان) كان يستغل عملية التخطيط الحضري للأراضي الواقعة في محيط العاصمة وخارجها ، ويشتري مساحات من الأراضي قبل تخطيطها ، ثم يخططها في الوزارة ويعرضها فيما بعد للبيع بأسعار تفوق كثيراً أسعار الشراء . وقد أوقف أيضاً أحد وكلاء وزارة الداخلية لنفس السبب ، كما أمر بإجراء تحقيق شامل عن المخالفات المتعلقة بأراضي وعقارات الدولة . وقال الرئيس صالح « أن الدولة لن تسكت عن الأخطاء التي تحدث ، إذا ما استمرت ، وأننا لن نتهاون مع من مارسوها ، وسيدفع الثمن غالياً كل من تسبب في ذلك » . وفي هذا السياق يرى البعض أن الفساد المالي هو أحد الأسباب الخطيرة للآزمة الاقتصادية .

الانتخابات

جرت خلال هذا العام عدة انتخابات داخل بعض المنظمات السياسية :

- فتم انتخاب قيادة جديدة لفرع المؤتمر الشعبي العام في صنعاء .

وأجريت انتخابات أعضاء اللجنة المركزية للمؤتمر . وقد تقدم للترشيح ٢٠٨٨ مرشحا ، وتشكلت لجنة للإشراف على عملية الاقتراع والفرز مكونة من ١٧ عضوا ، كما تشكلت لجنة للفرز مكونة من ٢٨ عضوا ، بدأت أعمالها مباشرة بعد انتهاء عمليات الاقتراع . وانتخبت اللجنة الدائمة أربعة مساعدين للأمين العام هم : يحي المتوكل وزير الداخلية السابق (شمالى) ، وعبد الله البار مستشار في رئاسة الجمهورية (جنوبى) ، وعبد الملك منصور مستشار في رئاسة الجمهورية (شمالى) ، ويحي الراعى عضو مجلس النواب (جنوبى) .

وانتخب ٢١ عضوا في اللجنة العامة (المكتب السياسي) بينهم خمسة شخصيات جنوبية . وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها انتخاب قيادة حزب المؤتمر ، منذ تأسيسه في عام ١٩٨٢ ، حيث كان تشكيل اللجنة الدائمة يجري في السابق بالتعيين . وتم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيسا للحزب ، وعبد الكريم الإرياني أمينا عاما ، واللواء عبد ربه منصور نائبا للرئيس .

- انتخاب السيد/ عبد الرحمن الجفري رئيسا للمجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية (موج) ، والسيد / سالم صالح نائبا له . وتم توزيع المسؤوليات بين الحزب الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن والتجمع الوطني اليمني والمستقلين .

- جرى انتخاب السيد/ أحمد على السلامن رئيسا للكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي ، والسيد/ عبد الله أحمد مجيد نائبا للرئيس . بالإضافة إلى ذلك فقد فاز مرشح المؤتمر الشعبي العام السيد/ عبد الله عبد العليل المغلافي لشغل المقعد البرلماني الخاص بالدائرة ٣٥ في مدينة تمز . وهو المقعد الذي كان يشغله الكاتب الصحفي عبد الرحمن سالم (مستقل) الذي قدم استقالته . وقد كان هناك خمسة مرشحين مستقلين آخرين . وقد حصل المغلافي على ٢٠٢٣ صوتا من أصل ٣٦١٨ مشاركا في انتخابات الإعادة . وأشار البعض إلى أن نسبة الذين شاركوا في الانتخابات لا تزيد عن ١٧٪ من أصل عدد المسجلين في الدائرة ، وهو يعكس عزوا شمسيا للانتخابات التي نظمتها اللجنة العليا للانتخابات بالرغم من الأمر القضائي الذي كانت محكمة غرب صنعاء قد أصدرته قبل إجراء الانتخابات ، وطلبت فيه وقف هذه الإجراءات حتى يتسنى الفصل في الدعوة القضائية التي قدمها عبد الحبيب سالم وطعن فيها بإجراءات قبول استقالته .

النقابات

في إطار تسييس العمل النقابي ، هدد الأطباء والصيادلة المنتظمون إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح بإحداث انشقاقات في فرع النقابة بعدن ، بسبب خلافات حول الأوضاع الصحية ، وقد مقدوا اجتماعاً خاصاً بهم لانتخاب هيئة إدارية طبية تتبع تجمع الإصلاح . وفي إطار المؤتمر العام للنقابة ، أبدت كثير من الطبيبات خشيتهن من أن الإصلاح ينوي العودة بهن إلى الوداء ، ويمنعن من العمل . والجدير بالذكر أن مرشح الإصلاح لرئاسة نقابة الأطباء والصيادلة في محافظة تمز قد خسر ، وفشلت قائمة الإصلاح في الحصول على ثقة أطباء وصيادلة تغز أيضاً ، وتمكنت أحزاب المعارضة في تثبيت مرشحها لرئاسة النقابة . وكان عدد من المشاركين قد أشاروا إلى أن ممثلي الإصلاح عمدوا إلى هذا الإجراء عندما شعروا بضعف موقفهم خلال الجلسات الأولى للمؤتمر ، وإن كانت تلك الخطوة لا تتفق مع إرادة الأغلبية التي تميل إلى من ترى فيهم مدافعين عن الحقوق المهنية للأطباء في عدن . وفي هذا الشأن ، فقد حدثت خلافات بين الإصلاح والمؤتمر داخل نقابة الأطباء والصيادلة بصنعاء .

من ناحية أخرى ، فقد صدر بيان عن الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن أكد على أهمية وضع المحالجات الاقتصادية السلمية ، والإسراع في رفع المعاناة من كاهل الشعب من جراء الارتفاع المتصاعد للأسعار وتدهور القيمة الشرائية للريال . وقد قامت نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء بإضراب لأجل إصدار قانون الجامعة ، والنظام القانوني والإداري الخاص بهيئة التدريس . وقد استجابت الحكومة للمطالب وانتهى هذا الإضراب .

حرية التعبير والصحافة

شهد هذا العام نكوصاً في هذا المجال ، فقد اختلى الدم الرسمي عن صحافة المعارضة مما أدى إلى تمسرها . ومن جانب آخر ، أوقفت السلطات صحيفة الأيام عن الصدور . وقامت لجنة مناصرة صحيفة الأيام بتنظيم مسيرة سلمية للمطالبة بعودتها ، ولكن قامت قوات الأمن بتفريق المسيرة . ووجهت مذكرة للرئيس اليمني للنظر في أمر وقف هذه الصحيفة وغيرها . وقال السيد/ عبد العزيز السقاف رئيس اللجنة أن منع صدور الأيام يعود لإشارتها لانتهاكات حقوق الإنسان . وقال أيضاً ، أن حرية الصحافة تتعرض لأزمة خطيرة ، وأن البلاد تُدفع نحو العودة إلى سيادة الصوت الواحد ، والرقابة العنيفة تمهيداً للعودة إلى الحكم الشمولي . وقد كانت الصحافة اليمنية قبل الحرب حوالي ١٠٠ صحيفة ومجلة ونشرة تتميز بتنوعها وعدم خضوعها للرقابة .

العنف

شهد هذا العام العديد من حوادث العنف التي تعكس نوعاً من عدم الاستقرار ، وعدم سيطرة السلطات

على زمام الأمور، والأثر الملبى لانتهشار السلاح لدى المواطنين اليمنيين . فقد تزايدت حوادث إطلاق النار ، وعدم تمكن السلطات من وضع حد لظاهرة انتشار الأسلحة ، التي اتسعت على مستوى كافة المحافظات اليمنية ، حتى أصبحت تشكل تحدياً جديداً يواجه المجتمع . وقد أكد في هذا الخصوص ضابط شرطة أنه في مدينة صنعاء التي يتوفر فيها أفضل قدر ممكن من الانضباط وسلطة القانون ، يقع ما لا يقل عن ١٠ حوادث إطلاق نار يوميا ، يذهب ضحيتها ما لا يقل عن ١٠ أشخاص قتلى وجرحى . وقال أنه لو خفت حيازة الناس للأسلحة ، وازداد الوعي العام بخطورة استخدامها ، لما وصلت الظاهرة إلى ما هي عليه ، ولابد من البدء في تنفيذ قانون حمل وحيازة الأسلحة الذي أقره البرلمان قبل أكثر من ٢ أعوام .

الجانب الثاني للعنف ، يتمثل في المواجهة الأمنية بين السلطات وتنظيم الجهاد المتطرف ، فقد أسفر اشتباك بينهما في حضرموت عن مصرع شخصين ، وذلك عند قيام هذا التنظيم بمهاجمة المساجد والتبوير والأضرحة .

وحدث اشتباك آخر بين الجانبين في مدينة الضالع ، حيث اشتبك الجيش مع ٧٠ متطرفاً يقودهم شخص جزائري الجنسية يدعى آدم صلاح الدين، وأسفر الاشتباك عن جرحى في صفوف قوات الجيش والأمن ومصرع اثنين وتدمير آلية عسكرية تابعة لقوات الجيش ، ومصرع أربعة من العناصر المتطرفة ، وسلم زعيم المتطرفين نفسه إلى سلطات الأمن .

وفي هذا السياق أيضا ، رمت مجموعة متطرفة من الملتجئين قنبلة يدوية على تجمع للنساء والأطفال كانوا يشاركون في حفل زواج في نادي التلال الرياضي الواقع قبالة أحد المعاهد الدينية غير الحكومية ، ووصل القتلى إلى ١٠ من النساء والأطفال ، والجرحى ٥ من النساء .

ولكن المسؤولين في النادي أن مجموعة مسلحة قد هدت بنسف النادي إذا استمرت حفلات الزواج فيه ، وقالوا أن المجموعة بررت موقفها بشأن هذه الحفلات بأنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، ولكن مسؤولي النادي رفضوا التهديد .

والجانب الثالث للعنف يتمثل في اشتباك بين طلاب كلية التربية التابعة لجامعة صنعاء مع رجال الأمن عندما حاولوا الدخول إلى الحرم الجامعي لمنع الطلاب من التظاهر ، وأصبت أحد الطلاب في رأسه . وتم أيضا تبادل لإطلاق النار بين بعض المظاهرين لمباراة كرة قدم في عدن وقوات الشرطة أسفرت عن مقتل ٧ أشخاص وإصابة ٤ بجروح .

الجانب الرابع يتمثل في العنف بين الأحزاب وداخلها ، فقد حدثت اشتباكات مسلحة بين عناصر تنتمي لاتحاد القوى الشعبية الذي يتزعمه إبراهيم الوزير ، وعناصر موالية للشبه القوسي الذي يصدر أنه أحد قيادات الاتحاد ، وأسفر عن حدوث إصابات . ومن جانب آخر تم إطلاق رصاص على السيد عبد الواحد

هواش المنشق عن حزب البعث الاشتراكي في اليمن . ومحاولة اغتيال ناشر صحيفة البلاغ السيد/ ابراهيم الوزير وقد شهدت منطقة الملاح في محافظة الملاح في محافظة لمح مدامات مسلحة بين عناصر من المؤتمر وأخرى من الإصلاح، أدت إلى مقتل أحد قادة المؤتمر ويدعى علي سعيد ، على أيدي أحد قادة الإصلاح ويدعى فضل خالد محمد ، إضافة إلى مقتل سبعة من أفراد الجيش تدخلوا إثر وقوع حادث القتل وإصابة ٥ بجروح . واغتيال السيد/ علي جميل مرشح الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٢ .

الجانب الخامس للعنف ، يتعلق بالحوادث العادية الفردية القبلية . حيث أودي قتيلا ٤٤ في خلاف قبلي بمحافظة صنعاء ، وذلك بعد فشل وساطات بين قبائل سفيان وبني عوير بسبب مراعاة يدعي كل فريق ملكيتها . وكلف رئيس البرلمان لجنة للتوجه إلى صنعاء لتطويق المشكلة . ومن جانب آخر تم قتل ٣ أشخاص في هجوم بالرمصاص على سيارة تقل ٨ هنود أتباع طائفة البهرة . وإصابة منزل سلطان البهرة بقذيفة باروكا .

الاقتصاد اليمني

إن الأوضاع الاقتصادية متدهرة ، حيث انهيار قيمة الريال اليمني أمام الدولار ، وارتفاع الأسعار ، واستمرار التظاهرات ضد الغلاء ، وهو ما يفرض تحديا أمام النظام الحاكم لتطويق الوضع المتدهور قبل استفحاله ، وتزايد التظاهرات ، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي في اليمن .

تعديلات قانونية ودستورية

عند الحديث عن هذا الموضوع ، يلاحظ أن مجلس النواب صادق على قانون يسمح بتقديم كبار مسؤولي الدولة للمحاكمة ، وهو ما يعد خطوة هامة على طريق مساءلة المسؤولين ، ومن ثم سعيهم لإثبات دورهم والبعد عن الفساد . ومع ذلك لم يشر القانون إلى نوع المحكمة التي تحاكم المسؤولين ، مما جعل نائب برلماني يعتبر القانون حبرا على ورق . في هذا السياق أيضا ، فقد تم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية . وقد اعترضت المعارضة عليها ، وتقديم طعن فيها من خلال مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الذي نشأ هذا العام . وأبرز ما في مذكرة الطعن هو الاختراقات الدستورية والقانونية في اللائحة التي ستؤدي إلى وضع قيود لحد لها على حرية العمل السياسي والحزبي ، وإلى تراجع الديمقراطية .

الجمعيات

نشأ خلال هذا العام ثلاث جمعيات :

الأولى : هي جمعية عدن الخيرية ، وتضم عددا من رجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية . وقد تبرع

الرئيس اليمني بمبلغ ١٠ مليون ريال للجمعية بالإضافة إلى جانب مبلغ ١٠ آلاف ريال شهريا من راتبه الشخصي .

الثانية ، تتمثل في أن حوالي ٧٠ محاميا من رجال القضاء أسسوا مركز للدفاع عن ضحايا حقوق الإنسان ، وسيقدم المساعدة القانونية للذين يشعرون بالظلم أو بانتهاك حقوقهم . وأنشطة المركز تتركز في خمسة جوانب رئيسية هي : الحريات المدنية ، خاصة حرية الصحافة وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان ، وحقوق المرأة والطفل ، وحقوق العمال والموظفين ، والأنظمة واللوائح الحكومية التي تتعارض مع القوانين والدستور ، وثوثيق المعلومات . والانتماء للمركز والمساهمة في أنشطته ستكون مفتوحة للجميع بغض النظر عن هويتهم السياسية أو الحزب الذي يتبعونه . والثالثة ، هي جمعية الأخاء اليمني - الكويتي .

الخاتمة

بعد هذا العرض لأوضاع الديمقراطية والمجتمع المدني في اليمن ، والتي عكست تراجع الهامش الديمقراطي الذي مول عليه الكثيرون عند قيام الوحدة اليمنية والانتخابات البرلمانية ، وذلك بقيام الحرب الأهلية ، واستمرارية القيود على المسيرة الديمقراطية . فإن النظام اليمني يواجه عدة تحديات عليه أن يتعامل معها حتى يمكن أن تفسر دفة الأمور إلى الأمام ، ويتسع الهامش الديمقراطي وتضغط قوى المجتمع المدني في عملها . ويتمثل التحدي الأول في إعادة النظر في العلاقة بين حزبي الائتلاف الحاكم (الإصلاح والمؤتمر) حيث شابته هذه العلاقة عدة أمور عكزت الصق بينهما ، منها الخلافات حول سبل الإصلاح الاقتصادي ، والاشتباك المسلح بين مناصر من الحزبين والخلافات داخل نقابة الأطباء والصيادلة ، ويخشى البعض في هذا الإطار من أن ينتهي سيناريو العلاقة بينهما مثلما حدث بين المؤتمر والاشتراكي وإن كان بصورة مختلفة مما يعيد البلاد خطوة أخرى إلى الوراء ، بعد الخطوة الأولى للوراء والتي نتجت من خلافات الاشتراكي مع المؤتمر .

وبالتالي فمن الضروري لتصحيح هذه العلاقة إدخال الحزب الاشتراكي ، والأحزاب الأخرى لتمثل في السلطة ، وتكون مشاركة في وضع سياسة اليمن ، وبالتالي تخف حدة الاستقطاب في الصراع ، وتكون العملية تشاركية بين كافة الأحزاب السياسية الفاعلة في اليمن . ولكن إذا اقتصر اليمن على إبقاء الإصلاح والمؤتمر في السلطة فقط ، فسوف تقلب الأمور يوما ما في غير صالح المسيرة الديمقراطية .

أما التحدي الثاني فيتمثل في ضرورة قيام أحزاب المعارضة بعدم خلط الأوراق والقيام بالمزايدات على بعضها البعض وعلى السلطة أيضا ، فالواقع أن هناك انشقاقات داخل أحزاب المعارضة ، فهناك الكتلة المستقلة للمعارضة ، وهناك الائتلاف الديمقراطي للمعارضة ، وهناك حركة المعارضة الوطنية (سوج) .

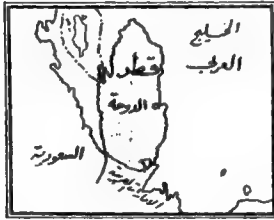
وبالتالي يغيب التنسيق بين هذه الأحزاب مما يضعف دورها في الحياة السياسية ، ويضعف موقفها كمنافس لأحزاب السلطة الحاكمة . ولا بد أن تقوم تلك الأحزاب بطرح رؤى مستقبلية جادة للأوضاع في اليمن ، وتقديم حلول للمشاكل ، وبرامج عملية ، لا أن تقتصر على المعارضة فقط دون تقديم الحلول والبدائل .

التحدي الثالث يتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية داخل اليمن ، فمن المعروف أن تردي الأوضاع الاقتصادية أحد الأسباب المؤدية للعنف وعدم الاستقرار السياسي ، ومن هنا كانت التظاهرات بسبب الغلاء في الأسعار ، وثبات الدخول . فإذا لم تضع السلطات اليمنية حدا لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، فسوف يزداد عدم الاستقرار وأعمال العنف ، ومن ثم قيام السلطات بالقمع وانتهاكات حقوق الإنسان للمحافظ على هيبتها ، وهكذا تصل العملية إلى دائرة مفرغة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان . وبالتالي تتأخر مسيرة التطور الديمقراطي في اليمن .

التحدي الرابع يتجسد في ضرورة الحد من ظاهرة انتشار السلاح لدى المواطنين اليمنيين ، وتطبيق القانون المنظم لهذه العملية ، وإلا فسوف يستمر تأثير العامل القبلي (السلبى) مستمر ، وسوف تستمر أعمال العنف وحوادث إطلاق النار بسهولة ، وهو ما لا يتفق مع مسيرة المجتمع المدني التي تنسم بسيادة السلام والأمن ، والركون إلى جانب الحوار في حل المشكلات ، وليس حمل السلاح وترويع المواطنين .

أعتقد أنه إذا استطاعت اليمن التعامل مع هذه التحديات بصورة تمكنها من تخطيها ، فإن اليمن سوف يكمل مسيرة الديمقراطية ، وتتطور قوى المجتمع المدني ، التي قد بدأت مع إعلان الوحدة اليمنية وإجراء الانتخابات البرلمانية ، وتكون اليمن نموذجا يحتذى به في الوطن العربي وغيره .

* قطر



* اعد هذا التقرير الخاص بدولة قطر الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١,٦ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٧١/٩/٣م عن المملكة المتحدة
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٢	نظام الحكم: إمارة
معدل الامية للكبار: ٦٠ ٪	إسم رئيس الدولة: الشيخ حمد بن خليفة آل ثان
ميزان الموازن: ١٨,٨ ٪	إسم رئيس الحكومة: الشيخ حمد بن خليفة آل ثان
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١	عدد المحافظات: ٦ محافظات
معدل الفوايد لكل ألف نسمة: ٢٦	العاصمة: النوحة
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٤	المساحة (كلم ^٢): ١١,٠٠٠
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من إجمالي النساء: ٥١ ٪	عدد السكان (مليون): ٠,٥
عدد السكان لكل طبيب: ٩٦٨	معدل الزيادة السكانية: ٦,٣ ٪
	الديانات: ٩٥ ٪ مسلمون ٥,٥ ٪ آخرون
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ٩٩٣٠
	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار): ٥,٤٠٠
	العملة: الريال القطري
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ٣,٦٤ ريال قطري
	إجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢,٢
	إجمالي الواردات (مليون دولار): ١,١
	متوسط المعدل السنوي للنمو: ٩ ٪

يوميات الأحداث

يونيو

- ٦/١٨ مباحثات بين الشيخ خليفة أمير قطر والرئيس مبارك
- ٦/٢٨ الاسرة الحاكمة تتابع حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد، أميراً لقطر.

يوليو

- ٧/١٢ التصديق على اتفاق التعاون العمالي بين قطر وإيران.
- ٧/١٦ إقامة علاقات دبلوماسية بين قطر وأثيوبيا.

أكتوبر

- مشاركة قطر في قمة عمان الاقتصادية وإبرامها اتفاقاً مع إسرائيل، يتم بمقتضاه تزويد قطر لإسرائيل بالغاز الطبيعي.

نوفمبر

- ١١/١٤ الشيخ حمد بن خليفة أمير دولة قطر يصدر قراراً بإجراء أول انتخابات بلدية في البلاد.

ديسمبر

- انسحاب الشيخ حمد بن خليفة من مؤتمر قمة مسقط احتجاجاً على تعيين دول المجلس أميناً عاماً سعودياً للمجلس، ورفضها المرشح القطري.
- قطر تقرر رسمياً مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي التي يشارك فيها الشيخ جميل الحجيلان الأمين الجديد للمجلس.

أضواء على الأحداث

المقدمة

إن تناول تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في أي قطر من الأقطار يثير أسئلة عديدة، ويدور حول مصادر متنوعة. فيدور البحث في قطاع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والنوادي، وتداول السلطة سلمياً، والعنف السياسي، وحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة والانتخابات والتعديلات الدستورية والقانونية. ومجتمعات الخليج لها خصوصية معينة حيث لا توجد بها أحزاب سياسية، والحركة السياسية فيها شبه استيعابية، كما أن المعلومات عنها ضئيلة بدرجة يصعب الوقوف فيها على تفاصيل الحياة السياسية فيها، ومن هنا فالتعامل مع قطاع المجتمع المدني والديمقراطي في قطر يقع في هذا السياق. ومن خلال تتبع أهم الأحوال في قطر، يتضح أنه حدث انقلاب أبيض بتولي الشيخ حمد بن خليفة زمام السلطة مكان والده الشيخ خليفة، وما يعكس ذلك من قواعد تداول السلطة في قطر، ثم محاولات الشيخ خليفة لاستعادة السلطة مرة أخرى. هناك أيضاً مشكلة الحدود بين كل من السعودية والبحرين، بالإضافة إلى الأزمة التي جرت بين قطر ومجلس التعاون الخليجي إثر انسحاب الشيخ حمد بن خليفة من الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة مسقط احتجاجاً على تعيين أمين جديد للمجلس السعودي ورفض العرض القطري، وينتهي هذا المشهد من العلاقات بين قطر وإسرائيل في إطار السوق الشرق أوسطية، وسوف نتناول النقاط تباعاً في هذا التقرير.

الانقلاب الأبيض

تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان زمام السلطة مكان والده الشيخ خليفة الذي كان خارج البلاد، وتم ذلك خلال انقلاب أبيض لم تحدث فيه أي أحداث عنف، ولكنها كانت عملية مخططة من قبل الشيخ حمد بن خليفة، وانتهز فرصة وجود والده في الخارج، واعتلى عرش السلطة .. ولم يفصح الشيخ حمد عن الأسباب الحقيقية وراء قيامه بهذا العمل .. وهذا الوضع يعكس الصراعات داخل الأسرة الحاكمة وعدم وجود آليات سلمية ديمقراطية لتداول السلطة، مما يفتح الباب واسعاً أمام الطامعين من الأسرة الحاكمة لتخطي كافة العقبات أمام وصولهم للسلطة. ونتيجة لعدم ترسخ فكرة المؤسسة داخل قطر، فإنه يسهل القيام بأعمال فردية تنعكس على المؤسسة المشخصة في الفرد القادر على الوصول للسلطة السياسية. وفي هذا الإطار فقد أنهى الشيخ خليفة عام ١٩٩٥ في جولة خليجية معلنًا استعداده للعودة من جديد لتولي مقاليد الحكم. وهذا يعكس عدم اقتناع الشيخ خليفة بتصرف ابنه وهو يسعى عن الطريق السلمي الدبلوماسي لاستعادة السلطة، ولكن الاعتقاد المرجح في هذا الخصوص أن الشيخ خليفة سوف لا يتردد في استخدام وسائل أخرى للوصول إلى السلطة مرة أخرى، وهو ما يفتح الباب إلى صراعات وانقسامات داخل قطر. ومن هنا

لا بد من صيغة ما للتوفيق بين الشيخ حمد والشيخ خليفة لإغلاق الباب أمام أية محاولات لوضع قطر على خريطة الصراعات الداخلية، ولكن تركز على مستقبل شعبيها.

الأزمة مع مجلس التعاون الخليجي

تفاقمت الأزمة بين قطر ومجلس التعاون الخليجي ولا سيما السعودية، حيث انسحب الشيخ حمد بن خليفة من مؤتمر قمة مسقط لدول المجلس احتجاجاً على تعيين دول المجلس أميناً عاماً مساعداً للمجلس وهو الشيخ جميل الجليلان، ورفضها المرشح القطري وذلك في الجلسة الختامية، وأكدت قطر بعد ذلك في مذكرة رسمية إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مقاطعتها وعدم مشاركتها في أية اجتماعات على مستوى المجلس الوزاري أو اللجان الوزارية أو تلك التي يشارك فيها الأمين العام الجديد. ولكن قطر ليست لديها نية للإنسحاب من المجلس، كما لم تقرر تجميد عضويتها. وهذه الأزمة تعكس أزمة أكبر داخل كيان المجلس تتمثل في طريقة تعيين الأمين العام، بحيث يجب تطويرها لإعطاء فرصة لدول المجلس المختلفة ليتناوبوا على أمانة المجلس، حتى لا يتكرر ما حدث وما زال معكراً لحو العلاقات بين قطر والسعودية على وجه الخصوص، وهذا يعكس ظلاله على الوضع الداخلي، حيث يعوق مسيرات التعاون بين قطر وبلدان مجلس التعاون الخليجي التي قد تعود بالخير على الشعب القطري.

العلاقات مع اسرائيل والشرق اوسطية

شاركت قطر في مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٥، وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع اتفاقية بين قطر واسرائيل، تمدد قطر بمقتضاها اسرائيل بـ ٢ مليون طن غاز طبيعي سنوياً تكلفتها ٤,٢ بليون دولار. وسوف تعقد القمة الاقتصادية الرابعة في عام ١٩٩٧ بقطر. وفي هذا تدخل قطر في السوق الشرق اوسطية بخطى كبيرة يدفعها في ذلك المصالح الاقتصادية التي تستهدفها من السوق، ولا سيما علاقتها مع اسرائيل. ولكن يجب على قطر أن تتسقى مع باقي الاقطار العربية ليدخلوا في هذا السوق كجماعة وليس كفرادى حتى تتعظم المصالح العربية، وتفتت الفرصة على أية مخططات للقضاء على الهوية العربية.

الخلافات الحدودية:

تقع الخلافات الحدودية بين قطر وكل من السعودية والبحرين في إطار الخلافات الحدودية المتأرجحة بين الصراعات والمفاوضات.

١- النزاع القطري/البحريني

يرجع هذا الخلاف الي عام ١٩٢٩ عندما منحت بريطانيا الدولة المنتدبة علي منطقة البحرين حق السيادة علي جزر صغيرة معروفة بانها تحتوي كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز. وقد احتجت قطر علي القرار البريطاني وجررت مناقشات بين البلدين لم تؤد الي نتيجة، وكاد الخلاف يتحول نزاعاً مسلحاً

في ١٩٨٦، ولم تحدث تطورات تذكر خلال عام ١٩٩٥.

ينطلق الموقف البحريني من ان الجزر بحرينية ، وهذه الارض تمثل ثلث اراضي البحرين وهي اراضي تمارس البحرين سيادة عليها منذ ٢٠٠ سنة، وهي مسألة استراتيحية حيوية تثار بها مداخل البحرين البرية والجوية، وامكانية حل الخلاف بالمفاوضات الثنائية وفي اطار البيت الخليجي. اما الموقف القطري فيؤكد علي ان الارض قطرية وامكانية استخدام اية وسيلة لرجوع اراضيها التي وصلت الي الاحتكام الي محكمة العدل الدولية.

وحول تطورات الخلاف خلال عام ١٩٩٥، فقد انتقل من اتهام حكومة قطر للبحرين بتزوير التاريخ من خلال مزاعم البحرين باحقيتها في السيادة علي جزر حوار المتنازع عليها بين البلدين. وقال بيان لوزارة الخارجية القطرية ان البحرين اغلقت الابواب المؤدية الي تسوية بين البلدين ، وهذا لن يساعد علي توفير المناخ المناسب لاستئناف الحوار بين الجانبين، مروراً باعلان محكمة العدل الدولية اختصاصها بالنظر في موضوع النزاع الذي تقدمت قطر بعرضه علي المحكمة في العام المنصرم، وقد قاطعت البحرين اجتماعات المحكمة للنظر في نزاعها مع قطر التي شككت في اختصاص المحكمة، وقد صدر الحكم في غياب البحرين التي اعترضت علي عقد الجلسة من الاساس من بون اتفاق الطرفين علي المصيفة المقدمة وعدم شمول الطلب القطري بمجل عناصر الخلاف موضع التحكيم، وذلك باغلبية ١٠ اصوات ضد ٥. وقد دعت البحرين الي العودة الي مجلس التعاون الخليجي لحل الخلاف، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كفضولة اخيرة وبشروط اتفاق الطرفين مسبقاً علي شروط هذا التحكيم، وفي هذا الصدد اكد وزير خارجية البحرين ان بلاده لا تريد تصعيد الخلاف مع قطر وهي لا تتوقع اي مشاكل علي الحدود، وتدعو الي حل الخلاف بروح الاخوة وحسن الجوار لان التصعيد لا يخدم البلدين او المنطقة ويشعر بالجميع، وانتهاء باعلان ولي عهد قطر (الامير الجديد) ان بلاده مستعدة لمسح قضية الخلافات الصورية بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية، وان يقوم الملك فهد باستئناف وساطته، وان يكون الحل مرضياً. وهذ المبادرة جاءت مفاجئة، وقد وجدت تجاوباً سريعاً من جانب الماهل السعودي حيث رحب استئناف الوساطة وبذل كل جهد ممكن للتوصل الي تسوية الخلاف، كما لاقت ترحيباً من البحرين مؤكدة الرغبة الصادقة في التوصل الي حل اخوي شامل تشمها مع قرارات القمة الخليجية الخامسة مشرة. واكد وزير الخارجية القطري ان الخلاف الحدودي موجود لدي محكمة العدل الدولية وسيظل كذلك الي ان نجد حلاً من خلال الوسيط الذي يتفق عيه الطرفان حسب المذكرة التي وقعت في الدوحة بين البلدين عام ١٩٩٠. وهذه النقلة الاخيرة جاءت بعد الانقلاب الابيض الذي حدث في قطر بشغل ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثان محل والده في السلطة. وهذا قد دفعه الي ابراز حمن الثواب والعمل علي تدعيم شرعية حكمه باعتراف الدول المختلفة ولاسيما الخليجية بحكمه. بالاضافة الي ذلك ان الخلاف ليس شديد الوطأة مثل غيره من الخلافات الحدودية حيث تتمتع الدولتان بمستوي اقتصادي جيد وعدم وجود خلافات اخري تزويد اشتعال الخلاف الحدودي وتعطيه اكبر من حجه.

وبخصوص دور الأطراف الاخرى من هذا الخلاف ، يتضح دور الوساطة السعودية التي تتراوح بين القتل والنجاح في راب الصدع وعدم تصعيد الخلافات. وقد رحبت اطراف عديدة بموقف القيادة القطرية الجديدة من الخلاف.

وحول المستقبل ، فسوف يشهد حلا ملغيا للخلاف دون تصاعده الي صراع مسلح ، بحيث يتم تقسيم تلك المنطقة المتنازع عليها بصورة تحافظ للبحرين علي اجزاء هامة لامنها واقتصادها ، وبصورة تخدم حق قطر في الاستفادة من منافعها الاقتصادية ، والمرشح للعب دور الوساطة هو السعودية الوسيط التاريخي في هذا الخلاف .

٢- الخلاف القطري السعودي

يتراوح التطور في هذا الخلاف بين بعض التوترات علي الحدود الي الاستقرار وبقاء الاوضاع علي ما هي عليه. فقد شهدت العلاقات بين البلدين توترا حدوديا عام ١٩٩٢ حين قررت قطر ايقاف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥ من جانب واحد ، بينما تمسكت السعودية بالاتفاقية رافضة قرار التعليق القطري ، واكدت السعودية التزامها الكامل بالاتفاقية ودمت لاختيار شركة متخصصة لترسيم خطوط حدودية بين البلدين ، وتشكيل لجنة فنية طبقا لخريطة مرفقة للاتفاقية ، ودمت قطر لعدم التصعيد الاعلامي للحفاظ علي العلاقات الاخوية ، وقد جرت محاولات كويتية وخليجية لاحتواء الخلاف ، وقد قام الرئيس مبارك بزيارة سرية للبلدين مما اسفر عن عقد قمة ثلاثية بين فهد وخليفة ومبارك ، وقد تم الاتفاق بين الدول الثلاث علي تشكيل لجنة تحضرها مصر وتشارك في اعمالها لمتابعة تطبيق اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٩٤ اتهمت قطر السعودية بانتهاك حدودها الجنوبية وتمثلت في حوادث شملت اطلاق النار واحتجاز صيادين. وقد امتنعت قطر عن حضور اجتماع وزراء داخلية مجلس التعاون الخليجي . ولكن في عام ١٩٩٥ لم يحدث اي تطور سوي ان ولي العهد القطري استولي علي السلطة في بلاده وقام بزيارة للسعودية وبحث مع الملك فهد مشكلة الحدود ، واعرب وزير خارجية قطر من امه في ان حل جميع الخلافات الحدودية الخليجية مع نهاية العام الحالي . وقد الفى امير قطر حالة التاهب القصوي للجيش القطري واعاد فتح الحدود البرية مع السعودية ، واعرب وزير خارجيته عن تفاؤله بحل المسائل الحدودية مع السعودية في القريب العاجل .

رغم هذا الانفراج ، الا انه لايد من الاستفادة من هذا المناخ والوصول الي اتفاقية بين البلدين تعمل علي غلق ملف الحدود بين البلدين حتي لايفتح مرة اخري . والتصور الأكثر رجحانا في المستقبل القريب هو الوصول الي هذا الاتفاق في ظل المناخ الخليجي الملائم لاحداث هذا التقدم . فالبيت الخليجي يسعى الي تثبيت اقدمه في المنطقة والعمل علي أن يتواءم مع المتغيرات الجديدة ، وبالتالي من المهم حل المشاكل الصغيرة التي قد تعكر الصفو المتوجه نحو تثبيت اقدم الخليجين في المنطقة ، والتعامل مع الظواهر الجديدة علي ارضية صلبة وفي وحدة تامة لايشوبها اي غبار .

تغيير حكومى

أهم تغيير شهدته الحكومة تعيين نائب لرئيس مجلس الوزراء للمرة الأولى فى قطر، حيث عهد به الأمير الشيخ حمد بن خليفة إلى أخيه الشيخ عبد الله بن خليفة وزير الداخلية. وهو ثانى أهم منصب حيث سيكون هو نائب الأمير حمد الذى بقى رئيساً للحكومة إضافة إلى احتفاظه بمنصب وزير الدفاع والقائد الأعلى والعام للجيش. ولم يعين الأمين ولياً للعهد ولم يجدد موعداً لهذا التعيين، وإن كان قد أصدر تعديلاً للمادة ٢١ من النظام الأساسى المؤقت للحكم فى اليوم نفسه الذى أجرى فيه التغيير الحكومى. وتنص على «حكم الدولة وراثى فى أسرة آل ثانى وينتقل من الأب إلى أحد أبنائه، فإن لم يوجد فإلى مما يختاره الأمير من أسرة آل ثانى». وشهدت الوزارة تغييرات أخرى حيث دخل أربعة وزراء جدد من معاونى الأمير الجديد المقربين، وخروج أقرب المقربين للأمير السابق وهو الدكتور عيسى بن غانم الكوارى وزير الديوان الأميرى.

الخاتمة

اتضح من النظر للأوضاع فى قطر، أنها لم تتغير ولم تخرج من الإطار المعهود بها من حيث أنها دولة لا توجد بها أحزاب، وحركتها السياسية ضعيفة، اللهم إلا الانقلاب الذى قام به الشيخ حمد بن خليفة الذى تولى المطلقة مكان والده، وهذا يعكس أهمية وضع قواعد واضحة وخطوط للعبة السياسية، حتى لا يحدث مثلاً حدث من جراء هذا الانقلاب، والعواقب التى قد تترتب على محاولة الشيخ خليفة استعادة السلطة. ويشار هنا أهمية وجود مجلس تشريعى حتى يضع هذه التشريعات المنظمة للعملية السياسية، ويدفع بقطر صوب التقدم على طريق الديمقراطية. وأهمية تفعيل دور القوى المجتمعية، وإتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن نفسها بصورة كبيرة لتكون فاعلة فى كافة التطورات على الساحة القطرية، والمرتبطة بمستقبل قطر كنظام وشمس.

* الامارات



* اعد هذا التقرير الخاص بدولة الامارات الباحث عادل لطفي

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٧١/١٢/٢ م عن المملكة المتحدة
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٥,٥ ٪	نظام الحكم: إمارة اتحادية
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٤	إسم رئيس الدولة: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
معدل الامية للكبار: ٣٢ ٪	إسم رئيس الحكومة: راشد بن راشد المكتوم
ميزان الموارد: ١٩,٦ ٪	عدد المحافظات: ٧ إمارات
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٣	العاصمة: أبو ظبي
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٣	المساحة (كلم ^٢): ٨٣,٦٠٠
معدل الخصوبة الكلي: ٤,٢	عدد السكان (مليون): ١,٨
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من إجمالي النساء: ٤٣ ٪	معدل الزيادة السكانية: ٢,٢ ٪
عدد السكان لكل طبيب: ١١٠٠	الديانات: ٩٦ ٪ مسلمون ، ٦٤ ٪ مسيحيون وهنوبوس
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ٢١٤٣٠
	النواتج القومي الإجمالي (مليار درهم إماراتي): ١٣٥,٦٦
	العملة: درهم إماراتي
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار: الدولار = ٣,٦٧ درهم إماراتي
	إجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٠٥٠

يوميّات الأحداث

يناير

٢ / بدء تطبيق قرار مجلس الوزراء بزيادة أسعار الخدمات الصحية بنسب تتراوح بين ١٠٠٪ و ٦٠٠٪.

٥ / أعلن في إمارة دبي عن تعيين الشيخ محمد بن راشد المكتوم وزير الدفاع في دولة الإمارات ولياً للحمد في إمارة دبي، والشيخ حمدان بن راشد المكتوم وزير المال والصناعة نائباً لحاكم الإمارة.

٢٤ / المجلس الوطني الاتحادي التاسع يختتم دورته الثالثة والأخيرة، والوزراء المشاركون في الجلسة يعربون عن تقدير الحكومة لاداء المجلس.

فبراير

٦ / إنتهاء ولاية المجلس الوطني الاتحادي التاسع.

مارس

٧ / منظمة ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الاسلامي تطالب الإمارات بالإفراج عن المنكر الاسلامي الشيخ عبد المظم العلي و زميله السيد عبد الجليل علوان سكرتير المنتدى الإسلامي بالشارقة، المعتقلين منذ منتصف يناير الماضي.

١٢ / مجلس الوزراء يوافق على تعديلات قانونية من شأنها تشديد الإجراءات الخاصة بخبط العمال الاجنبية، وكذلك الإجراءات الخاصة بمعاينة المتسللين.

إبريل

٢ / الإمارات السبع تنتهي من تسمية مرشحين لعضوية المجلس الوطني.

١٧ / الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة يصدر مرسوماً إتحادياً بتشكيل المجلس الوطني العاشر.

١٨ / وزارة الداخلية تصدر بياناً تدعو فيه جميع الشباب من المواطنين للتقدم بأسمائهم من أجل البحث عن عمل مناسب لهم، مع التهديد بملاحقة المخالفين.

مايو

١٧ / إستقالة أحمد سعيد البادي وزير الصحة ووزير النفط والثروة المعدنية من منصبه، وأنباء عن تعديل وزارى.

١٨ / بدأت الإمارات فى اتخاذ عدة إجراءات للحد من إقبال الشباب الإماراتى على الزواج من أجنبيات.

٢٠ / إستبعاد إجراء تعديل وزارى بعد تعيين مجلس الوزراء للسيد/ أحمد عبد الرحمن المدفع وزير التربية والتعليم، وزيراً للصحة بالوكالة.

- الإعلان عن تأسيس منطقة حرة فى مطار الشارقة الدولى.

٢٦ / الحكم على خادمة فلسطينية بالسجن سبع سنوات بتهمة قتل مخدموها، رغم إقرار المحكمة بأن الأخير كان قد اغتصبها.

يوليو

١ / بدء فترة العطلة البرلمانية التى تستمر حتى شهر أكتوبر دون دعوة المجلس الوطنى للإنتقاد.

٢ / أنباء من إقتحام سيارة ملفومة لكنيسة القديس مريم فى دىى وانفجارها دون أن يترتب من الانفجار أية إصابات.

أغسطس

١ / وزارة الإعلام والثقافة تنظم بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر يوماً للتضامن مع شعب البوسنة، وذلك بناء على دعوة وجهها الشيخ زايد رئيس الدولة.

٦ / الإمارات تحتفل بعيد جلوس الشيخ زايد.

١٧ / أجهزة الأمن فى دىى تعلن من ارتفاع معدلات قضايا التزوير فيما يتعلق بجوازات السفر الهندية والبنغالية والباكستانية.

أكتوبر

٢٦ / محكمة الاستئناف فى مدينة العين تخفض الحكم بالحبس على الخادمة الفلسطينية التى قتلت مخدموها الإماراتى من سبعة أعوام إلى عام واحد نظراً لتنازل الورثة عن دعوى القصاص بعد وساطة الشيخ زايد رئيس الدولة. المحكمة تلزم المتهمه بدفع ١٥٠ ألف درهم على سبيل الدية، كما تحكم عليها بالجلد مائة جلدة.

نوفمبر

٢٦ / قوات حرس الحدود تلقي القبض على ٢٢ متسللاً إيرانيًا بعد مطاردة بحرية لطراذين كانوا يستقلونهما في المياه الإقليمية.

ديسمبر

١ / هيئة المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي تعلن أنها تمكنت خلال ستة أشهر من استقطاب استثمارات بلغت ٩٢ مليون دولار أمريكي.

١١ / حادثة صفى تسبب هبوط طائرة إماراتية في إيران.

أضواء على الأحداث

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً لواحدة من أكثر الدول العربية استقراراً، إلا أن هذا الاستقرار يأخذ معنى سلبياً يقترب به من الجمود، وكما هو معلوم فإن الجمود والتخلف مقترنان.

إن الاستقرار الذي يتمتع به مجتمع الإمارات ليس نتاج وضوح والتزام الحدود الفاصلة بين المجتمع المدني والسلطة، وليس نتاج القبول المتبادل للإختلاف، والتوافق على سبل التعبير عن هذا الإختلاف، لكن الاستقرار هنا نتاج طبيعة النظام السياسي الذي هو نتاج تعايش سبع سلطات مختلفة (سلطة في كل إمارة) على مساحة إجمالية لا تتعدى ٧٨ ألف كم^٢، بحيث تبدو الدولة الاتحادية كما لو كانت هيئة للتمثيل الخارجي. ومع ضعف السلطة الاتحادية، واستناد السلطات في الإمارات إلى أساس عائلي، فإن مفهوم المواطنة الذي هو أساس المجتمع المدني يصبح غاية في الضعف، كما أن الإلتزامات المترتبة عليه تصبح محل جدل.

ويبدو المجتمع المدني في الإمارات بعد مرور ٢٤ عاماً على الاستقلال كما لو كان يعاني في علاقته بالسلطة من حالة رهانة متأخرة، فالمطالب التي رفعها خلال هذا العام متواضعة، كما أن سبل التعبير عنها لم تتعد التطلع والرجاء مثل تطلع الإعلاميين إلى التفات السلطة لإنشاء مبنى جديد للإذاعة والتلفزيون، أو النهوض بالحركة المسرحية، كما أن أهم نشاط أقدمت عليه جمعية أهلية والهلال الأحمر، كان تنظيم يوم للتضامن مع شعب البوسنة، وبناء على دعوة وجهها الشيخ زايد رئيس الدولة.

ويعود ضعف المجتمع المدني في الإمارات في جانب كبير منه إلى ضعف الطبقة المتوسطة وبطء تطورها، واقع الأمر أن الطبقة المتوسطة في الإمارات لا تساعد كثيراً على التعاطف معها، ومما له دالة في هذا الصدد ذلك البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية في إبريل الحالي والذي يدعو الشباب من المواطنين للتقدم بأسمائهم من أجل البحث عن عمل مناسب لهم، وكان من اللافت للنظر أن الداخلية اعتبرت البطالة سبباً للملاحقة القانونية.

ومن ناحية أخرى فإن ضعف المجتمع المدني في الإمارات يرتبط بنموذج دولة الرفاهية الذي تقدمه الإمارات، وكان من المتوقع أن يؤدي انخفاض العائدات النفطية إلى النضال من قدرة الدولة على تخصيص الموارد، يشار هنا إلى قرار مجلس الوزراء في بداية العام بزيادة أسعار الخدمات ورسوم الشهادات ورسوم ترخيص مهمة الصيدلة بنسب تراوحت بين ١٠٠٪ و ١٠٠٪، إلا أن هذا القرار جاء في إطار تحول نمط التنمية إلى الإعتماد على التصدير، وتحرير الإنتاج، وخصخصة المشروعات، وهي السياسة التي

مكنت الإمارات من رفع معدلات النمو هذا العام إلى ٥٪، مما مكناها من الاستمرار في الوفاء بوعودها الاجتماعية.

المفارقة الرئيسية التي تتضح من خلال متابعة تطورات الأوضاع في دولة الإمارات تكمن في أن نموذج دولة الرفاهية ذاته قد كشف عن بعض العوامل التي تهدد الاستقرار. ذلك أن الجذب الشديد الذي يمثله ارتفاع معدلات الدخل في الإمارات، يعمل على استقطاب العمالة الأجنبية خاصة من الدول الآسيوية، وهو ما يحمل تهديداً قوياً للتوازن بين نسبة السكان ونسبة المواطنين، وطبقاً للإحصاءات الرسمية فإن نسبة المواطنين إلى إجمالي السكان وصلت إلى ٢٥٪ في عام ١٩٨٥.

وقد اتخذت دولة الإمارات هذا العام مدعاً من الإجراءات التي من شأنها ضبط العمالة الأجنبية في البلاد، وكذلك أقرت عدداً من الإجراءات الخاصة بمعالجة المتسولين، وتضمنت العقوبات الحبس وغرامة ١٠٠٠ درهم مع الإبعاد عن البلاد، فضلاً عن تخفيف رجال الأعمال ١٠ آلاف درهم في حالة استخدام عامل على غير كفاءته، ورغم هذه الإجراءات المتشددة فقد كان من الملاحظ ارتفاع معدلات قضايا التزوير فيما يتعلق بجوازات السفر الهندية والبنغالية والباكستانية، كذلك ارتفاع عدد المقبوض عليهم أثناء محاولاتهم التسلل للبلاد. أيضاً بدأت دولة الإمارات في اتخاذ عدة إجراءات للحد من ظاهرة الزواج بأجنبيات، حيث أدى ارتفاع المهور وتكاليف الزواج إلى دفع ٥٣٪ من شباب الإمارات للزواج بأجنبيات، وفي هذا الإطار نظمت لجان مشروع صندوق الزواج - الذي أنشئ برعاية الشيخ زايد - حملات توعبية، تضمنت زيارة أكثر من ٤٠ قبيلة لإقناعهم بتحديد قيمة مهر الزواج وملابس العروس في حدود المعقول.

ومن ناحية أخرى فإن تصارع التطورات التي شهدتها مجتمع الإمارات وما نتج عنها من صراع حاد بين القيم التقليدية والقيم الحديثة قد نتج عنه بعض الظواهر الغريبة عن المجتمع الإماراتي، وكان الرأي العام الإماراتي قد انشغل بشدة هذا العام بقضية الخادمة الفلبينية «سارة بالاجان» التي قتلت مخدومها الإماراتي «محمد عبدالله البلوشي» (٧٠ عاماً) بعد أن قام الأخير بإغتصابها، ورغم إمتنار المحكمة بواقعة الإغتصاب فقد كانت المتهمه معرضة لعقوبة الإعدام، ونظراً لوساطة الشيخ زايد رئيس الدولة لدى الورثة وتنازلهم عن دعوى القصاص، فقد خفف الحكم إلى السجن لمدة عام، وإلزام المتهمه بدفع ١٥٠ ألف درهم على سبيل التعويض، مع جلدتها مائة جلدة.

وكما شهد مجتمع الإمارات أمثلة عديدة للإمتنار عن القيم التقليدية وعلى رأسها الإقبال على المخدرات، فقد كشف أيضاً عن إشارات لبروز الإرهاب الأصولي الذي يسعى لتثبيت القيم التقليدية عبر وسائل العنف، وفي هذا الخصوص نقلت مصادر صحفية في يوليو الحالي عن كاهن في كنيسة القديس مريم في دبي أن سيارة اندفعت نحو بوابات الكنيسة، وعبرت الفناء لكنها فشلت في امتلاء درجأت السلم

عندما انفجرت، وكانت منظمة ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي قد طالبت في شهر مارس الحالي بالإفراج عن كاتب إسلامي يدعى عبد المنعم العلي وزميله السيد عبد الجليل علوان سكرتير المنتدى الإسلامي بالشارقة، والتي ذكرت أنهما معتقلان منذ منتصف يناير دون توجيه اتهامات إليهما.

وهكذا يتضح أن نموذج دولة الرفاهية في الإمارات ليس كافياً، كما يتضح ضرورة حسم التردد فيما يتعلق بتجاوز المجتمع التقليدي والانتقال إلى مجتمع الحداثة، وهو أمر مرهون بتعميق مفهوم المواطنة، وما يستلزمه من أطر سياسية، وعلى رأسها تقوية السلطة الانتخابية في الإمارات، وإقرار دستور دائم، وانتخاب أعضاء المجلس الوطني انتخاباً عاماً ومباشراً.

التطور الديمقراطي

انتهت المدة الدستورية لمختلف المؤسسات السيادية للدولة يوم السادس من فبراير الحالي. وذلك طبقاً للدستور المؤقت الذي ظل يحدد كل خمس سنوات منذ قيام الاتحاد في عام ١٩٧١. وبإنتهاء الدستور كان هناك عدد من الاستحقاقات على رأسها تجديد الدستور، وتجديد رئاسة الاتحاد، وإعلان حكومة جديدة، ثم تشكيل المجلس الوطني الاتحادي.

وقد كان من المتوقع أن ترتبط هذه الاستحقاقات بعدد من التطورات التي من شأنها أن تساعد على اقتراب دولة الإمارات من مرحلة الليبرالية السياسية التي تسبق التحول الديمقراطي، إلا أنه باستثناء تجديد رئاسة الشيخ زايد بن سلطان فإن كافة التوقعات لم تتحقق، ففيما يتعلق بالدستور كانت هناك بعض التوقعات بإمكانية إعلان دستور دائم للبلاد بما يساعد على تقوية السلطة الاتحادية، واستمدت هذه التوقعات قوتها بالنظر إلى القرار الذي أصدره المجلس الأعلى في عام ١٩٩١ والذي يقضي بتشكيل لجنة لدراسة الدستور، وتنقيحه من أجل وضع تصور نهائي عن الدستور الدائم، إلا أن اللجنة أعلنت أنها لم تنته من عملها بعد، علماً بأنه لا يوجد موعد أقصى لإنتهائها من هذه المهمة.

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة فقد كان هناك توقعات قوية بأن يشهد تشكيلها درجة كبيرة من التغيير، وأكد هذه التوقعات حديث الشيخ زايد عن نية إعادة التشكيل، ويذكر أن بعض الوزراء قد مضى على وجودهم أكثر من عقدين دون تغيير، مما جعل التغيير خاصة في الحقائق المتعلقة بالخدمات أمراً ملحاً، كما أن هناك بعض الوزراء الذين استقالوا لم يتم تعيين بديل لهم، مثل «مانع سعيد المتينة» وزير النفط السابق، والفريق «حموده بن علي» وزير الداخلية السابق، وجاءت استقالة «أحمد سعيد البليدي» وزير الصحة ووزير النفط بالوكالة في مايو الحالي لتجعل مطلب إعادة التشكيل أمراً حيوياً، ويبدو أن محالة إعادة التشكيل قد اصطدمت بالتوازنات الدقيقة الخاصة بتمثيل مختلف الإمارات في الحكومة. وجاء قرار مجلس الوزراء في نهاية مايو الحالي بتعيين السيد حمد عبد الرحمن المدفع وزير التربية

والتعليم وزيراً للصحة بالوكالة ليقضى على كافة الآمال في احتمالات إعادة تشكيل الحكومة.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني فقد كانت هناك بعض التوقعات بأن يتم زيادة عدد الأعضاء من ٤٠ إلى ٦٠ عضواً على أن يكون نصف عدد الأعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً، يذكر أن المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات يتكون طبقاً للمستور المؤقت من ٤٠ عضواً، يواقع ثمانية لكل من إمارتي أبو ظبي، ودبي، وستة لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة لكل من إمارتي عجمان وأم القيوين والجزيرة. وقد ترك الدستور لكل إمارة تحديد طريقة اختيار الممثلين، ولجأت كل الإمارات للتميين دون الانتخاب، تجنباً لإعطاء المجلس الوطني شرعية قد تفوق شرعية حكام الإمارات أنفسهم، جدير بالذكر أن المجلس الوطني لا يحق له اقتراح مشروعات قوانين، كما أن رفضه لمشروعات قوانين لا يعد ملزماً للحكومة، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الدور الذي يلعبه المجلس حيث أن الحكومة غالباً ما تأخذ بتوصياته، وتتخرج من الدخول في مواجهة علنية معه.

وقد بحث المجلس الوطني التاسع مدياً من القضايا الهامة، وعقد ١٢ جلسة عمل ناقش خلالها ثمانية مواضيع، هي توفير الرعاية الصحية، وسياسة وزارة الكهرباء والمال، وسياسة وزارة العمل والشئون الاجتماعية وخصوصاً العمالة الوافدة والمساعدات الاجتماعية، وسياسة الحكومة في مجال الزراعة والثروة السمكية، وسياسة وزارة الاقتصاد، وسياسة وزارة الأشغال العامة والإسكان، ومن أهم أنشطة المجلس الرد على خطاب الشيخ زايد رئيس الدولة والذي أكد المجلس فيه على أهمية إصدار دستور دائم للبلاد، كذلك توصية المجلس خلال دورته الأخيرة باستعجال هم العاملين القائمين على شئون المساجد إلى الكادر الوظيفي العام، وإحكام الرقابة عليهم للتأكد من عدم استنادهم أعمالهم إلى آخرين، وهو ما يعكس حذر المجلس من تصاعد النشاط الأصولي. ورغم إشادة الحكومة بالمساهمة الفعالة التي قدمها المجلس الوطني في دعم أنشطة الحكومة، إلا أن الحكومة سارعت إلى دعوة حكام الإمارات لتسمية أعضاء كل إمارة في المجلس، لتحبط بذلك التوقعات الخاصة بزيادة عدد أعضاء المجلس وانتخاب نصفهم.

وهكذا أحيطت التوقعات التي كان من شأنها، إن تحققت، أن تساعد الإمارات على الاقتراب من مرحلة الليبرالية السياسية، إلا أنه إذا كانت التوقعات قد أحيطت هذا العام، فإن الآمال لم تنته، وإن تأجلت لمدة ٥ سنوات، هي فترة المستور المؤقت، واقع الأمر أن الإمارات لم يكن بمقدورها أن تقدم على تغييرات ذات طابع راديكالي بالنظر إلى حساسية الظروف التي تشهدها منطقة الخليج، فضلاً عما تواجهه من أزمة شديدة في علاقتها مع إيران نتاج احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه التغييرات قد تنعكس بشكل سلبي على تجربة الاتحاد الفريدة إن هي تمت بشكل متعسف، ويبدو أن قيادة الشيخ زايد الحكيمه تراهن على أن ثبات التجربة الاتحادية ووضوح شعارها من شأنه أن يقنع حكام الإمارات بالتنازل عن جزء من سلطانهم لصالح الدولة الاتحادية، وهو رهان لا يبدو خاسراً، ونشير في هذا

الإطار إلى حرص الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي، على استئذان الشيخ زايد رئيس الدولة قبل أن يقدم على إصدار قراره في يناير الحالي، بتعيين أخيه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولياً للعهد في إمارة دبي، وهو تقليد من شأن إرسائه أن يؤدي إلى تقوية الدولة الاتحادية، وتقوية الشعور بالانتماء إليها.

* سلطنة عُمان



* اعد هذا التقرير الخاص بعمان الباحث ياسر علوي

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : (-) ٢.٣ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠
 معدل الامية للكبار: ٦٥ %
 ميزان الموارد: ٩.٦ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢٦٦١
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٣
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥
 معدل الخصوبة الكلي: ٧.١
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء: ٤١ %
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ١٩٦٠

تاريخ الاستقلال: في عام ١٦٥٠م تم طرد
 المستعمر البرتغالي
 نظام الحكم: سلطنة
 إسم رئيس الدولة: السلطان قابوس بن سعيد
 إسم رئيس الحكومة: السلطان قابوس بن سعيد
 عدد المحافظات: ٩ محافظات
 العاصمة: مسقط
 المساحة (كلم^٢): ٤٦٠, ٢١٢
 عدد السكان (مليون): ٢
 معدل الزيادة السكانية: ٤ %
 الديانات: ٩٥ % مسلمون ، ٥ % آخرون
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ٤٨٥٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليون ريال عماني): ٢٩٣٠
 العملة: الريال العماني
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ٣.٨٥ ريال عماني
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٥٤٢٨
 اجمالي الواردات (مليون دولار): ٣٧٦٩
 متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣.٦ %

يوميّات الأحداث

يناير

١/٨ الحكومة العمانيّة تعلن عن ميزانيّة تخفف لخفض العجز في الموازنة والذي بلغ ٣١٢ مليون ريال عمانيّ.

فبراير

٢/١٠ السلطان قابوس يختتم جولته السنويّة في ولايات سلطنة عمان.
٣/٢٠ رئيس مجلس الشورى العمانيّ يصرح بأن البرلمان الخليجيّ المشترك فكرة سابقة لأوانها، وبأن الإهتمام إلى الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ مازال قيد البحث.

إبريل

٤/١٢ رئيس مجلس الشورى يزور سلطنة عمان لبحث التنسيق بين مجلسي الشورى في البلدين.

يونيه

١١/٧ الاحتفال بتوقيع ٢٠٠ خريطة لترسيم الحدود بين السعودية وسلطنة عمان.

سبتمبر

١١/٩ الأسرة المالكة العمانيّة تؤكد التفافها حول السلطان قابوس في اجتماع ضم جميع أفراد الأسرة المالكة.

١٤/٩ مسيرات جماهيريّة حاشدة تشمل كافة مدن البلاد تؤكد على تأييدها لسياسة قابوس.

أكتوبر

١٩/١٠ سلطنة عمان تعلن عن إقامة علاقات تجارية رسمية مع إسرائيل لتصبح أول دولة خليجية تتخذ تلك الخطوة.

نوفمبر

١٨/١١ السلطان قابوس يؤكد خلال الاحتفال بالعيد الوطنيّ للبلاد على حرصه على تدعيم مسيرة السلام والقيام باستراتيجيّة متكاملة لتحقيق التنوع الاقتصاديّ.

أضواء على الأحداث

الواضح أن أول ملاحظة يمكن رصدها عند مراقبة تطور النظام السياسي في سلطنة عمان تتمثل في أنه لا يمكن القول، إلا بقدر غير قليل من التجاوز، بأن هناك مجتمعاً مدنياً. بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم - في سلطنة عمان. فالمجتمع العماني، شأنه في ذلك شأن أغلب مجتمعات منطقة الخليج، هو مجتمع تقليدي، أو لنقل مجتمع «قبل مدني»، حيث تسيطر الولاءات التقليدية والروابط القبلية، ولا توجد أحزاب سياسية أو مؤسسات وسيطة قادرة على تطوير هذه الانتماءات الأولية بشكل يمكن معه الحديث عن مجتمع مدني تتراجع فيه الولاءات الأولية Primordial Papahis لحساب الارتباط بهياكل وأطر أكثر تقدماً.

فهيكال السلطة يتركز أماماً في يد السلطان قابوس، كما أن مجلس الشورى لم يمارس حتى الآن - وبعد مضي أربعة أعوام على تأسيسه - أي اختصاص تشريعي - بمعنى سن قوانين - وإنما اقتصر دوره على مناقشة عدد من مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة (مثل قانون العمل العماني، وقانون الرقابة على المصنفات والمطبوعات ... إلخ)، واستدعاء بعض أعضاء مجلس الوزراء وتوجيه استفسارات وأسئلة لهم، كما أن هناك قيوداً على تفاعل المجلس مباشرة مع العالم الخارجي، إذ أن المجلس ليس عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن ناحية ثانية، فإن صيغة «البرلمان الشعبي»، والتي تتم بشكل سنوي من خلال جولة السلطان قابوس السنوية والتي يلتقي فيها بنفسه مع المواطنين من مختلف الأقاليم في السلطنة، نقول أن هذه الصيغة لا يمكن اعتبارها - كما يرى البعض - أحد أنماط الديمقراطية المباشرة (على الطراز الأثيني II) إذ أنها تعكس بالأساس الطابع الأبوي للنظام ودرجة تركيز السلطة وشخصيتها.

غير أن هذا لا ينفي أن ثمة تطور ما في المجتمع العماني مقارنة بما كان الوجود عليه منذ عشرة أعوام مثلاً. فصيغة مجلس الشورى الحالية تعد بكل المقاييس صيغة أكثر تقدماً من صيغة المجلس الاستشاري الذي عرفته السلطنة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١. كما أن زيادة أعضاء المجلس إلى ٨٠ عضواً في أعقاب التعداد السكاني الأول الذي شهدته السلطنة يعد ولا شك خطوة نحو زيادة الطبيعة التمثيلية للمجلس (باعتبار أن كل ولاية يزيد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة أصبحت ممثلة بنائبيين). وأخيراً، فلن ندخل المرأة مجلس الشورى بعد فوز السيدة شكور الغماري بعضويته تعتبر سابقة مشجعة (توجد في الوقت الحالي نائبتان في المجلس).

والملاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطورات الأوضاع الاقتصادية في سلطنة عمان وبين التحولات الديمقراطية، فالعجز في الموازنة العامة، والذي بلغ ٣١٢ مليون ريال عماني (١٧٪ من إجمالي الإنفاق) دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات انكماشية بكل ما يعنيه ذلك من ازدياد نسبة البطالة، وما قد تفرزه من

توجهات متطرفة (تم الكشف في ابريل ٩٥ عن مجموعة اصولية). وقد حظيت مشكلة البطالة والتطرف بجانب اساسي من الخطاب السياسي للسلطان قابوس، وتمريجات رئيس مجلس الشورى، خاصة وأن السلطنة تجارب مع تمردات وقلاقل في إقليم ظفار.

من هنا، فإنه على الرغم من عدم إمكانية القول بتبلور مجتمع مدني فاعل، مستقل نسبياً عن جهاز الدولة، إلا أننا يمكن أن نرصد عدداً من ملامح التطور - البطيء - في عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان.

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

المشرق العربي

* سوريا



* اعد هذا التقرير الخاص بسوريا الباحث علاء السيد

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٦ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٤٦/٤/١٧ م عن الادارة
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١٤,٨ ٪	الفرنسية ووصاية الأمم المتحدة
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٨	نظام الحكم: جمهوري
معدل الامية للكبار: ٣٥ ٪	إسم رئيس الدولة: حافظ الأسد
ميزان الموارد: ١,٩ ٪	إسم رئيس الحكومة: محمود الزعبي
اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٩٩٧٥	عدد المحافظات: ١٤ محافظة
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤	العاصمة: دمشق
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦	المساحة (كلم ^٢): ١٨٥,١٨٠
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي	عدد السكان (مليون): ١٣,٧
النساء: ٤٣ ٪	معدل الزيادة السكانية: ٣,٤ ٪
عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ١١٦٠	الديانات: ٧٤ ٪ مسلمون سنة، ١٦ ٪ علويون و
	دروز، ٩ ٪ مسيحيون، ١ ٪ آخرون
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ١١٥٠
	الناتج القومي الاجمالي (مليون جنيه سوري):
	٢٨٣,٢٥
	العملة: الليرة السورية
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ١٧,٤٨٠ ليرة
	اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٠٩٣

يوميات الأحداث

يناير

١/١٨ بدء عمليات الترشيع لإنتخابات مجالس المحافظات، والمدن، التي ستجرى يوم ٢١ فبراير
لاختيار مرشح لكل عشرة آلاف شخص في مجالس المحافظات ومرشح لكل أربعة آلاف في المدن.

١/٢٥ وزير الإدارة المحلية السورية يعلن أن عدد المرشحين لعضوية مجالس المدن والمحافظات
والبلدان بلغ ٢٢١٩٦ شخصاً، يتنافسون على ٥٤٥٢ مقعداً للمجالس الثلاثة (١١٦٠ مرشحاً لمجالس
المحافظات، و١٨٦٢ مرشحاً لمجالس المدن ٢٤٢٠ مرشحاً لمجالس البلدان).

١/٢٥ ميد الله الأحمر الأمين المساعد لحزب البعث الحاكم يستقيل وقدأ يضم ممثلين لسبعة أحزاب
أردنية معارضة، في محادثات تستهدف دعم موقف سوريا التفاوضي مع إسرائيل، والتعبير عن معارضة
الجائحين لمضمون اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

فبراير

٢/٢١ اجراء الانتخابات المحلية لتشكيل ٣١٢ مجلساً للمحافظات والمدن والبلدان.

٢/٢٢ استئناف عملية الانتخابات نظراً لعدم توفر النصاب القانوني اللازم للهيئة الناجية (٥١٪)،
بالرغم من ابقاء مراكز الاقتراع مفتوحة في اليوم الأول حتى العاشرة مساءً.

٢/٢٥ حصول الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة (سبعة أحزاب) على ٥٠٪ من مقاعد كل المجالس
المحلية بالبلاد على كافة المستويات والباقي للمستقلين الأفراد.

٢/٢٦ وزير الإدارة المحلية السوري يعلن أن عدد الأعضاء الجدد الذين دخلوا المجالس المحلية للمرة
الأولى بلغ ٢٤٦٢ عضواً بنسبة ٦٣,٥٪ من جملة أعضاء المجالس، وأن ثمة ارتفاعاً في المستوى التعليمي
لأعضاء هذه المجالس حيث زاد عدد المهندسين من ٥٥١ إلى ٦٩٦ عضواً حالياً، كما ارتفع عدد الأطباء
والصيادلة من ٦٩ عضواً إلى ١١٧ عضواً، وكذلك زاد عدد حملة الشهادات الجامعية المختلفة من ٧١٥ إلى
٨٧١ عضواً، كما زاد عدد حملة الشهادات المتوسطة من ١٦٤٠ إلى ٧٠٣ عضواً، وكذا حملة الثانوية من ٨٨٣
إلى ٩٧٧، بينما تناقص عدد الأعضاء حملة الشهادات الإعدادية والإبتدائية من ٢٠٨٤ إلى ٢٠٥٦ عضواً.

— أما من المرأة السورية فقد واصلت عملية زيادة تمثيلها من المقاعد التي بدأت منذ قرابة العقد،
فمن ١١٣ مقعداً في انتخابات ١٩٨٣ المحلية إلى ١٤٦ في انتخابات ١٩٨٧ إلى ١٦٤ في انتخابات ١٩٩١ إلى
٢٠٩ عضوة في انتخابات ١٩٩٥.

إبريل

٤/١١ منظمة العفو الدولية تصدر تقريرها المعنون «سوريا : القمع والحصانة من العقاب - الضحايا المنسيون»، منوهة فيه إلى أن آلاف السوريين لازالوا يتمرضون لشتى ضرور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، ومن بينها القيش التعسفي والمحاكمات الجائرة والاعتقال إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة، والتفريب والوقاة تحت وطأة التعذيب والاختفاء والإعدام ... إلخ.

يونيو

٦/٧ أول وفد برلماني بريطاني يزور دمشق منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩٠ ورئيس الوفد (المحافظ سير مارك لينوكي بويد)، يصرح في ختام زيارته أنه ناقش مع رئيس مجلس الشعب السوري ما تضمنه تقرير منظمة العفو الدولية الأخير عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، ولكنه أشاد في نفس الوقت بما اسماء بالتنامي الحذر بالمؤسسات التعددية السورية.

١٣/٦ القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة تعرب من تأييدها للشهاف السوري الاسرائيلي حول بعض النقاط ذات الطبيعة الامنية في معاديات رئيس أركان البلدين بواشنطن.

يوليو

٧/٧ مجلة «چينز ديفنس ويكلي» البريطانية المتخصصة في شؤون الدفاع تنقل عن الجريدة السورية الرسمية أن سورية ستخصص ٢٥٪ من موازنتها العامة لهذا العام للدفاع، وهذه النسبة وأن كانت مماثلة لنسبة العام الماضي إلا أنها أدنى من متوسط تلك النسبة في أوائل التسعينيات التي دار حول ٢٥٪، وتبلغ تلك النفقات الدفاعية ٩٦٠ مليون دولار من أصل موازنة تبلغ ٣,٨٤ مليار دولار، ويضم الجيش السوري حسب المجلة ٤٠٨ ألف رجل نظامي عامل.

٧/٢٤ وفاة خالد بكداش الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، ومضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي تضم ٧ أحزاب سورية تشارك في الحياة السياسية، من عمر يناهز الخامسة والثمانين.

سبتمبر

٩/٩ الحزب الشيوعي السوري - جناح بكداش - يعقد مؤتمر العام الثامن وسط أجواء الخلافات الشديدة حول قفمايا :

- تحديد خليفة خالد بكداش.

- ألرد على مقترحات توحيد جناحي الحزب الشيوعي.

- إلية العمل الحزبي بين العلنية والسرية.

- النظر في الأفكار المعادية في ضوء التطورات الدولية المستجدة.

توقيع

١١/٢٨ السلطات السورية تفرج عن عشرات المعتقلين السياسيين المنتمين لمنظمات محظورة، والذين قضوا أكثر من ١٥ عاماً في السجن بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تولى الرئيس السوري حافظ الأسد مهام الحكم.

ديسمبر

١٢/١. منظمة العفو الدولية في لندن وعده من منظمات حقوق الإنسان الأخرى تشيد بالخطوة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد بالإفراج عن السجناء السياسيين.

أضواء على الأحداث

حركة المجتمع المدني السوري:

منذ ما يثور الحديث من المجتمع المدني السوري فإن أبرز أحداث العام المنقضى قاطبة تتمثل في الانتخابات المحلية التي أجريت في الحادي والعشرين من فبراير لتشكيل ثلثمائة وأثنى عشر مجلساً إدارياً محلياً على مستويات المحافظات والمدن والبلدان، لذا يبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى النتائج الأربعة الكبرى التي أسفرت عنها تلك الانتخابات وتوقف عندها المراقبون ووسائل الإعلام السورية والعربية وهي:

(أ) زيادة عدد المرشحين: ففضلاً من كافة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة (٧ أحزاب) قد شاركت بمرشحيها في الانتخابات بقائمة موحدة، فإن عملية الترشيح قد شهدت اقبالاً أشد كثافة من قبل المستقلين، حيث بلغ إجمالي المرشحين ٢٢١٩٦ مرشحاً يتنافسون على ٥٤٥٢ مقعداً، بمعدل يناهز الأربعة متنافسين لكل مقعد.

(ب) فوز مرشحي الجبهة الحاكمة بنصف مقاعد المجالس على كافة المستويات، بما يعني أن المستقلين التهموا ٥٠٪ من مقاعد تلك المجالس بمستوياتها الثلاثة، فضلاً من أن عدد أعضاء المجالس الجدد الذين دخلوا للمرة الأولى بلغ ٣٤٦٢ عضواً بنسبة ٦٣,٥٪ من جملة أعضاء المجالس.

(ج) أن ثمة ارتفاعاً في المستوى التعليمي لأعضاء هذه المجالس، الأمر الذي يوضحه جدول (١) التالي:

جدول (١)

تطور المستوى التعليمي لأعضاء المجالس المحلية السورية

المؤهل	عدد الأعضاء في المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩١	عدد الأعضاء في المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩٥
المهندسون	٥٥١	٦٩٦
الأطباء والصيادلة	٦٩	١١٧
حملة الشهادات الجامعية الأخرى	٧١٥	٨٧١
حملة الشهادات المتوسطة	٦٤٠	٧٠٣
حملة الشهادة الثانوية	٨٨٣	٩٧٧
حملة الشهادات الإعدادية والإبجديات	٢٠٨٤	٢٠٥٦

د) مواصلة المرأة السورية لزيادة عدد مقاعدها في المجالس المحلية والتي بدأت منذ قرابة العقد، الأمر الذي تشير إليه ارقام جدول (٢) التالي :

جدول (٢)

تطور عدد المقاعد التي حازتها النساء السوريات

في المجالس المحلية

سنة الانتخابات	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٥
عدد المقاعد	١١٣	١٤٦	١٦٤	٢٠٩

ونضيف إلى تلك التطورات الإيجابية على صعيد التطور الديمقراطي وثيق الصلة بازدهار المجتمع المدني، ذلك التطور الآخر المكمّل والمتعلّق بالانتخابات التشريعية السورية الأخيرة أو سنة (١٩٩٤) والتي أسفرت من استقرار التشكيلة البرلمانية السورية المولّفة عام ١٩٩٠، والتي جاءت ثانية لزيادة عدد مقاعد مجلس الشعب بنسبة ٢٥٪ تقريباً، استجابة لطلب رجال الأعمال السوريين المتزايد على بعض النفوذ السياسي تماشيّاً مع سياسات التحرير الاقتصادية التي انتهجتها سوريا مع بداية عقد التسعينيات، الأمر الذي يشير إليه جدول (٣) التالي :

جدول (٣)

تطور عدد مقاعد وتشكيلة مجلس الشعب السوري

خلال الانتخابات التشريعية الثلاث الأخيرة

	مجلس الشعب الشكّل ١٩٨٦		مجلس الشعب الشكّل ١٩٩٠		مجلس الشعب الشكّل ١٩٩٤	
	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالي مقاعد المجلس	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالي مقاعد المجلس	عدد المقاعد	نسبتها إلى إجمالي مقاعد المجلس
الجهة الرئاسية التقدمية الحاكمة المستقلون	١٦٠	٪٨٢,١	١٦٦	٪٦٦,٤	١٦٧	٪٦٦,٨
	٣٥	٪١٧,٩	٨٤	٪٣٣,٦	٨٣	٪٣٣,٢
	١٩٥	٪١٠٠	٢٥٠	٪١٠٠	٢٥٠	٪١٠٠

بحيث يمكن القول أن المعلمين الذين أشارت إليهما هذه الانتخابات التشريعية كان أولهما تكريس الاستقرار على مضاعفة عدد مقاعد المستقلين (رجال الأعمال) في مجلس الشعب، وكان ثانيهما تكريس الاستقرار على توزيع مقاعد الجبهة الوطنية التقدمية فيما بين أطرافها المختلفة ، الأمر الذي يوضحه جدول (٤) التالي :-

جدول (٤)

توزيع المقاعد البرلمانية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة

على أحزابها في مجلس ١٩٩٠، ١٩٩٤

عدد المقاعد التي شغلها في مجلس الشعب الممثل عام ١٩٩٤	عدد المقاعد التي شغلها في مجلس الشعب الممثل عام ١٩٩٠	
١٣٤	١٣٤	حزب البعث
٩	٨	جناح الحزب الشيوعي
٧	٧	الاتحاد الاشتراكي العربي
٨	٨	الوحدويون الاشتراكيون
٥	٥	الاشتراكيون العرب
٤	٤	الحزب الوحدوي الديمقراطي
١٦٧	١٦٦	إجمالي مقاعد الجبهة

وهكذا يمكن فهم التصريح الذي أدلى به النائب البريطاني المحافظ السير مارك لينوكس بويد (إذا افترضنا خلوه من المعاملات الدبلوماسية المعتادة) عندما أضاف بما أسماه «التنامي الحذر للمؤسسات التعددية السورية»، فمن الجلي أنه قرأ التطورات لأوضاع المجتمع المدني السوري، وإن كان هذا الازدهار وذلك التطور محكومين بسمة التطور التدريجي البطيء البعيد عن التقلبات الحادة والمفاجئة والسريعة.

حركة المجتمع السياسي السوري:

ربما جاز للبعض أن يتحفظ على استخدام مفهوم «الحركة» لدى وصف المجتمع السياسي نظراً لغبلة عناصر الثبات على عوامل التغيير في معادلة ذلك المجتمع إلى الدرجة التي قد تدفع إلى شرك تصور اختفاء عوامل التغيير كلية فيه.

والواقع أن هذا الجواز مرده إلى التسليم باستقرار عناصر الثبات في هذا المجتمع طيلة ربع القرن المستمر، والتي يمكن إيجازها في ثلاث ثوابت رئيسية.

أولها: محورية دور القيادة:

فالسعي إلى الانفراد بامتلاك مقاليد الأمور في البلاد، هو ما يفسر الممارسات الأسدية المتواصلة والناجحة الرامية إلى تقليص أو نفي أدوار المؤسسات السورية الأخرى.

فقد كان حرص على ألا ينافسه أحد العسكريين على السلطة (كعانة العسكريين الانقلابيين)، في نهج أربعة سبل للحيلولة دون حدوث تلك المنازعة أولها التنقلات الدائمة لصغار الضباط في كافة الأسلحة، وثانيها مدم وضوح نطاق مسؤوليات كبار الضباط، وثالثها إشراك القادة العلويين والسنة (الذين تغلب عليهم اعتبارات المنافسة والمواجهة) في مسؤوليات مشتركة، ورابعها وأهمها على الإطلاق احتفاظ الأسد لنفسه بحق تعيين الصوف دون القيادية في كافة أسلحة القوات المسلحة بما يحول دون تشكيل أي زمر أو شال عسكرية مناوئة، وهكذا قضى الأسد على تقليد الانقلابات العسكرية السورية المتوالية الذي افته سوريا قبل السبعينيات، وجعل من كافة القيادات العسكرية طوال فترة حكمه رغم عظم نفوذهم - مجموعة من الاتباع في مواجهته.

وبشريعة واحدة استطاع الأسد القضاء على أية إمكانية أمام أي من الأحزاب السياسية السورية غير البحث في إظهار قيادات أو سياسات منافسة من خلال فرض منطق التنظيم الجبهوي عليها، والذي أسفر من دخولها جميعاً في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة منذ عام ١٩٧٢، وهو الإجراء الذي أثبتت السنوات التالية أنه كان كفيلاً بتحويل تلك الأحزاب إلى محض أصداف خاوية، فمن ناحية أحدث مجرد الدخول في الجبهة والانتماء لميثاقها انشقاقاً في الحزب الشيوعي والاتحاد الاشتراكي العربي، بحيث أصبحا فعلياً منقسمين إلى أربعة أجنحة مختلفة الآراء، ومن ناحية ثانية أدى حسم السلطات السورية في إلزام تلك الأحزاب بما نص عليه ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية من قصر النشاطات بين صفوف الجيش والطلاب على كادر حزب البحث دون غيرهم، إلى القضاء على ما تبقى من فاعلية لتلك التنظيمات.

أما حزب البحث فقد أدت عمليات التطهير المتوالية في صفوفه إلى تحويله إلى مجرد أداة لإقرار القرارات التي يحددها الرئيس سلفاً، وصولاً إلى تفويض الحزب للرئيس - بداية من المؤتمر القحطري الثامن للحزب المنعقد في يناير ١٩٨٥ - صلاحيات تعيين أعضاء لجنة المركزية (٩٠ عضواً)، والتي ظلت طوال المؤتمرات السبعة السابقة تنتخب من المؤتمر العام احتراماً للقواعد المكتوبة في هذا الصدد.

وثانيها : مركزية دور العسكر :

حيث يسيطر العسكريون السوريون على حزب البعث باعتباره - أكبر - وأهم التنظيمات السياسية في البلاد، ففي المؤتمر القطري السابع للحزب المنعقد في عام ١٩٨٠ مثلت القوات المسلحة السورية بـ ١٦٠ عضواً من مجموع ٥١٨ عضواً، أي بنسبة ٣٠٪ من عدد الأعضاء العاملين في الحزب، أما في المؤتمر القطري الثامن فقد تقلد فيه العسكريون ١٨ مقعداً ضمن مقاعد اللجنة المركزية التأسيسية، كما أرسى الأسد مبدأ أن يكون كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان عضواً بالقيادة القطرية، بينما يكون كبار القادة العسكريين أعضاء باللجنة المركزية بجانب كونهم أعضاء بلجنة الحزب العسكرية وتقلدهم وظائف حزبية رئيسية أخرى بالقوات المسلحة كأمناء لغزوع وقطاعات الحزب العسكرية، الأمر الذي أفضى إلى انعكاس بنية السلطة الحقيقية داخل القوات المسلحة في تكوين مؤسسات حزب البعث العليا، هذا فضلاً عن تجاوز الأسد - من ناحية ثانية - من عمليات الإثراء عن طريق النشاطات غير المشروعة التي مارسها أولئك القادة العسكريون لاسيما بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان في عام ١٩٧٦.

وشتياً فشتياً مثل هؤلاء النخبة المسيطرة ومركز الثقل السياسي والعسكري تجاه كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوري.

وثالثها : هيمنة منطق الطائفة :

فيالرمغ من أن أبناء الطائفة العلوية في سوريا لا تتجاوز نسبتهم إلى اجمالي عدد سكان سوريا ١٢٪ على وجه التقريب، إلا أن تطوراً تاريخياً ما - ليس هنا محل لذكره - أفضى إلى سيطرة أبناء تلك الأقلية على المؤسساتين، البعثية والعسكرية، ولاسيما عبر عمليات تطهيرها من أبناء الطوائف الأخرى منذ قيام الانقلاب العسكري السابع في عام ١٩٦٣، الأمر الذي اتاح لشخص علوي أن يحكم سوريا للمرة الأولى في تاريخها والأطول فترة في القرن الحالي. والواقع أن هذا التطور التاريخي قد اتاح لنخبة علوية قلباً وقالباً أن تحكم سوريا الآن، ويكفي في هذا الإطار الإشارة إلى أن كافة أعضاء النخبة المحيطة بالرئيس الأسد من العلويين دون استثناء يملكون كافة مقادير صنع القرار السياسي والعسكري والحزبي في البلاد (ما لم يكن للرئيس رأي آخر)، كما أنهم يحوزون اثنا عشر مقعداً من جملة المقاعد الثمانية عشرة التي يحظى بها العسكريون في اللجنة المركزية لحزب البعث، فضلاً عن أن ثمة مؤسسات عسكرية علوية بحتة. ورغم ما قد يبدو من تمتع السنة ببعض المناصب القيادية الهامة كرئاسة مجلس الوزراء ونياية رئيس الجمهورية ووزاراتي الدفاع والخارجية ورئاسة أركان الجيش ... إلخ، إلا أن كافة هذه المناصب إما فنية بحتة (حالة رئيس مجلس الوزراء) أو عديمة السلطات الفعالة (حالة أكبر قيادتين في الجيش السوري).

لحوق لمة للعلاقة بين المجتمعين :

الواقع أن الإلمام بالثوابت الرئيسية الثلاث لحركة المجتمع السياسي السوري كان أمراً ملحاً

بالنظر إلى أن تلك الثوابت هي التي تدير حركة المجتمع المدني السوري، فإن إدراك الطبيعة القروية العسكرية الطائفية الشمولية للنظام يمكن أن يجعلنا نعيد قراءة أحداث

المجتمع السوري على نحو مغاير :

فعلى سبيل المثال : ما مغزى الاضادة والترحيب بقوم ممثلي الجبهة الحاكمة بـ ٥٠٪ فقط من مقاعد المجالس المحلية مما يعني أن المستقلين التهموا النسبة الباقية، إذا كانت تلك النسبة (٥٠٪) لممثلي الجبهة محددة سلفاً ومنصوص عليها قانوناً ؟

وما معنى الرضا عن «حرص» كافة الأحزاب السياسية السورية على الاشتراك في تلك الانتخابات إذا كانت تلك الأحزاب لا تملك أصلاً ووفقاً للميكانيزمات الواقعية لحركة الجبهة أن تقاطع أية انتخابات عامة أو محلية ؟ وما هو جدوى الحفاوة بزيادة عدد الوجوه الجديدة أو زيادة عدد المتعلمين أو النساء في تلك المجالس المحلية، إذا كانت تلك المجالس لا زالت حكراً على من يتمتعون بحد أدنى (عظيم القدر) من رضا أعضاء المثلث السياسي السوري منهم ؟

ولم يتعرض بالتحليل أصلاً لنتائج أي انتخابات سورية سواء على مستوى النقابات المهنية أو المجالس المحلية أو البرلمان إذا كانت هذه النتائج محددة سلفاً وحكومة بمصالح المثلث السياسي السوري قبل المصالح العليا للمجتمع أو الدولة السورية ؟

والواقع أن المرء لا يملك إلا أن يزد من صورة المجتمع المدني السوري قتامة حين يشير إلى مأساة أن يذكر باحث سوري معارض مؤخراً أن القوى الاجتماعية الصاعدة ونويات المجتمع المدني يمكن أن تشكل الأمل الوحيد في تحريك الوضع الراكد، حتى ولو لم تشكل الديمقراطية برنامجاً حقيقياً لها، وكما يذكرنا «آلان تورين» : أن سقوط الأنظمة الاستبدادية ينتج غالباً بسبب تفككها الداخلي وليس بسبب نجاح حركات المعارضة الشعبية إلا في القليل النادر .

خاتمة:

وهكذا ثبت من التحليل أن المزايا العديدة التي تضمنتها تحليل جرامشي لظاهرة المجتمع المدني أنه نظر إليه باعتباره الشريك غير السلفوي للمجتمع السياسي في كافة البلدان، ملقتا النظر بذلك إلى ضرورة إيلاء أهمية قصوى لدراسة وتحليل وتحديد طبيعة العلاقة بين كلا المجتمعين، حيثما جمعتهما تلك الظاهرة التي لازالت شائعة والمعروفة بالدولة.

ومن هنا فربما يجدر الاهتمام في إطار دراسة ظاهرة المجتمع المدني في أحد المجتمعات أولاً فيما إذا كانت تلك الظاهرة تمثل متغيراً تابعاً أم مستقلاً في مواجهة ظاهرة المجتمع السياسي، ثم النظر ثانياً في العوامل أو المؤثرات التي تشير إلى إثبات أو تغير العلاقة بين ما هو متغير وما هو مستقبلي وكلا الأمرين في الحقيقة لا يمكن فهمه إلا في ضوء فهم حركة كلا المجتمعين المجتمع السياسي، ومجتمع المؤسسات. تلك هي المقدمة الموضوعية لفهم العلاقة الجدلية لتفاعل المجتمع السياسي والمؤسسي في سوريا .

* العراق



* اعد هذا التقرير الخاص بالعراق الباحث محمد جمال

مؤشرات وارقام

اجمالي الواردات (مليون دولار): (مؤشر غير متوفر)

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٠,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٣٠ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٦

معدل الامية للكبار: ٤٧,٦ ٪

ميزان الموارد: (مؤشر غير متوفر)

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٥٥,٦٣٣

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٥

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٨٩

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي

النساء: ٤٩ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ١٧٤٠

تاريخ الاستقلال: ٣/١٠/١٩٣٢م عن الإدارة البريطانية ووضعت تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: صدام حسين

إسم رئيس الحكومة: أحمد حسين خضير السامرائي

عدد المحافظات: ١٨ محافظة

العاصمة: بغداد

المساحة (كلم^٢): ٤٣٧,٩٢٠

عدد السكان (مليون): ١٩,٥

معدل الزيادة السكانية: ٣,٨ ٪

الديانات: ٩٠ ٪ مسلمون ، ٥ ٪ أقباط ، ٥ ٪ آخرون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٢٠

الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٦٤

العملة: دينار عراقي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار = ٤٥ دينار عراقي

يوميات الأحداث

يناير

١/٧ إنهاء الهدنة بين قوات البازرائى والطالبانى وسط جهود المعارضة العراقية (الكردية والعربية) لوقف الاقتتال.

١/٥ صحيفة بابل العراقية تؤكد أن إصرار دول عربية على إبقاء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق يعمق أي مصلحة عربية، ويحول دون مقدمة عربية.

١/٩ الجيش العراقي يقصف بالمدمعية مدينة طلق القريبة من كركوك شمال العراق أحد معازل الاتحاد الوطنى الكردستانى.

١/٨ طالبانى يؤكد أن حزب بارزائى ينشق مع تركيا.

١/٨ الإعلان عن انفجار عبوة ناسفة فى حي الشعب السكنى فى هاجية ببغداد تقتل ثنى فى الثانية عشر من عمره واتهمت صحيفة القاسية عملاء الموساد بأنهم وراء هذا التفجير والتفجيرات الأخرى التى حدثت أواخر عام ١٩٩٤يناير ١٩٩٥.

١/١٤ تزايد عمليات قطع الأيدي والأذان للجنود العراقيين لمعاينة الهاربين من الجيش.

١/١٥ إحتدام المعارك الكردية بين حزب البارزائى وحزب طالبانى يؤكد مقتل عشرات، وسط تلويح رئيس المجلس التنفيذى للمؤتمر الوطنى العراقى الموحد السيد أحمد الجلبى بالإنسحاب من جبهة الوساطة بينهم.

١/١٦ وكالة الأنباء الإيرانية تذكر أن عدة ضباط من سلاح الجو العراقى دبوا محاولة انقلاب على نظام الرئيس العراقى صدام حسين قتل على أثرها اللواء/ محمد مظلوم الديلى بوحشية وأوضحت الوكالة أن أشخاصاً أطلقوا النار على صدام حسين قرب قصره فى الرمادى لكنهم لم يتمكنوا من إصابته.

١/١٧ صدام يدعو الأكراد إلى حوار جديد يساعد فى استقرار منطقة كردستان للحكم الذاتى وتوفير الأمن والإطمئنان فى ظل الوحدة الوطنية.

١/١٨ حزب البارزائى يرفض دعوة بغداد استئناف الحوار العراقى الكردى.

١/١٩ طالبانى يعلن استعداده لقبول الحوار مع بغداد فى إطار تحقيق الديمقراطية للعراق وتطبيق القرار ٦٨٨ الصادر من مجلس الأمن.

١/١٩ أفاد بيان وقمته الكتلة الوطنية لتنظيمات الداخل أن الكتلة مسؤولة عن محاولة للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وأكدت الحركة أن النظام العراقي قام بالتنكيل بكل من يشتبه في صلته بالمحاولة.

١/٢٠ نائب الرئيس العراقي السيد طه ياسين رمضان يجدد رفض بغداد قرارى مجلس الأمن ٧٠٦، ٧١٢ الذين يسمحان للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط تحت رقابة دولية شديدة ليتمكن من شراء أغذية وأدوية، واعتبره خرقاً سافراً للقوانين الدولية وتعدياً صارخاً على السيادة الوطنية.

١/٢٠ الطالباني يختم تركيا بالتدخل في شئون أكراد العراق والإنحياز لبارزاني.

١/٢٤ توقف الإقتال بين قوات بارزاني وطالباني في الشمال العراقي بعد وساطة أميركية، بعد أن حذرت بشدة من استمرار القتال وتأثيره على وضع الحماية الدولية الموقرة للأكراد بهذا القتال.

١/٢٦ العراق يعد الأمم المتحدة بإعادة كل الممتلكات الكويتية، وفي نفس الوقت حذر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن من الاستعجال برفع الحظر عن العراق، بما سيؤثر على محاولات السيطرة على برامج التسليح العراقية.

١/٢٨ حرهت مصادر من المؤتمر الوطني العراقي الموحد أن الوفد الأمريكي الذي زار شمال العراق والتقى الزعيمين الكرديين السيدين جلال طالباني، ومسعود بارزاني، اقترح حل الميليشيات الكردية كوسيلة لتطبيع الأوضاع في المنطقة.

١/٢٨ رئيس المجلس الأعلى للشورة الإسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم يؤكد أن تنظيمات في المعارضة العراقية اتفقت على خطة للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وأكد أيضاً أن المؤتمر الوطني العراقي الموحد وكل الاتجاهات الليبرالية والقومية وحتى الشيوعية في المعارضة التي شاركت في اجتماع في لندن أيدوا الخطة وقال : أن المعارضة لصدام تتزايد في صفوف الجيش، والنظام أصبح معزولاً بشدة عن الشعب والجيش والحرس الجمهوري، وأشار أن ذلك سيحدث خلال عام ١٩٩٥ بالتعاون بين الجيش والشعب.

فبراير

٢/٥ ندوة في موسكو حول حقوق الإنسان في العراق تؤكد أن المسؤولين في العراق لم يتأثروا بالعقوبات، والمواطنون يعانون من الحصارين الداخلي والخارجي.

٢/١٠ وزير الخارجية العراقي يجري محادثات في عمان، والملك حسين يصرح بأن بلاده ستواصل الضغط لرفع الحظر الدولي على العراق، وقطر تقرّر التجرب بـ ٢٥٠٠ طن سكر للعراق لتخفيف حدة المعاناة الإنسانية للشعب العراقي.

٢/١٠ واشنطن تحذر أكراد العراق من قبول أي وساطة إيرانية، وتطلب من الزعماء الأكراد رفض

حزب العمال الكردستاني كمصاحب دور شرعى لأنه ليس على هذا النحو، بل هو منظمة ارامية ويجب رفضه، والتعامل معه على هذا الأساس.

٢/١١ تقديرات لمجلة (جينس أنتلجنس ريفيو) المتخصصة في شؤون الدفاع والصادرة في لندن أن العراق يبعد بناء جيشه ولم يتخل عن الخيار النووي.

٢/١٢ المعارضة العراقية تؤكد وقوع معارك طاحنة في محافظة البصرة بين القوات العراقية وقوات المعارضة في جنوب العراق.

٢/١٥ بغداد تجدد دعوة الأكراد إلى حوار جديد بعد تجدد القتال، رغم التحذيرات الأمريكية.

٢/١٦ قتل شرس بين القوات العراقية والمعارضة في الجنوب، وسط إتهام بغداد لإيران والكويت والولايات المتحدة الأمريكية بمساندة المتمردين في هجومهم.

٢/٢٤ إعدام ٢٠٠ سجين عراقي في أبو غريب وكربلاء.

مارس

٢/١٦ اشتباكات بين القوات الحكومية العراقية وقوات المعارضة في المناطق الكردية بشمال العراق.

٢/١٨ المعارضة العراقية تؤكد شن هجومين قرب كركوك، صرح بذلك المؤتمر العراقي الموحد والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي.

٣/٢٠ تجدد القتال الكردي بين طالباني وبارزاني.

٣/٢١ ٣٥ ألف جندي تركي يجتاحون شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وتنديد بالعمليات من الأحزاب الرئيسية، وتأييد أمريكي عراقي إيراني لمقتل ٢٠٠ كردي من مقاتلي حزب العمال الكردستاني بينهم مدنيون عزل ومن النساء والأطفال الأكراد العراقيين.

أبريل

٤/٣ اللواء وقيق السامرائي المدير العام للاستخبارات العراقية السابق والمعارض حالياً يصرح : نحن في بغداد بعد ثلاثة شهور.

٤/٣ ردود أفعال مستنكرة من اتحاد المثقفين العراقيين في الخارج لإتهام الشاعرين الكبيرين محمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي والكاتب البارز سعد اليزان بالخيانة، ونصاتهم من عضوية اتحاد الأدباء ونقابة الصحفيين، ثم اسقاط حقوقهم المدنية، وحرمانهم من الجنسية العراقية.

٤/١١ الحكومة العراقية تضاعف رسوم السفر المفروضة على العراقيين، لتبلغ مائتي ألف دينار

للتأشيرة الواحدة.

٤/١٧ الحكومة العراقية ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الذي يسمح لبغداد ببيع كمية محدودة من النفط لتأمين حاجات العراق.

٤/١٧ رجال الشرطة يرتكبون جرائم قتل وسرقة في بغداد، في ظل ازدياد تردى الوضع الأمني والاقتصادي.

٤/٢٣ القيادة العراقية تحيل تقرير مصير القرار الدولي للبرلمان بعد اتصالات لتعديل بنوده تبرر الموافقة عليه.

٤/٢٦ البرلمان العراقي يرفض خطة الأمم المتحدة لبيع كمية محدودة من نفطه.

٤/٢٩ سحب ٢٠ ألف جندي تركي من العراق.

مايو

٥/٨ مصرع مئات الأكراد في الغزو التركي شمال العراق، وسط تأكيدات أنقرة نجاح مهمتها في سحق الأكراد، وتعلن انسحابها الكامل من الأراضي العراقية.

٥/٨ أزمة مالية خانقة في المؤتمر الوطني العراقي بسبب الإقتتال الكروي الذي يؤخر النضال ضد صدام إسقاطه.

يونيو

٦/١٢ مقتل محافظ الأنبار و ١٨٠ آخرين في هجمات يومية، بعد تشييع جنازة اللواء الديلمي بعد تعذيبه بوحشية بتهمة الانقلاب الفاشل.

٦/١٢ أحداث الأنبار تتحول إلى انتفاضة واسعة، والسلطات العراقية استعملت الطيران والمدافع لقمعها.

٦/١٤ استمرار المواجهات الدامية، وتدخل عدى لحسم الموقف بالقوة، والإعلام الأردني ينشر عن الأحداث لأول مرة وبداية التوتر بين عمان وبغداد.

يوليو

٧/٧ الجيش التركي يتوغل شمال العراق مرة أخرى في مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني، لمطاردة عناصر من حزب العمال الكردستاني وقتلت ٤٨ منهم.

٧/٩ بوادر انشقاق في المؤتمر الوطني بعد إعلان «سامي غزاره المجون» رئيس حركة الإصلاح الوطني في العراق من تجريد عضويته في المجلس وسائر مؤسسات المؤتمر، لاعتراضه على الإنعزالية في اتخاذ

القرارات وعدم وجود سياسة مدروسة للمؤتمر.

٧/١١ العراق يقدم احتجاجاً رسمياً إلى إيران بعد مقتل ٢ في هجومين مسلحين على مجاهدي خلق في بغداد.

٧/١٢ مجلس الأمن يمدد العقوبات دون جدل، والموقف العراقي يتفاهم داخلياً ودولياً.

٧/١٦ العراق يقر بتسلسل عناصر من الحرس الثوري الإيراني، ويطالب مجلس الأمن بوقف الأعمال العدائية الإيرانية.

٧/١٨ حزباً بارزاً من طائفتي يؤكّدان وقوع مزيد من القتال الدائر منذ شهور عديدة، والقوات العراقية تقصف موقعاً تابعاً للمؤتمر الوطني.

٧/١٨ صدام يعزل وزير الدفاع الفريق الركن علي حسن المجيد ابن عمه في إطار التوازنات العائلية بين جناحي الحسن والمجيد في العائلة الكركيتية الحاكمة.

٧/٢٢ طرفاً النزاع الكردي يقبلان المبادرة الأمريكية لإنهاء الإقتتال في شمال العراق.

٧/٢٦ الرئيس العراقي يأمر بزيادة رواتب العسكريين ورجال الشرطة بنسبة ٧٠٪ في محاولة لوقف تهawy القوى الشرائية لرواتبهم.

٧/٢٧ أكدت إدارة الرئيس كلينتون أنها متمسكة بوحدة أراضي العراق وتعترف بسيادته على مناطقه الكردية ولا تعترف بسيادة كردية.

٧/٣٠ أزمة تمويل في المؤتمر العراقي الموحد، وموجة استقالات تدفعه لعقد اجتماع لجمعية الوطنية في محاولة لتجاوز الأزمة.

أغسطس

٨/١ صدام يعلن العفو عن جميع السجناء السياسيين في البلاد بمناسبة الذكرى الخامسة لغزو الكويت، والمعارضة تشكك في مصداقية قرار العفو.

٨/١٠ بدء محادثات المصالحة الكردية في دبلن عاصمة أيرلندا برعاية أمريكية وحضور دبلوماسي تركي.

٨/١١ انقسام خطير في النظام العراقي بعد لجوء ابنتي صدام وزوجيهما وعدد كبير من الضباط إلى الأردن، وواشنطن تؤكد دعمها للأردن وسط أنباء عن تحركات عسكرية حول بغداد.

٨/١٢ حسين كامل يعلن أنه يحمل معه إلى عمان مجموعة وثائق وأوراق مهمة، والإدارة الأمريكية تسعى لجمع معلومات جديدة عن صدام.

٨/١٢ الرئيس العراقي يحاول حل المشكلة عائلياً، وعدى يفتل حتى في التحدث مع شقيقته، والملك حسين يبلغه رفض اللاجئين مقابلته، وذلك كله وسط صمت من وسائل الإعلام العراقية.

٨/١٢ وسائل الإعلام العراقية تنظم حملة ضد فرار صهر صدام حين تعتبر لجوء حسين كامل أفضل من بقاءه في العراق، وعدى يتعهد بمحاربة الخيانة.

٨/١٢ في مؤتمر صحفي عقد في الأردن حسين كامل يعلن أنه لم يقتل صدام لصله القريب وأنه لم يكن مسئولاً عن التصفية ويعلن بدء الحوار مع جميع العراقيين أكراداً وعرباً ويدعو لإسقاط النظام العراقي.

٨/١٥ بغداد تعلن أن حسين كامل هرب لتفادي التحقيق في معاملاته المالية، والمعارضة العراقية تشكك في قدرة حسين كامل على قلب نظام الحكم في العراق.

٨/١٦ عدى يقتل ابن شقيق صدام حسين، ويصيب عمه، وسط انشقاق جديد في الأسرة الحاكمة.

٨/٢٥ المؤتمر الوطني يشيد بدعوة الملك حسين إلى إقامة الديمقراطية في العراق، ودمت شخصيات عراقية معارضة بارزة إلى التنسيق مع القيادة الأردنية، وحزب طائباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، يرحب بموقف الملك حسين الذي عبر عنه في خطاب رسمي يوم ١٩٩٥/١٢/٢٤، والذي أكد فيه أن العراق بعربه وكرده وبشيوعته وسنته في حاجة إلى حل مشكلاته على أسس التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٨/٢٨ اشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي بزعامة برزاني يؤدي إلى مقتل ١٢ شخصاً.

٨/٢٩ حزب العمال الكردستاني يؤكد غزوه لشمال العراق، ويعلن أن هدفه القضاء على الخونة واستدراج الجيش التركي وإحباط الاتفاق بين بارزاني وطائباني.

٨/٣٠ المعارضة العراقية تعلن أن السلطات العراقية أهدمت قائدك عسكرياً كبيراً وثلاثة من مساعديه، على خلفية الانشقاق الأخير في الأسرة الحاكمة في العراق.

٨/٣١ المعارضة العراقية تطالب قادة الدول العربية بعدم استبعادها من التهركات والمشاورات الجارية، بشأن الموقف من العراق بعد هروب حسين كامل صهر الرئيس صدام حسين.

سبتمبر

٩/٥ معارضون عراقيون يدهون إلى تحول سلمى في العراق، ومنظمة كردية لحقوق الإنسان تطالب الملك حسين بتسليم صهر صدام إلى محاكم دولية لمحاكمته على الجرائم التي اقترتها.

٩/٧ إلغاء احتجاج للمعارضة العراقية في لندن بسبب التحفظ على جفور حسين كامل الذي اعتبره البعض رمزاً للقمع في العراق.

- ٩/٩ العراق يطرح رئاسة صدام حسين للإستفتاء العام بعد تعديلات إستورية لمجلس قيادة الثورة.
- ٩/٩ مجلس الأمن يجدد العقوبات على العراق لأول مرة بعد لجوء حين كامل للأردن، وواشنطن لا تجد مبرراً للتأيين، والأعضاء منقسمون بين ضد الحظر معه وممتنعون عن التصويت.
- ٩/١١ المجلس الوطني وافق بالإجماع على ترشيح صدام لولاية جديدة، وبغداد تعتزم دعوة ١٠ آلاف مراقب دولي لمتابعة الإستفتاء على رئيس الجمهورية.
- ٩/١٤ لقاء دبلن يتحدث عن تقدم باتجاه تحييد ماصصة الشمال العراقي، وسط أجواء تشدد على التفاؤل في محادثات السلام الكرستانية.
- ٩/١٤ تكليف المؤتمر الوطني أمن أربيل وحراسة نقطة الجبابة على حدود تركيا.
- ٩/١٥ الأكراد يفشلون في الإتفاق، رغم جهود الوفد الأمريكي وحزبا بارزاني وطالباني يتبادلان الاتهامات ازاء فشل المفاوضات.
- ٩/٢١ أحكام بالإعدام في حق ثمانية عراقيين أدينوا بسرقة أجزاء من السياج الحديدي لطريق سريع وبيعها في السوق السوداء.
- ٩/٢٢ المعارضة العراقية تعلن عن معلومات باعتقال وزير التعليم همام عبد الخالق بسبب علاقته الوثيقة بحسين كامل.
- ٩/٢٤ خريطة عراقية جديدة تعترف بحدود الكويت حسب الإعتراف العراقي الأخير لأول مرة بعد ١٥ عاماً.

أكتوبر

- ١٠/٥ وزير الصحة العراقي، الوفياك تتصاعد مع تفشي الأمراض وتراجع الخدمات الطبية.
- ١٠/٧ اجتماعات المعارضة مستمرة في دمشق، وبغداد تهاجم طهران لاستضافتها القوى الكردية.
- ١٠/١١ ١١٤٠٠ طفل يموتون شهرياً بسبب الصلار الاقتصادي، وسوء التغذية يهدد ملايين العراقيين بكارثة.
- ١٠/١٢ معارك جديدة بين قوات بارزاني وحزب العمال الكرستاني يذهب ضحيتها ١٠٠ قتيل
- ١٠/١٢ حسين رشيد حسن المدير السابق للتشريعات في المكتب الخاص للرئيس صدام حسين بالقصر الجمهوري ببغداد يؤكد أن الركائز الأساسية للنظام السياسي قد تحطمت.
- ١٠/١٤ مئات العراقيين المعارضين في بريطانيا يحتصمون أمام مبنى السفارة العراقية احتجاجاً على استمرار رئاسة صدام حسين.

١٠/١٥ العراقيون يتوجهون بكثافة لمكاتب الاقتراع للتصويت في الاستفتاء على رئاسة صدام حسين.

١٠/١٦ ٥٢ مقترعاً فقط قالوا لا لصدام حسين، والنتيجة الأولية للإستفتاء تؤكد على ٩٦٪/٩٩.

١٠/١٧ واشنطن تعلن عن استيائها لنتائج الاستفتاء وتؤكد أنه زيف وسوء حظ للشعب العراقي.

١٠/١٨ الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي يزعمه سعود البارزاني يؤكد استيلاء قواته على أهم موقع لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا داخل المناطق الكردية العراقية.

١٠/٢٢ العراق يعلن عن إجراء انتخابات برلمانية أوائل العام.

١٠/٢٦ الاتحاد الوطني الكردستاني يجدد اتهامه للحزب الديمقراطي الكردستاني بتلقي مدورات من بغداد للتنسيق مع الحكومة العراقية.

١٠/٢٩ الرئيس العراقي صدام حسين يدعو إلى تطبيق التعددية السياسية وإعادة تشكيل مجالس وزارية كانت قد ألغيت قبل حرب الخليج.

١٠/٣٠ مصادر كردية عربية معارضة في شمال العراق، تؤكد أن تشكيلات من قوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، دخلت من إيران إلى محافظة السليمانية.

١٠/٣١ انفجار عبوة ناسفة في أحد المكاتب الأمنية للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، وتسفر عن مقتل ثمانية وعشرون شخصاً وإصابة ثمانية آخرين.

نوفمبر

١١/٢ الحزب الديمقراطي الكردستاني يعرب عن مخاوفه من انهيار الهدنة بينه وبين الاتحاد الوطني الكردستاني.

١١/٣ بغداد تنفي علاقتها بإنفجار مقر المؤتمر الوطني العراقي.

١١/٤ الفريق أول الركن حسين كامل ضمن يقرر تشكيل مجلس أعلى للإنقاذ في العراق، يتولى مهمة قيادة العمل لتغيير نظام الحكم وإنقاذ الشعب والوطن.

١١/٥ الإعلان عن تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة ابراهيم للتحضير لانتخابات المجلس الوطني العراقي مع بدايات العام الجديد.

١١/٨ الزعيم الكردي العراقي مسعود البارزاني يوجه دعوة علانية لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان لزيارة كردستان العراق وعقد لقاء مشترك بينهما.

١١/٩ مصادر كردية عراقية في لندن وكردستان تؤكد أن ٢٠ قائداً من قيادة فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كلفوا بالإشراف على تشكيل لواء المصطفى.

١١/١٠ مكتب ارشاد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق يصدر بياناً، يطالب فيه بالضغط على العراق لاحتدام قرارات الأمم المتحدة جميعاً، وإيقاف حملات القمع في جميع أنحاء العراق.

١١/٢٦ انفجار سيارة مفخومة خارج مكتب مجاهد في خلق الإيرانية المعارضة بميدان الأنديلس بالعاصمة العراقية بون سقوط ضحايا.

١١/٢٨ الأمين العام للأمم المتحدة يحيل للجمعية العامة مذكرة أوضاع حقوق الإنسان المتردية في العراق.

١١/٢٩ الحزب الديمقراطي الكردستاني ينفي عقد اتفاق للعمل المبدائي مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

ديسمبر

١٢/١٠ الإعلان عن تأجيل اجتماع المعارضة العراقية في عمان لمدة شهر.

١٢/١١ عبد الله أوجلان الأمين العام لحزب العمل الكردستاني يعلن عن وقفه الشامل لإطلاق النار بين قواته والحزب الديمقراطي الكردستاني.

١٢/١٢ هيئة الأرسال العراقية التابعة للمؤتمر الوطني العراقي تكشف عن انضمام الركن نجيب مصطفى الصالح رئيس أركان الفرقة الأولى الآلية بالهيش العراقي لصفوف المعارضة في شمال العراق.

١٢/١٢ ثلاثة تنظيمات عراقية معارضة تعلن عن حل نفسها والإندماج في حزب واحد يحمل اسم (حزب الوطن).

١٢/١٤ مائة وخمسون من المثقفين والأكاديميين والسياسيين ورجال القانون والأعمال والمهنيين المنفيين في الخارج يعلنون عن تأسيس (الجمعية العراقية لحقوق الإنسان) لإنهاء الحالة المتردية التي يعيشها الشعب العراقي.

١٢/١٥ تقرير اقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكشف عن تراجع عملية التنمية البشرية للعراق بسبب الحظر المفروض عليه.

١٢/٢٩ قانون انتخابي جديد للمجلس الوطني العراقي ينظم عمليات الانتخاب وصلاحياته، ويحرم من مارس التجارة من ترشيح أنفسهم بالانتخابات.

أعضاء على الأحداث

مقدمة

شهد العراق عام ١٩٩٥ عنفاً ثلاثياً، بين حكم صدام حسين والشعب العراقي من جهة، وبين الحزبين الكرديين الرئيسيين المتصارعين الاتحاد الوطني بقيادة جلال الطالباني، والديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني من جهة ثانية، ثم العنف التركي الفارجي باجتياح شمال العراق من جهة ثالثة. وتزامن مع ذلك معاناة الشعب العراقي من الحظر الاقتصادي الدولي، والاشتباكات المتكررة بين الجيش العراقي والشبيحة في الجنوب، وتمزق الوطن والحكم وصولاً لعائلة صدام ذاتها.

أولاً: العنف صدامي ضد الشعب:

شهد شهرًا مايو ويونيو ١٩٩٥ انتفاضة شعبية كبيرة في محافظة الأنبار بعد القاء السلطات القبض على اللواء الركن معروف الدليمي في ١٩٩٥/٢/٩ (من أبناء الديالمة آخر أكبر العشائر العراقية المؤيدة لصدام حسين والتي لعبت دوراً هاماً في استقرار حكمه)، ثم قتله تحت التعذيب وتشويه جثته في ١٩٩٥/٦/١١، وعلى أثر جنازته في ١٩٩٥/٦/١٢ اندلعت انتفاضة سنخية ضخمة استمرت أكثر من الشهر، وأدت لاستخدام قوات الجيش العراقي لمختلف الأسلحة مما أسفر عن مقتل وجرح ما يزيد من خمسة آلاف، وتشريد مثلهم فروا إلى الأردن، ناهيك عن اغتيال حوالي الألفين في أثناء قمع الانتفاضة.

ثانياً: العنف الكردي .. الكردي:

كان العنف قوياً يومياً في شمال العراق طوال عام ١٩٩٥، حيث أدت أحداث العنف بين ميليشيات حزب الاتحاد الوطني بقيادة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني إلى مقتل وجرح حوالي خمسة آلاف كردي، وتشريد أكثر من ٢٥ ألف كردي، وتقسيم كردستان العراق بينهما، وتحولها إلى ساحة للحرب الأهلية على غرار النموذج اللبناني، ولم يتوقف العنف رغم حدوث ١٣ اتفاق سلام سواء برعاية من المؤتمر الوطني العراقي الموحد، بقيادة السيد أحمد الجبلي، أو وساطات أمريكية أهمها اتفاق دبلن في يوليو ١٩٩٥، أو وساطات أردنية، وتركية، وإيرانية، إلا أنها جميعاً باتت بالفشل للإختلاف الجذري حول مشكلتين أساسيتين هما:

١ - سيطرة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على نقطة جمرک الخليل التي تدر على الحزب ٢٥ مليون دينار شهرياً، وطلب الاتحاد الوطني باقتسام ذلك.

٢ - سيطرة الاتحاد الوطني على العاصمة أربيل وكافة الخطوط والطرق المؤدية لها، وطلب

الديمقراطي الكرستاني الدائم بإنهاء سيطرة الاتحاد الوطني.

وحاول الوسطاء في ١٣ وساطة الوصول إلى حل وسط بين الفرقاء عبر اشراف محايدين على نقاط التفاوض، وإربيل من قوات لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني، أو إعادة الانتشار أو غيرها من الحلول التي فشلت.

ثالثاً: الاجتياحات التركية لشمال العراق:

قام الجيش التركي بثلاثة اجتياحات للشمال العراقي في مارس، ومايو، وأغسطس ١٩٩٥، لمطاردة قوات حزب العمال الكرستاني التركي بقيادة عبد الله أوجلان، مما أدى إلى مقتل وجرح حوالي الألف ونصف الألف من الأكراد وتشريد أبناء ٢٧ قرية، أي ما يعادل خمسة آلاف مواطن كردي، وفي إطار ذلك حدث اقتتال بالوكالة بين الحزب الديمقراطي الكرستاني بقيادة البرزاني، وقوات حزب العمال الكرستاني التركي بقيادة عبد الله أوجلان طوال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، مما أدى إلى مقتل وجرح أكثر من خمسمائة وتشريد أكثر من ثلاثة آلاف كردي، حتى قبل الطرفان المتصارعان مبادرة أوجلان بوقف إطلاق النار في ديسمبر ١٩٩٥، وسط اتهامات من أوجلان للبرزاني بالتعامل مع إسرائيل، واتهام البرزاني لأوجلان بالتعاون مع صدام حسين.

ووسط انهيار المجتمع المدني في العراق شمالاً وجنوباً قررت حكومة بغداد عمل استفتاء على رئاسة صدام حسين في ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ نال فيه صدام ٩٦، ٩٩٪ واستمر رئيساً للعراق ١١، كذلك وفي ١٢/٢٩، أصدر صدام حسين قانوناً جديداً للمجلس الوطني العراقي ينظم عمليات الانتخابات وصلاحياته ويحرم من مارس التجارة من حق التشريع ١١

وفي الشمال كانت فترة صلاحيات البرلمان العراقي قد انتهت في مايو ١٩٩٥، وبعد وساطة أمريكية شهد خريف ١٩٩٥ اجتماعاً لمدة نصف ساعة جدد فيه البرلمان العراقي ولايته لعام آخر.

وهكذا سيطرت الدماء والبناتق على مصير الشعب العراقي.

١) الحظر الاقتصادي:

يعرف الجميع أن آثار الحظر الاقتصادي المباشرة لا تقع على صدام حسين أو أحداً من المسؤولين العراقيين بل تصيب مباشرة الآلاف من أطفال العراق إذ أدى الحظر إلى تدهور الوضع الاقتصادي والأمنى وشهد العراق ازدياداً في عدد وفيات الأطفال إذ بلغ ١١٤٠٠ طفل شهرياً حسب تقديرات وزارة الصحة العراقية بالإضافة إلى تعرض بغية الأطفال لسوء التغذية مما سيؤثر على مستقبل العراق بأكمله، وذلك يعود إلى نقص المستلزمات الطبية والخدمات البلدية ووسائل رفع النفايات وتنقية المياه وارتفاع الأسعار بشكل يفوق طاقة ٩٠٪ من العراقيين، إذ وصل سعر الدجاجة الواحدة زنة كيلو جرام ٢١٠٠ ديناراً حتى منتصف عام ١٩٩٥، وسعر كيلو الزيت ١٥٠٠ دينار وسعر كرتونة البيض إلى ٢٤٠٠ دينار هذا كله وما

زالت القوى الدولية تصر على استمرار الحصار، وإن كان الشعب العراقي قد كسب إلى صفه مؤخرًا فرنسا وروسيا والصين، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ترفض الموافقة على رفع الحظر ومن جانب آخر ما زال النظام العراقي يساوم حول قرار بيع جزء من نفطه مقابل بعض السلع الأساسية، وشهد العام الماضي أعلى درجات التردى للوضع الأمني والاقتصادي للمواطن العراقي.

ب) المشكلة الكردية والحرب الأهلية في الشمال:

كان لإندلاع القتال بين الحزبين الكرديين المتحالفين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وقع الصدمة على المتعاطفين مع الشعب الكردي في العراق وعلى الوطنيين العراقيين بصورة عامة.

وقشلت جهود الوساطة في السيطرة على الخلاف وسط اتهامات متبادلة بالتنسيق مع بغداد تارة ومع أنقرة تارة أخرى، وأضعف القتال الدائر المعارضة العراقية، التي أهدرت طاقتها في جهود الوساطة بين الحزبين المتنازعين ومن جهة أخرى دارت معارك بين قوات بارزاني وقوات حزب العمال الكردستاني، وبالفعل أدت الحرب الأهلية وسقوط التجربة الديمقراطية إلى استنزاف جهد المعارضة العراقية في معركة جانبية، شغلتها عن مهمتها الأساسية وهي التصدي للنظام الحاكم وإضعافه وإسقاطه، ومنعت تحويل كردستان المحررة من أن تكون منطقة آمنة للقوى المعارضة نقطة انطلاق حقيقية للنضال.

ج) المعارضة العراقية:

المتابع لبيانات لمعارضة العراقية يستطيع أن يحدد بشكل سريع أن المعارضة أهدرت فرصتها الذهبية بعد هروب حسين كامل صهر الرئيس صدام وتخلخل الوضع الأمني في العراق، وسط الصراع الشرس بين أبناء الأسرة الحاكمة وقبيلها انتفاضة الأنبار بعد مقتل اللواء الديلمي.

وقد تعرضت المعارضة العراقية لازمة مالية طاحنة أثرت كثيرًا على خطتها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق فيما بينهم، وكشفت الأزمة الكردية ضعف المعارضة العراقية التي وقفت عاجزة عن القيام بفعل مؤثر للتأثير في تطورات الأحداث المؤسفة في كردستان العراق، بل أن حدة القتال لم تهدأ إلا بعد توجيه الإنذارات البريطانية والأمريكية والتلويح بسحب الحماية الآمنة عن المنطقة، وفي مثل هذه الأوضاع يجد النظام العراقي فرصة للتواجد والوساطة.

د) الجيش العراقي:

تقديرات ما بعد الحرب:

١ - مجموع القوات المسلحة حوالي ٤٠٠ ألف جندي و ٦٠٠ ألف احتياطي.

٢ - الجيش (القوات البرية) حوالي ٣٥٠ ألف جندي و ٢٥٠ دبابة و ٢ آلاف عربة مدرعة و ٢٠٠٠ قطعة مدفعية.

٣ - البحرية ألفا رجل و ٣ قطع سطح قتالية.

٤ - سلاح الجو ٣٠ ألف جندي، وحوالي ٣٠٠ طائرة قتالية و ٢٠٠ طائرة هليكوبتر بينها ٦٠ هجومية و ٢٠ طائرة نقل.

٥ - الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل: لا يزال يعتقد أن العراق يملك بعض المنصات لإطلاق صواريخ أرض أرض وقدرة محدودة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وخلال عام ١٩٩٥ شارك الجيش في اشتباكات مع الأكراد، بالإضافة إلى الدور الماسم في قمع الانتفاضات، خاصة انتفاضة الأنبار، ومن جانب آخر قام أفراد من القوات الجوية بقيادة اللواء طيار الدليمي بمحاولة انقلابية وإغتيال صدام حسين، ولكن المحاولة فشلت، وجرت سلسلة من الإعدامات والإعتقالات في صفوف الجيش.

وجاء قرار الرئيس العراقي بضميين الفريق أول الركن سلطان هاشم أحمد وزيراً للدفاع خلفاً للفريق أول الركن علي حسن المجيد محاولة لإسترضاء المؤسسة العسكرية العراقية، وكانت لا ترضى عن تعيين ابن عم صدام، وهو علي حسن المجيد، وزيراً للدفاع سنة ١٩٩٦، وقد كان مجرد رقيب في الجيش.

(٥) الأسرة الحاكمة في بغداد ومؤسسة الرئاسة:

شهدت الأسرة الحاكمة في العراق أخطر انقسام لها منذ غزو الكويت بعد فرار صهره صدام حسين مع زوجته إلى الأردن، وبعد فشل كل المحاولات في عودتهم، ولم يمر سوى القليل من الوقت حتى قتل عدى ابن أخو الرئيس العراقي غير الشقيق وطبان وأصاب الأب، وتبادل صدام حسين وصهره حسين كامل التشهير، واتهمت وسائل الإعلام العراقية حسين كامل بتخريب ٢٠ مليون دولار خارج البلاد، ولكن يبدو أن النظام العراقي استطاع تجاوز الأزمة، خاصة وأن عدداً من فصائل المعارضة العراقية لم تثق في حسين كامل، واعتبرته إحدى منظمات حقوق الإنسان الكردية رمزاً للقمع في العراق، وجاء الاستفتاء، الأخير في إطار تصحيح الأوضاع الداخلية، وقد تم ذلك بعد تعديل دستوري قام به مجلس قيادة الثورة، وفاز صدام بأغلبية ساحقة برئاسة العراق سبع سنوات أخرى.

(٦) انتهاكات حقوق الإنسان بالعراق:

في ظل تدهور الوضع الأمني والاقتصادي للعراق بسبب الطبيعة القمعية للنظام العراقي، وبسبب قسوة الحظر الاقتصادي تزداد بشكل يومي انتهاكات حقوق الإنسان، وشهدت صفوف الجيش حالات إعدام عديدة حدث ذلك مع المواطنين المدنيين في حوادث سرقات بسيطة، بالإضافة إلى جرائم الشرطة في حق المدنيين.

(٧) العنف

شهدت بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى حوادث عنف وانفجارات عديدة، وفي أماكن متفرقة وكانت أهمها أحداث العنف في الأنبار التي أعقبت محاولة الانقلاب، واضطرابات في الجنوب من

المعارضة الشيعية.

ج) الحدود العراقية:

تعرضت الحدود العراقية من الشمال والجنوب لإنتهاكات، خاصة الحدود الشمالية التي اجتاحتها القوات التركية في تعقبها لحزب العمال الكردستاني، ولكن جاء هذا وسط صمت عراقي على المستوى العملي، خاصة، وأن العمليات التركية كانت تصب في مصلحة بغداد رغم الاحتجاجات الرسمية، ومن الواضح أن العراق أدرك أن هناك أطرافاً إقليمية عديدة من أهمها إيران وسوريا ومصر لن تسمح بالساس بوحدة الأراضي العراقية، حرصاً على مصالحها وحفاظاً على ميزان القوى في المنطقة، وتشكل ضمناً محور مصري إيراني سوري ضد رغبة الأردن في أن يلعب دوراً رئيسياً على حساب العراق.

خاتمة:

وبعد أن شلت الحياة الديمقراطية في العراق، سواء بين الحكم والشعب، أو بين أقلياته الوطنية والحكم، أو بين الأقليات وبعضهما البعض، أو بين الجيش والحكم والحزب، وانتهاء بانقسام العائلة نفسها، ترى ماذا بعد ؟

أولاً: عوامل التقدم:

١ - استمرار نضال الشعب العراقي من أجل الحياة.

٢ - اتفاق كافة فصائل المعارضة العراقية المدنية والدينية، والأكواد وسائر الاقليات على ضرورة إسقاط الحكم القائم وبناء نظام وطني ديمقراطي.

٣ - تأكيد القوى الدولية والإقليمية والعربية والمعارضة العراقية على ضرورة الحفاظ على وحدة التراب الوطني العراقي.

ثانياً: عوامل التراجع:

١ - العنف المتبادل بين كافة الأطراف، والذي أدى إلى سيادة خطاب البنادق عن خطاب السلام، وأدى إلى مصرع وتشريد عشرات الآلاف من أبناء الشعب.

٢ - انهيار المجتمع المدني، وتراجع قوة المعارضة.

٣ - تحول الساحة العراقية - خاصة في الجنوب والشمال - إلى موقع للتدخلات الخارجية.

٤ - تحول العراق ككل إلى دولة مفتوحة الميمنة، تحكم شكلاً عن طريق مجلس الأمن، ومضموناً من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك كله فإن سيناريوهات المستقبل للعراق (للأسف) رهن بتعاظم عوامل التقدم على عوامل التراجع من جهة، وارتباط ذلك بموقف القوى الخارجة الدولية والإقليمية من جهة ثانية.

* لبنان



* اعد هذا التقرير الخاص بلبنان الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٦ ٪	تاريخ الاستقلال: ٢٢/١١/١٩٤٤م عن فرنسا
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١٤,٨ ٪	تحت وصاية عصبة الأمم
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٩	نظام الحكم: جمهوري
معدل الامية للكبار: ٣٦ ٪	إسم رئيس الدولة: إلياس الهروي
ميزان الموارد: ٦١,٩ ٪	إسم رئيس الحكومة: رفيق الحريري
اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ١	عدد المحافظات: ٥ محافظات
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٨	العاصمة: بيروت
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٧	المساحة (كلم ^٢): ١٠,٤٠٠
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٩ ٪	عدد السكان (مليون): ٣,٩
عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٩٨٣	معدل الزيادة السكانية: ١,١ ٪
	الديانات: ٥١ ٪ مسلمون ، ٤٨ ٪ مسيحيون ، ١ ٪ ديانات أخرى
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ٧١٠
	النتائج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٢,١
	العملة: الليرة اللبنانية
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ٨٩٧ ليرة لبنانية
	اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١٠٦٥
	اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٥٣٨

يوهيات الأحداث

يناير

- ١/١٤ توجه رفيق الحريري إلى دمشق.
- ١/١٨ جماعة لبنانية تخطف طياراً أمريكياً وابنه في تركيا.
- ١/٣٠ مجلس الأمن الدولي يوافق على بقاء القوات الدولية في لبنان لمدة ٦ شهور قادمة.

إبريل

- ٤/٨ إسرائيل تقصف بالمدفعية والطيران بلدة بجنوب لبنان.
- ٤/٢٤ الجيش اللبناني يطلق النار على طائرات اسرائيلية فوق بيروت.

مايو

- ٥/١٩ استقالة حكومة الحريري في لبنان.
- ٥/٢١ تكليف الحريري بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

يونيو

- ٦/٢٠ ميناء جونيه اللبناني يتحول إلى قاعدة بحرية، وإغلاقه أمام الملاحة التجارية بكل أنواعها.
- ٦/٢٤ أصدر مجلس العدل اللبناني حكماً بالأشغال الشاقة المؤبدة ضد سمير جمعة قائد القوات اللبنانية المحظورة، بعد إدانته بإغتيال داني شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار وعائلته عام ١٩٩٠.

أغسطس

- ٨/٢ موظفو المصارف يبدأون إضرابهم، بعد فشل مفاوضاتهم حول زيادة الأجور.
- ٨/٥ حزب الوطنيين الأحرار يعارض إجراء الانتخابات البلدية على مراحل.
- ٨/١٤ اتحاد قوى الشعب العامل ينهي مؤتمره الاستثنائي، ويقر تجديد الثقة برئيسه كمال شاتيل، ويطالب بانتخابات حرة وحكومة نظيفة.
- ٨/١٥ هيئة التشريع في وزارة العدل تؤكد قانونية انتخابات مجلس غرفة التجارة والصناعة في طرابلس.

٨/١٨ الاتحاد العمالى يعتبر حوارہ مع الحكومة بعيد جداً عن ملامسة الحلول الواقعية، ويهدد بالإضراب مجدداً.

سبتمبر

٩/٨ لبنان تمنع دخول باخرة ليبية تحمل ١٥ ألف فلسطينى.

٩/٩ إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية لمنع دخول الفلسطينيين القادمين من ليبيا.

أكتوبر

١٠/١٢ عيوه ناسفة تقتل وتصيب ٦ جنود إسرائيليين بجنوب لبنان.

١٠/١٩ مجلس النواب يوافق على مد ولاية الهراوى.

١٠/٢٠ مصرع وإصابة ١٠ أشخاص فى هجوم للمقاومة اللبنانية على الميليشيات الموالية لإسرائيل.

نوفمبر

١١/٨ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله ردًا على هجمات المقاومة فى جنوب لبنان.

١١/١٤ قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية المئوى وضعه فى لبنان يصبح محور اهتمام الأوساط اللبنانية على اختلافها، حيث طالب حزب الله بأن يكون قضاء بعلبك - الهرمل محافظة.

١١/١٥ رابطة الاساتذة المتفرغين فى الجامعة اللبنانية يتقدمون بمذكرة إلى النواب، تدعوهم إلى الاهتمام والرعاية بالجامعة، خاصة خلال الظروف الاستثنائية.

١١/١٦ رجال المقاومة اللبنانية يفجرون عيوه ناسفة بدورية اسرائيلية على طريق بلدة سجد فى منطقة الشريط الحدودى المحتلة، ويصيبون جنديين.

١١/١٧ محمد حسين فضل الله مرشد حزب الله يدعو للإهتمام بالمشاكل الداخلية، خاصة الاجتماعية منها.

١١/١٨ الهيئة العامة لمحكمة التمييز ترفض الطعن المقدم من محامى سمير جمجع قائد القوات اللبنانية المحظورة، ضد الحكم الصادر ضده فى قضية مقتل رئيس حزب الوطنية الأحرار داني شمعون.

١١/١٩ إحالة وليد الحسينى رئيس مجلة الكفاح العربى اللبنانى إلى التحقيق بتهمة إهانة مشاعر المسلمين.

١١/٢٠ انتخاب المحامى شكيب قرطباوى نقيباً لمحامى بيروت خلفاً للنقيب ميشال خطر .

١١/٢١ رابطة الاساتذة المتفرغين فى الجامعة اللبنانية يهدون بالإضراب فى حالة استمرار التدخل

السياسي بشتون الجامعة.

١١/٢٢ الاتحاد العمالي العام يحذر المسؤولين من مخاطر تجاهل المطالب العمالية.

١١/٢٤ المقاومة اللبنانية تطلق صواريخ كاتيوشا على قوات اسرائيلية في جنوب لبنان.

١١/٢٩ محكمة المطبوعات في بيروت تصدر حكماً غيابياً بسجن صاحب جريدة «الشرق» ومديرها المسؤول عوني الكعكي شهراً، لإقدام الصحيفة على نشر صور كاريكاتورية تمس كرامة رئيس الجمهورية وحرمة.

ديسمبر

١٢/٨ اسرائيل تطلق قذائف مسمارية على دورية تابعة للوحدة الثورية العاملة في قوات حفظ السلام.

١٢/١١ مجلس الأمن المركزي اللبناني يهدد باستخدام القوة في حالة حدوث أي تظاهر، وذلك بعد أن صرح نائب الجماعة الإسلامية في البرلمان اللبناني زهير العبدى باللجوء إلى الإضراب والتظاهر لغرض تعطيل المدارس يوم الجمعة بدلاً من السبت.

١٢/١٢ الاتحاد العمالي يلوح بالإضراب إذا أقر مشروع قانون الاجارات.

١٢/٢٩ اللجنة التنفيذية في حزب الكتلة الوطنية تقدم استقالتها إلى العميد ريمون اده عبر الأمين العام.

١٢/٣٠ بيان المؤتمر الوطني اللبناني فرع بريطانيا يؤكد أن للبنان حق تقرير المصير لنفسها.

أضواء على الأحداث

يمكن النظر لإتفاق الطائف، الذي قامت بوجبه الجمهورية الثانية في لبنان، من زاويتين : الأولى تتناوله باعتباره اتفاقاً ينهى حالة الحرب في لبنان، (وهو ما حدث بالفعل)، والثانية تعتبره محاولة لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة أكثر تقدماً، وهو ما لم يحدث، على الأقل حتى الآن.

على الرغم من ضرورة التسليم بأن استعادة الدولة اللبنانية للموقع المحوري في الحياة السياسية (يفض النظر عن مستوى أدائها كنظام سياسي) هو خطوة ضرورية في حفظ الوحدة الوطنية، إلا أنه من غير الدقيق أن نفترض أن دولة الطائف قد قامت على أساس قطيعة مع الماضي الطائفي للدولة اللبنانية.

فالواقع أن الفكر والحياة السياسية في لبنان لا يتمحوران حول الدولة بل حول المجتمع. فالدولة في لبنان ليست سوى إطار سياسي لتعايش الطوائف، لا المحور الذي ينظم أو يعمد تشكيل مسار المجتمع، كما هو الحال في مصر مثلاً، أو حتى في بلدان أخرى رغم تشكيلها التاريخي الحديث كالعراق وسوريا والجزائر، التي مررت الدولة القوية القادرة على ضبط المجتمع، أيًا كان المضمون الاقتصادي والاجتماعي لهذا الضبط.

وليست الجمهورية الثانية استثناء من ذلك، فكلتا الجمهوريتين مؤسستان على فكرة وجود دولة مركزية توزع سلطاتها طائفيًا، والفرق الوحيد بينهما هو نسبة الحصص التي تختص بها كل طائفة (من غلبة المسيحيين وخاصة المارون في الجمهورية الأولى، إلى نوع من التوازن الطائفي في الجمهورية الثانية). ومن هنا فإن تقييم أدائها - أي الجمهورية الثانية - لا ينبغي أن يتم إلا على أساس مدى نجاحها في تقديم صيغة للتعايش بين الطوائف، وليس على أساس نجاحها في إرساء دعائم مجتمع مدني يتجاوز الولاءات الأولية، وهو ما لم تتقزم به الجمهورية الثانية، اللهم إلا باعتباره هدفًا طوباويًا ينبغي تحقيقه على المدى الطويل^(١).

كما أنه، من ناحية أخرى، لا يمكن الاكتفاء بالمؤشرات التقليدية لتقييم أداء المجتمع المدني اللبناني، فلا نستطيع مثلاً أن نسلم في النموذج اللبناني بوجود تلازم بين الحرية والديمقراطية (وهو أحد افتراضات النموذج الليبرالي). فبينما نجد أن حرية الاجتماع أو العقيدة .. إلخ مكفولة في لبنان، فإننا نلاحظ أن نجوم السياسة والوفاق الوطني الذي قامت بوجبه الجمهورية الأولى في لبنان عام ١٩٤٤ هم أنفسهم، أو من تولى الخلافة من ذويهم، نجوم أزمة عام ١٩٧٥، وهم أيضاً أساطين الجمهورية الثانية في لبنان. الأمر الذي يستوجب البحث عن مؤشرات أخرى تراعي خصوصية النموذج اللبناني.

والواقع أن مسار الحياة السياسية في لبنان قام على أساس صياغة معينة لأهم معضلتين واجهتا

الدولة اللبنانية منذ استقلالها :

(أ) معضلة الاستقلال والتحكم في صنع القرار الخارجي :

فقد كان على السياسي وصانع القرار اللبناني أن يوازن بين مطلبين : الأول هو الاستقلال بعملية صنع القرار عن المؤثرات الخارجية (والضغوط السورية على وجه الخصوص)، والثاني يتمثل في وحدة القرار اللبناني، أو بعبارة أخرى احتكار الدولة اللبنانية عملية صنع القرار الخارجي.

ومن الواضح أن الجمهورية اللبنانية الثانية قد أعطت الأولوية المطلقة لهدف الوحدة، ولو على حساب الاستقلال، وهو ما أدى إلى تفرغ الحكومة اللبنانية خلال عام ٩٥ ليمسك نفوذها وسيطرتها تماماً، مما اضطرها للدخول في مجموعة من المواجهات مع القوى التقليدية، بعضها كان ناجحاً (محاكمة د./ سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة)، والآخر لم يكتب له النجاح (فشل الحكومة في تطبيق قرارها الصادر في ٩٥/٨/١٦ والذي يقضي بإزالة صوّر السياسيين ورجال الدين من الشوارع في محاولة لإضعاف أحد رموز توكيد الولاءات الطائفية). بسبب عدد من الصعوبات التي اعترضت تنفيذ هذا القرار عملياً، وخاصة في مناطق نفوذ حزب الله.

(ب) معضلة الصغير والكبير

وتتعلق بالبيات عمل النظام السياسي اللبناني داخلياً، والعلاقة بين الطوائف المختلفة وتنظيم الحياة السياسية ديمقراطياً، فمن بين ١٧ طائفة معترف بها رسمياً، توجد طائفة واحدة فقط تؤهل لرئاسة الجمهورية، وثلاث طوائف فقط تؤهل للوصول على أحد مناصب الترويك الحاكمة، وسبع طوائف فقط تؤهل للوصول إلى مقعد وزاري في أكبر الحكومات حجماً، وهو ما يطرح وبشكل مستمر السؤال التالي : هل الديمقراطية هي حكم الأغلبية أم صيغة للتمثيل الشعبي تقوم على التعددية؟ وهو سؤال يثار في أكثر من موقع لعل أهمها هو عند تخطيط الدوائر الانتخابية.

وقد كان فتح ملف التمديد الرئاسي في أوائل هذا العام فرصة لإثارة قضية قانون الانتخاب، الذي يبرز كساحة جديدة للصراع والاستقطاب بين القوى السياسية. وقد بلغ هذا الاستقطاب قمته في موقف الوزير وليد جنبلاط المؤيد لنظام الدوائر الصغيرة، والذي يرفض بقاء جيل لبنان دائرة انتخابية واحدة، لما قد يؤدي من تهديم للنزول في مواجهة الأغلبية المارونية في جيل لبنان.

والواقع أنه من الناحية التاريخية، وفي مجال العلاقة بين الطوائف، قدم نموذج فؤاد شهاب، القائم على مراعاة القوة الإقليمية الصاعدة (جمال عبد الناصر) بالتزام مع انفتاح خدماتي للدولة على الأرياف الإسلامية وتوسيع قاعدة استيعابها - أي الدولة - للموظفين عبر بناء مؤسسات لضبط معايير توفيقية بين أصول الإدارة الحديثة ومعايير الانقسام الطائفي، نقول أن نموذج فؤاد شهاب قدم أفضل صيغة للتعامل مع المسألة الطائفية في لبنان.

وفي هذا الإطار، سنقدم فيما يلي بمتابعة التطورات علي الساحة اللبنانية على مستويين : الأول هو مستوى جهاز الدولة بآفرعه الثلاثة، والثاني هو مستوى القوى السياسية غير المعثلة في جهاز الدولة.

أولاً: التطورات على مستوى جهاز الدولة

قلنا في بداية هذا الجزء أن كلتا الجمهوريتين طائفتان، وإذا كانت الجمهورية الأولى قد قامت على توزيع المناصب، وتقسيمها طائفيًا (بناء على التعداد السكاني ١٩٣٢، وهو التعداد الوحيد الذي أجري في لبنان منذ ذلك الوقت وإلى اليوم) بنسبة ٦ : ٥ لصالح المسيحيين، فإن جمهورية الطائف قدمت صياغة أخرى تقوم على التوازن على مستوى التمثيل البرلماني من ناحية، وصيغة ترويك الحكم من ناحية أخرى.

فعلى المستوى البرلماني، فقد أسفرت انتخابات ١٩٩٢ (والتي عقدت لأول مرة منذ ٢٠ عاماً، إذ أن آخر انتخابات لبنانية تمت عام ١٩٧٢) عن تمثيل قوى للشيعية (أمل وحزب الله تحديداً) على حساب التمثيل المسيحي الذي تراجع كمّاً (نظراً لتغيره بالتمثيل البرلماني كما أسفلاً) وكيفاً (نظراً لمقاطعة أغلب القوى المسيحية الفاعلة). وعلى المستوى الحكومي، فإن صيغة ترويك الحكم، التي أرساها اتفاق الطائف، وقد دعمت كل من رئيس الوزراء الذي لم يعد رئيس الجمهورية قادراً علي عزله - ورئيس مجلس النواب الذي زادت فترة بقائه في منصبه إلى ٤ سنوات، ليتحقق بذلك نوع من التوازن بين الرؤساء الثلاثة، هو في واقع الأمر صيغة جديدة للتوازن الطائفي في لبنان.

وقد مثل عام ١٩٩٥ تكريساً للتوجه الأساسي للدولة اللبنانية لتحقيق الوحدة على حساب الاستقلال الذي فقدته الدولة اللبنانية تماماً للمطلب سوريا. فمن ناحية، هيمنت سوريا على التفاعل بين أقطاب الترويك الحاكم، واحتكرت منصب الفيصل في خلافاتهم (وهو ما سنعرض له لاحقاً)، ومن ناحية ثانية، فيمكن القول أن أعضاء البرلمان جميعهم إما محسوب على سوريا أو على الأقل ليس على خلاف جوهري معها، خصوصاً في ظل المقاطعة المارونية للبرلمان. كما أن سوريا تحتفظ بعلاقات طيبة مع الأسر ذات النفوذ في كافة الطوائف اللبنانية^(١).

وفي إطار هذا التوجه العام، كانت الأولية في عام ١٩٩٥ لتحقيق الاستقرار، وذلك لاعتبارات إقليمية (مفاوضات السلام، خاصة على المعسكر السعودي الإسرائيلي^(٢))، محلية (استكمال مشاريع عملية إعادة الإعمار في لبنان) على حد سواء، وقد انعكس هذا الميل إلى تحقيق الاستقرار في ثلاث قضايا أساسية :

أ) قضية التمديد للرئيس إلياس الهراوي.

ب) قضية محاكمة د. سمير جعجع قائد القوات اللبنانية المحظورة.

ج) العلاقات بين أقطاب الترويك الحاكمة.

أ) التمديد للرئيس

الواقع أن هذا الملف فتح ميكرًا في هذا العام أعقاب القمة السورية - اللبنانية في أبريل ١٩٩٥ (على الرغم من أن فترة رئاسة الرئيس إلياس الهراوي لا تنتهي إلا في سبتمبر ١٩٩٥). ومن البداية، كان واضحًا أن سوريا هي الناحية الرئيسية التي يمكنه حسم التحديد.

فالاقتضيات الرئاسية في لبنان تتم بشكل توافقي بين الفعاليات والقوى السياسية في البرلمان، فالرئيس لا ينتخب مباشرة، وهو غير مطالب بتقديم برنامج محدد بقدر ما هو مطالب بإثبات قدرته على نيل رضا أكبر قدر ممكن من القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب، وهو الأمر الذي يدعم السيطرة السورية على عملية انتخاب الرئيس اللبناني للإعتبارات التي سبق ذكرها.

وقد مثل الرئيس إلياس الهراوي بالنسبة لسوريا النموذج المثالي للرئيس اللبناني، الذي يضع العلاقات السورية اللبنانية على قمة أولوياته. وفي عهده تم توقيع معاهدة الإخاء والتعاون بين البلدين في مايو ١٩٩١، وميثاق دفاع وأمن في سبتمبر ٩١ وهما الاتفاقيتان اللذان يرسيان ترتيبات شبه كونفيدرالية بين البلدين (المجلس الرئاسي، واللجان المشتركة .. إلخ)، مما جعل سوريا تحسم قضية التمديد لصالح الرئيس الهراوي.

غير أنه إذا كان البعد الإقليمي هو الذي حسم مسألة التمديد لصالح الرئيس الهراوي، فإن التوازنات المحلية لعبت دورًا أساسيًا في إخراج الشكل النهائي الذي تم التمديد بموجبه. فقد انقسمت الآراء - في أعقاب المشاورات التي أجراها رئيس مجلس النواب مع القوى السياسية المختلفة داخل وخارج البرلمان لاستطلاع آرائها في هذا الشأن - بين أربعة اتجاهات :

الأول : يوافق على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الدستور اللبناني بشكل يتيح التمديد للرئيس الهراوي.

والثاني : يوافق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ والتي تتيح انتخاب أي موظف من موظفي الفئة الأولى بدون اشتراط أن يكون قد مر عامان على خروجه من منصبه، وهو ما يتيح انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود.

والثالث : يزيّد التعديل المزود للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٩، لفتح الباب أمام كل من الهراوي ولحود في آن واحد.

والرابع : يرفض تعديل الدستور، ويصر على إجراء الانتخابات في موعدها.

وقد أدت الاعتبارات الإقليمية إلى استبعاد الخيارين الثاني والرابع، كما أعلن الرئيس الهراوي رفضه الخيار الثالث إذ أنه من غير المطلوب أن يتنافس رئيس الدولة وقائد الجيش في الانتخابات، ومطالب مجلس النواب بحسم الاختيار إما لمصلحته أو لمصلحة لحود.

وفي النهاية جاء سيناريو التمديد معبرًا عن توازن المصالح اللبنانية، فتم الاتفاق على إدخال تعديل

استثنائي نصه «لمرة واحدة، وبصورة استثنائية، فتستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨» وأقر المجلس هذا التعديل في ١٩/١٠/١٩٩٥.

ب) قضية محاكمة د./ سمير جمعة قائد «القوات اللبنانية» المحظورة

الواقع أنه لا يمكن فهم الابعاد المعقدة والمتشابكة التي أحاطت بمحاكمة سمير جمعة قائد القوات اللبنانية المحظورة بتهمة اغتيال داني شمعون وعائلته عام ١٩٩٠، وتفجير كنيسة الروف في فبراير ١٩٩٤، والتي جعلتها تستأثر بإهتمام الرأي العام اللبناني على مدار عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥، إلا في سياق محاولة الدولة اللبنانية دعم سلطتها في مواجهة المعارضة خارج إطار جهاز الدولة، وهو ما أشرنا إليه من قبل بخيار الوحدة.

فالمعارضة الأساسية للجمهورية اللبنانية الثانية معارضة مارونية بالاساس، وكثير من قادتها في المنفى الاجباري (مثال ميشيل عون) أو الاختياري (مثال ريمون إده، زعيم الكتلة الوطنية، ويوري شمعون، وأمين الجميل .. إلخ)، وفي الداخل بعد د./ جورج سعادة (حزب الكتائب) والبطريرك الماروني نصر الله صغير هما رموز المعارضة في إطار النظام، بينما يمثل سمير جمعة بالنسبة للكثيرين أحد رموز الرفض للجمهورية الطائف برمته.

وفي عام ١٩٩٤، اعتقل سمير جمعة وعدد من أعضاء القوات اللبنانية، وتمت محاكمتهم خلال عام ٩٥، وبدا واضحا منذ البداية أن محاكمة جمعة ميسمة بشكل كبير (على الأقل من وجهة النظر المعارضة التي رأت في المحاكمة تصفية حسابات سياسية)، وشهدت المحاكمة انسحاب هيئة الدفاع أكثر من مرة، بل إن صدور الحكم في ٢٤/٦/١٩٩٥ بالأشغال الشاقة المؤبدة (وليس بالإعدام) بعد إدانته في قضية قتل داني شمعون وعائلته عام ١٩٩٠، كان في نظر البعض حلاً ومخرجاً سياسياً، وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية لهذه المحكمة، فإنها طرحت بشكل حاد الشكوك حول حياد واستقلالية القضاء اللبناني (وهو الأمر الذي سنعرض لتداعياته لاحقاً).

ج) العلاقات بين أقطاب الترويكا الحاكمة

يمثل الاستقطاب السياسي الحاد على مستوى النخبة الحاكمة في لبنان أحد مظاهر الحياة السياسية في ظل الجمهورية الثانية. فالواقع أن صيغة التوازن الطائفي والترويكا التي أفرزها اتفاق الطائف أدّى إلى وجود احتمالات عالية للصدام بين أقطاب هذه الترويكا، وخاصة بين السيد رفيق الحريري رئيس الوزراء ونبيه بري رئيس مجلس النواب.

ففي أواخر العام الماضي اتهم أحد الوزراء (محمود أبو حمدان) المقربين إلي نبيه بري رئيس مجلس النواب، السيد رفيق الحريري بمحاولة الانتفاع من عملية بيع أراضي متضمنة فندق سان جورج الذي يشارك فيه الحريري، واعتبر هذا الخلاف أحد مظاهر الصراع بين الحريري وبري، وعلى أثره أعلن الحريري أنه لا يستطيع العمل في ظل الانقسامات في الحكومة وأعلن عن نيته تقديم استقالته. غير أن

تدخل الرئيس الأسد أبى إلى تراجع الحريري عن هذه الاستقالة مع بقاء الحكومة كما هي بدون تغيير (وهو ما اعتبره البعض هزيمة سياسية للحريري).

ثم تجدد هذا الخلاف ثانية بمناسبة فتح ملف التمديد البرنامجي، فقد كان الحريري وبرى يتنافسان، الكل يريد أن يكون له الفضل في بقاء الهراوي في قصر بعبدا. وعندما عاد بربى من دمشق في ١٧ مايو وأعلن قرار تأجيل حسم مسألة التمديد سافر الحريري إلى دمشق وأعلن نيته تقديم الاستقالة. وبالفعل قدم الحريري استقالته في ٢٠ مايو ثم أعيد تكليفه في اليوم التالي بتشكيل الوزارة من جديد. وهو ما رآه المراقبون ترخية للحريري بإطلاق يده في تشكيل الحكومة.

وكان فتح ملف النفايات السامة مناسبة أخرى لتجديد الصراع بين الرئيسين الحريري وبرى. عندما أثار النائب سمير عون قضية دفن النفايات السامة في لبنان وطالب باستقالة سمير مقبل وزير البيئة.

والحقيقة أنه بغض النظر عن طبيعة القضايا الخلافية بين رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، فإن الأمر المؤكد هو أن النخبة اللبنانية تواجه أزمة مصداقية حادة تتمثل إيجابها في :

أ) الصراع بين قطبي التوريكا (رفيق الحريري ونبيه بربى) وتكرار تقديم الحريري استقالته ثم تراجعها منها مما يطرح التساؤلات حول مصداقيته.

ب) إثارة قضايا الفساد خاصة بعد إسقاط الحصانة من النائب يحيى شماس بعد اتهامه بالإتجار في المفسدات، بالإضافة إلى اتهام النائب نجاح واكيم لرفيق الحريري بإجراء سلسلة من الاتفاقات المشبوهة.

ويؤدى ذلك إلى التآكل التدريجي لشرعية النخبة في لبنان وتزايد أهمية (ومصداقية التفاعلات السياسية خارج جهاز الدولة.

ثانياً : التطورات على مستوى القوى السياسية غير الممثلة في جهاز الدولة

يمكن ارجاع الأهمية المتزايدة للتفاعلات خارج إطار جهاز الدولة إلى ٣ أسباب اساسية :

أ) ضعف درجة تمثيل مجلس النواب اللبناني لخريطة القوى السياسية على الساحة اللبنانية، نظراً للمقاطعة المسيحية للانتخابات التي أفرزت المجلس.

ب) تآكل شرعية النخبة السياسية في لبنان.

ج) تآكل قيمة المواطن في لبنان كإحدى نتائج الحرب الأهلية.

والواقع أننا يمكن أن نرصد - خارج إطار جهاز الدولة - تحركات سياسية مؤثرة، لعل أهمها يتم على مستوى الطوائف .. فيمكن للمراقب للتطورات اللبنانية أن يرصد اتجاهها مارونياً للعودة إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في لبنان، وذلك على الرغم من أن البعض يرى أن هناك توجهاً حكومياً (خاصة

فى أمقاب محاكمة سمير جعجع) لتهميش المسيحيين، فمن ناحية أصدر الفاتيكان قراراً بترقية البطريرك اللبناني إلى كارينال، فيما فسره بعض المراقبين بأنه دعم معنوى لقدرة البطريرك نصر الله صفير (الذى يعد من أقطاب المعارضة المسيحية)، على قيادة عودة مسيحية - ومارونية على وجه الدقة - للحياة السياسية. ومن ناحية ثانية فقد التقى نبيه برى (كما ذكرت صحيفة نداء الوطن) بالعماد ميشال عون فيما وصف بأنه تشجيع من برى لهذه العودة المسيحية للحياة السياسية.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد لبنان اضطرابات عمالية قادها الاتحاد العمالى فى لبنان احتجاجاً على رفع أسعار البنزين، كما اضرب موظفو المصارف اللبنانية عن العمل نتيجة لفشل مفاوضاتهم لتحسين الأجور.

والمفارقة الملحوظة هنا هو أن هذه الاضطرابات، التى تتم بشكل يخرج عن القواعد التقليدية للنظام السياسى اللبنانى، تعد التحرك الوحيد الذى تتمثل فيه بشكل كامل - ولأول مرة - قيم المجتمع المدنى، حيث الارتباط فيها مهنى يتجاوز الولاءات التحتية. الأمر الذى يطرح السؤال حول ما إذا كان النظام اللبنانى الذى قام فى ظل الجمهورية الثانية يسير فى اتجاه مسدود بحيث يعتبر العمل خارج إطار هذا النظام هو السبيل لتجاوز الطائفية !!

* الأردن



* اعد هذا التقرير الخاص بالأردن الباحث سامح فوزي

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٣ ٪	تاريخ الاستقلال: ١٩٤٦/٥/٢٥ م عن الادارة البريطانية
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٠	نظام الحكم: ملكي دستوري
معدل الامية للكبار: ٢٠ ٪	إسم رئيس الدولة: الملك حسين بن طلال
ميزان الموارد: - ١٩,٩ ٪	إسم رئيس الحكومة: عبد الكريم الكباريتي
اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٦٩٧٢	عدد المحافظات: ٨ محافظة
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٧	العاصمة: عمان
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٥	المساحة (كلم ^٢): ٨٩
معدل الخصوبة الكلية : ٥,١	عدد السكان (مليون): ٤,١
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي النساء: ٤٦ ٪	معدل الزيادة السكانية: ٣,٣ ٪
عدد السكان لكل طبيب: ٢٤٨٠	الديانات: ٩٢ ٪ مسلمون ، ٨ ٪ أقباط
	متوسط الدخل الفردي (دولار): ١١٩٠
	الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار أردني): ٣٨٨١
	العملة: دينار أردني
	سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
	الدولار = ٠,٦٩٣ دينار أردني
	اجمالي الصادرات (مليون دولار): ١٢٣٢
	اجمالي الواردات (مليون دولار): ٣٥٣٩
	متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ ٪

يوميّات الأحداث

يناير

- ١/٨ أحزاب المعارضة تنتقد مشروع قانون للتقاعد يفتقر إلى العدالة والمساواة.
- ١/٤ ولي العهد الأمير الحسن بن طلال يلتقي بممثلين للحركة الإسلامية.
- ١/٧ حكومة أردنية جديدة برئاسة زيد بن شاكر.
- ١/١٢ مشروع قانون انتخاب جديد يرفع عدد الدوائر إلى مائة دائرة.
- ١/١٧ وفد من أحزاب المعارضة الأردنية يزور سوريا لبحث قضايا السلام.
- ١/١٩ وزارة الداخلية تحل مجموعات العنف الدولية بعد تصاعد الخلافات بين أعضائها.
- ١/٢٩ الحكومة الأردنية تفوز بثقة البرلمان بأغلبية ٥٤ صوتاً.

فبراير

- ٢/١ متحدث باسم النواب الإسلاميين يؤكد استمرار مواجهة التطبيع سلمياً.
- ٢/٢ نقيب الصحفيين الأردنيين سليمان القضاة يفوز بمنصب رئيس منظمة الصحافة العالمية.
- ٢/٥ الملك حسين يقيم مأدبة عشاء تكريماً لوفد الكنيست الاسرائيلي الذي يزور الأردن.
- ٢/٧ محاميتان أردنيتان ترفعان دعوى أمام محكمة العدل العليا تطعنان فيها بشرعية المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.
- ٢/٨ المعاهل الأردني يقبل دعوة الرئيس الاسرائيلي عيزرا وايزيمان لزيارة القدس.
- ٢/٩ استطلاع للرأي يؤكد ان غالبية الشعب الأردني تؤيد إقامة روابط وحدوية بين الأردن وكيان فلسطين.

- ٢/١٠ الحكومة الأردنية تعد تشريعات ترفع فيها اسم اسرائيل من قائمة الدول المعادية.
- ٢/١٢ المعارضة الأردنية تدعو الحكومة لوقف الممارسات ضد الحريات العامة.

٢/١٣ سعد هائل سرور رئيس البرلمان يهدد باتخاذ اجراءات ضد تجاوزات توجان الفيصل.

٢/١٦ نقيب المحامين يؤكد مجدداً رفضه للتطبيع مع اسرائيل.

٢/٢١ المعارضة تستنكر تصريحات نائب الرئيس السوري العسيرة للأردن.

٢/٢١ تنسيق بين احزاب المعارضة يحول دون تمرير قوانين إلغاء التطبيع.

مارس

٢/١ الأردن يلغى التجنيد الاجباري.

٣/٦ وزير العدل الأردني هشام التل يشطب معامى الضفة من الاشتراك في انتخابات نقابة المحامين.

٣/١١ فوز المعارضين للتطبيع في انتخابات نقابة المحامين.

٣/١٢ محكمة التمييز تبرئ المتهمين في قضية «جامعة مؤتة» الشهيرة.

٣/١٥ صحفيون اردنيون يغربون عن الطعام احتجاجاً على إيقاف صحيفة «البلاد».

٣/١٨ النيابات العامة تطعن في انتخابات نقابة المحامين.

٣/٢١ الإسلاميون يفوزون بغالبية مقاعد مجلس الطلاب بالجامعة الأردنية.

٣/٢٢ أربعة وأربعون نائباً يطالبون بعهدة استثنائية لوقف مقاطعة اسرائيل.

ابريل

٤/٣ اعتقال ٣٧ اسلامياً بتهمة التخطيط لضرب السياحة.

٤/٣ المعارضة الأردنية تدين الغزو التركي لشمال العراق.

٤/١٦ التيار الممتدل يفوز في انتخابات رابطة الكتاب الأردنيين.

٤/٢٢ التحقيق في أحداث شغب وقعت بالجامعة الأردنية.

٤/٢٤ نقابة أطباء الأسنان تؤكد مجدداً رفضها الكامل للتطبيع مع اسرائيل.

٤/٢٥ أطباء الأسنان يرفضون علاج الإسرائيليين بسبب تدني تفقات العلاج.

مايو

٥/١ أحزاب المعارضة تعلن تمسكها بعقد مؤتمرها لمجابهة التطبيع.

٥/٢٣ الملك حسين يلتقى بمجلس الأعيان والنواب لحثهما على تحرير القوانين المقاطعة لاسرائيل.

٥/١٧ اجتماع غير رسمي لمجلس النواب الأردني يطالب بتجميد السلام مع اسرائيل.

٥/٢٧ السلطات الأردنية تمنع دخول سيف الإسلام حصن البنا إلى الأردن.

٥/٢٨ مؤتمر شعبي حاشد ضد التطبيع.

٥/٢٩ السلطات تمنع مؤتمر المعارضة بعد اتهامها بالدعوة إلى «الفتنة».

يونيو

٦/٤ مقتل اسلاميين في معركة بالرصاص مع الأمن في عمان.

٦/٥ كشف تنظيم اصولي خطط لضرب مصانع أمريكية يدعى «جماعة التجديد الإسلامي».

٦/٨ مجلس النواب يؤجل مناقشة إلغاء قوانين تحظر التعامل مع اسرائيل.

٦/١٠ المعارضة الأردنية تعمل مجدداً لعقد مؤتمرها المناهض للتطبيع.

٦/١١ وفد من حزب الأحرار الأردني المؤيد للسلام يقوم بزيارة لاسرائيل.

٦/١٢ الأردن يبلغ اسرائيل فك ارتباطه بالأوقاف الإسلامية بالخضفة ما عدا القدس.

٦/١٣ الملك حسين ينتقد المعارضين للسلام، ويؤكد أن التطبيع ليس مفروضاً من الدولة على الشعب.

٦/١٧ نواب القوى الإسلامية يدعون الحكومة الأردنية لوقف ترحيل النازحين الفلسطينيين من المخيمات.

٦/١٩ محاكمة مواطن سعودي بتهمة القيام بأعمال ارهابية مع مجموعة من «الأفغان العرب».

٦/٢٠ نقابة المحامين تعاقب أحد أعضائها لزيارته اسرائيل.

٦/٢٢ الأردن يرفض استقدام اسرائيل لعمال اردنيين.

٦/٢٤ جبهة العمل الإسلامي تهدد بمقاطعة الانتخابات البلدية في الأردن.

٦/٢٤ الملك حسين يستقبل اثنين من النواب العرب بالكنيست الإسرائيلي.

٦/٢٦ النقابات المهنية الأردنية تعلن رفضها القاطع لسدور قانون الصحافة بمصر.

٦/٢٨ مضادة عنيفة بالبرلمان الأردني حول قضيتي التطبيع، وإلغاء المقاطعة.

٦/٢٩ البرلمان الأردني يوافق على مشروعات قوانين تقضى بوقف مقاطعة اسرائيل.

يوليو

٧/١١ انتكاسة قاسية للتيار الإسلامي في الانتخابات البلدية.

٧/١٩ المحكمة الأردنية تصدر أحكاماً بإعدام ٩ مواطنين، وإطلاق سراح مواطن سعودي منهم.

٧/٢٢ مساجلات ساخنة حول مشروع قانون إلغاء المقاطعة مع اسرائيل.

٧/٢٦ البرلمان الأردني بأغلبية واضحة يقر وقف مقاطعة اسرائيل.

٧/٢٧ ندوة لأحزاب المعارضة حول قانون وقف مقاطعة اسرائيل.

٧/٣٠ رابطة الكتاب الأردنيين تحذر من الجري وراء التطبيع.

أغسطس

٨/١ اندماج أربعة احزاب يسارية تحت اسم الحزب الديمقراطي الموحد الأردني.

٨/١٧ احزاب المعارضة الأردنية تدعو لعدم التدخل في شئون العراق.

٨/١٩ علماء مسلمون يفتون بتحريم بيع الأرض والعقارات للإسرائيليين.

سبتمبر

٩/٤ محاكمة ١٣ إسلامياً من مجموعة «تبعية الإمام».

٩/١٥ اثنان وعشرون قاضياً يتقدمون بالاستقالة احتجاجاً على عدم التجاوب مع مطالبهم.

٩/١٤ النواب الإسلاميون يفضلون في طرح الثقة البرلمانية بوزير العدل.

٩/١٤ البرلمان الأردني يسمح لنواب «العمل الإسلامي» بالعودة إلى الخطابة بالمساجد.

٩/١٩ تلجأ الخلافات داخل حزب جبهة العمل الإسلامي.

٩/٢٠ أهالي مدينة إربد يرفضون استقبال السفير الإسرائيلي.

٩/٢٥ الأحزاب والنقابات تهاجم الحكومة الأردنية بسبب اتساع نطاق الاعتقالات.

٩/٢٧ تصاعد المعركة بين الحكومة والمعارضة حول التطبيع.

أكتوبر

١٠/٢ ثلاثة نواب اردنيين يهددون بالانسحاب من جبهة العمل الإسلامي.

١٠/١١ الملك حين يصف القوى المعارضة لاتفاقات السلام مع اسرائيل بأنها « تعيش في الماضي ».

١٠/١٥ نواب جبهة العمل الإسلامي يرشحون عبد الله المكايلة لرئاسة مجلس النواب.

١٠/٢٢ جبهة « العمل الإسلامي » تقاطع قمة عمان.

١٠/٢٣ الأمير رعد بن زيد يعين نائباً للملك حسين.

نوفمبر

١١/٣ منع توزيع صحيفة « البلاد » الأردنية بغزة لانتقاد ياسر عرفات.

١١/٩ انقسام في الصحف الأردنية حول نشر اعلان مدفوع الأجر من السفارة الاسرائيلية.

١١/١١ اندماج حزبي الوحدة الشعبية والأمة في حزب واحد أطلق عليه « الوحدويون ».

١١/١١ الملك حسين يطالب بمعاذ السعداء بمقتل رابين.

١١/١٢ الحكومة الأردنية تعيد النظر في قانون المطبوعات والنشر.

١١/١٤ المدعي العام يأمر بحبس رئيس تحرير صحيفة البلاد لانتقاد مراقب عام الإخوان المسلمين بشكل غير لائق.

١١/١٩ الملك حسين يثو بقبول البديل الكنفيدرالى لحل المشكلة الفلسطينية في شكلها النهائي.

١١/٢٧ القوى الإسلامية الوطنية والقومية والمعارضة للتطبيع تحقق نجاحاً كاسحاً في انتخابات الشعب الهندسية لنقابة المهندسين الأردنيين.

ديسمبر

٨/ الحكومة الأردنية تقرر ابعاد السكرتير الأول في السفارة الإيرانية في عمان وتعتبره شخصاً غير مرغوب فيه.

١٠/ الحكومة الأردنية تعلن عن رفضها الإفراج عن نقيب المهندسين الأردنيين ليث شبيلات بحجة عدم استكمال التحقيقات.

١٢/١١ نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام الأردني خالد الكرتي يدافع عن توجهات الحكومة الأردنية حيال الصحافة، ويؤكد علي حرصها على تهيئة أفضل الأجواء للصحافة.

١٢/١٢ مجلس النقيب الأردنيين الذي يضم رؤساء النقابات المهنية في عمان يطالب السلطات الأردنية بالإفراج عن ليث شبيلات نقيب المهندسين الأردنيين.

١٢/٢٣ الحكومة الأردنية تحيل حزب الشعب الديمقراطي « حشد » إلى القضاء بتهمة ارتباطه بمنظمة فلسطينية.

١٢/١٤ القضاء يسمح لنقابة الأطباء بتعطيل النقابة لأطباء الضفة الغربية الفلسطينية بحضو في مجلسها رغم اعتراض الحكومة.

١٢/١٥ الأحزاب الوطنية الوسطية تبدأ دورها التوقيفي في إمتصاص أزمة شبيلات، في الوقت الذي أعلنت فيه المعارضة الأردنية استنكارها للإجراءات التعسفية الحكومية.

١٢/٢٩ السلطات الأردنية تعتقل مدداً من المواطنين الأردنيين من أمام سجن الجويده طالبوا بالإفراج عن سجناء الرأي وخاصة نقيب المهندسين شبيلات.

١٢/٣١ نقابة المهندسين الأردنية تعلن الإضراب عن العمل لمدة ساعتين تضامناً مع شبيلات.

أعضاء على الأحداث

يمكن القول أن عام ١٩٩٥ بالنسبة للمجتمع المدني الأردني، هو عام الموقف من التطبيع، حيث انصبت كل فعاليات العمل السياسي غير الرسمي في الاتجاه الرافض بشكل مطلق ومتحد أحياناً لكافة محاولات التطبيع التي قامت بها الحكومة. وإلى جانب معركة التطبيع فقد شهدت الحياة السياسية الأردنية معارك سياسية أخرى كالانتخابات البلدية، ولكن لم يغب عن المناخ العام التي أحاط بها مساجلات التطبيع والمقاطعة.

(١) الأحزاب:

حسبما هو معروف أن الخريطة الحزبية الأردنية تشكلت معها خلال عام ١٩٩٢ حيث تأسس ما يربو على ثلاث وعشرين حزباً. وقد كان الاقتناع السائد آنذاك أن الدول التي تتحول بشكل فجائي وقسري من الأحادية إلى التعددية السياسية، تعرف في بداية الأمر ظاهرة تضخم عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية والتي لا يكون لمعظمها أية غالبية أو شعبية تذكر بالشارع السياسي.

وخلال عام ١٩٩٥ ظل حزب جبهة العمل الإسلامي أكثر الأحزاب شعبية وتسيدهم للشارع السياسي، ويرجع ذلك - ضمناً - إلى تلاقي المشاعر الشعبية مع توجهات الحزب في الرفض الكامل لمحاولات التطبيع مع إسرائيل، وقد شهد الحزب خلافات شديدة في خريف عام ١٩٩٥ بسبب تباين المواقف الداخلية إزاء مسألة التطبيع مع إسرائيل، وهو تباين في الدرجة وليس في النوع. بمعنى أن هناك اجماعاً داخلياً على رفض كافة صور التطبيع إلا أن هناك تياراً داخلياً بزعامة الأمين العام الدكتور أسحاق الفرعان ومعه عدد من مسؤولي الحزب يرون أن الاشتراك في حكومة أردنية من قبل ثواب أو شخصيات حزبية إسلامية هو مطلوب في هذه المرحلة للتأثير على قرارات الحكومة المندفعة نحو التطبيع، في الوقت الذي يرفض فيه فصيل آخر هذا التوجه برمته. على أية حال فقد تناسى حدة الاختلاف حين صدر حكم محكمة العدل العليا الأردنية الذي يقضي ببطان قرار وزارة الأوقاف بمنع خطباء حزب جبهة العمل الإسلامي من الخطابة في المساجد، واستثنى الحكم ثلاثة من المتشددين هم النائب أحمد الكوفحي والشيخ عبد المنعم أبو زنت والنائب همام سعيد. مما حدا بهؤلاء إلى اتهام زملائهم من المعتدلين بأن حكم المحكمة جاء نتيجة صفقة بين زعامة الحزب والحكومة. ولشدت الخلاف حين قرر المكتب التنفيذي للحزب تجميد عضوية أبو زنت وحماد والإكتفاء بإصدار الكوفحي، وقد رفض الثواب الثلاثة العقوبات بدعوى أنها صدرت عن جبهة حزبية غير مخولة بإصدار مثل هذه العقوبات التي تعتبر من صلب اختصاصات مجلس الشورى، هذا وقد شكل الحزب محكمة مركزية لفرض الخلافات وإصدار الأحكام الحزبية والعقوبات والجزاءات ضد المخالفين، في محاولة للخروج من هذا المأزق، الذي ترك أثراً

بالشارع السياسي، وبخاصة أن الأعضاء الثلاثة يتمتعون بشعبية ملحوظة.

إلى جانب ذلك فقد تشكلت لجنة برئاسة الدكتور عبيد السلام الصالاس تسمى «لجنة السبعين» لمناقشة مختلف الأحزاب لخفض عددها حتى يصل إلى ١٢ حزباً، وبخاصة في ضوء التوجهات المستمرة في هذا الصدد من جانب الملك حسين. وقد أسفرت هذه المحاولات عن اندماج أربعة أحزاب يسارية في حزب موحد يضم عدداً من الشخصيات العامة. وهذه الأحزاب هي «الديمقراطي الاشتراكي الأردني» بقيادة عيسى مدانات المنشق عن الحزب الشيوعي الأردني، «العربي الديمقراطي الأردني» بقيادة علي عامر. أما الحزب الرابع فهو غير مرخص حتى الآن «التيار الديمقراطي»، وأصبح عيسى مدانات الأمين العام للحزب الجديد. واندمج أيضاً حزباً «الوحدة الشعبية» و«الامة» في حزب واحد جديد أطلق عليه اسم «الوحدويون» كحزب وسط قريب لتوجهات الحكومة الأردنية. وقد أعلن الحزب تأييده للمسييرة السلمية مؤكداً ضرورة تطبيق كافة القرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ومع نهاية العام أحالت الحكومة الأردنية حزب الشعب الديمقراطي «حشد» إلى القضاء بتهمة الارتباط بمنظمة بالجيبة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حوانمة تنظيمياً وفكرياً ومالياً، وهو ما حظره قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ عام ١٩٩٢ ليشتعل الموقف من جديد بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة المتواجدة على الساحة الأردنية، وقد تخوفت الأحزاب الوطنية الوسطية من تصاعد التوتر وحاولت التدخل لامتصاص الأزمة، ولكن يبقى الحال على ما هو عليه لنتنظر عاماً جديداً وتوترات جديدة.

واستكمالاً لرفض النقابات لمسياسة التطبيع وإفشال مرامي مطالب الحكومة الأردنية لضم اهتمام النقابات بالشؤون المالية، حققت القوى الإسلامية الوطنية والقومية الراضية للتطبيع مع إسرائيل نجاحاً كاسماً في انتخابات الصيف الهندسية السبع لنقابة المهندسين، حيث حصلت القائمة البيضاء المصنفة للإسلاميين على ٤٠ مقعداً من أصل ٤٩، وحصلت القائمة الخضراء التي تضم اليساريين والقوميين والوطنيين على المقاعد التسع الباقية، ويخرج أنصار التوجه الحكومي صفر اليمين، وقد حققت نقابة الأطباء نصراً جديداً، بعد أن أصدر القضاء حكماً يلغي طلب وزير الصحة الأردني بإلغاء تمثيل النقابة لأطباء الضفة الغربية الفلسطينية بعضو في مجلسها.

وأمام هذه الهزائم المتتالية، لم تجد الحكومة الأردنية سوى استخدام نفوذها للتدخل لمحد من دور النقابات المهنية الراضية لمسياسة التطبيع، حيث قامت مع نهاية عام ١٩٩٥ باعتقال نقيب المهندسين ونقيب النقابات الأردنيين ليث شبيلات بتهمة العيب في المقام السامي للعاهل الأردني الملك حسين، وإقامة علاقات سرية مع القيادة الإيرانية، والنيل من مكانة الدولة، وقد أكد مصدر قضائي على وجود مضبوطات لدى المحكمة تثبت إدانة شبيلات، واشتعل الموقف بين النقابات والحكومة حيث أصدر مجلس نقابة المهندسين الأردنيين ومجلس القضاء بيانين أدانا فيه تلك التصرفات الحكومية وطالبا بسرعة الإفراج عن شبيلات، وتطور الأمر إلى إحراق المهندسين الأردنيين عن العمل لمدة ساعتين

كخطوة أولى لتصعيد الموقف، وقد حاولت الأحزاب الأردنية الوطنية الوسطية القيام بدور توفيقى فى الأزمة وامتصاص الغضب إلا أن كافة المحاولات باءت بالفشل، خاصة بعد أن وضحت نية الحكومة الأردنية فى تهيمش دور المؤسسات الوطنية وتحجيم دور النقابات المهنية.

ب) النقابات:

من أبرز الأحداث النقابية خلال عام ١٩٩٥ الانتخابات التى جرت بنقابة المحامين، والتى تأثرت بشكل مباشر بمعركة الوطن الكبرى بين مؤيدى التطبيع مع إسرائيل ومعارضيه.

فقد جرت الانتخابات فى ظل تيارين، هما القوى الوطنية والقومية والتى تتمثل فى قائمة يرأسها نقيب المحامين الحالى الدكتور/ كمال ناصر، وقائمة غير مكتملة يرأسها النقيب السابق حسين مجلى، وتيار القوى الإسلامية، ويتمثل فى قائمة تضم ستة مرشحين أملاً فى الفوز بأكثرية أعضاء مجلس النقابة المكون من نقيب وعشرة أعضاء، ورغم أن نقابة المحامين - بشكل عام - ترفض التطبيع مع إسرائيل إلا أن قائمة الدكتور كمال ناصر كانت معبرة بشكل متشدد عن رفض كافة صور التطبيع، وقبل الانتخابات، وجه وزير العدل هشام التل مذكرة إلى نقيب المحامين تقضى بمنع كافة المحامين المقيمين فى الضفة الغربية المحتلة من المشاركة فى انتخابات نقابة المحامين وعلى القرار بأنه يمثل تطبيقاً لقرار فك الارتباط الإدارى والقانونى مع الضفة الغربية الذى صدر عام ١٩٨٨. وقد أجريت الانتخابات على جولتين فى جو شديد التوتر وفاز الدكتور/ كمال ناصر بمنصب نقيب المحامين، بعد مشاركة محامى الضفة الغربية فى تجاهل وأضع لقرار الحكومة بشطب أسمائهم من القوائم.

ويلاحظ أن أصوات محامى الضفة الغربية فى الجولة الثانية من الانتخابات ذهب لصالح الدكتور ناصر مما أسهم فى فوزه بـ ٨٦٨ صوتاً مقابل ٦٧٣ صوتاً لصالح منافسه خلف مساعدة، وكانت الأصوات تشتتت فى الجولة الأولى بين خمسة مرشحين ولم يحصل أى منهما على الأغلبية المطلقة.

وتحاول الحكومة جاهدة «أرئنة» النقابات بمعنى قصر الإنضمام لها على من يحملون الجنسية الأردنية، فى محاولة لحصار النقابات فى موقفها الرافض للتطبيع.

ج) معركة التطبيع

تقود أحزاب المعارضة والنقابات المهنية معركة شديدة الوطأة ضد كافة صور التطبيع مع إسرائيل. وهو رفض يلقى الحكومة الأردنية وكثيراً ما اضطرها لتغيير مواقفها أو التخفيف من غلوائها، ومن أبرز الأحداث المهمة فى المعركة المستمرة ضد التطبيع فكرة عقد مؤتمر جماهيرى حاشد. وكان قد حدد نهاية شهر مايو موعداً لهذا المؤتمر، إلا أن السلطات الأردنية تدخلت فى المحطات الأخيرة وحالت دون انعقاده بعد اتهام أحزاب المعارضة «بالتواطؤ مع جهات خارجية، والدعوة إلى الفتنة والتحريض على الأمن والاستقرار، والتجنى على تاريخ الأردن وشعبه وقيادته» وقد وصف المشاركون فى هذا المؤتمر أن ذلك الاجراء الأمنى يمثل «إساءة إلى المسيرة الديمقراطية» وأنه «إساءة للحكومة أكثر مما إساءة إلى

المعارضة، وعلى حد قول نقيب المهندسين ليث شبيلات « أن الحكومة تعمل على قمع الرأى المعارض، بحجة أن على الأقلية الرضوخ لرأى الأغلبية، دون السماح للأقلية بالتعبير عن رأياها، واستنكرت أوساط المعارضة تعطيل الحكومة المستمر لهذا المؤتمر ثم الغاءه فى اللحظة الأخيرة.

وواقع الأمر أن مواجهة التطبيع بات يمثل محوراً ساخناً فى علاقة كل من الأحزاب والنقابات من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى، فقد رفض حزب جبهة العمل الإسلامى المشاركة فى الحكومة الأردنية رغم المشاورات المكثفة التى أجريت معه تحت رعاية ويحضور الأمير الحسن ولى العهد، وكثيراً ما حاول ضواب جبهة العمل الإسلامى بالتصديق مع قوى المعارضة تعطيل جلسات مجلس النواب الأردنى للحيلولة دون تمرير قوانين لصالح التطبيع مع إسرائيل، وقد حالهم التوفيق مرة واخفقوا فى ذلك مرات، واستطاعت الحكومة تمرير القوانين وإن كانت هناك اعتبارات الحذر والخوف من تصعيد الموقف قد سيطرت على صياغة البنود الخاصة بالقوانين، ورغم أن حزب الأحرار - وهو حزب هامشى - قام بزيارة لإسرائيل إلا أنه منى بمعارضة شديدة، بل أن رئيسه تعرض لإجراءات عقابية من جانب نقابة المحامين التى ينتمى إليها.

أما النقابات المهنية فهى تقود معركة ضد التطبيع لا تقل شراسة عن المعركة الحزبية، وقد تسبب ذلك فى هجوم حكومى مستمر عليها. فقد انتقد الملك حسين النقابات المهنية بزعم تدخلها فى السياسة واتهمها فى الوقت ذاته بإحتكار أقلية لمراكز قيادتها، وقد شورت نقابة أطباء الأسنان حظر علاج الإسرائيليين إلا فى الحالات القصوى، وأكد النقيب رفضه للتطبيع مع إسرائيل لعدم عودة الحكومة العربية والفلسطينية، وهو أمر أكدته كافة النقباء الآخرون، بل أكد صراحة ليث شبيلات نقيب النقباء، أن الأردن ونظامه يمران فى أخطر مرحلة من مراحل وجودهما فى التاريخ، ضيقا للقبلة والتوجه، وانقلاب فى الأهداف وإدارة ظهر للعرب باعتبارهم أجانِب والارتقاء فى أحضان الصهاينة، وأكد إبراهيم العيسى رئيس رابطة الكتاب الأردنيين الذى جرى انتخابه هذا العام ويوصف عادة بالاعتدال وأثنا لا تنصب أنفستحكاً على زملائنا من الألباء والمثقفين الأردنيين والعرب، ولكن نتمنى من بعضهم أن لا يذهب بعيداً فى عشق التطبيع مع إسرائيل.

ويرجع أن تكون المعارضة الحزبية والنقابية الشديدة هى التى هدأت = ولو قليلاً - من اندفاع الحركة الأردنية للتطبيع مع إسرائيل، ولاسيما فى مجال العمالة، حيث اضطرت الحكومة إلى رفض عرض إسرائيلى باستقدام عمالة أردنية، رغم أن معدل البطالة يصل إلى ١٨٪ من جملة العمالة فى الأردن.

٥) الانتخابات البلدية

أجريت هذه الانتخابات لأول مرة بمشاركة الأحزاب السياسية، وبلغ عدد المرشحين ٤٣٥٦ مرشحاً، يتنافسون على ٢٥٩ مقعداً بلدياً فى جميع أنحاء الأردن، وبالمطبع فى ظل المناخ الراهن فى الأردن جرى تسييس الانتخابات المحلية واللعب بورقة التطبيع كورقة انتمائية واحة، خاصة من جانب القوى التى

تتخذ موقفاً مناهضة لمحاولات التطبيع التي تقودها الحكومة الأردنية.

وقد تعرض حزب جبهة العمل الإسلامي لإنتكاسة واضحة رغم التحذيرات الواضحة التي أطلقها الحزب عشية الانتخابات بأن الرغبة قائمة بالإنسحاب في حالة شعوره، أن تزويراً واضحاً سيقع أو تجاوزاً مشيخاً أساسياً سيحدث، وأجريت الانتخابات في جو هادئ، بشكل ما، ولاحظ المراقبون أن الحكومة ربما تخلت هذه المرة عن دورها «المحايد» في انتخابات بلدية الزرقاء - على سبيل المثال - مما يعني أنها توجه رسالة قوية مبناها أن السلطة لن تقف موقف المتفرج بعد الآن وستسعى إلى محاصرة وعزل الحركة الإسلامية، واستهدفت بلدية الزرقاء بشكل أخص بوصفها العقل الأهم للحركة الإسلامية والمنطقة الوحيدة التي سيطرت عليها الحركة في السابق، وقد وصفت مصادر حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات بأن «ممارسات السلطة تؤكد أن الحكومة بأجهزتها وإمكاناتها دخلت منافساً»، واتهمت السلطة بتوجيه أفراد القوات المسلحة بحلباس مدنية للإدلاء بأصواتهم لمصلحة الكتلة الوطنية التي تدعمها الحكومة.

وفاز في هذه الانتخابات «حزب التجمع الوطني الأردني» برئاسة ١٧ مجلساً بلدياً، إلى جانب فوز ٣٢ عضواً من مناصره بمعضوية المجالس البلدية من هذا المجالس ومجالس أخرى.

أما حزب جبهة العمل الإسلامي فقد فاز برئاسة ١٠ مجالس بلدية من أهمها مجلسا بلديتين أريد في شمال الأردن، والكرل في جنوبه، وكان هذا الحزب انسحب من لانتخابات قبل انتهاء عملية الاقتراع في كل من بلدي الزرقاء والرسمية إلى الشرق من عمان، احتجاجاً على ما وصفه بالتدخل الحكومي في الانتخابات هناك.

ومن ناحية أخرى فقد أعدت وزارة الداخلية مشروعاً جديداً لتقسيم الدوائر الانتخابية، بمقتضاه أصبح هناك مائة دائرة انتخابية، لكل دائرة مقعداً واحداً بعد أن كانت ثمانين مقعداً.

وأبقى المشروع على نظام الصوت الواحد لكل ناخب، وأضاف تعديلات على عملية الانتخاب وفرز الأصوات، وسوف يتم العمل بالقانون اعتباراً من الانتخابات البرلمانية القادمة.

٥ العنف

في تطور مهم وصف بأنه «سابقة» في تاريخ القضاء الأردني، قضت محكمة التمييز في مارس ١٩٩٥ حكماً صادراً من محكمة أمن الدولة يقضي بإدانة عشرة متهمين، بتهمة التآمر لاقتيال الملك حسين وقلب نظام الحكم، فيما كان يعرف «بفضية جامعة مؤتة»، وكانت محكمة أمن الدولة أصدرت في مطلع عام ١٩٩٤، أحكاماً شملت عقوبات تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد لمجموعة من العسكريين، وقد كشفت أجهزة الأمن تنظيمًا أمولياً يدعى «جماعة التجديد الإسلامي» تهدف إلى ضرب المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد لوحظ أن التنظيم الجديد كان يستهدف ضرب المصالح الأمريكية وليس الإسرائيلية، وأن جميع أعضائه من أبناء الضفة الغربية، ومن ناحية ثانية فقد قضت المحكمة ببراءة المواطن السعودي محمد

جمال خليفة، وأدانت المتهمين الأردنيين الآخرين بتهمة الاشتراك في مؤامرة للقيام بأعمال إرهابية في الأردن مع مجموعة من «الافغان العرب».

ومن ناحية ثالثة تجرى حالياً محاكمة مجموعة من المتطرفين تدعى «بيعة الإمام» التي القبض عليها وبحوزتها متفجرات ونخيرة يروجى استخدامها بقصد إشاعة بلبلة.

(و) الصحافة

ما زال دور الصحافة الأردنية هذا العام محيراً للغاية، فبالرغم من صدور ثلاث صحف يومية باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية بالإضافة إلى ثلاثين جريدة أسبوعية، إلا أن مضمون هذه الصحف أصبح محل نقد من الملك والبرلمان والشارع الأردني. مما نفع بالمسؤولين إلى محاولات طرح أفكار لتنظيم عملية النشر وتعديل قانون المطبوعات، وأدى هذا الطرح لتشكيل لجنة مُميّبة «لجنة المتابعة» للتشاور والتعاون مع المسؤولين في الحكومة والبرلمان، لمنع نشر أي خبر يسيء للمصلحة الوطنية والأخلاق العامة، ومع نهاية العام لوحظ أن الصحف بدأت في التعامل بإيجابية مع المنجزات الوطنية والحد من أسلوب الإثارة الصحفية، وبقي شبح قانون تعديل المطبوعات والنشر يهيمن على الأجواء الأردنية لنظّل نحن في انتظار المزيد من التطورات من خلال عام جديد.

(ز) حرية التعبير

أبرز حوادث هذا العام قرار وزارة الداخلية الأردنية بتجميد نشاط فرع منظمة العفو الدولية بالأردن بسبب تصاعد حدة الخلافات بين الأعضاء الذين يمثلون الأحزاب الأردنية، وقد جاء قرار وزارة الداخلية بناء على قرار الأمانة العامة للمنظمة في لندن، والذي قضى بتجميد نشاطات المجموعة الأردنية بسبب تزايد حدة الخلافات بينهم. وقضى أيضاً قرار الأمانة العامة حظر إقامة أية ندوات وعدم الاعتراف بأي هيكل من هياكل التنسيق القطري في الأردن، ويضم مكتب الأردن حوالي ٤٠٠ عضواً ينتمون إلى الأحزاب اليسارية والقومية والإسلامية إضافة إلى بعض المستقلين.

خاتمة

يبدو من مسيرة المجتمع المدني في الأردن خلال عام ١٩٩٥ أنها تجربة اكتسبت قوى المجتمع من جرائها العديد من الخبرات وآليات العمل السياسي في ظل المواجهة الرهينة لمحاولات التطبيع مع إسرائيل، وهي بلا شك تجربة ثرية سوف تتكشف مجالها في المستقبل القريب في ضوء التجنيد السياسي، وإيران كإدار جديدة للعمل السياسي والحزبي.

* فلسطين



* أعد هذا التقرير الخاص بفلسطين الباحث ياسر علوي

مؤشرات وأرقام

اجمالي الواردات (مليون دولار): ١٢٩٠٠
متوسط المعدل السنوي للنمو: ١٪
متوسط المعدل السنوي للتضخم: ١٦٪
العمر المتوقع عند المولد (عام): ٧٦
معدل الامية للكبار: ٢٥٪
معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٤
معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦
النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
النساء: ٥٦٪
عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٤١١

المؤشرات المذكورة هي عن فلسطين تحت إدارة
الاحتلال الإسرائيلي

تاريخ الاستقلال: ١٩٨٨/١١/١٥ م، تم إعلان
انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها
القدس وحكومتها في المنفى
نظام الحكم: جمهوري
إسم رئيس الدولة: ياسر عرفات
إسم رئيس الحكومة: لم تشكل بعد
عدد المحافظات: ٦ محافظات
العاصمة: القدس
المساحة (كلم^٢): ٧٧٠، ٢٠
عدد السكان (مليون): ٤، ٤
معدل الزيادة السكانية:
الديانات: مسلمون ، مسيحيون ، يهود ، دروز
متوسط الدخل الفردي (دولار): ٨٤٠٠
الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٣٦
العملة: الشيكل الإسرائيلي
سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
الدولار = ٣ شيكل إسرائيلي
اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٩٤٠٠

يوميّات الأحداث

يناير

١/٤ للمرة الثانية خلال يومين، القوات الاسرائيلية تهاجم مركز شرطة فلسطيني مما يسفر عن مصرع وأصابة ٨ فلسطينيين في غزة والضفة.

١/٥ تشكيل محكمة استئناف فلسطينية مقرها القدس.

١/٩ عرفات وبيريز يبحثان توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني.

١/١٨ مظاهرات في الضفة احتجاجاً على استمرار الاستيطان واشتباكات مع الجيش الاسرائيلي.

١/٢٢ عملية انتحارية للجهاد شمال تل أبيب تقتل ١٨ اسرائيلياً.

١/٢٤ الجيش الاسرائيلي يشن حملة اعتقالات واسعة تؤدي بالعشرات من حماس والجهاد إلى السجن.

١/٢٦ الشرطة الفلسطينية تعتقل العشرات من أنصار الجهاد الإسلامي.

١/٢٠ تأسيس حركة سياسية جديدة في غزة باسم «الحركة الوطنية للتغيير» بزعامة خضر المغربي أحد الأعضاء السابقين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

فبراير

٢/١ إرجاء مودة ٢٥٠٠ من الكوادر الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي بعد فرض اسرائيل طوقاً أمنياً حول الضفة وغزة.

٢/١ انتقال ١٢ فلسطينياً من المعارضة في الضفة.

٢/٨ السلطة الفلسطينية تنشيء محكمة لأمن الدولة.

٢/١٢ اتفاق فلسطيني اسرائيلي على انتخاب رئيس السلطة بالاقتراع المباشر، واستمرار الخلاف حول مشاركة فلسطينيين القدس الشرقية في الانتخابات.

٢/١٤ مظاهرات في الضفة في ذكرى مذبحة الحرم الابراهيمي.

٢/١٦ الشرطة الفلسطينية تعتقل راجي الموراني مدير مركز غزة للحقوق والقانون.

٢/٢٤ عرفت يسلم إسرائيل قائمة بعناصر الشرطة الفلسطينية.

مارس

٢/٨ معتقلو حماس يضرئون عن الطعام في سجون غزة.

٢/٧ الشرطة الفلسطينية تعقل خطيبي مصجدين وعشرين من حماس.

٢/٩ السلطة الوطنية تطلق شيخين من حماس.

٢/١٤ رابطات الصحفيين في غزة تتهم السلطة الوطنية بانتهاك حرية الصحافة.

٢/٢٥ عرفت يعقد أول اجتماع للسلطة الوطنية في اريحا.

إبريل

٤/٢ سلسلة من الانفجارات العنيفة في غزة تقتل ٨ من بينهم قيادي من حماس، وكثائب عز الدين القسام تتهم السلطة الفلسطينية.

٤/٧ السماح لـ ٨ فلسطينياً بالعودة إلى غزة.

٤/٩ مصرع ٧ إسرائيليين وإصابة ٥٥ آخرين في عمليتين انتحاريتين في غزة.

٤/١٠ اعتقال ٢٠٠ من أعضاء حماس في غزة، والشرطة الفلسطينية تعلن حالة تأهب وتقيم حواجز على الطرق.

٤/١٢ الشرطة الفلسطينية تبدأ حملة لنزع السلاح ومقاتلو حماس يرفضون تسليم سلاحهم.

٤/١٦ محكمة عسكرية تصدر في غزة حكم بسجن مضمو في حركة الجهاد ١٥ سنة بتهمة التحريض والإضرار بالأمن القومي.

مايو

٥/٢ أول حكم بإعدام شرطي فلسطيني في غزة.

يونيو

٦/٨ حيدر عبد الشافي يعلن عن تأسيس تجمع فلسطيني جديد باسم «حركة البناء الديمقراطي الفلسطيني».

٦/١١ حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» يختتم أعمال مؤتمره الأول.

٦/١٢ لأول مرة منذ ١٩٦٧ عقد اجتماع لمجلس بلدية القدس الشرقية.

٦/٢١ بدء الإضراب عن الطعام في غزة تضامناً مع المعتقلين.

يوليو

٧/٢١ الجبهة الشعبية تعلن قطع الحوار مع السلطة.

٧/٢٤ اغتيال ثاني ضابط فلسطيني في قصفون ٨ أيام.

أغسطس

٨/٧ الشرطة الفلسطينية تغلق محيطتي «الوطن» و «الاستقلال».

سبتمبر

٩/١٦ الإعلان عن تأسيس المؤسسة الفلسطينية للثقافة والتراث.

أكتوبر

١٠/٨ عرفات يوافق على الإفراج عن ٢ من قادة حماس.

١٠/١٥ الأمن الوقائي الفلسطيني يعيد فتح ٥ مكاتب أغلقها إسرائيل في الضفة.

١٠/٢٨ اغتيال فتحى الشقاقى زعيم حركة الجهاد.

نوفمبر

١١/٢ حملة اعتقالات تشنها السلطة الفلسطينية ضد أعضاء الجهاد ردًا على هجومين انتحاريين بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية.

١١/٢٠ الإعلان عن تأسيس «حزب الخلاص الإسلامى».

ديسمبر

١٢/١٦ اجتماعات بين حماس والسلطة الوطنية في القاهرة.

١٢/١٦ افلاق باب الترشيح للأحزاب المشاركة في الانتخابات.

١٢/٢٢ بدء الحملة الانتخابية.

أضواء على الأحداث

تتمثل الإشكالية الأساسية التي تواجه أي دارس لحركة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي في صعوبة القول بأن هناك مجتمع مدني - بالمعنى الدقيق للمصطلح - في الدول العربية، إذ أن الانتماءات الأولية لازالت لها الغلبة في غالبية الدول العربية، كما أن المؤسسات التي يفترض فيها من الناحية النظرية أن تعبر عن المجتمع المدني (كالأحزاب مثلاً) كثيراً ما تكون مشفخة، أي مرتبطة بولاء أعضائها لشخص مؤسسها أو زعيمها وليس ببرنامج المؤسسة أو مشروعها.

والواقع أنه يمكن القول بشيء من التساهل أن المجتمع الفلسطيني يمثل أحد الإستثناءات للقاعدة السابقة، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن دراسته أكثر سهولة وأقل تعقيداً، بل إن العكس هو الصحيح، فللاوضاع الفلسطينية خصوصيته التي تجعل من دراسته عملية بالغة التعقيد، وتجعل من المستحيل الاقتصار على دراسة تفاعل المجتمع المدني والمجتمع السياسي (على حد تعبير جرامشي، كما هو الحال عند دراسة الحالات العربية، وذلك للإعتبارات التالية:

أولاً : نظراً لخصوصية التجربة الفلسطينية وواقع الاحتلال الذي تعيشه منذ عام ١٩٤٨، فإننا نلاحظ أن المجتمع المدني الفلسطيني - بمعنى التنظيمات الطوعية التي تتجاوز الولاءات الأولية - سابق زمنياً على وجود الدولة (التي لا تزال مسألة وجودها محل تفاوض)، أي أن المجتمع المدني سابق على وجود المجتمع السياسي.

ثانياً : كما أنه، وبسبب طبيعة الوضع الفلسطيني وما أفضى إليه من تعدد ساحات العمل الوطني لمناهضة الاحتلال، فإن كل من المجتمع المدني والسياسي يتوزع على الداخل الفلسطيني والشتات، فالتنظيمات الفلسطينية تتوزع داخل وخارج الأراضي المحتلة، أما عن المجتمع السياسي، فيلاحظ أنه في الخارج يمكن القول بأن صعود نجم منظمة التحرير بدءاً من قرار المجلس الوطني الفلسطيني في يونيو ١٩٧٤ بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين وأعتراف الدول العربية بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي الداخل والخارج، ثم القرار التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٨، في الجزائر بإعلان الدولة الفلسطينية وتبني خيار الدولتين قد أسس نوعاً من المجتمع السياسي له جهاز تنفيذي (الجنة التنفيذية للمنظمة) وتشريسي (المجلس الوطني الفلسطيني)، ويحظى بأعتراف العديد من دول العالم. أما في الداخل فإن إقامة السلطة الوطنية في غزة والضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو قد أسس لما يشبه المجتمع السياسي الفلسطيني في الداخل.

ثالثاً : يؤثر هذا التشتت الجغرافي ولا شك في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسياسي في

الداخل والخارج، فنظراً لاعتبارات لا مركزية الوجود الفلسطيني في الخارج، فإن المجتمع السياسي الفلسطيني في الداخل (وبعض النظر عن أدائه السياسي ومدى تحقيقه لطموحات الشعب الفلسطيني)، أكثر قدرة على التأثير في المجتمع المدني في الداخل بشكل يتجاوز حجم وقدرة هذا التأثير في الخارج.

وأبداً : كذلك فإن عملية إنشاء السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي في الضفة وغزة، أدت إلى حدوث نقطة (لم تتبلور معالمها بعد) لقطاعات من المجتمع المدني التي أصبحت من أركان المجتمع السياسي من ناحية (بتحول عدد من كوادر فتح إلى أعضاء في السلطة الوطنية الفلسطينية)، وإلى تحول عدد من أعضاء المجتمع السياسي في الخارج إلى الداخل (انتقال عناصر من جيش التحرير إلى الشرطة الفلسطينية)، من ناحية أخرى، الأمر الذي يزيد من سيولة وتحقيق الوضع في فلسطين.

خامساً : نريد من هذه السيولة أيضاً معالجة التحول في شرعية المؤسسات والمنظمات الفلسطينية، والتي تشهد كبراًها (فتح) عملية تحول من شرعية النضال إلى شرعية الانتخاب أو الدولة بكل ما يحمله ذلك من تغيرات في طبيعة النخب الفلسطينية وتشكيلاتها (إذ أنه كما للقتال رجاله وتنظيماته، فإن للتنمية رجالها أيضاً)، فالمشكلة التي تثار عادة في أي حركة تحرير تؤول إلى نقطة بناء سلطتها الوطنية على الأرض المحررة هي أن كل من ناضل في مرحلة الثورة يرى أن من حقه أن يتمتع بثمرات نضاله، غير أن التجربة الإنمائية تؤكد أن غالبية الثوار عادة ما يكونون غير مؤهلين لتولي مسئوليات بناء السلطة والدولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور خلافتات وأنشاقات في صفوف النخبة.

سادساً : الواقع أن الانتخابات المزمع إجرائها في أوائل ١٩٩٦ ستكون المحك الرئيسي لتحديد العديد من الاشكاليات في الواقع الفلسطيني. فمن ناحية فإنها ستكون ساحة اختبار لقوة وتماسك المجتمع المدني الفلسطيني بمعنى أن ارتباط نمط التصويت فيها باعتبارات عائلية مثلاً، سيعني أن غياب الولاءات التحتية كان يسبب مقتضيات النضال الوطني ضد الاحتلال، وليس نتيجة لقوة المجتمع المدني الفلسطيني، كما أنها من ناحية أخرى ستوفر آلية لربط المعجل في القضية الفلسطينية (الحكم الذاتي في غزة والضفة) بالوجد (القدس)، إمكانية تصويت فلسطيني من الخارج .. إلخ).

وهكذا، فإن خصوصية الوضع الفلسطيني تجعل من الصعب الاقتصار على دراسة التفاعل بين التنظيمات الفلسطينية في الداخل والسلطة الوطنية، (كما هو الحال عند دراسة سائر الدول العربية)، وإنما تفرض علينا تغطية عدد من القضايا (بجانب الموضوع السابق كالمعارضة الفلسطينية في الخارج، والتنظيمات الجديدة في الداخل، وعلاقة الداخل الفلسطيني بالشتات، والإعداد للانتخابات الفلسطينية، ومنعز لعل من هذه القضايا بإيجاز فيما يلي :

أولاً: السلطة الوطنية والمعارضة :

كان دخول ياسر عرفات مناطق الحكم الذاتي المحدود في ١٩٩٤/٨، إيذاناً بحدوث نقلة نوعية في تطور المجتمع الفلسطيني، فمن ناحية أدى إلى انتقال جزء من المجتمع السياسي (والمدني) في الخارج

إلى الداخل، والى قول بعض كوادر المنظمات الفلسطينية إلى أعضاء في السلطة الفلسطينية من ناحية أخرى.

والواقع أن السلطة الوطنية في مرحلة تحولها من شرعية العودة إلى شرعية الدولة واجهت معضلة ذات طبيعة مزدوجة، فقد كان على السلطة من ناحية أن تسعى إلى تكريس وجودها كدولة (أي كجهاز يحتكر التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع الفلسطيني)، مع الاستفادة من ناحية أخرى بماضيها النضالي الذي يملئ عليها عدم المبالغة في الوقوف أمام القوى الفلسطينية التي ترفع شعار الكفاح المسلح من ناحية أخرى.

قضى سبيل جهدها لاحتكار ممارسة العنف المشروع، كانت قضية احتكار السلطة لامتلاك السلاح (ومن ثم ضرورة نزع سلاح كافة التنظيمات الفلسطينية في الداخل)، في مقدمة أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة بعد ما تبين أن امتلاك الآخرين - أي ما عدا السلطة من تنظيمات - للسلاح يشكل تهديداً حقيقياً للإستقرار كما حدث في المصادمات بين السلطة الفلسطينية وحماس في نوفمبر ١٩٩٤. وقد باشرت السلطة جهدها في نزع السلاح على مستويين: الأول يتم في إطار مؤسسة السلطة ذاتها، فقامت السلطة بنزع سلاح ٦٠ من أفراد السلطة الفلسطينية يشبه في ارتباطهم بحماس والجهاد الإسلامي، والثاني يتعلق بنزع سلاح الفصائل الفلسطينية (خاصة حماس)، وهو ما اصطدم بمعارضة شديدة من حماس.

وكان هذا الصدام نقطة البدء في المعمار الثاني (الذي صار بالتوازي عملية نزع السلاح)، والذي استهدف إثبات كفاءة السلطة كجهاز قمعي قادر على معاقبة خصومه فتعددت حملات الإعتقالات (انظر اليوميات)، كما أصدر عرفات قرار بإنشاء محكمة أمن دولة في غزة.

غير أن السلطة لم تقتصر في سياستها على سيف المعز فقط، وإنما كان هناك أيضاً ذهب، فالسلطة إذ تحاول بناء نوع جديد من الشرعية يعتمد بالاساس على كفاءتها التنظيمية كجهاز دولة، لم تكن بأي حال من الأحوال على استعداد للتضحية بشرعيتها الأصلية التي اكتسبتها من تراثها النضالي على الأقل حتى تتبلور معالم الدولة الفلسطينية المنشودة، ومن هنا كانت حريصة على عدم المبالغة في الوقوف أمام التنظيمات الداعية إلى الكفاح المسلح وإنما حاولت استقطابها بثلاثة طرق مختلفة. الأول يتمثل في تشجيع الانشقاقات في صفوف هذه التنظيمات، فعلى الرغم من أن لهذه الانشقاقات أسباباً بنيوية (أي متعلقة ببنية هذه التنظيمات)، إلا أن السلطة لعبت دوراً في تشجيعها ومكافأة المنشقين (كما حدث في أواخر هذا العام حينما رشحت عماد الفالوجي، صاحب امتياز صحيفة الوطن الناطقة باسم حماس، على قائمة فتح)، والثاني تمثل في استقطاب الكثير من الكوادر (خاصة من الخارج) في أجهزة الدولة وبخاصة الشرطة الفلسطينية، وهو ما يهدف بتضخم البيروقراطي للسلطة مما يعرقل جهود التنمية خاصة في ظل إملان السلطة بتبنيها لخيار التنمية وفقاً لإقتصاديات السوق التي تتعارض بالضرورة مع هذا النمو المطرد في الجهاز البيروقراطي للسلطة، ويزيد من خطورة الموقف أن بعض أفراد هذا الجهاز مسلح

بحكم وظيفته (في الشرطة مثلاً) !!

وكان السبيل الثالث هو الحوار بين السلطة وحماس والذي بدأت الدعوة إليه في أوائل ١٩٩٥، ففي خطاب عرفات بمناسبة الذكرى الـ ٢٠ لتأسيس فتح دعا حماس إلى الوار بهدف تحقيق الوحدة الوطنية، غير أن العلاقات بين الطرفين استعرت بين شد وجذب بسبب العمليات الانتحارية والتي رأى فيها البعض مجرد رسالة إلى السلطة مفادها أنه إذا لم يتم التوصل لاتفاق مع حماس فإنها ستسبب بعملياتها تلك احراراً للسلطة يمنعها من اتمام عمليات إعادة الانتشار، وقد أثرت هذه الجهود من حوار بين حماس والسلطة في القاهرة في أواخر ديسمبر ٩٥، أسفر عن اتفاق الطرفين على وجوب ضبط النفس وعدم التورط في اقتتال فلسطيني - فلسطيني، وعلى الرغم من فشل ممثلي السلطة في اقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات، فإن حماس تعهدت بعدم القيام بعمل من شأنه أن يعيق تنفيذ الانتخابات.

ثانياً: أوضاع المعارضة الفلسطينية في الخارج

الواقع أن التشتت الجغرافي للمنظمات الفلسطينية، وتعدد مساحات العمل الوطني نتيجة لخصوصية الأوضاع الفلسطينية جعل للمعارضة الفلسطينية في الخارج دوراً مركزياً، ومن الناحية التاريخية كان الخارج دائماً هو الذي يتولى زمام القيادة في المقاومة الفلسطينية، فقد تأثرت المقاومة الفلسطينية من بدايتها بالنموذج الفيتنامي وحاولت يوماً أن تخلق هانوي عربية في عمان أو بيروت أو دمشق - غير أن نقطة التحول في مركز الثقل بين الداخل والخارج كانت الانتفاضة الفلسطينية، وكان دخول عرفات لأراضي الحكم الذاتي في سبتمبر ١٩٩٤ بمثابة إعلان عن انتقال مركز الثقل في حركة التحرر الفلسطيني للداخل، الأمر الذي وضع المعارضة الفلسطينية في الخارج (والتي تتركز أساساً في سوريا) في مأزق حاد.

فبقاء المعارضة بالخارج وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور - إن كان هناك شمة قدرة - مرهون بانضمام كل من سوريا ولبنان أو لنقل سوريا وبالتالي لبنان - إلى عملية السلام، فبإنضمامها لن يكون هناك تنظيم فلسطيني قادر على إيقاف مسيرة التسوية، وسيبقى السؤال الملح أمام هذه التنظيمات، ما العمل لمواجهة التداعيات الناجمة عن اتفاق أوسلو من خلاله، أي من خلال الاتفاق؟ وهينئذ قد تناهض المعارضة الفلسطينية في الخارج من أجل عودتها التي هي بطبيعة الحال مرهونة بموافقة عرفات وإسرائيل !! أي أن المعارضة الفلسطينية في الخارج سيكون عليها أن تختار بين الانتحار السياسي (متمثلاً في عودتها بشروط عرفات في ظل التسوية التي ترفضها)، وبين الانتحار المادي المحقق في حالة التوصل لتسوية إسرائيلية سورية.

ويعد موقف حماس مثلاً، نموذجاً شديد الدلالة على مأزق المعارضة، فعلى الرغم من شعاراتها المتمسكة بالكفاح المسلح، فإنها غير قادرة على ممارسته من مناطق الحكم الذاتي ولا هي قادرة على المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي.

لا يمكن تصنيف المعارضة الفلسطينية في الخارج إلى ٢ فصائل : أولاً المعارضة المنظمة من خلال الفصائل العشرة المناهضة لعملية التسوية والتي تفتقر إلى جبهة عريضة تفتقر إلى التناسق (من حماس إلى الجبهة الشعبية!!) وتتركز في الأساس في سوريا. ثانياً : المعارضة غير المنظمة والتي تشكل من أفراد متفرقين في الشتات، وهم بصفة عامة غير قادرين نظراً لتشنتهم - الفكري والتنظيمي على حد سواء - على التأثير في مجريات الأمور على الرغم من أنهم يضمون في صفوفهم نخبة من المع المثقفين الفلسطينيين (كادوار « سعيد وهشام شرابي .. إلخ)، ثالثاً : المعارضة في إطار حركة فتح والتي يعد فاروق قدومي (أبو الطلب) من أبرز وجوها - ونظراً لضعف تأثير التيار الثاني (إن صححت تسميته بتيار) فسوف نقتصر على مناقشة موقف التيارين الأول والثالث.

وبخصوص التيار الأول الفصائل العشرة - فإنها التي جانب تشنتها أيديولوجياً واختلافها استراتيجياً رغم اضطرابها للدخول في تحالف تكتيكي ضد التسوية وأبو عمار، تعاني من ثلاث أزمات.

أولاً : أزمة بنيوية تتمثل في أن كثيراً من المآخذ التي تأخذها فصائل المعارضة على السلطة الوطنية تمثل سلاحيات أساسية في بنية هذه الفصائل ذاتها- فعلى سبيل المثال فإن هذه التنظيمات تعاني من تركيزها حول زعيمها الفرد الذي يتحكم فيها ويديرها منذ نشأتها (اللهم إلا إذا منعه مانع طبيعي كالوفاة مثلاً) بنفس الأسلوب السلطوي الذي يؤخذ على عرفات - ولا يوجد في الواقع ما يدعونا لتصديق أن أحمد جبريل أو حواتمه أو جيش سيكون أقل فردية وسلطوية من عرفات لو تولى زمام السلطة!!

ثانياً : أزمة استراتيجية، فالواقع أن الاعتراض على الطابع «الاستسلامي» لمنازعات السلطة يوازيه اعتراض على الطابع «المغامر»، وفي رأي البعض الانتحاري - لأفكار وبياسات الفصائل العشرة. وكلا الطابعان يسيءان بالقدر ذاته إلى القضية الوطنية - والمشكلة تكمن في أن الشعب الفلسطيني على درجة عالية من التسييس، الأمر الذي يجعله يرفض الاستسلام للأمر الواقع والانفاس في أمور حياته اليومية بنفس القدر الذي يجعله غير ميال إلى التحول في مخاطرات انتحارية.

ثالثاً : أزمة تنظيمية تتمثل في تعدد الانشقاقات (فدا/الديمقراطية، حزب الخلاص/ حماس، الحركة الوطنية للتغيير/ الشعبية) التي تعزى في كثير من الأحوال إلى ميل أعضاء هذه التنظيمات في الداخل إلى إبداء قدر أكبر من المرونة بشكل لا يتفق مع توجهات القيادات المتشددة في الخارج.

والخلاصة أن أزمة هذه الفصائل تزداد حدة، الأمر الذي يضعف من قدرتها على التأثير سواء على السلطة الوطنية أو (وهو الأهم) حتى على كوداتها في الداخل التي لا تلبث أن تنشق، ومن ثم يمكن القول أنه على مستوى المجتمع المدني أن هناك توجهاً متزايداً لتهميش الخارج، وانتقال بعض عناصر الخارج للداخل (في حالة ما إذا قررت قيادات هذه الفصائل أو أرغمت في أعقاب تسوية سورية على العودة للداخل)، وهو ما سينعكس بالضرورة على المجتمع السياسي (بزيادة ثقل مؤسسات السلطة الوطنية

خاصة في أعقاب الانتخابات في مواجهة أجهزة منظمة التحرير في الخارج^(١)، والإشكالية هنا تتمثل في أن هذا التهميش يحدث في الوقت الذي لا توجد فيه أي مؤشرات تدل على أن مجتمعاً سياسياً حقيقياً (أي دولة فلسطينية)، على وشك الظهور، فكل ما هو موجود الآن (السلطة والحكم الذاتي)، لا يمكن أن يعد بآى حال من الأحوال مجتمعاً سياسياً، وإنما هو على أفضل الفروض مجتمع محلي (إن صحت التسمية)!!، وهو الأمر الذي يعنى غياب أى مرجعية للسلطة وانهايار المؤسسة التي يفترض أن تستكمل إدارة الصراع في حالة فشل جهود التسوية.

وقد عبر فاروق قدومي عن هذه المخاوف من خلال قيادته المعارضة في إطار فتح تقوم على دعامتين أساسيتين :

١- أن اللجنة التنفيذية للمنظمة هي الحكومة الفلسطينية المؤقتة والمرجعية الأساسية للسلطة الوطنية.

٢- أن مجلس الحكم الذاتي الذي سينتخب في أوائل ٩٦ سيكون جزءاً من المجلس الوطني إلا أن صلاحياته محلية، ومن هنا فمن الضروري أن تظل تونس (وفقاً لقراءات اللجنة التنفيذية) المقر الرسمي للمنظمة.

وعلى الرغم من أن الموقف السابق يمثل محاولة توفيقية لإبقاء مراكز ثقل المنظمة في الخارج وتفعيلها في مواجهة النفوذ المتنامي لأجهزة الداخل، إلا أنه لايتفي أن المعارضة الخارجية ما زالت عاجزة عن التخلص من مازقها وضرورة الاختيار - كما سبق وأن ذكرنا - بين خيارات أصلاً مر -لانتحار السياسي، أم الماي١٩!، هذا على الرغم من بعض المحاولات للخروج من هذا المازق والإندماج التدريجي في الداخل وهو ما يعبر عنه موقف حماس التي خطت الخطوة الأولى في هذا الطريق بإعلانها عن عدم محاربة الانتخابات، رغم المقاطعة، وربما يكون ما يتردد حول موافقتها على المشاركة في الانتخابات البلدية خطوة ثانية على نفس الطريق.

ثالثاً: التنظيمات الفلسطينية الجديدة في الداخل

تعبير الفالبية العظمى من هذه التنظيمات من صعود نجم الداخل الفلسطيني في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو ودخول ياسر عرفات مناطق الحكم الذاتي، ويعزى هذا الصعود إلى الأسباب التالية :

أولاً : الضعف التنظيمي لأغلب التنظيمات الفلسطينية التقليدية، وهو الأمر الذي يفسر حقيقة كون

١ - يعد هذا التقرير أمراً فيه مؤكد في أعقاب الانتخابات، ويمكن إدراك خطورة هذا الأمر إذا أخذنا في الاعتبار أن برلمان المنفى (المجلس الوطني الفلسطيني) كان يراعى تمثيل المنظمات من حيث كونها منظمات، بعكس المجلس الذي سيتنخب فيه الأفراد كأفراد ومن ثم فإنه - ومع مقاطعة المعارضة للإنتخابات فيكاد يكون حكراً على فتح.

جميع هذه الأحزاب تأسست في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو. وجزء كبير منها يعبر في الواقع عن انشقاقات في صفوف فصائل المعارضة العشرة (٧).

ثانياً : رغبة الداخل في التعبير عن مواقفه السياسية الرافضة للسلطة والمعارضة علي حد سواء . ويدعم هذا الرأي ما ذكر في إعلان تأسيس حزب الاتحاد الوطني الإسلامي من أن المعارضة الشرعية الوحيدة يجب أن تتم في الداخل، كما أن المواجهة بين الداخل والخارج قد تلحق في بعض الحالات علي الانتماءات التنظيمية، فعلي سبيل المثال فإن المنافسة في الانتخابات المزمع عقدها في يناير المقبل في دائرة الخليل ستكون بين فتح ومرشحين مستقلين ينتمون الي فتح أيضا.

كما يذكر أن غالبية هذه الأحزاب (٣) والحركات مقربة من السلطة، وأعلي الأقل تربطها بها علاقة طيبة، وجميعها علي استعداد للمشاركة علي أرضية اتفاقات التسوية.

غير أن هناك وجهة نظر أخرى تري أنه علي الرغم من أن التنظيمات والفصائل العشرة أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات ونفت وجود أي صلات بينها وبين الأحزاب التي شكلها بعض أعضائها (السابقين)، إلا أن هذه الأحزاب الجديدة قد تكون وسيلة قليلة التكلفة لخوض الانتخابات ، علي الأقل لاستكشاف حجم شعبيتها. ويدعم هذا الرأي أنه علي الرغم من أن قياديين حماس الثلاثة الذين أعلنوا من خوضهم الانتخابات (اسماعيل هنية، وسعيد البصروي و خالد الهندى)، اضطروا إلى التراجع عن الترشيح، إلا أن بعض القياديين الآخرين الأقل شهرة (نصر الدين الميرني وموسى محمد الزعبيوط) شاركوا كمستقلين، كما شارك أحد قيادي الجهاد (خالد البطش) كمستقل.

والواقع أن من أخطر نتائج هذا الصعود لتنظيمات الداخل هو تأثيرها على توازنات القوى بين التنظيمات الفلسطينية التقليدية، فقد أصبح من الخطا الاعتماد على وسائل القياس التقليدية لقياس قوة فتح (كالاستناد مثلاً إلى نتائج أعضائها في الانتخابات الطلابية)، إذ أن معطيات الواقع الجديد جعلت من الحركة جبهة عريضة تضم أناساً من اليمين إلى اليسار (وجود أسماء بارزة من قدا، وعماد الفالوجي : «حماس» على قوائم فتح، وهو ما يشير إلى بُعد جديد من أبعاد الدور الذي يمكن أن تلعبه قوى الداخل.

الانتخابات الفلسطينية

يمكن اعتبار الانتخابات الفلسطينية لإنتخاب مجلس تشريعي ورئيس للسلطة الوطنية نقطة تحول في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، والقضية الفلسطينية بشكل عام. فعلى الرغم من أن هذه

- ٢ - من أمثلة الحركات التي تعبر بشكل أو بآخر عن فصائل المعارضة العشرة : حزب الخلاص الإسلامي (حماس) ، الحركة الوطنية للتغيير (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين) . . الخ
- ٣ - صفة الحزبية تطلق هنا تجاوزاً لعدم وجود قانون فلسطيني للأحزاب.

الانتخابات كانت من الناحية النظرية وعلى مستوى الخطاب السياسي المعلن على حد سواء، ليست سوى انتخابات محلية، وأن أعضاء المجلس المنتخب هم جزء لا يتجزأ من المجلس الوطني الفلسطيني .. إلخ. إلا أن هذه الانتخابات تبقى كما قلنا نقطة فاصلة وذلك للاعتبارات التالية :

أولاً : أنها تعد أول اختبار عملي ومواجهة بين فصائل المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل والخارج (سواء على مستوى فتح أو مستوى فصائل المعارضة). فبالنسبة للمعارضة التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات، ستكون هذه فرصة لقياس مدى الالتزام من قبل الداخل بمقررات القيادة في الخارج بالمقاطعة، وبالنسبة لتنظيمات المعارضة المشاركة في الانتخابات (كحزب الشعب مثلاً) فالفرصة ستكون مواتية ليس فقط لقياس شعبيتها وإنما أيضاً لقياس مدى الالتزام الحزبي لدى الأعضاء في سلوكهم التصويتي. أما بالنسبة لفتح، فالأمر يكتسب أهمية خاصة إذ أن كثير من الدوائر ستشهد مواجهة بين قائمة فتح وبين أعضاء فتح الذين لم يضعهم مرفات على القائمة، وأغلبهم من كوادر الداخل التي سبق وقادت النضال الفلسطيني في أثناء الانتفاضة (مثال مروان البرغوثي). والواقع أن الانتخابات الداخلية لفتح شهدت مواجهة مماثلة (وإن كانت بطبيعة الحال على نطاق أصغر) فمرفات في محاولة لضمان لتمثيل أكبر قدر ممكن من الفصائل الفلسطينية في المجلس قام بخطب نصف الاسماء المرشحة في قوائم فتح واستبدالها بأشخاص لا ينتمون للحركة (مثال عماد الفالوجي) على حساب الكوادر التي تم تصعيدها من خلال الانتخابات الداخلية لفتح ولم تقبل هذا الإجراء فترشح أفرادها كمستقلين أمام مرفات.

ثانياً : كذلك كانت الانتخابات (بما أثارته حول مشاركة سكان القدس والاقتراحات التي طرحت حول مدى إمكانية قيام الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من الخليل لمدة يوم واحد لاجراء الانتخابات .. إلخ)، فرصة لربط المعجل بالمؤجل من القضايا محل التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثالثاً : أن ادعاءات هذه الانتخابات، على الرغم من التصرّجات المعلنة، ستعتمد ساحة جديدة للصراع بين الداخل والخارج من خلال محاولة إلغاء بعض فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو الأمر الذي تعهد مرفات بإتصاحه في غضون شهرين من الانتخابات.

غير أن أهمية الانتخابات لا تعني بالضرورة أن نتائجها تعبر عن الاحجام الحقيقية لمختلف القوى على الساحة الفلسطينية. فمن ناحية نجد أن مقاطعة فصائل المعارضة للانتخابات على الرغم من امتلاكها لحجم مقبول من القواعد الشعبية سيبيحها قوى هامشية أو على أفضل تقدير قوى محتملة.

ومن ناحية ثانية فإن سميحة خليل المرشحة الوحيدة للرئاسة أمام مرفات لا ينتظر أن تفوز، ورغم ذلك فإن الكثيرون ينتظرون معرفة النسبة التي ستحصل عليها في الانتخابات لبحث إمكانية منافسته بشخصية أقوى في الانتخابات القادمة التي ستجرى بعد ثلاث سنوات.

وهكذا، فإن الطابع الاستكشاف سيقلب على الانتخابات، ويلاحظ أن المعارضة في هذا السياق لم تختار المشاركة التكتيكية في الانتخابات بهدف إحراج مرفات، ولم تحاول استثمار الاعتقالات والاعتقالات، في

مصلحتها، وهو ما يعنى أنها اختارت أحد طريقتين :

الأول : هو محاولة اقرار تجربة فتح فى ملء الفراغ واستقطاب الشارع العربى بعد النكسة والمراهنة على اخفاقات السلطة وامكانية وراثة الشرعية النضالية لفتح.

والثانى : هو انذار هذه الاخفاقات كورقة فى انتخابات أخرى تقوم على أساس المقاطعة بين طريق أوسلو وطريق المعارضة.

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

المغرب العربي

* تونس



* اهد هذا التقرير الخاص بتونس الباحث خالد فياض

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٥,٨ ٪
 متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٧,١ ٪
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٨
 معدل الامية للكبار: ٣٥ ٪
 ميزان الموارد: - ٧,١٤ ٪
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٨٧,١
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٥
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٦
 معدل الخصوبة الكلي: ٣,١
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء: ٥٢ ٪
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٥٩٣٠

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/٣/٢٠ م عن فرنسا
 نظام الحكم: جمهوري
 اسم رئيس الدولة: زين العابدين بن علي
 اسم رئيس الحكومة: حامد القروي
 عدد المحافظات: ٢٣ ولاية
 العاصمة: مدينة تونس
 المساحة (كلم): ١٦٣,٦١٠
 عدد السكان (مليون): ٨,٧
 معدل الزيادة السكانية: ١,٦ ٪
 الديانات: ٩٨ ٪ مسلمون ، ١ ٪ مسيحيون ،
 ١ ٪ يهود
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٧٢٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليار دينار تونسي):
 ١٤,٨٧
 العملة: الدينار التونسي
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ١,٠٠٤ دينار تونسي
 اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٨,٢

يوميات الأحداث

يناير

- ٢٤ / إجراء تعديل وزارى واسع في الحكومية التونسية .
- ٣١ / ثلاث أحزاب تونسية تقرر المشاركة في الانتخابات البلدية.

فبراير

- ٧ / السلطات الفرنسية تعتقل ١٠ تونسيين، بينهم أعضاء في حركة النهضة الإسلامية .
- ٨ / الرئيس زين العابدين يدعو إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الحاكم لبحث موضوع الانتخابات البلدية .

- ١٤ / ثلاث أحزاب معارضة تعلن من قيام تحالف ائتلافي فيما بينها استعدادا للانتخابات البلدية .

مارس

- ٥ / الجبهة الإسلامية التونسية تنفي قيامها بأي عمل عسكري داخل تونس .
- ٢٢ / التجمع الدستوري يكتمش الانتخابات البلدية بنسبة ٨٦ . ٩٩ / .
- ٢٦ / أحزاب المعارضة ترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البلدية .
- ٢٨ / وتدمو إلى ملو تشريعي هام من المعتقلين السياسيين .

يونيو

- ١١ / أحزاب المعارضة تعقد اجتماعا لبحث نتائج الانتخابات البلدية .
- ١٦ / الرئيس زين العابدين يشكل لجنة للتحقيق في سوء معاملة قالت رابطة حقوق الإنسان أن سجيناً يماريا تعرض لها .
- أحد أعضاء حركة النهضة الإسلامية يطالب برفع الإقامة الجبرية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٣ .
- ٢٢ / أحزاب المعارضة تخفق في الوصول لصيغة تتيح لها الاندماج في حزب موحد .
- ٢٤ / إجراء انتخابات برلمانية جزئية في ثلاث محافظات في تونس .

يوليو

- ١/ وزير الداخلية التونسي يستقبل رئيس رابطة حقوق الإنسان التونسية .
- ٢٤/ حملة امتحانات واسعة في صفوف حركة النهضة الإسلامية .
- ٢٦/ رابطة حقوق الإنسان تنفي وفاة أحد أعضاء حركة النهضة الإسلامية نتيجة التعذيب ، وتصرح أنه مازال على قيد الحياة .
- ٣٠/ حركة النهضة الإسلامية تعتذر عن نشرها نيا كاذب من وفاة أحد أعضائها .

أغسطس

- ٧/ المملطات تعتقل بعض أعضاء حركة النهضة الإسلامية .
- ١٧/ المجلس الوطني يعلق قرارا بمنع شراء الأطباق الفضائية .

أكتوبر

- ١٠/ اعتقال رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للاشتباه في علاقته بدولة أجنبية .

نوفمبر

- ١/ منظمة العفو الدولية تعرب من قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في تونس .
- ٤/ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تندد بمنع سفر أحد قياداتها إلى تونس .
- ٩/ أحزاب تونسية معارضة تصدر بيانا تطالب فيه بإصلاحات ديمقراطية .
- ١٠/ مجلس النواب يقرر رفع الحصانة عن خميش الشماصي (نائب معارض) .

ديسمبر

- ١٢/٢٩ أحزاب المعارضة التونسية تدعو لحفظ وحدة الإتحاد المغاربي والبعد عن التخشينات والموقف السريعة.

اضواء على الأحداث

عام ١٩٩٥ هو من الأعوام التي مرت بهدوء على النظام والمجتمع التونسي فلم تقع أحداث من شأنها أن تؤثر على طبيعة الحياة السياسية في تونس بشكل لافت للنظر، بل على العكس من ذلك تتابعات السياسات التونسية كإمتداد لسياسات الأعوام السابقة منذ تولى الرئيس زين العابدين لمقاليد السلطة في نوفمبر عام ١٩٨٧. وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين، يتناول القسم الأول حركة المجتمع المدني، وفيه نتناول تطور الظاهرة الحزبية والأحداث والوقائع التي لحقت بهذه الظاهرة، تطور أنشطة الجماعات المحسوبة من الشرعية وطريقة تعامل المصلحة معها أما القسم الثاني فيتناول عملية التحول الديمقراطي وتطورها والتعديلات الوزارية الأخيرة التي قررها الرئيس زين العابدين هذا العام والتي كان لها أثرها في عملية تصريك الحياة السياسية التونسية تجاه أو ضد عملية التحول الديمقراطي، والانتخابات البلدية التي جرت هذا العام في تونس وأثرها على عملية تفصيل الحياة السياسية هناك، وجمعية حقوق الإنسان وكيفية تعامل السلطة معها، وفيما يلي التفصيل لما سبق إجماله :-

تطور الأحزاب:

هذا العام جرت محاولة للتوفيق بين أحزاب المعارضة التونسية من أجل الوصول إلى صيغة تتيح لها الإدماج في حزب موحد يساعد على تجاوز ضعفها وتشكيل قوة مفيدة للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، فبعد الانتخابات البلدية التي جرت هذا العام في تونس وما أسفرت عنه من فوز كاسح للحزب الحاكم (٩٩٪ من جملة مقاعد المجالس المحلية)، دعا زعماء الأحزاب التي خسرت في هذه الانتخابات إلى توحيد صفوفها في حزب واحد كبير يحظى بالمصداقية ويستقطب الدعم الشعبي.

والواقع أن الأحزاب التي كانت معنية بفكرة التوحيد في الدرجة الأولى من الأحزاب التي شكلت تحالفاً ثلاثياً أثناء الانتخابات المحلية وهي حزب الوحدة الشعبية وحركة التجديد والإتحاد الديمقراطي الودودي، والتي لم تستطع أن تفوز في الانتخابات المحلية سوى بثلاثة مقاعد من أصل ٤٩٠ مقعد، مما جعلها تفكر في صيغة لتجاوز ضعفها وتوحيد إمكاناتها، وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً في صفوف جميع الأحزاب وليست هذه الأحزاب الثلاثة فقط، وقد انضمت إلى هذا الجدل الدائر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة السيد محمد موعاد والتي بدرت للنهوض الأولى غير معنية بالموضوع إلا أن رئيسها اضطر لتحديد موقفه من مشروع توحيد المعارضة فأعلن أن الفكرة جيدة وإنه لا يعترض عليها من حيث المبدأ ولكنها تحتاج إلى دراسة وبمحت مثلاً.

وكانت الأطراف الثلاثة المعنية بشكل أساسي بهذه الدعوة قد ورثت عناصر خلاف وتباعد كثيرة من تجارب العمل المشترك السابقة في الثمانينات، وخصوصاً في مطلع التسعينات، والتي جعلت عناصر التباعد والصراع تتغلب على عناصر التقارب والوحدة. وبعد بداية هائلة للحوار حول صيغة الإدماج هذه،

انقلب الحوار إلى نوع من التراشق بالتهم وصراع ساخن بين حلفاء الأمن، بدءاً الأمن العام لحركة التجديد السيد محمد حرمّل الذي وصف مشروع بلحاج عمر بأنه «كلام فارغ»، وقد سارع حزب الوحدة إلى رد الفعل على الزعماء التقليدية والتي اعتبرها زعيم حزب الوحدة بأنها ستكون مصدر الإجهاض المبكر للمشروع، إلا أن حزب الوحدة أكد أنه ماضٍ بمشروعه إلى النهاية، لأن ظهور الثنائية الحزبية سيشكل مسرحاً أساسياً بديلاً عن السيطرة المطلقة التي فرضها التجمع الدستوري الديمقراطي على الساحة السياسية بسبب غياب تنظيم آخر توى وزن شعبى، واعتبر زعيم حزب الوحدة أن الحزب الجديد سيكون مفتوحاً لمن شاء الانضمام إليه وأنه «لن يمنع وجود أحزاب أخرى صغيرة إلى جانبه».

وهكذا انتهت أفكار الاندماج في حزب موحد قبل أن تتبلور، لكن الألفاظ للنظر أن المحاولة قد انتهت من دون أن يكون الحليف الثالث «الاتحاد الديمقراطي الوحدوي» أبدى رأيه فيها في أي مرحلة من المراحل، إذ لزم الصمت ولم يعط موقفاً لصالح أحد الحزبين، إلا أن أوساطاً مطلعة تقول أنه أقرب إلى موقف «حزب الوحدة الشعبية»، كذلك لم يعلن التجمع الاشتراكي بزعامة أحمد نجيب الشابي موقفاً من المعركة بين الحزبين على رغم كونهما اعتباراً معنياً بتوحيد المعارضة، مع أنه لم يشارك في الانتخابات المحلية الأخيرة ولم ينضم إلى «التحالف الثلاثي».

والخلاصة أن هذا التبعاد الحاد بين أحزاب المعارضة التونسية قد يهزك الجمود السياسي الحادث في تونس منذ تولى زين العابدين نتيجه عدم وجود حزب قادر على تفرغ قيادات سياسية لها القدرة على منافسة الحزب الحاكم، الأمر الذي يشكل نقاط تضاد إلى قوة التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، تقوى من سيطرته على الحياة السياسية في تونس، ويقلل من فرص وجود احتمالات ظهور أحزاب قوية لها القدرة على التأثير في النظام الحاكم ودفعه إلى الاستجابة لتطلعاتها في المشاركة في السلطة.

تطور الجماعات المحسوبة الشرعية :

تتابع في تونس هذا العام أيضاً مسلسل المواجهات بين حركة النهضة الإسلامية المحظورة والسلطات التونسية، وقد بدأت هذه المواجهة من جانب تونس إلى تطوير الاتفاقيات القضائية مع البلدان الأوروبية وفتح اتفاقيات جديدة أكثر رقة في مجال منح حق اللجوء للمعارضين المتهمين بالضلوع في حركات أصولية متطرفة، وقد جرت هذا العام مشاورات - لم يعرف بعد نتائجها - بين وزارة العدل التونسية والسلطات القضائية في كل من إيطاليا وأستراليا والتمسا والسويد، وترمي هذه المشاورات إلى إرساء علاقات تعاون في مجال تسليم المتهمين بارتكاب جرائم سياسية والامتناع عن منحهم حق اللجوء، وقد توصلت تونس هذا العام إلى اتفاقية مع اليونان تقضي بالتعاون في مجال تسليم المتهمين بارتكاب جرائم مياسمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اعتبر التونسيون القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الأخير في الدار البيضاء والذي يحض على وضع مدونة «ملوك لمكافحة الإرهاب» عنصراً مشجعاً للجهد التي يبذلونها مع العواصم الغربية لوضع اتفاقيات ثنائية شبيهة، كذلك أوصى قرار مجلس وزراء العدل العرب بإنشاء لجنة مؤلفة من الوزراء أنفسهم لوضع وثيقة تعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

كانت تونس قد احتضنت مطلع شهر فبراير اجتماعاً لوزراء داخلية كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال والجزائر وتونس لتطوير التنسيق بين الأجهزة الأمنية في بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتكثيف تبادل المعلومات في شأن الحركات الدينية المتطرفة، والتي وضع أن السلطات التونسية بدأت تستشعر خطورة هذه الحركات إذ ما تمكنت من التأثير الإيجابي داخل المجتمع التونسي، إلا أن حركة النهضة الإسلامية أمانت نشاطها، فقد أعلنت حركة النهضة في ذكرى تأسيس (٦ يونيو ١٩٨٨) التزامها العمل على تغيير علمي متدرج في البلاد، والدفاع من الحريات وحقوق الإنسان، ومن ذلك حرية التعبير والتجمع وحقوق الغالبية في الحكم والأقلية في المعارضة والسعي إلى بناء اقتصاد وطني قوي، وأضاف النهضة أنها ملتزمة بتأييد مسيرتها في العمل الجاد لتحقيق هذه الأهداف على مقتضى اقتناعها بالتغيير العلمي المتدرج وأكدت على خطها العلمي المدني ورفض اعتماد العنف منهجاً في حسم قضايا الاختلاف الفكري والسياسي أو الوصول إلى السلطة والتمسك بها. ولكن الحكومة من جهةها تابعت سياستها داخل تونس وشنت أجهزة الأمن في شهر يوليو (تموز) حملة اعتقال واسعة لأعضاء حركة النهضة الإسلامية والمتعاطفين معها وقد أوضحت حركة النهضة الإسلامية في بيان لها أنه جرى انتقال كل أعضاء القوائم المستقلة التي ترشحت في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، وفي أغسطس (آب) أيضاً قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات في صفوف حركة النهضة.

وهكذا فإنه يبدو أن سياسة الحد من جانب السلطات التونسية والمهادنة من جانب حركة النهضة الإسلامية قد أصبحت سمة أساسية من سمات علاقة الحركة بالحكومة، والتي يبدو عليها أنها مصممة على توجيه ضربات تهدف إلى التخلص من حركة النهضة وإنصافها بوزن الاهتمام بالانتقادات المتزايدة من جانب منظمات حقوق الإنسان، والتي وصفت هذه الإجراءات بأنها تشكل ضربة شديدة للديمقراطية الوليدة في تونس، وأكدت على أن هذه الإجراءات قد اتخذت لريعة لا لضرب الإسلاميين فقط وإنما لضرب قوى المعارضة الرئيسية في تونس.

ثانياً التحول الديمقراطي:

شهدت تونس هذا العام مجموعة من المؤشرات، حيث أجرى الرئيس زين العابدين تغييراً وزارياً واسع النطاق، كما أجريت هذا العام الانتخابات البلدية في تونس، ونستطيع من خلال دراسة هذين المؤشرين رؤية تونس على الخريطة الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى دراستنا لوضع حقوق الإنسان في تونس ورؤية سجل تونس في هذا المجال، كمؤشر إضافي لوصفية الديمقراطية في تونس، وفيما يلي تفصيل لهذه المؤشرات :

١- التغييرات الوزارية:

أجرى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تعديلاً وزارياً واسعاً شمل ست وزارات وقادراً أربعة وزراء بموجب الحكومة، ويعتبر التعديل الذي أدخله الرئيس بن علي على الحكومة في شهر يناير أوسع تعديل وزاري قرره منذ انتخابه رئيساً لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية والاشتراكية والتي جرت في شهر مارس من العام الماضي، وقد شمل هذا التغيير كلا من وزير الداخلية الذي أصبح مستشاراً سياسياً

الرئيس بن علي وحل محله السيد محمد جفاح وزير السياحة السابق، وأصبح سفير تونس في النمسا وزيروا للاتصالات، كما عين وزير الصناعة السابق وزيراً للإقتصاد، وسفير تونس في بروكسيل وزيروا للتجارة، كما ارتقى رئيس الوكالة التونسية للاتصال (الإعلام الخارجي) إلى منصب وزير السياحة، ويلاحظ في هذا التعديل ما يلي :-

١ - استمرار الرئيس زين العابدين في انتهاز سياسة تبادل مقاعد السلطة بين افراد النخبة مما يجعل النخبة التونسية أكثر انقلابية على نفسها، ويجعل عملية الحراك السياسي داخل النخبة أكثر بطئاً.

٢ - أن هذا التعديل جاء بعد فشل سيناريوهات التعديل الكثيرة التي كان يتداولها الشارع السياسي في تونس، والتي جرت العادة أن تتم بعد انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولم يسجل منذ الانتخابات سوى تعديلين جزئيين شملتا ثلاث وزارات فقط.

٣ - أن التعديل الذي شمل وزارة الداخلية يأتي في إطار بداية تعامل جديد من جانب السلطات التونسية مع جماعات المعارضة والرغبة في تغيير طريقة التعامل مع هذه الجماعات، ويرجع اختيار «الجفاح» لهذا المنصب إلى كونه يتمتع بإمكانه من البقاء فوق التيارات والأجنحة وتكريس جهوده لتحقيق النجاحات التي سجلتها تونس في القطاع السياحي طيلة الأعوام السابقة.

٧- الانتخابات البلدية:

جرت في تونس في الحادي والعشرين من شهر مايو الانتخابات البلدية والتي تجرى كل خمسة أعوام، ويشترك في هذه الانتخابات حوالي ٥٢٩٠ مرشحاً يمثلون الأحزاب التونسية، والمستقلون يتنافسون في

جدول يوضح نتيجة انتخابات البلديات

عدد المرشحين	عدد الفائزين	اسم الحزب
٤٠٩٠	٤٠٨٠	* التجمع الدستوري الديمقراطي [الحزب الحاكم]
٢٩٢	٣	* التحالف الديمقراطي [حزب الوحدة الشعبية - حركة التجديد
		والإتحاد الديمقراطي (الوحدوي)]
٨٤٨	٦	* حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
٣٨ مرشح	مرشح واحد	* المستقلون
٢٢ مرشح	—	* الحزب الإجتماعي التحرري.
٥٢٩٠	٤٠٩٠	المجموع

٤٩٠. مقدراً في ٢٥٧ دائرة، قسمت إليهم الولايات التوتسية الخمس وعشرين، وتأتى أهمية هذه الانتخابات في أنها تختلف عن الانتخابات البلدية الأخيرة التي جرت في عام ١٩٩٠ وهذه الأحزاب هي : - حزب الوحدة الشعبية وحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً) والاتحاد الديمقراطي الودودي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والتجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الاجتماعي التحرري، هذا بالإضافة إلى مشاركة المستقلين، وقد شارك حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) في هذه الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية كما أنه دخل هذه الانتخابات في ٢٠٠ دائرة (من مجموع ٢٥٧ دائرة) بلا أي منافسين، فقد قدم الحزب الحاكم ٤٠٩٠ مرشحاً في كل الدوائر في حين لم تقدم أحزاب المعارضة الستة وكذلك المستقلون سوى ١٢٠٠ مرشحاً فقط، وقد فسر بعض قادة المعارضة ضعف هذه المشاركة بالمضايقات والقموط التي يتعرض لها مرشحي المعارضة من التجمع الدستوري الحاكم، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد لوحظ في هذه الانتخابات طغيان نشاط التجمع الدستوري على الحملة الانتخابية، إذ خصصت وسائل الإعلام الرسمية وفي مقدمتها الإذاعة والتلفزيون مجالاً واسعاً للاجتماعات الانتخابية التي رأسها أعضاء في المكتب السياسي للحزب الحاكم.

وتخضع هذه الانتخابات لأول مرة للتعديل الدستوري الذي أجراه زين العابدين علي البعستور التونسي عام ١٩٩٣ والذي بمقتضاه تتم عملية فرز الأصوات في الانتخابات البلدية من طريق الجمع بين قاعدتي الأكثرية والتسبية، إذ تحصل اللائحة الأولى اليأ على ٥٠٪ من مقاعد المجلس البلدي، فيما يوزع النصف الثاني من المقاعد على اللوائح، وبموجب القانون الانتخابي لا تفوز إلا اللائحة التي تحصل أقل من ٥٠٪ من الأصوات على أي مقعد.

وكانت نتيجة الانتخابات إنكساراً للقانون الانتخابي الذي جرت في ظله والمشاركة المحدودة من جانب أحزاب المعارضة، حيث كانت النتيجة هي فوز لوائح التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بالأكثرية الساحقة من مقاعد مجالس البلدية، فقد فاز التجمع الدستوري في ٢٥٧ دائرة أي ٤٠٨٤ مقعد أي بنسبة ٩٩,٨٨٪ من جملة مقاعد المجالس المحلية البالغة ٤٠٩٠ مقعداً، في حين فازت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بستة مقاعد والتحالف الثلاثي بثلاثة مقاعد واللائحة المستقلة بمقعد واحد، كما لم تفز قائمة الحزب الاجتماعي التحرري في بلدة «قصر قفصة» على أي مقعد.

وتعتبر هذه النتائج ضربة جديدة لأحزاب المعارضة في تونس، حيث تعتبر المقاعد أقل من التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي جرت في مارس ١٩٩٤ والتي فازت خلالها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بمعظم مقاعد وحركة التجديد بأربعة مقاعد والاتحاد الديمقراطي الودودي بثلاثة مقاعد وحزب الوحدة الشعبية على مقعدين فقط، وبالتالي تتمتع بوضع أفضل في المجلس الوطني منه في المجالس البلدية، أما بالنسبة للمستقلين فقد تلقوا ضربة هم أيضاً حيث انخفض نصيبهم من المقاعد بالمقارنة بالانتخابات البلدية التي جرت في عام ١٩٩٠ والتي شاركوا فيها منفردين مع الحزب الحاكم بعدمقاطعة أحزاب المعارضة لها، حيث قازوا بالأكثرية في بلدية الشابة وإداء والمجلس البلدي

المحلي هناك، في حين لم يفوزوا سوى بمقعد واحد فقط في بلدة زرمدي.

وهكذا فإن الانتخابات البلدية بقدر ما تدل على تفضل الحزب الحاكم في جميع مؤسسات الدولة التونسية وعلى كافة المستويات، فإنها تدل أيضاً على ضعف أحزاب المعارضة المرخص لها ومحدودية انتشارها خصوصاً أنها لم تستطع تقديم لوائح سوى في ٤٨ دائرة بلدية من مجموع ٢٥٧ دائرة. إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حجم التحديات والعوائق التي تواجه أحزاب المعارضة من سيطرة الحزب الحاكم على جميع مؤسسات الدولة المؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية لهذه الأحزاب.

٣- حقوق الإنسان:

(أ) الحق في محاكمة عادلة:

شهدت تونس هذا العام نوعاً من الانفراجة المحدودة إزاء هذا الحق، ففور انتقاد الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لسوء معاملة سجين يساري في السجن المدني في العاصمة التونسية، شكل الرئيس زين العابدين بن علي لجنة للتحقيق في سوء المعاملة ورأس اللجنة وزير ثقافة أسبق، وتعتبر هذه بادرة طيبة من النظام لاحترام الحقوق الإنسانية.

(ب) الحق في الحرية والامن الشخصي:

استمرت السلطات هذا العام في اعتقال افراد من مختلف الاتجاهات السياسية، وذلك رغم مخالفة ذلك للقانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد شنت أجهزة الأمن التونسية حملة اعتقالات موسعة لأعضاء حركة النهضة الإسلامية والمتعاطفين معها، وقد أوضحت الحركة في بيان لها أنه جرى اعتقال كل أعضاء القوائم المستقلة التي ترشحت في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، كما جرى تمشيط الأحياء السكنية واقتحام البيوت واحتجاز زوجات الفارين كرهائن لإجبار أزواجهن على تسليم أنفسهم، وتقول مصادر المعارضة التونسية أن السبب الأساسي للصلمة الأمنية هو أن الأمن التونسي اكتشف أن جماعات من حركة النهضة الإسلامية ما تزال موجودة داخل تونس، وكان يعتقد أن أعضاء هذه الجماعات قد خرجوا من البلاد وطلبوا اللجوء في أكثر من دولة أوروبية.

وعلى صعيد آخر قامت السلطات الأمنية التونسية يوم ٩ أكتوبر باعتقال السيد محمد مواعدة (٥٨ عاماً) رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وأعلن بيان رسمي أنه سيحال إلى القضاء بتهمة إقامة علاقات سرية مثيرة مع بلد أجنبي في مقابل مبالغ مالية كبيرة. وقد أكد السيد وزير الداخلية في لقائه مع وفد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أن الملاحقة القضائية تستهدف الحركة وليس «مواعدة» فقط استناداً إلى ما عثر عليه في منزله من وثائق وأموال، وأكدت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في بيان لها أن اعتقال مواعدة يعود إلى تصعيد بينه وبين السلطات منذ الانتخابات البلدية الأخيرة التي جرت في مايو ١٩٩٥، والتي تسببت في أزمة جادة بين الحركة والحكم، وكان السيد مواعدة قد وجه رسالة مفتوحة للسيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٩٥ انتقد فيها تجربة التعددية السياسية القائمة حالياً

ورسنتها بأنما مجره «بيكور ديمقراطي» بعد عودة هيمنة الحزب الواحد على الحكم.

إلا أنه ويعد فترة من الشد والجذب بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والسلطة، طلب الوزير الأول من مجلس النواب رفع الحصانة عن نائب رئيس الحركة خميس الشماري، وذلك بعد اتهامه بإفشاء أسرار وشهادت تتعلق بالتدابير المتخذة بحث الفاعلين والمشاركين في جريمة التآمر على أمن الدولة الخارجي، وقد استجاب مجلس النواب ذو الأغلبية المؤيدة للحكومة لطلب الوزير، وقد سبق ذلك إجراءات اتخذتها السلطات التونسية بمنحه من السفر لحضور مؤتمر عن حقوق الإنسان في مالطة، الأمر الذي يتناقض مع التزامات تونس تجاه مواطنيها بعدم جواز منح أي شخص من السفر وذلك بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(ج) حق تداول المعلومات:

شهدت تونس هذا العام انفتاحاً محدوداً فيما يخص هذا الحق، وذلك مندهما تراجعت الحكومة من قرار سبق أن اتخذته في أواخر العام الماضي بمنع تركيز الأطباء اللقطة في حدائق الفيلات وفوق سطوح العمارات، والتي كانت تكررت في أسباب ذلك القرار أنه يعود إلى الرغبة في المحافظة على جمال البيئة، والتي تدهورت بفعل «غاية الصحون التي سارت تغطي السطوح» - وذلك على حد قول البيان - إلا أنها تراجعت عن هذا القرار قالت في شهر يوليو (تموز) من هذا العام أن هذا القرار لا يعنى المنع النهائي وإنما هو تعليق مؤقت في انتظار صدور قانون ينظم بيع المصنوع ويحدد شروط تركيزها، وقد ناقش مجلس النواب أواخر شهر تموز (يوليو) قانوناً أخضع بموجبه تركيز الأطباء اللقطة لترخيص مسبق من السلطات، وذلك بعد ما كان شراؤها لا يحتاج إلى أي إذن من السلطات.

وهكذا فإنه إذا كان قد حدث تقدم ملحوظ في مجال حرية تداول المعلومات هذا العام، فإن ذلك قد ارتبط بتقهور ملحوظ أيضاً فيما يخص الحق في الحرية والأمان الشخصي، والتي كانت موضع إدانات العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية، فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن تونس أمرت فيه من قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، وطالبت فيه بالإفراج عن جميع سجناء الرأي وإعادة محاكمة السجناء السياسيين، وقد أدانت أيضاً المنظمة العربية لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات، وتكررت في نشراتها الشهرية أحداث الاعتقالات الأخيرة في صفوف حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورغم أنها غير مخفمة بحالة حقوق الإنسان في تونس، إلا أنها نددت بقيام السلطات التونسية بمنع سفر خميس شماري نائب رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى مالطة، واعتبرته مماساً خطيراً بحرية السفر والتنقلات التي يكفلها إعلان حقوق الإنسان، هكذا وأمام تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس والتشديد العالمي بها فإن ذلك يضع الحكومة التونسية في موقف حرج خاصة وأنها تسعى في الشهور القادمة لعقد اتفاقيات مع المجموعة الأوروبية بعض هذه الاتفاقيات أمنية، الأمر الذي قد ترفضه المجموعة الأوروبية بسبب سجل تونس في مجال حقوق الإنسان.

الخاتمة

وهكذا فإن عام ١٩٩٥ قد شكل حلقة في سلسلة تطور الحياة السياسية التونسية والتي أخذت طابع الهدوء والاستقرار السياسي النمسي منذ تولي الرئيس زين العابدين للسلطة في نوفمبر ١٩٨٧، مما جعل تونس تكون بمثابة الجزيرة الهادئة في بحر عاصف الأمواج. فسمية الهدوء السياسي التي تمتاز بها تونس تجعلها مختلفة من وجهة عدم الاستقرار السياسي والتوتر اللتان تتميزتا بهما الحياة السياسية في دول الجوار التونسي خاصة في الجزائر وليبيا، وفي ذلك من الممكن أن نورد عدد من الملاحظات أهمها :-

١ - كانت الانتخابات البلدية التي جرت هذا العام سيناريو آخر من سيناريوهات الانتخابات التي تجري في تونس منذ تولي زين العابدين للسلطة، من سيطرة كاملة للحزب الحاكم، وهزيمة ساحقة لأحزاب المعارضة.

٢ - وبخصوص ملاقة السلطة بجماعات الاملاص السياسي، فقد كان هناك تصميم كامل على تحييد دورها بشكل كلي من حركة المجتمع المدني، من طريق توجيه سلسلة من الغزبات الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي لحركة النهضة الإسلامية.

٣ - كان هناك استمرار لنهج الرئيس زين العابدين في طريقة تعيينه لأعضاء النخبة من خلال سياسة تبادل المواقع بين أعضاء النخبة، وقد كان ذلك فيما يخص التعديلات الوزارية الأخيرة التي لم تختلف من أي تعديلات أجريت داخل النظام التونسي منذ تولي زين العابدين للسلطة.

٤ - فيما يخص وسمية حقوق الإنسان داخل تونس، فقد لوحظ أن السلطة التونسية لم تكتف في تعاملها مع هذه القضية بتوجيه الغزبات الأمنية للإسلاميين فقط، ولكن ذلك امتد أيضاً إلى معظم قوى المعارضة الرئيسية، إلى حد اعتقال زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار بالإضافة إلى تشديد السيطرة على مصادر المعلومات واحتكار الحزب الحاكم لجميع مصادر المعلومات ووسائل الإعلام.

والخلاصة أن المجتمع والنظام التونسيين قد مرأ هذا العام بفترة من الهدوء والاستقرار السياسي كانت امتداداً للسنوات السابقة، مما يضع على كاهل السلطات التونسية أهمية التعامل بشكل أكثر جدية مع حركة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الدولة التونسية، بما يتلائم مع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع التونسي.

* المغرب



* اعد هذا التقرير الخاص بالمغرب الباحث سعيد عبد المسيح

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للنمو: ١,٥ %
 متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٤,٥ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤
 معدل الأمية للكبار: ٥١ %
 ميزان الموارد: -١٤,٥٩ %
 إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ٢١٤٣٠
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٢٨
 معدل الرقيات لكل ألف نسمة: ٨
 معدل الخصوبة الكلي: ٣,٦
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من إجمالي
 النساء: ٤٩ %
 عدد السكان لكل طبيب: ٦٨٤٠

تاريخ الاستقلال: ١٩٥٦/٣/٢ من فرنسا
 نظام الحكم: ملكي دستوري
 إسم رئيس الدولة: الملك الحسن الثاني
 إسم رئيس الحكومة: عبد اللطيف الفيلالي
 عدد المحافظات: ٣٦ محافظة
 العاصمة: الرباط
 المساحة (كلم^٢): ٤٤٦,٥٥٠
 عدد السكان (مليون): ٢٦
 معدل الزيادة السكانية: ١,٩ %
 الديانات: ٩٨,٧ % مسلمون ، ١,١ % مسيحيون ،
 ٠,٢ % يهود
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ١٠٤٠
 الناتج القومي الإجمالي (مليار درهم
 مغربي): ٢٤٣,٩٧
 العملة: الدرهم المغربي
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ٢٩٩,٩ درهم مغربي
 إجمالي الصادرات (مليون دولار): ٣٩٩١

يوميات الأحداث

يناير

- ١/ اتهام مواطن مغربي بالمشاركة في الشبكة الإرهابية التي هاجمت فندق مراكش العام المنصرم .
 - ٧/ أحزاب المعارضة تتشاور في تشكيل الحكومة الجديدة .
 - ٨/ خلافات أحزاب المعارضة تعرقل تشكيل الحكومة الجديدة .
 - ١٠/ إخفاق تشكيل حكومة من أحزاب المعارضة .
 - إرجاء محاكمة المتهمين بالاعتداء على فندق مراكش .
 - ١١/ العاهل المغربي يصدر عفوا عن ١٢٢ مجنونا .
 - ويكلف أحزاب الغالبية السابقة بتشكيل الوزارة الجديدة .
 - ١٢/ المعارضة تؤكد التزامها العمل على تغيير دستوري وسياسي .
 - وتنفي تهريها من مسؤولية تشكيل الحكومة .
 - ١٣/ مجلس الأمن للأمم المتحدة يؤكد التزامه القيام بإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.
 - ١٤/ حزب التجمع والاشتراكية يلسف لعدم تشكيل حكومة المعارضة .
 - ٢١/ حل تجمع المنفيين المغاربة بإجماع أعضائه لتحقيق الهدف منه ، نتيجة العفو الذي أصدره العاهل المغربي .
 - ٢٤/ استئناف عملية تسجيل الصحراويين من قبل لجنة تحديد الهوية تمهيدا للاستفتاء .
 - ٢٩/ د. الفيلالي رئيس الوزراء يأمر بفتح تحقيق شامل في شركة الخطوط الجوية المغربية لترديد أنباء عن وجود اختلاسات وفضائح مالية .
- فبراير**
- ١/ قوات الأمن تطوق تمردا في سجن خنيفرة وتعتقل الهاربين .
 - ٥/ الرأي العام المغربي يترقب نتائج التحقيق في قضية الاختلاسات في شركة الخطوط الجوية المغربية .

٩/ الحسن الثاني يعلن إنشاء وزارة جديدة للسكان .

٢٤/ المغرب يرد على أخطاء التقرير الأمريكي من حقوق الإنسان في المغرب .

٢٨/ تشكيل الحكومة الجديدة من ٣٥ وزيراً .

مارس

١/ المصموني رئيس الفريق الثيابي للاتحاد الدستوري يقدم استقالته إلى رئيس الحزب احتجاجاً على تشكيل الحكومة .

- أحزاب المعارضة تستقبل حكومة الفيلالي بالانتقاد والتحفظ .

٥/ البرلمان يناقش برنامج رئيس الحكومة .

١٢/ البرلمان يمنح الثقة لحكومة الفيلالي .

٢٩/ المغرب يتهم البرلمان الأوروبي بالتدخل في شؤونه الداخلية : حيث صدرت منه توصية تتهم المغرب بعرقلة الاستفتاء في الصحراء .

إبريل

٢/ لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات لتصحيح بعض المواقف المغلوطة من الصحراء الغربية .

١١/ عودة عبد الرحمن اليوسفي الزعيم المستقيل للاتحاد الاشتراكي إلى المغرب .

- إعلان النقابة الوطنية للتعليم والجامعة المرة الدعوة إلى إضراب شامل .

- ثلاثة أحزاب مغربية معارضة تحذر الاتحاد الأوروبي من مخاطر تطبيق اتفاقية شينجين القاضية بإزالة الحدود في أوروبا على مدينتي سبتة ومليلة .

٢٠/ معظم الصحف المغربية تخصص صفحة كاملة من أعمادها للتضامن مع الصحفيين الجزائريين .

٢٥/ منظمة مغربية تسمى "٢١ فشت" تحذر من عمليات فدائية في سبتة ومليلة .

٣٠/ المغرب يتهم جبهة البوليساريو بعرقلة استفتاء الصحراء .

مايو

١٢/ المركزية النقابية تواصل الإضراب بعد اعتقال السلطات لثمانين عمال .

- تظاهر ثمانية مغاربة صحراويين في مدينة العيون الصحراوية ، ويرفعون أعلام جبهة

البوليساريو وترديد شعارات موالية لها .

٢٦/ حملة تيرمات لمواجهة كارثة الجفاف التي تجتاح المحصول الزراعي .

٢٧/ محمد علي رئيس جماعة الإخوان المسلمين بسببته يعتبر أن الحوار هو الحل الأمثل لوضع سببته بين المغربي وأسبانيا .

يونيو

٢/ بعثة من مجلس الأمن للأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق تقدم في استفتاء الصحراء الغربية .

٧/ بدء محاكمة الصحراويين المتظاهرين لصالح جبهة البوليساريو على يد محكمة عسكرية .

١٠/ المعارضة المغربية تعلق الآمال على عودة الزعيم المعارض الفقيه البصري بعد ٢٠ عاما في المنفى .

١١/ ثاني إضراب لعمال الفوسفات .

١٦/ إضراب ٤٠٠ ألف عامل في قطاع الصحة .

١٧/ الحركات الإسلامية المغربية المحظورة تبدأ اتصالاتها مع بعض زعماء الأحزاب .

٢١/ المحكمة العسكرية تقضي بالمتجن على ثمانية مغاربة صحراويين لتظاهروهم في مدينة الميون الصحراوية .

٢٦/ المغرب يحدد التزامه بتسهيل إجراءات استفتاء الصحراء الغربية .

٢٧/ الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني تدمر لمناهضة التطبيع مع إسرائيل .

٢٨/ الحسن الثاني يؤكد مجددا على أن مشكلة التعليم أخطر المشاكل التي تواجه المغرب .

٢٩/ الحكومة أقرت مشروع قانون ينظم لجان تقصي الحقائق في البرلمان .

يوليو

٤/ حملة طرد في تونس ضد الطلاب المغربية .

٥/ خريجون جامعيون يضربون عن الطعام احتجاجا على عدم توظيفهم .

٢١/ عبد الرحمن اليوسفي يعود إلى زمامة الاتحاد الاشتراكي .

أغسطس

٢/ العمالي نقب الصحفيين يوضح أن قانون الحريات العامة يمنح الحق لأي مواطن في إصدار

صحيفة ، لكن ذلك لا يعني اكتساب صفة صحفي المهنية .

- رئيس البرلمان ينبغي أن يكون أداة في يد الحكومة .

- المجلس الدستوري ينبغي انتخاب النائب نهامي من التجمع الوطني للأحرار .

١٤ / منظمة مغربية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان تطالب بإنهاء ملف جميع المعتقلين السياسيين.

- مجلس الأمن للأمم المتحدة يدعو المغرب وبوليساريو إلى التعاون الكامل لإنجاز تصوية الصحراء .

١٩ / ١٥٦ قتيل في مراكش نتيجة فيضانات مفاجئة .

- الملك الحسن يصدر عفواً من عشرات من المسجونين .

٢١ / ويدعو إلى استفتاء جديد لتعديل الدستور .

- بعض الصحف المغربية تشدد ببطء عمليات إغاثة منكوبي الفيضانات .

٢٦ / جبهة بوليساريو تهدد بحمل السلاح إذا استمرت عملية الاستفتاء .

سبتمبر

١٥ / ٩٩,٦٪ من المغاربة أيدوا التعديل الدستوري القاضي بتعديل موعد التصويت على الميزانية العامة إلى شهر يونيو بدلاً من نوفمبر من كل عام .

١٧ / العاهل المغربي يعلن أن فتح مكثبي اتصال بين المغرب وإسرائيل يعتبر امتزاجاً من الناحية الدستورية .

أكتوبر

٩ / جبهة بوليساريو تهدد بالانتقام إذا زار العاهل المغربي الصحراء الغربية .

١٠ / العاهل المغربي يدعو إلى حوار وطني شامل في افتتاح الدورة البرلمانية .

١١ / مواجهات بين مهاجرين مغاربة ومكان مدينة سبتة والشرطة الإسبانية تصفر عن ٢٠ جريحاً و ١٠٠ معتقل .

١٥ / الحكومة تعتذر للبرلمان لما بدر من محمد زيان وزير حقوق الإنسان تجاه عدد من أعضاء البرلمان .

١٧ / أكثر من ٨٠٠ من الخريجين العاطلين يمتصمون في مقر الاتحاد المغربي للشغل .

- تشكيل الحركة الوطنية الديمقراطية بقيادة محمود عرشان . كانت الحركة قد انشقت عن حزب الحركة الشعبية الوطنية .

٢٠/ يده المحكمة العسكرية في محاكمة شبكة مغربية - جزائرية لتهرب الأسلحة .

نوفمبر

٢/ المغرب يؤكد مطالبته بتسجيل ١٨١ ألف صحراوي للاستفتاء .

١٠/ المغرب يلوم البوليساريو للماطلة في تسجيل الصحراويين في مركز الهوية بالعيون .

٢٨/ الأمين العام للأمم المتحدة، د. بطرس غالي يهدد بسحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية.

ديسمبر

١١/ مجلس الأمن يوصى ببحث خطة جديدة بشأن استفتاء الصحراء لتحديد الناخبين الذين يملكون حق الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء.

١٢/ المعاهل المغربي الملك الحسن الثاني يؤكد «لروبرت بيليترو» مساعد وزير الخارجية الأمريكي على حرصه على دور أمريكي في تدعيم تنفيذ خطة استفتاء الصحراء.

١٢/ محاكمة حسن أربعي مدير جريدة «أصداء» الأسبوعية أمام المحكمة الابتدائية في الدار البيضاء.

١٦/ بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد رغبته في إرسال كبير مبعوثيه إلى الصحراء الغربية في مهمة للمسامحة الحميدة.

أضواء على الأحداث

مقدمة

في الواقع ، فإن هناك سياسة شبه ثابتة يتبعها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في التعامل مع المجتمع المدني المغربي ، وتوسيع الهامش الديمقراطي داخل البلاط . ويتيح العاهل المغربي نموذج الديمقراطية المقيدة التي تسمح بهامش ثابت تتغير مسوره مع ثبات حجمه إلى حد كبير . في هذا الإطار المتوازن ، قام الملك الحسن بإجراءات إيجابية في مجال حماية حقوق الإنسان ، مثل قيامه بإصدار عفو سياسي شامل سمح لعدد من المنفيين في الخارج للعودة إلى البلاد . إلا أنه من جانب آخر ، تم محاكمة ثمانية من المغاربة الصحراويين بصورة سرية لمواالاتهم لجبهة البوليساريو ، وتدين منظمات حقوق الإنسان المغربية وضع السجون . ومن جانب آخر دعا الملك الحسن أحزاب المعارضة الرئيسية (الاستقلال ، الاتحاد الاشتراكي ، منظمة العمل الديمقراطي) إلى تشكيل حكومة ، إلا أنه من جانب آخر أصر على بقاء السيد/الإدريسي وزيراً للداخلية . من جانب ثالث ، يسمح النظام بقيام إضرابات من قبل النقابات المختلفة ، وتستجيب الحكومة في بعض الأحيان لمطالبها ، إلا أنه من جانب آخر يتم اعتقال بعض المتظاهرين ، ولا تتم الاستجابة لمطالبهم .

يتم تناول موضوع الديمقراطية والمجتمع المدني في المغرب ، من خلال مدة مؤشرات ، تتمثل في وضع الأحزاب السياسية ومدى فعاليتها وديورها في ترسيخ قيم الديمقراطية ، ثم دور النقابات العمالية والمهنية ، ووضع حقوق الإنسان ومدى حمايتها من الانتهاكات المختلفة ، والانتخابات التي جرت ، ووضع الاقتصاد ، وأخيراً التعديلات القانونية والمستورية ووضع الحركات المحجوبة من الشرعية .

الأحزاب

تتمتع الأحزاب السياسية بوضع هام على الساحة المغربية ، حيث عرض على أحزاب المعارضة الرئيسية أن تشكل الحكومة ، ولكن لم يتم ذلك . وقد برزت هذه الأحزاب (الاتحاد الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، ومنظمة العمل الديمقراطي) معارضتها لتشكيل الحكومة بعدم تواجد وزير الداخلية والإعلام السيد اليسري في الحكومة الجديدة . ولكن لم يتم الموافقة على مطلب أحزاب المعارضة فلم تتكون الحكومة . ومع ذلك يرى الكثيرون أن مطالب أحزاب المعارضة الأساسية التي جملتهم يرفضون تشكيل الحكومة تتمثل في اعتماد أسلوب الانتخاب المباشر لجميع أعضاء البرلمان وكذلك إعطاء رئيس الوزراء

والحكومة والبرلمان صلاحيات واسعة وتفعيل لجان المراقبة وتقصي الحقائق ، إضافة إلى إشراف لجنة محايمة على سير الانتخابات .

ومع التحويل على دور أحزاب المعارضة ، إلا أن هناك انتقادات قد وجهها إليها السيد /علي يعته، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية . وقد أخفقت اللجنة المركزية لمنظمة العمل الديمقراطي في انتخاب قيادة للحزب ، وذلك بعد انسحاب ٣٠ عضوا من أعضائها البالغ عددهم ٧٤ عضوا . وقد تم انتخاب ٦ أعضاء لمفوضية المكتب السياسي ، في حين تركت ٤ مقاعد شاغرة ، على أساس أن يتم انتخاب أعضائها في وقت لاحق .

وأوضح الأعضاء المنسحبين أن سبب انسحابهم يكمن في عدم احترام شروط التوافق السياسي ، التي تم بناء عليها انتخاب أعضاء اللجنة المركزية . وأن انتخاب ٦ أعضاء لمفوضية المكتب السياسي يكرس الانقسام . وهذا الضعف الذي يعتري بعض أحزاب المعارضة لا تخلو منه الأحزاب الأخرى ، فقد انتقدت عناصر من الحركة الشعبية قيادة الحزب . وأصدرت لجنة تمهيد مسار الحركة الوطنية الشيعية بيانا انتقدت فيه الوضع الذي يجتازه الحزب . كذلك فإن الحزب الوطني الديمقراطي مرف هزة داخلية تمثلت في إبعاد عناصر قيادية ، خدمت وزراء سابقين ، من صفوف الحزب ، ولا تخفي بعض المصادر الحزبية في الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار ميولا نحو معاودة تنظيم الأجهزة القيادية ، وبخاصة وأن هذه الأحزاب كانت قد طلبت إلى الملك فترة لمعاودة تنظيم صفوفها في ضوء التراجع الذي عرفته في الانتخابات السابقة.

في إطار الحديث من الأحزاب ، فقد عاد السيد/عبد الرحمن اليوسفي إلى زعامة حزب الاتحاد الاشتراكي بعدما كان قد قدم استقالته في أواخر ١٩٩٣ . وذلك كما قال تجاوبا مع رغبة قواعد الحزب وهيئاته المقررة . وقد جرت إجراءات لمعاودة تنظيم أجهزة الحزب ، استندت بمقتضاها مهمة الإشراف على الجانب التنظيمي إلى الزعيم النقابي نوبير الأموي ، وكذلك إشراف محمد اليازغي الكاتب الأول للحزب بالنيابة على الجانب الإعلامي ، فيما أصبح عبد الرحمن اليوسفي زعيم الحزب مديرا مسؤولا عن صحيفة الاتحاد الاشتراكي .

من هذا العرض لوضع الأحزاب السياسية في المغرب ، يتضح ضرورة قيام هذه الأحزاب بتحصين أوضاعها وتطوير أساليب عملها ، حتى يمكنها أن تقوم بدور أكثر فاعلية في ظل المعطيات التي يوفرها النظام المغربي لها ، ولجميع أحزاب المعارضة .

حقوق الإنسان

اتخذ العاهل المغربي الملك الحسن الثاني عدة خطوات إيجابية في مجال حقوق الإنسان خلال هذا

العام . فمن جانب ، فقد أصدر قراراً بالعفو عن ١٢٢ سجيناً ، وتخفيف عقوبة السجن لـ ٢٨ آخرين ، وذلك بمناسبة ذكرى تقديم وثيقة الاستقلال في ١٩٩٤/١/٨١ والتي كانت بداية انطلاق حركة المطالبة باستقلال المغرب . من جانب ثان ، فقد اتخذ تجمع المنفيين المغربي قراراً بالحل . وكان هذا التجمع قد شكل عام ١٩٩٢ للدفاع عن المعتقلين السياسيين في البلاد ، وذلك لإن مهمة هذا التجمع قد تحققت ، واتخذ القرار بالإجماع . وسهل هذا فتح الباب أمام عودة شخصيات معارضة للإفادة من قرار العفو السياسي الشامل الذي أصدره الملك الحسن . بخاصة أن قنصليات المغرب في الخارج سلمت المنفيين والمعتقلين سابقاً جوازات سفر وبطاقات هوية .

وفي هذا الإطار فقد عاد الفقيه البصري الزعيم المعارض إلى المغرب بعد ٣٠ عاماً في المنفى ، للاستفادة من العفو العام الذي نادى به العاهل المغربي .

من جانب ثالث ، فقد أشار التهامي الخياري عضو المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان إلى أن التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان سجل المكاسب والإيجابيات التي تحققت في السنة الماضية بشكل باهر ، في حين حقق المغرب فوزه نوعياً في هذا المجال مشيراً إلى حصول إجماع وطني حول تلك المكاسب والمتمثلة بشكل خاص في قرار العفو الملكي من السجناء السياسيين والتعويض لمعتقلين سابقين ، وقرار تعليم وبت نشرات تليفزيونية بالأمازيغية ، وإلغاء قانون ١٩٢٤ العقيد للحريات ، والمساواة على اتفاقيات مناهضة التمييز ، والتمييز بين المرأة والرجل ، وحقوق الطفل .

وأشار عبد الرحمن بن عمر رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن الأوضاع في المغرب سجلت تحسناً نسبياً في مجال الحقوق المدنية ، أما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الأمور يعثرها الجمود .

وقال أن التقرير الأمريكي ركز انتقاداته على مسؤولية وزراء الداخلية إزاء الانتهاكات الحاصلة ، بينما يتجاوز الأمر وزارة الداخلية ليشمل مختلف مكونات المجتمع السياسي ، البرلمان والقضاء ووزارة العدل .

وقد سجل عدد من المتحدثين باسم جمعيات حقوق الإنسان التحسن الذي طرأ على وضعية حقوق الإنسان في المغرب منذ بداية التسعينات ، ووجود إرادة سياسية واضحة في هذا الاتجاه ، كما حدث تحسن في سلوك عدد من قطاعات الدولة في مجال حقوق الإنسان .

ومع هذه الجوانب الإيجابية ، فهناك جوانب أخرى سلبية ، أولها اعتقال مستشار لتعبيره من رأيه في الموازنة البلدية ، ثانيها أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أحتجت في رسالة مفتوحة إلى وزير الداخلية على استخدام شرط العمل القسري في ظروف الإضراب ، فهذه تعتبر انتهاكاً للدستور وخرقاً

للالتزامات الدولة ، كما أنها انتقدت طلب السلطات الكشف عن الانتماء السياسي لخريجي الجامعات الذي تعهدت بإيجاده العمل لهم ، بعد تنفيذهم خطة الإضراب عن الطعام . وثالثها أن المحكمة الدستورية قضت بأحكام تتراوح بين ١٥-٢٠ سنة سجنا على ثمانية مغاربة منجراوين بتهمة المس بامن الدولة الداخلي ، وذلك لتظاهروهم في مدينة العيون كبرى مدن المحافظات الصحراوية ، ورفعهم أعلام جبهة البوليساريو ، وترديدهم شعارات موالية للجبهة . وجرى جلسات المحاكمة في إطار سري بحث لم يسمح للمعتقلين بالدخول إلى قاعة المحكمة إلا عند النطق بالحكم . ورابعها ، أن العصابة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان التي يرأسها النائب عبد الهادي القياب ، أنه يجب تدارك الأمر بالنسبة إلى المعتقلين السياسيين ، أو أولئك الذين تورطوا في أحداث مؤلمة ، وليس لهم أي موقف يعاكس الإجماع إزاء قضية الصحراء الغربية . وانتقدت العصابة الوضع في المسجون ، وطالبت بالكشف عن مصير بعض المخطوفين ، وتصوية أوضاع الأشخاص الذين شملهم العفو . وخامسها ، أن الاتحاد المغربي للشغل أدان اعتقال ٣٦ خريجا عاطلا من العمل ، من بينهم ٤ نساء ، شاركن في اعتصام أمام بلدية الجديدة .

من هذا يتضح أن هناك خطوات إيجابية وأخرى سلبية في سجل حقوق الإنسان بالمغرب ، ولكن الاتجاه الغالب هو في صالح تحسين أوضاع حقوق الإنسان .

الفساد

يترقب الرأي العام نتائج التحقيق الذي تجريه لجنة خاصة من وزارة المال بطلب من رئيس الوزراء حول ما يعرف بقضية الاختلاسات في شركة الخطوط الجوية المغربية والمقدرة بـ ١٧ مليون دولار . ودعا الفريقان البرلمانيان لمزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال إلى اجتماع عاجل للجنة التجهيزات والنقل والمواصلات في مجلس النواب للإطلاع على حقيقة الوضع المالي للشركة . وقد أثارت صحف المعارضة التسيير المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام ، وطالبت أن يكشف التحقيق بواطن الخلل فيها ، والتصدي لما أسمته الفساد والرشوة وتبييد المال العام .

التقابات

شهد هذا العام عدة إضرابات ومظاهرات من التقابات للإحتجاج حول بعض الأوضاع التي تضرر بمصالحها ، وأظهرت هذه الإضرابات عدم التنسيق بين التقابات . فمن ناحية ، قد أحتجت المركزية النقابية للعمل على قرار السلطات المغربية استخدام قانون يعود إلى الحرب العالمية الثانية لإجبار عمال المنكك الحديدية على العمل في ظل تنفيذ خطة إضراب شامل دامت أربعة أيام ، ودعت إلى مواصلة الإضراب تضامنا مع ثمانية عمال اعتقلوا لرفضهم الإذعان لأوامر السلطات بالعمل خلال فترة الإضراب . وفي هذا الإطار أعلنت الكونغرالية الديمقراطية للعمل التي يترعها نوبير الأسوي تعليق الإضراب

ودعمت العاملين في قطاع السكك الحديدية إلى معاودة العمل ، مما يعني تعرض التنسيق الذي كان قائما بين المركزيتين النقابيتين القريبتين مع المعارضة لبعض التعثر . وإن الاتحاد العام للعمال لم يشارك في دموع سابقة للإضراب في قطاع السكك الحديدية ، لكنه اضطر للاستجابة للإضراب إثر دعوة الاتحاد المغربي للعمال والكوئندالية الديمقراطية .

من ناحية ثانية ، أضرب ٤٠٠ ألف عامل في قطاع الصحة ، والتزمت نقابة العمال بالتنفيذ الكامل للإضراب رغم الضغوط الحكومية المتزايدة . وقد نفذ عمال الفوسفات ثاني إضراب لهم ، ولوح رجال التعليم بخوض الإضراب في حال فشل الحوار على الملف المطليبي بين الحكومة والنقابات . وأعلنت النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة إضرابا لإيجاد حلول لمشاكل المعلمين .

من ناحية ثالثة ، فعلى الرغم من تحالف الاتحاد العام للعمال والكوئندالية الديمقراطية للعمال ، إلا أنه تعذر عليهما تنظيم مظاهرات مشتركة على غرار الأوامم الأربعة السابقة ، ومزت أوساط نقابية ذلك إلى قضايا تنظيمية ، في حين نهبت مصادر أخرى إلى ربط ذلك بمسيفة التحالف القائم بين فاعليات المعارضة ، لكنها لم تجتمع منذ انهيار خطة تشكيل حكومة من المعارضة .

من ناحية رابعة ، خاضت مجموعة من خريجي الجامعات المغربية (٩١) إضرابا عن الطعام ، وذلك احتجاجا على عدم توظيفهم . وكانت مجموعتان سابقتان تضم إحداهما (٨٦) خريجا والثانية (١٠٥) خريجا من حملة شهادة الدكتوراه ، قد خاضتا إضرابا عن الطعام إلى أن تم توظيفهما . وأن المجموعتين تم توظيفهما عقب اجتماع عقد بين مسؤولين حكوميين وممثلين من نقابة أساتذة التعليم العالي بعد بداية الإضراب من الطعام بأربعة أيام . وقد امتص أكثر من ٨٠٠ من الخريجين العاطلين عن العمل بينهم ١٢٥٠ امرأة في مقر الاتحاد المغربي للشغل . وجاء المتظاهرون من مختلف مناطق المغرب للمشاركة في هذا الاعتصام الذي ينظم في مقر الاتحاد الوطني للخريجين العاطلين عن العمل الذي تأسس في أكتوبر ١٩٩١ . ويطالب الخريجون العاطلون عن العمل بأن تفي الحكومة بوعودها بتوفير فرص العمل وتسهيل إنشاء مؤسسات صغيرة ، ووقف الملاحقات والضغوط على مناصر وكوادر الاتحاد .

وأخيرا ، يحاول النظام الحوار والتفاهم مع المركزيات النقابية لاحتواء التصعيد القائم بين الجانبين ، ومن هنا جاء اجتماع رئيس الوزراء عبد اللطيف الفيلالي مع زعماء المركزيات النقابية بهدف البدء في تنفيذ خطة جديدة للحوار .

من هنا يتضح أن للنقابات دورا فعالا في النظام السياسي المغربي ، إلا أن ضعف التنسيق بينها يضعف من الدور المطلوب بها ، ويقفل من فاعليتها في إطار التفاوض مع النظام الحاكم لتحقيق مطالب أعضائها .

الاقتصاد

إن الوضع الاقتصادي في المغرب متردي ، ولاسيما بعد موجة الجفاف التي أصابت المحصول الزراعي ، بحيث لم تتجاوز مداخل المحصول الزراعي ١٦ مليون قنطار من الحبوب ، وهو ما يمثل ٤:١ من المعدل المتوسط . ومن هنا تكثرت التظاهرات والإضرابات من قبل المواطنين لتحسين أحوالهم المعيشية ، في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة الاستجابة لذلك الأمر في ظل الأزمة الاقتصادية التي اجتازها المغرب في الوقت الراهن .

تعديلات قانونية ونسبوية

تم إجراء تعديل دستوري ، ستعرض بمقتضاه الموازنة العامة على مجلس النواب للنظر والبت فيها في شهر مايو من كل عام بدلا من نوفمبر ، لتمكين الحكومة من معرفة وتقويم الناتج الزراعي منذ وضع القانون . وهناك تعديل آخر لكن لم يطرح للاستفتاء وهو تحويل البرلمان إلى مجلسين .

الانتخابات

في إطار الحديث من الانتخابات ، أيد ٩٩.٦٪ من إجمالي ٨.١١٥٥ مليون مصوت ، التعديل الدستوري القاضي بمرس الموازنة على البرلمان في شهر مايو بدلا من نوفمبر ، في حين لم يصوت ٠.٤٪ . وأظهر ذلك ارتفاع نسبة عدم المشاركة التي بلغت نحو ٤٪ إلى انخفاض نسبة المصوتين في المدن الكبرى خاصة مدن الرباط والدار البيضاء وطنجة ومراكش . وهذا الإصلاح الدستوري مدخل للإصلاحات الدستورية التي أعلن عنها العاهل المغربي .

من ناحية أخرى ، ألقى المجلس الدستوري انتخاب النائب الحاج نعماني من التجمع الوطني للأحرار . وكان نعماني قد انتخب نائبا عن دائرة سيدي حجاج في محافظة سلطان .

الحركات المحجوبة عن الشرعية

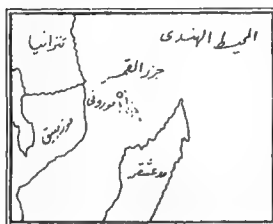
اجتمع المحجوب أحرخان الأمين العام للحركة الوطنية الشعبية مع ممثلين من منظمة المفاربة الخريجين من الجامعات الإسلامية وبعض القادة التاريخيين لحركة الشبيبة الإسلامية . وهم الوفد مجموعة من المنفيين والمعتقلين الإسلاميين السابقين . وذكرت المصادر أن اللقاء كان من أجل التعارف ، مشيرة إلى أن الانفتاح والإفراج السياسي الذي يعرفه المغرب دفع بالقائمين على الشبيبة الإسلامية إلى فتح جسور مع الأحزاب السياسية رغم مواقفها المعلنة . وقالت المصادر أن فترة الانعزال والانغلاق والعمل السري لم تات بنتيجة ، وبالتالي أصبح من اللازم فتح نقاش مع هذه الأحزاب حتى يبلغ الإسلاميون رسالتهم في إطار المشروعية والشفافية .

الخاتمة

يتخيم من العرض السابق ، أن الوضع الديمقراطي المقيد سوف يستمر في المغرب في المستقبل المنظور ، إلا إذا اختفى الملك الحسن الثاني عن السلطة . فمازالت الميامة المتوازنة التي يتبعها الحسن الثاني مستمرة ، وذلك في التعامل مع القوى المختلفة الموجودة على الساحة المغربية ، فهو الحكم في النزاعات التي تدور بين تلك القوى ، ورأس ملب تفاصلات تلك القوى في الوقت نفسه . إن مؤسسة الملك في المغرب مقبسة وسوف تستمر كذلك . وإن أوضاع القوى السياسية في المغرب من أحزاب وثقافات كما هي دون تغير كبير ينشأ بإمكانيات تغير الأوضاع . ومن هنا فإن الاستمرار هو عنوان المستقبل ، والتغير سيكون في الإطار المرسوم ولن يحدد منه .

ولا يستطيع المتابع للأوضاع الديمقراطية في الوطن العربي أن ينكر أن وضع الديمقراطية والمجتمع المدني في المغرب متقدم نسبيا ، ومع ذلك فهو يحتاج إلى تطوير وتغيير بحيث تجري العملية السياسية بانسيابية دون وجود ضابط لها ، إذا اختفى لا يعلم امره ما ستكون عليه أوضاع الديمقراطية في المغرب حيثئذ .

* جزر القمر



* اعد هذا التقرير الخاص بجزر القمر الباحث سامح فوزي

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٨,٣ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام): ٥٥
 معدل الامية للكبار: ٨٥ %
 ميزان الموارد: (مؤشر غير متوفر)
 إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار): ١٨٤,٢
 معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٤٧
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ١٣
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من إجمالي
 النساء: ٤٩ %
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب): ٢٥٠٠٠

تاريخ الاستقلال: ١٩٧٥/٧/٦ م عن فرنسا
 نظام الحكم: جمهوري
 إسم رئيس الدولة : محمد سعيد جوهري (تم تنحيته)
 إسم رئيس الحكومة: محمد عبده (تم تنحيته)
 عدد المحافظات: ٤ جزر
 العاصمة: موروني
 المساحة (كلم^٢): ٢,١٧٠
 عدد السكان (مليون): ٥,٠
 معدل الزيادة السكانية: ٣,٥ %
 الديانات: ٨٦ % مسلمون سنة ، ١٤ % مسيحيون
 كاثوليك
 متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٦٠
 الناتج القومي الإجمالي (مليون فرنك): ٧٠١٩٧
 العملة: فرنك قمري
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:
 الدولار = ٢٨٣ فرنك
 إجمالي الصادرات (مليون دولار): ٢٤٠٠٠
 إجمالي الواردات (مليون دولار): ٥٥٠٠٠
 متوسط المعدل السنوي للنمو: ٢,١ %

يوميّات الأحداث

فبراير

٢/٧ الرئيس محمد سعيد جوهري يعتذر عن استقبال مسئول إسرائيلى نظراً للضغط الشعبى الرافض للتطبيع.

سبتمبر

٩/٢٨ انقلاب عسكري يطيح بنظام الرئيس محمد سعيد جوهري

أكتوبر

١٠/٢ العسكريون يؤكدون رغبتهم فى نقل السلطة للمدنيين.

١٠/٥ قوات فرنسية تقضى على الانقلاب وتطلق سراح الرئيس جوهري.

١٠/٢٤ الرئيس محمد سعيد جوهري يعلن من قرب عودته إلى جزر القمر مرة أخرى.

نوفمبر

١١/٣ الرئيس محمد سعيد جوهري يتخذ قراراً من إحدى الجزر الفرنسية بالمحيط الهندي يقضى بإقالة رئيس الوزراء.

أضواء على الأحداث

مقدمة

جذبت التطورات السياسية في جزر القمر خلال العام المنصرم اهتمام الدوائر الإعلامية والبحثية في العالم العربي. وهو اهتمام تأخر بعض الشيء، إذ لم يحدث منذ انضمام جزر القمر إلى جامعة الدول العربية في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ أن تناولت أية دراسات بحثية متعمقة أو تقارير سنوية الأوضاع السياسية بالجزر. وقد جاء هذا الاهتمام لقراءة التغيرات السياسية المتسارعة بالجزر ومحاولة رصد ايقاع وطبيعة هذه التغيرات، لمعرفة ما إذا كان التحول السياسي بجزر القمر يمثل نمطاً خاصاً أم أنه يشارك مسيرة التحول في بقية الأقطار العربية في بعض الخصائص. ولعمري نحاول رصد التطور في المجتمع المدني ومسيرة التحول الديمقراطي في الجزر خلال هذا العام، مع الأخذ في الاعتبار التعرف على الخلفية السياسية نظراً لحدثة موضوع البحث.

تطور الأحزاب السياسية

لم يحدث تطور يذكر في النظام الحزبي لجزر القمر خلال ١٩٩٥ وظل حال الخريطة الحزبية على ما هي عليه.

ومن المعروف أن جزر القمر حتى مطلع التسمينيات لم تعرف ظاهرة التعددية الحزبية، رغم أن معرفتها بالأحزاب تعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال. إذ نشأ ميكرواً في هذه الجزر عام ١٩٤٦ حزبان رئيسيان هما «حزب الاتحاد الديمقراطي» برئاسة أحمد عبد الله الرئيس الأسبق، وحزب «تجمع الشعب الديمقراطي» برئاسة الأمير سعيد محمد جعفر. إلا أنه في غضون سنوات قليلة تم حظر تكوين أحزاب سياسية، وأصبح «حزب اتحاد التقدم القمري» هو الحزب الشرعي الوحيد المعترف به. ورغم الحظر القانوني عرف القمريون حزب المعارضة باسم «الاتحاد الوطني للديمقراطية في جزر القمر». وطيلة الثمانينيات ظل أعضاء هذا الحزب موضع ملاحقة أمنية. وكان آخر الضربات القوية التي تعرض لها الحزب في أغسطس ١٩٩٠ حين اتهم من قبل السلطات بتدبير انقلاب، وعلى أثر ذلك أُلقي القبض على ٢٤ مفوضاً ينتمون لهذا الحزب، وظلوا رهن الاعتقال في ظروف سيئة وأخرج عن ستة فقط من مؤيدي هذا الحزب في يناير ١٩٩١. وحين تولى الرئيس محمد سعيد جوهو الحكم عام ١٩٩٠ نظم ما عرف «بالمائدة

المستديرة» لمناقشة شؤون البلاد وتمخض الحوار عن اقرار دستور جديد للبلاد، إلا أن الإصلاحات التي اقراها الحكم لم تلبس رغبات أو لمحوحات المعارضة، فقام زعماء المعارضة بعقد سلسلة من الاجتماعات دعوا فيها إلى عقد مؤتمر وطني بغية تحديد المستقبل السياسي للبلاد. ودعا السياسيون من جزيرة موهيلي إلى مشاركة عادلة في السلطة بدعوى أن جزيرتهم لم يكن لها التمثيل الكافي في مؤسسات الحكم.

ورغم دعوى الرئيس جواهر المتكررة بإجراء إصلاحات ديمقراطية إلا أن الخطوات صوب التحول الديمقراطي تكللت، ووصل الأمر إلى حد إعلان خمسة من قضاة المحكمة العليا في أغسطس ١٩٩٢ وعلى رأسهم رئيس المحكمة العليا إبراهيم أحمد هاليد، إنهم قاموا بخلع الرئيس «محمد سعيد جواهر» من منصبه، كما أعلنوا أن الرئيس لم يعد أهلاً للحكم من الناحية الدستورية. وقد تعامل النظام بنوع من التصدي مع هذه المستجدات بإعلان حالة الحصار واحتلال القضاة الأربعة، ووجههم رهن الإقامة الجبرية، هذا وقد حدثت مصاعبات عنيفة في العاصمة موروئي بين مؤيدي الحكومة ومعارضيه، مما أسفر عن سقوط عدة متظاهرين قتلى برصاص الشرطة القمرية.

ويبلغ عدد الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر ما يقرب من ثلاثين حزباً، ولا يعكس هذا التنامي في عدد الأحزاب حجم التطور السياسي في بلد نام مثل جزر القمر، ولا سيما أن اتساع حجم الخريطة الحزبية لا يعكس اختلافاً في الرأي والأيديولوجيات السائدة، الأمر الذي حدا بالرئيس جواهر إلى مطالبة الأحزاب بالاندماج ليلورة نظام حزبي محدود، فاستجاب أربعة عشر حزباً لدعوة الرئيس القمري واندمجوا في حزب واحد جديد، ويعتبر حزب الانقاذ أو التوجه الإسلامي من أبرز الأحزاب على الساحة السياسية.

ورغم أن التعددية الحزبية مكفولة دستورياً وكذا حق تكوين أحزاب دون أية قيود، فإن السياسة القمرية تعاني من «جمود» وتعثر ومصاعب من جانب التفتية الحاكمة للعملية السياسية، مما جعل الاقتناع بإمكانية التحول السلمي غير وارد، والعمل السياسي من خلال القنوات الحزبية غير ذي جدوى، ولم يعد هناك يدلل سوى اللجوء للقنوات غير الشرعية لإحداث تحول سياسي في البلاد وهو ما حدث بالفعل في انقلاب سبتمبر ١٩٩٥.

العنف السياسي

في أواخر سبتمبر ١٩٩٥ وبالتحديد في يوم ٢٨ سبتمبر جرى انقلاب ناجح بجزر القمر بزعامة مرتزق فرنسي شهير يدعى «يوب دينار» تصاعده عناصر عسكرية من المرتزقة والجيش القمري، واستطاعت هذه العناصر السيطرة على المنشآت الحيوية وعمدت إلى تشكيل لجنة عسكرية لإدارة شؤون

البلاد، أما الرئيس المخلوع محمد سعيد جوهر فقد لجأ إلى السفارة الفرنسية ثم نقل مؤخرًا إلى باريس، في الوقت الذي أعلن فيه رئيس الوزراء «محمد كعبي الياشركو» تنصيب نفسه رئيسًا للبلاد. ووصف عودة الرئيس جوهر مرة أخرى بأنها مستحيلة نظرًا لأن أطراف المعارضة يرفضون هذه العودة رفضًا باتًا.

هذا السيناريو الانقلابي - إن صح التعبير - ليس الأول من نوعه، بل إن رئاسة الرئيس محمد سعيد جوهر التي امتدت من (١٩٩٠ - ١٩٩٥) شهدت عدة محاولات انقلابية، ولم يكتب النجاح إلا للإنتفاخ الأخير.

ويشهد التاريخ السياسي لجزر القمر بأن هذه الدولة الصغيرة التي لا يزيد تعداد سكانها عن سبعمئة ألف نسمة هي مسرح دائم يعرض فيه «سيناريو» سياسي متكرر. محور انتقال السلطة بالعنف من خلال تدخل بالوكالة من جانب مجموعة من المرتزقة الفرنسيين لصالح فئة عسكرية أو عناصر من نظام سابق جرى إزاحته بالقوة، بتأييد مباشر وغير مباشر من جانب فرنسا. ثم ما يليك أن يواجه النظام الجديد بمعارضة شديدة في ظروف التحلل السياسي والإتهيار الاقتصادي اللذين تشهدهما الجزر، فيسعى المرتزقة لاسقاط النظام القائم واحلال آخر، لتبدأ «الدورة» السياسية من جديد. ومما يعطى الدائرة المفرغة المذكورة وصف المثبتة أن غاية الانقلاب وشخص العمل الانقلابي ذاته لا يطرأ عليها أي تغيير، وهو ما يمثل في الحقيقة الأزمة الشاملة التي تواجه جزر القمر.

أول رئيس انتخب لحكم البلاد هو الرئيس أحمد عبد الله وهو تاجر غني يعود بأصله إلى جزيرة «أنجوان»، وخطرًا لأصوله الطبقية فقد خلق شبكة علاقات مع وجهاء جزر القمر، وبعد مرور شهر أو أكثر بقليل على انتخاب الرئيس أحمد عبد الله قام المرتزقة بزعامة «بوب بنيار» بإزاحته من السلطة التي آلت إلى الرئيس على موبيلج، وهو مهندس تبني أفكارًا تقدمية مما أحدث ردة في التوجهات السياسية الحاكمة.

ولا ينكر أن غالبية الشعب القمري الذي يعاني من سوء الأوضاع الاجتماعية تعاطف بشكل عام مع فلسفة الحكم في ذلك الحين، إلا أن التسرع في التطبيق الاشتراكي وتسليم مهام السلطة إلى شباب يفتقرون إلى الخبرة السياسية قاد البلاد إلى وضع اقتصادي شديد السوء، وفقد غالبية أفراد الشعب تعاطفه مع الأفكار التقدمية المطروحة التي لم تعدد كونها نقلًا منسوخًا عن فكر «ماوتسي كونج»، في هذه الأثناء نشطت التيارات المحافظة، وبخاصة أن هذه التيارات تلقى تأييدًا من جانب التجار القمريين، مما هبها السابجة لعودة الرئيس أحمد عبد الله مرة أخرى على يد مجموعة من المرتزقة، يعمل ذات الاتجاهات المحافظة الرجعية، وظل أحمد عبد الله ممسكًا بزمام السلطة لمدة سنوات، عن طريق إعادة انتخابه لعدتين دستوريتين، شاب عملية الانتخاب خلالهما مخالفات جسيمة، حين شرع الرئيس أحمد عبد الله

فى إعادة انتخاب لمدة ثالثة مخالفًا بذلك نصوص الدستور تم اغتياله، لتؤول السلطة إلى الرئيس محمد سعيد جواهر الذى كان يشغل منصب رئيس المحكمة العليا، ورغم ما أعلنه من التزام بالمبادئ الليبرالية إلا أن نهج الحكم فى عهده لم يشهد أية خطوات ملموسة فى مسيرة التحول الديمقراطى، وانتهى حكمه بانقلاب عسكري حدث العام الماضى.

نخلص مما سبق أن القمريين لم يتمكن لهم فرصة اختبار التداول السلمى للسلطة، وبات العنف هو آلية التحول السياسى المهيمنة بجزر القمر.

تعتبر مسيرة التحول الديمقراطى

بنظرة أكثر شمولاً، واقتراحياً يتجاوز النظرة الضيقة للحدث، نحاول الآن قراءة أحوال السياسة القمرية بكيفية تجيب من تساؤل ملغ هو .. لماذا تتمتع مسيرة التحول الديمقراطى فى جزر القمر؟ وما هى الأسباب التى تقف حجر عثرة فى سبيل بلوغ هذا التحول ؟ قد نجد تفسيراً لهذه الظاهرة فى عدة أسباب هى :-

(أ) سيطرة العسكريين المرتزقة

يمكن تعريف المرتزقة بأنهم جنود محترفون توظف قدراتها العسكرية لحصيلة آخرين. والارتزاق مهنة معروفة تاريخياً، وفى الماضى كانت القوى الكبرى تستعين بجنود مرتزقة مغامرين لخوض الحروب، والآن فى ظل انتهاء الحرب الباردة وتفكك عدد من جيوش الدول الكبرى انتشرت ظاهرة «الاحتراف العسكرية» وأخذت ابعاداً متنامية. ويمثل الجنود المرتزقة الفرنسيين الذين يبلغ عددهم (٣٠٠) جندي وفق بعض التقديرات عماد الحرس الجمهورى - أمانة السيادة الرئيسية للجمعية الانتخابية - فى مواجهة الجيش القمري ذاته، علاوة على أن المرتزقة الفرنسيين تدخلوا كثيراً لحسم صراعات الجمعية الرسمية، بل أنهم مثلاً فى وقت من الأوقات نجحوا بديلة اضطلعت بشؤون حكم الجزر.

فقد دير المرتزقة الفرنسيون أول انقلاب بالجزر بزعامة «جوب دينار» بعد مرور شهر أو أكثر على تولي الرئيس أحمد عبد الله السلطة، ولم تشفع شرعية الانفصال التاريخى للرجل فى بقائه كرئيس للبلاد.

وبعد قرار الرئيس المنتخب إلت السلطة للرئيس على صويلح، وفى مايو ١٩٧٨ نفذ المرتزقة إنقلاباً لصالح الرئيس أحمد عبد الله، وأخيراً دبروا انقلاب سبتمبر عام ١٩٩٥ ضد الرئيس محمد سعيد جواهر. إذًا نستطيع القول بأن المرتزقة كانوا أداة التفتيش السياسى العنيف فى جزر القمر، بل إنه فى بعض الأحيان تولى المرتزقة أنفسهم شؤون الحكم مثلاًما حدث فى الفترة التى أعقبت اغتيال الرئيس أحمد عبد الله وقبل تولي الرئيس جواهر مهام الحكم.

ويرجع الدارسون ظاهرة تفلفل المرتزقة الأجانب في بنية النظام المياسي إلى فترة حكم الرئيس أحمد عبد الله، فقد أصبحوا في الحقيقة دولة داخل دولة. إذ يمتلك هؤلاء المرتزقة شبكة اتصالات واسعة النطاق يحكمون دول أجنبية، وقد مارسوا خفوقاً شديدة على الرئيس أحمد عبد الله لتكثيف تعاونه مع نظام برينوريا العنصري في مطلع الثمانينيات. ولا يخفى الارتباط الوثيق بين المرتزقة الفرنسيين والحكومة الفرنسية، بحيث اضحوا بحق أداة التدخل المباشر في شؤون جزر القمر، ويلاحظ أن جميع الانقلابات التي شهدتها الجزر جرت بموافقة باريس وبأيدي المرتزقة الفرنسيين. والدليل على ذلك تبرئة القضاء الفرنسي عام ١٩٩٣ زعيم المرتزقة «بوب دينار» من تهمة عديدة أبرزها السطو على البنك المركزي القمري وتدمير انقلابات بجزر القمر ودول أفريقية أخرى، وذلك بعد محاكمة دامت لأكثر من عامين.

ورغم أن دول عديدة قد تشهد ظاهرة «الحرس الجمهوري» مثل العراق مثلاً إلى أننا نجد أن الجنود المنضمين لقوات الحرس عادة يأتون من أصل طيقي أو انتماء جغرافي معين مثل تكريت كما الحالة العراقية، فهم يمثلون قوة عسكرية تعمل جنسية الدولة جرى توظيفها على نحو يسهل إلى وطنها وشرها العسكري. أما ظاهرة الحرس الجمهوري في جزر القمر فهي تشترك مع مثيلاتها في العراق من حيث التوظيف السهل لها، إلا أنها تنفرد بخاصية أخرى هي «الوكالة الأجنبية»، فهي ليست وكيلاً للنخبة الحاكمة فقط بل هي وكيل لقوى أجنبية لصياغة شخصوس وتوجهات النخبة السياسية الحاكمة.

ب) الصراع العشائري

من أسباب تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في جزر القمر، الصراع العيائسي ذو الطبيعة العشائرية الأسرية التي تجعل في الانتماء في صفوف النخبة القمرية لا يأتي وفق أسس سياسية قدر ما هو صراع بين عائلتين مدعمتين من رموز سياسية وعناصر عسكرية نظامية. ففي أعقاب تولي الرئيس أحمد عبد الله مهام الحكم كاول رئيس منتخب في يوليو ١٩٧٥ قاد «علي صويلح» بمساعدة المرتزقة انقلاباً حده مما أدى إلى فراره إلى فرنسا، ولم يمض سوى عامين حتى عاد الرئيس أحمد عبد الله برفقة مرتزقة فرنسيين، وإطاح بالرئيس «علي صويلح»، وتمكن المرتزقة من قتل الأخير.

وفي أعقاب قتل الرئيس أحمد عبد الله تولي الرئيس «محمد سعيد جوه» رئاسة البلاد وهو أخ غير شقيق للرئيس الأسبق «علي صويلح»، الأمر الذي دفعه إلى تصفية حسابات سياسية ذات طبيعة أسرية مع رموز النظام السابق، فقام إباناً للرئيس أحمد عبد الله وهما جنديان بالجيش القمري بتدبير محاولة انقلابية فاشلة في ١٩٩٢ ضد الرئيس «محمد سعيد جوه» حيث سيطر (١٠٠) جندي في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ على مقر الإذاعة وأملدوا جزلهم للرئيس جوه، وكان على رأس هؤلاء الجنود إباناً للرئيس أحمد عبد الله، إلا أن الانقلاب فشل وأسر المتورطون في التمرد ومن بينهم ولدا الرئيس أحمد عبد الله وجرى اعتقال ما

يرجو على العشرين من المعدنيين في مقدمتهم «عمر تامو» أحد وزراء الداخلية السابقين و«مطاراميش» أحد وزراء الخارجية السابقين، وبدا واضحاً أن المحاولة الانقلابية كانت تمثل سعيًا مضاعفًا من جانب عناصر النظام السابق لتقويض دعائم نظام الرئيس جواهر والانقضاض على السلطة مرة ثانية.

ومن الملاحظ أن نظام الرئيس جواهر تعامل مع هذه المحاولة بعنف شديد لا يوازي الإجراءات التي اتبعت في محاولات انقلابية مماثلة مما يبعث على الاعتقاد أن الإدارة السياسية السائدة آنذاك أن هذه المحاولة الانقلابية ليست سوى صورة من صور «تفاحر الأنظمة»، فتعامل النظام معها على ما يبدو وفق منطق تصفية الحسابات السياسية. فبعد عدة أشهر حُكِمَ المتهمون البالغ عددهم ١٦ شخصاً غيابياً أمام محكمة أمن الدولة في أبريل ١٩٩٣، وحُكِمَ بالإعدام على الوزيرين السابقين «عمر تامو، ومطاراميش» وابنا الرئيس/ أحمد عبد الله. وقد أشارت تقارير حقوق الإنسان أن المحاكمة كانت جائرة ولم يتمكن المحامون من الاتصال بالمتهمين أو الإطلاع على ملفات قضاياهم إلا في أضييق الحدود. علاوة على أن هيئة القضاة انفصلت إلى الزعامة إذ كانت مدة تعيينهم من قبل الحكومة مائة وأحدًا، ويحتمل أن تكون دراستهم القانونية غير كافية، ونتيجة تدخل من جانب عدة جهات جرى تخفيف أحكام الأعدام إلى الأشغال الشاقة في مايو ١٩٩٣، ثم إلى السجن عشرين عاماً في سبتمبر ١٩٩٣.

وتشير الأنباء الواردة من جزر القمر إلى أن من بواعت الانقلاب الأخير في سبتمبر الماضي هنيئ بعض القطاعات من تزايد اعتماد الرئيس جواهر على بعض أفراد أسرته في المناصب الوزارية والسياسية المهمة، أبرزهم «ميتشنجاما» الذي يشغل منصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، و «محمد المصفا» وزير الخارجية.

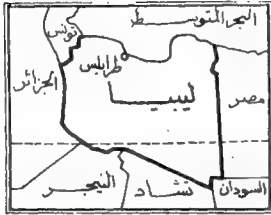
ج) الانخراط في التنمية الاقتصادية

الديمقراطية وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي، ويحتاج إلى التطور والإصلاح السياسي إلى تطور وإصلاح اقتصادي مضاهيه، والأوضاع الاقتصادية بجزر القمر شديدة السوء مما يعني أن إمكانية التحول السياسي متدنية إلى بعيد.

يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي (٨٠) دولارًا حسب أفضل التقديرات، وبخاصة في هنوء تجاهل ورود أي نكر لجزر القمر في تقارير التنمية الدولية. ويقدر حوالي ثلثي المعلمين في المرحلة الابتدائية من غير المؤهلين، ولا يزيد من الأطفال في سن الإلزام بالمدراس عن ٤٠٪ من التعداد العام للأطفال الجزر، ولا يوجد بجزر القمر جامعة بل ينتهي التعليم بها عند المرحلة الثانوية، ويصل معدل أمية الكبار ما يقرب من ٨٥٪ وعدد السكان لكل طبيب يصل إلى ٢٥ ألف نسمة، ولا تملك جزر القمر سوى سيارة إسعاف واحدة، كما أنه أحصى من المالكوف أن تتأخر الحكومة في دفع رواتب لموظفين لدرجة أن

عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ شهدا اضطرابات الأطباء والمهندسين وموظفي الدولة، مما أدى إلى سوء الأوضاع الصحية للمرضى نظراً لرفض الأطباء علاجهم، وإغلاق المدارس عاماً دراسياً كاملاً، ولم تتوقف الاضطرابات إلا في صيف ١٩٩٢ فقط بعدما انتظمت الحكومة في دفع الرواتب بعد ضغط الانفاق والحصول على مساعدات خارجية، وتنتشر حالياً «أزمة الفقر» حول العاصمة موروني في شكل إكواخ من جذوع الأشجار، وتعتبر هذه المناطق المهمة مادة جاهزة للإشتعال السياسي بالجزر.

* ليبيا



* اعد هذا التقرير الخاص بليبيا الباحث نجلاء نجيب

مؤشرات وأرقام

تاريخ الاستقلال: ١٩٥١/١٢/٢٤ م من إيطاليا

نظام الحكم: جمهوري

إسم رئيس الدولة: معمر القذافي

إسم رئيس الحكومة: عبد المجيد القعود

عدد المحافظات: ٤٦ بلدية

العاصمة: طرابلس

المساحة (كلم^٢): ١,٧٥٩,٥٤٠

عدد السكان (مليون): ٥,١

معدل الزيادة السكانية: ٣,١ ٪

الديانات: ٩٩ ٪ مسلمون ، ١ ٪ مسيحيون

متوسط الدخل الفردي (دولار): ٥٤١٠

النتائج القومي الاجمالي (مليار دولار): ٢٣

العملة: الدينار الليبي

سعر صرف العملة بالنسبة للدولار:

الدولار = ٣٦٥ .

اجمالي الصادرات (مليون دولار): ٦١٥٤

اجمالي الواردات (مليون دولار): ٥٨٠٠

متوسط المعدل السنوي للنمو: ٣,٦ ٪

متوسط المعدل السنوي للتضخم: ٢٠,٣ ٪

العمر المتوقع عند المولد (عام): ٦٤

معدل الامية للكبار: ٣٦ ٪

ميزان الموارد: ١,٨ ٪

اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار): ٢,١

معدل المواليد لكل ألف نسمة: ٣٨

معدل الوفيات لكل ألف نسمة: ٧

النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي

النساء: ٤٥ ٪

عدد السكان لكل طبيب: ٥٤٣

يوميّات الأحداث

مارس

- محاصر في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا تفيد بأن شمة احتياطيات أمنية غير هادئة جرى فرضها في شتى أنحاء ليبيا، شملت نقاط تفتيش موزعة على كافة المدن الرئيسية، وتبين أن هذه الإجراءات اتخذت من قبل السلطات ضمن حملة الاعتقالات الكبرى التي تقوم بها، إثر الأحداث الأخيرة التي جرت في منطقة بنى وليد (مجموعة من المظاهرات الشعبية تضمنت إحراق مقر المخابرات العسكرية واللجان الثورة في المنطقة)؛ وقد شملت الاعتقالات ٣٠٠ مواطن على الأقل.

إبريل

- الرابطة الليبية لحقوق الإنسان توجه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تنتقد فيها الحظر المفروض على ليبيا، لأنه يعاقب الشعب الليبي على ذنب لم يقره، ويعترف بالنظام الليبي الحاكم على الرغم من معارضة الليبيين له، وطالبت الرابطة في مذكرتها بتعيين مراقب خاص للأمم المتحدة من وضع حقوق الإنسان في ليبيا لمراجعة مدى التزامها بالمواثيق الدولية، وحقوق الإنسان، كما طالبت بتنظيم انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة لتشكيل برلمان منتخب ليضع دستوراً ديمقراطياً لليبيا.

مايو

- عقد المجلس الوطني للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا اجتماعاً تحضيرياً في ولاية جورجيا الأمريكية، وضعت خلاله الترتيبات النهائية للمؤتمر القادم للجبهة (المؤتمر الرابع)، وقد تم خلال الاجتماع التجهيد للدكتور سليمان ميد الله رئيساً للمجلس الوطني وانتخاب الحاج مصطفى القويحي - أحد مؤسسي الجيش الليبي المنسحق - نائباً للرئيس، ومن المنتظر أن يشهد المؤتمر تجديد زعامة الدكتور محمد المقرئ كأمين عام للجبهة.

يونيو

- تصاعدت انتقادات المعارضين الليبيين المنشقين على الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا لسياسات المقرئ في إدارة الجبهة، نتيجة احتكاره للسلطة، رغم اعترافهم بأن سياساته المتصلبة تجاه مخالفيه وتجاه النظام الحاكم في ليبيا قد جعلت الجبهة أكثر تجانساً وقوة.

أغسطس

- قام أستاذة مدرسة على وريث الثانوية - أكبر مدارس طرابلس - بالاضراب عن العمل أثناء تأدية

الامتحانات النهائية وذلك لعدم حصولهم على مرتباتهم عن الأشهر الأربعة الماضية، وأدى هذا الإضراب، وهو الأول من نوعه إلى حدوث فوضى استهدفت تدخل القوات الخاصة وقامت بالإشراف على الامتحانات حتى نهايتها.

– أعلنت هيئة التنسيق للقوى الوطنية الديمقراطية الليبية (هيئة معارضة)، أنها تشارك جماهير الشعب الليبي في استنكارها للتصريحات غير المسئولة التي أدلى بها العقيد معمر القذافي، وأفتى فيها دون علم بعدم أحقية المسلمين بالبوسنة والهرسك.

أكتوبر

– نددت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (المعارضة) بالخطاب الذي ألقاه العقيد القذافي في بلدة بنى وليد في ١٠ سبتمبر، ووصف فيه رجال انتفاضة أكتوبر (محاولة انقلابية فاشلة) بأنهم خونة، متعهداً بسحق من يتعمد على حكمه.

– واتهمت الجبهة القذافي بأنه أومز إلى اللجان الثورية بإصدار حكم الإعدام على عدد من الرجال الشرفاء اتهمهم بأنهم وراء انتفاضة أكتوبر ١٩٩٣، ثم زعم بأن اجتماعاً قبلياً هو الذي طالب بإعدام هؤلاء، ثم مارست أجهزته ضغوطاً مكثفة على أسرهم وقبائلهم بغية إجبارهم على السكوت عن إعلان النظام أن إعدام رجال أكتوبر جاء تنفيذاً لرغبات أسرهم، كما اتهمت الجبهة القذافي بأنه اختار بنى وليد بصفتها مركزاً لقبائل (ورفلة) التي ينتمى إليها معظم رجال أكتوبر، لإيهام الرأي العام بأن تلك القبائل صادقت على إعدام أبنائها، ووجهت الجبهة نداءً خاصاً إلى زعماء ورجالات القبائل الليبية دعوتهم فيه إلى عدم السماح للقذافي باستخدامهم في تنفيذ مخططاته.

نوفمبر

– ليبيا تعلن من استدعاء سفيرها لدى نواكشوط احتجاجاً على توقيع موريتانيا اتفاقية مع إسرائيل.

ديسمبر

– المنظمة العربية لحقوق الإنسان تصدر بياناً بمناسبة مرور عامين على اختفاء منصور الكيخيا وزير الخارجية الليبي الأسبق، تؤكد فيه أن جريمة الإخفاء لا تسقط بالتقادم، واتهمت السلطات المصرية واللبنانية بالترأخي في البحث عن المعارض الليبي.

– إصابة مباد بمركب صيد تونسية لطلق عليه النار من قبل زورق حربي ليبي داخل المياه الإقليمية الليبية.

أضواء على الأحداث

قبل الشروع في تحليل أحداث المجتمع المدني الليبي خلال عام ١٩٩٥، لابد لنا أولاً أن نتعرف على طبيعة النظام السياسي الليبي، هذا النظام الذي تصل درجة شخصية السلطة فيه إلى أقصاها، وما يؤدي إليه ذلك من تركيز شديد لسلور القائد بشكل يجعله هو الفاعل الوحيد وما عداه مفعول به.

ويمكن إيفصاح ذلك بشكل سريع عن طريق الإجابة على السؤال التالي : من ذا الذي يستطيع أن يكون له دور فعال في النظام السياسي الليبي؟ فإلى دولة ثلاث سلطات رسمية: الأولى هي التشريعية، تلك السلطة التي لابد أن تكون الفاعل الأول -ربما تكون الأوحد- في تحديد كل ما يتصل بمصلحة الشعب «فهو صوت الشعب للتعبير عن مصالحه»، وهي أحد أهم مبادئ ديمقراطية، بينما تمثل السلطة الثانية (التنفيذية) الأداة التي تنفذ ما تستوجهه مصلحة الشعب، في حين يكون للسلطة القضائية (الثالثة) دور إقامة النظام القانوني الذي يكفل للمجتمع التوزيع العادل للحقوق والالتزامات.

إلا أن الملاحظ أن الواقع الليبي يختلف ويبتعد كثيراً عن تلك الأسس المفترضة، وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية، ووفقاً للنسق العقيدى للقذافي الذي ضمنه نظريته العالمية الثالثة، فإنه يعتبر «التمثيل تدجيل»، ومن ثم فعلى الشعب بأكمله أن يشارك في عملية صنع القرار وفي التشريع، من خلال آلية المؤتمرات الشعبية وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام، الذي يقوم بمصياغة القوانين والقرارات التي تم تصعيدها من المستويات، الأدنى، كما يقوم بتعيين أفراد السلطة التنفيذية أو اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، والتي تطبق ما يصيغه المؤتمر الشعبي العام من قوانين وقرارات وتكون مسؤولة أمامه.

وفي الواقع فإن هذا لم يحدث بهذا الشكل، حيث تحول المؤتمر الشعبي العام إلى جهاز بلافعالية نتيجة لثلاثة عوامل، أولها قصر فترة انعقاده مقارنة بالأعمال المتوطة به، وثانيها نقص القدرات الفنية والمعلوماتية لأعضائه، فضلاً عن تدخل العقيد القذافي نفسه قبل انعقاد أى مؤتمر شارحاً وجهة نظره في جداول أعمال المؤتمر من خلال وسائل الإعلام، وهي الآراء التي يجتمع المؤتمر ليحولها إلى قوانين وقرارات.

ولعله كان من المتوقع في ظل ما تتمتع به السلطة التنفيذية من وقت وقدرة فنية ومعلوماتية، أن يكون لها دور أكثر فعالية إلا أن ذلك لم يحدث بسبب استئثار القذافي لنفسه بالكلية الأولى والأخيرة في الأمور التنفيذية، وحرصه على التغيير المستمر لأفرادها، مما أدى إلى عدم وجود ما يسمى «سياسة الوزارة في ليبيا»، كما أن خلق أكثر من نظام قضائى مواز للنظام القضائى المدنى الليبي قد أضعف هذا الأخير إلى حد بعيد.

أما من ناحية المجتمع المدني في ليبيا، وإمكانية أن يقوم بدور فعال في التأثير على النظام السياسي، فهو أمر بعيد من الواقع الليبي حتى الآن ٩ فالأحزاب معطوبة بموجب القانون ١٨ لعام ١٩٧٢ الذي اعتبر تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة والضعف، عقوبتها الإعدام.

كما أن النقابات والاتحادات ومختلف الروابط المهنية وكافة التنظيمات التطوعية غير ذات أهمية والزامية وهيدراكية، وتنشأ وتُنظم وتُفك وفقاً لمشيئة النظام.

وتعد حالة مؤسسات المعارضة السياسية الليبية دليلاً على فقر وهشاشة تكوينات المجتمع المدني الليبي، فهي تعاني من ضعف درجة مؤسسيها وانتقالها للبرامج الواضحة والمحددة.

وهكذا تبدو مؤسسات وأفراد السلطة في ليبيا عديمة بشكل قد يوحى بكثرتها وحرية حركتها، إلا أنها واقعياً أشبه «بمرائث الماريونيت المصمومة» التي لا تستطيع الحركة إلا من خلال يد عليا ماهرة، وخيوط جاهزة دائماً للصنافية لتوجيهات تلك اليد في تحريك تلك المرائث، وإذا كانت القيادة الليبية هي صاحبة تلك اليد فإن اللجان الثورية الليبية هي القائمة بدور تلك الخيوط.

ورغم هذه الصورة القائمة للمجتمع المدني الليبي إلا أن ثمة أحداث في عام ١٩٩٥ تفيد بوجود حركة ما في هذا المجتمع، ففي مارس قامت مجموعة من المظاهرات الشعبية وتم إحراق «رموز قهرية النظام» (مقر المخابرات العسكرية واللجان الثورية في المنطقة) بيني وليد (وهو حادث نادر الحدوث في ليبيا)، وفي إبريل وجهت الرابطة الليبية لحقوق الإنسان مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب بتدخل المنظمة وتعيين مراقب خاص من وضع حقوق الإنسان، كما طالبت بتنظيم انتخابات حرة تحت إشراف المنظمة لتشكيل برلمان منتخب يحدد دستوراً ديمقراطياً لليبية.

وفي أغسطس وقع حدث هو الأول من نوعه في ليبيا حيث قام أساتذة مدرسة «علي وريث» الثانوية - أكبر المدارس في طرابلس - بالاعتصام من العمل أثناء تأدية الامتحانات النهائية مما أدى إلى فوضى عامة في المنطقة.

والواقع أن تفسير معالم هذه الحركة إلى جانب هذه الطبيعة السلطوية الشديدة للنظام يمكن تفسيرها من خلال فكرة «نموذج التحديث» التي تقوم على أن حدوث مجموعة من التغييرات، ذات الطبيعة الاقتصادية، المولدة لحراك مجتمعي ما، خصوصاً في ظل بيئة دولية مواتية، ينجم عنها تطلع اجتماعي شديد للمشاركة السياسية.

وما لم يجد هذا التطلع السياسي القنوات المؤسساتية الشرعية للوصول إلى أهدافه، فإنه يلجأ إلى العنف ليلوِّح تلك الأهداف.

وإذا أردنا تطبيق هذا النموذج على ليبيا في الفترة من عام ١٩٦٩ - ١٩٩٥ نجد أن هناك ثمة تغييرات داخلية، وعلى رأسها انخفاض الناتج الإجمالي الليبي منذ بداية الثمانينات بمعدل ٥,٤ ٪ سنوياً،

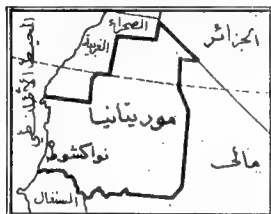
كذلك انخفاض متوسط تصويب الفرد من الدخل القومي في نفس الفترة بمعدل ٢,٩٪ سنوياً، مع زيادة عدد السكان بمعدل ٦,٣٪ سنوياً، وهو ما يعني انخفاضاً حاداً في مستوى وقائية المواطن الليبي، خاصة في ظل الظروف الدولية والحصار الاقتصادي، والعزلة الدولية الواسعة ومنطاً دولي تحتاحه دعوات عدوى الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والتحرير الاقتصادي.

أي أننا إزاء بيئة ليبية داخلية وبيئة دولية خارجية كلاهما يدفع المواطن الليبي للمضي إلى مزيد من المشاركة السياسية، ومع غياب كافة قنوات تلك المشاركة (الأحزاب، التنظيمات التطوعية المستقلة ..) يصبح من الطبيعي أن يلجأ المواطن تارة إلى العنف من خلال التظاهر والإضراب، وتارة إلى المنظمة الدولية استجداء وسعيًا لتحديث نظامه الميامي غير القادر على استيعاب مطالبه.

والواقع أن الرد الحكومي العنيف على تلك الأحداث الثلاثة إنما يشير إلى تصميم النظام الليبي على مواصلة انفراده بكافة مقاليد الأمور في البلاد، وهدم السماح لقوى ومؤسسات المجتمع المدني بالتفاعل في بيئة حرة، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن سبيل العنف هو الوحيد القادر على فتح مرحلة جديدة في مسيرة المجتمع الليبي، إلا أن ضعف وهشاشة المؤسسات العسكرية الليبية، والتنظيمات المملعة المعارضة يشيران إلى صعوبة تحقيق هذا السيناريو كذلك.

الأمر الذي يجب أن يفضى إلى القول بأن على ليبيا أن تنتظر طويلاً قبل أن تشهد حركة فاضلة ومؤثرة لمجتمعها المدني.

* موريتانيا



* اهد هذا التقرير الخاص بموريتانيا الباحث نجلاء نجيب

مؤشرات وأرقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ٨,٣ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام) : ٥٢
 معدل الامية للكبار : ٦٦ %
 ميزان الموارد : -١٠,٠١٨ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) : ٢٢٠,٣
 معدل المواليد لكل ألف نسمة : ٤٠
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة : ١٤
 معدل الخصوبة الكلي : ٥,٣
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء : ٤٥ %
 عدد الأطباء لكل مائة فرد ٨

تاريخ الاستقلال : ١٩٦٠ / ١١ / ٢٨ م عن فرنسا
 نظام الحكم : جمهوري
 إسم رئيس الدولة : معاوية ولد سيدي أحمد ولد طايح
 عدد المحافظات : ١٢ محافظة
 العاصمة : نواكشوط
 المساحة (كلم^٢) : ١,٢٦
 عدد السكان (مليون) : ٢,٢
 معدل الزيادة السكانية : ٢,٥٠ %
 الديانات : ١٠٠ % مسلمون
 الأعراق : (عرب ٦٢ %، بربر ٢٠ %، توكلور ٨ %،
 فولاني ٥ %، سونيكا وأعراق أخرى ٥ %).
 متوسط الدخل الفردي (دولار) : ٤٧٥
 الناتج القومي الاجمالي (مليار دولار) : ١,٥٨٤
 العملة : أوقية
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار :
 الدولار = ٧٥ أوقية
 متوسط المعدل السنوي للنمو : ٢,٨ %

يوميات الأحداث

يناير

١/٢٢ انسحاب ٦٠٠ من قبايلي ومناصري حزب التحالف الشعبي الناصري الموريتاني (بينهم ٢٤ من أعضاء المجلس الوطني) وانضمامهم إلى الحزب الحاكم.

١/٢٤ انتهى رفع الحكومة لأسعار السلع الخدمية والغذائية لأعمال شغب شعبية مما دفع الحكومة لقمعها بالمدف. واعتقال زعيمين من زعماء المعارضة هما أحمد ولد داه زعيم حزب اتحاد القوى الديمقراطية، وحمدى ولد مكناش زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية. وإعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول على العاصمة ذواكشوط.

١/٢٥ المعارضة تندد باعتقال زعمائها ومعظم الكوادر الحزبية في البلاد، وتتهم السلطات بالعودة إلى قانون القوة والتراجع عن الخيار الديمقراطي.

- فض القوات الحكومية بالقوة اجتماعاً لممثلي ٧ أحزاب معارضة، اجتمعت بهدف تنسيق المواقف ازاء الأوضاع الأمنية المتردية في البلاد.

١/٢٦ الرئيس السابق مختار ولد داه يوجه أول نداء له إلى الشعب منذ ١٧ سنة، يطالب فيه الشعب الموريتاني بالتغيير، ويوجه نقداً لاذعاً للسلطة القائمة.

١/٢٧ أعلنت السلطات الموريتانية حظر التجمع في الأماكن العامة والتظاهر.

١/٢٨ أعلنت ٨ أحزاب تشكيل هيئة موحدة لمتابعة تطورات الأزمة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهةها، ولوحدة الأحزاب بتمديد الخطر الذي فرضته السلطات.

١/٢٦ رئيس الوزراء الموريتاني يوجه الاتهام لأحزاب المعارضة بتنظيم أعمال الشغب الأخيرة في البلاد.

فبراير

٢/٥ اطلاق سراح قادة المعارضة المعتقلين، رفع حظر التجوال، تخفيض الوجود المكثف للجيش في الشوارع.

٢/٥ الرئيس السابق مختار ولد داه يعلن هويته للحياة السياسية، ويواصل انتقاداته للنظام الحاكم.

٢/١٧ مبادرة الحكومة الموريتانية بسن قانون لتنظيم تشكيل ضوابط حماية المستهلكين من جشع

التجارة لامتنع عن آثار التوتر الاجتماعي الناجم عن ارتفاع الأسعار.

٢/٢٣ تعديل وزاري يدخل خمسة وزراء جدد إلى الحكومة الموريتانية، من أهم معالمه الإطاحة بالعقيد أحمد ولد منية وزير الدفاع الذي ينتمي إلى نفس قبيلته المختار ولد داهه، وإحلاله لأول مرة بوزير مدني، إلى جانب تعيين انفيذي الأمين وزيراً للمناعة والمعادن وهو موريتاني أسود، فضلاً عن إبعاد الدكتور الوليد وداد الرجل القوي في البلاد عن منصب مدير نيوان رئيس الجمهورية إلى وزارة التعليم.

مايو

٥/٨ بدء العمل في مشروع العمل في مقابل الغذاء.

٥/١٤ إعلان الرئيس الموريتاني السابق عدم ترشيح نفسه لأي دور مقبل على الساحة السياسية.

يونيو

٦/١٨ الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم يفتح حملة الانتخاب إلى وسط إجراءات للحد من عدد المنتخبين الوهميين.

٦/٢٣ وصف تجمع المعارضة الرئيسي في موريتانيا لاتحاد القوى الديمقراطية اللقاء بين وزير الخارجية الموريتاني ونظيره الإسرائيلي بأنه تسرع انتهازي يتناقض مع المصالح العليا للامة العربية.

يوليو

٧/٦ فشل زعماء ثلاثة من الحركات السياسية الموريتانية (حركة التحرر، لجنة الأزمة، وسط) في مساعدتهم لإنشاء حزب واحد يجمعهم بسبب الاختلاف على الزعامة والبرنامج السياسي.

٧/٦ عدد كبير من زعماء القبائل الزنجية يعلنون انضمامهم إلى الحزب الحاكم.

٧/٢٥ طرح المعارضة الموريتانية عريضة جديدة تدعو إلى مرحلة انتقالية، وإصلاح الحالة المدنية في شكل مثقف عليه لمنع التمييز المتكرر للناخبين، وعمليات التزوير الأخرى، وضمان استقلالية القضاء، وحياد الإدارة، وفتح وسائل الإعلام الرسمية أمام أحزاب المعارضة.

أغسطس

٨/١٨ الترخيص لحزب سياسي، هو الحزب الموحد الديمقراطي (يمثل البعث السوري).

سبتمبر

٩/١٨ تشكيل حزب العمل من أجل التغيير بقيادة زعيم حركة الحر مسعود ولد بلعيز، وتضم الهيئة القيادية مدداً من المتطوعين السنه ذوي النفوذ الواسع في القرى الزنجية، المحاذية لهر السنغال، فضلاً من فئة الجرافيين (الأرقاء السابقين).

٩/١٨ محيقتا «البشري، ولافيدييه» الموريتانياتان المقربتان من القصر الرئاسي تهاجمان مدة وزراء وقيادات في الحزب الجمهوري الحاكم، الأمر الذي اعتبر تمهيداً من الرئيس للرأي العام لتغيير هؤلاء المسؤولين.

أكتوبر

١٠/٢٤ أعلن محمد الأمين سالم ولد والده وزير الداخلية الموريتاني من القاء القبض على العديد من قيادات حركة البعث الموريتانية الموالية للعراق.

١٠/٢٥ حملة اعتقالات واسعة تشنها السلطات الجوريتانية ضد من اتهمتهم بالتعاون مع السفارة العراقية في نواكشوط لإهانة تشكيل حزب البعث المور في موريتانيا.

نوفمبر

١١/٢ معظم الأحزاب الموريتانية تندد باعتقال القيادات البعثية متهمة السلطة بإختلاق التهم الموجهة إليهم.

١١/٨ السيد غالي ولد عبد الحميد رئيس الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان يصرح بعد زيارته للمدنيين البعثيين في المسجونين أن أوضاعهم مادية ولم يتعرضوا للتعذيب.

١١/٩ إطلاق سراح ١٨ من المقبوض عليهم في تهمة التجسس لصالح العراق وتوجيه تهمة التجسس لمصلحة العراق، والانتماء إلى منظمة سرية إلى الـ ٤ الآخرين اللذين من بينهم وزراء سابقون عسكريون من رتب كبيرة وصغيرة وصمفيون كبار محامين.

١١/١٠ النائب العام الموريتاني يخفف الاتهامات الموجهة إلى المتهمين في قضية التجسس إلى قضايا جنح بدلاً من التجسس ويصرح أنه اتخذ هذا الإجراء لأن الأدلة التي قدمت إليه لا تثبت أنهم تجسسوا فعلاً لصالح دولة أجنبية.

١١/١٢ بعض العسكريين والمدنيين المعتقلين في قضية التجسس يصرحون بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم.

١١/١٥ مؤشرات تدل على أن قضية التجسس ستكون إحدى نتائجها حظر الطليعة الوطنية (البعثي).

١١/٢٧ بيان رسمي من وزارة الخارجية الأسبانية يؤكد أن إسرائيل وموريتانيا وقعا في برشلونة اتفاقاً يقضي بفتح قسمين لرعاية المصالح في كل من تل أبيب ونواكشوط.

ديسمبر

١٢/٥ الشرطة الموريتانية تخلق القنابل المصيلة للدروع لتفريق عشرات الأفراد، عند تجمعهم حول قصر العدل، أثناء محاكمة اثنين وخمسين شخصاً بتهمة الانتماء إلى تنظيم سري تابع للعراق.

١٢/١٢ طلاب ثانويات العاصمة يتظاهرون احتجاجاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٠٪.

أضواء على الأحداث

يصيب الكثير من المراقبين الارتباك عند متابعة تطور الأوضاع السياسية في موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة في عام ١٩٧٨، فالسلطة تارة تتشبث بنمط الحكم السلطوي العسكري الانفراسي العام (مقننة إلمحانيينيات)، وتارة أخرى تجنح إلى الممارسات الديمقراطية وما يلازمها من حرية تشكيل الأحزاب وإجراء الانتخابات وإقرار حرية التعبير..

ثم هي تارة تهاجم المؤسسات التي تحاول إبراز الانفصال والتناقض بين العرب والزنوج في موريتانيا مما يوحى بمحاربتها لهذا النوع من الولاءات الأولية مسعياً لتحديث المجتمع الموريتاني وتعميم الولاءات الثانوية فيه، وتارة أخرى تقترب تلك السلطة نفسها جداً من التنظيمات القبلية القائمة وتتعاون معها، بشكل يثبت أقدامها في المجتمع أكثر وأكثر مما يوحى بأنها تشجع تلك الولاءات الأولية.

ثم هي تارة تهاجم الأحزاب المعارضة تحت دماوى متعددة على رأسها المعاملة لقوى خارجية منتهية إلى التلميح بغيرزورة القضاء على تلك المؤسسات الحزبية، ثم تارة أخرى تشجع هذه الأحزاب وتدمجها وتزعمها.

والواقع أنه لا نهاية لتلك المتناقضات الموريتانية المتوالية، والتي يحثل ادراكها وتفسيرها على نحو صحيح مدخلاً مناسباً لتحليل وقراءة تطورات المجتمع المدنى الموريتانى خلال العام المتصرم.

أولاً: تناقض الديمقراطية الشمولية:

واقع الأمر أن التحول الديمقراطي في موريتانيا لم يبدأ إلا عام ١٩٩٢، أى بعد ١٤ عاماً من استيلاء الرئيس ولد الطابع وزمرته على السلطة، مما يوحى بأن التوجه الديمقراطي لم يكن متأسلاً أو حتى موجوداً. أحسن أهداف تلك الزمرة عند الاستيلاء على الحكم، بل إن ثمة دوافع أخرى استجذت واجبرتهم على المضي في هذا الطريق الديمقراطي.

وربما يأتي على رأس تلك الدوافع تفاقم الأزمة الاقتصادية وما واكبها من مظاهرات واضطرابات متوالية استدعت وبشكل متزايد استخدام الجيش لمواجهة، إلى جانب تزايد تبلور القوى المعيرة من توجيهات معارضة لنظام الحكم، وهى القوى التي ضغطت بشكل مكثف لإحداث هذا التحول، فضلاً عن أن البيئة الدولية والإقليمية أصبحت في بداية التسمينيات دافعة إلى مثل هذا النوع من التحول.

ومن هنا فقد كان طبيعياً أن تتناول السلطة، جنباً إلى جنب، مع أسماء معالم الحياة الديمقراطية أن تفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها الحقيقي، فلا بد مثلاً من إجراء انتخابات رئاسية تعددية أرضاء للمطالب الديمقراطية، ولكن لا بد أن يكون الفائز فيها الرئيس ولد الطابع، وكذلك لا بد من انتخابات

تشريعية تعدنية على أن يفوز فيها الحزب الجمهوري الحاكم، ولابد أيضاً من الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، ثم إعادة اعتقال بعضهم أو كلهم بشكل تدريجي، وكذلك كما كان لابد من إتاحة حرية التعبير كان ضرورياً إصدار القرارات الـ ١١٣ الشهيرة التي قيدت حقوق التعبير والنشر وأوكلت إلى السلطة حق المنع والمتع في هذا الإطار، أي أن هاجس الاحتفاظ بالسلطة يقصر هذا التناقض الديمقراطي - الشمولي.

ثانياً: تناقض الولاءات الأولية - الثانية؛

كان طبعياً أن يحاول ولد الطابع استمالة القبائل وتوزيع المناصب الهامة عليهم، بل والتعامل مع مجمل الشؤون السياسية على أسس القبلية، حيث تتم التعيينات الحزبية وتقسيم الحقائب الوزارية والمناصب العليا في الدولة على أسس قبلية، نظراً لإدراكه مدى تجدد الولاءات القبلية في المجتمع الموريتاني، وقدرة تلك الولاءات على ضمان مزيد من التأييد له ولنظام حكمه.

وكان طبعياً كذلك أن يهاجم وبضراوة محاولات حزب اتحاد القوى الديمقراطية المعارض التي ترمي إلى بلورة وضع الزواج (١٨٪ من عدد السكان)، على نحو مؤسس، لأنه يدرك جيداً أن تنامي الولاء الأول وبلورته هدد تلك الفئة المعارضة لسياساته يعني زيادة مساحة المعارضة المجتمعية له.

مما يعني أن هاجس الاحتفاظ بالسلطة مرة ثانية يبرر تلك الممارسات غير المنسجمة إزاء الولاءات الأولية من قبل السلطة الموريتانية.

وبالمثل فإن ذات الهاجس هو ما يفسر هجوم تلك السلطة ورموزها على كافة الأحزاب المعارضة وتشجيعها في أن واحد لأحزاب أخرى مستنسة، يمثل الانتماء إليها أو للحزب الجمهوري الحاكم - بالنسبة للمواطنين مدخلاً للتمتع ببعض امتيازات السلطة، إلى جانب الاجتهاد في إبراز أن الانتماء إلى أحزاب المعارضة الأخرى (المفضوب عليها) يمثل مدخل للإتهام والإيحاء السياسي والاقتصادي.

ومن هنا يمكن لنا قراءة أحداث حركة المجتمع المدني الموريتاني خلال عام ١٩٩٥، من خلال هذا العامل التفسيري المتمثل في سيطرة هاجس الحفاظ على السلطة، مقابل منطق التشردم والهشاشة وغياب البرامج من قبل المؤسسات المعارضة، وسط بيئة شيعية لا تتحرك أو تتورث نتيجة لأي فبين يتعلق بالمعوق السياسية والمدنية، وتقتصر حركتها العشوائية على حالات العبث الاقتصادي الماد فحسب.

فاستغلال السلطة للمظاهرات الشعبية المعارضة لزيادة الاسعار كوسيلة للمصنف بأحزاب المعارضة وقباحتها، ثم تفجير قضية الملائمة مع حزب البعث المراقبي في مرحلة لاحقة، وماتباع ذلك من اعتقالات واستخدام واسع للقوة في منع محاولات أحزاب المعارضة للتنسيق في مواجهة هذه الإجراءات، كلها تعد استمراراً لنهج السلطة في استخدام القمع والبطش تجاه أجهزة المجتمع المدني للحفاظ على مكانتها.

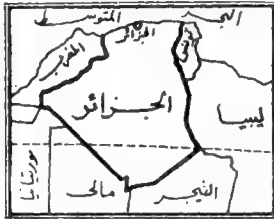
وعلى جانب آخر فإن انخزال وزير زنجي إلى الحكومة وتشجيع بعض الزعماء الزوج، من خلال منحهم

امتيازات سلطوية، على الانضمام إلى الحزب الحاكم، وكذلك المبادرة الحكومية لتشكيل جمعيات لحماية المستهلكين سعيًا إلى إظهار موجات ارتفاع الأسعار باعتبارها نتيجة لجشع التجار لا لسياسات الحكومة، تعد هذه الممارسات محاولة لاستغلال جانب التحايل إلى جانب القهر في تأكيد وتكريس سيطرة السلطة السياسية الحاكمة.

في حين تبدو الانشقاقات الحزبية المستمرة والإعلانات المتتالية من تشكيل منظمات حزبية جديدة وفشل مشروعات التنسيق بين الأحزاب المعارضة الواحد تلو الآخر كدليل بين على استمرار هشاشة وضعف مؤسسي تلك الأحزاب، التي تُعد هوائيًا للولاءات الثانوية في موريتانيا.

ومن هنا يمكن القول أن هاجس السلطة لدى النظام في مقابل التشرذم على جبهة المعارضة إن كان يؤدي أولاً إلى تعطيل المسيرة الديمقراطية في موريتانيا، فإنه يؤدي ثانياً - وهذا هو الأخطر - إلى تقوية الولاءات الأولية في موريتانيا على حساب الثانوية، الأمر الذي يعنى إضعاف مؤسسات المجتمع المدني في موريتانيا حالياً ومستقبلاً.

* الجزائر



* اعد هذا التقرير الخاص بالجزائر الباحث ياسر علوي

مؤشرات وارقام

متوسط المعدل السنوي للتضخم : ١٣,٢ %
 العمر المتوقع عند المولد (عام) : ٦٧
 معدل الامية للكبار : ٤٣ %
 ميزان الموارد : ١٧,٧٨ %
 اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) : ٢٥٧٥٧
 معدل المواليد لكل ألف نسمة : ٢٩
 معدل الوفيات لكل ألف نسمة : ٦
 معدل الخصوبة الكلى : ٣,٨
 النساء في سن الحمل كنسبة مئوية من اجمالي
 النساء : ٤٦ %
 عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب) : ٢٣٣٠

تاريخ الاستقلال : ١٩٦٢/٧/٥ م عن فرنسا
 نظام الحكم : جمهوري
 اسم رئيس الدولة : الأمين زروال
 اسم رئيس الحكومة : أحمد أويحيي
 عدد المحافظات : ٣١ محافظة
 العاصمة : مدينة الجزائر
 المساحة (كلم^٢) : ٢,٣٨١,٧٤٠
 عدد السكان (مليون) : ٢٩,٢
 معدل الزيادة السكانية : ٢,٢ %
 الديانات : ٩٩ % مسلمون سنة ، ١ % مسيحيون
 متوسط الدخل الفردي (دولار) : ١٧٨٠
 الناتج القومي الاجمالي (مليار دينار
 جزائري) : ١١٦١
 العملة : الدينار الجزائري
 سعر صرف العملة بالنسبة للدولار :
 الدولار = ٢٣,٣٤٥ دينار جزائري
 اجمالي الصادرات (مليون دولار) : ١٠٢٣٠
 اجمالي الواردات (مليون دولار) : ٧٧٧٠

يوهيات الاهدات

يناير

- ١/٨ امريكا تدمو رماياها لمفادرة الجزائر.
 - ١/٨ إعادة انتخاب عبد الحق بن حمودة (أحد خصوم الإسلاميين) رئيساً لاتحاد العمال الجزائريين.
 - ١/٤ الجماعات الإسلامية تنذر إنذارات ورسائل تهديد إلى مدد من الدول الغربية لإغلاق سفاراتها في الجزائر
 - ١/٦ ألمانيا تعلن أنها لن تغلق سفارتها في الجزائر.
 - ١/٦ اغتيال الصحفي الجزائري زين الدين صلاح.
 - ١/٩ ندوة «روما ٢٠» تبدأ أعمالها.
 - ١٥/١ الجماعة الإسلامية المسلحة تصدر بياناً تعلن فيه شروطها لوقف العنف.
 - ١٦/١ الحكومة الجزائرية تعلن رفضها لوثيقة روما.
 - ٢٣/١ مصرع فرنسي وثلاثة من موظفي الجمارك في الجزائر في هجومين تشنهما الجماعة المسلحة.
 - ٢٤/١ نقابة الجمارك الجزائرية تشن اضراباً احتجاجاً على مقتل ٣ من عناصرها.
 - ٢٩/١ الجزائر تعلن أنها تقبل مشاركة مراقبين أجنب في الانتخابات الرئاسية.
 - ٢٩/١ اغتيال موسى مفني رئيس حزب التجمع من أجل الوحدة.
- ### فبراير
- ٢/٢ الجزائر تعلن من مصرع ٢٨ اسلامياً مسلحاً في ٢ أيام.
 - ٢/٢ الحكومة الجزائرية تعيد عباس مفني وعلى بلحاج إلى السجن.
 - ٢/٨ اطلاق النار على المخرج السينمائي الجزائري جميل فزاز.
 - ٢/٨ مصرع عربي بشير أمير الجماعة المسلحة بولاية البويرة الجزائرية.

٢/١٢ مصرع مدرسة في الجزائر برصاص الجماعة الإسلامية المسلحة.

٢/١٤ اغتيال عز الدين ميجوي مدير المسرح القومي الجزائري.

٢/١٨ اغتيال المطرب الجزائري رشيد فتحي.

٢/١٩ مقتل ثاني رئيس بلدية في الجزائر خلال شهر.

مارس

٢/٢ النيابة البلجيكية تلقى القبض على ٩ من اعضاء شبكة تسليم الجماعة المسلحة في الجزائر.

٣/٨ اغتيال مدير المكتب الإعلامي التابع للأمم المتحدة في الجزائر.

٣/١٠ حسين آيت أحمد يعلن رفضه المشاركة في انتخابات الجزائر.

٣/١٣ اعتقال عقيد جزائري لارتباطه بالجماعات المصلحة.

٢/١٩ الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصدر بياناً تعلن فيه من إدانته للعنف.

إبريل

٤/٢ الجزائر تعلن أن العمليات التي نفذاها الجيش الجزائري ضد معاقلي المسلحين خلال اسبوع

أسفرت عن مصرع ٢٨٠٠ مصلح واعتقال ٢٠٠.

٤/٣ المجلس الانتقالي الجزائري يناقش قانون الانتخابات الرئاسية.

٤/٨ جبهة القوى الاشتراكية تدعو لمؤتمر وطني بالجزائر.

٤/٢٢ قوات الأمن الجزائرية تطلق النار على مسيرة للبربر.

٤/٢٣ السلطات الجزائرية تعلن اعترافها بالامازيغية كأحد أركان الهوية الوطنية الجزائرية.

مايو

٥/١ مصرع ٢٣ اراهيباً خلال الحملات المكثفة التي شنتها السلطات الأمنية في الجزائر.

٥/٦ هشام مالك رئيس الوزراء الأسبق يعلن عن تأسيس حزب جديد باسم التجمع من أجل الجزائر

المصرية والديمقراطية.

٥/٣١ صحف جزائرية تعلن احتجاجها احتجاجاً على ما وصفته بتعمد السلطات تعطيل اصدارها من

خلال عدم توفير الورق اللازم لطباعتها.

يونيو

- ٦/١ الرئيس زروال يبدأ محادثاته مع الأحزاب لاقناعها بالمشاركة في الانتخابات.
- ٦/١٢ مظاهرات في الجزائر تدعو للعنف وتؤيد عقد الانتخابات.
- ٦/١٤ الجزائر تؤكد أن الحوار حول الانتخابات يشمل جبهة الانقاذ.
- ٦/١٤ جبهة التحرير وحزب بين بيللا يرفض دعوة الرئاسة الجزائرية للحوار.

يوليو

- ٧/١١ انفجار في خط انابيب بالجزائر ومصرع ٢٤ شخص.
- ٧/١٨ نسف جسر بالجزائر يربط بالعاصمة بعاصمة البربر.
- ٧/٢٦ على بلحاج يبدأ إضراباً عن الطعام في السجن.

أغسطس

- ٨/٢ قتل و ١٥ جريح في انفجار سيارة مفخخة بولاية بومرداس.

سبتمبر

- ٨/١ فرض تأشيرة دخول بين الجزائر والسنغال.
- ٨/١٠ الصحف الجزائرية تحتجب من الصدور ٣ أيام احتجاجاً على اغتيال الصحفيين.
- ٨/١٩ قادة الجيش يوافقون على ترشيح زروال للرئاسة.

أكتوبر

- ١٠/١٨ مجموعة العقدة الوطني تعلن رسمياً رفضها للإنتخابات الرئاسية في الجزائر.

نوفمبر

- ١١/١٦ بدء أول انتخابات تعددية بالجزائر وسط إجراءات أمن مشددة.
- ١١/١٧ زروال رئيساً للجزائر لمدة ٥ سنوات بأغلبية ٦١٪.
- ١١/٢٧ زروال يحدد أولويات عمله في خطاب سياسي بعد أدائه اليمين الدستورية.

أضواء على الأحداث

كان عام ١٩٩٤ هو عام تفاقم الأزمة الجزائرية، إذ بلغ عدد ضحايا العنف فيه وفقاً للمصادر الرسمية الجزائرية ٦٣٨٨ مدنياً بالإضافة إلى ٢١٣٩ جريحاً، وطال العنف رأس الدولة الجزائرية باغتيال الرئيس بوضياف، أما العام ١٩٩٥ فقد مثل بداية الانفراج النسبي للإزمة الجزائرية، بل وإعادة تأسيس شرعية الدولة في الجزائر ككل، على أساس نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت لأول مرة على أساس تعدد في الجزائر في ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ لتحل محل شرعية الثورة (أو على الأقل الارتباط بقيادات تاريخية من التي شاركت في ثورة الجزائر فغالبية قيادات الأحزاب الجزائرية باستثناء جبهة الإنقاذ التي تعبر عن نخبة جديدة نسبياً هم من القيادات التاريخية للثورة الجزائرية كاحمد بن بيللا، وحسين أيت أحمد... إلخ). والمفارقة هنا هي أن أسباب تفاقم الأزمة في عام ١٩٩٤ تكاد تكون نفس أسباب بداية الانفراج الحادث في عام ١٩٩٥. فحالة الإرهاق التي عانت منها الدولة، وتنظيمات المعارضة، والضعف الجزائري كله نتيجة حرب الاستنزاف الدائرة منذ عام ١٩٩٣ مهدت السبيل أمام أي طرح يملك قدرًا من المصداقية (مصداقية القدرة على التنفيذ النابعة من القرب من موقع صنع القرار)، للخروج من الأزمة الجزائرية وهو ما قدمه الرئيس زروال.

والواقع أنه ليس من الدقة في شيء اختزال الأزمة الجزائرية في محاولة العناصر الإسلامية الوصول للحكم بالطريق الديمقراطي ثم لجوئهم للعنف مضطرين في أعقاب إجهاض السلطة لنتائج الانتخابات الديمقراطية التي فازوا فيها، أو في قضية الديمقراطية الجزائرية بشكل عام من المهد إلى الواد كما يحلو للكثيرين تصويرها متبنيين بذلك "تفسيراً أخلاقياً" للأوضاع في الجزائر يقصر عن إدراك أسباب الانفراج النسبي لهذه الأزمة رغم بقاء "الشروط الأخلاقية" التي أدت لتفجرها قائمة، وهو ما لا يمكن تفسيره بدون مراعاة العناصر التي تميز الخصومية الجزائرية، ومن ثم الأزمة الجزائرية :

١- فمن ناحية، يلاحظ أنه على الرغم من أن الجزائر عاشت منذ الاستقلال وحتى أوائل التسعينيات في إطار نظام الحزب الواحد، ومن ثم لم تكن الفرصة متاحة أمام مؤسسات المجتمع المدني بالمفهوم الدقيق للظهور، إلا أن العنصر المميز في خصوصية التجربة الجزائرية كان النشاط الشديد لحركة المجتمع في مواجهة الدولة، والتي اتخذت في الأغلب صيغة الاحتجاج الاجتماعي العام، ولعل انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ التي كانت مقدمة للتحولات الديمقراطية التي تبناها - أو أجبر على تبنيها - الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد تعطينا مثلاً بالغ الدلالة في هذا الشأن.

٢- والحقيقة أن هذا النشاط الاحتجاجي للمجتمع الجزائري يجد جذوره في حرب التحرير الشعبية الجزائرية والتي استمرت لمدة ٨ سنوات حتي حصول الجزائر علي استقلالها عام ١٩٦٢. وقد كانت

المشاركة في هذه الحرب أساسا شرعية نظام الحكم في الجزائر. هذه الشرعية الثورية هي في الواقع التي تفسر كون الجزائر عرفت الدولة القادرة رغم حداثة تكوينها - علي ضيق وتوجيه المجتمع طوال ما يقرب من ٢٠ عاما (بخس النظر عن محتوى هذا التوجيه أو أداء النظام السياسي الجزائري).

٢- ولما كان الخصم الذي قامت حرب التحرير ضده غربيا مسيحيا (في مواجهة مجتمع يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة فيه) فقد توحّد العربي والإسلامي في ثقافة المقاومة، والتي أضحّت الثقافة الشعبية والرسمية للدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، بحيث أصبح الإسلام أقرب إلي مخزن الهوية وليس مجرد دين يعتنقه أغلب المواطنين.

٤- وكان من نتائج حرب التحرير الشعبية أن أصبح للجزائر تراثا مميزا في حرب العصابات بكل ما تتضمنه من جوانب إستراتيجية (استخدمتها في مرحلة لاحقة تنظيمات العنف الإسلامية في مواجهة مؤسسة الدولة ذاتها)، ودرجة عالية من تسييس القوات المسلحة (كانت في الواقع السبب الرئيسي في بدء العنف عام ١٩٩٢ بعد أن تجاوز الجيش الخط الأحمر الفاصل بين كون الجيش الشعبي دعامة الحكم في الجزائر وبين كونه الحاكم المباشر).

وقد كان لتفاعل هذه العناصر جميعها الدور الرئيسي في تفاقم أزمة الحكم في الجزائر عام ١٩٩٤ والتي كانت محملة لعمليات العنف غير النظامي الذي مارسه الجماعات المسلحة، وارتفاع درجة تسييس الجيش الذي تدخل بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية فارها النظام بقدراته القمعية (والتي لم تكن علي أية حال عالية الكفاءة في مواجهة التنظيمات المسلحة). وكان لابد من قلب ذلك كله للخروج من الأزمة. وهذا بالضبط هو ما فعله زروال.

فالانفراج النسبي للأزمة كان محملا لثلاثة عوامل: نجاح الدولة في إدارة الوضع الداخلي من ناحية وملاقتها مع الأطراف الدولية ذات التأثير من ناحية أخرى، وتفاقم أزمة المعارضة السياسية والمسلحة علي حد سواء، وأخيرا نجاح النظام في إعادة تأسيس شرعيته بإجرائه لأول انتخابات تجري علي أساس تعددي منذ استقلال الجزائر. وسنعرض لكل من هذه العوامل بليجاز فيما يلي،

أولا إدارة زروال للنجاحة البيئتين الداخلية والخارجية

الواقع أنه لا يمكن إدراك حجم النجاح الذي حققه الأمين زروال في مجال تهيئة الأوضاع -علي الصعيدين الداخلي والخارجي علي حد سواء - لإجراء الانتخابات الرئاسية التي وضع أمره في أن تكون أساسا لشرعية حكمه (وهو ما حدث بالفعل في نوفمبر من هذا العام) إلا باستعراض الأوضاع علي الصعيدين المحلي والدولي عشية وصوله للحكم في أواخر العام الماضي.

فعلي الصعيد الداخلي، فقد تولي زروال في وقت أثبت فيه المجلس الأعلى للدولة فشله الذريع في إدارة الدولة في الجزائر، بينما كان الجيش الجزائري وهو الدعامه التقليدية لجهاز الدولة مهدد بتفجر الانتقسامات، ناهيك عن فقدان النظام لأي مصداقية أو تأييد شعبيين.

ومن ناحية أخرى، فقد بدا أن تتفجر الأوضاع الأمنية في الجزائر (في مقابل ١٠٠٠ هجمة للعنف منذ بداية الأزمة، سقط ١٢٨٨ قتيلًا خلال عام ١٩٩٤ وحده) استنوي إلى تغير الموقف الدولي، والفرنسي علي وجه التحديد. فبعد أن كانت فرنسا تؤيد النظام الجزائري علي طول الطريق، حدث تغيير تدريجي في موقفها في أعقاب اختطاف الطائرة الفرنسية في أواخر العام الماضي حين وضع وزير الخارجية الآن جوييه عنف المسألة جنبًا إلى جنب مع إرهاب الأصوليين.

وعلي الرغم من أن هناك وجهات نظر رأت في الموقف الفرنسي مجرد مناورة أملت بها طبيعة التوازنات الداخلية في النظام الفرنسي (والخلافات بين وزير الخارجية وشارل باسكو وزير الداخلية علي وجه التحديد). إلا أن الموقف الفرنسي الجديد، وبغض النظر عن دوافعه، أوضح بجلاء حجم العزلة التي تهدد النظام الجزائري، وتلي ذلك ترحيب فرنسا بالعقد الوطني الذي توصلت إليه مجموعة روما ثم مبادرة ميتران بالندوة لعقد مؤتمر سلام تحت رعاية الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة في الجزائر (وهي المبادرة التي نتصلت منها فيما بعد كل من وزارة الداخلية والخارجية التي أعلنت أنها تعبر فقط عن رأي ميتران الشخصي، كما لو كانت مجرد وسيلة استخدمها ميتران لإزجاج الحكومة اليمينية في عام الانتخابات).

إلا أن زوال الذي كان قد حسم اختياره للمراهنة علي الانتخابات لتأسيس شرعيته وكمبرج وحيد للأزمة (ومن هنا يمكن فهم إصراره علي إجرائها رغم اعتراض الأطراف المختلفة، ولأسباب مختلفة) أعلن رفضه لكل من وثيقة روما التي أعدتها المعارضة، والمبادرة الفرنسية.

وقامت الحكومة الجزائرية بإدارة المسألة إعلاميًا لتبدو في صورة تدخل فرنسي - بكل ما تمثله الخبرة الشعبية الجزائرية مع فرنسا- في شؤون الجزائر الداخلية وقامت الخارجية الجزائرية باستدعاء السفير الجزائري في فرنسا.

ويبدو أن هذه الإجراءات نجحت في إثارة النفور الجزائري التقليدي من التدخل الخارجي أو ما يمكن أن نطلق عليه "عقدة الخارج"، وهو مما أثر بالسلب ليس فقط علي مصير المبادرة الفرنسية (التي اختفت تمامًا) وإنما أيضًا علي المعارضة الجزائرية في الخارج. وهو ما اتضح في نجاح زوال في تعبئة مسيرات ضخمة ضد ندوة روما-٢. وأخيرًا جاءت النجاحات الأمنية التدريجية التي حققها النظام الجزائري خلال عام ١٩٩٥ لتدعم موقفه وينفرد وحيدًا بامتلاك زمام المبادرة. فقام بدعم المعارضة حول الانتخابات الرئاسية. وعلي الرغم من أن مجموعة العقد الوطني أعلنت رسميًا مقاطعتها للانتخابات إلا أن زوال أمر علي إجراء الانتخابات في موعدها. ويبدو أن رهان زوال علي حجم الإرهاب والاستنزاف الذع يعانيه الشعب الجزائري ورغبته في الخروج من الأزمة باقي ثمن كان في محله، الأمر الذي اتضح في ارتفاع نسبة الإقبال علي الانتخاب (والتي بلغت أكثر من ٧٠٪) لتزيد عن نسبة الإقبال علي الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها جبهة الانقلاب. غير أن هذا النجاح لم يكن ليتم لو لم تكن المعارضة علي درجة عالية من التشرد وضعف القدرة علي التأثير.

تأنيدها لزمّة المعارضة الجزائرية

بانتهاه ١٩٩٤، كانت حرب الاستنزاف التي تشنها التنظيمات الإسلامية المسلحة ضد النظام الجزائري قد أصابته بالانهك الشديد. ان هذا لم يكن كافيا لاسقاط النظام، نظرا لاعتبارات تعلق بطبيعة نمط الصراع الدائر بين النظام والمعارضة (تمثّل حرب العصابات)

فالواقع ان طبيعة حرب العصابات لا تحقق في حد ذاتها عائدا ملموسا. فالحرب -أي حرب- هي صراع علي جائزة ومن ثم يجوز التساؤل عما تستقر في يديه هذه الجائزة.

اما في حرب العصابات فان رجل العصابات لا يهدف الي الحصول علي الجائزة وانما الي حرمان خصمه منها.

فما يحكم الصراع علي جائزة حرب العصابات هي فكرة التسلط التلقائي، اذ ان الخصم يتخطى عن الجائزة بعد ان تزيد كلفة احتفاظه بها عن العائد. ولذا فان حرب العصابات اداة ناجحة لمحاربة مستعمر اجنبي (والتنمذج الجزائري قام في الواقع علي جعل تكلفة بقاء الفرنسيين في الجزائر غير محتملة)، اما النظام السياسي فلا ينتظر ان يشد الرحال (وإلى أين) لمجرد ان هناك قوى غير نظامية تهدد استقراره. وانما لابد من وجود قوى ذات مشروع سياسي تقدم نفسها باعتبارها قادرة علي مد الفراغ.

ومن هنا فقد حاولت احزاب المعارضة الجزائرية التي كانت علي حالة من الضعف تمنع انفراد اي منها بدور المخلص ان تقوم بتنسيق فيما بينها للطروج لاطار لتسوية الازمة.

وجرت محاولات عديدة للتنسيق فيما بينها وكان اخرها -واهمها في الوقت نفسه - اجتماع ٨ احزاب معارضة في روما في الفترة من ١٢/٨ يناير ١٩٩٥. وقد حضر هذا اللقاء كل من عبد الحميد مهيري ممثلا عن جبهة التحرير الوطني، حسين آيت احمد و احمد جداي عن جبهة القوى الاشتراكية، رباح كبير و انور هدام عن جبهة الانقاذ الاسلامية احمد بن بيللا و خالد اسماعين عن حركة من اجل الديمقراطية، لويوزا حنون عن حزب العاملين، وعبدالله جاب الله من حركة النهضة الاسلامية، و احمد بن محمود عن الجزائر المصلحة والمعاصرة و اخيرا علي يحيي عيد النور عن العصبة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان. و اسفر هذا الاجتماع عن توقيع وثيقة اسميت بالعقد الوطني تتضمن مبادئ واجراءات مسبقه لاية مفاوضات و آلية جديدة لاعادة السلام وكان من اهم ما جاء في العقد الوطني الموقع عليه في روما مطالبة الرئاسة الجزائرية بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة بما في ذلك الاسلاميين، وذلك بهدف الوصول الي تسوية للازمة.

وعلي الرغم من ان فرنسا ادبت نتائج هذا الاجتماع (في اطار التغيير الذي بدأ يطرأ علي السياسة الفرنسية في اوائل هذا العام والذي سبقت الاشارة اليه) الا ان مساعي الاحزاب بغرض نتائج هذا الاجتماع علي النظام الجزائري باءت بالفشل وذلك للاسباب التالية :-

(١) نجاح النظام في تعبئة الرأي العام ضد هذا الاجتماع واصرار زروال علي المعني في طريق تنفيذ برنامجه (الانتخابات الرئاسية اولا).

(٢) تغير الموقف الفرنسي - او لنقل عودته الي ما كان عليه - ليصبح بعد تولي شيراك تأييد مطلقا للنظام في صراعه ضد الاصويين وهو ما تجلى في تعيين الجنرال كريستيان كريسزنو (المستشار العسكري لشيراك وزميل زروال في الدراسة في الاكاديمية العسكرية الفرنسية في ذات الوقت) كضابط اتصال بين النظامين الفرنسي والجزائري، وهو ما يعني فقدان المعارضة لأي تأييد خارجي يمكن ان يسفر عن عزلة النظام الجزائري دوليا.

(٣) كما كان لحالة الانهالك تأثير كبير علي قرار وشعبية المعارضة الجزائرية (والمعارضة الاسلامية علي وجه الخصوص)، نتيجة لفقدان هذه المعارضة لما يعرف 'باصوات التعاطف Sympathy Votes ' والتي تشير الي تعاطف المعارضين للنظام وان لم يكونوا مؤيديين بالضرورة للاسلاميين، وهي الاصوات التي لعبت دورا اساسيا في نجاح الاسلاميين في انتخابات ١٩٩١.

كما ان نمط حرب العصائبات ساهم مرة اخرى في تشتت قوى المعارضة الاسلامية ذاتها، فمن طبيعة حرب العصائبات ان تكتسب زخما ذاتيا بحيث تشكل نخب شبه عسكرية تقود القتال ويزداد نفوذها نظرا لكون الصراع مع السلطة يتطلب استخدام العنف، ثم تتحدر علي نخب سياسية التي هي بطبيعتها تنظر الي الكفاح المسلح باعتباره اداة للوصول الي موقف تفاوضي افضل.

وهذا هو ما حدث بالفعل في الجزائر. ففي بيان اذاعه الجيش الاسلامي للانقلاب في ١٤ مارس ١٩٩٥ اعلن انه نصبه اميرا وطنيا بالنيابة عن مشايختنا الكرام» وهو ما يعني ان قيادة الجبهة الاسلامية للانقلاب قد باتت عمليا في يد القيادة الميدانية. وتطور الصراع فاصدرت الجبهة الاسلامية للانقلاب من خلال نشرتها (الرباط) التي يصدرها انتصار الجبهة الاسلامية للانقلاب في اوربا بيانا اتهمت فيه الجماعة المسلحة بالانحراف وتحويل الصراع من صراع ضد النظام الجزائري الي صراع ضد الشعب الجزائري نفسه (تاريخ البيان ١٩٩٥/٨/٢) وهكذا انقسمت اصوات المعارضة الاسلامية ذاتها لتزيد المعارضة ضعفا علي ضعف.

ومن ناحية اخرى جاء اعلان الحكومة الجزائرية في ٢٢/ابريل/١٩٩٥ عن اعترافها بالامازيغية كاهد اركان الهوية الوطنية الجزائرية، وفي اعقاب يوما واحد من مظاهرات للبربر كان هذا مطلبها، ليسحب اي تأييد بربري محتمل للمعارضة وبذلك صارت الجزائر (نظاما ومعارضة في طريق الانتخابات).

ثالثا انتخابات الرئاسة الجزائرية

كان علي النظام الجزائري بعد ان ضمن سيطرته علي كل من البيئة الداخلية والدولية ان يفتح الباب امام اكبر قدر ممكن من القوى الجزائرية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية ترشيحا وتصويتا، وفي هذا الاطار اصدر المجلس الدستوري الجزائري في ٢٩/يوليو/ ١٩٩٥ بيانا اكد فيه تمسكه في قراره الذي

اسدده في اول اغسطس ١٩٨٩ والذي يقضي بعدم دستورية المادة السابعة المعدلة للمادة ١٠٨ من قانون الانتخابات الجزائري والتي تشتط ان تكون جنسية زوجة المرشح للانتخابات الجزائرية جزائرية، وقد فسر المراقبون ذلك بأنه يفتح الباب امام عدد من الشخصيات السياسية للترشح للانتخابات الرئاسية التي تقرر اجرائها في ١٦/نوفمبر/١٩٩٥ وفي مقدمتها عبد الحميد مهيري زعيم جبهة التحرير والمتزوج من سورية ، واحمد طالب الابراهيمي الذي يوصف بأنه المرشح الارجح للاسلاميين المتزوج من لبنانية بالاضافة الي ابو بكر بلقيد وزير الاعلام الاسبق المتزوج من جزائرية اصلها فرنسي. غير ان ايا من هذه الشخصيات لم يترشح للانتخابات، واعلنت مجموعة احزاب العقد الوطني مقاطعتها للانتخابات.

وكانت الانتخابات التي عقدت في ١٦/نوفمبر/١٩٩٥ هي اول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢. وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين حوالي ١٦ مليون ناخب (من اصل ٢٨ مليون نسمة عدد سكان البلاد). وقد خاض الانتخابات اربعة مرشحين هم : الامين زروال، ونور الدين بوكروش، رئيس حزب التجديد الجزائري، وسعيد سمدي رئيس التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، ومحفوظ نحناح رئيس حركة المجتمع الاسلامي (حماس). واسفرت الانتخابات عن مشاركة مرتفعة بلغت ٧٤,٩٪ من اجمالي المسجلين في القائمة الانتخابية، وفوز الامين زروال بنسبة ٦١,٣٪ من اجمالي الاصوات الصحيحة.

وقد كان لهذه النتائج تداميات اساسية علي مستقبل النظام السياسي في الجزائر :

اولا: تيج الامين زروال في ان يؤسس لنفسه شرعية منتخبة (وبذلك خطأ خطوة هامة نحو إرساء ما يعرف بشرعية الرضاء العام للنظام السياسي الجزائري) ، وهو ما سينعكس بالضرورة في اتاحة قدر اكبر من حرية الحركة له في مواجهة كل من المعارضة والمؤسسة العسكرية (العناصر الاصلية للارمسة) علي حد سواء، بالاضافة الي الدعم الدولي الذي سيكتسبه باعتباره اول رئيس منتخب للجزائر في انتخابات تعددية تمت برقابة بولية اكدت نزاهتها.

ثانيا: لقد صوت الناخب الجزائري لصالح الاستقرار (وهو ما يقصر نسبة الاقبال العالية علي العملية الانتخابية ككل والتي فاقت نسبة الاقبال علي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١، بالاضافة الي النسبة المرتفعة التي حصل عليها زروال) ومن ثم فإن اي لجوء الي العنف من جانب المعارضة الاسلامية سيحسب عليها لا لصالحها، فقد اكدت الانتخابات صحة الرهان الذي قام به الرئيس زروال علي حالة الارهاق التي يعيشها الشعب الجزائري.

ثالثا: لم تفلح دعوات المعارضة لمقاطعة الانتخابات، الامر الذي اصبح يلقي ظللا من الشك حول قدرات هذه المعارضة ومدى تمثيلها للشعب الجزائري، الا انه يفتح الباب ايضا امام مقاطعة هذه الاحزاب للانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في العام المقبل خوفا من الهزيمة.

ومن هنا يمكن القول ان النظام الجزائري قد اجتاز في ١٩٩٥ مرحلة حرجية من مراحل الازمة الجزائرية الممتدة منذ ١٩٩١، غير ان النجاح في عبور عنق الزجاجة لا يعني بالضرورة ان الازمة الجزائرية قد شارفت علي الانتهاء، وانما هو خطوة يثبتي ان تتلوها خطوات اخرى في مقدمتها اجراء الانتخابات النيابية في العام المقبل بمشاركة اكبر قدر ممكن من الاحزاب والتنظيمات الجزائرية.

ملحق تفصيلي

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

في هذا التقرير سوف نحاول ان نجيب علي هذه الاسئلة:

اولا: لماذا زوال؟ الامين زوال هو من مواليد مدينة باتنة بالشرق الجزائري في ٣ يوليو عام ١٩٤١ ، وقد التحق بصوف جيش التحرير الوطني وعمره لم يتجاوز الـ ١٦ عام وبعد الاستقلال تابع دراسته العسكرية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٨٨ ترقى لرتبة عميد وعين مساعدا لرئيس الاركان وقائد للقوات البرية واستقال في عام ١٩٨٩ بعد خلاف مع الرئيس السبق الشاذلي بن جديد حول اعادة تنظيم القوات المسلحة وعين سفيراً للجزائر برومانيا في فبراير عام ١٩٩٠ وعاد ليستقيل مرة اخرى بعد اقل من سنة، وقد استدمى في يوليو عام ١٩٩٣ لتولي منصب وزير الدفاع وفي ٣٠ يناير ١٩٩٤ عينه المجلس الاعلي للامن رئيسا للدولة عقب ندوة الوفاق الوطني.

وزوال يحظى باحترام وتقدير كبير في اوساط الجزائريين علي اختلاف انتماءاتهم - بما في ذلك قسم كبير من المعارضة - ولعل اكثر ما يجذب الاحترام في شخصه هو النزاهة التي يعرف بها وابتعاده عن المسحوبية والبيروقراطية . وقد كان يركز في حملته الانتخابية علي ابعاد نفسه عن جهاز الحكم القديم، ويقدم نفسه علي انه مرشح مستقل، ويمثل القطيعة مع الماضي وقد رسم زوال في برنامجه الانتخابي الخطوط العريضة التي سيتبعها اذا انتخب رئيسا فيقول انه سيواصل السعي الي حل الازمة عبر الحوار ، وقد كان اول قرار يصدره بعد فوزه في الانتخابات هو اعلانه من اجراء الانتخابات التشريعية في البلاد يعد تعديل قانون الانتخابات الحالي، بما يعني بداية مشجعة علي اتجاهاه نحو التماور مع جميع القوى الوطنية ولكنه شدد في برنامجه علي انه لا يقبل محاوراة الارهابيين وان الشرط الاول للحوار هو نبذ العنف والتزام مبادئ الجمهورية وثورة الاول من نوفمبر عام ١٩٥٤، وشدد ايضا علي ضرورة عدم احتكار الاسلام وتوظيفه لخدمة اي طرف سياسي، ويوجه في هذا الاطار نقدا عذيفا الي الجبهة الاسلامية للانقاذ، ويصف قرار المؤسسة العسكرية الغاء نتيحة الدورة الاولى من

انتخابات ١٩٩١ التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ واقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بأنه وثبه وطنية هدفها وضع حد للانحراف الخطير ومحاولة زعزعة استقرار وطننا في وضع النهار، وكان ينتقد ادارة الرئيس الشاذلي بن جديد التي فضلت بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ سياسة الهروب الى الامام اكثر فاكثر حتى ولو أدى ذلك الى الفوضى وتعريض الجزائر لمخاطر جسام ويبدو انه ينتقد الاجراءات التي اعتمدتها السلطة الجزائرية بعد الانتفاضة الشعبية في ذلك العام ويرى انها اجراءات لم تكن مدروسة جيدا اذ أدت الى انفلات حزبي (تشكيل اكثر من ٦٠ حزبا في اقل من سنة من اعتماد التعددية والترخيص بقيام حزب اسلامي هو جبهة الانقاذ).

وقد كان برنامجها اضافة الى امكانيات تطبيقه لهذا البرنامج من اهم الاسباب الرئيسية التي أدت لنجاحه فزوال يملك الكثير من الاوراق التي تساعد علي حل الازمة فهو اول من يحظى بتأييد قيادة المؤسسة العسكرية التي لا يمكن حل الازمة من دونها، ويذكر في هذه الاطار انه استطاع منذ تسلمه السلطة الانتقالية في مطلع عام ١٩٩٤ وقف الانقسام الذي كانت تسمى المعارضة الي احدثه في الجيش عبر اللعب علي التناقض الموجود داخل تيارين داخله هما التيار الاستثنائي والتيار الوطني العربي، واستطاع زوال بحكم انتماه الي التيار العربي ايجاد تغطية لبقية التيارات الموجودة داخل المؤسسة العسكرية والحفاظ بالتالي علي الجيش متماسكا وموحدا علما ان اي انشقاق فيه كان سيؤدي حتما الي انهياره ووصل المعارضة الاسلامية المسلحة الي الحكم، كما انه - اي زوال- يملك ورقة بوانر الحسم العسكري اذا استطاعت الدولة في عهده الانتقالي وقف انهيار مؤسساتها والانتقال من تلقي الضربات الي توجيه الضربات الي المجموعات المسلحة، ففي عهده استطاع الجيش وقف تحول الجماعات المسلحة الي جيش نظامي وارغمها علي البقاء في شكل مجموعات متفرقة تقوم بعمليات تفجير سيارات في الغالب واغتيالات بدل شن هجمات عسكرية واسعة النطاق مثلما كان يحصل منذ منتصف عام ١٩٩٢، اما الورقة الثالثة التي في يد زوال هي ورقة الدعم الغربي فهو الشخصية المناسبة للوضع الحالي حيث يركز التحليل الغربي علي ان المطلوب هو منع المتطرفين من الوصول الي الحكم وهذا يتم عبر حوار مع الاطراف التي تنبذ العنف والارهاب بما في ذلك الاحزاب الاسلامية، ويبدو ان مواصفات زوال تنطبق تماما علي هذه النظرية الغربية لشخصية رأس السلطة الجزائرية.

ويتضح مما سبق ان الفائز بمرشح الرئاسة هو الذي بدأ في عيون الجزائريين ان لديه

القدرة علي التعامل بمصفة خاصة مع قضية العنف والارهاب وهو ما توافر في شخص الامين زروال فهل سيتمكن الرئيس زروال من ذلك؟

- دلالات نتائج الانتخابات الجزائرية:

لقد انتهت الانتخابات الجزائرية وهي تحمل في طياتها العديد من الدلالات والنتائج ان دلت فإنها تدل علي أهمية هذه الانتخابات في الحياة السياسية في الجزائر ولعل اهم هذه الدلالات ما يلي:

اولا: حصلت رئاسة الدولة علي شرعية مباشرة في الشارع الجزائري الذي فاجأ المراقبين في الخارج بإقباله علي الذهاب لمراكز الاقتراع بكثافة حيث وصلت نسبة المشاركة الي حوالي ٧٥٪ من الناخبين وهو معدل مرتفع للغاية ويقترب من معدل المشاركة الي حوالي ٧٥٪ من الناخبين وهو معدل مرتفع للغاية ويقترب من معدل للمشاركة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي جرت في أبريل الماضي، وذلك رغم نداءات المقاطعة التي وصلت الي حد التهديد بقطع الرقاب، وقد حققت الدولة الغرضين الرئيسيين لها من تلك النسبة المرتفعة الاول هو تأكيد نجاحها في حشد المواطنين الجزائريين حول مشروعها الانتخابي، اما الغرض الثاني لارتفاع نسبة التصويت فهو تأكيد هزيمة الدولة للاحزاب والقوى التي دعت لمقاطعة الانتخابات وفي مقدمتها الجبهات الثلاث (الجبهة الاسلامية للانتقاد وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية) والتي شكلت النواة الاساسية لمجموعة العقد الوطني التي وقعت علي اتفاقيتي روما.

وقد كان لهذه النسبة رد الفعل المباشر من جانب جبهة الانتقاد علي لسان رئيس لجنتها التنفيذية في الخارج (رابع كبير) باستعدادها لفتح الحوار مع الحكم بعد ان كانت قد دعت مع احزاب العقد الوطني الي مقاطعتها ، أي الانتخابات.

ثانيا: توفير مظلة شرعية تستطيع ان تتجاوز من خلالها الحكومة مع قوى المعارضة بشكل مفتوح ومريح بما يصل الي حالة وفاق وطني تسمح بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال صناديق الاقتراع وهو ايضا بداية طريق وعد الرئيس زروال باستكماله خلال حملته الانتخابية ويشمل اجراء انتخابات نيابية وبلدية بما يؤدي الي اعادة استقرار الازعاج الداخلية تماما، وهي مهمة تحتاج الي مشاركة احزاب التي قاطعت الانتخابات ولا بد انها تدرك لان انها قد خسرت رهان افضالها وكسب الرأي العام الي موقفها .

ثالثا. انى اتمام الانتخابات في ظل وجود مراقبين دوليين الي تدعيم صورة الجزائر الديمقراطية لدى الرأي العام الدولي والغربي بصفة خاصة وقد دعت الدولة الي حضور هؤلاء المراقبين من اجل اعادة ثقة الدول الغربية فيها وخاصة فرنسا والولايات المتحدة بعد اهتزازها بشدة بسبب ممارسات اجهزتها الامنية والميساسية، كما ان هذه الدول كانت تبدي تحفظات بعض الاحيان تجاه الحكومة الجزائرية خوفا من اتهامها بالوقوف لصالح طرف ضد طرف اخر في الازمة الجزائرية. مثال رفض الرئيس شيراك مقابلة الامين زروال قبل انتخابات الرئاسة علي انه رئيس دولة ولكن علي اساس انه احد مرشحي انتخابات الرئاسة الامر الذي رفضه زروال، إلا أن استكمال عودة هذه الثقة يظل هنا ، كما صرحت الحكومة الفرنسية باجراء انتخابات برلمانية واخرى بلدية بما يعيد الحياة الطبيعية الي البلاد.

وهكذا تنتهي صفحة من اصعب صفحات جزائر ما بعد الاستقلال وتبدأ صفحة جديدة، نص اعها مرتبط بمدى استغلال النظام المنتخب للصلاحيات التي منحت له فهل يستطيع المحافظة علي نصاعته؟ هذا هو ما ستجيب عنه الايام القادمة.

اعداد

خالد فياض

المجتمع المدني

والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

موضوعات تحليلية

الانتخابات العربية اداة للتغيير أم للاستقرار

(١) المجتمع المدني - السلطة - الانتخابات، بين

التناقض الفلسطيني الإسرائيلي،

وتناقض الذات والوطن

سليمان شفيق

أولاً: المجتمع المدني:

أكدت الانتخابات الفلسطينية على تفهم الشعب الفلسطيني للتغيرات المعقدة والعميقة التي تعصف بعالمنا المعاصر، وإدراك هذا الشعب لآلية التغيير التي فرضها النظام الدولي الجديد، وميله بمتطلبات القرن الحادي والعشرين، كما شهدت العملية الانتخابية نخع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وترسخ بنيته التحتية التي تشكل المراقب والمساهم في تكوين الدولة، فهي تلعب دور الرقابة الفعلية الذي تفتقده المعارضة السياسية .. وفي ذات الوقت فقد لعب المجتمع المدني الفلسطيني الدور الاساسي والرئيسي في التمييز الذاتي للشعب إبان الانتفاضة في غياب القطاعين الآخرين وهما السلطة، والقطاع الخاص، ومن ثم فقد جسد المجتمع المدني الفلسطيني الأوار الثلاثة، ولذلك ورغم أن الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية طالما تواجدت بغفلة سياسية منذ ١٩٦٧ وحتى انتخابات ١٩٩٦/١/٢٠ بمؤسساته المختلفة، بالحفاظ على الذات والهوية والإرتقاء بجذلية البشر على قاعدة متناقضين أساسيين، هما :

أولاً: التناقض الرئيسي:

وكان ولا زال بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمحتل الإسرائيلي. إلا أن آليات الصراع تزامنت مع آليات الوحدة (التعايش) حيث حرمت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على الحوار الدائم مع نظائرهم في إسرائيل منذ ١٩٨٢، وما استتبع الإنقسام في المجتمع الإسرائيلي منذ غزو لبنان،

مما أسفر عن استقطاب حاد في المجتمع المدني الإسرائيلي، الذي لم ينته بإغتيال رابين، وانقسم المجتمع الإسرائيلي إلى أربعة مكونات هم :

١ - الشارع الاسرائيلي الذي تحول في أغلبه إلى تفهم للسلام وحقوق الشعب الفلسطيني ولكن بدرجات مختلفة.

٢ - تراجع العقيدة الصهيونية المتفطرة في الجيش الإسرائيلي، وتبنى أقلية من الجنرالات لدعوى السلام.

٣ - تقدم نفوذ جماعات السلام الاسرائيلية بدءاً من اليسار الصهيوني الذي يريد وقف آلية الحرب مع الجار الفلسطيني، وانتهاء بجماعات اليسار الاسرائيلي التي ترفض الدولة الاسرائيلية، مروراً ببعثوات التلونات التي تتفاوت بينها بنسب مختلفة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، يبدأ هذا من دعاة الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش في اليهود والمسلمون والمسيحيون، مربكاً وإسرائيليين في كيان ديمقراطي، أو مسجن الشعب الفلسطيني في دولة ممتلئة ماضيتها القدس، أو حق الفلسطينيين في كائنات معزولة أو ... حيث الخريطة معقدة، إلا أنهم جميعاً يصعدون أنشطتهم غير العنصرية من أجل السلام بشكل أو بآخر.

٤ - المستوطنون .. وهم رأس الحربة لليمين، ويمين الوسط الاسرائيلي ضد فكر السلام الناهض، ويشكلون نسبة لا تقل من نصف صناعات القرار، سواء في الجماعات الدينية الاسرائيلية المتطرفة، أو كتلة الليكود أو الأحزاب الدينية، أو بعض أعضاء حزب العمل الاسرائيلي.

إلا أن اتفاقات أوسلو قد دفعت اليمين الاسرائيلي، خاصة بعد انتخابات الأمر الواقع الفلسطينية، إلى البكاء على حائط الأزيمة، ولا زالت التفاعلات جارية ومتشابكة. إلا أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي اقتنعا بالصراع السلمي وليس المصلح.

ثانياً: التناقض الثاني:

احتدم الجدل، والتناقض الثاني - خاصة إبان الانتفاضة - بين الفكر الديمقراطي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وممثلي المؤسسات الحزبية لمنظمة التحرير الفلسطينية (سلطة الخارج) ثم مؤسسات السلطة الحالية، وذلك حول العديد من التباينات هي :

١ - التناقض بين العمل الاجتماعي المدني وبين الكفاح المسلح التي تبنته (م.ت.ن) في الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٩، حيث أن مشروعية تواجد مؤسسات المجتمع المدني كانت تستلزم معاداة الاحتلال ورفض وجوده وقوانينه على قاعدة العمل السلمي، دون رفض الكفاح المسلح أو تبنيه علانية.

٢ - التناقض بين المفهوم الديمقراطي للتسيير الذاتي الفلسطيني لمؤسسات المجتمع المدني مثل

لجان الإغاثة الطبية، ومؤسسات مثل الأرض والمياه وغيرها، وبين مفهوم العسكرية للإنفاضة الذي تتبناه المؤسسات الحزبية لمنظمة التحرير، حركة حماس (١٩٨٩ - ١٩٩٢).

٣ - التناقض بين إدارة معركة التفاوض للتسوية السلمية : أي التناقض بين مفهومي مدريد - وأرسلو للتفاوض.

(١) مفهوم مدريد : مفهوم المجتمع المدني :

كان التناقض بين المفهوم الديمقراطي للتسيير الذاتي الفلسطيني لمؤسسات المجتمع المدني قد شارب على الاستيعاب من وصاية العسكرية الحزبية سواء لمؤسسات م.ت.ف، أو تصفيات حركة حماس لنشاط المجتمع المدني أو الأحزاب بتهمة التعامل مع إسرائيل، وهو في حقيقة الأمر كان (مجرد صراع علمي بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية (ولا ينفى ذلك وجود عملاء)، كما تزامن ذلك مع تقدم الخصخصة المدنية الفلسطينية، وتراجع أو تورط قيادات م.ت.ف، وعلى رأسها ياسر عرفات في التأييد الغير منطقي لغزو صدام حسين للكويت، وما تتبع ذلك من تصفيات لشخصيات تاريخية معارضة لذلك في م.ت.ف، مثل الشهيد أبو أياد. وتضافر مع ذلك عملية الاستقطاب من حركة فتح لبعض القيادات المعتدلة في اليسار الرسمي الفلسطيني مثل المفكر ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجهة الديمقراطية ورئيس الوفد المفاوض على الولايات المتحدة الأمريكية، أو بسام أبو شريف الكاتب الفلسطيني وأبرز رؤساء تحرير مجلة الهدف لسان حال الجبهة الشعبية، وهكذا تحول الأول إلى منشق من الجبهة الديمقراطية ورئيس لحزب (فدا) والثاني إلى موظف منذ القيادة كمستشار إعلامي لأبو عمار، مما حرم الجهتين اليساريتين الشعبية والديمقراطية من قيادات كانت قادرة على العمل داخل أوساط متزمتة بشكل شبه مفتعل، ولم تكن المركزية الديمقراطية في التعامل مع هؤلاء سوى رفض حقيقي للتغيير. أما الحزب الشيوعي الفلسطيني الرافعة الحقيقية التي جسدت القبول بالتسوية والمجتمع المدني على الأرض، فقد تبنت قياداته في حركة مفاجئة يمسكو المفهوم الجورباتشوفى للماركسية دون تقابل ذاتي أو موضوعي، واستبعدوا الماركسية كمبدأ وليس منهاجاً، وتغير الاسم، إلى حزب الشعب الفلسطيني. مما حرمهم من التفاعل مع اليسار، أو التعامل مع اليمين، وظلموا أنفسهم بأنفسهم على أرض بذرو فيها ولم يحصلوا نتيجة التصرع، وعدم تقدير الموقف.

في هذا المناخ الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي برزت مدريد وتقدم ممثلو المجتمع المدني سواء من وجه تاريخي للمجتمع المدني مثل حيدر عبد الشافي، أو وجه أكاديمية متوسطة السن مثل تيسير الماروري، أو شاب مثل د. حنان مشراوي، أو من جيل الإنفاضة مثل مناصب مريقات. وكلهم محسوبون على المجتمع المدني ومن ضمن قياداته، أو مرتبطون باليسار والتقدم فكرياً ومنهجياً، وسار التناقض المدني في طريق مهني وسياسي ومدني (أقرب إلى دور اسماعيل فهمي - محمد إبراهيم كامل - إسماعيل الباز في مصر إلى كاتب بيقيد)، إلا أن آلية التناقض تفاعلت، مع الرغبة في سرقة أجنحة التفاوض من قبل المتطفلين في م.ت.ف بعد سرقة أجنحة السلام والعجلة، وتفاعل الرغبات الفردية

والمشاحنات العربية الفلسطينية قد أدت إلى فتح قناة على قاعدة المتهجية الساداتية، هي قناة أوصلو، الإلتفافية.

(ب) مفهوم أوصلو: اقتدار الساداتية للتفاوض غير المؤسس:

لعل أبرز تعبير عن الفرق بين مفهوم مدريد وأوصلو للتفاوض كما قالت له د./ حنان عسراوي: هو الفرق بين المسرح الجاد ومسرح المقالات!! نعم كما أكدت د./ حنان عسراوي، أو حيدر عبد الشافي، أن ممثلي المجتمع المدني المدريديين كانوا يؤدون بنجاح، ووسط تصفيق الجماهير الفلسطينية كان هناك عرض مقالات سرى، يعبر عن التعجل وسرقة الأنوار والمسيناريو، الذي صار قانوناً هاماً عربياً وهو مسرح أوصلو، وليس أدل على ذلك مما قال د./ تيسير العاردي للكاتب: إن الحد الأدنى الذي كنا نتفاوض عليه في مدريد هو ٦٢٪ من الأرض، في حين ما حصلنا عليه من أوصلو مجرد ٢٢٪ من ذات الأرض!!.

آلية الانتخابات مقبرة أوصلو:

وهكذا جاءت آلية الانتخابات لتضع المجتمع المدني الفلسطيني في مأزق، كما تضع مؤسسات م.ت.ف في ذات الموقف.. فكيف تصرف الفريقان؟

(أ) المجتمع المدني والانتخابات:

اعتبر ممثلو المجتمع المدني أن أوصلو أقرت مقبرتها بمعنى، أن أوصلو كطريق سرى التفاوض أبرز ما أفرزته هو ملائمة الانتخاب ومن ثم تبني المجتمع المدني التحفظ على أوصلو - رغم تأييدهم لمبدأ السلام - في تزامن مع تأييدهم لآلية حسم الصراع بالتصويت العلني وليس بالتصويت بالبنادق. أي الاقتراع بالكتل البشرية في مواجهة ديمقراطية العسكر والملاح.

(ب) مؤسسات م.ت.ف والانتخابات:

نتيجة لعدم فهم مؤسسات الخارج الفلسطيني المتمثلة في عدم تفهم المواقف والتعجل فقد أسفر الموقف إلى موقفين متناقضين شكلاً، إلا أنهما متطابقان مضموناً وهما:

(أ) الموقف المؤيد:

لم يجمع بين معسكر المؤيدين لخوض الانتخابات أي قاسم مشترك، سواء كان ذلك قبول الترموية، أو ما أسفر عنها من اتفاقات، فمثلاً الشعب الفلسطيني يقبل أوصلو ويرفض طابا، وهو يقبل الأحزاب المرتبطة بمنظمة التحرير في الأراضى المحررة رغم رفضه أيضاً لميثاق منظمة التحرير، ثم جبروت استقطاب حركة فتح في أوساط حماس، والتي كما يقود د./ حيدر عبد الشافي للكاتب، أن وساطته بين الحركتين ١٩٩٢ فشلت بسبب إصرار ممثلي حركة حماس على طلب ٤٠٪ من مقدرات ومؤسسات م.ت.ف، في حين تم تخفيض ذلك من قبل حركة فتح إلى ٢٠٪ فقط، وانخفضت النسبة عشية الانتخابات ١٩٩٥ من مطلب حماس بـ ٢٠٪ إلى بلوغ فتح فقط بـ ٥٪، وخرج من الحركة ٢٪ من قياداتها وانضموا لحركة فتح، أو

ملاحق حركة فتح مثل حزب (فدا) الذي يتزعمه المفكر البارز ياسر عبد ربه، والذي جمع بين كل هؤلاء هو التمثل في المعنى لخلق واقع جديد ذي مرجعية ومشروعية دولية ثم اقليمية وعربية وأخيراً فلسطينية - تلك هي معطيات فلسفة اكسب وأجرى.

ب) المواقف المعارض:

خاصة موقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية، ورغم مقاطعتهما المتعجلة أيضاً، إلا أنها كانت بعد قوات الأوان .. بمعنى أن مشروعية فتح وعرفات لم تتأكد وتتجسد إلا بمعارضتهما طوال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٣، أي أنهما تمت زعم الحفاظ على م.ت.ف.، والتي كان المقصود منها الحفاظ على زعامة قيادات الجبهتين، قد شكلا اثبات وجود لكل ما هو مرفوض شكلاً منهما !! ولذلك فقد اختار الطريق المريح وهو المقاطعة الوهمية التي رقصتها قواعدهما في الداخل، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما بعد - علماً بأن قيادات الجبهتين قد فعل بهما اليمين الفلسطيني كل ما يريد، رغم عنادهما المكشوف من قبل قواعدهما، ومن ثم سقطت ورقة التوت أو الزيتون أو البرتقال تحت زعم كافة الشعارات التي لا يخفى على القيلاديين انتهاء عمرها الافتراضي سواء في دمشق أو عمان أو لبنان أو وهكذا تطابق الموقفان المؤيد أو المعارض في سياق التمثل، وتخطى الطرف الموضوعي في الداخل الفلسطيني، الذي يمثلته شرعياً المجتمع المدني.

ثانياً: الانتخابات:

١- المناخ السياسي الذي سبق الانتخابات:

يعد ما سبق هو الأرضية التاريخية التحتية التي خلقت البيئة الفوقية للمناخ السياسي الذي سبق الانتخابات، فإن كانت الأرضية التحتية قد امتدت وتفاعلت في الفترة من ١٩٦٧ - حتى خريف ١٩٩٥، وبشكل ما، هو أقرب للثقافة منه للمناخ، فإن ما نسميه المناخ السياسي محصور في آلية نتائج تلك المرحلة أي في شتاء ١٩٩٥ المنتهي إلى نوبان الجديد في ١٩٩٦/١/٢٠.

وهنا تجدر الإشارة إلى تراصى لوفد مركز ابن خدون للدراسات الإنمائية، والذي ضم معى سبعة باحثين هم: (الفلسطيني أشرف بيدس، الأمريكي جريتا ميزولي، والأمريكي من أصل باكستاني ساهر لون، والمصريين شهيرة يوسف، وسارة الديب، وكريم صبحي، وصموئيل مبد المسيح)، وقد تمكن هذا الوفد، عبر مفاوضات تصلح لرواية، أن يصل لفلسطين ما بين ١٨/١٦/٩٥ يناير ١٩٩٦، حتى المغادرة في ١٩٩٦/١/٢٥، قد استطاعوا أن يحققوا الآتي:

أ) مراقبة الحملة في ١٠ نواشر هي: (رام الله - أريحا - غزة - نابلس، بيت لحم - القدس - سلفيت - طولباس - طولكرم - جنين).

ب) مراقبة يوم الانتخاب في خمس نواشر هي: (قطاع غزة - القدس - رام الله - بيت لحم - الخليل).

ج) مراقبة الفرز في ثلاثة دوائر هي : (رام الله - بيت لحم - القدس).

د) المساعدة للجنة الرقابة المحلية وتمثلت في :

- تبادل وتدقيق المعلومات والتقارير.

- ادخال المعلومات على الكمبيوتر.

- المشاركة في إعداد التقرير النهائي، وقد اشترك في ذلك الباحثون : أشرف بيدس، سارة الديب، سليمان شفيق.

هـ) المساعدة أو التنسيق بين لجنة الرقابة المحلية والدولية : وقام بها سليمان شفيق في مراقبة يوم الانتخاب في دائرة الخليل، والفرز في دائرة بيت لحم، وعضوية لجنة التنسيق بين التقرير الخاص بلجنة الرقابة المحلية وتقرير اللجنة غير الحكومية للرقابة الدولية التي مثلها مركز كارتر وإذامه الرئيس الأمريكي السابق جيمس كارتر.

ماهية الرقابة المحلية والدولية:

شكلت وفود الرقابة نوعين أساسيين هما : الرقابة الحكومية وغلب عليها الرقابة الخاصة بالاتحاد الأوربي، أو المراقبين من ١٥ دولة، منهم دول مربية مثل الأردن ومصر التي ترأس وفدها المصغير طاهر شاش، وقد اقتصرت معظم أعمال تلك الوفود الحكومية على تقديم الدعم والمعونة الفنية، ولم يمثلوا يوم الانتخاب سوى ما يربو إلى ٢٠٪ من المراقبة، اقتصر معظمها على سلامة الإجراءات صحياً، أو الفرز مساء. ثم الرقابة المحلية التي غطت أكثر من ٨٠٪ من اللجان، في حين شكل مراقبو المنظمات غير الحكومية (والتي سولت نفقاتها ذاتياً) العشرين بالمئة المتبقية، وراقت في الحملة أو يوم الانتخاب المواقع الصحافية، سواء في القدس، أو في الخليل، ورام الله، وغزه، وبهذا الصدد استطاعت الوفود غير الحكومية الأمريكية خاصة مركز كارتر الذي كان يقوده الرئيس السابق كارتر حماية الانتخابات في القدس والخليل، جنباً إلى جنب مع وفد مركز ابن خلدون.

المجتمع المدني والسلطة والمناخ:

وبعد أن استعرضنا آلية الرقابة يجدر الإشارة إلى المنهج الذي اتبعه وفد مركز ابن خلدون في مراقبة الانتخابات، وهو ينقسم إلى مراقبة مرحلتين العملية الانتخابية، وهما : الحملة الانتخابية التي بدأت يوم ١٠/١٢/١٩٩٥ وأستمرت حتى ١٨/١/١٩٩٦، ويوم الانتخاب ٢٠/١/١٩٩٦، وفي المرحلتين استندت منهجية التقرير على مراقبة الأطراف الثلاثة للعملية الانتخابية وهم :

١ - المرشحين وأئصارهم.

٢ - الناخبين.

٣ - أداء السلطين : الفلسطينية - والإسرائيلية.

وأضافة السلطة الاسرائيلية مرتبط بتقسيم مناطق الحكم الذاتى إلى ثلاثة مناطق : (أ) مناطق سيادة فلسطينية، (ب) مناطق سيادة مشتركة، (ج) مناطق سيادة اسرائيلية، ومن ثم فإنه عملياً وعلى الأرض كان للسلطة الإسرائيلية ٥٠٪ من الشأن الانتخابى مثل نظيرتها الفلسطينية.

نبدأ بالمناخ القانونى :

ينص القانون الانتخابى الفلسطينى على أن إدارة العملية الانتخابية تكون فى يد ثلاثة لجان هى:

لجان مراكز الاقتراع	لجان الدوائر الانتخابية	لجنة الانتخابات المركزية	أسماء اللجان نقاط البحث
• لجان مسئولة عن تسجيل الناخبين فى مطلقيتها الانتخابية وإدارة مراكز الاقتراع.	• مجموعة من اللجان مخصصة على كل الدوائر، تشمل على مراقبة سير العملية الانتخابية تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية.	• هى هيئة عليا لها شخصية اعتبارية مستقلة ولا تخضع لأي سلطة حكومية، تتولى مسئولية إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتنظيمها وضمان نزاهتها.	• التعريف،
• تتألف كل لجنة من أربعة أعضاء بينهم رئيس اللجنة يتم تعيينهم بواسطة لجنة الانتخابات المركزية بعد ترشيح من لجان الدوائر الانتخابية ويخضع حصولهم على الشهادة الثانية على الأقل.	• تتألف كل لجنة فى كل دائرة من خمسة أعضاء من مثقلى الدولة والماسلين على شهادات عليا ويتم تعيينهم بواسطة اللجنة المركزية والتي تحين رئيساً وأميناً عاماً للجنة.	• تتكون من تسعة أعضاء من كبار رجال الدولة ومثقفها يتم تعيينهم بواسطة رئيس السلطة التنفيذية والذي يقوم أيضاً بإختيار رئيس هذه اللجنة. (رئيس اللجنة هو محمود عباس المعروف بأبو مازن).	• أعضاؤها وكيفية تعيينهم والتمسوط الواجب توافرها فيهم
		• جهازها التنفيذي ممثل فى مكتب الانتخابات المركزى ومكاتب الإدارة الانتخابية ولهم مهام معينة مثثلة فى مراقبة عمليات الانتخاب وفرز الأصوات وتقديم تقرير مع تجهيز كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية من تملج من جدران ومناشير انتخاب واختام.. إلخ وحفظ كل الوثائق المتعلقة بهذه العملية، هذا وتعمل هذه المكاتب كمقر وصل بين اللجنة والمرافقين الدوليين والمراقبين بالإماعة الأطراف العملية الانتخابية	• الأجهوة التنفيذية

اسماء اللجان نقاط البحث	لجنة الانتخابات المركزية	لجان الدوائر الانتخابية	لجان مراكز الاقتراع
• مهتمهم	تفقد هذه اللجنة بالإشراف الكامل على العملية الانتخابية بدءاً من تطبيق القانون ووضع اللوائح التي نرس عليها القانون على إصدارها مروراً بالإشراف على إدارة وعمل اللجان الانتخابية وتحديد أماكن ومراكز الاقتراع وتصحيح الهيئات الرئيسية وتحديد الرموز والشعارات والمواصفة على طلبات الترشيع لمنصب الرئاسة وإعداد القوائم النهائية للمرشحين والنظر في الطعون والاستئنافات المقدمة ضد قرارات مراكز الاقتراع، وإصدار بطلبات أعضاء للمراقبين الدوليين والمحليين انتهاءً بمراقبة عملية الفرز وتقرير إمانة الانتخابات في أي دائرة وقع بها أي حادث أثقل بالنتائج النهائية للانتخابات.	تقوم لجان الدوائر بإدارة وتنظيم ومراقبة عمليات الانتخاب في الدائرة بدءاً من الإشراف على جداول الناخبين وتلقي طلبات الترشيع لعضوية المجلس، مروراً بمراجعة محاضر النتائج الانتخابية المصادرة عن لجان مراكز الاقتراع انتهاءً بمراقبة عمليات الاقتراع والفرز في مراكز الاقتراع. هذا وتوقع لجان الدوائر تقريرها عن كل مرحلة اشرفت عليها إلى لجنة الانتخابات المركزية.	تقوم لجان مراكز الاقتراع بإعداد الجداول الابتدائية والنهائية للناخبين والبيت في الانتخابات المقدمة على الجداول الابتدائية وتقوم أيضاً بفرز أصوات المقترعين الخاصة بالرئيس وأعضاء المجلس وتدوين النتائج في المحضر المخصص لذلك ثم تنقل جميع محاضر الاقتراع والفرز وتوقع لجان الاقتراع إلى مراكز الدائرة الانتخابية مع تلقى كافة الشكاوى من ممثلي المرشحين وتهيئة الجد المناصب أمام المراقبين المحليين والدوليين والمصحفين لمتابعة عمليات الاقتراع وفرز الأصوات.

هذا وقد تم فتح باب التسجيل أمام الناخبين يوم ١٢/١١/٩٩٥، وشارك في العمل على إعداد جداول الناخبين سبعة آلاف معلم ومعلمة تزعموا على ١٦٩٢ مركز تسجيل في الضفة والقطاع والقدس وأغلق الباب أمام الناخبين يوم ٩/١٢/٩٥ بعد أن سجل مليون ومائة ألف ناخب أسماءهم في تلك الكشف بنسبة ٩٠٪ ممن لهم حق الانتخاب. وقد عرضت الكشف للإطلاع عليها أمام الجميع (سوف نوضح توزيعهم في الجداول القادمة).

وقد بدأت أيضاً فترة التقدم بطلبات الترشيع لكل من أعضاء المجلس والرئيس يوم ١٠/١٢/٩٥ وانتهت بنهاية يوم ٣١/١٢/٩٥، حيث تقدم ٦٧٨ مرشحاً لعضوية المجلس، بينما يتنافس شخصين على كرسي الرئاسة، أحدهما هو ياسر عرفات، ومناهسته ميدة دعى سميحة الخليل (أم

ساحي) وهي معارضة يسمارية أملت عن نواياها لإلغاء إتفاق أوسلو في حالة ما إذا نجحت في هذه الانتخابات.

المرشحون والناخبون : جاء القانون الفلسطيني للانتخابات بعدة شروط يجب وأن تتوافر في كل من المرشحين والناخبين، وميز أيضاً بين المرشحين لمنصب الرئاسة هؤلاء المرشحين كأعضاء للمجلس، وسوف يوضع الجدول التالي أهم تلك الاختلافات :

المرشحين	الناخبين	الشروط
منصب الرئاسة مفوضية المجلس		
• يبلغ من العمر عشرين وثلاثين عاماً. • يبلغ من العمر ثلاثين عاماً.	• يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً.	• العمر :
لديه مكان إقامة في المنطقة. لديه مكان إقامة سبعة في الدائرة المرشح لها.	• مسجل في الدائرة الانتخابية التي سيشارك فيها حق الانتخاب.	• الإقامة :
• أن يكون مسجل في جدول الناخبين. • أن يكون مسجل في الدائرة المرشح لها.	• فروع اسمه في جداول الناخبين الجماعية ومرتج في السجل السكاني الفلسطيني أو الإسرائيلي	• تسجيل اسمه في جدول الناخبين
• يقدم طلب الترشيح إلى لجان الدوائر الانتخابية مسجولاً بشايفه على من ٥٠٠ نائب من المستقلين في جدول الناخبين بدائمه.	• يقدم طلبه للجنة الانتخابات المركزية مسجولاً بشايفه على من خمسة آلاف نائب على الأقل.	• تقديم الطلبات القيد والترشيح
• خمسة عشر يوماً هي مدة الترشح للطلب الترشح ويجب أن تشمل البيانات الشخصية مع تقديم ما يشهد بولوع من الناخبين ما يشهد بولوع إقرار السحب الهنيئ هذه الترشح وتقديم ما يشهد ترشيحه من أي حزب في حالة ما إذا رشح على حزبه أي حزب ولا يمكن لأي حزب ترشيح ضد من الاضطرار بولوع من السحب المقررة للمرشحين في الدائرة.	• خمسة عشر يوماً هي مدة الترشح للطلب الترشح ويجب أن تشمل البيانات المقدمة كافة البيانات الشخصية مع تقديم ما يشهد بولوع من الناخبين والشايفه ولا يشترط ذكر البيانات في الأوراق المقدمة مع تقديم ما يشهد الترشح لأي حزب سياسي مرشح هذه، ولا يمكن لأي حزب ترشيح أكثر من مرشح منه، ولا يمكن لأي حزب ترشيح أكثر من مرشح واحد لمنصب الرئاسة.	• التسجيل والبيانات
• أي طرف إداري أو حكومي يخطى ترشيح نفسه في الانتخابات عليه أن يعطيل من منصبه قبل إجراء عملية الترشح مباشرة أيام على الأقل.		• الشروط
• لون بطاقة الترشيح الخاصة بالعضاء المجلس يهضاء	• لون بطاقات الترشيح الخاصة الرئيس جمراء	• وظائف الترشيح
• تبدأ قبل ٢٢ يوم من يوم الانتخاب ويحدد القانون استخدام أي وسيلة معاكبة سواء في اليوم الانتخابي في اليوم السابق له.		• المبدأ الانتخابية

أهمية المجلس الفلسطيني أنه سيقدر أعضاءه أول نظام دستوري (قانون أساسي) لنظام الحكم الفلسطيني في المرحلة الانتقالية القادمة، بالإضافة إلى تصديق على أول سلطة تنفيذية معلنة لهذه الدولة الوليدة. فيتنافس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٦٧٨ مرشحاً بينهم ٢٢ سيدة في ١٦ دائرة انتخابية، ١١ بالضفة الغربية، ٥ بقطاع غزة على ٨٨ مقعداً في المجلس، ستة منهم مخصصة للمسيحيين ومقعد واحد للطائفة السامرية، وسيحدد مليون ومائة ألف ناخب مصير هؤلاء المرشحين (بنسبة ٩٠٪ ممن لهم حق الاقتراع) يوم ٢٠ يناير المقبل. ويأتي تقسيم المرشحين على الدوائر الانتخابية كما يلي: علماً بأن عدد السامريين (٥٧٦ شخص).

م	الدائرة	عدد المقاعد الإجمالي	عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين	عدد المقاعد المخصصة للطوائف الأخرى	عدد الناخبين بألف	عدد الناخبين بالألف	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد الرجال	عدد النساء	عدد مراكز الاقتراع
١	مدينة القدس	٧	٢	—	٣٨,١١٢	٣٨,٢٨٨	٦١,٤٠٠	٦٢	٥٩	١٦٤
٢	مدينة غزة*	١٢	١	—	٦١,٧٠٠	٥٨,٧٨٢	١٢٠,٤٨٢	٩٢	٨٩	١٨٣
٣	شمال غزة*	٧	—	—	٣٠,٨٧٠	٢٩,٥٦٦	٦٠,٤٣٦	٦٧	٦٥	٨٢
٤	وسط غزة*	٥	—	—	٢٧,٠٢٣	٢٧,٥٠٥	٥٤,٥٢٨	٥٠	٤٨	٧٢
٥	خان يونس*	٨	—	—	٣٥,١٦٦	٣٤,٢٠٦	٦٩,٤٧٢	٦٧	٦٥	١٠٦
٦	رفح*	٥	—	—	٢١,٣٧٥	٢١,٣٢٨	٤٢,٧٠٣	٢٧	٢٦	٥٥
٧	أريحا	١	—	—	٦,٧٥٦	٥,٩٨١	١٢,٧٣٧	٦	٦	٢٢
٨	نابلس	٨	—	١ (لسامريين)	٥٦,٧٤٧	٥٤,٣٧٨	١١١,٠٢٠	٥٧	٥٥	١٧٥
٩	سلفيت	١	—	—	٩,٦٣٨	٩,٢٥٢	١٨,٨٩٠	١٢	١٢	٤٣
١٠	طولكرم	٤	—	—	٣٧,٩٨٤	٣٨,١١٧	٥٦,١٠١	٤	٤٠	٩٩
١١	الخليل	١٠	—	—	٧٠,٧٦٤	٦٦,٢١٩	١٣١,٩٣٨	٨٤	٨٢	٢٣٠
١٢	رام الله	٧	١	—	٣٨,٨٦٨	٣٩,٢٠٨	٧٨,٠٧٦	٥٩	٤٨	١٦٢
١٣	طبرياس	١	—	—	٨,١٠٥	٧,٦٨٧	١٥,٧٩٢	١٢	١٢	٢٥
١٤	جنين	٦	—	—	٤٢,٣٢٢	٤٠,٥٢٨	٨٢,٨٥٠	٣٥	٣٥	١٤٥
١٥	قلقيلية	٢	—	—	١٢,٩١٦	١٣,٢٠٤	٢٧,٢٢٠	١٢	١٢	٥٤
١٦	بيت لحم	٤	٢	—	٢٨,٤٥٠	٢٦,٤٨٩	٥٤,٩٣٩	٣٦	٣٦	٨٨

* اكتفت فتح ٧٨٠ مرشح على قوائمها، ٢٦ في حزب الشعب، و٩ في حزب فدا، وأغلب المرشحين المستقلين هم كوادر في حركة فتح.

* توزيع الناخبين كما يلي ٦٦٥٦٠,٢ في الضفة الغربية بينما عدد الناخبين في غزة ٢٤٧٠٦٣٢.

* بوائز قطاع غزة. * نسبة الناخبات ٤٩٪ من إجمالي عدد الناخبين.

من الجدول السابق يتضح أن :

١) هذه المقاعد المخصصة للمسيحيين هي ست مقاعد مقسمة ٥ منها على دوائر الضفة الغربية، ومقعد واحد على دوائر قطاع غزة، بينما بقي المقعد المخصص للمناطق السامرية داخل دوائر الضفة الغربية في نابلس.

٢) وجود ١١ مرشحة من السيدات في دائرة قطاع غزة، بينما وجد ١١ سيدة مرشحة في الضفة الغربية وقد خلى الترشيح النعاشي في سنة من دوائر الضفة.

٣) يتنافس على كل مقعد ما يقرب من سبعة مرشحين.

يشكل المستقلون نسبة ٧٥٪ من إجمالي المرشحين تقريباً بالرغم من وجود شرط التسجيل الخاص بدفع ألف دولار كتأمين (تبلغ قيمة الدماية الانتخابية مبلغ ٧٥ ألف دولار تقريباً). وقد امتنعت تماماً حركة حماس من ترشيح أحد أعضائها في الانتخابات أو أن يشارك أحد منهم في العملية ذاتها، وتضاربت الآراء عن ترشيح أربعة مرشحين من حماس، إلا أنه عادة حماس لتؤكد موقفها من مقاطعة الانتخابات.

وعلى صعيد آخر تشارك مجموعة من الحركات والتنظيمات المحلية في الانتخابات، منها حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين، وحركة النظام الإسلامي في فلسطين، والإئتلاف الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية للتغيير، والجهاد الوطني الفلسطيني، وكتلة المستقبل، والكتلة الوطنية التقدمية، وكتلة الحرية والاستقلال. لذلك فمن المتوقع أن تكون هذه الانتخابات أكثر سخونة ما نتوقع، خاصة وأن هذه الحركات أو التنظيمات تمثل قوى سياسية متضاربة في الفكر والتنفيذ.

ضمانات سلامة الانتخابات:

١) ضمانات قانونية:

نص القانون على مدة ضمانات تضمن نجاح سير العملية الانتخابية، لعل أهمها : -

١ - يتقدم كل حزب يرغب في ترشيح أعضائه إلى اللجنة المركزية بطلب درج اسم الحزب في عملية الانتخابات، ولا يمكن أن يقبل ترشيح أي مرشح من أي حزب دون أن يقدم ورقة مفتومة وموقعة من الحزب الذي يمثل. وعلى أية حزب يرغب في الاشتراك في العملية الانتخابية أن يقدم تصريحاً خطياً موقفاً من ممثل الهيئة الحزبية، يؤكد فيه أن الهيئة لا تدعو إلى العنف أو اللجوء للعنف لتحقيق برنامجها السياسي أو الاجتماعي.

٢ - على كل حزب اشترك في الانتخابات وكل مرشح فاز فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات المركزية خلال مدة أقصاها عشرين يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها، والمبالغ التي أنفقتها خلال الحملة الانتخابية.

٣ - تخصيص مقاعد بعينها للمسيحيين في نواشر معينة حتى يحصل على المقعد المرشح المسيحي الحاصل على أعلى الأصوات بين المسيحيين في نفس الدائرة.

٤ - نص القانون على عدم الزج بالدين في السياسة، حيث حرم إقامة أو عقد مهرجانات أو ندوات أو اجتماعات تتعلق بالعملية الانتخابية في المساجد والكنائس، كما حرم استخدام الأبنية والمباني التي تشغلها الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية، ضماناً لحيدة الجانب الحكومي.

٥ - داخل لجان الانتخاب سمح القانون بوجود وكيل واحد من كل مرشح مستقل، ووكيل واحد من كل هيئة حزبية، حتى لا تحدث مشادات داخل لجان الاقتراع.

٦ - يحاقب القانون كل من حاول أو ساعد في إتلاف أو إخفاء أي من المواد الانتخابية المنصوص عليها القانون. ومن حاول تزوير أو مساعد على ذلك أو أورد بيانات كاذبة أو حاول إتلاف مستندات أو وثائق رسمية بالمحس لمدة لا تقل من ستة أشهر، وغرامة لا تقل عن ألفي دينار، أو كليهما، تضاعف العقوبة في حالة ما إذا كان هذا الشخص حرض أحد أعضاء اللجان الانتخابية أو موظفيها.

ب) المراقبة الدولية:

تعتبر لجان المراقبة الدولية هي إحدى الفاعلين الأساسيين في العملية الانتخابية، منذ منتصف نوفمبر بدأت وفود المراقبة الدولية في التوافد على أرض فلسطين لمراقبة هذا الحدث الهام، ويبلغ إجمالي عددهم ١٥٠٠ مراقب من الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة - روسيا - مصر - الأردن - جنوب أفريقيا - مالطا - الدول الاسكندنافية - اليابان - منظمة المؤتمر الإسلامي - منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك لتقديم شهادة للتاريخ، وقد صرح رئيس مجموعة المراقبين الأوروبيين «كارل ليد بوم» (سويدي الجنسية) بعدم ارتياحه للتناقضات المستمرة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في إدارة الانتخابات، حيث قاموا بتغيير عدد مقاعد المجلس الفلسطيني مما أثار شكوكاً عدة، وتم تأجيل بدء الحملة الانتخابية دون وجود داعٍ لذلك، وعلى صعيد آخر أرسلت مصر ٢٠ مراقباً دولياً للمساعدة في الانتخابات الفلسطينية، في حين بدأت منظمة «مراسلون بلا حدود» أعمالها في مراقبة سير الحملة الانتخابية بدءاً من يوم ١٩٩٥/١٢/١٥، وتشير الدلائل إلى أن مراحل العملية الانتخابية مفتوحة للمراقبة، على أن يرفع المراقبون بشكواهم للجنة المركزية فقط.

ويمكن معرفة المراقبين الدوليين من خلال البطاقات التي يحملونها، والتي يحق بمقتضاها للمراقب الحصول على الامتيازات والحصانات بموجب الاتفاقية الإنتقالية، وذلك للتمييز بينه وبين المراقب المحلي.

الحملة الانتخابية

أثر قرار تأجيل موعد بدء الحملة الانتخابية على نفوس الناخبين والمرشحين، وهما إحدى اطراف

العملية الانتخابية، وبالرغم من ذلك، إلا أنه عند إعلان بدء الحملة بدأ التحدي الحقيقي والمنافسة الشريفة على مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني والمقعد الرئاسي، ولم تكن الفرصة سانحة أمامي إلا أن أراقب (في دائرة رام الله بالضفة الغربية وبأثر غزة بالقطاع) لحراف العملية الانتخابية الثلاث الناخب- المرشح- الإدارة (الحكومة). وبالرغم من التباين الشكلي بين كلتا الدائرتين إلا أنها شهدتا سلوكا متشابهة للأطراف الثلاث.

١- سلوك الناخب الفلسطيني

يتميز من أي ناخب في أي دولة أخرى متقدمة أو متخلفة، حيث بدأ الصراع الداخلي وأحما عليه منذ اللحظة الأولى لاملائ قائمة المرشحين. وحتى يوم الاقتراع، إذا كان عليه أن يختار بين مرشحين يعتمدون على نضالهم وتاريخهم السياسي، ومرشحين جدد يطرحون أفكارا جديدة قد تخدم المجتمع الفلسطيني في المرحلة القادمة. ولم يحسم الوعي السياسي لدى الناخب الفلسطيني هذا الصراع سوى يوم الاقتراع ذاته، خاصة بعد أن أفلح هذا الناخب نفسه مع القانون المنظم للعملية الانتخابية، والذي أجمع الكثيرون على أنه يحمي على الطائفة والقبلية، ولم يكتف الناخب الفلسطيني بتسجيل اسمه في كشوف الناخبين، بل كان مقبلا على حضور المؤتمرات والندوات التي يعقدها المرشحين، محاولا معرفة المزيد، ومشاركا في سجالات ومناقشات قوية مع المختلفين بصورة حشوية، مؤمنا بأن هذه الانتخابات تعتبر مرسما ديمقراطيا جديدا للوليد الجديد، متمسكا في نهاية الأمر بأن نائبه يجب وأن تتوافر فيه خصائص ثلاث أساسية:

١- الموقف الكفافي والنضالي. ٢- الكفاءة السياسية والأكاديمية العلمية.

٣- مستوى تواصل النائب مع معاناة الجماهير الشعبية.

٢- سلوك المرشح وانصاره

تميز ملوك المرشحين بالتعسف وظهرت العديد من الإيجابيات خلال الحملة، حيث كرس المرشح كل وقته لخدمة عملية الدعاية، مما أضرع الناخب بجدية الحملة، مع احترام الآخر، حيث لم تسجل أي شكوى من أي مرشح يقصد الإساءة إلى مرشح آخر. وهذا سهل بدوره على كل مرشح أن يستعرض برنامجه الانتخابي محترما عقلية الناخب، حيث أعطى له الوقت الكافي لمناقشته وطرح آرائه الخاصة حول تلك المراجع، ومن جهة أخرى عاب المرشحين، وخاصة المستقلين منهم سوابياتهم تجاه المطالبة بحقوقهم في الحصول على سجلات الناخبين التي كفلها لهم القانون، ولم يجرؤ أي منهم للجوء للقضاء للحصول على هذه الكشوف، وقد اكتفوا أيضا بتسجيل اعتراض شفوي على القانون المنظم للعملية الانتخابية، والذي وهدمت فيه العديد من الثغرات التي كان يمكن معالجتها.

هذا وقد اخترق العديد من المرشحين القانون حيث استمروا في الدعاية يوم ١٩/١/١٩٩٦ والذي حرم فيه القانون أي صورة دعائية لأي مرشح، ولكن البعض لم ينفذ ذلك.

٢- سلوك الادارة

منذ اللحظة الاولى لهذه العملية الانتخابية شعر المرشحون بأن الادارة تعمل ضد مصالحهم، حيث بدأوا بتسجيل امتراضهم على القانون بحجة انه يحث على الطائفية والقبلية ويخدم فئة معينة، ثم سجلوا امتراضا بأن الادارة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص، واستدلوا بالآتي:

١- تأجيل موعد بدء الحملة الانتخابية الي يوم ١٩٩٦/١/٣ مما يصعب من مهمة المرشحين في الاتصال بالناخبين بصورة مباشرة.

٢- تخصيص وسائل الاعلام الرسمية (الاذاعة والتلفزيون) لخدمة مرشحي قائمة فتح، حيث لم يسمح باكثر من دقيقتين لكل مرشح في الاذاعة لشرح برنامجه الانتخابي.

٣- منع العديد من المرشحين من الحصول على سجلات الناخبين ، بحجة منع وجود مأكينات تصوير كافية، علما بأن السجل المعدل للناخبين تم الانتهاء منه يوم ١٩٩٦/١/١٧.

٤- السماح للوزراء (المسابقين) باستخدام سيارات وحرس السلطة بالاضافة للمواقع العاضدة لخدمة حملته الانتخابية.

٥ - سلبية الشرطة في التحرك لمنع لصق الدعاية الانتخابية للمرشحين علي اشارات الطرق بالرغم من وجود اكثر من شكوي تحمل نفس المعني.

٦ - عدم التزام السلطة بخلع الدعاية يوم ١٩٩٦/١/١٩ كما نص القانون، مما اتاح الفرصة امام البعض للاستمرار في دعاية حتى يوم الاقتراع، مخالفا بذلك ما اتي به القانون المنظم للعملية الانتخابية.

تقرير عن الحملة الانتخابية ويوم الانتخاب

والفرز في بيت لحم

يتضمن التقرير اربعة لقاءات تمت مع اربعة مرشحين وهم : داود النزيير، من حركة فتح، وصلاح التعمري فتح مستقل، وفؤاد رزق (ابو انور) المرشح علي المقعد المسيحي من حزب الشعب، والمرشح المستقل بشارة داود، علي المقعد المسيحي (من اعضاء الجبهة الشعبية التي قاطعت الانتخابات) وكذلك اكثر من مثيرين داخليا ورئيس بلدية بيت لحم السيد الياس فريج. وذلك اثناء الحملة يوم ١٩٩٦/١/١٩.

اولا : الحملة

خرجت نفس اسئلة الاستقصاء الميداني وهي : الانتهاكات اذا حدثت وحجمها، وصلاح المال، الاقليات، المرأة، الحزبية واولوياتها.

١ - المرشحون وانصارهم:

- لم يشكو اي من انصار المرشحين من اي تجاوزات حدثت، سوى شكوي صلاح التعمري من تجاوز حركة فتح له في الترشيح.

- لوحظ ارتفاع نسبة الصرف من كافة المرشحين خاصة صلاح التعمري وبشارة داود المستقلين، مقابل انخفاض نسبة ما صرفه مرشحو حركة فتح، وتدني ما أنفقه مرشح حزب الشعب.

- كانت اولويات كافة المرشحين مسيحيين أو مسلمين، حزبيين، أو مستقلين، لقضايا الوطن وبشكل حضاري، ولم توجد اي انتهاكات خاصة بالمسيحيين أو استخدام لدور العبادة.

٢ - الناخبين : كانوا علي مستوى عالي من الوعي ولم تحدث اي تجاوزات تذكر.

٣ - السلطة : كانت محايدة وموضوعية.

ثانياً: يوم الانتخاب

تمت زيارة ١٦ لجنة تمثل الاربعة محاور الجغرافية للدائرة وهي (مدينة بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، مخيم الدهيشة) ولم تحدث اي تجاوزات تذكر من المرشحين، أو الناخبين، أو السلطة، الا شكوي واحدة تلقيتها الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الانتخابات من نقل ٦٥٠ صوتاً من لجنة دار المعوقين الي دار الكاثوليك، وبالاتصال باللجنة المحلية للانتخابات تأكد ان النقل حدث لضيق المكان في دار المعوقين، وراقبت بنفسي عملية الاقتراع في دار الكاثوليك وشاهدت ١٦ ناخباً ادلوا باصواتهم من هؤلاء. بعد ان تكومت السلطة بعمل نداءات في الاذاعة الفلسطينية في المكان الجديد.

الفرز

شرفت بانني كنت عضواً بلجنة الفرز بتكليف من لجنة الرقابة الدولية، وتم بحيدة تامة، وبعد اعلان نجاح المرشحين احتضن بعضهم البعض في مشهد حضاري. واخيراً لم تكن هناك اية سلبيات، بل وانني اعتبر ان بيت لحم نموذج حضاري من كافة اطراف العملية الانتخابية الفلسطينية سواء في الحملة، أو يوم الانتخاب أو الفرز.

تقرير عن الحملة الانتخابية

في مدن رام الله ، نابلس، إريحا، طوباس، سلفيت، طولكرم

في الفترة من ١٩/١٦ يناير ١٩٩٦، قامت مجموعة العمل المكونة من جريتا، شهيرة يوسف، سليمان شليق بمقابلة مشيرين مرشحا، ومنهم سيدتان، وعساري، ومسيحيان، و٦ من مرشحي حزب الشعب واربعة من مرشحي حركة فتح، وعشرة مستقلين، وجاء ذلك في مدن هي رام الله، إريحا، نابلس، طوباس، سلفيت، طولكرم، وتمت مقابلات مع أكثر من ثلاثين ناخباً، وثلاثة ممثلين للسلطة الفلسطينية

منهم رئيس بلدية رام الله. ومن ثم كانت متهجية التقرير هي مراقبة المرشح، والناخب، وأداء السلطة، وكانت الاسئلة التي طرحت عليهم جميعا هي:

١ - الانتهاكات اذا وجدت وحجمها؟

٢ - الموقف من الاقليات.

٣ - استخدام الدين او دور العبادة في الدعاية.

٤ - الموقف من المرأة.

٥ - الانتماءات الحزبية واثرها علي القضايا العامة.

اولا: المرشحون وانصارهم:

١ - اكد المرشحون المعارضون علي وجود انتهاكات، مثل لقاء السلطة القبض علي مشرعة من انصار المرشحين في مختلف المناطق. مثل ثمين يدح مدير الحملة الانتخابية لمرشح حزب الشعب بدائرة سلفيت خميس الجمل، وافرج عن الجميع في فترة من يوم الي اربعة ايام، وقد تحققنا من كافة هذه الشكاوي وافادت مصادر الامن في السلطة ان القبض عليهم تم لخروجهم من القانوني الانتخابي، وليس لسبب اخر.

٢ - افاد كل مرشحي المعارضة ان معظم مرشحي حركة فتح يستخدمون نفوذ السلطة في الدعاية، وقد تحققنا من ٤٠٪ من هذه الشكاوي، خاصة في رام الله واريحا.

٣ - لاحظنا الفوارق الكبيرة في المرفق المالي بين مرشحي السلطة والمعارضة، بنسبة تقدر بحوالي ٧ لمرشحي السلطة مقابل ١ للمعارضة، وقد برز ذلك بشكل خاص في نابلس واريحا.

٤ - افاد المرشحون المستقلون بدائرة طوباس بانه تم نقل ٦٥٠ صوتا انتخابيا لقرية وادي الفرعة من دائرة سلفيت الي دائرة طولكرم يوم ١٩٩٦/١/١٨، وبعد الاتصال والتحقيق ما بين طولكرم، وطوباس، ثبت ان هذه المشكلة مرتبطة ببعض مرشحي السلطة في الدائرة.

٥ - افاد المرشحون المسيحيون، والمرشح السامري بعدم وجود اي تجاوزات، او انتهاكات حدثت لهم بصفتهم الدينية.

٦ - لم نلاحظ اي استخدام لدور العبادة، ولم نخلق اي شكاوي بذلك.

٧ - اكد كافة المرشحين الحزبيين من الحزب الحاكم (فتح) او حزب الشعب، وفداء المعارضين علي ان القضايا القومية تسبق القضايا الحزبية في الاولويات، لاننا نلاحظنا تطابق البرامج الحزبية، مع تميز البرنامج الانتخابي لحزب الشعب.

٨ - وفيما يخص قضية المرأة لكد جميع المرشحات والمرشحين الذين تقابلنا معهم أن هناك غبنا وقع علي المرأة، حيث أنها تشكل ٣٢٪ من السكان، في حين أن عدد المرشحات ٢٢ مرشحة فقط، من اصل ٧٠٠ مرشحا تقريبا، وأن الحزب الحاكم لم يرشح سوى خمس نساء فقط، وحزب الشعب ثلاث فقط، وأكدت رئيسة الاتحاد النسائي في أريحا أن أكثر من ٣٧ مرشحة تقدمن للترشيح ولم يوافق الرئيس عرفات سوى علي خمس فقط، وأضافت ألا أن الأخوات التزمين بعدم ترشيح أنفسهن مستقلات حرما علي وحدة الحركة، عكس ما فعل الرجال- وأشارت لذات المشكلة المرشحة سمح هواش مرشحة حزب الشعب المعارض في نابلس، وأفادت قيادات الحزب والحركة أن عدم ترشيح النساء جاء لأسباب سياسية وليست قبلية، إلا أننا تحققنا من أن عدم ترشيحهن كان لضمان نجاح الرجال علي حساب السيدات.

ثانياً: الناخبون

كان الناخبون الأفضل كثيرا من المرشحين والقيادات وطرحوا رأي برنامجية وأسئلة عامة وخاصة، وتميزت النساء بأخذ توقيعات من أغلب المرشحين بشأن عدم انعقاد المجلس التشريعي إلا بعد الإفراج عن كافة المعتقلين، وكانت النساء قد أقررن ترشيح معتقلة والتكاتف علي إنجاحها حتي يضرع النواب أن لهن زميلة معتقلة ولكن إسرائيل رفضت، كما قام الناخبون كل يوم في كل مدينة بمظاهرة تطالب بالإفراج عن المعتقلين، وقد لاحظنا أيضا أن الناخبين يركزون علي المرشحين ذوي الفضال ضد الاحتلال، وربما يعود ذلك لأن الشعب الفلسطيني يحتل المرتبة الثالثة في التعليم العالي بعد ألمانيا والولايات المتحدة، ويحتل المرتبة الثانية في التوظيف بعد ألمانيا (وفق إحصائيات الأمم المتحدة).

ثالثاً: أداء السلطة

استطاعت السلطة أن تنجز المسألة الانتخابية في زمن قياس، وأن تدرب سبعة آلاف معلم ومعلمة ليشكلوا أعضاء لجان انتخابية في ١٧٥٠ صندوقاً. وشكلت لجان رقابة مركزية ومحلية إلا أن رئيس الرقابة في المجموعة الأوروبية السيد لام يوم، قد لكد علي أن تصميم الدوائر تم بطريقة لم ترح أغلب المرشحين، وأن هناك أرتباكات حدثت بسبب ذلك.

الإنجازات:

- ١ - الفرح والحميمية في العلاقة بين الناخبين والمرشحين والسلطة.
- ٢ - عدم حدوث أي أحداث عنف أو دعاية مبالغ فيها من قبل المرشحين أو أنصارهم.
- ٣ - عدم استخدام الدين أو دور العبادة أو الفتوى أو العائلية في الحملة الانتخابية.
- ٤ - عدم عرقلة المعارضة أو مقاطعتها للانتخابات أو للحملة الانتخابية، وتعبرها بشكل حضاري.

السلبيات:

- ١ - عدم استيعاب اغلب الحراف العملية الانتخابية للقانون الانتخابي والارشادات الانتخابية.
- ٢ - تقطيع جيش الاحتلال الاسرائيلي لواصل الضفة والقطاع والقدس، مما لم يمكن رؤساء القوائم من الدوة لقواتهم في كل الوطن.
- ٣ - اختلال نسبة ترشيح النساء الي نسبة المرشحين العامة.
- ٤ - اختلال مقدرات المرشحين المالية ما بين مرشحي فتح والمعارضين.

تقرير عن الحملة الانتخابية في سلفيت

اجرينا نحن سارة الديب وعادل رزق (من اللجنة المحلية) لقاء مع احد مرشحي حزب الشعب - خميس الممد، وكذلك ٤ ناخبين يوم ١٩/١١/١٩٦١، وذلك بعد ان تلقينا العديد من الشكاوي من انصار المرشح حول التجاوزات، ولهينا الي سلفيت حيث تحققنا من التالي:

الحملة

قد طرحنا اسئلة من قبل السلطة او المنافسين الاخرين، والصعوبات التي قابليها المرشح، ومن قانون الانتخابات، التمويل، واولويات البرنامج الانتخابي.

١- المرشحون

- تعرض مدير حملة خميس الممد الانتخابية الي الاعتقال من قبل المخابرات الفلسطينية لمدة اربعة ايام، واثار ذلك رددت افعال محلية وعالمية فاطلق سراحه.
- اشتكى المرشح ايضا من متاعبة سيارات المخابرات لشباب الحزب اثناء لصق الاعلانات، وتعزيز بعض المصقات من جهة المرشحين المنافسين.

- قال المرشح ان بعض منافسيه المرشحين تعرضوا للتهديد من مرشح اخر (احمد الديك) لكي ينسحبوا من الانتخابات وفعلا انسحب ٣ مرشحين. استعمل مرشح فتح - احمد الديك - الذي كان يريد انه مرشح عرفات - الموظفين الرسميين في حملته الانتخابية.

- من قانون الانتخاب، قال المرشح انه تقدم بشكوى للسلطة بسبب تخصيص مقعد واحد لسلفيت (حيث ان كل ١٣٠٠٠ نسمة لها مقعد) ذات ال ١٨٥٠٠ نسمة، ولكن السلطة لم ترد علي الاحتجاجات. اعترض ايضا علي نظام الدوائر الانتخابية حيث ان استخدام النسبة ارقى واكثر تطوراً؟ وكذلك علي نظام القرعة لمتبر ال Quota للمساوون تحيزاً لهم، واقترح ال Quota للمرة ايضا.

- من التمويل، قال المرشح ان الحزب تكفل بتحويل الدعاية التي وصلت الي ٨ الاف دولار، وكذلك

تطوع استنقاؤه لمساعدته.

- أكد المرشح علي أنه تم نقل ٥ مراكز تابعة لسلفيت منذ زمن الأردن الي كل من نابلس وقلقيلية.

- تعرض المرشح في برنامجه الانتخابي لتطوير منطقته الزراعة والبنية التحتية اما المفاوضات فهي موضوع عام.

- شكى الناخبون من ان المرشحين لم يلتقوا في مناظرة واحدة.

- محاولة بعض المرشحين المتنافسين والسلطة الي تشويه سمعة منافسيهم، مثل ما حدث لخميس الحمد، حيث أكد بعض الناخبين (أحدهم المختار السابق للبلدة) ان اقامة أطلقت ان خميس الحمد عليه اقامة جبرية. لكنهم أكدوا ان هذه الاقامات والدعوات السلجية (مثل اعتقال مدير دعاية الحمد) لم تؤثر عليهم، حيث انهم علي وهي ودراية ويمرغون اولاد بلدهم.

- اشتكى بعض الناخبين من طرق المرشحين الاستفزازية واستنابهم علي السلطة او الحزب او وظائفهم الحكومية، حيث انتشرت الرشاوى واستخدام المصالح الحكومية في الدعاية.

- أكد الناخبون ايضا علي تواجد بعض المراقبين الدوليين ومجالستهم لاهالي البلده.

اداء السلطة

- تجاهلت السلطة احتجاجات المرشحين علي نقل بعض مراكز سلفيت لدوائر اخرى.

- تعرضت لاحد ائصار المرشحين بالاعتقال (مدير دعاية خميس الحمد).

- تدخل رئيس السلطة التنفيذية في قائمة المرشحين حيث تردد من الناخبين والمرشح خميس الحمد ان احد المرشحين انسمب بناء علي رغبة عرفات، وقد نشر ذلك في الجرائد المحلية.

الاجابيات

- العلاقة الطيبة ومعرفة الاهالي لمرشحين جيدا.

- التطرق لاحتياجات البلده من بنية تحتية وتعمية للزراعة ووسائل الاتصال في البرامج الانتخابية (ولكن لم يقر هؤلاء المرشحين).

- وصول المراقبين الدوليين للمناطق البعيدة (النائية).

السلطات

- تدخل السلطة في العملية الانتخابية.

- انتهاك الرشاوى واستخدام سيارات الشرطة في الحملة الدعائية.

- لا يوجد تمثيل للمرأة، يعال البعض ذلك بوجود مقعد واحد في المنطقة. ثم نقل بعض المراكز الي دوائر اخرى في نابلس وتلقيه وذلك قد خفض عدد المقاعد في الدائرة.
- استعمال الاشاعات والدعاية العملية للضغط علي المرشحين وترهيبهم.

تقرير عن الانتخابات في القدس

قامت مجموعة الباحثين المكونة من شهيرة يوسف وجريتا ميزوي وصموئيل عبد المسيح باجراء عملية المراقبة الانتخابية في القدس في ايام ١٩، ٢٠/١/١٩٩٦. وقد قابلنا اثنين من المرشحين، د. انيس القاق - المرشح المستقل من حركة فتح ود. حنا سنيوة المرشح لاحدي المقاعد المسيحية، مستقل وتابع لحركة فتح، ولقد تحدثنا معهم وعلرنا عليهم الاسئلة الاتية:

(١) الانتهاكات اذا وجدت،

(٢) الموقف من الاقليات واستخدام الدين.

(٣) الانتماءات الحزبية.

او لا المرشحين وانصارهم:

تقابلنا مع اثنين من المرشحين في اليوم الذي سبق الانتخابات وتحدثنا معهم عن خلفيتهم والتمامب التي لاقوها في جهة الادارة، ولم يدلوا بتجاوزات او انتهاكات تذكر. لقد كان ظاهرا من خلفيتها انهم ميسورو الحال وانهم قد صرفوا مبالغ طائلة علي الحملة الانتخابية، لم يدل المرشح المسيحي باي تجاوزات بل قال ان كل شيء تم بحياء تام. ولقد شدد المرشحون علي ان فترة الحملة الانتخابية كانت نظيفة من جميع المرشحين، ولم يذكروا صعوبات تذكر، غير ان الوقت المخصص لتسجيل اسماء المرشحين كان من الممكن ان يكون اطول.

من ناحية اخرى تحدث كلا المرشحين من اهدافهم بالنسبة للسلطة الفلسطينية والبرلمان الجديد ورأوا ان الاولوية يجب ان تكون للمستور الجديد وتحويل طاقات المجتمع والسلطة الي بناء الدولة في الداخل.

يوم الانتخابات في القدس بدأنا العمل حوالي الساعة العاشرة صباحا، وتوجهنا الي مركز اقتراع باب العامود في مبني بريد شارع صلاح الدين بالقرب من المدينة القديمة، وقد فوجئنا بكميات الحراسة الاسرائيلية في هذه المنطقة. وتم اغلاق جميع الشوارع المحيطة بمبني البريد ووضعت قوات البوليس الامرائيلية حواجز حديدية حول البريد، وكان علي جميع المواطنين الراغبين في الادلاء باصواتهم ابراز هويتهم وبطاقات الانتخاب للسلطة الاسرائيلية، الامر الذي جعل الكثيرين يمتنعون خوفا من اي اجراءات تمسقية ضدهم. فوجئ ايضا المراقبين الدوليين والمواطنين الفلسطينيين بان هناك كاميرا فيديو علي مدخل مركز الاقتراع، وكانت تصور كل المواطنين المتوجهين للانتخاب، وقد تمكن المراقبون

لندوليون وعلي رأسهم الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر من وقف هذه العملية الاستفزازية.

توجهنا الي مركز اقتراع اخر في قلب المدينة القديمة، ولم نجد نفس الاقبال للانتخاب كما كان في باب العامود. فوجدنا ايضا بان السلطة الاسرائيلية لم توقف اشغال مكاتب البريد في ذلك اليوم، بل تستمر العمل كالمعتاد وكانت العملية الانتخابية تتم في شباك، في حين ان الشباك الذي جانبه يعمل عمل مكتب البريد العادي، تحدثنا خارج هذا المكتب البريدي مع نائب مرشح وسائناه لماذا هو ينتظر خارج المكتب مع ان من حقه الدخول، فقال انه حاول الدخول ٣ مرات وفي المرات الثلاث منعه وتم استجوابه من قبل السلطة الاسرائيلية.

رجعنا بعد هذا الي مركز الاقتراع الرئيسي حتى باب العامود، وفي حوالي الساعة الثانية ظهرا فوجئ الجميع بمجموعة من اليهود المتدينين، يرتدون الزي الاسود، وقد جاءوا الي قرب مركز الاقتراع للاحتجاج علي هذه الانتخابات. في اثناء هذا حدث شغب بسيط عندما القى واحد بزجاجة فارغة علي مجموعة اليهود وبسرعة القى القبض عليه من قبل القوات الاسرائيلية (الذي تكونت من ٣ فئات - الجيش - البوليس - القوات الخاصة).

قد بات من الواضح انه في ظل وجود القوات الاسرائيلية وبسبب الشائعات التي اطلقت عن سحب الهويات الاسرائيلية من الفلسطينيين اذا انتخبوا، ان نسبة الانتخابات في القدس سوف تتأثر بهذا الوضع.. فعلا، عندما اعلن الرئيس كارتر في المؤتمر الصحفي عقب الانتخابات ان النسبة حين لم تتعد ٣٪ في القدس، لم يفاخأ احد.

يقي ان نشيد بالروح العالية للشعب الفلسطيني، الذي امتجر يوم ١٩٩٦/١/٢٠ يوم مرس حقيقي له، وذهب ابناؤه وادلوا باصواتهم في ظل عدم الاستقرار الذي لا يزال سائدا في بعض المناطق، كل منهم يأمل بان تكون الانتخابات هي بداية الطريق الي تكوين دولة فلسطينية.

يوم الاقتراع

يقول المراقب كريم صبيح :

مذ ان دخلت لاراضي قطاع غزة وانا اشعر بالتزام كبير لطرفين من اطراف العملية الانتخابية وهما المرشح والنائب، إلا أن سوء التنظيم اخل بالادارة، قد ترجع اسبابه لعدم وجود الخبرة الكافية لدى اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات في هذا المجال، فهيما معا نستعرض سلوك اطراف العملية الثلاث اثناء سير عملية الاقتراع.

١ - بالنسبة للنائب

بالمرور علي ١٨ لجنة انتخابية داخل دائرة غزة، لوحظ الاقبال الكبير من الناخبين منذ الصباح

١٢- ابتكار رجالاً ونساء وشباباً، وكهولاً، معاقين ومعافين، اميين ومثقفين - وانتظر كل منهم دوره في هدوء . وقد وضع علي الناخب حرصه علي صوته، حيث يقوم بالسؤال اكثر من مرة علي كيفية ملء اوراق الاقتراع، وكيفية وضعها داخل المظاريف المخصصة وداخل الصناديق ايضاً اقتناعاً منه بان صوته قد يحسم المعركة الانتخابية لاحدي المرشحين، وقد قدرت نسبة الحضور في غرة بـ ٨٤٪ من اجمالي المسجلين في كشوف الناخبين ، وهي نسبة ليست بالقليلة .

٢- بالنسبة للمرشح وانصاره

التزم المرشح منذ اللحظة الاولى بما جاء في مواد القانون المنظم للعملية الانتخابية ، حيث بادر كل مرشح بالمرور علي لجان الاقتراع للتأكد من سلامة سير العملية الانتخابية، ورغم ذلك سجلت بعض حالات الاختراق من قبل بعض المرشحين ممثلة فيما يلي:

١ - عدم التزام بعض المرشحين بما جاء في القانون المنظم للدعاية الانتخابية، والذي يحرم توزيع اي دعاية في اليوم الانتخابي، حيث تم رصد حالات مجموعة من الصبية امام لجنة جمعية الشبان المسيحيين ولجنة مدرسة الشاطئ يقومون بتوزيع قوائم فتح علي الناخبين .

ب - بالرغم من التزام المرشحين بتحديد مندوبين لهم داخل اللجان، الا انه لوحظ عدم تحديد بعض المندوبين للقيام بهذه المهمة، حيث تم رصد وجود مندوب داخل لجنة الشبان المسيحية يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً .

ج - هاب بعض المرشحين المستقلين ومرشحو بعض القوى السياسية المعارضة، وضع شعار « انتخابات مزورة » منذ اللحظة الاولى لبداية الاقتراع، وبسؤالهم عن صور التزوير واشكاله للتحقيق منها، لم نجد اجابات شافية، حيث وضع ان هذا مجرد شعار رفعت المعارضة لتبرير فشلها واثارة الناخبين، هذا وقد تم رصد بعض الايجابيات ، ومنها تخصيص بطاقة لكل مرشح توضع في مكان بارز، تخصيص ورقة لوكلاء ومندوبي المرشحين مع رئيس كل لجنة .

٣- بالنسبة للإدارة

حاولت الادارة جاهده منذ اللحظة الاولى الظهور بمظهر الحيادية من خلال حسن ادارة وتنظيم عملية الاقتراع، ولكن لم يدم ذلك الا ثلاث ساعات فقط، حيث بدأ الانهيار في التنظيم يوم كافة لجان الاقتراع ومن مظاهر هذا الانهيار .

١ - سيادة حالة من الهرج داخل لجان الاقتراع نظرا للازدحام الشديد ورغم محاولات الشرطة التنظيمية، حيث تواجد داخل الفصول المخصصة للاقتراع اكثر من عشرين شخصاً بصورة تثير الريبة .

٢ - استخدام مدارس غير مؤهلة لاستيعاب هذه الاعداد من الناخبين نظرا لصغر مساحتها او عدم تشيدها بصورة ملائمة حيث شهدت لجنة ٥٨ بمدرسة الشافعي، هرجاً ومرجاً بعد ان اكتشف ان

اللجنة يجب وأن تغلق أبوابها في الخامسة نظرا لعدم وجود تيار كهربائي، ولم يسمح الأمر سوى تدخل السلطات المختصة لأحضار كشافات اضاءة.

٢ - عدم تواجد رؤساء اللجان بصورة دائمة اثار العديد من المشاكل، وقد اثر الضغط المتزايد علي المتواجدين منهم، حيث بدأ عليهم العصبية الزائدة في التعامل مع الناخبين.

٤ - بالنسبة لمسجلات الناخبين، فبالرغم من تعليقها امام الناخبين خارج قاعات الانتخاب لتسهيل مهمة رئيس اللجنة ومساعديه، الا ان بعضها علق داخل اللجان.

٥ - بالنسبة للصناديق فقد تم التأكيد من فتح الصناديق امام المرشحين والمندوبين قبل بدء عملية الاقتراع. وفي الثانية ظهرنا فوجئنا باصدار بيان من اللجنة المركزية يفيد بأنه في حالة ما اذا امتلأت صناديق الاقتراع فيمكن تفريغها في اكراس بلاستيكية في حضور مندوبي وكلاء المرشحين ومندوب من الرقابة الدولية.

٦ - من خلال اللقاء مع احد ضباط الشرطة الفلسطينية بمنطقة الشاطئ صرح لنا بان هناك اوامر صادرة لقوات الشرطة تحثهم علي الادلاء باصواتهم لصالح مرشحي قائمة فتح، وتم التأكيد من هذه المعلومات من خلال مجموعة من اللقاءات مع بعض جنود وضباط الشرطة في اماكن متفرقة من القطاع.

٧ - وجود نداية علي ابواب اللجان، اغلبها لمرشحي فتح وقد تم رصد احدي صور هذه الدعاية للجنة جمعية الشبان المسيحيين.

ورغم سوء التنظيم ونقص الخبرة وعدم التزام السلطة بما قررته من نزاع كل الدعاية الانتخابية في اليوم السابق لعملية الاقتراع، الا ان الادارة المشغولة من العملية الانتخابية عملت جاهده علي تنظيم وتهيئة الناخب خلال مجموعة اللقائات التي تمته علي اهمية الادلاء بصوته، وقد سخر المذياع والتلفزيون لبحث الجماهير للفرزج الادلاء بصوتها خاصة في مدينة القدس، هذا وقد تم وضع العديد من اللقائات الارشادية لخدمة الناخب وتسهيل مهمته في الاقتراع

واستمر الوضع كما هو عليه، حتي اغلقت اللجان أبوابها في الساعة والنصف مساء علي صناديق الاقتراع تمهيدا لفرزها داخل اللجان في حضور المراقبين الدوليين.

تقرير عن مراقبة الانتخابات في الخليل

المراقب الدولي سليمان شفيق من مركز ابن خلدون المصري - الصحفي الفلسطيني محمد موسى مناصرة - مجلة الطلبة - محمد علي الجمبري عضو الرقابة المحلية بالخليل.

منهجية التقرير :

يشكل هذا التقرير ما رصدناه نحن الشهود الثلاثة، وابلفنا عنه رؤساء اللجان واللجنة المحلية

المركزية في دائرة محافظة الخليل، وهورنا محاضر بذلك، ولدينا صور فوتوغرافية عما شاهدنا من تجاوزات.

وتلك التجاوزات مارستها ثلاثة اطراف رئيسية هي: اجهزة السلطة الرسمية ، انصار المرشحين، الناخبون.

اولاً: اجهزة السلطة الرسمية

١ - شاهدنا في مراكز الاقتراع في مدينة الخليل وفي مواقع الشيوخ، سعير، حلهول، شيان يضمون شارات حمراء علي اذرعهم مكتوب عليها أمن الانتخابات، وجوابا علي اسئلتنا اكذبا علي تبعيةهم لاجهاز الامن الوقائي.

مارس هؤلاء تجاوزات عدة منها :

- في مدرسة الحسين بن علي وفي الصناديق ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٧ كان في حوزتهم بطاقات خاصة بقلعة فتح وكانوا يطالبون الناخبين بالاقتراع لها.

- في مدرسة بنات سدر علي طريق مستوطنة كويات اربع، وعند مدخل اللجنة كان يحدث نفس الشيء.

- في مدرسة بيت مثنون الاساسية تواجد رجال الامن داخل غرف الاقتراع.

- في مدرسة حمزة بن عبد المطلب ، رقم الصندوق ١١٢ قام رجال الامن ومرشحو حركة فتح، وبشكل خاص وكيل المرشح عباس زكي، بجمع البطاقات الانتخابية للناخبين وتمسديها لهم، وبعد ان اخطروا مسئول الصندوق بطبيعة هذا الانتهاك مله بعدم معرفته بالقانون، وتوقف الانتهاك بعد ذلك.

- في مدرستي نكور واثان سعير الاساسية صناديق ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ جلس ثلاثة شيان خلف طاولة في ساحة المدرسة، وهم : كامل شفيق عبد الجليل، حسن عبد الهادي، عبد الحميد عبد اللطيف، وآخرون من رجال الامن الوقائي، كانوا ينظمون الجمهور امام الطاولة التي وضع عليها صورة طبق الاصل لسجل الناخبين النهائي، وكان الشبان الثلاثة يأخذون ببطاقة المواطن الانتخابية وهويته الشخصية ويطالبونه بالتصويت لقائمة حركة فتح، بعد ان يقولوا له ان الحركة سوف توفر له الوظيفة والمال لانها السلطة، ثم يرسلون معه احدى مراقبيه اثناء التصويت، وهكذا تمت عملية الاقتراع خارج الاقتراع من الناحية العملية. ونحن اتصلنا مع السيدة رئيسة اللجنة السيدة فلسطين جمن الجابج ثقت مسئولياتها عما يحدث. وتوقف هذا الامر بعد ان تدخلنا، وبطريقة طبق الاصل حدث ذلك بشكل مشابه في مخيم العروب ، قرية الشقوق، بلدة حلهول وفي مشورين مركز اقتراع آخر.

في مدرسة رابحة العدوية - مدينة الخليل- كانت مديرية المدرسة ترافق الناخبين والناخبات وتحثهم علي الاقتراع لصالح المرشح رقيب النشئة ولم يتدخل رجال الامن.

شاهدنا أوراق اعتماد لوكلاء مختومة خالية تقدم حسب الطلب لتضام حركة فتح.

- في مدرسة اليعقوبية اخرج رجال الامن وكلاء المرشحين من الغرفة لمدة ربع ساعة بحجة تنظيف الحجرة.

- في موقع الحذب صوت ثلاثة ناخبين بدون بطاقات هوية وبدون بطاقات انتخابية وتوقف الامر بعد تدخلنا .

واخيرا الصندوق ١٢٢ في موقع اننا لم نستطيع رئيس اللجنة السيطرة علي مساعديه الذين كانوا يدمون لمرشح.

ثانياً: تجاوزات انصار المرشحين

١- لم يتقيد انصار المرشحين بقانون وقف الدعاية الانتخابية يوم الانتخاب.

٢- في الصناديق ٣٣ و ١٩٧ لاحظنا ان انصار المرشحين يصططعون الاميين والمجائز اكثر من ثلاث مرات كما ينص القانون.

ثالثاً: تجاوزات الناخبين

حاول الناخب سليمان همر الحضور في الصناديق ١٠٨ و ١١٢ ان يمارس حق الاقتراع رغم انه غير مسجل وتصدي له احد المواطنين الذي استدعانا، واسمه جميل صوالحه واثيننا الخلاف.

لاحظنا ان اغلب الناخبين المقيدين لحركة فتح داخل القاعات وخارجها يصرخون الناخبين لصالح مرشحي الحركة.

- قام الناخب عبد المحسن زيدان العراميط، غير منتم لاي حزب وفي الصناديق ١٥٩ و ١٦١ باثارة الشغب، وشتم حركة فتح، وحينما حاول الشرطي كامل سليمان جراته دموته لالتزام الهدوء تعدي علي الشرطي بالضرب.

الايجابيات

- لم ترصد اي انتهاكات او تجاوزات من المعارضين للانتخابات.

- حرص الناخبون من القرى علي الادلاء باصواتهم خاصة النساء، اذ لوحظ إقدام النساء بشكل كبير علي مراكز الاقتراع.

- رغم كل ما جرى من تجاوزات الا ان افراد الشرطة ومسؤولي لجان الانتخابات اتاحوا لنا الفرصة لرصد جميع الانتهاكات ولم يعترضوا علي حملنا، وكانوا يحاولون وقف التجاوزات.

لم تقدم اية شكوي عن انتهاك يخص انتخابات الرئاسة

برغم ما شاهدناه من انتهاكات الا اننا شاهدنا في نفس الوقت عدد كبيراً من مركز الاقتراع، تمت فيها الانتخابات بتوضوعية وحيدة وهي اغلب صناديق لحول، خاصة ١١٨/١١٧/١٢٧، وكذلك صناديق بلدة دورا ومخيم الفوار ويطا.

وفي يطا حرص الناخبون وكلاء المرشحين علي سؤالنا هل يجوز فتح العطاريف البيضاء واجباهاهم علي السؤال.

الملاحظات

- عدم التدقيق في الجداول، هناك العديد من الناخبين سجلوا اسماءهم معهم بطاقات انتخاب، ولكن اسماءهم لم ترد في السجل النهائي للناخبين، وكان في يطا حينما لاحظنا ١٠ اشخاص خاراس ٢٥ شخصاً ودورا ٤٠ شخصاً / وببت كامل ١٠ اشخاص.

- كان هناك تعارض بين ارقام الناخبين في السجل الاول وارقامهم في السجل النهائي مما احدث ارتباكاً للناخبين ولاءضاء مراكز الاقتراع واعاق عملية الانتخابات.

- اعضاء اللجان والوكلاء في مراكز الاقتراع كانوا علي غير دراية بواجباتهم وحقوقهم.

- عدم اختيار اماكن اقتراع مناسبة للناخبين وكمثال مدرسة حمزة بن عبد المطلب المكونه من فترتين لناخبين يزيد مجموعهم من ١٢٠٠ ناخب، بينما خصصت اماكن واسمة لعدد محدود يقل من نصف العدد السابق.

- لم نلاحظ وجود المراقبين الدوليين في اي موقع، وقد صافنا ثلاثة مراقبين دوليين من مركز كارتير برفقة مراقب محلي في لحول، واخبرناهم بالمخالفات في سعيير والشيوخ، ومع ذلك فان المراقب المحلي الذي يرافق الوفد الدولي قال ان بلدة سعيير ليست من اختصاص بل من اختصاص للمراقبين الدوليين الاوروبيين. ولهذا لم يصطبب المراقبين الدوليين لمشاهدة ما يحدث في سعيير والشيوخ.

- افاد عدد من شهود العيان ان بعض المراقبون الدوليين قدموا لمدينة الخليل، وصرخوا منها بعد وقت قصير.

التوصيات

- نوصي باستبعاد نتائج الانتخابات في مواقع الاقتراع الاتية ١١٨/١٠٩/١١٢ والعروب / خاراس/ لوبا بمحيط تحققنا من وقوع اعمال تزوير صارخة تنتقص من ايجابيات العملية الديمقراطية في العملية الانتخابية في محافظة الخليل.

- التحقيق في كيفية تصرف سجلات الناخبين النهائية الي انصار حركة فتح وبشكل خاص انصار



المرشح عباس زكي، ومرشحي حركة فتح في بقية المواقع في المحافظة. الامر الذي يقدم دليلا على وجود مخطط مسبق للتزوير.

ومطلوب الاجابة على السؤال من لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الانتخابات المحلية: كيف تسربت تلك القوائم؟

- اصدار تقرير اللجنة لمراقبة الانتخابات فيما يخص الخليل على الاقل، بل اصدار تقرير الرقابة الدولية التي لم يلاحظ مشاركتها الفاعلية في المراقبة على مراكز الاقتراع في محافظة الخليل.

انتخابات الرئاسة

اثناء متابعتنا للعملية الانتخابية في رام الله، لم يكن لنا الا ان نلتقي بالمرشحة المناقصة الوحيدة لعرفات علي الرئاسة: سيمحة (القيج) خليل. وقد قمنا نحن كريم صبيحي، اشرف بيدس، وساره الديب بطرح الاسئلة والاستفسارات من:

قرار الترشيح، المواجهة لعرفات، خبره السياسية، تمثيل المرأة في هذه الانتخابات، القانون المنظم للانتخابات، اولويات برنامجها الانتخابي والتمويل.

- تقول سيمحة خليل ان قرار ترشيح نفسها للرئاسة جاء مفاجئا للجميع حتى اقرب الاقربين، فهي فكرة جديدة على العالم العربي وايضا الغربي، ولكن هذا لا يمنع المرء من ان يقوم بشئ جديد. وقد قيل لها في جمعية انعاش الاسره ان لا ولاية في الاسلام لامرأة، فاستشارت احد الشيوخ الذي اذني انه يجوز للمرأة ان تكون رئيسة. كان الدافع لترشيح نفسها لمنصب رئاسة السلطة الوطنية هو مساعدة الشعب الفلسطيني في الوصول الي اهدافه.

- اما عن مناقستها لعرفات- رمز القضية الفلسطينية. فقالت انها لم ترشح نفسها لمنصب عرفات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، انما لرئاسة السلطة الوطنية. اذا سقطت فهي لا تزال في المجلس الوطني واذا نجحت فسيظل عرفات رئيسها، فهي في كل الاحوال ليصت طرده، انما تعمل معه لكن لكل منهما راياء، وسوف يجتمعان ليحلا بينهما في كل الاحوال.

اما من كونه رمز القضية الفلسطينية فهي تعرض، فهي ايضا ناضلت، كانت بالداخل - وهو بالخارج- تناهض لمدة ٤٠ عاما، يمرقها الناس من خلال رئاستها للعديد من الجمعيات الاجتماعية والنسائية وعضويتها في المجلس الوطني والجمعية الوطنية ومنظمات كثيرة اخرى، مما اذا كان لها خبرة سياسية - حيث ان معظم عملها يصب في الجانب الاجتماعي للنضال، تقول ام ساجي ان جمعية انعاش الاسره على سبيل المثال وغيرها انما هي تأسست لتحرير البلاد، ففي البلاد المحتلة العمل الاجتماعي طريق الي العمل السياسي - ومن التمثيل الضعيف للمرأة في انتخابات المجلس اجابت الخاتمة سميحة ان هذا لا علاقة له بالتقاليد والعادات، انما هي الاحزاب التي لم تأخذ المرأة مأخذ الجد. فالمرأة دائما

مشاركة في النضال الفلسطيني، لكن الأحزاب السياسية كلها معارضة؛ والمستقلات لا أحد يدفعهم، فهم اخضع من الحزبيات اللاتي يدفعهن حزبهن. هؤلاء المستقلات غير كثيرات، والتي تقدمت منهن في الانتخابات كتصويت ضئيلة قليل ان تكون مشاركة المرأة في الاعوام القادمة اكبر.

- ومن القانون المنظم للعملية الانتخابية فهي تعتقد انه لا بأس به فاعلم جيد، ونظام القرعة هو التعلل المبرر لخطا التمثالة في حالة تغلب الاصوات بينها وبين مرقات؟ سوف تتخذ اللجنة العليا القرار. وقد حصلت نتيجة على ٤٠٪ صوتا تأييدا لترشيحها خوفا من ان تكون بعض الاصوات غير صحيحة (احتياطيا).

- ومن يروا وجهها الانتخابي، تقول سميحة خليل انها رشت نفسها لتفي بطلبات شعبها الذي يريد ان يذهب الى الميتمونيات، والقدس عاصمة وتتحقق دولة مستقلة. اما بخصوص اتفاقية اوسلو فهي لن تعمل على انهاء هذه الاتفاقية وانما تعديلها، فهي ليست اوسلو انما هي بعض النقاط التي ستطالب بتصحيحها، والغاء النقاط التي لا تؤمن بها، وتصحيح ما حدث من تنازل. ومن وضع الفلسطينيين على النفاق، فالتنازل دور السلطة هنا لا يكفي، انما يجب ان تكاتف جهود العرب ايضا لحل هذه المشكلة. ومن اولوياتها رفع مستوى المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات ومشاركة شعبها في اتخاذ القرارات، وتكون مسؤوليتها في دور الانتخابات القادمة اكثر بكثير.

- اما عن التحويل فحيث سميحة خليل انها لم تفعل مثل الباقيين - فهي ليست ثرية، فقد ساعدوا الصداقة في البداية، استبدلت من اجل مصاريف المواصلات وسوف ترد بيتها فيما بعد. وتقول ان ترشيحها لنفسها كاول امرأة عربية كان اكبر معاية لها، فما قالته عن القضية الفلسطينية في خلال فترة الدعاية اكثر مما يقوله الف فلسطيني في شرح القضية. لم تتعرض المرشحة لاي انتهاكات لان لديها عضلة، كعضو في اللجنة الوطنية.

نظرة على الانتخابات الفلسطينية

شهادة فلسطينية: محمد جزادات مركز المعلومات الدولية

انتهت الانتخابات الفلسطينية في الداخل بجلوها ومرها، وبكل ما رافقها من جدل عن كل الشرائح الاجتماعية والسياسية، سواء الحزبية او الاجتماعية الخدمانية. لكن مع نهاية عطية الإذلال بالاصوات، بدأت مرحلة جديدة سواء قلنا الانتخابات نعم ان لا وسواء قد رأت ان اوسلو عنوان للهيمنة الفلسطينية ام انتصار، فكل خير الحجة في ان يعلم بان يرى الامور كما يرغب. وفي هذا السياق لا يسعنا الا ان نؤكد حقيقة باخيرة وهي اننا في كل ما يمكن ان يقال بحق الانتخابات، فالإقبال الجماهيري الذي وصل اليه نسبة ٨٠٪ من الشارح الفلسطيني المتخبط، حقيقة ذات ومضامين عدة، في طبيعتها ان شعبنا يتوق لانهاء الاحتلال وبناء وطن مستقل يبعث اليه فطاما عاني سنوات القتال والصراع المحتدم ساعة بساعة وذاق سياط الاحتلال في كل (سم) مربع من جسده، وكان الناخب الفلسطيني على قدر المسؤولية في الإذلال

بصوته، ولم تلزمه صلات العشائرية والقروى الذى تحدث عنها الكثيرون، إلا أن لنا على النظام الانتخابي ملاحظات سنشير إليها في مكان لاحق، بعد هذا الحديث، لكن أول التأكيد إننى لا أرى في أسلوب أكثر من عنوان للهيمنة البرنامجية الفلسطينية، جريمة بمعنى أنها مزقت الجسد الفلسطيني وامتد ذلك لبرنامجها الوطني. ونصحت فلسطيني الداخل من فلسطيني الشتات، وحولت الأرض الفلسطينية إلى أشلاء متناثرة ما بين غزة والضفة والضفة والقدس، وابتقت على الاستيطان، بل وزادت من وتيرته. وبرغم من كل ذلك وفي ظروف الهيمنة لا نرى أن من حق أي فلسطيني أن ينتحى جانباً ويقول هذا ما جنته يراقش على نفسها، بمعنى ترك الساحة لمصالح التيار المركزى في م ب ت الذى يشكل اليوم السلطة حتى المجلس المنتخب. وبعد هذا المدخل نرى أنه من الضروري التحلوق للإنتخابات الفلسطينية برؤية إيجابية نافذة المدى، منها تعزيز الظاهرة الديمقراطية في مجتمعنا الذى نعتز به، ومحاولة تجنب ما علق بها من شوائب أضرت نوعاً ما بمزاج الشارع الفلسطيني بعد أن شعر في اليوم الأول بنشوة وراحة.

• دور الجماهير الفلسطينية في الانتخابات

مثلت الجماهير الفلسطينية ويدون مبالغة دوراً طليعاً رائداً في العملية الانتخابية، أظهرت فيها الغالبية العظمى حرصاً مهيئاً على أن يمثلها أشخاص كفلاء، بعيداً من مظاهر العشائرية والقبيلية، ويمكن أخذ أمثلة حية وواضحة لا لبس فيها، منها قائمة دائرة الخليل والذى أبدى فيها الكثير من الكتاب والمثقفين تفوقهم الواضح من أن تصمد العشائر فيها نصيب الأسد وذلك على حساب البعد الانتخابي السياسي، إلا أن ما حدث عكس ذلك تماماً، كما أكد تقرير المراقب الدولي من مركز ابن خلدون المصري سليمان شفيق ما ورد في نشرة اللجنة المحلية لمراقبة الانتخابات، إذ حصل «محمد الحوراني» مرشح حركة فتح هناك على حوالي ٢٢ ألف صوت ولا جذور عشائرية له سوى أسرته الخاصة والتي لا يتجاوز عددها من صغيرها إلى كبيرها أكثر من ٣٠ شخصاً، وكذلك حصل زهران أبو قبيلة. في حركة فتح ومرشح مستقل على حوالي ١٦ ألف صوت، ولم يصل المجلس من مرشحي العائلات أي واحد.

وكذلك في بيت لحم، إذ فشلت حركة فتح تقريباً بالكامل في المنطقة، حيث فاز مرشح واحد من قائمتها التي ضمت ٤ شخصيات، في حين فاز فوزاً ساحقاً المرشح المستقل من قيادة فتح والمصطح عليها «صلاح التمرى» الذي حصل على رقم قياسى بلغ نحو ١٨ ألف صوت، في حين حصل مرشح فتح الذي تلاه على حوالي ٨ آلاف صوت، وفي غزة حصل «حيدر عبد الشافي» على حوالي ٥٠ ألف صوت ولم يصل لهذا الرقم أي مرشح آخر. ولا اعتقد أن عائلة عبد الشافي يمكنها أن تصمد له هذه النتيجة، إنما تاريخه الوطني وبوره هما اللذان حمدا له هذه النتيجة.

وأكدت عملية الفرز على أن الشخصيات التي فازت في المواقع، كانت الأقل إنفاقاً على الدعاية الانتخابية والأكثر احتراماً وسمعة وطنية بين الجماهير، وقد نشرت جريدة «الناس» والانتخابات، في عددها الأخير تقريراً عن الانتخابات أشار إلى هذه الظاهرة، نقطيس منه «... تكرر مراقبون أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني، لم تكن مفتتحة بلبلوحات الأثرياء ورجال الأعمال، فقد كان الشارع

الفلسطيني يتساءل طوال فترة الدعاية الانتخابية أين كان هؤلاء خلال أيام الإنتفاضة والسنين العجاف التي عاشها الشعب الفلسطيني؟

وفي حديث صحفي أكد زياد أبو صمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت على أن نتائج الانتخابات دلت على حالة الوهم لدى السواطين الفلسطينيين الذين بحثوا عن أشخاص يتمتعون بالمصداقية والنزاهة والقدرة على مساعدتهم، واختاروا شخصيات ليست ثرية ولكنها تمتاز بالبساطة والكفاءة.

وهكذا فإن من انفق مئات الدولارات على دمايته الانتخابية لم يحصل على مقعد تحت قبة المجلس الذي بات يحلم فيه وهو ومطمئن على نجاحه، معتمدًا على رعيده في البنوك.

هذا الاستعراض السريع يقودنا لنتيجة أن جماهيرنا على درجة من الوعي الوطني والاجتماعي مكنتها من النظر للأمر بعيداً من العشائرية والحزبية واختارت المرشح الذي ارتأت فيه مثلاً لها.

• تصويت احتجاجي ... والمعارضة غائبة حاضرة

في الواقع ما أشرنا إليه أعلاه تضمن أيضاً، الصوت الإحتجاجي والصوت المعارض لأوسلو والمحتج احتجاجاً مزدوجاً، الأول على أوسلو والثاني على قيادة المعارضة التي ألقت بالمزاج الجماهيري إلى مرض الحائط واكتفت بالمقاطعة السلبية، والتي تمثلت بالعدمية والإنطوائية على الذات نون إحداث برنامج استقطابي للمقاطعة، والعمل على حملة شعبية لتوضيح موقفها من المقاطعة وطرح البدائل لبرنامج أوسلو.

وقد ساد نفس الاحتجاج قاعدة شعبية واسعة في أوساط مؤيدي أحزاب المعارضة الفلسطينية الذين حسوا الأمر أخيراً، بالتصويت لصالح مرشحين يتوسمون فيهم الخير، وقد صوتت الأصوات الاحتجاجية المعارضة في اتجاهين متوازيين، الأول باتجاه مرشحين معروفين بميولهم لصالح المعارضة أو من أعضائها، ممن رفضوا القرار المركزي لتنظيماتهم المعارضة، والثاني دعم مرشحي فتح المستقلين من أمثال زهران أبو قبيصة دائرة الخليل، قدوة فارس دائرة رام الله، حمام خضير في دائرة نابلس وغيرهم ورافقت النجار دائرة خان يونس، وصلاح التميمري، ومتري أبو عيطه وداود بشارة من دائرة بيت لحم والنخيب وجيه ياقى من دائرة غزة وغيرهم.

ويعتقد أن القيادة المركزية لتنظيمات المعارضة بكل طوائفها السياسية فضلت الصمت من الحديث خلال يوم الانتخابات والنزمت جانب الحياء، الأمر الذي اعتبره الكثيرون إيجابياً، وعليه اختار المواطن الفلسطيني المعارض لأن يستخدم حق الانتخابي في الاحتجاج فاستطاع أن يتحكم في النتيجة النهائية للإنتخابات، ويقعد مقعد المجلس لحوالي ١٢ شخصية معارضة ما بين إسلامية وحنينية وعلمانية يسارية، وعدد آخر من أعضاء فتح المحتجين، والسؤال الذي يطرح نفسه على المعارضة الفلسطينية وفي المقدمة منها اليسارية، لو قررت خوض الانتخابات ألم يكن باستطاعتكم أن تحصلوا على الأقل نسبة ٢٥ - ٣٠٪ من

مقاعد المجلس وتشكلوا محور ضغط على السلطة والمجلس الذي سوف يقرر الأمور الجوهرية لحياة الشعب الفلسطيني وخامسة أن المجلس هذا هو مطلب إسرائيلي دولي لكي يشرع الاتفاقيات المقبلة في مرحلة الحل النهائي ١٩، ألم تعلم الجدرى الفلسطينى من تجربة انتخابات البلديات عام ١٩٧٦م، الذى حاول الاحتلال أن تكون أداة له فاصبحت أداة ولحنية ضده ١٩.

وهي النتيجة يعتبر يوم الاقتراع درساً قاسياً للمعارضة الفلسطينية، ولكنه سيكون إيجابياً إذا ما أجادت دراسة الواقع وساهمت فيه بإيجابية.

القدس في القلب ومستبقى ولكن كيف ..

وفي معرض الحديث عن الانتخابات الفلسطينية، فإنه يجدر بنا أن نتطرق لأكثر لدوائر حساسية وهي دائرة القدس، التي لم تعط ما تستحق من القيادة الفلسطينية ولا المرشح الفلسطينى، ولذلك كانت النتائج فى المحصلة متدنية جداً فى المدينة، لم تتجاوز ٢٧٪ بناءً على معلومات لجنة الانتخابات المركزية لماذا؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أن نتناول الأمر من ثلاث زوايا هامة، الأولى زاوية الاحتلال الذى حول المدينة إلى كتلة عسكرية لم تشهد مثيلاً لها حتى فى حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وخصوصاً فى محيط البريد المركزى فى شرقى المدينة وفروع البريد الأخرى. إذ تعدد على الكثيرين من المواطنين الإهلاء بأصواتهم، نتيجة للمضايقات والتفتيشات والإهانات المتواصلة هذه من قبل جنود أمن الاحتلال، والتعامل مع الناخب كمواطن يدخل للبريد لإيداع رسالة وليس كناخب يجب تسهيل مهمته.

أما الزاوية الثانية وهي الأكثر أهمية، فهي تمثل مراكز الاقتراع الأخرى الذى بلغ عددها حوالى ٣٣٠ مركز اقتراع، حيث كان الوصول إليها أكثر تعقيداً من الوصول إلى البريد تحت غابة الفنادق الاحتلالية، تلك المراكز التى انشغرت خارج المدينة كمدينة بيت لحم ورام الله والمخيمية وأبو نيس، وكان من المفترض أن يقترح فيها حوالى ٧٠ ألف مواطن مقدسى حسب سجلات لجنة الانتخابات المركزية. إذ أن اتفاق طابا الذى يسمى الآن اتفاق أوسلو "ب" ورد فى ملحقه الخاص بالانتخابات الذى بموجبه تحددت المواقع التى يمكن أن تقترع فى البريد، واتضح أن عدد سكانها لايزيد على ٥ آلاف ناخب مقدسى أما الـ (٧٠ ألف) الباقون فتم توزيعهم على المراكز المشار إليها. وكان على الناخب أن يسافر لمسافات طويلة هذا إذا تمكن من اختراق نقاط التفتيش المنتشرة على كافة مداخل المدينة الغربية والرئيسية، وإذا توصل إلي مكان الاقتراع قد يجد أنه ليس مكانه، ولذلك فضل العودة إلى البيت دون أن يشارك.

أما الزاوية الثالثة فهي زاوية الامتيازات التى قدم الاحتلال فيها للمواطن الفلسطينى الهوى الزرقاء التى توفر له حرية الحركة والتأمين الصحى والاجتماعى والخدمات. أى أن كل ما يفتقر إليه الجانب الآخر من الفلسطينيين فى باقى أرجاء الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧م، وكما عبر عدد من المواطنين فى سوق البلدة القديمة من القدس من عدم اقبالهم على التصويت إلى جانب ما نكره أهله، أكدوا أنهم

يخشون على مستقبلهم ومستقبل وجودهم في المدينة إذ أنه ممكن لسلطات الاحتلال مستقبلاً أن تتخذ إجراءات خدشهم كسحب الامتيازات أو حتى نزعهم للمعيش خارج المدينة لأنهم صوتوا للسلطة. وهذا ليس أمراً سهلاً أو بسيطاً إذ أن على السلطة والحركة الوطنية بكل قواها أن تخصص برامج خاصة للقدس كسحب وكوطن بكل ما يعنيه من أهمية حتى لا نقف ونبكي حفظاً للمساءلة مستقبلاً عندما يطرح موضوع القدس على مائدة المفاوضات، نحن بحاجة لأن يطمئن المواطن على مستقبله وأن يحصل على حقوقه من السلطة الفلسطينية مقابل الامتيازات التي تقدمها دولة الاحتلال له، لا لأن ميونته جميلة بل لأنها تهدف لتحقيق نصر سياسي آخر على الفلسطينيين وذلك بإبعاد المواطن الفلسطيني عن قضيته واشغاله بقضايا حياتية، هي بالطبع هامة لكل فرد.

وهذه مجموعة حفر وقعت فيها السلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية بغزة والقدس كقضية، وحفرة القدس في العملة الانتخابية، وحفرة القدس في التنظيم وتوفير المواصلا والمعلومات للناخب قبل الانتخابات، وحفرة الامتيازات والتسهيلات التي يحظى بها المقدسي ويخشي فقدانها، كلها حفر ساهمت بشكل أو بآخر في تدني النسبة الذي توجهت للإقتراع.

هذه صور عامة من انتخاباتنا الفلسطينية، تناولنا فيها أبرز الأمور من منظور واقعي، في حين لم نتطرق للمفصلا المتغيرة من التجاوزات التي حصلت هنا وهناك، والتي من الممكن أن تحصل في أي مكان آخر، ويحذر بنا أن نتذكر أنها المرة الأولى الذي يتوجه فيها الناخب الفلسطيني إلى صندوق الاقتراع، ومن الطبيعي أن يقع في ممارسات قد تعد أخطاء، ولكنها تدرج في خانة حسن النية.

يبقى السؤال المطروح على المجلس والشعب الفلسطيني والذي من المبكر الإجابة عليه، إلى أي الطرق سيسير بنا المجلس المنتخب، هل سيسير بنا على طريق تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني وتحقيق الحقوق الوطنية أم هل سيتحول إلى أداة في يد السلطة ؟؟؟

هذا ما ستجيب عليه الأيام والأشهر القادمة، إلا أن أملنا كبير في أن يسير بالاتجاه الأول، ويشكل وسيلة شرعية مكملة للمجلس الوطني الفلسطيني، لا متناقضاً معه أو نافياً له.

شهادة مصرية

ديمقراطية الدولة الامم

منذ خروجي من حصار بيروت في ١٤ سبتمبر ١٩٨٢، وأنا أذكر مقال حديقي فيمبل حوراني «حرب الدولة الفلسطينية»، وأراقت لفترة أربعة عشر عاماً كيف أخضب «مارس» إلى الحرب رحم «أفريت» آلهة الجمال بغوثة بدنية، أفكر في رحلة أبوعمار بالشتات بحثاً مع إيزيس عن جسد أوزوريس الذي قتله ست، وأردت معه كلمات محمودة درويش في دفتر يوميات الحزن المعاني: «أه ياللق تجلى من حذاء مقاتل لا تنفلق». وبعد أن خلعت رداء المقاتل، وخرجت من بيروت التي تطل منها عيون الشهداء.. من تل الزعتر مخيم صابرا وشاتيلا وها أنا أصود ضمن الوفد الأهلي المراقب كمراتب دولي للانتخابات

الفلسطينية، عشرة أيام، وعشر مدن، ومائة لقاء مع مرشحين وناخبين، ومسؤولين، بعضهم استمر دقائق، وآخر ساعات، لقاءات فريدة، ومناظرات جماعية في وطن الأمل المسمى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، طرق التفاوضية.. وأخرى مستقيمة، ١٦٠ ألف مستوطنة.. سرطان ينخر الجسد الفلسطيني من غزة إلى القدس مروراً بالخليل، حذاء المعسكر يدق بجوار الحرم الإبراهيمي، وعلم إسرائيل يمتد بطول منزل شارون المجاور للمسجد الأقصى.. وكنيسة القيامة، درب الآلام يبدأ وينتهي في القدس العتيقة عند حائط الميكي، ومفتري الطرق بين باب العمود وقبة الصخرة، والمسجد الأقصى.. أشجار الزيتون في رام الله، وبيارات الزيتون في أريحا، بشاردة العذراء والمهد في بيت لحم، تمتزج رحلة محمد (صلى الله عليه وسلم) في الإسراء مع مولد وقيامه المسيح، ويتوقف المؤمنون بهما أمام فحص المعسكر الإسرائيلي ليس لقوتهم ولكن لهوياتهم.

وها أنا رغم ذلك أحمل حلم العائد بحثاً عن الحلم المفقود، عشرة أيام، وعشر مدن، ومائة لقاء، ووطن كاد يتسرب من بين أصابع الشدهاء، وأحجار تنتظر من يلقها، وأبو علي ورفيق الرحلة يفزوا بسيارته جدار الحلم وحائط الميكي بحثاً عن الحقيقة، يحدثن عن المستوطنات التي تدهس أمالي الجبال في وطن الأمل وكأنهم يخرجون أسننتهم لكل دماء السلام، وفي ذلك الوطن المنتظر تكادت أنه لا فرق بين المؤيدين والمعارضين من حيث المبدأ.. بقدر ما يكمن الخلاف حول المنهج، ثقافتان: ثقافة الخارج الفلسطيني التي انتهت عمره الاقتراشي نظوياً.. ولا أقول نضالياً، وثقافة الداخل الفلسطيني الذي يريد أن يتمكن للمرة الأولى منذ انطلاقه في ١٩٦٥ في وضع الأجندة.. غير متخل من الوموز القديمة التي تتجمع بهبه قديسة إنسانية لدى الجميع، ثقافة التصوية السلمية المنقوصة بجواز «المحسوم» الإسرائيلية والتي تمنح للجندي الإسرائيلي حسم دخول المواطن الفلسطيني.. هنا.. أو هناك، وثقافة (م. ت. ف) التي تتعجل الحرب أو السلم، ثم ثقافة ديمقراطية صندوق الاقتراع.. وإرادة الناخب بالداخل، في مواجهة ثقافة ديمقراطية تمثيل الفصائل وفق المقدرات العسكرية، ولكل ثقافة مراسلها في إسرائيل، فثقافة الداخل تمهيش وتتعزى بدماء السلام من الراديكاليين اليهود، وتدعو لما يسمى «بالتطبيع البديل»، وثقافة الخارج ترفض بالكامل.. أو تقبل بالكامل التماطي مع اليمين والفاشية الإسرائيلية، ويبقى القاسم المشترك بين المعسكرين هو الرمز أبوعمار بالتصويت وبن اتفاق.

برنامج الوطن الواحد

في البدء كان حزب الشعب.. وفي رام الله يقول سليمان الشهاب المتحدث الرسمي للحزب وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير: خضنا الانتخابات بعد أن وفخنا محاولات أبوعمار فرض سياسة ديمقراطية الفصائل القديمة، واحتكنا لسلطة وإرادة الناخب، وحصلنا على ١٠٪ من الأصوات ولم ينجح أحد من مرشحيننا.. وأنت كمراقب تولى تعرف السبب.. لكننا كنا أول من أبرق لأبوعمار والحزب الحاكم (فتج) بالتهنئة، ويكفي أبوعمار من أسرار جديدة حين يضيف: لقد اجتمعنا مع أبوعمار وكافة الفصائل في غزة.. بما في ذلك ممثلون من حركة حماس، وأقترحنا أن تنهين جميعاً ميثاقاً جديداً لمنظمة

التحرير، وحددنا الخطوط الحمراء وهي حول القدس، والمستوطنات، واللاجئين والنازحين، والأسرى والمعتقلين، والحدود الدولية، على أن يحتكم في ذلك كله للشريعة الدولية، على أن نلتزم بذلك جميعاً سواء معارضين أو مؤيدين. ويستطرد أبوفراس: ولكن مراكز القوى في حركة فتح فضلت قوائم الائتلاف على الميثاق، ورفضنا وعجزت حركة فتح حتى من الحفاظ على ائتمانيها الداخلي. وساد جو من العسكرية النسبية، واعتقل البعض من رفاقنا مثل ثمين بدح، مدير الحملة الانتخابية لمرشحنا في دائرة سلفيت خميس الجمل، وبعد أربعة أيام من التحقيق معه في سجن نابلس الذي لم يمض وقت طويل على تسلمه من السلطات الإسرائيلية - أفرج عنه، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية بتدخلات سافرة في القدس سواء عند المرشحة المستقلة التي نؤيدها، حنان عشراوي، أو عند مرشحة الحزب رنا النشاشيبي، ومارست إسرائيل سياسة حزب العمل في تجهزته التراب الوطني. ويضيف المرشح: تيسير العاروري - عضو الوفد المفوض - كدنا نحصل عبر مدريد على ٧٢٪ من الأرض، لكن الأساليب الملطوية من أوسلو حتى طابا جعلتنا نحصل على ٢٢٪ من الأرض، ولازال هناك خمسة آلاف مستقل لم يفرج عنهم رغم اعتراس الديمقراطية، ويضيف القيادي بالجهة الشعبية خضر أبو عيارة - وهو مطار د وقضى بالسجن ثماني سنوات - يقول: إن الأخطر هو أن المحكوم عليه بالمؤبد كان بالمفهوم النضالي بطلاً. والآن وفق الاتفاقات يسمى بالقاتل المطلخ أيده بالدماء، وأصبحت هناك ثقافتان: الأولى تضمننا نحن المناضلين سواء في المعارضة أو في حركة فتح، نحن الذين أفنينا زهرة شبابنا في السجون والمعتقلات جنباً إلى جنب، وهنا أقول لا فرق بيننا سواء أنا المطارد أو زميلي في المخابرات الفلسطينية، الخاضعة للسلطة، كلانا ملتزم بإرادة قيادته، تلك التي تؤثر وتتأثر بمناع الأنظمة العربية التي تعكس قيمها عليهم، وقد واجهنا هذا المأزق حينما طرحت مسألة الانتخابات، وحسمت من الخارج بأغلبية بسيطة. ويضيف قيادي آخر من الشعبية (رفض ذكر اسمه): مهقنا «كونفرس» في القدس من جميع أعضاء اللجنة المركزية والكوارث الوسيطة بالداخل، وهنا برزت عقليتان في الاجتماع، كافة الرفاق في الضفة والقدس صوتوا مع خوض الانتخابات، في حين اعترض فقط ٤٠٪ من ممثلي غزة، ونهب عدد من الرفاق المركزيين إلى دمشق، وقللنا نقاش أربعة أيام حول بند واحد هو الانتخابات، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى في المؤتمر العام الرابع الذي استمر ثلاثة أيام، وخرجوا علينا بقرار المقاطعة بأغلبية ٥٣٪، ورفضوا كل البديل، إلا أننا رفضنا شعار لا للانشقاق، نعم لتجميع قوى اليسار من أجل الحفاظ على جماهيرنا.

في الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - كما حدثني قيادي بارز بالجهة - كان الأمر أكثر تعقيداً، حيث صوتت قيادات اللجنة المركزية بالداخل بالإجماع على خوض الانتخابات، ولكن بعد جمع التصويت بالداخل والخارج كان القرار بأغلبية ٥١٪ مع المقاطعة، ويضيف المتحدث: هذا دفع بعض الرفاق ومنهم بلال الشخشير عضو المكتب العياسي للانشقاق، ويسأل الشخشير المقيم بالأردن هاتفاً قائلاً: نعم حدث ومعي عشرون عضواً في اللجنة المركزية منهم ساجي خليل وآخرون، لأننا نرى أن الانتخابات كانت المخرج الوحيد للياسر الفلسطيني، ونعوه لخضر أبو عيارة الذي يؤكد التزامه رغم أن جماهير الشعبية ضد قرار القيادة، ومارست حقها الانتخابي ومنهم من ترشح، وكل ما استطعنا عمله هو وقف ترشيح

الرفاق القيايين ومنهم المناطق الرسمي باسم الجبهة (عدم ذكر الأسماء لأن الشعبية والديمقراطية لازالتا تنظيمين سرّيين بأوامر من الخارج)، ويتابع أبو عارة: ولكن هناك رفاقاً في الضفة يريدون إشهار حزب سياسي بحيث يكون أعضاؤه في نفس الوقت أعضاء في الشعبية، ولكن غير ملتزمين بالقرارات المركزية التي تخص الداخل.

ويضيف النائب اليساري عبد الجواد صالح الحائز على أعلى الأصوات في رام الله: إن المقاطعة خسرت، ويدلل على ذلك بأن حركة فتح حينما تفاوضت مع حماس في ١٩٩٣، كانت المناقشة تدور حولي ٤٠٪ أو ٢٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني لـ حماس، وفي ١٩٩٦ قبيل الانتخابات صارت النسبة التي يتناقشون عليها ١٠٪ أو ٥٪ من مقاعد المجلس النيابي.

وننتقل إلى حركة فتح، وفي ٢٤ لقاءً فردياً وجماعياً خاصة مع أبو العلاء، ومناصب عريقات، أكد الجميع الثوابت الوطنية التي طرحها، ويروروا عدم تحقيق الإفراج الكامل عن الأسرى والمعتقلين بالعامل الزمني، ولم يكن هناك ثمة تعارض جوهري بين مواقف نواب الحزب الحاكم والمعارضة، إلا أن نساء فتح تميزن، وكما تقول مسئولة اتحاد النساء في أريحا: إن النساء الفلسطينيات لم يتجاوزن ٢٢ مرشحة، رغم أنهن يمثلن ٥٣٪ من السكان. وتضيف: لقد قدمت النساء ٣٧ طلب ترشيح للرئيس عرفات، فلم يوافق إلا على خمسة (نجحت منهون ثلاث)، ورغم ذلك التزمنا، ولم نتقدم أخت واحدة للترشيح كمستقلة عكس ما فعل الأخوة، وتضيف المرشحة من حزب الشعب يتايس والقيادة النسائية سمر هواش: ليس الحزب الحاكم هو المذهب بحق النساء بل حزب الشعب أيضاً، الذي لم يرشح سوى ثلاث نساء فقط، وتضيف: وأيضا فنحن نطالب كافة المرشحين بعدم عقد جلسة الافتتاح إلا بعد الإفراج عن المعتقلين، عقد مظاهرة يومية من كافة نساء التنظيمات من أجل ذلك، وكنا نحاول ترشيح مستقلة من حركة فتح وبنلف حولها لكي تنجح حتى يعرف زملاؤها النواب أن لهم نائبة في السج، ولكن حركة فتح رفضت.

إسرائيل: التدخل المكشوف

لازال الشارع الفلسطيني يتحدث بشبه يقين عن التدخلات الإسرائيلية في العملية الانتخابية، ويرر ذلك بأن المعلقين السياسيين الإسرائيليين في ندوة عقدت في يوم ١/٨ الجاري وقبل يوم الانتخابات أكدوا أنه لن ينجح أحد من مرشحي حزب الشعب، كذلك من بين ١٧٥٠ صندوقاً انتخابياً بالضفة هناك ٢١١ صندوقاً جاءت متأخرة من مناطق الحكم الذاتي (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ووصل التأخير إلى يوم ونصف اليوم في بعض الأحيان، وكما يقول المراقبون الدوليون: شهيرة يوسف والأمريكية جريتا مازالوني من مركز ابن خلدون: إن قوات الجيش الإسرائيلي بعد أن قمت النائب الفلسطينية، وقطعت الطرق جعلت التصويت لا يزيد على ٢٠٪، وإن رنا التضاشيبي مرشحة حزب الشعب ظلت في المصدرة حتى وصول منائيق المنطقة (ج)، فتراجعت وغاز مرشح آخر حصل تقريباً على ٩٪ من الأصوات في تلك المنابيق فقط، وكما راقبت بنفسي في الخليل، فقد احتجرت قوات الاحتلال ستة صناديق لمدة يوم، ورفضوا كافة تدخلات الرئيس الأمريكي كارتر، ناهيك عن غطرسة القوة الإسرائيلية وحمايتهم لـ ٤٠٠

مستوطنون يوجهون إهانات يومية لـ ١٥٠ ألف خليلي. وفي بيت لحم حيث كنت مراقباً وعضواً بلجنة القرز، تأخرت حتى الصباح صناديق المتعلقة (ج) وماحدث مع رنا النقاشيبي حدث طبق الأصل مع مرشح حزب الشعب فؤاد رزق (أبو أنور)، هذا بخلاف الإهانة اليومية لل فلسطينيين، حيث يؤكد كريم صبيح وسارة علاء، الدبب والأمريكى ساهر لوني المراقبون الدوليون أن ما يجرى فجر كل يوم -كما شاهدوا -على معبر «مرزّه» للعمال الفلسطينيين من الإسرائيليين جعلهم يعتقدون أنه لا سلام ولا ديمقراطية وأن أوصلو قننت الإهانة الفلسطينية.

وهم منظمة التحرير

اعتبر سليمان النجاب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قبل أن يكون مضوا في المكتب السياسى لحزب الشعب، أن دعوة إسرائيل أبوعمار لتغيير الميثاق مجرد ابتزاز، ويضيف: لأن الميثاق منذ ١٩٨٨ حين تبني المجلس الوطنى وبأغلبية كبيرة ما سمي في حينه بمبادرة السلام الفلسطينية، أو إعلان الاستقلال، إن الميثاق قد أصبح متخلفاً، ويتابع ونحن حين انضمونا في صفوف (م.ت.ف) رفضنا ذلك الميثاق، ليس لأنه يرفض دولة إسرائيل، لكنه في ذات الوقت لا يدمو لدولة فلسطينية. وفي اعتقادى أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد دعاية انتخابية لحزب العمل الإسرائيلى، ويؤكد المتحدث أن ميثاق المنظمة مجرد تاريخ وهم.

وحول هذه القضية عقدت لنا ندوة خصيصاً، ضمت مراقبى مركز ابن خلدون، ومركز المعلومات البديلة الفلسطينى، ومركز بانوراما الفلسطينى باستضافة من جمعية الصداقة بين الشعوب في بيت ساحور التابعة لبيت لحم، حضرها لليف من قيادات الشعبية، والديمقراطية، وحركة فتح، وحزب الشعب، أكدوا جميعاً أن هناك ثقافتين كما سبق وطرح، وأشاروا إلى أنه ليس هناك بديل لقيادات المنظمة بالخارج سوى تفهم ما يطرح بالداخل، واقتروا في المستقبل أن تعتمد الإدارة الفلسطينية في الخارج على تنظيم شكل أقرب لنوالة اليهودية، يعمل كمنظمة دولية غير حكومية على قاعدة الشرعية الدولية، وأن يكون مقرها في إحدى العواصم الأوروبية الصديقة، وألا تتعارض الإرائتان الفلسطينيتان في الداخل والخارج، ودعا أبو إلياس رئيس الجمعية إلى أن يتبنى الرفاق المصريون والحكومة المصرية تلك المقترحات، وأكد الرفيق فسان من الجبهة الشعبية أن اليسار المصرى معنى بسلام السلطة الفلسطينية، وعليه الدور الأكبر في حسم الرفقات بين الداخل والخارج في إطار المتغيرات التى جعلت مؤسسات (م.ت.ف) تمثل ميثاً على العمل الوطنى في الداخل!!

سياسة الإستيطان ما بعد اتفاق السلام

تسلم رابين مقاليد الحكم في إسرائيل في حزيران عام ١٩٩٢م، عقب وعوده الصاسمة للناخب الإسرائيلى بأنه وحزبه والحكومة التى سيهكلها سوف ينجزون سلاماً مع الفلسطينيين، وكان الطبيعى أن يفهم من تلك الوعود إنه سيتم وقف الإستيطان مقابل التوصل إلى اتفاقية سلام فلسطينية -

إسرائيلية، والأمر لم يكن مستبعداً، خاصة بعد أن تحدث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أمام الكونغرس الأمريكي في ٢٤ أيار ١٩٩١ عن المستوطنات التي تشكل عقبة كبرى في وجه السلام في الشرق الأوسط، وبواسطة النائب الإسرائيلي والدعم الأمريكي الذي قدم ١٠ بلايين دولار لإسرائيل، الذي وعد رابين مقابلته أن «يجسد الاستيطان» جلس حزب العمل وعلى رأسه رابين على سررة الحكم الإسرائيلية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن وعد رابين بـ «تجميد الاستيطان» استثنى «القدس الكبرى» نهائياً، واعتبرها أي القدس مكاناً غير قابل للمساومة أو الحديث عنه، القدس الكبرى حسب التسمية الإسرائيلية تشكل حوالي ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كما أن التجميد استثنى مخطط بناء ١١ ألف وحدة سكنية حازت على الموافقة الرسمية قبل الانتخابات.

في الوقت ذاته شكل رابين لجنة خاصة أطلق عليها اسم «اللجنة الاستثنائية» للبحث في طلبات البناء الاستيطانية، غير تلك الإحدى عشر ألف وحدة السابقة، وذلك لكل من يرغب في البناء على نفقة غير النفقة الحكومية والتي سرى عليها مفول التجميد، وقد أخذت اللجنة على عاتقها إصدار التراخيص لتوسيع المستوطنات القائمة، وأضافت بصورة جنونية العديد من المستوطنات الأخرى، وتعاونت وزارة الإسكان والبناء مع قطاع البناء الخاص واستمرت في تزويده بالبنية التحتية والخدمات الأساسية من شوارع وخدمات طبية وصحية وتعليمية ومرفقة.. إلخ. لتسهيل عملية الاستيطان تحت ذرائع وحجج مختلفة، منها يجب تطوير المرافق الأساسية لتكفي حاجة الزيادة السكانية الطبيعية للمستوطنين.

في الواقع استمرت حكومة العمل تسير في سياسة الاستيطان وبكثافة من سابقتها الليكودية، حيث انجزت حتى الآن وحسب تقارير نشرت في الصحافة العبرية مؤخراً حوالي ٨٠٪ من الخطة الاستيطانية التي سعى اليكرد إنجازها على مدار زمني أطول، وما زال المستوطنون برغم كل ما يحصل يتلقون المعونات والقروض الحكومية للبناء الاستيطاني والتوسع.

وعليه يمكن القول أن قرار التجميد لم يصر مقعوله، والعكس حصل بطريقة أكثر حكمة من الخطة التي رسمها شارون عندما كان وزيراً للإسكان في حكومة الليكود، والتي تمثلت في طرد الفلسطينيين وحسم الأراضي الفلسطينية. إذ تبنت حكومة العمل العمل بهدوء على الأراضي وتغيير واقعها الجغرافي والديمقراطي، واختارت عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض بواسطة المستوطنات، وحسم أراض فلسطينية على الأغلب بدون سكان فلسطينيين، أو مع قليل منهم ليمهل محاصرتهم وبالتالي هجرهم للمكان.

• بعد إعلان المبادئ ١٢ أيلول ١٩٩٣

نحت هذه السياسة منحي التطبيق العملي في البناء في تمارع مستعيت مع الزمن، حيث حدثت له ثلاث اتجاهات لتشكل جميعها عوامل مؤثرة على مستقبل الحل النهائي مع الفلسطينيين، وهذه

الاتجاهات هي أولاً، تشييد الوحدة الجغرافية الفلسطينية، ثانياً عزل القدس، ثالثاً، إلغاء الخط الأخضر، ويمكن توضيح الأمر من خلال النظر إلى الأرقام والمعطيات عن المصادرات الواسعة للأراضي الفلسطينية بهدف استيطانها أو شق الطرق الالتفافية، أو الإعلان عنها أراض خضراء تابعة للدولة طبعاً المحتلة. فقد ذكرت مؤسسة «الأرض والمياه» في تقرير لها أن معدل مصادرات الأراضي ارتفع إلى معدل شهري منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م من ٢٥٠٠ دونم إلى ٨٤٠٠ دونم شهرياً ما بعد اتفاق أوسلو سبتمبر عام ١٩٩٣م وبعدها ارتفعت النسبة لتصل إلى حوالي ١٠٨٠ دونم شهرياً (صحيفة الجيوسايمز، ٤٠١-٩٤). وخلال الأربع أشهر الأولى ما بعد اتفاقية أوسلو سبتمبر ٩٢م صادرت إسرائيل ما يربو على ٤٦٠٠٠ دونم من الأراضي في الضفة الغربية معلماً يقع على الخط الأخضر، وعلى أطراف القدس.

وباشترت أعمال شق الطرق الالتفافية على مساحة ١٢٠٠٠ دونم كمرحلة أولى، وفي الزمن ذاته وأعلنت الحكومة مصادرات الأراضي بذريعة إنها أراض تابعة للمحميات الطبيعية، وأعلنت في أواخر عام ١٩٩٣م عن مصادرة حوالي ٨٠٠٠ دونم كتأراضي مخصصة لتقام عليها مناطق صناعية، وكلها أراض واقعة على الخط الأخضر (مؤسسة الأرض والمياه فبراير ١٩٩٥م) وفيما بين ديسمبر ١٩٩٤ وحتى توقيع اتفاقية القاهرة في مايو من العام ذاته صادرت إسرائيل ٤٨٠٠٠ دونم إضافية، وبناءً على معطيات رقمية جمعها مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC أكد أن السلطات المحتلة صادرت مجموعة ١٤٦,٠٤٤ دونماً في الفترة الواقعة من التوقيع على أوسلو وحتى ديسمبر ١٩٩٥م.

هذا بالإضافة إلى سياسة حكومة العمل التي أعلنت عدم قيامها بتفكيك أي مستوطنة خلال المرحلة الإنتقالية حتى لو طالب المستوطنون أنفسهم بذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية وفي مناسبات عديدة عن هذه السياسة بل وادفعتها وسياسة واضحة بأنه يحق لكل يهودي أن يملك بيتاً في أي مكان يبتغيه في الضفة الغربية (تصريح على لسان مدير عام وزارة الإسكان أرييه مزاراي نشرته صحيفة القدس ١٩٩٣/١١/٢٢م).

وعلى الرغم من أن المستوطنين لا يشكلون أكثر من ٢,٤٪ من نسبة السكان العامة في إسرائيل إلا أن الحكومة تواصل تخصيص ١٢٪ من الميزانية العامة للإسرائيليين ككل (كول هعير، ٩٥/١/٢٠) وبالتأكيد فإنهم يتمتعون بمستوى حياة من الدرجة الأولى، وتتبع المستوطنات بمستوى مدارس من الدرجة الأولى في البلاد. وقد أشارت صحيفة جديروت في ١٥/١/١٩٩٥م إلى أن ١٤٠٠٠٠ ونشر مجلس الاستيطان الأعلى المعطيات عن الزيادة الاستيطانية البشرية في المستوطنات حتى نهاية عام ١٩٩٤م جاء فيها أن نسبة الزيادة تجاوزت ٥٪ لتقاس العام.

حقيقة الأمر أن إسرائيل سياساتها لا تفعل دقيقة واحدة عن العمل على الاستيطان وخلق حقائق الأمر الواقع على الأرض، ولأن تقوم بشق شبكة طرق الالتفافية لتلتهم عشرة آلاف من الدونومات من الأراضي الزراعية على طول الأراضي المحتلة ومرضها، تقدر تكلفة شبكة الطرق هذه بحوالي ١,٢ مليار دولار، لترتبط المستوطنات ببعضها وتجنب المستوطن اليهودي استخدام شبكة الطرق التي تمر عبر التجمعات

السكانية الفلسطينية.

وكما أشرنا سابقاً إلى أن سياسة الحكومة تقضى بعدم إخلاء أو تفكيكات أى مستوطنة فى المرحلة الإنتقالية، فقد ازدادت فى الآونة الأخيرة المطالبات من قبل المستوطنين بإخلائهم من المستوطنات، فقد عقد ممثلون من حوالى مائتى أسرة من مستوطنة كريات أربع فى الخليل ومحيطها مؤتمراً صحفياً فى القدس العشرين من يناير ١٩٩٦ بمشاركة عناصر من معسكر السلام الاسرائيلى طالبا فيه حكومة العمل على إخلائهم من المستوطنات وتوفير مساكن لهم داخل اسرائيل.

وقد كان رد الحكومة واضحاً بأن من يريد يخلى مكانه على ماتفه الشخصى، وله الحق فى ذلك ولكن عليهم الانتظار إلى مرحلة الحل النهائي، والذي كما قال «يوسى سارين» الوزير من ميرتس - أن المستوطنات ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية أى وعليه لماذا التصريح!

ومما يؤكد على النية الاسرائيلية التى أصبحت واضحة هى التحديد الاسرائيلى للأولويات الاستيطانية فى المناطق التى حددت أهميتها لها، بدءاً من الممتلكات اليهودية إلى الأمن والاقتصاد، وهى على النحو التالى :

• مستوطنات تدعى اسرائيل بأحقيتها فيها كأحقية الملكية أو الادعاءات الدينية مثل مستوطنة كريات أربع، وعدد من المواقع الأخرى فى مدينة الخليل مثل الحرم الإبراهيمى والبلدة القديمة ومنطقة تل الرميدة وغيرها، وقبر يوسف كموقع مقدس ويبنى لليهود فى نابلس، وعدد من المستوطنات التى أقيمت على سلسلة من جبال نابلس أيضاً مثل موريه، وقبر راحيل فى بيت لحم.

• أحقية ملكية وتاريخ ما قبل عام ١٩٤٨م؛ مثل مدينة الخليل، ومجموعة الاستيطان فى عتميون، وكفار دبرم فى قطاع غزة ومستوطنة بيت هعريا فى وادي عربة.

• لأغراض الدفاع الأمنى الاستراتيجى، ولأغراض السيطرة على التجمعات الفلسطينية : مدينة القدس وجميع الطرق المؤدية إليها، منطقة اللطرون غرب القدس، والمقام على جزء منها مطار بن غوريون الاسرائيلى، غرب نابلس المستوطنات التى تشرّف على التجمعات السكانية العربية.

• لأغراض السيطرة على المياه الجوفية : إلى الغرب من مدينة نابلس غرب الخليل وشمالها الشرقى.

• لأغراض تعديل الخط الأخضر وجعله مستقيماً خاصة إلى الغرب من منطقة نابلس.

• لأغراض الدخول الاقتصادى وادى الأردن والبحر الميت.

وبناء على هذا الواقع المأساوى فإن كل مفاتيح أبواب الحل أصبحت رهينة الاسرائيليين الذين يمارسون التهويد يومياً على أرض الواقع دون أن تحرك السلطة الفلسطينية هذه القضية، والتى انفتت على تأجيلها لمفاوضات الحل النهائي. ولهذا فإن كل فلسطينى وعربى مطالب بأن يقف إلى جانب هذه

القضية العربية التي ستصبح في حكم المنتهية، إذ لم يأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار، وحينئذٍ لن يبقى للفلسطينيين ما يتعدون منه في المرحلة النهائية إلا في حدود الكانتونات السكانية التي امتدت إليها السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية هذه.

• معلومات عامة:

• عدد المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس : ١٧٨ مستوطنة، منها ١٠ مستوطنات في قلب القدس الشرقية، و ٢٠ مستوطنة فيما يسمى بحدود القدس الكبرى.

• قطاع غزة : ١٨ مستوطنة مقامة على ٤٠٪ من المساحة الكلية للقطاع.

• عدد المستوطنين يقدر حالياً بحوالى ١٥٠ ألفاً في الضفة الغربية باستثناء القدس.

• في القدس الشرقية يقدر حوالى ١٦١ ألف مستوطناً بالإضافة إلى ٢٨,٤٢٠ في باقي المستوطنات، في حدود ما يسمى بالقدس الكبرى.

• في غزة يقدر بحوالى ٢٠ ألف مستوطناً.

قضايا أخرى

يبقى ثلاث قضايا رئيسية تشكل ألغام في حقن السلام وهي :

١- الخليل :

منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٥ قام الاحتلال الاسرائيلي بـ ٢٢٤ اعتداء على الحرم الابراهيمي، وقبل اتفاق اوسلو كان للفلسطينيين - وفق معلومات المفاوض د/ تيسير الفاروري - حق التحكم من ٧٠٪ من الحرم، وبعد اتفاق القاهرة تحول الأمر للعكس حيث صار للفلسطينيين الحق في ٣٠٪ فقط من مساحة الحرم مقابل ٧٠٪ للمستوطنين، كما أدى الاتفاق إلى مصادرة ١/٦ مساحة الخليل لصالح المستوطنين، وتقسيم أوامر المحافظة إلى خمسة أقسام رئيسية، وارتفاع عدد المستوطنين من ٢٥ قبل الاتفاقات، إلى اربعمائة بعدها، يتحكمون في ١٥٠ ألف خليلي، ويحكمون ١/٦ أرضهم مع توجيه الإهانة اليومية لهم وسط حماية من الجيش الإسرائيلي. حتى أن الشوارع التي تحيط بالحرم يحظر على أبناء الخليل في باقي أرجاء المدينة أو المحافظة زيارة ذويهم أو السير فيها إلا بتصريح خاص !!

٢- اللاجئين والنازحين :

رغم أن اتفاقات اوسلو قد نصت على حق من يعود من اللاجئين والنازحين على حق الترشيع والانتخاب، إلا أن اتفاق القاهرة تراجع إلى مناقشة من هو اللاجئ أو النازح !!

٢- البنية التحتية والاقتصادية:

استلمت السلطة الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي محطمة فيها أكثر من ٧٠٪ من البنية التحتية، وإعادة الإعمار تحتاج السلطة إلى ١١ مليار دولار، ويقول ٥.٥/ مفيد الشامي رئيس قسم السياسة وإدارة الأعمال في جامعة بير زيت أن الدولة المانحة قررت دعمنا بـ ٢,٤ مليار فقط، وذلك حتى نتحول إلى دولة مدينة خاضعة لتوجهات صندوق النقد، ويشيف وحتى المشاريع المطروحة علينا غير مناسبة، ويشرب مثلاً بمطار غزة وكيف حدد المفاوضات الإسرائيلي خطوط الطيران له بحيث أن الراكب من القاهرة لغزه سوف يستغرق من الوقت أكثر من السفر من القاهرة إلى باريس، وكذلك سعر التكلفة !

خاتمة

من الاستعراض السابق نستخلص أن ما يسمى بالحل النهائي ١٩٩٩ رهنا بمجموعة من العوامل الداخلية الفلسطينية، والإقليمية والعربية، ثم الدولية.

أولاً: العوامل الداخلية:

١ - ما هو مستقبل الصراع بين نهج المجتمع المدني الفلسطيني ونهج السلطة الوليدة ؟

٢ - ما هو مستقبل الصراع بين نهج الداخل والخارج، علماً بأن هناك ما يشبه الإجماع في الداخل على احترام الخارج دون أن يتدخل في الشؤون الداخلية لسلطة الحكم الذاتي، وعلينا أن ندرك تمام الإدراك أننا سوف نتعامل مع قسمين من الشعب الفلسطيني (داخل وخارج)، دون إسقاط لأجندة أو إرادة أحدهما، ودون دعم طرف على حساب الآخر، وأن منظمة التحرير حتى لو استمرت بشكلها الحالي فستكون من بقايا مرحلة انتهت عمرها الافتراضي نظرياً أو سياسياً لا أقول نضالياً، وأن بقاءها سيكون أقرب لبقاء حكومة موم فلسطين التي تأسست عام ١٩٤٨ وظلت حتى عام ١٩٦٣ بلا فاعلين، ما لم تقدم المنظمة طرحاً جديداً يبرهن الإرادات الفلسطينية جميعاً، من إرادات الداخل المتناقضة ولا أقول المتنافرة، وإرادات الخارج الأكثر تعقيداً وتأثراً بمناخ المنظمة.

٣ - كيفية وجدل العلاقة بين الشعب الفلسطيني في الداخل والسلطة الوعيدة مع انتهاء اقراح التحرير والانتخابات وبروز مشاكل معقدة مثل الطرق الالتفافية، والتهيار البنية الأساسية، والبطالة التي تطل ٦٠٪ (وإن تقارير (الأرز)، ومناخ استنفار الشعب الفلسطيني من السلطين، خاصة مدم تجانس الوافدين الجدد مع الآلية الديمقراطية لمواطني الداخل.

٤ - مستقبل القدس في ضوء ما سبق، إضافة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتماهي المغربي، السعوي، الأردني، الإسرائيلي.

ثانياً: العامل العربي والإقليمي

١ - تأثير توقيع سوريا على اتفاق مع إسرائيل على مستقبل الشعب الفلسطيني اللاجيء في سوريا

ولبنان، وما يتربد من فتح ملف التجنيس للفلسطينيين في البلدين في إطار ملاحق سوف يتضمنها الاتفاق، سواء تم التجنيس في لبنان أو في العراق، كما طرح من قبل أكثر من شخصية فلسطينية مطلعة.

٢ - الارتباط الاقتصادي الأردني الإسرائيلي المتنافس للإقتصاد الفلسطيني الوليد.

٣ - الهزلة الخليجية السعودية وأثرها على فاعلية المفاوضات الفلسطينية.

٤ - رغبة الفلسطينية في الداخل في ضرورة تعاطف الدور المصري حكومة وشعباً وقيادة وطنية لتحجيم العامل السلبي العربي المذكور.

٥ - دور إيران في المعادلة بعد توقيع سوريا وإثر ذلك على حزب الله وحركة حماس.

٦ - انكفاء أسلوب الكفاح المسلح وغياب الحدود للإنتلاق، وعدم امتناده أسلوب للكفاح لكافة فصائل الداخل (حتى أن حركة حماس جعلت هذا الأسلوب هو الاستثناء وتؤكد الإحصائيات تراجع الأعمال العدائية للحركة بنسبة ٦٠٪ بعد عودة السلطة، ٩٥٪ في عام ١٩٩٥. وذلك لاستفادة إسرائيل من ذلك على ثلاثة أصعدة هما :

(أ) بناء مستوطنات بعد كل حادث تباً للعقيدة اليهودية التي تؤكد على أن كل بقعة تسيل فيها الدماء اليهودية تعد مكاناً يهودياً، مما أدى إلى انتشار الاستيطان في غزة مثلاً بحيث وصل إلى ٣٠٪ من مساحة القطاع.

(ب) إغلاق إسرائيل للمدن وعدم السماح للعمالة الفلسطينية بالانتقال للعمل في إسرائيل بعد كل عملية، وفي القطاع فقط هناك ٣٠ ألف فلسطيني يعملون في المدن الإسرائيلية.

(ج) انكشاف علاقة القيادات الفلسطينية مما يجعلها هدفاً سهلاً للانتقام الإسرائيلي.

ثالثاً : العامل الدولي :

١ - إمكانية استمرار الدفع الدولي لعملية السلام والتصوية، خاصة العامل الأمريكي.

٢ - استمرار بقاء حكومة حزب العمل في الحكم وبذات التوجهات الغير رافضة لمبادئ ما وقع من تصويات.

إن جدلية التفاعل بين كل هذه العوامل المعقدة هي التي سوف تخط مسار ومصير ومستقبل الشعب الفلسطيني في الوطن المقيد أو الشتات الضائع.

(٢) مستقبل النظام السياسي في ضوء معطيات الانتخابات البرلمانية المصرية ١٩٩٥

كشفت الانتخابات البرلمانية المصرية الغطاء عن الكثير من القضايا المصرية، والمصرية، تناولنا معظمها (راجع القسم الخامس بمصر في التقرير)، وتبقى مناقشة أفاق المستقبل فيما بعد الانتخابات، وجدل العلاقة بين النظام الانتخابي من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى، ومن ثم سوف ننقسم تلك الرؤية التحليلية إلى ثلاثة أقسام، تصب في محاولة الإجابة على سؤال المستقبل المطروح، والأقسام الثلاثة هي :

أولاً : الفساد القانوني للعملية الانتخابية.

ثانياً : رصد وتحليل السلوكيات الاجتماعية المدمرة التي رافقت الانتخابات وتعاظم وتضاعف ثلاثية المال والعنف والتزوير.

ثالثاً : مستقبل النظام السياسي في ضوء ما حدث.

أولاً: الفساد القانوني للعملية الانتخابية :

تضمن تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية (الملحق الأول الذي أعده مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان)، التنظيم القانوني للعملية الانتخابية، ذلك الذي أشار إلى أن الديمقراطية المتاحة في مصر والتي تتجلى في درجة معينة من حرية إلقاء والتصوير، ودرجة معينة من الحياة الحزبية، كذلك كفاءة بعض الحريات المنصوص عليها في الدستور ، وفي بعض القوانين، هي مجرد أجزاء من شروط البناء الديمقراطي وليست - بالتأكيد - البناء ذاته، كما أن ضمان تلك الحريات المحدودة أصبح معلقاً وجوداً وعدمياً بقيام هذا البناء، ولا نفالي إذا قلنا أن المسار الديمقراطي - بافتراض وجوده كعملية تراكمية متدرجة ومتصلة - يصبح والحال كذلك - مهددًا بمرمته، والتهديد قد لا يحال الدولة وحدها، بل يكاد يهدد المجتمع ككل بتفتيت الوحدة الوطنية ذاتها. لقد بات واضحاً منذ نشأة النظام الجمهوري في مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة إصدار جهاز الدولة من القمة إلى القاعدة على أن يكون هو الجهاز السياسي والإداري الوحيد المتوط به إنجاز كافة المهام السياسية

والاجتماعية والاقتصادية في مصر، أي انه الإصرار على سياسة التنظيم المياسى الواحد الذى تشهده القيادة السياسية مستنداً إلى نفوذها وقوتها ويقوم نيابة عنها يل وثيابة عن الجماهير بإدارة شئون الدولة من ناحية والممثل الشعبى للجماهير من ناحية أخرى - ورغم عنها - وانعكس ذلك بالضرورة على صيغة الدولة الدستورية وهددها فى الصميم، وأدى إلى اختلال الفصل بين السلطات، حيث تطابقت فى العقود آراء وتوجهات السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما فتح المجال لعدم الاعتماد بالسلطة القضائية، الأربعة سواء بعدم تنفيذ أحكام القضاء (١٠٩ حكم من دوائر القضاء الإدارى المصرى لم تنفذ بإيقاف الانتخابات الأخيرة فى أكثر من نصف الدوائر)، أو بسياسة مجلس الشعب المصرى التى لا تعتمد بأحكام محكمة النقض وتعتبرها تحقيقات تحت زعم أن المجلس سيد قراره (فى مجلس ٩٠-١٩٩٥)، إذ أبطلت محكمة النقض عضوية ٩٣ نائباً من أصل (٤٤٤ نائباً)، ولم يقبل المجلس سوى إقصاء نائب واحد وهو الذى كان يحتل مقعد د. حمدي السيد نقيب الأطباء بالتزوير عن دائرة الزهراء، مما أضعف المشاركة الشعبية فى صنع القرار السياسى، وتناول التقرير القيود على تأسيس الأحزاب بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والذى لم يسمح بإعلان حزب واحد، ثم الدستور الذى يؤكد على أن المواطنين أمام القانون سواء، إلا أنه فى المادة ٨٧ يحدد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى الترشيح للدوائر الانتخابية، ثم المادة ٨٨ منه التى تنص على الإشراف القضائى على العمليات الانتخابية فى حين أن الإشراف لا زال منقوصاً، والمادة ٩٣ التى تتحدث من اختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه، وكيف يساء استخدامها من قبل المجلس، وكذلك المادة ٩٨ - ٩٩ الخاصة بالحصانة البرلمانية، وينتقل التقرير إلى تناقضات وعدم دستورية القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته المختلفة، ودوره فى فساد العملية الانتخابية، ويتوقف التقرير أمام ضعف العقوبات على جرائم التزوير، ويستدل على ذلك بنصوص القانون نفسه.

جرائم الانتخابات

فى الباب الرابع حدد القانون الأفعال التى تعد جرائم توتكب أبان العملية الانتخابية وفى جميع مراحلها، أي منذ القيد فى الجدول وحتى الأعداد للانتخاب وفى أثنائها، وذلك على النحو التالى:

ماقتب المادة ٢٩ كل من تخلف بغير إذن عن الإدلاء بصوته فى الانتخاب، وكان اسمه مقيداً بجداول الانتخاب بمقوبة الغرامة التى لا تجاوز مئتين جنيهًا.

ونصت المادة ٤٠ على مقوبة الميس والغرامة التى لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين على من يثبت ارتكابه للأفعال الآتية:

أ - كل من تعدد قيد أو عدم قيد اسمه أو اسم غيره فى جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام القانون.

ب - توصيل الي قيد اسمه دون أن تتوافر فيه أو فى ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك.

وماقتب المادة ٤١ بذات العقوبة لكل من :

١- استعمال القوة أو التهديد لمنع شخص من ابداء الرأي في الانتخاب، أو لكرائه علي ابداء الرأي علي وجه خاص.

ب - اعطي آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمل علي ابداء الرأي علي وجه خاص، أو الامتناع عنه.

ج - قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره.

والذين أن هاتين المادتين تجرمان كافة أشكال التأثير علي حرية الناخب وراسته في ابداء رأيه علي الوجه الذي يراه .

ثم هدبت المواد من ٤٢ الي ٤٩ الكثير من الأفعال التي تمثل جرائم انتخابات، كإشاعة أو نشر اقوال كاذبة عن سلوك احد المرشحين أو من أخلاقه، بهدف التأثير علي نتيجة الانتخاب، وتتضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة في وقت لم يستلم الناخبون خلاله تبين وجه الحقيقة (م٤)، وكذلك كل من حمل السلاح داخل جمعية الانتخاب أو داخل قاعة الانتخاب وقت عملية الانتخاب فيعاقب بغرامة لا تجاوز ٢٠٠ جنيه (م٤٣)، ويعاقب بالحبس والغرامة أي احدى العقوبتين كل من ابدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه قد قيد في الجدول بغير حق، أو كل من ابدى رأيه منتحلاً اسم غيره، أو من اشترك في الانتخاب الواحد لأكثر من مرة (م٤٤).

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ اشهر كل من اختلس أو اخفي أو اعدم أو اقمذ جداول الانتخاب أو بطاقة الانتخاب أو أية ورقة أخرى تتعلق بالانتخاب، أو غير نتيجة العملية بأي وسيلة بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد ما يستوجب اعادة الانتخاب، وكل من اخل بحرية الانتخاب أو بنظام اجراءاته باستعمال القوة أو التهديد، وإذا ارتكبت الأفعال السابقة من موظف حوزت العقوبة الي الحبس لمدة لا تقل عن سنة (المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧).

وتنص المادة ٥٠ علي سقوط الدعوى العمومية والجناحية للجرائم الانتخابية بمضي ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق، ونصت المادة ٥١ علي ان لرئيس لجنة الانتخاب سلطة مأمور الضبط القضائي.

وفي الباب الخامس والآخر من قانون مياشرة الحقوق السياسية ينص علي بعض الاحكام العامة كان تكون الدعوة لإجراء الاستفتاء بقرار من رئيس الجمهورية (م٥٢). ونصت المادة ٥٦ أن علي الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ولوزير الداخلية اصدار اللائحة التنفيذية له، ويعمل به من تاريخ نشره في ١٩٩٧/٣/٤.

وبعد هذا العرض الموجز الذي تناولنا من خلاله الإطار التشريعي (الدمستور والقانون) لعملية

الانتخابية ومن خلال عرض النصوص القانونية التي تنظم تلك العملية يتراءى لنا بعض الملاحظات الآتية:

- يبدو واضحاً من خلال دراسة القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية الهيمنة الواضحة للسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية، في الإشراف التام والفعل على كافة إجراءات العملية الانتخابية، بدءاً من القيد في الجداول الانتخابية من حيث القيد فيها وتحريمها وما إلى ذلك من إجراءات، وأن كافة اللجان المتعلقة بالعملية تصدر قرارات تشكيلها من وزير الداخلية.

- احتواء القوانين على بعض النصوص التي لا تتفق ونصوص الدستور، وعلى سبيل المثال كما قدمنا قيام موظفي الدولة والقطاع العام برئاسة اللجان الفرعية، ووجودهم كأعضاء في لجنة فرز أوراق الانتخابات، وهذا يتعارض مع وضوح نص المادة ٨٨ من الدستور إذ تقرر (يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، علي أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية). وقد بين القانون أعضاء الهيئة القضائية على نحو محدد، وبالتالي فإن اشتراك موظفي الدولة أو القطاع العام وهم من غير أعضاء الهيئة القضائية يعد غير متوافق مع أحكام الدستور، وهو الأمر الذي ينبغي تداركه وأن يتم تعديل القانون بما يتفق مع أحكام الدستور وفحواه.

يخلص التقرير في نهايته إلى محاولة وضع توصيات يعتقد المركز من خلالها أنه يمكن وضع الحدود والقوانين التي يمكن عبرها ضمان حياد العملية الانتخابية باعتبارها الصجر الأساسي في بنيان حركة الإصلاح السياسي.

١ - أن يتم اقتراح وإصدار قوانين جديدة تتفق والمتغيرات التي حصلت في الفلسفة والمنهج الذي تبناه الدستور المصري، وبما يتفق مع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تؤصل هذه القوانين الديمقراطية، وما تحتمه من مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، وبما يتوافق مع تحقيق مبدأ التعددية الحزبية.

٢ - أن يتم النظر في بعض مواد الدستور التي تبدو غريبة على المنهاج الذي ارتضاه كما قدمنا، ولعل أهمها المادة ٩٣ من الدستور والتي تعطي لمجلس الشعب الفصل في صحة عضوية أعضائه، وهي مهمة قضائية بحته لا تتفق وتكون المجالس النيابية، وتقتضي حياداً لا ضمان له في أغلبية حزبية.

٣ - النظر في مسألة أحقية الوزراء في الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وهو الأمر الذي يبدو فيه إخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، خاصة وأن مجلس الشعب يمارس رقابة على هؤلاء الوزراء باعتباره ممثلي السلطة التنفيذية، وذلك طبقاً لنص المادة ٨٦ من الدستور، وكثير من مواد الدستور التي تبين أوجه مراقبة مجلس الشعب للسلطة التنفيذية.

٤ - من خلال الدراسة لقوانين الانتخاب يتضح لنا صدوراً خلال النظام السياسي الذي كان يتبني سياسة الحزب أو التنظيم الواحد، وقد أثرت هذه الرؤية أو الفلسفة على كثير من نصوص هذه القوانين، وليس أدل على ذلك من هيمنة السلطة التنفيذية على كافة الإجراءات التي تتطلبها العملية الانتخابية،

وهو ما يتفصح أيضاً من كثرة التعديلات التي لحقت هذه القوانين، فنجد أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد لحقه التعديل بالقوانين أرقام ٤ لسنة ٥٨، ٢٣ لسنة ١٩٧٢، ٧٦ لسنة ١٩٧٦، ٤١ لسنة ١٩٧٩، ٢ لسنة ١٩٨٧، ٤٦ لسنة ١٩٨٤، ٢ لسنة ١٩٨٧، ٢-٢ لسنة ١٩٩٠، ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤.

ومن هذا يتبين أن هذه التعديلات التي طرأت على القانون في محاولتها ملائمة التغيرات الحاصلة على المستوى القانوني والسياسي لم تأت بتغيير جذري بسبب سيادة الفكر الشمولي، وهو بالضرورة ما يتعارض بالكلية مع فلسفة التعددية الحزبية التي يتبناها الدستور الحالي عبر المادة الخامسة منه التي جرى الاستفتاء عليها في أبريل ١٩٨٠.

٥ - أن نصوم القانون لا تعطي القضاء الفرصة الحقيقية والفعالة لتحقيق أشراف جاد وفعال على كافة مراحل العملية الانتخابية، إذ أن سيطرة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية - طبقاً لأحكام القوانين الحالية - تقف حائلاً أمام تحقيق الأشراف القضائي الفعال، وليس أدل على ذلك كما أقر به القضاء أنفسهم عبر توصيتهم السابق ذكرها نصاً، كما أن الكثير من أحكام القضاء تبين القصور القائم في هذا الشأن.

ثانياً: سلوكيات وجماعية مدمرة

تلقت اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات اجمالاً ٢١٤ شكوى في الجولتين الانتخابيتين الأولى والثانية، وما سبقهما أثناء الحملة الانتخابية، وما تحققت منه اللجنة يشبت أن أكثر من ٥٠٪ من هذه الشكاوى من أحداث متف متبادل بين كافة أطراف العملية الانتخابية، أي لأن تشير اللجنة إلى :

المليشيات:

وقر في ضمير اللجنة ومندوبيها الميدانيين، وتسجيلاتها من كل المصادر الموثوقة أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥، قد شابتها انتهاكات صارخة وتجاوزات واسعة النطاق تلقى خلالها كثيفة من الشك على شرعية تلك الانتخابات، وعلى شرعية المجلس النيابي الذي تمخض عنها.

ويمكن ذكر هذه المليشيات تحديداً فيما يلي:

١ - تراجع الآليات السلمية في إدارة الصراع السياسي، وبرزت آليات متخلفة في إدارة ذلك الصراع، في مقدمتها تدنى لغة الخطاب، واللجوء إلى العنف، والمال، والطائفية، والعصبية القبلية والعائلية.

٢ - تصاعد حدة العنف بشكل غير مسبوق منذ بداية الحياة النيابية المصرية في عام ١٨٦٦، وقد شاركت كل أطراف العملية الانتخابية في هذا العنف (الحكومة، المرشحون، الناخبون) بلا استثناء، ولكن كان في مقدمتها عناصر من الحزب الوطني الحاكم، في ظل حياة سلي من أجهزة الأمن، أو تواطؤ أو هجز منها، وقد أخذ هذا العنف صوراً هتس بدءاً من تمزيق لافتات الدعاية الانتخابية للخصوم، مروراً بالتضييق على نشاط المرشحين أو الاعتداء عليهم وعلى أنصارهم، وطرد مندوبيهم وتقجيل اللجان، وانتهاء باستخدام الأسلحة النارية والإرهاب وقتل الخصوم. وقد بلغ عد القتلى طبقاً لما صرح به وزير الداخلية المصرية (جريدة الأهرام - الجمعة - ١٩٩٥/١٧/٢٢) ٣٦ قتيلاً، ٤١١ جريحاً، وتدمير أربعة مباني

للشرطة، ومكتب للبريد، وأحد البنوك، ومجمع استهلاكي، و٢١ سيارة خاصة، ٢٠ أتوبيسًا، ومحطة سكة حديد، بينما يشير رصد مندوبي اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الانتخابات أن عدد القتلى ٥١ قتيلًا، وعشرة أمثال هذا العدد من الجرحى، بينما تشير مصادر المعارضة (الوفد ١٩٩٥/١٢/٢٥) إلى أن عدد القتلى وصل إلى ٦٤ قتيلًا و ٦٠٠ جريح. ورغم أن هذا الاختلاف في تقدير حجم العنف قد يرجع إلى المدى الزمني الذي غطاه كل مصدر من المصادر الثلاثة، إلا أنه حتى لو أخذنا بأكثرها محافظة وهو وزارة الداخلية فإن المصابين في انتخابات ١٩٩٥ يصل إلى أربعة أمثال المصابين في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠، وأضعاف أضعاف أية انتخابات برلمانية سابقة في التاريخ المصري الحديث.

٣- تصاعد دور المال في ظل غياب أية رقابة قانونية، تحد من دوره في الحماية الانتخابية المشروعة، والإغراءات والتلويحات الاجتماعية والسياسية غير المشروعة، وهو الأمر الذي أدى تدمير أبسط مبادئ تكافؤ الفرص، وأيضًا بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية المصرية، بما في ذلك عصر ما قبل الثورة يوليو ١٩٥٢.

٤- الإخلال بأمان وأمانة عملية الاقتراع في المئات من اللجان الانتخابية، إما بتحيز من رجال الأمن والإدارة لصالح مرشحين بعينهم، أو عدم حفظ النظام في حالات قام بها مرشحون آخرون أو أنصار لهم، أو بلطجية يعملون لحسابهم باقتحام المراكز والعبث بانضباطهم عمليات الاقتراع.

كما سبق نكتشف أن حلف الفساد والأموال المشبوهة، وصرفه للملايين غير المعروف هويتها رغبة في الحصانة البرلمانية قد أدى إلى استخدام البلطجة والتزوير بشكل غير مسبوق، مما يهدد أن يتحول ذلك إلى سلوك مجتمعي، وإذا عرفنا أن ٥٠٪ على الأقل من تلك السلوكيات تبناها أنصار الحزب الحاكم، فإن ذلك يقترب من مخيلة الجمهور تشابه استخدام الحزب الحاكم للعنف مع عنف الجماعات الإرهابية، في ذات الوقت الذي يرفض الحزب الحاكم في خطابه الإعلامي ظاهرة عنف تلك الجماعات، ومن ثم فإن الكاسب الوحيد من تلك الظاهرة المدمرة هي جماعات الإرهاب، والخاسر الأساسي هي الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثًا: مستقبل النظام السياسي

في ضوء ما رصدناه وتناوله يتجلى أمامنا فقدان النظام الانتخابي لدستوريته من جهة، وعدم مواكبة الدستور الحالي بتناقضاته للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وإندياد الخلل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية أمام نفوذ التنفيذية، من جهة ثالثة، ما يفتح المجال لمناقشة مشروعية النظام السياسي برمته في ضوء تآكل ركائزه القانونية، ويطرح التعاقد الاجتماعي والسياسي بين الحكم والمواطنين للتساؤل، وفي ضوء هذا كله لم يعد هناك مفر من ضرورة تطبيق توصيات اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات (انظر الجزء الخاص بمصر).

ومسيظل الضمير الجمعي المصري يتذكر كيف شاء قدره أن تكون ييمقراطيته على يد مسؤوليه وبعض أبنائه، مصدر أحران لمسايوة في عام ١٩٩٥، وكيف كاد أن يصبح النفس والتزوير أسلوب حياة جماعية في هذا المجتمع المدني، فهل تبقى لدينا أمل أن نخرج من قلب العائس والأحران !!؟

(٣) شهادة رئيس وفد مراقبي الجامعة العربية لانتخابات الرئاسة الجزائرية

في مكتبه البسيط بالجامعة العربية التحيت مع السفير د. علي ميد الكريم امين مساعد الجامعة العربية، ورئيس وفد الجامعة العربية المراقب لانتخابات الرئاسة الجزائرية، وعلي مدى ساعتين استمعت الي شهادة الرجل الذي حرص علي تأكيد كل ما يقول من واقع بيانات ومحاضر ووثائق، وحدثنا عن لجان المراقبة الدولية من الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، واللجنة المستقلة الاهلية الجزائرية لمتابعة الانتخابات، وكيف استقبلت الجامعة العربية بحفاوة، وسمح لهم دون تدخل بكل شيء، ليس فقط مراقبة مدير العملية الانتخابية والاقتراع والفرز، بل بسؤال رئيس الحكومة ووزير الداخلية عن اعمال قد يري البعض انها تخس السيادة الوطنية، ورخص لهم استبعاد ما يرونه من اصوات باطله في الفرز، واكد الرجل بضمير مرتاح انها انتخابات نظيفة وسليمة، واكد بالتقاوير ان انتخابات الرئاسة الجزائرية لم يطرد فيها مندوب المرشح، ولم يعتقل اي مواطن، ولم تقتبل الشرطة، ولم يقتل او يجرح او يخدش اي من اطراف العملية الانتخابية، في نسبة تصويت بلغت ٧٤٪، يفوز فيها اول رئيس عربي منتخب ب ٦١٪ من الاصوات دون طعون او محاكم، لتفوز الديمقراطية في النهاية، وتتهجر ارواح خمسين الف شهيد دفنوا ثمن تلك الديمقراطية السليمة، استمعت للرجل دون تدخل وبعد ان انتهى سألته..

.. سيادة السفير هل كنت حقاً بالجزائر ؟ !! اجاب مبتسماً نعم..

فشكراً للرجل وشكراً للامل القادم من الجزائر.

حدث في الجزائر

في حقيقة الامر عندما طلب مني ان اترأس وفد الجامعة العربية لمراقبة الانتخابات الجزائرية، اكبرت في هذا الامر ثلاث مسائل اساسية هي : اولاً، انها التجربة الاولى التي تباشر فيها احدي الحكومات العربية مثل هذا العمل، في ان تطلب من الامانة العامة للجامعة العربية ان تساهم معها في

عملية تحتل هذا القدر من الأهمية خاصة في مثل هذا الطرف الذي تمر به الجزائر، الأمر الثاني، تكاد لي أن الجزائر توصلت إلى هذا الأمر عبر تجربة عنيفة، وأن إعادة الأمور إلى المسار التاريخي الصحيح لا بد بعد مروره بآزمات كبرى لا بد أن يكون ملجأ ومرجع حينما تتخارب الإرادات السياسية، وحينما يكون الثمن فادحا مثلما حدث بالجزائر، لا بد من اللجوء للأسلوب الديمقراطي في مخاطبة الرأي العام، وإرجاع الأمر إلى أصحاب المصلحة الحقيقية، وكان هذا محل تقدير كمشقق عربي لأن المعيار الديمقراطي أصبح محل التطبيق في بلد عربي له مكانة مثل الجزائر، كما سوف يؤثر على مستقبل العمل الديمقراطي في المنطقة كلها، القضية الثالثة التي كان لها تأثير عميق لمساهمة الجامعة ومساهمتي بشكل شخصي، هي أن الفاعليات السياسية التي قررت خوض العملية الانتخابية وأتيح لها مناخ ليس مهيوبا في التجارب السابقة، كان متاحا التعرف عليه من قرب حتى تلامس الأجواء الحقيقية لمشاركة ديمقراطية حقيقية، تسمح للرأي الآخر بأن يتواجد بفاعلية، من خلال برامج تتضمن في طرح مشكلات المرحلة السابقة والعقيلة والرؤي التي طرحتها المعارضة لتبيان قدرتها على معالجة الأزمة. ومن هذا كله، قدرت الجامعة العربية جدية الحكم في الجزائر في محاولته الجادة لأشراك أطراف عربية ودولية لمراقبة وفاء العملية الانتخابية، ورأينا دعم هذه التجربة بحيادية وموضوعية.

اتفاقيات للمرافقة

هذه التجربة تمت عبر الاتفاقية الموقعة بين الجانب الجزائري والأمانة العامة للجامعة العربية والتي تم التوصل إليها مؤخرا، وتضمنت مجموعة من الأسس، أتاحت لوحد المراقبين من الجامعة العربية السياسيين الذين يخوضون العملية الانتخابية وأن يتاح حرية التحرك طبقا لقناعاتهم الخاصة، وأن يتناقشوا مع الفرقاء السياسيين ويسمعوا منهم ملاحظاتهم من الكيفية التي تمت بها العملية الانتخابية مسبقا وقبل يوم الانتخاب.

وبالفعل استطعنا أن نتعرف من قرب وبمناقشات حرة ومستفيضة مع المرشحين للرئاسة ومندوبيهم، ومن خلال حضورنا أيضا للقاءاتهم الجماهيرية، واستطعنا أن نتعرف على الأمور ثم ترتيبها كي يتمكن المرشحون من شرح برامجهم عبر أجهزة الإعلام الرسمي، فقد تأكدنا تماما أن الفرص المتاحة وبأوقات متساوية ومتكافئة قد تمت وطبقت حتى على الرئيس زروال. وينطبق ذلك على تغطية اللقاءات الجماهيرية للمرشحين.

التصويل على الطريقة الجزائرية

فيما يتعلق بتصويل العملية الانتخابية، كنا نود أن نتعرف على مصادر التمويل سواء للعملية الانتخابية أو لتمويل المرشحين، لأن تمويل العملية الانتخابية في أي تجربة انتخابية يمثل الحجر الأساسي الذي يستند منه، كيف ستتم هذه العملية الانتخابية، كما أنه يعكس قوة المرشح في الواقع دون الاعتماد على مصادر قد يكون فيها شبهة خفية، وتأكدنا أن الدولة الجزائرية تطلعت هذه المسألة في إطار كل الأحزاب والمرشحين، وأعطت المبالغ لتصويل الحملة الانتخابية بالتساوي بين المرشحين، بمعنى أن المصادر المالية لتغطية الحملة الانتخابية كانت معروفة سلفا ومعدة بالدولة تحملت الجزء

الكبير في تغطيتها. كما تحملت الدولة الجزء الخاص ماليا بتكلفة الملصقات والمطبوعات بشكل متساو ومتكافئ، وكان معروفا شكل وعدد الملصقات لكل مرشح سلفا.

لجنة أهلية للمراقبة

في ذات الوقت كنا حريصين علي التعرف علي اللجنة الوطنية المستقلة الجزائرية لمراقبة الانتخابات، وهي لجنة أهلية شكلت لأول مرة في الجزائر من شخصيات عامة مرموقة ذات وزن ادبي، اضافة لمنظمات أهلية ومنظمة حقوق الانسان، وكلهم مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، وحين التقينا معهم كنا حريصين علي معرفة مدى استقلالية اللجنة في تأدية مهامها الرقابية، وهل تملك مطلق الصلاحيات في التحرك للوقوف ازاء اي مخالفة او خروج علي القواعد المتفق عليها خاصة اثناء الحملة الانتخابية، واقتصد بهذا الامر ان اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات بعيدة عن الميماج التاريخي لمؤسسات الدولة، خشية من تأثيرها علي عملية الانتخابات، خاصة انها كانت تغطي حوالي ٨٠٪ من الدوائر، وفي هذا الصدد كان اعضاء وقيادات اللجنة واضحين معنا، واكدوا ان ٨٠٪ من الشكاوي التي تلقوها تمكنوا من معالجتها، وهي ملاحظات تتعلق بالمرشح في مركز نشاطه وحملته الانتخابية، ومدى قبول او اعاقه السلطات الادارية المحلية لذلك، واكدت اللجنة انها تلقت ما يربو علي مائتي شكوي في هذا الصدد، وفحصت، واوجدت حولا لها، واصدرت عدة توصيات وتحذيرات للاجهزة المحلية والمرشحين من اجل احترام قواعد العملية الانتخابية، خاصة فيما يتعلق باستخدام المؤسسات التعليمية والمساجد. وكانت دائما تؤكد علي ضرورة استقلال الشأن العام للدولة عن فحوي العملية الانتخابية، واكدت اللجنة علي ضرورة تحول الجهاز الاعلامي الرسمي الي مؤسسة عامة تحيد اخراج ديمقراطية الانتخابات بما يكفل حقوقا متساوية للمرشحين جميعا، وتكفينا كوفيد للجامعة العربية ان اللجنة نجحت الي حد كبير في مهمتها، وهناك امثلة علي ذلك سمعناها من ممثل الاخ المرشح نحنان، واثير الي ان هذه اللجنة ايضا تضم ممثلين للمرشحين الاربعة، وللصائل الحزبية، وافاد ممثل المرشح نحنان ان ٨٠٪ من الشكاوي تمكنا من حلها من خلال نفوذ اللجنة الابوي، لانه لم يكن لها سلطة مادية. مجرد الضغط عبر تأثير الشخصيات والمنظمات الممثلة فيها، وتواصلها مع اجهزة الدولة.

يوم الانتخاب

في اليوم الاول للانتخابات حرصنا علي ان نتأكد ان لجان الانتخابات معدة بشكل لا يسمح لامنوبي وانصار المرشحين، ولا للاجهزة الامنية، بان تتدخل .. وقد وقفنا علي ذلك بالمعينة والمشاركة في تلك العملية، وتأكدت ان اللجان الانتخابية كانت معدة بطريقة تسمح للناخب بان يؤدي صوته بحيث لا تسمح لأي طرف بان يؤثر علي الناخب منذ وصوله الي باب اللجنة وحتى التصويت، ولمسنا يوم الانتخاب ان الحضور كان كثيفا وفي مداخل اللجان، ولم تتدخل اجهزة الامن الا بالناكدة من عدم حمل الناخب لسلوح او متفجرات، وداخل اللجنة كان هناك رئيس لها ونائب رئيس، وهؤلاء تم تعيينهم من قبل المحليات والبياديات، يقوادم نظمها القانون وفق ارادات المرشحين واللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وكان اي شخص منهم عليه ملاحظات من هذه الاطراف يتم استبداله باخر، وفي اثناء الاقتراع

كان يوجد الي جانب اللجنة ممثلون عن المرشحين الاربعة، وكنا نشاهد ذلك، وحيانا كان يتم التناوب بين ممثلي اللجنة سواء من جانب سعدي او نحناح او بكروه او زروال. في بعض المواقع كان يوجد مندوبو الاربعة وفي مواقع اخري تم التناوب بينهم بالاتفاق.

وقد فتحت الصناديق امامنا في الاماكن التي راقينا فيها، وبإشراف ممثلي المرشحين وممثل اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات، وكانوا يفتحون الصندوق بحضور اول ناخب الذي كان يتولي فتح الصندوق، وكانت ملفات الصناديق موجودة مع رئيس كل لجنة ونائبه، ويتم التأكد من سلامة وخلو الصناديق من اي شيء يشوب عملية الاقتراع.

قبل الفرز

كانت مهمة الفرز علي جانب كبير من الاهمية، ولذلك حرصنا علي التواجد فيها مع باقي منظمات المراقبة وممثلي المرشحين، علما باننا كنا منتشرين كوفد للجامعة العربية في اربع وعشرين ولاية، والولايات الانتخابية كانت حوالي ثمانين واربعين ولاية، وكنت انا اراقب في العاصمة بالجزائر، ورغم ان وفد الجامعة العربية غطي نسبة قليلة من اللجان سواء في الاقتراع او الفرز فأنني ازعم ان وجود الممثلين الاخرين للمراقبة الدولية جنب الي جنب مع وفد الجامعة العربية اعطي شعورا للجهات المشرفة بان تلتزم الدقة والحد، وللمحققة فان الادارة والمرشحين والناخبين كانوا حريصين علي ذلك، بل واكثر من ذلك لقد كنا نحن الذين نحدد الممارات التي نود التوجه اليها، وكذلك نحدد طبيعة المعلومة التي نسعي من اجلها، وكانت الجهات الادارية الجزائرية تتجاوب معنا دون تدخل وهو الامر الذي اتاح لنا الكثير، وعلي سبيل المثال في مناقشتنا بشأن المرشح نحناح تقابلنا مع مدير حملته الانتخابية والمتحدث الرسمي باسمه والذي ابدي ملاحظة سجيلا في محاضرتنا وقال: «ان ساعات الارسل اعطيت للمرشح زروال اكثر مما تعطيه لنا، لكن لم نلمس ان هناك تعمدا للخروج عن الامور التي اتفقنا عليها، وهذا ما اكده ممثل المرشح زروال العقيد مصطفى الخطيب قال: « قد تكون حصلت بعض التجاوزات ولكن ذلك اربط بفسخا العملية الانتخابية، وان والاحناح التي تمر بها الجزائر قد تدفع بعض الاجهزة الادارية لامور لم تكن بإيحاء من الحكم، «وانا كفريق للجامعة العربية ناكدا من صحة ان الامور لم تكن متعمدة او مستهدفة او مخططة مطلقا.

الفرز

نعود الي عملية فرز الاصوات اغلقت الصناديق في الساعة الثامنة مساء يوم الانتخابات وشاهدنا بالمراكز التي تواجدنا فيها الاتي:

اولا: كانت مراكز الفرز، وممثلو المرشحين، ومن تواجد من المنظمات الدولية وفريق الجامعة العربية، واللجنة المستقلة للمراقبة. وتم فتح الصناديق بطريقة دقيقة، وكذلك قراءة الاصوات التي حرصنا فيها علي استبعاد اي شيء قد يعكر او يشوب نظافة الانتخابات، ولدينا بيانات موثقة بذلك، وكان احد اعضاء اللجنة يقوم برفع البطاقة الانتخابية عاليا بحيث يشاهدها الجميع، وكان الناخب يأخذ اربع صور عليها اسماء المرشحين، يختار من يريد بفرقة مغلقة بمفرده ويلقي بالثلاثة الاخرين في مكان

باللجنة، وكانت تبرز امامنا صورة الصوت. أو المرشح الذي اختاره الناخب، ويسجل اسمه في القائمة، وكانت دقيقة تماما. وشاهدت ايضا منطقية التصويت في الصناديق من خلال التوازن بين الفوارق للمرشحين الاربعة وتفاوت ذلك من لجنة الي اخرى. كما اثبت ذلك فريق الجامعة العربية. وقد راقبنا في الولايات وفق مدة اعتبارات، مثلا ولاية «ادرار» خطينا وفق الاعتبار الجغرافي بحيث تغطي شمال وجنوب وشرق وغرب الجزائر، وحرصنا ان نكون موجودين في مناطق الكثافة السكانية، وبعض المناطق التي لها خصوصية معينة مثل منطقة القبائل مثلا، وذلك حتي نتأكد من انه ليس هناك تدخل من اي جهة للضغط علي اي طرف من اطراف العملية الانتخابية.

٤٤ مراقبا و ١٠٠٠ مكتب

وفي هذا الشأن غطى فريق الجامعة العربية اكثر من الف مكتب انتخابي، من ٢٣ الف مكتب، وكان من الصعب علي ٤٤ مراقبا من الجامعة العربية تغطية كل المراكز والمكاتب الانتخابية، الا اننا حرصنا علي التواجد بما يعطي دلالة ومعني ومضمونا، كما اننا كنا نتحرك بغير علم الجهات الحكومية الجزائرية، وكنا نتنق مع وفد المراقبين من الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، واللجنة الوطنية الجزائرية، بما اتاح للجميع مع ممثلي المرشحين بتغطية كافة المكاتب وهي ٢٣ الف مكتب انتخابي. ولم يحدث اي تضارب بين كافة الوفود المراقبة، وانتهينا جميعا الي تقارير شبه متقاربة.

وخلصنا الي ان الاعداء كان بقيقا، وان مستوى الاشراف كان من الجانب المدني وليس العسكري او الحكومي، وكنا فيما نطلب من امور يتم التجارب معنا جميعا، مما اعطي مصداقية للحكم وللعملية الانتخابية، ولم يرفض احد الرقابة، كما ان الناخب الجزائري يشعر بأهمية معنوية لذلك، خاصة في الترحيب بوفد الجامعة العربية.

نساء وبربر

ابرز ما تم ليؤكد مصداقية اطراف العملية الانتخابية في الجزائر، ان الناخب الجزائري وبالات من قطاع النساء كان له دور بارز، وشاهدنا ما يكاد يميل الي ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من الناخبين نساء، اوضحت ملامسهن انهن من مختلف الاتجاهات السياسية الجزائرية، وكنا نلمس ان من لم يجد اسمه في كشوف الناخبين حريص علي ان يدخل في عراك مع المركز الرئيسي، وكان يدرج اسمه بعد التأكد من وجوده في الكشف الرئيسي القرصي. وكذلك حرصنا علي مراقبة أماكن وجود البربر الجزائريين، ولأهملنا كثافة الاقبال وسلامة العملية الانتخابية.

وزير الداخلية والقوائم

اما من القوائم وأعدادها فقد تمت بنفسي يسؤال اللجنة الوطنية المستقلة لمتابعة الانتخابات، وافادوا كما هو مسجل انهم تكدوا من سلامة ودقة قوائم الانتخابات، وذلك عبر اعدادها في الف وخمسمائة بلدية، وتمت اعادة تسجيل البيانات فيها مجددا بعد الانتخابات البرلمانية التي تمت في ١٩٩٩، وراقبت اللجنة تلك العملية يومين ثم فإن تقييمهم العام ان القوائم عكست الاتجاه الصحيح بدون مبالغة او حجب لبيانات او اضافات او ما يظن انه تلاعب ومخالفات، وهذا لا بد ان انكر واقعة مهمة، وهي

أن بعض المرشحين أثناء الحملة الانتخابية صرح أن الهيئة الانتخابية أي مجموع الناخبين حصل فيها زيادة أربعة ملايين ناخب، واعتقد البعض أن في ذلك اتجاهًا للتلاعب، وأنا شخصيًا في لقائي مع رئيس الحكومة الجزائرية طرحت هذا السؤال، وقور سماعه للسؤال لم يستفز أو يعتبر ذلك في مضمين السيادة الوطنية الجزائرية، بل بالعكس، وكان ذلك في حضور وزير الداخلية واللجنة الوطنية الحكومية، وقدموا لنا بيانات مستفاه من فحص ميداني تم اعداده من قبل الالف وخمسمائة بلدية التي اعدت القوائم ما ينفي ذلك، وكان التفسير انه خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ حدثت زيادة نتيجة للتحرك العمري للناخبين لأن الشعب الجزائري يتميز بأن ٧٠٪ منه في سن الانتخاب، الاغلبية منهم بين ١٦، ٢١ سنة، واهمية الواقعة ان الحكومة الجزائرية لم تتبرأ من السؤال، علي العكس، رحبت به وردت عليه بشكل مقنع دون التصحج بالسيادة الوطنية بل ابرأت ذمتها بجلاله.

وهنا اود ان اشير لنقاشات طويلة اجريتها مع مثلي الصحافة الاجنبية الذين حاولوا ادعاء انه لا يصح للجامعة العربية ان ترافق انتخابات تتم تحت مظلة الامن، والحقيقة ان الكثير من الجهات الاملاية كانت تريد ان يقع في الجزائر غير الذي حدث او تصوره كذلك، وانا اشهد من خلال محاضراتنا وقبينا واللجان الاخرى ان الجانب الجزائري استعد للعملية الانتخابية لمدة اكثر من سنة قبل الانتخابات، واشهد بان الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع لم يحدث اي اكره او اعتقال اي من مؤيدي وانصار ومندوبي المرشحين الاربعة، وحرصنا علي التركيز بالذات علي مرشحي المعارضة الثلاثة وهم: الشيخ حناح وسعيد سعدي، ويكروه، كما لم يحدث اي قتل او اي حادثة امنية او جروح لاي احد، والدليل علي ذلك ان الرئيس انتخب بـ ٦١٪ وتوزعت الاصوات بين المرشحين، ورغم انه تم السماح بان يدمو بعض الناخبين للمقاطعة، فإن نسبة الحضور كانت ٧٤٪.

ولم يشكك او يشك احد من المرشحين الاربعة او يطعن اي من انتصارهم في النتائج، وفي مؤتمراتهم اكادوا علي ذلك، والحقيقة ان النتائج عكست موازين القوى الجزائرية، فالشيخ حناح يحوز من القائمة الانتخابية اكثر من ٢ مليون ناخب، وآخر مثل بكروه يحصل علي اربعمائة الف صوت وهو مثقف مستقل، هذا يشكل قيمة تاريخية علي المستوى الجعدي.

خاتمة

وهكذا .. وبعد ان تناولنا بالوجد والتحليل الانتخابات العربية الثلاث التي تمت في عام ١٩٩٥، الفلسطينية، والمصرية والجزائرية، نستخلص ما يلي :

- ١ - الدور الإيجابي الذي لعبته لجان الرقابة المحلية.
- ٢ - تعظيم الدور المؤثر للرقابة الدولية في الانتخابات الفلسطينية، والجزائرية.
- ٣ - وهم التماهي مع قضية الرقابة الدولية على أنها تدخل في أعمال السيادة.
- ٤ - إن نزاهة العملية الانتخابية، وبمقارنتها كانت السبيل الأساسي للخروج من الأزمة في الجزائر، كما أكدت صدقية ارهاصات الدولة الأمل في فلسطين.
- ٥ - لم تعد الانتخابات وتداول السلطة أداة للتغيير .. فحسب، بل ركيزة من ركائز الاستقرار المجتمعي والسياسي.

المرأة العربية تكون... أو لا تكون؟

ايڤيت فايز

تبلغ مساحة الوطن العربي ١٣,٥ مليون كم^٢ (١/١٠ من اليابسة)، في حين تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ٩,٢ مليون كم^٢، إلا أن الوطن العربي لا يزرع سوى ٤٧٣ ألف كم^٢، ولذلك فهو يحتاج إلى استيراد نصف حاجة من القمح، ٧٥٪ من حاجياته من المواد الغذائية كالزيت والسكر والزبدة واللحم.

ويتفاوت عدد سكان الوطن العربي من قطر إلى آخر، فمصر تشكل ٢٦٪ من عدد السكان، وبلدان المغرب العربي ٢٠٪، وقطر والبحرين ٢٪. كما أن معدل الذكورة ليمتد واحداً في الدول العربية، وإن كان هذا المعدل يصل إلى حد التساوي مع معدل الإناث في جملة الوطن العربي ١٠,١,٦ ذكور إلى ١٠,٠ إناث، وهذا يحمل على الاستنتاج أن الحجم العددي للنساء العربيات أقل به ١,٦ من الرجال، تنتقل إلى الأمية والتي تبلغ ٨٦٪ في مجمل البلدان العربية، وبالطبع تتباين من قطر إلى آخر فهي ٩٠٪ في موريتانيا، ٦٠٪ في مصر، ٣٠,٧٪ في الكويت، إلا أن الأمية بين الرجال والإناث متساوية بواقع ٥٠٪ لكل منهما.

مما سبق تتضح أهمية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي، ونكتشف أن المرأة العربية تكاد تشكل ٥٠٪ من الفعل العربي، ولا تقل تعليمياً من الرجال، فهل تتمتع بنفس الدور في خريطة العمل ؟

والإحصائيات الرسمية لمنظمة العمل العربي تشير إلى دخول أعداد كبيرة نسبياً من النساء إلى ميادين العمل غير الزراعي، أعمارهن تقل من ٢٥ سنة، حيث تصل إلى ١٠,٩٪، وتتنوع أغلبيتهم في ميدان صناعة النسيج وقطاع الخدمات، وهكذا يتضح لنا أن هناك ارتباطاً بين التصنيع وإنشاء المصانع وبين نمو عدد النساء العاملات من جهة، وبين توسع سوق الخدمات وتفرعه، فيترافق وصول أعداد متزايدة من النساء إلى سن العمل (١٨ - ٢٠ سنة حسب قانون العمل في كل قطر)، مع إنشاء هذه المرافق، وميل أصحابها إلى إعطاء أجور متدنية للفتيات في هذا السن. متقلبين على مفضض لعدم توفر البديل، فهذه الظاهرة تعتبر نتيجة لبقاء مصالح أرباب العمل مع حاجة الفتيات من الفئات الاجتماعية الدنيا للحصول على الأجر مهما كان قدره. لذلك تصبغ ظاهرة ثانية تتشكل في أن نسبة تشغيل الفتيات في صناعة النسيج وقطاع الخدمات أخذت في الإرتفاع. وهذا ما يفسر أن النسبة الكبرى للفتيات المشتغلات

تتركز في فئة الأعمال ١٨ - ٢٥ سنة. أما في فئة الأعمار التالية ٢٦ - ٤٤ سنة فإن نسبة المشتغلات تنخفض لتصل إلى ٢٥,٣٪. ولعل ذلك يعود إلى قناعة المرأة بدورها كربة منزل معطوفاً على الخلل في البنية الاقتصادية حيث لا تتوفر الفرص الكافية للعمل للجنسين، وعدم توفير الخدمات اللازمة للمرأة العاملة المتزوجة لمساعدتها في رعاية الأطفال وتحسين ظروف العناية بهم وتربيتهم في الوقت المتبقى لها بعد دوام العمل. أما نسبة العاملات بين ٤٥,٦٤٪ عاماً فتتخفّض إلى ١٢,٥٪، وليس ذلك بمستغرب حيث لا تستمر في العمل إلى هذا السن إلا من اعتادت عليه، ولما كانت غالبية النساء من الجيل السابق لم تزاوّل العمل خارج المنزل فإن النسبة المذكورة تظل من تبقى في ميدان العمل من الجيل المذكور، ولا تغيب من نتائج الأبحاث الميدانية مثل (د/ دره محفوظ المرأة العاملة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية)، (مشاركة المرأة في الحياة العامة في سوريا، د/ نبيلة الرزاز) ظاهرة عمل الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٤,٧ سنة كخدمات في المنازل أو في ورش الصناعات التقليدية، وتصل نسبة هؤلاء إلى ٢,٠٪ من قوة العمل، وهذا يعكس ظلماً اجتماعياً يقع عليهن. فقد كان من الأحرى أن يكن على مقاعد الدراسة، فلا القدرة الجسدية أو الذهنية مندهن قد نهضت بعد.

أما من توزيع النساء العاملات حسب الوضع العائلي فتختص في دراسة الطاقات الصناعية العربية (د/ زهير حبيب، د/ عباس مكي)، فنجد أن نسب توزع النساء العاملات حسب الوضع العائلي تختلف من قطر إلى قطر، ويمكن تصنيف الأقطار العربية ضمن ثلاث فئات في هذا المجال هم:

الفئة الأولى:

تشجع عمل العازبات وتتكون من لبنان، والكويت، وتونس، والأردن، ومصر، وسوريا.

الفئة الثانية:

تشجع عمل الأرامل والمطلقات وتتكون من دول المغرب العربي عامة.

أما الفئة الثالثة:

لا تشجع عمل المرأة خارج المنزل أصلاً وتتكون من باقي الدول العربية.

ويتمخض من هذا التصنيف أنه يكاد يكون متفقاً عليه الموقف السلبي من عمل المرأة المتزوجة، حيث تؤكد د/ نبيلة الرزاز في بحثها المذكور أن نسبة عمل المرأة (العازبة) في الوطن العربي ١٨,٦٪، ١٦٪ للمطلقات، ٨,٩٪ للأرامل مقابل ٥,٥٪ للمتزوجات، ونرى الدراسة أن هذا الموقف الاجتماعي يتعلق بموقف الدين الإسلامي من عمل المرأة خارج المنزل، وأولوية حق الزوج في حصوله على نشاط زوجته وتوفيره للمنزل وللأبناء، بالإضافة إلى أن هناك عقبات اجتماعية لا تزال تحول دون إقبال النساء على العمل خارج المنزل، منها أن طبيعة العمل المنزلي مضاعفة في بلادنا، وعدم توفر دور الصيانة، بالإضافة إلى ذلك كله - ولعل الأهم - هو التوزيع التقليدي للعمل في الأسرة حيث أخذ الرجال مسئولية العمل الذي يدر دخلاً خارج المنزل، وأخذت المرأة العمل الرعائي والخدماتي لأفراد الأسرة داخل المنزل. وكان من

نتيجة ذلك انسحاب النساء من العمل المهنى بعد الزواج. ولذلك نجد في معظم قوانين العمل وحتى في عقود العمل العربية الخاصة بفقرات ومواد تخص على إطاء المرأة الحق في ترك العمل بعد الزواج إذا أرادت.

ابن خلدون والمرأة العربية

إلا أن هناك سموة نسائية عربية، تقابل بتحجيم من صناع القرار أو قادة الحركات الحزبية، ولكن ذلك لم ينف إرادة المرأة المستقلة، ففي الكويت لازالت النسوة يجمعن التوقيعات من أجل انتزاع حق الترشيح والانتخاب، وفي البحرين استبعدت من الجامعة د. / منيرة فخرو بعد أن تضامنت مع انتفاضة الشعب البحريني الأخيرة، وفي اليمن تمكنت المرأة اليمنية من أن تمثل يناهيتين في مجلس الشعب اليمني رغم قسوة الواقع، والحرب الأهلية، ثم نائبتان بالصرب، كما شهدت الانتخابات اللبنانية الأردنية والمصرية، والفلسطينية تمثيل النساء في البرلمانات العربية.

ولعب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية دوراً هاماً في دعم المرأة المصرية العربية عبر أنشطته التالية :

في مصر وحدها خلال السنتين الأخيرتين مقدت ثلاث مؤتمرات من المرأة، الأول مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين في يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية السيدة سوزان مبارك، والثاني مؤتمر المرأة في الحياة العامة المصرية في يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وأخيراً مؤتمر المرأة العربية والتمويل الديمقراطي في الوطن العربي في يونيو ١٩٩٥، بخلاف ورش العمل الكثيرة للاستعداد لمؤتمر بكين. وهذا يدل على دلالة واضحة على اهتمام المجتمع المصري علي المستويين الحكومي وغير الحكومي بقضية المرأة ، فلقد أن الأوان لتصنيفه الشواش المتعلقة بالمرأة كافة، والتي تعوق مشاركتها الفعلية في بناء المجتمع المصري والمجتمع العالمي. وفي الموضوع عرض لتلك المؤتمرات الثلاثة، وعرض لبعض نقاط تقرير مصر المقدم لمؤتمر بكين.

مؤتمر المرأة المصرية تحديات القرن الحادي والعشرين

عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ تحت رعاية السيدة سوزان مبارك رئيسة الجمهورية. ودار المؤتمر حول أربعة محاور. الأول مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، والمحور الثاني يتناول مشاركة المرأة في مجالات التنمية، والمحور الثالث يدور حول التخطيط العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي، والمحور الرابع يركز علي القضايا التي تعوق تقدم المرأة. وقد افتتحت المؤتمر السيدة سوزان مبارك التي أكدت أن المرأة منصر أساسي في تغيير المجتمع، وطرحت المحاور لمقعد هذا المؤتمر، بعض التساؤلات حول وضع المرأة المصرية، وأشار الدكتور مفيد شهاب إلى المحاور والمستقبل، ولكن دور الأم في تشكيل الإدراك السياسي للنظف، ودور المرأة في الحركة الوطنية المصرية، وتشارك المرأة في المؤسسة التشريعية وفي التشكيل الوزاري الحالي بوزيرين وفي السلك الدبلوماسي والأحزاب السياسية وال نقابات العمالية. ورغم ذلك ، تظل

هناك معوقات تعترض تعميق تلك المشاركة، منها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وضعف التنسيق بين المنظمات النسائية، ومن هنا لابد من تدخل الدولة حتى ترسخ مشاركة المرأة. وينتقل الحديث إلى الدكتورة فرخندة حسن حيث تحدثت عن مشاركة المرأة في مجالات التنمية، وفي هذا الخصوص فلا يمكن ارتفاع المجتمع المصري إلا بجهود الرجل والمرأة معاً- وهناك مشاريع تنموية تستوجب أعداداً قليلة من النساء لا تتناسب وتعدادهن. والمرأة المصرية قادرة على التصدي لجهود التنمية في الحاضر ولتحدياتها في المستقبل، وهي قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الصغار وتساهم بصورة فعالة لا يمكن الاستهانة بها في بعض المجالات، وتساهم المرأة في بناء جيل قادر على تحمل أعباء التنمية، وإيضا تنمية المجتمع من خلال العمل التطوعي، وتشارك المرأة في كل الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وتعمل في كافة القطاعات ووحدات الإنتاج بكل تخصصاتها بدرجات متفاوتة، وتناولت الدكتورة ليلي تكلأ القضايا التي تعوق تقدم المرأة، فأشارت إلى مصادر المعوقات كثيرة، منها أننا كثيرا ما نتعامل مع نصف الحقيقة فنفسر الأمور تفسيراً مبتوراً غير متكامل، وأننا كثيرا ما نتجاهل أسس المجتمع السليم، ولنجاح التصدي لتلك المعوقات لابد من تحرير المرأة والرجل معا، واستكمال البنية الأساسية للحرية والمساواة، ولابد من خطة إدارية علمية وعملية.

وفي إطار المصدر الأول المتعلق بمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، تمت مناقشة قضايا عديدة، مثل المرأة المصرية في المجالس النيابية، والأحزاب السياسية وفي الوظائف الإدارية العليا بالدولة وفي مجالس إدارات الشركات والنقابات العمالية والمهنية، والمجور الثاني بعنوان «مشاركة - المرأة في مجالات التنمية، أثرت فيه العديد من الموضوعات مثل مشاركة المرأة المصرية في العملية التعليمية في قطاع الصحة والبحث العلمي، وفي قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع النقل والمراميل وقطاع البنوك والإعلام وقطاع القوات المسلحة، أما المجور الثالث فقد ناقش تحت عنوان «التخطيط العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي» عدة موضوعات منها المرأة نصف الثروة البشرية، والآليات التي تتيح التقدم للمرأة في المنظمات غير الحكومية والمرأة في التشريعات المصرية، والآثار الاقتصادية لعمل المرأة الرسمي وغير الرسمي. وأخيراً فقد تناول المجور الرابع القضايا التي تعوق تقدم المرأة، وتتمثل في الأمية والتقاليد والأعراف والعادات، وعدم الوعي بين النساء بالحقوق الممنوحة، وأختتم المؤتمر بكلمة للسيدة سوزان مبارك، أشارت فيها إلى عدة توصيات، منها أهمية مشاركة المرأة في واقع الحياة السياسية المصرية وضرورة السعي لتغيير التشريعات التي تفرق بين الرجل والمرأة، وأهمية تدريب النساء للتغلب على كافة العقبات، ومواجهة الأمية بين الفتيات.

المرأة في الحياة العامة المصرية

صدر كتاب من مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، تحت عنوان «المرأة في الحياة العامة المصرية» وهو عبارة عن دراسة تحليلية لشهادات المشاركات في الحياة البرلمانية والنقابية في مصر وكانت نتيجة ندوة عقدها المركز في يونيو ١٩٩٤، وأشار الدكتور سعد الدين إبراهيم في البداية بأن

المرأة المصرية تمثل كتيبة الاقتحام الأولى في معركة التقدم في القرن الحادي والعشرين، وهي في الوقت نفسه تمثل خط الدفاع الأخير في حماية ثراث الدولة المدنية الحديثة ضد قوى التخلف والاطلام، وصدقت اللفتة التي رفعها نساء مصر أمام مبنى البرلمان ١٩٧٤: «علموا بفاتكم، احترموا حقوق نسائكم، المرأة مقياس رقى الأمة»، ودار الكتاب حول تحليل السيرة الذاتية لأربعة ومشربين من البرلمانيات والنقابيات المصريات ذلك من خلال عدة محاور، الأول يتعلق بالخلفية الاجتماعية – السياسية، والثاني يتناول التجارب الانتخابية العامة، والثالث ينور حول أداء المرأة في المجالس المنتخبة، والرابع يعالج علاقة المرأة بالأحزاب والقوى السياسية، والخامس يركز على المخاطر التي تهدد مشاركة المرأة في العمل العام، أخيرا نصائح المشاركات للمرأة من أجل توسيع وتعميم مشاركة المرأة في العمل العام. ووصلت الدراسة إلى أن جميع المعوقات التي تواجه المرأة ليس من المستحيل اقتحامها، ثم أن المجتمع ينظر إلى المرأة التي تنجح باعتبارها امرأة استثنائية، بالإضافة إلى أن المرأة التي تنجح عليها أن تحافظ على التقاليد والعادات الخاصة بالمرأة، والنظرة للمرأة لا يجب أن تكون عداثية، وأخيرا إن الحقوق لا تمنح ولكنها تؤخذ بالنضال والكفاح.

وتم الإشارة في الكتاب إلى توصيات ندوة المرأة التي تمخض عنها الكتاب ومنها: إقامة هيئة نسائية مدنية مستقلة دعما للمرأة وتشجيعها لها في مجال المشاركة السياسية العامة، وتطوير الآليات قيد النساء في الجداول الانتخابية، أهمية دور وسائل الإعلام في توعية وتدريب المرأة، بالإضافة إلى مسئولية الدولة من مراجعة صورة المرأة في كافة قنوات وسائل الإعلام، وضرورة مكافحة الأمية بشكل جاد، والمطالبة بتصدى كافة مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين للتيارات المناهضة للمرأة.

تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمي

الرابع للمرأة بـ ١٩٩٥

زاد التحرك في عام ١٩٩٥ من أجل قضية المرأة المصرية من قبل الحكومة والجمعيات الأهلية، حيث تعددت ملامح الاهتمام بالمرأة في شكل التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وتكوين هيئات تدفع بقضية المرأة للأمام، والبرامج المتعددة لرفع مستوى المرأة والنهوض بها، بالإضافة إلى تزايد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة، وهذه الملامح تؤكد وتنسق مع ما نص عليه الدستور في مادته ١٠٤ التي حظرت أي تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو اللون.

يتضمن التقرير عن المرأة المصرية مراجعة وتقييم لواقع المرأة المصرية في بداية الثمانينات والتغيرات التي طرأت منذ ذلك التاريخ إلى الآن، كما يتناول الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة. ويتميز التقرير أيضا بالفقر وأثره على المرأة، ويشير التقرير إلى درجة المساواة في مجالات التعليم والصحة والعمل بين الرجل والمرأة، وأخيرا تقييم الدم الدولي في مختلف مجالات تنمية المرأة بالإضافة إلى الأهداف والاستراتيجيات التي تستهدف تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

المحور الأول يدور حول مراجعة وتقييم وضع المرأة المصرية منذ بداية الثمانينات، وفي هذا الخصوص فقد صدرت عدة قرارات لصالح المرأة في عام ١٩٧٩ من قبل رئيس الجمهورية مثل قرار ٤٤ لسنة ١٩٧٩، ورقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩، وقد أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٩٧٧ الإدارة العامة لشئون المرأة، مع ذلك فقد كانت هناك عقبات تتعلق بسياسة القيم التقليدية وقلة البرامج التي تهتم بالنهوض بالمرأة وكثرة البرامج التي تحول دون النهوض بوضع المرأة المصرية، ومع ذلك استمرت مسيرة التقدم، وتمثل ذلك في المشاركة بالسلطة وفي مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات في المجالس النيابية والعمل الدبلوماسي وغيرها، وتحتل مكانا معقولا في مراكز القيادة.

ومن ناحية أخرى تعدد الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدم المرأة، ومنها المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي أنشئ في ١٩٨٨، واللجنة القومية للمرأة التي أنشئت عام ١٩٧٨، ووزارة السكان والأسرة التي أنشئت عام ١٩٩٢، وهناك إدارات للمرأة تابعة للوزارات والأجهزة الحكومية، والإدارة العامة للأسرة والطفولة والإدارة العامة للأسر المنتجة، ووحدة السياسة والتنسيق لنشاط المرأة في الإدارة التابعة لوزارة الصحة، وشعبة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالإضافة إلى تلك المؤسسات الحكومية، هناك منظمات غير حكومية عديدة تعمل في مجال النهوض بالمرأة المصرية.

-ومن جهة ثالثة أثار التقرير مسألة الوعي والالتزام بحقوق المرأة، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور والقوانين المختلفة التي أكدت على المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز على أساس الجنس، إلا أن هناك تمييزا في قانون الجنسية حيث تنقرر الجنسية المصرية لأبناء المصري بصرف النظر عن جنسية الأم، في حين أن أبناء المصرية لا يتمتعون بهذه الجنسية إذا كان الآباء غير مصريين، كذلك نظم الجوازات لا تتيح للمرأة المصرية المتزوجة استخراج جواز السفر إلا بموافقة الزوج.

بالإضافة إلى ذلك يعالج التقرير قضية الفقر وأثرها على وضع المرأة، وفي هذا الإطار فالمعروف أن النساء يعانين بتسبة أكبر من أثار الفقر خاصة النساء المعيلات لأسرهن، ويقدّر دليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٢ نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في مصر في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٩ بحوالي ٢٢٪، وترتفع هذه النسبة في الريف إلى ٢٥٪ بينما تقل في الحضر إلى ٢١٪.

وأخيرا يتناول قضية تمكين المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل وغيرها. فعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على المساواة الكاملة بين الجنسين في التعليم، فإنه من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة انتشار الأمية، ومع ذلك هناك مؤشرات تدل على ارتفاع نسبة الإناث في مراحل التعليم المختلفة خلال السنوات السبع الأخيرة، أما عن الصحة، فهناك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ويصاحب ذلك ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وهذا يرتبط بارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وهذا يرتبط بارتفاع معدلات الخصوبة وتكرار الحمل والولادة والعهد الكبير للأطفال مما يؤدي

إلى انخفاض رعاية الأم والأسرة لكل طفل على حدة. ومع ذلك فهناك تحسن ملحوظ في انخفاض معدل الخصوبة للجهود المبذولة في تنظيم الأسرة واستخدام النشاء لموانع الحمل. وبخصوص العمل، من خلال إحصاءات ١٩٨٦، تمثل نسبة النشاء إلى إقصائها في قطاع الخدمات (حوالي ٢٦٪) وفي قطاع التمويل والتشييد والبناء وخدمات الأعمال (٨٧٪) من إجمالي العاملين في كل قطاع على حدة. أما باقي القطاعات فتتقل نسبة النساء عن ٨٠٪ من إجمالي العاملين. ومع ذلك فحوالي ثلثي مساهمات النساء الاقتصادية غير مدفوعة الأجر.

أما المحور الثاني للتقرير فيدور حول مراجعة وتقييم الدعم الدولي، وفي هذا الإطار تهتم الحكومة المصرية بالمشاركة الإيجابية في مجالات التعاون الدولي ومنها مجال المرأة. والدليل على ذلك، اشتراك مصر رسمياً في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية حول المرأة، واشتراك مصر في التوقيع والتصديق على اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، بالإضافة إلى ذلك فقد ركزت الحكومة على مجالات التخزون الفني والمساعدات الدولية في أرساء كثير من البرامج للنهوض بالمرأة. مثل مشروع محو أمية الإناث ومشروع بحث تقويم نظام المعلومات ووسائل الاتصال وصحة الطفل والأم في المناطق الحضرية المعدومة، ودراسة السياسة الاجتماعية والأسر الفقيرة، ومشروع الولاية وتنمية الطفل، ومشروع الرائدات الاجتماعية والأندية النسائية، ومشروعات تنمية المرأة الريفية ومركز توثيق ومعلومات المرأة، وغيرها.

والمحور الثالث والاخير يعالج الاستراتيجيات المصرية لحركة المرأة، وهذه الاستراتيجيات تنطلق من واقع إمكانيات زاهرة بالحياة، حيث فاعلية المرأة المصرية بلغت درجة لا يمكن الرجوع عنها، والمناخ الاجتماعي العام يتقبل ذلك بل يدفعه قدماً للامام، حيث تقف الدولة عنصراً حافزاً ومشجعاً على التقدم، وهي تنطلق نحو أهداف محددة، ترتبط بالتحديات التي يواجهها المجتمع المصري في مجموعة، ومن ثم فإن انطلاقها يسير وفقاً لآليات محددة مثل اللجنة القومية للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة السكان وشؤون الأسرة ووزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

على مدى يومي ٢٠٧/٣/١٩٩٥، عقدت بالقاهرة ندوة المرأة العربية والتحول الديمقراطي، التي نظمتها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، حيث قدمت عشرين شهادة من برلمانيات ونقابيات عربيات منتخبات في سبعة أقطار عربية هي (المغرب، تونس، السودان، لبنان، الأردن، اليمن، مصر) وهي البلدان الوحيدة التي تعطي نساتيرها وقوانينها حالياً للمرأة حقوقها السياسية، وقد أجريت بالفعل انتخابات تنافسية تعددية، وقد نوقشت هذه الشهادات بواسطة أكثر من مائة مشارك في الندوة من اثني عشر قطراً عربياً.

انتهت الندوة اعمالها بعد ان شهدت ثلاثة جلسات، غير الافتتاح. حيث اكد د. سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس ابناء مركز ابن خلدون للدراسات الانثائية في جلسة الافتتاح، أن فكرة الندوة هي توسيع، واستكمال، وتعميق مسيرة فكرية بدأت من العام الماضي ١٩٩٤، حيث طرحت المرأة المصرية خبرات مسيرتها في المشاركة بالعمل العام عبر ثلاثين شهادة، لامرأة تشارك بالعمل العام، واهاف أن اهداف اللقاء، بخلاف المتابعة، والتواصل، هو أن نسمع خبرات، وتجارب النساء العربيات.

وفي جلسة العمل الاولى، التي حملت عنوان: «اهواء علي التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية»، وترأسها د. ملوى شعراوي جمعة، استاذ العلوم السياسية بالجامعة الامريكية، قدمت في الجلسة شهادتان أحدهما، من النائبة اللبنانية بهية الحريري، والاخرى من الرائدة المصرية د. نوال السعداوي، وقد عقبته عليهن من مصر النائبة الصحفية فريدة النقاش رئيس اتحاد النساء التقدمي لحزب التجمع، والنائبة ليلى حسن .

وعلق علي الشهادتين عشرون متحدثا من مصر، واليمن، وتونس، والاردن، منهم أربعة رجال، وستة عشر سيدة.

وكانت القضية الرئيسية التي طرحت في النقاش، هي جدل العلاقة بين التنشئة الاجتماعية في الاسرة، والمجتمع، حيث رأي البعض أن الاولوية للاسرة، في حين رأي البعض الاخر ان نبدأ بالاصلاح الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمجتمع كطريق لتحرير الاسرة، وطرحت في الندوة توصيتان، الاولى من لبنان وهي: ضرورة الدعم والتضامن مع المرأة اللبنانية في جنوب لبنان سواء التي تقاوم الاحتلال، او التي في سجون عملاء اسرائيل بالجنوب المحتل.

والتوصية الثانية من مصر وتطالب بـ

ضرورة دعم الصحفيين والصحفيات المصريات في مواجهة التعديلات الأخيرة في قانون الاجراءات الجنائية التي منعت حرية الصحافة، والصحفيين.

وفي جلسة العمل الثانية، حول تجارب المشاركة الميكرة من العمل العام، برئاسة النائبة اللبنانية مها الخوري، تحدثت النائبات، حبيبة المصعبي من تونس، وخولة شرف من اليمن، وعلقت عليهن من مصر هبة شرف، وأمينة النقاش.

وشهدت المناقشة سبع عشرة مداخلة، من لبنان، ومصر، واليمن، والاردن، اربعة منهم رجال، وثلاثة عشر سيدة.

وكانت القضية الاساسية التي طرحت في النقاش، هي ان تلك التجارب التي طرحت في الجلسة، لا ان يمكن تعميمها لأنها تمثل اقلية، وليست اغلبية علي الصعيد العربي العام، كذلك فهي تعكس صعوبات لكفاح ضد صعوبات غير موجودة الآن. كما طرح في النقاش هل من الأسهل وصول المرأة للقيادات العليا النقابية، او النيابية من طريق الحكم؟ او المعارضة؟ وامتد الخلاف حول ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة في الانتخابات النيابية أو لا؟

وطرحت توصيات حول ضرورة دراسة حالات العمل العام المبكر لبعض النساء اللاتي بدأن، ولم يستكملن الطريق، وتوصية أخرى حول ضرورة دراسة البرامج الانتخابية التي قادت هؤلاء النسوة الي مقاعد البرلمانات العربية.

وفي جلسة العمل الثالثة، والاطيرة، والتي كان عنوانها:

التجارب الانتخابية العامة البرلمانية، والنقابية، تحدثت الناشئة توجان الفيصل من الاردن، ود، لطيفة بناني من المغرب، وترأست الجلسة شاذلية بوخطينة من تونس، وعقبت عليهن من مصر الناشئة الصحفية أمينة شفيق، والناشئة بثينة الطويل

وشهدت المناقشة سبع عشرة مداخلة من الاردن، ومصر، وتونس، ستة من الرجال، واحدي مشر سيدة .

وركانت القضية الرئيسية التي تناولها النقاش، هل يمكن تكرار مثل هذه الممارك في الريف العربي؟ وهل نجاح توجان الفيصل، ود، لطيفة بناني كان في مواجهة التيار الاصولي؟ وطرح ايضا تحليل الدروس المستفادة من الممركتين، واهمية ضرورة التدقيق في قراءة الواقع، وقد اوصت الكثير المتحدثات باهمية دم الاحزاب للمرأة في الترشيح والانتخاب، والتصدي للتزوير بكافة السبل. وقد اتخذت الدوة مة توصيات منها :

١ - إدانة الاعتداءات المتكررة علي جنوب أبناء لبنان، ونهبها للاراضي الفلسطينية، وقهرها للشعب الفلسطيني، وتمنتها حد عودة اللاجئين الفلسطينيين الي وطنهم.

٢ - العمل من أجل دعم صمود المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني المحتل، وممارسة الجهود علي المستويات كافة لاطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، نساء ورجالا لدى القوات الموالية للاحتلال الصهيوني.

٣ - العمل علي رفع الحصار المفروض علي الشعبين العربيين في العراق وليبيا، والذي تقع النساء والاطفال في مقدمة ضحاياه.

٤ - العمل علي تعبئة المنظمات النسائية العالمية لممارسة ضغوط متواصله من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، وحمل المجتمع الدولي علي التوقف عن التمييز في معاملة الاطراف المختلفة في الصراعات التي تشهدها بعض بقاع العالم.

٥ - دعوة الحكومات العربية الي نبذ الخلافات، وتحقيق مصالحة عربية يتمكن معها العرب من توحيد وتدعيم مواقفهم في مواجهة الاطماع الصهيونية في الحصول علي الارض والسلام معا.

٦ - استنكار العدوان الصربي المتواصل والمتعنث علي شعب البوسنة والهرسك، وكذا العدوان الروسي علي شعب الشيشان، اللذين يذهب بسببهما تيار مستمر من الضحايا من النساء والاطفال والمسنين، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ موقف حاسم لوضع نهاية لهذا العدوان.

٧ - المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين سجناء الرأي والضمير في جميع البلدان العربية كي نطالب بوقف كل الصراعات والنزاعات المسلحة وقفل بؤر الفتن الداخلية والخارجية اي العربية العربية - ودول الجوار .

٨ - مطالبة مركز ابن خلدون بأن يقوم بأعمال السكرتارية المؤقتة لمتابعة توصيات هذه الندوة، وخاصة تلك المتعلقة بتأسيس هيئة دعم الناخبات العربيات، ورابطة البرلمانيات العربيات؛ وتنظيم ندوات دورية مشابهة لهذه الندوة حول بعض القضايا الحيوية التي لم يسمح الوقت بتناولها تفصيلاً.

٩ - مطالبة مركز ابن خلدون بالاهتمام بالدراسات والبحوث عن ظروف الحياة اليومية للمرأة، وأنماط سلوكها، وسلوك المحيطين بها سواء في مجال العمل أو المحيط العائلي والاجتماعي.

١٠ -حث منظمات المجتمع المدني، علي الدعوة والعمل من أجل تمكين الأجيال الجديدة من الشباب والشباب لخوض الحياة العامة والترشيح للمجالس التمثيلية .

١١ - مطالبة مركز ابن خلدون بالدعوة لعقد ندوة عن موضوع «المصادر الدينية والمصادر الثقافية الأخرى في تشريعات الحقوق المدنية والشخصية بالوطن العربي».

١٢ - حث القوى السياسية - بما فيها الأحزاب الحاكمة - على تبني دعوة هيئات دولية محايدة لارسال فرق مراقبة الانتخابات في الاقطار العربية، همنافاً لنزاهتها، وإغلاق الأبواب علي مغلطات الطعون الداخلية والخارجية علي أمانة هذه الانتخابات.

المشهد العربي الراهن

- نظرة كلية -

سامح فوزي

منذ انتهاء حرب الخليج بالشكل المعروف والأوضاع السياسية العربية أصابها الجمود والرتابة وزالت من داخلها بذور التغيير. فالأحداث والطقوس السياسية العربية تسير في رتابة أكثر مما عرف عنها في السابق، وأيام العرب تتناسخ بشكل درامي حتى يصل القول حقاً «ما اضبه الليل بالبحارحة»، وكل الأحداث والتطورات التي تحمل مسمى التغيير هي في الواقع ضرورية لخدمة بقاء الأوضاع المتجمدة. وحتى إن جاء إيقاع التغيير بشكل مباغت فإنه سرعان ما تتضح معالمه وتتكشف أهدافه. ولذا فدراسة الأحوال السياسية لعام ١٩٩٥ يشبه في وجوه كثيرة كافة الدراسات التي تناولت الأحوال السياسية للأعوام السابقة، والغريب أن الرتابة السياسية العربية - إن صنع التعبير - لا تواكب بأي شكل من الأشكال، الإيقاع المتسارع في أحوال منطقة الشرق الأوسط. وكان ساسة الأقطار العربية - وربما شعوبها - اختاروا لأنفسهم أن يكونوا «مفعولين بهم» وليسوا «فاعلين» واستكانوا إلى دور «المتلقين» ليس فقط للمعونة وللجهات السياسية، بل أيضاً لمصياغات المستقبل.

فالأحوال السياسية العربية نستطيع تصنيفها في ثلاثة محاور متكاملة مترابطة، يسلم كل منها الآخر في تلازم عجيب، أولها انهيار التكتلات الإقليمية، وتفسخ فكرة التلاقي الإقليمي كمقدمة للإتحاد العربي الشامل. وهذا التدهار ليس ناتجاً عن غلبة المشروع الخاص «للدولة القومية» في العالم العربي بقدر ما هو ناتج عن غياب أي مشروع أو رؤية مستقبلية، والدليل هو تفاقم الخلافات بين الأقطار العربية لأسباب موضوعية في أوقات قليلة ولأسباب ذاتية في معظم الأحيان. وهذه الخلافات رغم بساطتها السياسية حسبها هو معلن من أسباب إلا أن القيادات العربية سارت بهذه الخلافات في نفق مظلم وحسمتها بنظرية «المباراة الصفراء»، وهو ما يعني انتفاء إمكانية التلاقي المشترك على حل هذه الخلافات، ونتيجة لغياب الرؤية الإقليمية المشتركة كبديل مرهلي عن غياب الرؤية العربية الشاملة، وأيضاً لتفشي النزاعات والخلافات العربية - العربية، بشكل غير مصبوق، أصبحت القيادات العربية خالية الوفاض في ترتيبات الشرق أوسطية، التي عكست مشاوراتها - حتى على المستوى المعلن - حالة غموض الغايات والتشتت بين الأقطار العربية المعنية بذلك.

استمرار التداعى الإقليمي

مُثل عام ١٩٩٥ - كما كان متوقعاً - مشهداً لاستمرار مسلسل التداعى للتكتلات الإقليمية التي نشأت فى الثمانينات وتدادت أو تعثرت فى التسعينيات. ورغم أن خبرة التعاون الأوروبى أو تجربة الاسيان هما مؤشران مهمان للدليل على فكرتى التراكمية والتدرجية فى بناء أسس التعاون الإقليمى، إلا أن التكوينات الإقليمية العربية حملت منذ ميلادها بذور فنائها.

فقد نشأ مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ كتجمع يضم دول الخليج النفطية ويستوعب فى منطوقته العراق لأسباب ديمغرافية وقبلية وسياسية. وقد ولد هذا الاتحاد فى ظروف أزمة حرب الخليج الأولى التى نشبت بين العراق وإيران. وشهد المجلس عبر مسيرته تقلص ارتباطاته مع سائر الأقطار العربية وتحوله إلى مجلس للأغنياء يريد الإنعزال كلية عن مجتمع الفقراء. إلى أن جاءت أزمة الخليج الثانية ورضعت حرج عشرة فى سبيل استمرارية فعالية هذا الاتحاد. فقد عجز عن توفير الأمن لأعضائه ووجد نفسه عاجزاً بما له من امكانات مالية ضخمة عن حل النزاع العراقى - الكويتى. واخفق أيضاً فى إيجاد حل لمشكلة الحدود بين قطر والبحرين، مما أدى إلى «تدويل المشكلة» بعرضها على محكمة العدل الدولية. ويبدو حالياً اختلاف التوجهات السياسية بين أقطار الخليجية، إذ جمدت قطر أعمالها داخل المجلس وقد ردت دول الخليج الأخرى باستضافة أمير قطر المخلوع الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني. ويتريد أن قطر تريد الاندفاع بقوة نحو إقامة علاقات مع اسرائيل، وهو أمر مازالت دول الخليج الأخرى تسير فى سهيل اتعامة بخطوات وثيدة، حرصاً على الشكل العام فى ظروف تعثر المسار السورى - الاسرائيلى. وحتى الآن تتزايد الخلافات بين أقطار الخليج بخصوص قضية مستقبل العراق والمصالحة العربية. إذ يمكن رصد اثنتين من الدوائر الخليجية احدهما دائرة سعودية كويتية لم تلن لها قناة لإحداث مصالحة، وأخرى إماراتية عمانية ترى أن الزمن الذى مضى كفى ليطى صفحة الماضى، خاصة فى ضوء التهديدات الإيرانية المتزايدة.

مما سبق يتضح أن مجلس التعاون الخليجى ما زال اسير أزمة الخليج وما أفرزته من تناقضات، تلك التى أدت فى التحليل الأخير إلى تكبير القدرات السياسية والاقتصادية للمجلس.

ثانى الاتعادات الإقليمية هو اتحاد المغرب العربى الذى تأسس عام ١٩٨٩. هذا الاتحاد باهتمة أزمة الخليج واستطاع التعاميش بالكاد مع اختلاف مواقف أعضائه حيال الموقف بالخليج. بين رافض كلياً، ومحتفظ كتونس، ومؤيد للعمل العميكى كالمغرب.

وبات واضحاً أن الأزمة الجزائرية أصابت الاتحاد بحالة بشلل مؤقت نتيجة الخوف من امتداد النشاط الإرهابى إلى المغرب وتونس، مما جعل هاتين الدولتين تفرطان قيوداً شديدة على حدود كل منهما مع الجزائر. ثم جاءت تطورات قضية الصحراء واختلاف المواقف بين الجزائر والمغرب ليضع

علامة النهاية لهذا الاتحاد، فقد أعلنت المغرب رسمياً تجميد نشاط المؤسسات بشكل مؤقت، مما يعني أن أجهزة الاتحاد لم تعد ساحة لجميع الخلافات بل أصبحت هي ذاتها «ضحية» لهذه الخلافات، وهي حالة لم نر لها مثيلاً في التجربة الاتحادية الأوروبية، التي تشهد أحياناً خلافات شديدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ثالث هذه الاتحادات مجلس التعاون العربي الذي تأسس عام ١٩٨٩، فقد تصدع مباشرة بعد غزو العراق للكويت، وجاءت هذه الأزمة لتكشف عن هشاشة هذا المجلس، الذي بدأ كمحور سياسي أقرزته ظروف سياسية شأنه شأن الاتحادي الآخرين، وكان أصعب شكل اعترض هذا الاتحاد هو مشاركة مصر - كعضو بارز فيه - في القوات متعددة الجنسيات في حرب الخليج ضد العراق.

وبذلك فقد أثبتت سنوات التسميعات الأولى أن هذه الاتحادات لم تتمكن من الدفع بمشروع الاندماج الاقتصادي إلى الأمام، أو على الأقل شكلت إطاراً سلمياً وفعالاً للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الاقطار العربية، ولا هي شكلت الأداة الرئيسية للدفاع العربي المشترك.

تفانم الصراعات العربية - العربية

تشهد المنطقة العربية الآن تفانقاً شديداً للصراعات العربية - العربية، ومن نماذج هذه الخلافات :

١) خلاف مصري - سوداني. وإن كان في ظاهره يعبر عن مشكلة حدودية إلا أن هذه المشكلة لا تثار ولا تتفانم إلا في أعقاب تدهور حقيقي في مستوى العلاقات بين الدولتين. ويبدو منذ البداية غياب الوفاق بين النظامين المصري والسوداني، ثم جاءت حرب الخليج لتزيد من حدة العداء بين النظامين الحاكمين، في الوقت الذي تأكد فيه هبوط نظام الخرطوم في موجة العنف الأصولي التي اجتاحت مصر، واكتملت الدائرة بتدبير حادث إغتيال الرئيس مبارك الأمر الذي قاد الأمة بين الجانبين إلى وضع المعادلة الصفرية، بمعنى أنه لا مجال لتحسين العلاقات المصرية السودانية. إلا إذا غير أحد النظامين من طبيعته كلية أو أختفى من الوجود.

٢) خلاف سوري - فلسطيني من جراء اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية خطوة مستقلة بعقد اتفاق منفرد مع الطرف الإسرائيلي، مما أدخل بفكرة التنسيق المشترك بين الدول العربية المشاركة في عملية السلام، للتخلف على صيغة مدريد القائمة على فكرة المفاوضات الثنائية. ويرى الطرف السوري أن الخطوة الفلسطينية المنفردة أضعفت التنسيق العربي المشترك ولم تأت بالنتائج المرجوة وكان من الممكن في ظل تنسيق جاد ودعم سوري أن يحمل الطرف الفلسطيني على وضع تفاوض أفضل، ويبدو أن غياب الرؤية الشاملة قادت كلا الطرفين للتلويح بتصعيد الخصومة، فقد اتجه الفلسطينيون للمطالبة بالجلولان الفلسطينية، وهدد السوريون بتأليب الفصائل الفلسطينية المعارضة اتفاق السلام .

٣ - خلاف سوري - لبناني. وإن كان غير معلن، وجاء نتيجة لتطور الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تمتع الطرف السوري بخصوصية معينة في لبنان، وكان اللبنانيون يصفون على استحياء هذا الوضع بـ «الوجود السوري في لبنان» إلا أن هذا الوضع الاستثنائي قد اضفى على لبنان وضماً من التبعية، من غير المعروف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع اللبنانية في ظل.

وخلال عام ١٩٩٥ لاحظنا أن التطورات المهمة على الساحة اللبنانية آيرت من دمشق. إذ أن الخلافات بين «نبيه برى» رئيس مجلس النواب و«رفيق الحريري» رئيس الوزراء، والخلافات التي دارت بين مؤيدي التمهيد للرئيس «الهاوى» والمعارضين لهذه الخطوة، سويت في دمشق. وإن بدا أن سوريا كانت حريصة في مسألة التمهيد الرئاسي على أن يكون التمهيد قراراً لبعثانيًا محضاً، تختل في فيه شبهة التأثير الخارجى، إلا أن المراقبين للشأن اللبناني يدركون أن تمهيد رئاسة الهاوى يمثل قراراً سورياً محضاً، فى محاولة لإبقاء الوضع الراهن، خصوصاً فى ضوء التحولات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً.

حوار بلارية

عقدت قمة عمان فى شهر اكتوبر ١٩٩٥ تحت مسمى «المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا» وهو المؤتمر الذى ضم بعض الدول العربية واسرائيل وأطرافاً دولية عديدة فى مقدمتها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. والهدف المعلن للمؤتمر هو دراسة سبل التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة وأقرار مشروعات مشتركة تحقق هذا الهدف. ومؤتمر عمان هو الثانى بعد مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد بالغرب العام الماضى لذات الغرض.

ويلاحظ أن مؤتمر عمان جاء بعد تمهيد سياسى واقتصادى قادتته اطراف اقليمية ودولية عديدة، فنذكر جولات المستشار الألمانى ورئيس وزراء اليابان فى منطقة الشرق الأوسط، واستقبال بعض العواصم الخليجية لرجال أعمال اسرئائيليين وإلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثانية. ورغم ذلك لم يحدث تنسيق أو حتى مجرد اتصال بين مختلف الأطراف العربية المشاركة فى المؤتمر وما سبقه من مؤتمرات ومنتديات اقتصادية، وهو تنسيق ضرورى لضمان وحدة المواقف وفعالية الاستراتيجيات الموحدة. بل ظهرت فى الألق خلافاً الأطراف العربية المشاركة فيما بينها. فقد حدث خلاف مصرى - أردنى حول ما سعى «بالهرولة على التطبيع»، ورفضت أطراف عربية مشروعات اقتصادية مقدمة من أطراف عربية أخرى. مما يبين أمام اسرئيل حقيقة الموقف العربى المتشتت، ويفصح السبل أمامها كى تصبح مثل «جنوب افريقيا» دولة محور وسط كيانات هامشية اقتصادية.

والغريب أن قضايا مثل «السلام الشامل» و«الانسحاب» و«إزالة أسلحة الدمار الشامل» لم تنل قسطاً وافراً من النقاش رغم أن هناك جملة تطورات سياسية مهمة سبقت أو رافقت انعقاد المؤتمر. فقد اتخذ الكونجرس قراراً أقر فيه أن القدس عاصمة لدولة اسرئيل. ورغم أن القرار فى صيغته النهائية يغضى الرئيس الأمريكى حق تأجيل تنفيذ نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إذا ما وجد أن فى ذلك إضراراً بالمصالح الأمريكية، إلا أن صدور هذا القرار يعنى بيساطة وجود سيف مسلط على الدول العربية، وأن قضية القدس خلال المساجلات التى دارت فى أروقته. وبينما تفرق الدول العربية فى خلافاتها يحدث اتصال اقتصادى بين عناصر البرجوازية العربية والبرجوازية الاسرائيلية والدولية، وهو أمر يجب أن يتماشى فى أهدافه وغاياته مع ماتنشده الدول العربية من استقرار وأمن كاملين، حتى لا تصبح البرجوازية معوقاً للمشروع العربى الشامل بل معززة له.

خبرة مؤتمر عمان هي تلخيص أمين لأحوال عرب التمسعينات بما يحملون من غموض في الرؤية الشاملة، وخلافات حول أسس التعايش المشترك، بحيث يأتون يحاورون أنفسهم ويحاورون غيرهم بلا رؤية أو هدف يلتفون حوله.

الجامعة العربية: الدور المفقود

اتمت الجامعة العربية عامها الخمسين وسط مشاعر تفاؤل بإمكانية إحياء دور الجامعة في الواقع العربي، والمحافظة على الكيان المؤسس الذي يجمع سائر الأطراف العربية على مبادئ مشتركة. ولكن تطورات الأحداث أثبتت أن مستقبل الجامعة وهن بكيفية التعامل مع تداعيات أزمة الخليج الثانية، أو بمعنى أدق وهن بمستقبل النظام الحاكم في العراق، بحيث إذا بقي النظام العراقي، طويلاً انتفت أية فعالية للجامعة العربية، وإذا تداعى نظام بغداد فإنه يصبح من المحتملة راب الصدع الذي أصاب البنية العربي.

ويبدو أن إعادة طرح فكرة الانتماء العربي ذاتها أصبح أمراً وارد الحدوث، فهناك أطراف خليجية وبالخص الكويت أعلنت لواء العصيان على كل انتماء عربي، بسبب أزمة الثقة الناجمة عن حرب الخليج. أما الآن فقد أصبحت الأمور أكثر تعقيداً إذ أن «الإنشاء الشرق أوسطي» يؤثر بشكل ما على الانتماء العربي، وبخاصة أن الحديث عن الشرق أوسطية ما زال حديثاً مبهماً غير محدد المعالم، علاوة على أنه حديث غير مقبول من جانب قطاعات وأسماء من النخب العربية. هذا فضلاً عن أن إحياء «فكرة المتوسطية» في إطار الحديث من «الشراكة الاقتصادية» بين شمال البحر المتوسط المتقدم وجنوب البحر المتوسط الأخذ في النمو، لهو أمر غير مستوحب حتى الآن، لأن مؤتمر برشلونة الأخير الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٥ استبعد ليبيا وهي دولة متوسطية على البحر المتوسط، مما يعنى في التحليل الأخير أن «المتوسطية» فكر وكمارسة قد لا تخدم التعاون العربي بمعناه الشامل بل بمعناه الانتقائي، ولا نستطيع اعتبارها تنسيق تشارك فرعى داخل الجامعة العربية للدول التي تطل على البحر المتوسط، لأنه تحكمه في التحليل الأخير المصالح العربية الشاملة.

ومن خلال النظر إلى الأوضاع العربية الراهنة يتضح تراجع دور الجامعة العربية، ليس فقط في الدفع بمشروع التعاون العربي المشترك إلى الأمام، بل أيضاً في حل النزاعات العربية-العربية، أو حتى العربية مع أطراف خارجية. بل أصبحت الجامعة تفرق في الشؤون القطرية، يبدو هذا في أحداث البحرين الأخيرة حيث أصدرت الجامعة العربية بياناً يؤيد النظام الحاكم في البحرين فيما يتفذه من إجراءات، وهي في مجملها إجراءات تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان والعمل الديمقراطي. لهذا لم يكن مستغرباً أن تجهز دعوة الأمين العام للمصالحة العربية لأنه على حسب تعبير د./ ناصيف حسن المستشار السياسي للأمين العام، أن المؤثرات الموجودة تدل على عدم وجود قناة بتفعيل البيت العربي.

إن كل الشواهد تجزم بأن دور الجامعة في تراجع مستمر، وإن كافة المشروعات التي تخص مستقبل المنطقة العربية كسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وإعادة تخطيط المنطقة العربية، يجرى بمقتضى إن

مستقبل مسيرة التسوية

من أبرز التطورات التي شهدتها مسيرة التسوية في منطقة الشرق الأوسط إبرام اتفاق طابا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ورغم أن أطرافاً فلسطينية نظرت إلى الاتفاق بوصفه حصر الزاوية لإقامة دولة فلسطين المستقلة، إلا أن قراءة لينود الاتفاق تكشف عن كم من الثغرات المتعددة. إذ قد توصل الطرفان على ما يبدو إلى اتفاق، في ظروف ضغط امريكي متواصل وتدخل مصري دؤوب، مع شعور المفاوضين بالإرهاق الشديد في الأيام الأخيرة. ومن ضمن ثغرات الاتفاق إرجاء بث ملف الكهرياء لمدة ثلاثة أشهر، واحتواء نصوص الاتفاق على بعض العبارات المطاطة مثل الإفراج عن الدفعة الثالثة من المعتقلين في «وقت لاحق»، أو احتفاظ الجيش الإسرائيلي «مؤقتاً» بالسيطرة على الحرم الإبراهيمي، أو استبعاد المرشحين الذين ارتكبوا أعمالاً «غير قانونية أو غير ديمقراطية» إذ ما هو التفسير المعتمد لكلمات أو عبارات من قبيل «مؤقتاً» - في وقت لاحق - غير ديمقراطية؟ ورغم كل القيود الواردة في الاتفاق والقيود التي يعاني منها الفلسطينيون، فقد أجريت الانتخابات في شهر يناير من عام ١٩٩٦ واستطاعت للمرة الأولى أن تقدم مجلساً ديمقراطياً منتخباً لا يراعى فكرة «الحصص» مثلما هو حادث بالنسبة للمجلس الوطني «برلمان المنفى». كما قدمت الانتخابات أول رئيس منتخب وبذلك خلفت شرعية الدولة الفلسطينية التي ما زالت في طور التكوين.

بقي حتى الآن المسار السوري - الإسرائيلي متعثرًا، ويدور الخلاف حول المواءمة بين مفهومى الأمن والانسحاب، إذ أن المنطق السوري الراسخ هو الانسحاب الكامل مقابل السلام الشامل، وهو أمر حتى الآن لا يزال غير متفق عليه مع الجانب الإسرائيلي. حيث يلاحظ أنه لم يصدر تصريح رسمي حتى الآن من جانب إسرائيل يفيد بوجود إمكانية حدوث انسحاب شامل من جانب إسرائيل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة. في الوقت الذي مازال فيه المسار اللبناني - الإسرائيلي متجمداً، في ضوء فشل كل المحاولات الإسرائيلية لاستقطاب اللبنانيين لإقامة سلام منفرد مع إسرائيل. وفي ضوء الارتباطات الإقليمية يصعب أن تقوم لبنان بخطوة مستقلة عن الطرف السوري في المسيرة السلمية. وأغلب الظن أن مسألة الوضع في لبنان سوف يدخل في إطار الصيغة الكلية بين سوريا وإسرائيل.

وراء الأمر أن الطرف السوري يؤمن أن «ابتزاز الوقت» ليس في مصلحه، بل أن التورؤ في التوصل لاتفاق سلام قد يحفظ حقه في الانسحاب الكامل من الجولان، وبخاصة أن السلام مع إسرائيل لم يكن له المردود الإيجابي المتوقع على المعيار الفلسطيني، بل أثبت صحة اعتقاد القيادة السورية. ويرجع أن عام ١٩٩٦ سوف يشهد توقيع اتفاق سلام سوري - إسرائيلي.

هكذا بدت لنا الأوضاع العربية الراهنة في مجملها وهي تعبر عن الواقع عن مشهد خصومه وتجزئة وتعثر في مواجهة كتلتان دولية تجاوزت خصوماتها العبدئية وأهالت التراب على كافة عوامل الشقاق والتجزئة. وهي خبرة لن تسهم إلا في إثناء الشقاء العربي ..

الشرق أوسطية بين العرب واسرائيل

سعيد عبد المسيح

المقدمة

إن عملية السلام العربية الاسرائيلية وما حققته من خطوات عملية، طرحت مفهوم الشرق الأوسط بصورة قوية ولا سيما من جانب اسرائيل، فيما كتبه رئيس الوزراء الاسرائيلي بيريز بعنوان «الشرق الأوسط الجديد». ويرى البعض أن ما يجرى في الجانب الاقتصادي بين الطرفين العربي والاسرائيلي يتمشى إلى حد كبير مع أطروحات الكتاب، وفي هذا السياق تتراوح الآراء والاتجاهات صوب الشرق أوسطية من قبل الطرفين، ولكن الأهمية تكمن في توحيد الغرب ودخولهم ككتل في إطار الشرق أوسطية لأن دخولهم فرادى فيه أخطار محدقة بالهوية العربية ومصلحة الأمة العربية. ومن هنا فإن طرح الشرق أوسطية بهذه الصورة يتطلب وقفة مربية جادة يدعمها موقف شعبي واع لعدم السماح للغير برسم أي مشروعات للمنطقة العربية لا تحقق مصالحها، بل يطرحون تصوراتهم التي تحقق مصالحهم، وبهذا فلا تكون هناك غفاهة في الشرق أوسطية أو غيرها من صور التعاون الاقتصادي في المنطقة.

خلفية تاريخية

يرى البعض أن مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد هو خلاصة يوتوبيا هرتزل الصهيونية مؤسس الحركة الصهيونية، حيث يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة يقيم عليها السلام، والتعايش، وحيث تجتمع الثروات العربية الواسعة مع التمرکز الاستثنائي للقوة العقلية التي يمتلكها الصهاينة لخلق جنة من الرخاء على الأرض.

إن مصطلح الشرق الأوسط من اختراع المؤرخ البحري الأمريكي «ألفريد بيتر ماهان» عام ١٩٠٢، ليصطب به المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، ثم أخذ يتطور ليضم في حدوده منطقة أوسع تشمل الدول الأفريقية والآسيوية القريبة من أوروبا، وتشمل كذلك إيران وتركيا والعراق والجزيرة العربية وسوريا ومصر ولبنان والأردن وليبيا واسرائيل. وبدأ الاصطلاح يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم المعتمد من جنوب اسيا إلى شمال افريقيا. ثم أخذ

المصطلح يتمايز عن مصطلحات أخرى سادت قبله مثل الشرق الأدنى والشرق الأقصى.

هناك خلاف حول تحديد حدود المنطقة، ومن هنا يرى الدكتور علي الدين هلال والاستاذ/ جميل مطر أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال، وأن الأوروبيين هم أول من استخدموا مصطلح الشرق الأوسط، فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا والتي تمتد من الهند شرقاً بالشرق الأقصى، أما المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط، فإطلاق عليها الشرق الأدنى، لذا كان من البديهي أن يطلق مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأقصى والأدنى، وخلال الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواجد في المنطقة ووقعت نشاطاتهن في تركيا وإيران ودول شبه الجزيرة العربية تحت إمرة قيادة الشرق الأوسط البريطاني، ومنذ تلك اللحظة استمر إطلاق مصطلح الشرق الأوسط على هذه المناطق، وامتدت رقعة لتشمل كافة المناطق من باكستان شرقاً حتى المغرب غرباً، ومن تركيا شمالاً حتى القرن الأفريقي جنوباً، لتعكس بذلك التفاعلات المتغيرة للقوى العظمى.

في إطار الحديث عن النظام الشرق أوسطي، يرى البعض أنه لا يمكن أن يعد نظاماً إقليميًّا لأن مقومات النظام الإقليمي تتمثل في التمييز عن منطقة جغرافية بذاتها، والاتساع - كحد أدنى - لعضوية ما لا يقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية، والاقتصادية واستقرار التفاعل وتنوع أنماطه بين مختلف وحدات النظام. وإذا تم تطبيق ذلك على مفهوم الشرق الأوسط، فإنه يبدو مفهوماً فاقداً للتماسك والمصدقية، فلا هو يمثل منطقة جغرافية واضحة المعالم، ولا هو يعبر عن قسمة من الخصائص المتماثلة بين دولة، ولا هو يشكل وعاء لتفاعل مكثف بين مختلف مكوناته وبعضها البعض.

ظل الشرق الأوسط مفهوماً يتنازع الأهواء، فهو تارة يتسع ليشمل كل العالم الإسلامي، وتارة أخرى يشيق من استيعاب الدول العربية كافة في الوقت الذي يضم فيه إسرائيل وقبرص وأثيوبيا. وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يحدث تقدم كبير على طريق إزالة ما يعترى استخدامه من غموض، بحيث يمكن القول أنه وإن اتسع حيز الاتفاق حول شمول التعريف لدول مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن، إلا أن اتفاقاً مماثلاً لم يتحقق بخصوص دول أخرى مثل المغرب العربي وإيران وتركيا وقبرص وباكستان وأفغانستان وأثيوبيا وإسرائيل، وهناك من يرى أنه يعني المنطقة البعيدة التي تشمل تركيا وإيران والعراق وسوريا والأردن والسعودية ولبنان وفلسطين وإسرائيل ومصر وليبيا والسودان ثم ما يطلق عليه الأطراف الهامشية وهي بقية بلاد شمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب).

وهذا يعكس أن المصطلح غير محدد مما أدى لانتفصاله عن الواقع الجغرافي والتاريخي والثقافي للمنطقة التي أريد به توصيفها.

الوضع الراهن

إن الطرح الحديث يرجع للفكرة التي طرحها شيمون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، ويرى فيه بناء جماعة اقتصادية اقليمية تضم البلدان العربية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط وفي قلبها إسرائيل، والهدف هو خلق جماعة اقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة على غرار الاتحاد الأوربي، وي طرح في هذا الصدد تصوره لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي، في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، ووجدت هذه الفكرة طريقها إلى أرض الواقع من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، ثم مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤ وعمان ١٩٩٥.

الرؤى المختلفة إزاء الشرق الأوسطية

١- الرؤية العربية: هناك ثلاثة اتجاهات تبرز تحت هذه الرؤية:

(أ) الاتجاه المؤيد ويفترض امكانية قيامه

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الشرق أوسطى ليس نقيضاً للنظام العربى، إذا استطاع العرب أن يدخلوه كقطب من الاقطاب، ثم أن هناك مبالغة عربية شديدة في القدرات الاقتصادية الاسرائيلية. فإسرائيل لا تمثل معجزة اقتصادية وتعالى من أمراض اقتصادية مثل التضخم والبطالة، وإسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الأسواق العربية. فصادراتها لا تزيد عن ١١ مليار دولار سنوياً، كما أن ٢٠٪ منها من الماس المصقول الموجه أساساً إلى أوروبا وأمريكا. وما بقى يمكن تقسيمه إلى تونين من الصادرات: الحاصلات والصناعات التقليدية خاصة الموالح والمنسوجات، وهذه يمكن منافستها من قبل مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، والصناعات المتقدمة خاصة في مجال الالكترونيات، وقدرتها على منافسة تلك الواردة من شرق آسيا وأوروبا وأمريكا محدودة للغاية، وتخفيف الضغط على الاقتصاد الفلسطينى أو حرية حركة العمالة، وقد يؤثر على المدى الطويل على التركيب الديموجرافى الاسرائيلى، خاصة وأن ١٨٪ من سكان إسرائيل من الشعب الفلسطينى.

(ب) الاتجاه المتحفظ

يرى أنصار هذا الاتجاه أن القضية أن يكون النظام الشرق أوسطى إطاراً لتدوين الهوية العربية في ظل الضعف العربى الراهن، واستبعاد العراق وإيران من النظام. فهناك خوف من الهيمنة على الأسواق العربية وأن التقدم الاقتصادى والتكنولوجيا الاسرائيلى سوف يعنى أخضاع الاقتصادات العربية لأساليب استعمارية، وأنه سوف يعطى قدرات اضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود ومن ثم التوسع في الاراضى العربية، وسوف تخلق جماعات داخل الدول العربية موالية لها لمعالجتها ومن ثم يشكل لوبى لصالح إسرائيل.

ج) الاتجاه الرافض

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا توجد هوية شرق أوسطية، وهي صيغة لزور إسرائيل في جسم المنطقة، وأن هذه السوق غير مفيدة للعرب اقتصادياً ولها مخاطر على التطور الثقافي العربي.

٢- الرؤية الإسرائيلية:

أ) الاتجاه المؤيد

يرى أنصاره أن هناك صورة ودية لمستقبل التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث ستتم انتقال الاستثمارات من إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطيني والأردني وغيرهما من اقتصاديات الشرق الأوسط. في ثلاثة مجالات حيوية هي الزراعة والصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى مهارات عالية، وأن هناك امكانيات للتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمكن الاستناد إليها إذا توافرت النيات الحمسة لدى كل الأطراف لتحقيق أسلوب عملي يؤدي إلى نقص المخاوف. وعدم اثاره تصورات غير واقعية، وإدراك أن عملية بناء الإجماع؟ الإقليمي عملية تحتاج إلى وقت، كما أن تاريخ العداء الذي عاشته المنطقة لن يتغير بين يوم وليلة.

ب) الاتجاه المتحفظ

إن الشرق الأوسط لم يتهدأ بعد لإنشاء علاقات سوقية قوية لسبب عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لذلك.

ج) الاتجاه الرافض

ويمثل في الاتجاه الرافض لعملية السلام بين إسرائيل والعرب.

أهم القضايا التي أثارها الشرق الأوسط

١- القضايا الاقتصادية

فالاتجاه السائد في إسرائيل أنها ستحقق أهدافاً اقتصادية كبيرة على حساب العرب، والأخطار المحدقة على الأموال العربية.

٢- القضايا السياسية

أثارت أن الشرق أوسطية تهدف إلى أحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة. وضرورة احياء النظام الإقليمي العربي والتساؤل حول هل النظام الشرق أوسطي ستقوده إسرائيل أم سيكون متعدد الأقطاب.

٣- القضايا الأمنية

هناك من يرى أنه يوفر الاستقرار والأمن في المنطقة، ولكنه يؤثر سلباً على الأمن القومي العربي

من حيث تفكيك المنطقة إلى مناطق مختلفة ثم التفوق العسكري الاسرائيلي.

مؤتمر الدار البيضاء (القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

شاركت فيه ٦٦ دولة و ١١١٤ من رجال الأعمال من مختلف الدول، وأشار العاهل المغربي في الجلسة الافتتاحية إلى أن الهدف هو :

١ - استكشاف ما يتوافر في المنطقة من فرص للنمو الاقتصادي، وامكانات الاستثمار مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المحتملة.

٢ - تمكين رجال الأعمال والخبراء ممن لهم احتكاك بالمنطقة من تبادل الخبرات.

٣ - بلورة إطار ملائم لرصد وتحديد الآليات المتعددة التي من شأنها أن تعزز السلام في المنطقة.

وإذا كان المحوران الأول والثاني قد عبر عنهما المشروعات التي تقوم بها عدد من الدول ترقيا للاستثمار والتنمية، فإن المحور الثالث يعني أساساً بالهيكل التنظيمي للمؤتمر بمحاولة استحداث الآليات له تؤهل للاستمرار. وحدها الإعلان الختامي في : آلية التمويل (بنك التنمية)، ومكتب إقليمي سياحي، غرف تجارية إقليمية، لجنة تسيير للمتابعة وسكرتارية تنفيذية.

ونص الإعلان الختامي على عدد من الأمور، أهمها :

- الشراكة الجديدة بين رجال الأعمال والحكومات.

- الحاجة إلى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار من داخل المنطقة وجارحها، وهذا يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال عبر الحدود وفقاً لقوى السوق.

- أعلن المشاركون من نيتهم لإتخاذ الخطوات التالية :

- دراسة قيام بنك للتنمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإقامة مكتب إقليمي لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا كوجهة سياحية موحدة وجاذبة.

- تشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال لتسهيل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة.

- يعتزم المشاركون إنشاء لجنة تسيير وذلك ليبحث آليات المتابعة، وسكرتارية تنفيذية ومتساعد في تنظيم غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال وتعمل على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ملاحظات

- ١ - منظمة المؤتمر هما مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي والمندى الاقتصادى العالمى بالتعاون مع حكومة المغرب، ولم يحضره سوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن وايران.
- ٢ - أكد وزير الخارجية عمرو موسى أن التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة لن يستقيم دون أن يكتتمل السلام، وأكد على أن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى لا يأتى على حساب التعاون العربى.

قمة عمان ١٩٩٥

- شارك فيها نحو ٢٠٠ من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال يمثلون ٦٣ دولة.
- صدر فى نهاية أعمال القمة بيان ختامى «إعلان عمان» تناول المؤسسات الاقتصادية التى قررت القمة اقامتها لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط، حيث :-
- ١ - إقامة بنك للتعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقره القاهرة، بهدف دعم تنمية القطاع الخاص ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية، وتوفير منتدى يعمل على تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى الإقليمى.
- ٢ - إقامة مجلس إقليمى للمباحة وجمعية وكلاء السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط، لتسهيل المنطقة كمحطة جذب سياحى فريدة.
- ٣ - إقامة مجلس إقليمى لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة فى دول المنطقة (مجلس الأعمال والتجارة الإقليمى).
- ٤ - الافتتاح الرسمى للأمانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية ومقرها الدار البيضاء، لتعزيز أواصر الطراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف الاتصالات وتبادل المعلومات، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص فى المنطقة.
- ٥ - إقامة أمانة عامة للجنة المتابعة لمجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية كمؤسسة اقتصادية إقليمية دائمة مقرها عمان، لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ٦ - عقد القمة الاقتصادية الثالثة عام ١٩٩٦ بالقاهرة، والرابعة ١٩٩٧ بالدوحة.

الخططات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها

- قدمت الأردن ٢٧ مشروعاً بقيمة ٢.٥ مليار دولار، وقدمت اسرائيل ١٦٢ مشروعاً بقيمة ٢٥.٢ مليار

دولار. وقدمت السلطة الفلسطينية مشروعات قيمتها ٦,٢٢ مليار دولار، وقدمت مصر ٨٥ مشروماً بقيمة ٢٥ مليار دولار.

- اتفاق وزراء تجارة مصر والولايات المتحدة واسرائيل والسلطة الفلسطينية على مراجعة الاتفاقات التجارية بين الدول المشتركة في اجتماع طابا، تمهيداً لبحث امكانية قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأربع.

- تأسيس عدة شركات جديدة بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين في مجالات انتاج السيارات والشاحنات والقاطرات، وإعداد خطوط انابيب لنقل البترول والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- انشاء بنك تجارى خاص بين مصر واسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية واليونان وقبرص بمساعدة بنك الاستثمار الأوروبي، ورأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار، بهدف دعم وتنويع المشروعات الصغيرة.

- التوقيع على مذكرة نوايا بين قطر واسرائيل تتعلق ببيع ٢ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي القطري إلى اسرائيل، وبتكلفة تصل إلى ٤,٢ بليون دولار.

- توقيع اتفاقيتين اقتصاديتين بين الأردن واسرائيل لإنتاج البرومين من معادن البحر الميت، وإقامة مشروعات سياحية على شواطئ البحر الميت.

- تأسيس شركة قطرية فلسطينية برأس مال ٢٥٠ مليون دولار للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

- وقد تم الاتفاق على عدد من المشروعات مثل مشروع استخدام مطار العقبة ورأس النقب في سيناء بعد تحديثهما ليكونا مطارين دوليين، ومشروع ري فيرا البحر الأحمر قرب رأس بنياس بين مصر واسرائيل والأردن، ومشروع انشاء منطقة حرة على الحدود بين مصر واسرائيل.

ملاحظات

- أعلن عمرو موسى أن قمة عمان هي مجرد تمهيد لإنطلاق التعاون الإقليمي بمعناه الواسع مع تحقيق السلام بمعناه الشامل.

- قال رجال الأعمال «علينا أن نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم الربح».

- إن رأس مال البنك ٥ مليار دولار، والمدفوع منه ٢٥٪ فقط، وتم الاتفاق على أن يكون هناك مجلس للمحافظين يضم ممثلين عن الدول الأعضاء بالإضافة إلى مجلس إدارة البنك.

- تقرر أن يكون هناك مجلس إدارة للمؤسسة المباحة يضم ممثلين حكوميين، بالإضافة إلى مجلس تنفيذي لإدارة المؤسسة يضم عضوين من القطاع الخاص عن كل دولة، وسوف تعقد الجمعية

العمومية المؤسسة اجتماعها الأول في منتصف عام ١٩٩٦ في تركيا.

- يجري حالياً تشكيل لجنة تسيير لإعداد الميثاق الخاص لمجلس الأعمال والتجارة الإقليمى، والانتهاه من الإجراءات الخاصة بإنشائه، يبدأ بعدها نشاطه الفعلى، وقد تم تدريب الاعتمادات اللازمة للإنفاق على فترة التأسيس من بعض الدول المانحة. وتقرر أن توكل مهام مجلس الإدارة بالكامل إلى أعضاء من رجال الأعمال.

رؤية مستقبلية

يرى الأستاذ سلامة أحمد سلامة أنه لا يجب الاستسلام لمخططات الآخرين ومشاريعهم الحالية والمستقبلية، أو الاكتفاء بإثارة الاعتراضات وتوجيه الانتقادات، فالأول سوف يمثل نهاية أكيدة للنظام العربى وللهوية العربية، والثانى يصبح بالفعل هزيمة عربية جديدة. ولكن من واجب الأطراف العربية أن تحاول استغلال الوضع لصالحها، بأن تجعل من الحوافز الاقتصادية التى ستحصل عليها إسرائيل ومن شبكة العلاقات التى تستهدف السوق الشرق أوسطية إقامتها فى مجالات الهندية الأساسية والعلاقات الاقتصادية والسياسية، أداة لخرص حوابط دولية على الآلة العسكرية الإسرائيلية وللتأثير فى المجتمع الاسرائيلى وتذويبه فى المحيط العربى، والاستفادة من الاتصالات الاسرائيلية فى جذب الاستثمارات الدولية إلى المنطقة، ومطالبة أمريكا والمجتمع الدولى بالحصول على نفس التسهيلات وال ضمانات التى تحصل عليها إسرائيل، ولكننى أرى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إذا لم يدخل العرب كقطب واحد فى إطار الشرق أوسطية. وقد يكون اقتراح الأستاذ/ لطفى الخولى بقيام ما يمكن أن يسمى بالنظام العربى الصغير الذى يقوم مؤقتاً بمهام النظام العربى الكبير والتعامل المسئول والعقلانى مع الحركة الشرق أوسطية. ويمكن أن يتكون هذا النظام العربى الصغير من مصر وسوريا والسعودية وربما المغرب والجزائر.

فى إطار الحديث من المستقبل أيضاً، لابد من التعامل مع مشروع آخر وهو المشاركة الأوروبية المتوسطية، وهو طرح أوروبى للحفاظ على مصالحها فى المنطقة، وهنا يمكن للعرب أن يحصلوا على مصالح أكبر بالتلويح بهذا المشروع مقابل الشرق أوسطية، ولا سيما أن هذا المشروع يشجع على التعامل بين العرب كتجمع والاتحاد الأوروبى.

الخاتمة

مهما كانت المخاوف من السوق الشرق أوسطية، لا يجب الصمت، وإخفاء الرأس فى الرمال مثل النعامة، لابد من المواجهة والتعامل العقلانى مع أى مشروع للتعاون الاقتصادى، لأن الحقيقة المؤكدة أن العرب لا يمكن أن ينمزلوا عما يدور حولهم. وبقدر تحرك العرب كجماعة بقدر ما يحققون من مصالح سواء فى إطار الشرق أوسطية أو غيرها.



1974-75

مركز ابن خلدون

للدراستات الانتمائية

برنامج المرأة

المتسق: نجاح حسن

اعضاء: د. سامية الساعاتي، د. هناء الجوهري،
سعيد عبد المسيح، كريم صبيحي، زينب خير، سارة
الديب، د. عبد الحميد صفوت.

برنامج السياسات السكانية والبيئية

المتسق: د. حسن الكاشف

اعضاء: د. محسن يوسف، د. محمد علي
ابراهيم، نجاح حسن، د. سعد الدين ابراهيم، سارة
الديب.

وحدة المعلومات

المتسق: اسامة حسن

اعضاء: اشرف بيدس، أيمن خليفة، علاء سلامة،
زينب خير، ساهر لون، عبد المجيد يوسف، وائل
محمود

برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

المتسق: كريم صبيحي

اعضاء: أيمن خليفة، اشرف بيدس، ساهر لون،
سليمان شفيق، محمد الفتحي، د. سعد الدين ابراهيم،
شهيرة يوسف، صامويل الجندي.

برنامج الملل والنحل والاعراق

المتسق: ايقيت فايز

اعضاء: اشرف بيدس، كريم صبيحي، زينب خير،
سليمان شفيق، سعيد عبد المسيح، سامح فوزي، د.
سعد الدين ابراهيم.

برنامج الحركات الدينية

المتسق: نعمة الله جنيئة

اعضاء: نجاح حسن، د. كمال مغيث، علاء سلامة،
المستشار، شريف كامل، د. سعد الدين ابراهيم، د.
احمد صبيحي منصور.

نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

رئيس تحرير القسم الانجليزي

(د. ساهر لون)

مدير التحرير

اشرف بيدس

رئيس المركز

د. سعد الدين ابراهيم

رئيس تحرير القسم العربي

(د. سليمان شفيق)

هَذَا الْكِتَابُ

استمرت تنظيمات المجتمع المدني في الوطن في نموها ونشاطها خلال عام ١٩٩٥. وقد جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (يكنين، سبتمبر ١٩٩٥) لتيحيًا فرصًا جديدة لهذه التنظيمات أن تعبئ وتنسق جهودها داخليًا وإقليميًا: وتحتك وتتفاعل وتتعلم من مثيلاتها عالميًا. وقد حاولت عدة حكومات (ومن بينها مصر) أن تتحكم في مسيرة وأنشطة وأجندة المنظمات الحكومية قبل الذهاب إلى وأثناء انعقاد المؤتمرين .. ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك تمامًا. بل ويبدو أن حركة المجتمع المدني وتشكيلاته لم تعد قابلة للتحكم أو السيطرة من قبل الحكومات العربية. بل حتى لم تعد قابلة للفهم والاستيعاب بواسطة بعضها البعض؛ وبالقِطْع بواسطة بعض الأحزاب السياسية الأقدم والأرسخ على الساحات الوطنية العربية.



مركز ابن خلدون
لدراسات الانتماء

